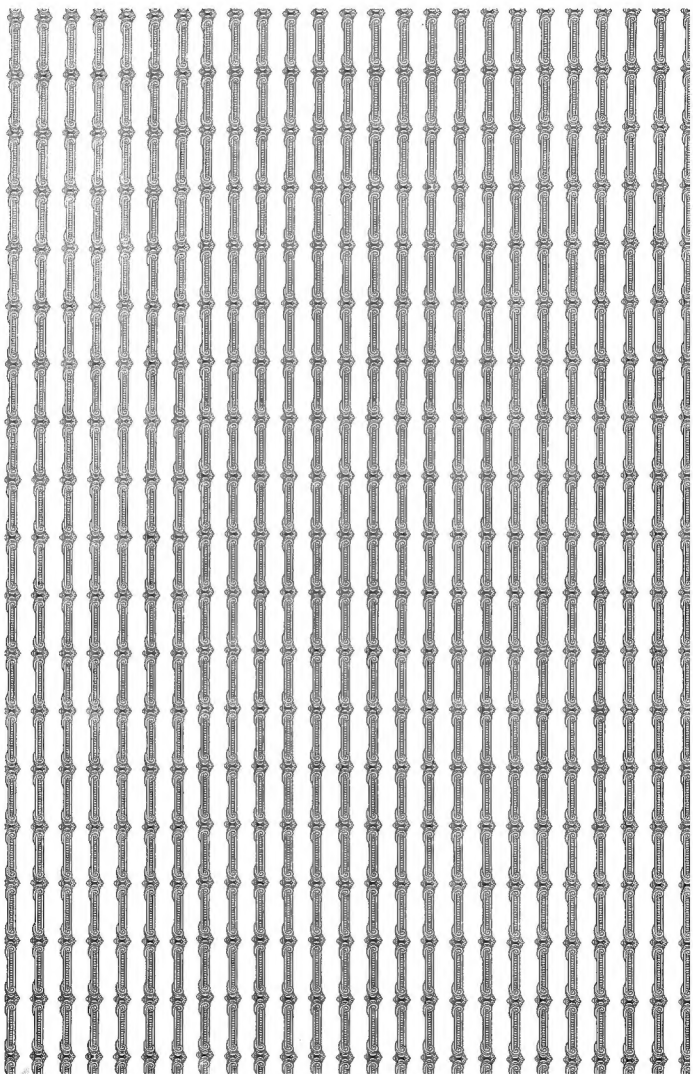


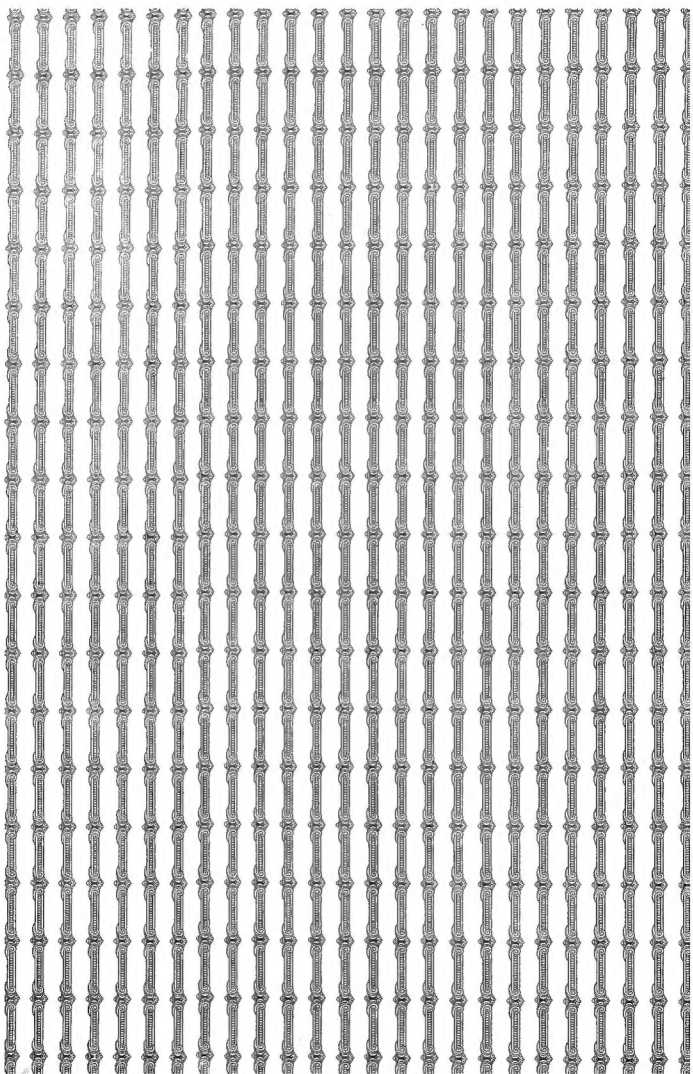
# فقه البركة

تأليف  
يوسف القرضاوي

المجلد الثاني

مؤسسة الرسالة









# فِقْهُ الزَّكَاةِ

دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة

تأليف

الدكتور يوسف القضاوي

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة



## البَابُ الرَّابِعُ

### مَصَارِفُ الزَّكَاةِ

- ١ - الفقراء والمساكين
- ٢ - العاملون عليها
- ٣ - المولفة قلوبهم
- ٤ - في الرقاب
- ٥ - الغارمون
- ٦ - في سبيل الله
- ٧ - ابن السبيل
- ٨ - مباحث متفرقة حول الأصناف المستحقين
- ٩ - الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة .



## تمهيد

لقد جاء أمر الزكاة في القرآن مجملًا كالصلاة بل أكثر إجمالاً ، فلم تبين آيات الكتاب الأموال التي تجب فيها الزكاة ، ولا مقادير الواجب منها ، ولا شروطها من مثل حولان الحول وملك النصاب المحدد وإعفاء ما دون النصاب .

وجاءت السنة التشريعية ، القولية والعملية ، فبينت المجعل من الزكاة كما بينته في الصلاة . ونقل ذلك الاثبات الثقة ، عن رسول الله ﷺ جيلًا بعد جيل . لهذا كان من اللازم هنا ، وجوب الايمان بالسنة النبوية ، كمصدر تشريعي للاسلام وتعاليمه ، وأحكامه ، بعد القرآن الكريم : مصدر مبين له وشارح ومفصل ومخصص ، وصدق الله العظيم ( وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون ) ( ١ ) .

روى أبو داود : أن رجلاً قال للصحابي الجليل عمران بن حصين : يا أبا نجيذ ، انكم لتحدثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن ! فغضب عمران وقال للرجل : أوجدتم : في كل أربعين درهماً درهم ، ومن كل كذا كذا شاة شاة ، ومن كل كذا وكذا بعيراً كذا ؟ أوجدتم هذا في القرآن ؟ قال : لا قال : فمن أخذتم هذا ؟ أخذتموه عنا وأخذناه عن النبي ﷺ ، وذكر أشياء نحو هذا ( ٢ ) .

١ - سورة النحل الآية ٤٤

٢ - مختصر سنن أبي داود للمنذري ص ١٧٤ ج ٢

## عناية القرآن بمصارف الزكاة :

ولإذا كان أمر الزكاة قد جاء في القرآن مجملًا كما عرفنا، فإنه قد عني بصفة خاصة - ببيان الجهات التي تصرف لها وفيها الزكاة ، ولم يدعها لحاكم يقسمها ، وفق رأي له قاصر ، أو هوى متسلط ، أو عصبية جاهلية . كما لم يدعها لمطامع الطامعين الذين لا يتورعون أن تمتد أيديهم إلى ما ليس لهم ، والذين يزاحمون بمناكبهم المستحقين من أهل الفاقة والحاجة الحقيقيين وفي عهد الرسول ﷺ تطلع بعض ذوي الأعين الشرهة والأنفس النهمه ، وسال لعابهم إلى أموال الصدقات ، متوقعين من رسول الله ﷺ أن ينضحهم منها فحات تشبع من طموحهم ، وترضي من شرهم ، فلما ضرب الرسول ﷺ عنهم صفحاً ولم يلق اليهم بالاً ، غمزوا ولزوا ، وتطاولوا على المقام النبوي الكريم ، فترلت آيات الكتاب تفضح نفاقهم ، وتكشف شرهم ، وتبين جور موازينهم النفعية الشخصية ، وتبين المصارف التي يجب أن توضع فيها الزكاة ، وذلك قوله تعالى : « ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون . ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا : حسبنا الله سيوفيتنا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون . إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم . » (١) .

وبهذه الآيات انقطعت المطامع ، وتبينت المصارف ، وعرف كل ذي حق حقه . روى أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال : أتيت رسول الله ﷺ فبايعته - وذكر حديثاً طويلاً - فأناه رجل فقال : اعطني من الصدقة ، فقال له رسول الله ﷺ : ان الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة ، حتى جكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك

### سر عناية القرآن بمصارف الزكاة :

لقد نبه العلماء الاقتصاديون والاجتماعيون على أن المهم ليس هو جباية الأموال وتحصيلها ، فقد تستطيع الحكومات بوسائل شتى الحصول على ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، وقد يكون ذلك مع رعاية العدل والنصفة ، ولكن الأهم من ذلك هو : أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها ؟ فهنا قد يميل الميزان ، وتلعب الأهواء ، يأخذ المال من لا يستحقه ، ويحرم منه من يستحقه فلا عجب بعد ذلك أن يهتم القرآن بهذا الأمر ولا يدعه مجعلاً ، كما ترك أشياء كثيرة أخرى من الزكاة للسنة تبيينها وتفصلها .

لقد عرف التاريخ المالي ألواناً كثيرة من الضرائب قبل الاسلام ، كانت تجبي من طوائف الشعب المختلفة ، طوعاً أو كرهاً ، ثم تجمع في خزانات الأباطرة والملوك ، لتنفق على أشخاصهم وأقاربهم وأعوانهم ، وفي كل ما يزيد اهتمهم ومتعتهم ويظهر عظمتهم وسلطانهم ، ضاربين عرض الحائط ، بكل ما تحتاجه فئات الشعب العاملة والضعيفة من الفقراء والمساكين .

فلما جاء الإسلام وجه عنايته الأولى إلى تلك الفئات المحتاجة ، وجعل لهم النصيب الأوفر في أموال الزكاة خاصة ، وفي موارد الدولة عامة ، وكان هذا الاتجاه الاجتماعي الرشيد سبقاً بعيداً في عالم المالية والضرائب والاتفاق الحكومي ، لم تعرفه الانسانية إلا بعد قرون طويلة .

وعلى ضوء ما ذكره القرآن الكريم عن مستحقي الزكاة ، وما بيته من سنة النبي ﷺ وحلفائه الراشدين . مستحدث في الفصول السبعة التالية عن مصارف الزكاة الثمانية ، وفي فصل ثامن عن مباحث متفرقة حول الأصناف المستحقين ، وفي فصل أخير عن الأصناف الذين لا يجوز صرف الزكاة إليهم .

١ - في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي وقد تكلم فيه غير واحد ( مختصر المنذري



## الفصل الأول

### الفُقراء والمَساكِين

حددت الآية التي ذكرناها من سورة التوبة ، مصارف الزكاة ، فكانت ثمانية ، المصرفان الأول والثاني : هما الفقراء والمساكين . فهم أول من جعل الله له سهماً في أموال الزكاة . وهذا يدلنا على أن الهدف الأول من الزكاة ، هو القضاء على الفقر والعوز ، وإزالة التراب عن الحاجة والمسكنة في المجتمع الاسلامي .

وذلك أن القرآن قد بدأ بالفقراء والمساكين ، والقرآن قد نزل بلسان عربي مبين ، ومن شأن بلغاء العرب أن يبدأوا بالأهم فالأهم . ولما كان علاج الفقر ، وكفالة الفقراء ورعايتهم ، هو الهدف الأول ، والمقصود الأهم من الزكاة ، اقتصر النبي ﷺ في بعض أحاديثه على ذلك ، فقال لمعاذ حين وجهه إلى اليمن : (اعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) .

#### من هما الفقير والمساكين ؟

ولكن من هو الفقير ومن هو المسكين ؟ هل هما صنفان أو صنف واحد ؟ ذهب أبو يوسف صاحب أي حنيفة ، وابن القاسم من أصحاب مالك إلى أنهما صنف واحد<sup>(١)</sup>. وخالفهما الجمهور. وهما في الحقيقة صنفان لنوع واحد ، وأعني بهذا النوع أهل العوز والحاجة . إلا أن المفسرين والفقهاء اختلفوا في تحديد مفهوم كل من اللفظين على حدة ، وتحديد المراد به حيث

١ - انظر : حاشية النسوتي ج ١ ص ٤٩٢ وشرح الأزهار ج ١ ص ٥٠٩ .

اجتمعنا هنا في سياق واحد . والفقر والمسكين - مثل الاسلام والايمان - من الألفاظ التي قال العلماء فيها : إذا اجتمعنا افتراقاً ( أي يكون لكل منهما معنى خاص ) وإذا افتراقاً اجتمعنا ( أي إذا ذكر أحدهما منفرداً عن الآخر كان شاملاً لمعنى اللفظ الآخر الذي يقرن به . وهما هنا - في آية « إنما الصدقات... » قد اجتمعما فما معنى الفقير والمسكين هنا ؟

رجع شيخ المفسرين الطبري<sup>(١)</sup> : ان المراد بالفقر : المحتاج المتصف الذي لا يسأل ، والمسكين : المحتاج المتدلل الذي يسأل ، وأيد ترجمته بأن لفظ المسكنة ينبئ عن ذلك . كما قال تعالى في شأن اليهود ( وضربت عليهم الذلة والمسكنة )<sup>(٢)</sup> .

أما ما جاء في الحديث الصحيح « ليس المسكين الذي تردده التمرة والتمرثان ... ولكن المسكين الذي يتعفف »<sup>(٣)</sup> فليس هذا تفسيراً لغوياً لمعنى المسكين . فالمعنى اللغوي معروف لديهم ، وإنما هو من باب « ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب »<sup>(٤)</sup> ونحوه<sup>(٥)</sup> .

ولهذا قال الإمام الخطابي بحق : في الحديث دليل على أن المسكين في الظاهر عندهم والمتعارف لديهم هو السائل الطواف . وإنما نفى <sup>عن</sup> اسم المسكين ؛ لأنه بمسألته تأتيه الكفاية وقد تأتيه الزيادة عليها ، فتزول حاجته ، ويسقط عنه اسم المسكنة ، وإنما تلوم الحاجة والمسكنة بمن لا يسأل ، ولا يفتن له فيعطى<sup>(٦)</sup> .

كما اختلف الفقهاء أيضاً : أي الصنفين أسوأ حالاً ؟ الفقير أم المسكين ؟

١ - تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ط المعارف .

٢ - البقرة الآية ٦١

٣ - سنن أبي أحمد ج ١ ص ١٤٠ ط المصنف .

٤ - متفق عليه من حديث أبي هريرة ( بلغ المرام - باب الترهيب من مساوئ الأخلاق ص ٣٠٢ ط مصطفى محمد )

٥ - من مثل حديث « اتدرون من المفلس ؟ » وحديث « ما تعلمون الرئوب فيكم ؟ » وانظر المغني ج ٦ ص ٤٥٧ ط الإمام

٦ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٢ .

ف عند الشافعية والحنابلة الفقير أسوأ .

وعند المالكية - وهو المشهور عند الحنفية - أن الامر بالعكس ، ولكل من الفريقين أدلة من اللغة والشرع .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف في تحديد المراد بالألفاظ ، فقد نصوا أنفسهم على أن هذا الخلاف لا طائل تحته ، وليس من وراء تحقيقه ثمرة تجنى في باب الزكاة (١) .

### الفقير والمساكين عند الحنفية :

والذي ينفع ذكره هنا : أن الفقير عند الحنفية هو من يملك شيئاً دون النصاب الشرعي في الزكاة . أو يملك ما قيمته نصاب أو أكثر من الأثاث والأمتعة والثياب والكتب ونحوها مما هو محتاج إليه لاستعماله والانتفاع به في حاجته الأصلية .

---

١ - أسف المستشرق جوزيف شاخت في « دائرة المعلوم الإسلامية » إسقاطاً شديداً ، حين تعرض لسلسلة الفقير والمساكين فقال : والفرق الذي يذكر بين « الفقراء والمساكين » فرق تصلي من كل وجه . وعلى كل حال اعتاد علماء الفقه أن يفسروا التصريف ، بحيث يكونون هم أنفسهم في معظم الأحيان من إحدى الطائفتين . ( دائرة المعارف ج ١٠ ص ٣٦٠ ) وهذا السخف لا يصدر من رجل فيه ذرة من خلق العلماء . فما كان لخل السرخسي من الحنفية ، أو ابن العربي من المالكية ، أو النووي من الشافعية أو ابن قدامة من الحنابلة أو ابن حزم من الظاهرية أو غير هؤلاء من فقهاء المذاهب الإسلامية - أن يطمعوا في أخذ الزكاة باسم الفقر أو المسكنة ، ومحاووا تحريف المفاهيم والتعريفات ليستفيدوا مادياً من ورائها !! لقد كان هؤلاء الفقهاء ما بين أغنياء باذلين ، وفقراء زاهدين . وهذا واضح لكل من عرف سيرتهم . أما ما زعمه من الثرق التمسلي - من كل وجه كما قال - فمطله لا يغلن إلى الفروق البتة بين هذه الألفاظ التي تجتمع في سياق واحد . وهي قضية لغوية قبل أن تكون قضية فقهية . ولهذا غاض فيها القويون والمفسرون كما غاض الفقهاء . وقد نصوا على أن الخلاف فيها لا ثمرة له في باب الزكاة .

والمسكين عندهم من لا يملك شيئاً . وهذا هو المشهور .  
وقد اختلف علماء الحنفية في تحديد المراد بالنصاب أهو نصاب النقد  
— مائتي درهم — أم النصاب المعروف من أي مال كان (١) ؟  
فالمستحق للزكاة بوصف الفقر أو المسكنة عندهم هو :  
١ — المعلم الذي لا يملك له وهو المسكين .

٢ — الذي يملك من الدور والمتاع والأثاث ونحوه ما ينتفع به ولا  
يشتغي عنه ، مهما تبلغ قيمته .

٣ — الذي يملك دون نصاب من النقود ، أقل من مائتي درهم بتعبيرهم .  
٤ — الذي يملك دون النصاب من غير النقود كأربع من الإبل أو تسع  
وثلاثين من الغنم ونحو ذلك . بشرط ألا تبلغ قيمتها مائتي درهم .  
وهناك صورة اختلفوا فيها ، وهي :

من يملك نصاباً من غير النقود كخمس من الإبل أو أربعين من الغنم ،  
إذا كانت قيمتها لا تبلغ نصاباً نقدياً . فبعضهم قال : تحمل له الزكاة ، وتزومه  
أيضاً الزكاة . وبعضهم قال : هو غني تؤخذ منه الزكاة فلا تعطى له (٢) .  
وسنعود لإيضاح ذلك في بيان الغنى المانع من أخذ الزكاة .

#### الفقير والمسكين عند الأئمة الثلاثة :

وعند الأئمة الثلاثة : لا يدور الفقر والمسكنة على عدم ملك النصاب ، بل  
على عدم ملك الكفاية .

فالفقير : من ليس له مال ولا كسب حلال لائق به ، يقع موقعاً من  
كفايته ، من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه ، لنفسه ولبن تلزمه  
نفقته ، من غير إسراف ولا تقتير ، كمن يحتاج إلى عشرة دراهم كل يوم  
ولا يجد إلا أربعة أو ثلاثة أو اثنين .

والمسكين من قدر على مال أو كسب حلال لائق يقع موقعاً من كفايته

---

٢٠١ — انظر : مجمع الأنهر ودر المنتقى بهامشه ص ٢٢٠ وأيضاً ص ٢٢٣

وكفاية من يعوله . ولكن لا تم به الكفاية ، كمن يحتاج إلى عشرة فيجد سبعة أو ثمانية ، وإن ملك نصيباً أو نصيباً .

وحدد بعضهم ما يقع موقعاً من كفايته بالنصف فما فوقه . فالمسكين هو الذي يملك نصف الكفاية فأكثر .

والفقير هو الذي يملك ما دون النصف <sup>(١)</sup> .

والنتيجة من هذا التعريف : أن المستحق للزكاة باسم الفقير أو المسكين هو أحد ثلاثة :

أولاً - من لا مال له ولا كسب أصلاً .

ثانياً - من له مال أو كسب لا يقع موقعاً من كفايته وكفاية أسرته . أي لا يبلغ نصف الكفاية أي دون ٥٠ ٪ .

ثالثاً - من له مال أو كسب يسد ٥٠ ٪ أو أكثر من كفايته وكفاية من يعولهم . ولكن لا يبعد تمام الكفاية .

والمراد بالكفاية للفقير أو المسكين كفاية السنة عند المالكية والحنابلة ، وأما عند الشافعية فالمراد : كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلده ، فإن كان العمر المعتاد للمثله ستين ، وهو ابن ثلاثين . وكان عنده مال يكفيه لعشرين سنة فقط ، كان من المستحقين للزكاة لحاجته إلى كفاية عشر سنين .

قال شمس الدين الرملي :

لا يقال : يلزم على ذلك أخذ أكثر الأغنياء من الزكاة !

لأننا نقول : من معه مال يكفيه ربحه ، أو عقار يكفيه دخله - غني ،

والأغنياء غالبهم كذلك <sup>(٢)</sup> .

ولا يخرج الفقير أو المسكين عن فقره ومسكنته أن يكون له مسكن لائق له ، محتاج إليه ، ولا يكلف بيعه لينتق منه . ومن له عقار يتقص دخله من كفايته فهو فقير أو مسكين . نعم لو كان فقيراً بحيث لو باعه استطاع أن يشتري به ما يكفيه دخله الزمه بيعه ، فيما يظهر .

٢٤١ - انظر : نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي ج ٦ ص ١٥١ - ١٥٢

ومثل المسكن<sup>(١)</sup> ثيابه التي يملكها، ولو لتجمل بها في بعض أيام السنة ، وإن تعددت ما دامت لاثقة به أيضاً .

وكذلك حلّى المرأة اللاتق بها ، المحتاجة للتزين به عادة ، لا يخرجها عن الفقر والمسكنة .

وكتب العلم التي يحتاج إليها ولو نادراً كمرّة في السنة ، سواء كانت كتب علم شرعي كالفقه والتفسير والحديث ، أو آلة له كاللغة والأدب ، أو علم دنيوي نافع كالطب لمن كان من أهله ، ونحو ذلك .

ومثل كتب العلم لأهله ، آلات الحرفة ، وأدوات الصنعة ، التي يحتاج إلى استعمالها في صناعته .

كما لا يخرجها عن الفقر والمسكنة ماله الذي لا يقدر على الانتفاع به ، كأن يكون في بلد بعيد ، لا يتمكن من الحصول عليه . أو يكون حاضراً ولكن حيل بينه وبينه ، كالذي تمجزه الحكومات المستبدّة أو تضعه تحت الحراسة وما شابه ذلك .

ومثل ذلك ديونه الموثّجة ، لأنه الآن معسر إلى أن يحلّ الأجل<sup>(٢)</sup> .

### لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني :

ولكي تنضح لنا نظرة الفقهاء إلى الفقر والمسكنة ، وتكملة لمعرفة هذين الصنفين أو هذا الصنف ، من المستحقين للزكاة بوصف الفقر أو المسكنة ينبغي أن نلقي بعض الضوء على المعنى المقابل ، الذي يخرج هؤلاء عن دائرة الاستحقاق بهذا الوصف : الفقر أو المسكنة . وهذا المعنى المقابل هو « الغنى » .

١ - اعطى فقهاء الشافعية فمن اتحد السكن بالأجرة ومعه ثمن سكن أو له سكن ، هل يخرج من الفقر بما معه ؟ أجاب في نهاية المحتاج بالإيجاب وخالفه غيره . ( انظر حاشية الشيرا على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٠ )

٢ - انظر : نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٠ ، ١٥١ .

فمن المتفق عليه بين الفقهاء : أنه لا يصرف في الزكاة من سهم الفقراء والمساكين إلى غني ، لأن الله تعالى جعلها للفقراء والمساكين ، والغني غير داخل فيهم . وأخبر النبي ﷺ أنها « تؤخذ من أغنيائهم ليرد على فقرائهم » وقال : « لا تحمل الصدقة لغني »<sup>(١)</sup> ولأن أخذ الغني منها يمنع وصولها إلى أهلها ، ويخل بحكمة وجوبها وهو اغناء الفقراء بها . كما قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> . ولكن من هو الغني في هذا المقام وما حد الغنى هنا ؟

### الغني المانع من أخذ الزكاة :

اختلف الفقهاء في حد الغني المانع من أخذ الزكاة ما هو . وإنما قلنا : الغني المانع من أخذ الزكاة ، لأن الغني الموجب للزكاة قد انفقوا على معناه في الجملة ، وهو : ملك نصاب من الأموال النامية المعروفة بشروط خاصة . على حين اختلفوا في حد الغني المانع<sup>(٣)</sup> على أقوال نذكرها فيما يلي :

### مذهب الثوري وغيره :

فذهب سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق بن راهويه<sup>(٤)</sup> إلى أن الغني الذي يحرم معه أخذ الزكاة والصدقات هو ملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب ، أي  $\frac{1}{4}$  ريع نصاب من النقود

واستدلوا بحديث ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ (من سأل وله

١ - رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

٢ - المغني المطبوع مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٣

٣ - هناك من ثالث هو : الغني الذي يمنع سؤال الغير ، وهو دون الغني المانع من أخذ الزكاة لتشديد الشرع في المسألة إلا لضرورة . وهم أيضاً قد اختلفوا فيه . ولعلنا نعرض له في مناسبة أخرى .

٤ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٢٦



ما بغنيه ، جاءت يوم القيامة خמוש أو خلدوش ، أو كلوح<sup>(١)</sup> في وجهه .  
ف قيل : يا رسول الله ، وما الغنى ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من  
الذهب (٢) .

وهذا المذهب رواية عن أحمد : فقد فرقت الرواية بين ملك النقود  
وملك غيرها : فمن ملك من غير النقود ما لا يقوم بكفايته فليس بغني وإن  
كثرت قيمته . ومن ملك من النقود خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب  
فهو غني ، لأن النقود هي الآلة المباشرة للاتفاق المعدة له دون غيرها ،  
ولحديث ابن مسعود المذكور .

ولكن صياغة الحديث ضعفوا حديث ابن مسعود هذا ، وبينوا علة  
ضعفه (٣) .

وعلى التسليم بصحة الحديث فقد تأوله بعض العلماء بأنه ﷺ قال ذلك  
لقوم بأعيانهم كانوا يتجرون بالخمسين فتقوم بكفايتهم (٤) .  
وحمله آخرون على أنه — عليه أفضل الصلاة والسلام — قاله في وقت  
كانت الكفاية الغالبة فيه بخمسين (٥) .

وحمله غيرهم على المسألة ، إذ هو وارد فيها ، فمن ملك الخمسين  
حرمت عليه المسألة ، ولكن لم يحرم عليه الأخذ<sup>(٥)</sup> . وهذا هو الأظهر .

قال الخطابي : قالوا : وليس في الحديث أن من ملك خمسين درهماً  
لم تحل له الصدقة ، إنما فيه أنه كره له المسألة فقط ، وذلك أن المسألة إنما  
تكون مع الضرورة ، ولا ضرورة بمن يجد ما يكفيه في وقته إلى المسألة<sup>(٦)</sup> .

---

١ - الخמוש : هي الخلدوش : يقال : غشت المرأة وجهها ، إذا خدشته بظفر أو حديدة  
أو نحوها ، والكلوح : الآثار من الخلدوش والبص ونحوه .

٢ - رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه ، وحسنه الترمذي ، وضعفه غيره من  
الائمة .

انظر مختصر السنن للسندي ج ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧

٣ - انظر الانصاف من كتب الخبائث ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٢

٤ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٢٦

## مذهب الحنفية :

ويرى الحنفية أن الغنى الذي يحرم به أخذ الصدقة وقبولها أحد أمرين :  
الأول : ملك نصاب زكوي من أي مال كان : كخمس من الإبل السائمة أو مائتي درهم أو عشرين ديناراً (قلدناها الآن بمبلغ ٨٥ جراماً من الذهب) لأن الشرع جعل الناس صنفين : غنياً تؤخذ منه الزكاة . وفقيراً ترد عليه ، ولا يجوز أن يكون غنياً فقيراً في وقت واحد ، كمن كان لديه نصاب تجب فيه الزكاة ولكن عنده كثرة من العيال يحتاجون إلى كثير من النفقات ، لا يجوز أن يعطى ولا يحل له أن يأخذ من الزكاة .

وقال بعض الحنفية : بل المعتبر هو نصاب النقود من أي مال كان ، سواء أبلغ نصاباً من جنسه أم لم يبلغه .

فمن ملك أربعين شاة - نصاب الغنم - لا تبلغ قيمتها نصاباً نقدياً (مائتي درهم) فهو فقير على هذا الرأي ، فتجب عليه الزكاة ، وتحل له الزكاة .

واستدل بعضهم لهذا الرأي بحديث : «من سأل وله ما يغنيه فقد سأل الناس الحافاً» قيل : وما الذي يغنيه ؟ قال : مائتا درهم .

والحديث ضعيف ، ومع هذا فهو في الغنى المانع من السؤال . فهو لا يرد على مخالف الحنفية الذين يجوزون أخذ الزكاة لمن عنده مائتا درهم لا تقوم بكفايته ، لأن الغنى الذي يحرم السؤال لا يحرم الزكاة .

وبين علماء الحنفية نقاش طويل في اعتماد أي الرأيين . فليراجع في كتبهم <sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يملك من الأموال التي لا تجب فيها الزكاة ما يفضل عن حاجته ، ويبلغ قيمة الفاضل مائتي درهم . كمن يقني من الثياب والفرش والأدوات

١ - انظر على سبيل المثال الدر المختار وحاشيته رد المحتار عليه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ط استانبول .  
وأيضاً : مجمع الأنهر ودر المنتقى بهامشه ص ٢٢٢

والكتب والدور والحوانيت والدواب وغيرها ، زيادة على ما يحتاج اليه ، كل ذلك للابتذال والاستعمال لا للتجارة والاسامه . فإذا فضل من ذلك ما يبلغ قيمته مائتي درهم حرم عليه أخذ الصدقة . فمن كان له داران يستغني عن احدهما ، وهي إذا بيعت تساوي نصاب النقود فلا يجوز له أخذ الزكاة . وكذلك إذا كان عنده كتب ورثها مثلاً أو أدوات حرفه ، تساوي نصاباً ، وليس هو في حاجة إليها ، لأنه ليس من أهل العلم ، ولا من أرباب تلك الحرفة .

قال الكاساني في « البدائع » :

(ثم قدر الحاجة ما ذكره الكرخي في مختصره فقال : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن وما يتأث به في منزله وخدام . وقرش . وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم ان كان من أهله ، فإن كان له فضل عن ذلك ما يبلغ قيمته مائتي درهم حرم عليه أخذ الصدقة . لما روي عن الحسن البصري أنه قال : « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفروس والسلاح والخدام والدار » وقوله ( كانوا ) كناية عن أصحاب رسول الله ﷺ وهذا لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للانسان منها فكان وجودها وعدمها سواء ) . (١)

وذكر في « الفتاوى » فيمن له حوانيت ودور للغة لكن غلتها لا تكفيه وعياله : انه فقير ، ويحل له أخذ الصدقة عند محمد . وعند أبي يوسف : لا يحل . وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته .

ولو عنده طعام للقرى يساوي ٢٠٠ مائتي درهم ، فإن كان كفاية شهر يحل ، أو كفاية سنة ، قيل : لا يحل ، وقيل : يحل ؛ لأنه مستحق الصرف إلى الكفاية ، فيلحق بالعدم . وقد ادخر عليه الصلاة والسلام لنسائه قوت سنة . ولو له كسوة الشتاء وهو لا يحتاج إليها في الصيف يحل .

١ - بدائع المتانيع لكاساني ج ٢ ص ٤٨

وفي «التارخانية» عن «الصغرى»: له دار يسكنها ولكن تزيد على حاجته ، بأن لا يسكن الكل ، يحل له أخذ الصدقة في الصحيح .  
 وفيها : سئل محمد عمن له أرض يزرعها أو حوانيت يستغلها أو دار غلتها ثلاثة آلاف ، ولا تكفي لنفقته ونفقة عياله سنة ، فأجاب : يحل له أخذ الزكاة ، وإن كانت قيمتها تبلغ ألفاً ، وعليه الفتوى . وعندهما : لا يحل .  
 قال ابن عابدين : وسئلت عن المرأة : هل تصير غنية بالههاز الذي تزف به إلى بيت زوجها ؟ والذي يظهر مما مر : أن ما كان من أثاث المنزل وثياب البدن وأواني الاستعمال ، مما لا بد لأمثالها منه ، فهو من الحاجة الأصلية ، وما زاد على ذلك من الحلى والأواني والأمتعة التي يقصد بها الزينة ، إذا بلغ نصيباً تصير به غنية .

قال : ثم رأيت في التارخانية في باب صدقة الفطر : سئل الحسن بن علي عمن لها جواهر ولآلء تلبسها في الأعياد ، وتزين بها للزوج ، وليست للتجارة : هل عليها صدقة الفطر ؟ قال : نعم إذا بلغت نصيباً . وسئل عنها عمر الحافظ ، فقال : لا يجب عليها شيء . قال ابن عابدين : وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلى غير التقدين من الحوائج الأصلية . والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup> .

### مذهب مالك والشافعي وأحمد :

المذهب الأخير : أن الغنى هو ما تحصل به الكفاية ، فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ، وإن لم يملك شيئاً ، وإن كان محتاجاً حلت له الصدقة وإن ملك نصيباً بل نصيباً . والأثمان وغيرها في هذا سواء . وهو ما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد في الرواية الراجحة عنه . قال الخطابي : قال مالك والشافعي : لا أحد للغنى معلوم ، وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه وطاقته فإذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة ، وإذا احتاج حلت له<sup>(٢)</sup> .

١ - حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ط استنبول

٢ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٢٧

قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً ، مع كسب ، ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه ، وكثرة عياله .<sup>(١)</sup>

وهذا المذهب هو الذي تعضده الشريعة بنصوصها وروحها . كما تزيده اللغة واستعمالاتها . ومما يدل لهذا المذهب :

أ - ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لقبيصة بن المخارق الذي جاء يسأله في حمالة تحملها : ( لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل أصابته فاقة ، فحلّت له المسألة حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من عيش ... (الحديث) <sup>(٢)</sup> فقد أباح له المسألة حتى يجد القوام أو السداد من العيش .

ب - أن الحاجة هي الفقر ، والغنى ضدها ، فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النص ، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة . والدليل على أن الفقير هو الحاجة ، قول الله تعالى «يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله تعالى» أي المحتاجون إليه ، وقول الشاعر : وإني إلى معروفها لفقير . أي المحتاج .

وبناء على ذلك يتفرع أمران :

أولاً : أن من كان له مال يكفيه - سواء أكان ذلك من مال زكوي أو غير زكوي ، أو من كسبه وعمله أو من أجرة عقارات أو غير ذلك - فليس له الأخذ من الزكاة . ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يعوله ، لأن كل واحد منهم مقصود دفع حاجته ، فيعتبر له ما يعتبر للمنفرد . وجمهور العمال والموظفين من هذا الصنف الذي يعد غنياً بكسبه المتجدد ، لا بماله وثروته المخدرة . فلو كان من لا يملك نصيباً فقيراً ، لكان كل هؤلاء يستحقون الزكاة . وهذا غير مقبول .

ثانياً : أن من ملك من أموال الزكاة نصيباً - أو أكثر - لا تم به كفايته

١ - المرجع السابق

٢ - رواه مسلم وأبو داود والبيهقي - أنظر الحديث ١٥٧٥ ج ٢ مختصر المنطري لسنن أبي داود وسنن أبي الحديث كاملاً في فصل «الغاريون» .

لنفسه ومن يعوله ، فله الأخذ من الزكاة ؛ لأنه ليس بغني .  
فمن له عروض تجارة قيمتها ألف دينار ، أو أكثر ، ولكن لا يحصل  
له من ربحها قدر كفايته - لكساد السوق، أو كثرة العيال أو نحوها - يجوز  
له الأخذ من الزكاة .

ومن كان له مواش تبلغ نصاباً ، أو له زرع يبلغ خمسة أوسق ، لا يقوم  
ذلك بجميع كفايته ، يجوز له الأخذ من الزكاة ولا يمنع ذلك وجوبها عليه ،  
لأن الغنى الموجب للزكاة هو ملك النصاب بشروط . أما الغنى المانع من  
أخذها فهو ما تحصل به الكفاية ولا تلازم بينهما <sup>(١)</sup> .

قال الميموني : ذكرت أبا عبد الله ( أحمد بن حنبل ) فقلت : قد تكون  
للرجل الإبل والغنم تجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة ،  
وتكون له الضيعة ( المزرعة ) لا تكفيه . أفيعطى من الزكاة ؟ قال : نعم ...  
وذكر قول عمر : أعطوهم وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا . <sup>(٢)</sup>  
وقال أحمد - في رواية محمد بن الحكم - إذا كان له عقار ، أو ضيعة  
يستغلها : عشرة آلاف أو أكثر ولا تكفيه يأخذ من الزكاة <sup>(٣)</sup> .

وقيل له : يكون للرجل الزرع القائم وليس عنده ما يحصده ، يأخذ من  
الزكاة ؟ قال : نعم <sup>(٤)</sup> . قال في شرح الغاية :

من له كتب يحتاجها للحفظ والمطالعة ، أو لها حلي للبس ، أو لكرام  
تحتاج إليه ، فلا يمنعها ذلك من أخذ الزكاة <sup>(٥)</sup> .

### الفقير القادر على الكسب :

وإذا كان مدار الاستحقاق هو الحاجة - حاجة الفرد إلى كفاية نفسه  
ومن يعوله - فهل يعطى المحتاج وإن كان متبطلاً يعيش عائلة على المجتمع ،

١ - انظر : شرح غاية المسمى ج ٢ ص ١٣٥

٢ - المغني ص ٦٦٤ ج ٢

٣ ، ٤ - شرح الغاية ج ٢ ص ١٣٥

ونحيا على الصدقات والاعانات ، وهو مع ذلك قوي البنيان ، قادر على الكسب واغناء نفسه بكسبه وعمله ؟!

إن الذي أرجحه في ذلك هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة حيث قالوا : لا يجوز صرف الزكاة إلى غني من سهم الفقراء والمساكين ، ولا إلى قادر على كسب يليق به ، يحصل له منه كفايته ، وكفاية عياله<sup>(١)</sup>.

وهذا المذهب هو الذي تعضده نصوص الشرع وقواعده . حتى ذهب بعض الحنفية - وهم يجيزون الدفع للفقير الكسوب - إلى أنه لا يطيب له الأخذ ، لأن جواز النفع لا يستلزم جواز الأخذ كما إذا دفع إلى غني يظنه فقيراً ، فالدفع جائز والأخذ حرام . وقال جمهور الحنفية : الأخذ ليس بحرام ، ولكن عدم الأخذ أولى لمن له سداد من عيش<sup>(٢)</sup> .

وذهب بعض المالكية أيضاً إلى عدم جواز الدفع للقادر على التكسب<sup>(٣)</sup> . وإنما قلنا : إن هذا المذهب هو الذي تؤيده نصوص الشرع وقواعده . لأن الواجب الذي يفرضه الإسلام على كل قوي قادر على العمل أن يعمل ، وأن يسير له سبيل العمل ، وبذلك يكفي نفسه بكده يمينه وعرق جبينه . وفي الحديث الصحيح : ( ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده )<sup>(٤)</sup> . ولا يجوز لمن وجد عملاً يكفيه وهو يقدر عليه أن يدعه ، ليأخذ من الصدقات أو يسأل الناس .

ومن أجل ذلك رأينا رسول الإسلام ﷺ يقول في صراحة ووضوح : ( لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى )<sup>(٥)</sup> والمره : القوة والشدة ، والسوي : المستوي السليم الأعضاء .

وروى الطبري عن زهير العامري : أنه لقي عبد الله بن عمرو بن العاص

١ - المجموع ج ٦ ص ٢٢٨

٢ - مجمع الأنهر ص ٢٢٠

٣ - نسيه في حاشية للمسوقي ج ١ ص ١٤٩٤ إلى يحيى بن صر .

٤ - رواه البخاري وغيره ( الترغيب والترهيب للعليني ج ٢ - أول كتاب الجوع )

٥ - رواه الخمسة وحسنه الترمذي .



فسأله عن الصدقة : أي مال هي ؟ فقال : مال العرجان ( جمع أعرج )  
والعوران ، والعميان وكل منقطع به ( يعني الضعفاء وذوي العاهات والعاجزين  
عن الكسب ) ، فقال له : ان للعاملين حقاً والمجاهدين ! ( أي من سهم  
العاملين عليها وسهم سبيل الله ) قال عبد الله : ان المجاهدين قوم أحل لهم  
( أي أبيع لهم أن يأخذوا ما يعينهم على الجهاد ) والعاملين عليها على قدر  
عماليتهم . ثم قال : ( لا تحمل الصدقة لغني ولا لذئ مرة سوي ) (١١) .

وهذه الكلمة التي قالها عبد الله بن عمرو ، رويت مرفوعة إلى النبي ﷺ  
عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم ، كما رفعها هو إلى النبي في رواية أخرى (١٢)  
ولا اعتداد بالقدرة الجسدية واللياقة البدنية ، ما لم يكن معها كسب  
يغني ويكفي ، لأن القوة بغير كسب ، لا تكسو من عري ، ولا تطعم  
من جوع . قال النووي : إذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة ،  
لأنه عاجز . (١٣)

فإذا كان الحديث المذكور قد اكتفى بذكر ( ذي المرة السوي ) فإن  
حديثاً آخر قيد هذا الإطلاق ، وأضاف إلى القوة الاكتساب .

فعن عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي ﷺ  
يسألانه من الصدقة ، فقلب فيهما البصر ورأهما جليدين ( قويين ) فقال :  
إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ فيها ( أي في الزكاة ) لغني ، ولا لقوي  
مكتسب . (١٤)

- 
- ١ - تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر ج ١٤ ص ٢٣١
  - ٢ - رفعه إلى النبي - ص - أبو هريرة وجيلة بن جنادة ، وجابر ، وطلحة ، وعبد الرحمن  
ابن أبي بكر وابن عمر . انظر نصب الراية ج ٢ ص ٣٩٩ - ٤٠١ وانظر : مصنف  
ابن أبي شيبة ج ٣ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ط حيدر آباد .
  - ٣ - المجموع ج ٦ ص ١٩١
  - ٤ - رواه أحمد وأبو داود والسنائي وقال أحمد ( ما أجوده من حديث ) وقال النووي ( هذا  
الحديث صحيح ) ( المجموع ج ٦ ص ١٨٩ ) وقد سكت عنه أبو داود والمنذري ( مختصر  
السنن ج ٢ ص ٢٣٣ )

وإنما خيرهما الرسول ﷺ لأنه لم يكن على علم بباطن أمرهما ، فقد يكونان في الظاهر جليدين قادين ، ويكونان في الواقع غير مكتسبين ، أو مكتسبين كسباً لا يكفي .

واستدل العلماء بالحديث على أنه ينبغي لولي الأمر — أو رب المال — وعظ أخذ الزكاة الذي لا يعرف حقيقة حاله ، وتعريفه أنها لا تحمل لغني ولا قادر على الكسب ، أسوة برسول الله ﷺ (١) .

والمراد بالاكْتِسَاب : اكتساب قدر الكفاية . وإلا كان من أهل الاستحقاق للزكاة . والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط (٢) . ولا يصح أن يقال بوقوف الزكاة على الزمى والمرضى والعجزة فحسب .

والمعتبر — كما قال النووي — كسب يليق بحاله ومروءته . وأما ما لا يليق به فهو المعلوم (٣) .

على أن حديث تحريم الزكاة على (ذي المرة السوي) يعمل بإطلاقه بالنسبة للقادر الذي يستمر في البطالة ، مع تهيؤ فرص الكسب الملائم لمثله عرفاً .  
والخلاصة أن القادر على الكسب الذي يحرم عليه الزكاة هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية :

- ١ — أن يجد العمل الذي يكتسب منه .
  - ٢ — أن يكون هذا العمل حلالاً شرعاً ، فإن العمل المحظور في الشرع بمنزلة المعلوم .
  - ٣ — أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة .
  - ٤ — أن يكون ملائماً لمثله ، ولائقاً بحاله ومركزه ومروءته ومنزلته الاجتماعية .
  - ٥ — أن يكتسب منه قدر ما تم به كفايته وكفاية من يعولهم .
- ومعنى هذا : أن كل قادر على الكسب مطلوب منه شرعاً أن يكفي نفسه

١ — نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٠

٢ — المجموع ج ٦ ص ١٩٠

بنفسه وأن المجتمع بعامه - وولي الأمر بخاصة - مطلوب منه أن يعينه على هذا الأمر الذي هو حق له وواجب عليه. فمن كان عاجزاً عن الكسب - لضعف ذاتي كالصغير والعمه والشيخوخة والعمالة والمرضى ، أو كان قادراً ولم يجد باباً حلالاً للكسب يليق بمثله ، أو وجد ولكن كان دخله من كسبه لا يكفيه وعائلته ، أو يكفيه بعض الكفاية دون تمامها - فقد حل له الأخذ من الزكاة ، ولا حرج عليه في دين الله .

هذه هي تعليمات الاسلام الناصحة التي جمعت بين العدل والاحسان أو العدل والرحمة . أما مبدأ الماديين القائلين ( من لا يعمل لا يأكل ) فهو مبدأ غير طبيعي ، وغير أخلاقي ، وغير إنساني . بل ان في الطيور والحيوانات أنولعاً يحمل قويا ضعيفها ، ويقوم قادرها بعاجزها . أفلا يبلغ الانسان مرتبة هذه العجاوات ؟!

### المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة :

ومن الرائع حقاً ما ذكره هنا فقهاء الاسلام فقالوا : إذا تفرغ إنسان قادر على الكسب لعبادة الله تعالى بالصلاة والصيام ونحوهما من نوافل العبادات لا يعطى من الزكاة ولا تحل له ، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه<sup>(١)</sup> . ولأنه مأمور بالعمل والمشي في مناكب الأرض ، ولا رهبانية في الاسلام . والعمل في هذه الحال لكسب العيش من أفضل العبادات إذا صدقت فيه النية ، والتمت حدود الله .

### المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة :

فإذا ما تفرغ لطلب علم نافع ، وتمتدّ الجمع بين الكسب وطلب العلم ، فإنه يعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته ، وما يشبع حاجاته ومنها كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه .

١ - انظر : الروضة لتقوي ج ٢ ص ٣٠٩ والمجروح ج ٦ ص ١٩١

وإنما أعطي طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية ، ولأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لمجموع الأمة . فمن حقه أن يعان من مال الزكاة ، لأنها لأحد رجلين : أما لمن يحتاج من المسلمين . أو لمن يحتاج إليه المسلمون . وهذا قد جمع بين الأمرين .

واشترط بعضهم أن يكون نجيباً يرجى تفوقه ونفع المسلمين به . وإلا لم يستحق الأخذ من الزكاة ، ما دام قادراً على الكسب<sup>(١)</sup> . وهو قول وجيه . وهو الذي تسير عليه الدول الحديثة ، حيث تنفق على النجباء والمتفوقين ، بأن تتيح لهم دراسات خاصة . أو ترسلهم في بعثات خارجية أو داخلية .

#### المستورون المتفكرون أولى بالمعونة :

ولقد يظن كثير من الناس — من سوء العرض لتعاليم الاسلام وسوء التطبيق لها — أن الفقراء والمساكين المستحقين للزكاة هم أولئك المتبطلون ، أو المتسولون . الذين احترقوا سؤال الناس ، وتظاهروا بالفقر والمسكنة ، ومدوا أيديهم للغادين والرائحين ، في المجمع والأسواق ، وعلى أبواب المساجد وغيرها . ولعل هذه الصورة للمساكين كانت ماثلة في أذهان كثير من الناس منذ زمن قديم ، حتى في زمن الرسول ﷺ ، مما جعله عليه السلام ينه الناس على أهل الحاجة الحقيقيين ، الذين يستحقون معونة المجتمع بحق ، وإن لم يفتن لهم الكثيرون ، فقال عليه الصلاة والسلام في ذلك : ( ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرثان ولا اللقمة واللقمتان . إنما المسكين الذي يتعفف . اقرأوا إن شئتم ) لا يسألون الناس إلخافاً<sup>(٢)</sup> .

ومعنى ( لا يسألون الناس إلخافاً ) لا يلحون في المسألة ولا يكلفون الناس ، ما لا يحتاجون إليه . فإن من سأل وعنده ما يغنيه عن المسألة فقد الحف . وهذا

١ - انظر : المرجع السابق وشرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٣٧ وحاشية الروض المربع ج ١ ص ١٠٠ والمجموع ج ٦ ص ١٩٠ - ١٩١

٢ - البقرة ٢٧٣

وصف للفقراء المهاجرين الذين انقطعوا إلى الله ورسوله ، وليس لهم مال ولا كسب يردون به على أنفسهم ما يغنيهم<sup>(١)</sup> . قال تعالى في وصفهم ، والتنويه بشأنهم ( للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف . تعرفهم بسيماهم . لا يسألون الناس الخافاً ) . فهو لاء وأشباههم أحق الناس أن يعانون كما أرشدنا رسول الله ﷺ في حديثه المذكور .

وفي رواية أخرى ( ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده القمة واللقمتان . والتمرة والتمران ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس )<sup>(٢)</sup> .

ذلك هو المسكين الجدير بالمعونة وان كان الناس يغفلون عنه ولا يفطنون له . ولكن رسول الله ﷺ لفت الأنظار إليه ، ونبه العقول والقلوب عليه . وانه يشمل كثيراً من أصحاب البيوتات وأرباب الأسر المتعفين . الذين أخذى عليهم الزمن ، أو قعد بهم العجز ، أو قل ما لهم وكثرت عيالهم : أو كان دخايلهم من عملهم لا يشبع حاجاتهم المعقولة .

وقد سئل الامام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخدام يأخذ من الزكاة ؟ فأجاب بأنه يأخذ ان احتاج ولا حرج عليه .<sup>(٣)</sup> وقد ذكرنا فتوى الامام محمد بن الحسن فيمن له أرض يزرعها أو حوانيت يستغلها . أو غلاتها ثلاثة آلاف ولا تكفي لتنفقته ونفقة عياله سنة : أنه يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفا وعليه الفتوى عند الحنفية . كما نقله ابن عابدين<sup>(٤)</sup> .

كما ذكرنا فتوى الامام أحمد في الرجل : إذا كان له عقار يستغله أو

١ - تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٢٤

٢ - زاد المعاد بروايت متفق عليه .

٣ - الأسر للشيخ عبيد ص ٥٥٦

٤ - المختار ج ٢ ص ٨٨

ضبعة تساوي عشرة آلاف درهم أو أقل من ذلك أو أكثر ولكنها لا تقيمه - يعني لا تقوم بكفايته - بأنه يأخذ من الزكاة (١) .

وقال الشافعية : إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين ، فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه (٢) .

وقال المالكية : يجوز دفع الزكاة لمن يملك نصاباً أو أكثر ، لكثرة عياله ، ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه (٣) .

ليس المقصود بالزكاة إذن إعطاء المعدم المترب فقط ، ذلك الذي لا يجد شيئاً أو لا يملك شيئاً ، وإنما يقصد بها أيضاً إغناء ذلك الذي يجد بعض الكفاية ، ولكنه لا يجد كل ما يكفيه .

### كم يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ؟

اختلفت المذاهب الفقهية في مقدار ما يعطى الفقير والمسكين من الزكاة . ونستطيع أن نحصر هذا الخلاف في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : يقول بإعطائهما ما يكفيهما تمام الكفاية بالمعروف ، دون تحديد بمقدار من المال .

الاتجاه الثاني : يقول بإعطائهما مقداراً محدداً من المال يقل عند بعضهم ، ويكثر عند آخرين .

وسنبداً بالاتجاه الأول ، لأنه أقرب إلى منطق الاسلام ونصوصه وأهدافه في باب الزكاة . وقد انقسم هذا الاتجاه إلى مذهبين :

١ - مذهب يقول بإعطاء كفاية العمر

٢ - ومذهب يقتصر على إعطاء كفاية السنة .

---

١ - المنهي مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٥٥

٢ - المجموع ج ٦ ص ١٩٢

٣ - شرح الخرشي بحاشية العلوي على خليل ج ٢ ص ٢١٥ وحاشية النسوي ج ١ ص ٤٩٤

### المذهب الأول : إعطاء الفقير كفاية العمر :

يتجه هذا المذهب إلى : أن يعطى الفقير ما يستأصل شأفة فقره ، ويقضى على أسباب عوزة وفاقة ، ويكتفيه بصفة دائمة ولا يحوجه إلى الزكاة مرة أخرى .

قال الامام النووي في ( المجموع ) : ( المسألة الثانية ) في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين . قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين : يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الفنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص الشافعي رحمه الله . واستدل له الاصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ( لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة ، اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : قد أصابت غلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، أو قال سداداً من عيش ، فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً ) رواه مسلم في صحيحه .

قال أصحابنا : فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه ....

قالوا : فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشترى به حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص . .

وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا : من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة . ومن حرفته بيع الجوهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلاً ، إذا لم يأت له الكفاية بأقل منها ... ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطّاراً أو

صرافاً أعطي بنسبة ذلك . ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً ، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله . وإن كان من أهل الضياع ( المزارع ) يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصّة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام .

فإن لم يكن محترفاً ، ولا يحسن صنعة أصلاً ، ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ، ولا يتقدر بكفاية سنة<sup>(١)</sup> .

ووضح ذلك شمس الدين الرملي في شرح المنهاج للنووي . فذكر أن الفقير والمسكين ان لم يحسن كل منهما كسباً بحرفة ولا تجارة ، يعطى كفاية ما بقي من العمر الغالب لأمثاله في بلده . لأن القصد إغناؤه ، ولا يحصل إلا بذلك . فإن زاد عمره عليه أعطي سنة بسنة .

وليس المراد بإعطاء من لا يحسن الكسب إعطاءه نقداً يكفيه بقية عمره المعتاد . بل إعطاءه ثمن ما يكفيه دخله منه . كأن يشتري له به عقار يستغله ، ويفتني به عن الزكاة . فيملكه ويورث عنه .

قال : والأقرب — كما بحثه الزركشي — أن للامام — دون المالك — شراءه له ، وله إلزامه بالشراء ، وعدم إخراجه عن ملكه ، وحينئذ ليس له إخراجه ، فلا يحل ولا يضح فيما يظهر .

ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب ، كمل له من الزكاة كفايته . ولا يشترط اتصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة .

قال الماوردي : لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا ربيع مائة أعطي العشرة الأخرى ، وإن كفته التسعون — لو أنفقها من غير اكتساب فيها — سنين لا تبلغ العمر الغالب .

وهذا كله فيمن لا يحسن الكسب . أما من يحسن حرفة لائقة تكفيه ، فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت ، ومن يحسن تجارة يعطى رأس مال يكفيه

١ - انظر : المجموع للنووي ج ٦ ص ١٩٢ - ١٩٥



رجحه منه غالباً ، باعتبار عادة بلده .. ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والتواحي .

ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه ، أعطي ثمن أو رأس مال الأدنى . وإن كفاه بعضها فقط أعطي له . وإن لم تكفه واحدة منها أعطي لواحدة : وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته<sup>(١)</sup> . اهـ .

هذا ما نص عليه الشافعي في الأم ، وما رجحه وأخذ به جمهور أصحابه : وفرعوا عليه ، وفصلوا فيه تلك التفاصيل الدقيقة التي نقلناها هنا ، والتي تدل على مدى غنى الفقه الإسلامي بالمبادئ والصور والقروع في شتى المجالات .

وفي مذهب أحمد رواية تماثل ما نص عليه الشافعي ، فأجاز للفقير أن يأخذ تمام كفايته دائماً ، بمنجر أو آلة صنعة أو نحو ذلك . وقد اختار هذه الرواية بعض الحنابلة ورجحوا العمل بها<sup>(٢)</sup> .

وقال الخطابي في شرح حديث قبصة السابق : فيه : أن الحد الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة ، هو الكفاية ، التي بها قوام العيش وسداد الخلة ، وذلك يعتبر في كل إنسان بقدر حاله ومعيشته وليس فيه حد معلوم ، يحمل عليه للناس كلهم مع اختلاف أحوالهم<sup>(٣)</sup> .

### إذا أعطيتم فاغنوا :

وهذا المذهب هو الموافق لما جاء عن الفاروق عمر - رضي الله عنه - ، فلقد رأينا السياسة العمرية الراشدة تقوم على هذا المبدأ الحكيم الذي أعلنه الفاروق رضي الله عنه : (إذا أعطيتم فاغنوا)<sup>(٤)</sup> .

١ - انظر : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي ج ٦ ص ١٥٩

٢ - انظر : الانصاف ج ٣ ص ٢٣٨

٣ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٩

٤ - الأموال ص ٥٩٥

فكان عمر يعمل على إغناء الفقير بالزكاة ، لا مجرد سد جوعته بلقىمات أو إقالة عثرته بلسيهمات .

جاء رجل يشكو إليه سوء الحال ، فأعطاه ثلاثاً من الإبل ، وما ذلك إلا ليقية من العيلة . والابل كانت أنفع أموالهم وأنفسها حينذاك . وقال للموظفين الذين يعملون في توزيع الصدقات على المستحقين : ( كرروا عليهم الصدقة وان راح على أحدهم مائة من الإبل )<sup>(١)</sup> .

وقال معلناً عن سياسته تجاه الفقراء : ( لا تكرن عليهم الصدقة وان راح على أحدهم مائة من الإبل )<sup>(٢)</sup> .

وقال عطاء الفقيه التابعي الجليل : إذا أعطى الرجل زكاة ماله أهل بيت من المسلمين فجزهم ، فهو أحب إليّ<sup>(٣)</sup> .

وتستطيع الدولة المسلمة — بناء على هذا الرأي — أن تنشيء من أموال الزكاة مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها وتملكها للفقراء ، كلها أو بعضها . لتدر عليهم دخلاً يقوم بكفائتهم كاملة . ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها ، لتظل شبه موقوفة عليهم .

**المذهب الثاني : يعطى كفاية سنة :**

وهناك مذهب ثان قال به المالكية وجمهور الحنابلة وآخرون من الفقهاء : أن يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما تم به كفائته وكفايته من يعوله سنة كاملة . ولم ير أصحاب هذا الرأي ضرورة لإعطائه كفاية العمر . كما لم يروا أن يعطى أقل من كفاية السنة . وإنما حددت الكفاية بسنة ؛ لأنها — في العادة — أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولأهله . وفي هدى الرسول ﷺ في ذلك أسوة حسنة ، فقد صرح أنه ادخر لأهله قوت سنة<sup>(٤)</sup> .

ولأن أموال الزكاة في غالبها حولية ، فلا داعي لإعطاء كفاية العمر ، وفي كل عام تأتي حصيلة جديدة من موارد الزكاة ، ينفق منها على المستحقين<sup>(٥)</sup> .

١، ٢، ٣ — الاموال ص ٥٦٥ ، ٥٦٦  
٤ — منفق عليه ٥ — استظهر بعض المالكية ان الزكاة اذا كانت لا تفرق كل عام إعطاء اكثر من كفاية السنة كما في حاشية السوقي ج ص ٥٦٤

ويرى القائلون بهذا المذهب أن كفاية السنة ليس لها حد معلوم لا تتعداه من الدراهم أو الدينار ، بل يصرف للمستحق كفاية سنته بالغة ما بلغت فإذا كانت كفاية السنة لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من نقد ، أو حرث أو ماشية أعطي من الزكاة ذلك القدر وإن صار به غنياً ، لأنه حين الدفع إليه كان فقيراً مستحقاً<sup>(١)</sup> .

### الزواج من تمام الكفاية :

وأحب أن ألقى مزيداً من الضوء على مفهوم « الكفاية » المطلوب تحقيقها وإتمامها للفقير والمسكين ، كما يتصورها الفقه الاسلامي . فمن الواضح حقاً أن يلتفت علماء الاسلام إلى أن الطعام والشراب واللباس ليست هي حاجات الانسان فحسب ، بل في الانسان دوافع أو غرائز أخرى تدعوه وتلح عليه ، وتطالبه بتحقيقها من الإشباع ، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس ، التي جعلها الله سوطاً يسوق الانسان إلى تحقيق الإرادة الالهية في عمارة الأرض ، وبقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ما شاء الله . والاسلام لا يصادر هذه الغريزة ، وإنما ينظمها ، ويضع الحدود لسيورها وفق أمر الله .

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التبتل والاختصاص وكل لون من ألوان مصادرة الغريزة ، وأمر بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤنته ( من استطاع منكم الباءة فليتزوج ) فإنه أغض البصر وأحصن للفرج<sup>(٢)</sup> . فلا غرو أن يشرع معونة الراغبين في الزواج ممن عجزوا عن تكاليفه المادية من المهر ونحوه . ولا عجب إذا قال العلماء : ان من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح<sup>(٣)</sup> .

١ - شرح الخرشي على متن خليل ج ٢ ص ٢١٥ وفي حاشية السوقي ج ١ ص ٤٩٤ : يجوز أن يدفع من الزكاة للفقير في مرة واحدة كفاية سنة من نفقة وكسوة ، وإن اتسع المال لزيد البعد ومهر الزوجة .

٢ - رواه البخاري في كتاب الصوم من صحيحه .

٣ - حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٠٠ وانظر هامش مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١٤٧

بل قال بعضهم : اذا لم تكفه زوجة واحدة زوج اثنتين ؛ لأنه من تمام كفايته <sup>(١)</sup> .

وقد أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من ينادي في الناس كل يوم : أين المساكين ؟ أين الفارمون ؟ أين الناكحون <sup>(٢)</sup> ؟ أي الذين يريدون الزواج . وذلك ليقضي حاجة كل طائفة منهم من بيت مال المسلمين .

والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ جاءه رجل فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال : على كم تزوجتها ؟ قال : على أربع اواق ( ٤ × ٤٠ = ١٦٠ درهماً ) . فقال النبي ﷺ على أربع اواق ؟ كأنما تحتون الفضة من عرض هذا الجبل !؟ ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب فيه <sup>(٣)</sup> .

والحديث دليل على أن إعطاء النبي لهم في مثل هذه الحال كان معروفاً لهم ، ولهذا قال له : ما عندنا ما نعطيك . ومع هذا حاول علاج حاجته بوسيلة أخرى .

### كتب العلم من الكفاية :

والاسلام دين يكرم العقل ، ويدعو إلى العلم ، ويرفع من مكانة العلماء ، ويعد العلم مفتاح الايمان ، ودليل العمل ، ولا يعتد بليمان المقلد ولا بعبادة الجاهل . ويقول القرآن في صراحة : « هل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون ؟ » <sup>(٤)</sup> ويقول في التفريق بين الجاهل والعالم وبين الجاهل

١ - انظر : شرح كتاب النيل وشفاء العليل في فقه الأباضية ج ٢ ص ١٣٥

٢ - البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٢٠٠

٣ - نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٦ والأرواق ج ١ ص ١٠٠ وكانت تسوي حينذاك ٤٠ درهماً وكانت الشاة تقدر من ٥ دراهم إلى ١٠ فهذا القدر كثير على مثل هذا الرجل الذي جاء يطلب المعونة في مهره .

٤ - سورة الزمر : ٩

والعلم : « وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور »<sup>(١١)</sup> ويقول الرسول ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »<sup>(١٢)</sup> .

وليس العلم المطلوب محصوراً في علم الدين وحده بل كل علم نافع يحتاج إليه المسلمون في دنياهم ، لصحة أبدانهم ، وتنمية اقتصادهم وعمرانهم . وتمكينهم من التفوق العسكري على عدوهم ، ونحو ذلك من الأغراض ، فإنه فرص كفاية . كما قرر المحققون من العلماء .

فلا عجب أن رأينا فقهاء الإسلام يقررون في أحكام الزكاة : أن يعطى منها المتفرغ للعلم ، على حين يحوم منها المتفرغ للعبادة . ذلك أن العبادة في الاسلام لا تحتاج إلى تفرغ ، كما يحتاج العلم والتخصص فيه . كما أن عبادة المتعبد لنفسه ، أما علم المتعلم فله ولسائر الناس<sup>(١٣)</sup> .

ولم يكتف الاسلام بذلك ، بل قال فقهاؤه : يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودينه<sup>(١٤)</sup> .

ورأينا فقهاء الحنفية يميزون نقل الزكاة من بلد إلى آخر بلا كراهة — على خلاف القاعدة — إذا نقلت لطالب علم محتاج<sup>(١٥)</sup> .

### أي المذهبيين أولى بالاتباع ؟

وبعد عرض هذين المذهبيين من مذاهب الفقه الإسلامي : مذهب من يرى إعطاء الفقير كفاية العمر كله مرة واحدة .. ومذهب من يرى إعطاء كفاية سنة كاملة فحسب ، فأَي هذين المذهبيين أحق أن يتبع ، ولكل منهما وجهته ودليله ؟ وخاصة إذا أردنا أن تقوم الحكومة المسلمة بأمر الزكاة ؟

١ - سورة فاطر : ١٩ - ٢٠

٢ - رواه ابن عبد البر في « العلم » من أنس ورمز له السيوطي بملامة الصحة

٣ - المصروح ج ٦ ص ١٩٠

٤ - انظر الانصاف في الفقه المختل ج ٣ ص ١٦٥ ، ٢١٨

٥ - انظر : الدر المختار وحاشيته ج ٢ ص ٩٤

والذي اختاره : ان لكل من المذهبين مجاله الذي يعمل به فيه .

ذلك أن الفقراء والمساكين نوعان :

نوع يستطيع أن يعمل ويكسب ويكفي نفسه بنفسه ، كالصانع والتاجر والزراع ، ولكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأس مال التجارة ، أو الضيعة وآلات الحرث والسقي ... فالواجب لمثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر ، وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته وتمليكه إياه ، استقلالاً أو اشتراكاً على قدر ما تسمح حصيلة الزكاة .

والنوع الآخر عاجز عن الكسب كالزمن والأعمى والشيخ الهرم والأرملة ، والطفل ونحوهم ، فهؤلاء لا بأس أن يعطى الواحد منهم كفاية السنة . أي يعطى راتباً دورياً يتقاضاه كل عام ، بل ينبغي أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الاسراف وبعمرة المال في غير حاجة ماسة . وهذا هو المتيقن في عصرنا ، فالرواتب إنما تعطى للموظفين شهراً بشهر ، وكذلك المساعدات الدورية .

والعجيب أنني بعد أن اخترت هذا التقسيم، وجدته - تقريباً - منصوباً عليه في بعض كتب الخنابلة .

فقد قال في غاية المنتهى وشرحه بعد أن ذكر قول الامام أحمد في صاحب العقار والضيعة التي تقل عشرة آلاف أو أكثر ولا تكفيه : إن له أن يأخذ من الزكاة ما يكفيه - قال : وعليه ، فيعطى محترف ثمن آلة وإن كثرت ، وتاجر يعطى رأس مال يكفيه . ويعطى غيرهما من فقير ومسكين تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة ، لتكرر الزكاة بتكرر الحول ، فيعطى ما يكفيه إلى مثلته<sup>(١)</sup> . وهو قريب مما اخترته ، وإن لم يصرح بكفاية العمر ، ولكنه مفهوم من اعطاء ثمن الآلة ، ورأس المال .

١ - مطالب أولي النهي ج ٢ ص ١٣٦

لمذاهب أخرى حددت ما يعطاه الفقير :

وأما الاتجاه الثاني ، فإن أصحابه من الفقهاء قد أوجبوا حداً معيناً فيما يعطاه الفقير والمسكين ، ما بين مقل ومكثر .

فأبو حنيفة وأصحابه ذهبوا إلى أنه لا يجوز الزيادة على مائتي درهم (أي نصاب النقود) وإذا كان له من يعوله من زوجة وأولاد ، جاز أن يأخذ لكل واحد منهم مقدار هذا النصاب .

وذهب بعض الفقهاء إلى ما هو أدنى من ذلك ، فلم يجوزوا الزيادة على خمسين درهماً . وقال بعضهم : لا يزيد على أربعين . ومنهم من قال : لا يزداد على قوت اليوم والليلة .

وعلى كل هؤلاء رد الفقيه الظاهري ابن حزم فقال :  
يعطى من الزكاة الكثير جداً ، والقليل ، لا حد في ذلك ، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة (١) .

رأي الغزالي :

وتعرض لذلك الإمام الغزالي في (إحيائه) فرجع إعطاء كفاية السنة للفقير والمسكين ، وإن هذا أقرب ما نمجد به حاجتهما ، مستنداً أن رسول الله ﷺ ادخر لعياله قوت سنة (٢) .

قال : ومذاهب العلماء في قدر المأخوذ بحكم الزكاة والصدقة مختلفة :  
« فمن مبالغ في التقليل إلى حد أوجب الاقتصار على قدر قوت يومه وليلته . ونمسكوا بما روى سهل بن الجندب أنه ﷺ سئل عن البسوال مع الغنى فمثل عن غناه فقال : غداؤه وعشاؤه (٣) . »  
« وقال آخرون : يأخذ إلى حد الغنى . » وحد الغنى نصاب الزكاة ، إذ

١ - المحل ج ٦ ص ١٥٦

٢ - رواه الشيخان .

٣ - الحديث في سنن أبي داود وابن حبان .

لم يوجب الله تعالى الزكاة إلا على الأغنياء ، فقالوا : له أن يأخذ لنفسه ولكل واحد من عياله نصاب زكاة .

« وقال آخرون : حد الغنى خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ، لما روى ابن مسعود أنه عليه السلام قال : ( من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة وفي وجهه خموش . فسئل : وما غناه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ) وقيل راويه ليس بالقوي<sup>(٤٤)</sup> .

« وقال قوم : أربعون ، كما رواه عطاء بن يسار .

« وبالغ آخرون في التوسيع فقالوا : له أن يأخذ مقدار ما يشتري به ضيعة فيستغني به طول عمره ، أو يبيع بضاعة ليتجر بها ويستغني بها طول عمره ، لأن هذا هو الغنى وقد قال عمر رضي الله عنه ( إذا أعطيت فاعنوا ) .

« حتى ذهب قوم إلى أن من افتقر فله أن يأخذ بقدر ما يعود به إلى مثل حاله ، ولو عشرة آلاف درهم ، إلا إذا خرج عن حد الاعتدال .

« ولما شغل أبو طلحة بيستانه عن الصلاة قال : جعلته صدقة فقال عليه السلام : ( اجعله في قرابتك فهو خير لك .. فأعطاه حسناً وأبا قتادة ) فحائط — أي بستان — من نخل لرجلين كثير مغن . وأعطى عمر رضي الله عنه أعرابياً ناقة معها ظئرها .

« فهذا ما حكى فيه ، فأما التقليل إلى قوت اليوم أو الأوقية ، فذلك ورد في كراهية السؤال والتردد على الأبواب ، وذلك مستنكر ، وله حكم آخر . بل التجوز إلى أن يشتري ضيعة فيستغني بها أقرب إلى الاحتمال . وهو أيضاً مائل إلى الإسراف ، والأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة فما وراءه فيه خطر وفيما دونه تضيق . »<sup>(٤٥)</sup>

هذا ما قاله الغزالي وهو يتحدث عن أدب الآخذ للزكاة ، وما يجب عليه من التحري فيما يأخذه باسم الفقر والمسكنة . وكان المظنون في كتاب يرمي

١ - أحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٠١ ط الحلبي .

٢ - قال العراقي في هذا الحديث : رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وضعفه النسائي والخطابي .



الطريق ويحدد آداب السلوك للورعين والمتصوفين — مثل الإحياء — أن يميل إلى التضييق في الأخذ من الزكاة ، ولكن رأينا أبا حامد رحمه الله يذهب مذهب الاعتدال ، بل يميل إلى التوسعة ، ويرى أن مذهب القائلين بأن يعطى الفقير ما يشتري به ضيقة يستغني بها طول عمره ، أقرب إلى الاحتمال من مذهب المضيقين . وما ذلك إلا للدلائل التي ذكرها عن عمر وعن أبي طلحة ، وما صنعه بحائطه بإرشاد النبي ﷺ .

### توجيه أبي عبيد المذهب التوسعة في الإعطاء :

أما أبو عبيد الفقيه الحجة في الشؤون المالية في الإسلام ، والمعدود من الأئمة المجتهدين ، فقد أيد مذهب التوسعة في الإعطاء بغير حد ودون تحفظ . وقد ذكر أبو عبيد قصة أبي طلحة وتصدقه بحائطه على أبي قتادة وحسان ، ثم قال : الحائط هو الميخرف ( البستان ) ذو النخيل والشجر والزروع ، فكيف ينبغي أن يكون أدنى قيمة مثل هذا ؟ « وقد أشفق أبو طلحة ألا يستطيع أن يخفيه من شهرته وقدره ثم لم يجعله إلا بين اثنين لا ثالث لهما .

قال أبو عبيد : فهذه الصدقة وإن كانت نافلة ، فما سبيلها وسبيل الفرض إلا سواء ، لأن الصدقة إذا كان يحرم كثيرها على الآخذ في الواجب الذي جعله حتماً للفقراء في أموال الأغنياء ، إنه عليهم في التطوع الذي لم يوجب لهم عليهم لأشيق وأشد تحريماً . ولئن كان لهم حلالاً وكان المعطي في النافلة حسناً باراً ، إنه في أداء الفريضة لأكثر إحساناً .<sup>(١)</sup>

ثم ذكر أبو عبيد الآثار التي أثبتنا بعضها هنا — عن عمر وعطاء وغيرهما — ثم عقب عليها بقوله : فكل هذه الآثار دليلاً على أن ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت ( أي حد ) محظور على المسلمين ألا يعدوه إلى غيره — وإن

لم يكن المعطى غارماً — بل فيه المحبة والفضل ، إذاً كان ذلك على جهة النظر من المعطى بلا محاباة ، ولا إثثار هوى ، كرجل رأى أهل بيت من صالح المسلمين أهل فقر ومسكنة وهو ذو مال كثير ، ولا منزل لولاء يوثيهم ويستر خلتهم ، فاشترى من زكاة ماله مسكناً يسكنهم من كلب الشتاء ، وحر الشمس ، أو كانوا عراة لا كسوة لهم ، فكساهم ما يستر عورتهم في صلاتهم ويطيئهم من الحر والبرد ، أو رأى مملوكاً عند مليك سوء قد اضطهده ، وأساء ملكته ، فاستنقذه من رقه ، بأن يشتره فيعتقه ، أو مر به ابن سبيل بعيد الشقة ، نائي الدار ، قد انقطع به ، فحملة إلى وطنه وأهله بكراه أو شراء . هذه الخلال وما أشبهها ، التي لا تنال إلا بالأموال الكثيرة ، ولم تسمح نفس الفاعل أن يجعلها نافلة ، فجعلها من زكاة ماله ، أما يكون هذا مؤدياً للقرض 19 إلى ، ثم يكون ان شاء الله محسناً<sup>(١)</sup>

### مستوى لائق للمعيشة :

ومن هنا يتبين لنا أن الهدف من الزكاة ليس إعطاء الفقير درهماً أو درهمين وإنما الهدف تحقيق مستوى لائق للمعيشة ، لائق به بوصفه إنساناً كرمه الله واستخلفه في الأرض .. ولائق به بوصفه مسلماً ينتسب إلى دين العدل والاحسان ، وينتمي إلى خير أمة أخرجت للناس .

وأدنى ما يتحقق به هذا المستوى أن يتهيأ له ولعائلته طعام وشراب ملائم ، وكسوة للشتاء وللصيف ، ومسكن يليق بحاله . وهذا ما ذكره ابن حزم في ( المحلى ) كما سيأتي مفصلاً في الباب الثامن ، وذكره النووي في ( المجموع ) وفي ( الروضة ) وذكره كثيرون من العلماء .

قال النووي في تحديد الكفاية التي تعمل الزكاة على تحقيقها ، بل لإتمامها ، للوي الحاجة .

(قال أصحابنا : المعتبر.. المطعم والملبس والمنسكن ، وسائر ما لا بد له منه ، على ما يليق بحاله ، بغير إسراف ولا اقتار ، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته )<sup>(١)</sup>

ومما لا بد للمرء منه في عصرنا : أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم ، وثقافة عصرهم ، ما يزيل عنهم ظلمات الجهل ويسر لهم سبيل الحياة الكريمة ، ويعينهم على أداء واجباتهم الدينية والدنيوية .  
وقد مر بنا في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم أن منها : دفع الجهل عنه ، فإنه موت أدبي ، وهلاك معنوي ..

ومما لا بد للمرء منه في عصرنا أن ييسر له سبيل العلاج إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته ، ولا يترك للمرض يفرسه ويفتك به ، فهذا قتل للنفس وإلقاء باليد إلى التهلكة . وفي الحديث : ( تداووا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء )<sup>(٢)</sup> . وقال تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )<sup>(٣)</sup> ( ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً )<sup>(٤)</sup> .

وفي الصحيح : ( المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ) وإذا ترك المسلم أخاه أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه ، فريسة للمرض دون أن يعالجه ، فقد أسلمه ونخله بلا شك .

والذي ينبغي الالتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديداً جامداً صارماً ، لأنه يختلف باختلاف العصور والبيئات ، وباختلاف ثروة كل أمة ومقدار دخلها القومي .

ورب شيء يكون كمالياً في عصر ، أو بيئة ، يصبح حاجياً ، أو ضرورياً ، في عصر آخر ، أو بيئة أخرى .

١ - المصروع ج ٦ ص ١٩١ وانظر : الروضة ج ٢ ص ٣١١

٢ - رواه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان في صحيحه والحاكم ، وإسناده صحيح ، كما قال المنذوي في التيسير

٣ - البقرة ١٩٥

٤ - النساء ٢٩

### معونة دائمة منتظمة :

إذا عرفنا هدف الاسلام من الزكاة — بالنظر للفقير والمسكين الذي لا يحسن حرفة ولا يقدر على عمل — وهو كفالة مستوى معيشي ملائم له ولعائلته ، وأنه يعطي تمام كفايته لمدة سنة كاملة ، لا لشهر أو شهرين .. فلنضف إلى ذلك أن الزكاة بالنسبة لهذا الصنف من المستحقين معونة دائمة منتظمة ، حتى يزول الفقر بالفنى ، ويزول العجز بالقدرة ، أو تزول البطالة بالكسب ، وهكذا ... ولنتأمل في هذه القصة الواقعية التي حكاه لنا أبو عبيد بسنده . قال :

( بينما عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة ، وإذا أعرابية ، فتوسمت الناس ، فجاءته فقالت : إني امرأة مسكينة ، ولي بنون . وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمة ساعياً — تعني جانياً وموزعاً للصدقة — فلم يعطنا . فلعلك — يرحمك الله — أن تشفع لنا إليه !!

قال : فصاح يرفأ ( خادمه ) أن ادع لي محمد بن مسلمة .

فقالت : إنه أنجح لحاجتي أن تقوم معي إليه .

فقال : إنه سيقعل إن شاء الله .

فجاءه يرفأ فقال : أجب .. فجاء .. فقال : السلام عليكم يا أمير المؤمنين .. فاستحييت المرأة . فقال عمر : والله ما آلو أن أختار خياركم . كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه ١٩ فلمعت عيناً محمد .. ثم قال عمر : ان الله بعث إلينا نبيه ﷺ فصلقناه واتبعناه . ففعل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك . ثم استخلف الله أبا بكر ففعل بستته حتى قبضه الله . ثم استخلفني فلم آل أن أختار خياركم ، إن بعثتك فأد إليها صدقة العام ، وعام أول .. وما أدري لعلي لا أبعثك . ثم دعا لها بحمل فأعطاهما دقيقتاً وزيتاً ، وقال : خطي هذا حتى تلحقينا بخير ، فإذا نريدها ، فأنته بخير ، فدعا لها بحملين آخرين وقال : خطي هذا فإن فيه بلاغاً حتى يأتيكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك

حقك للعام وعام أول<sup>(١)</sup> .

علام تدل هذه القصة بأحداثها وحوارها ؟

إنها تدل على مبادئ ومعان كثيرة وسامية حقاً .

تدل على مدى شعور الحاكم المسلم بمسؤوليته عن كل فرد يعيش في ظل حكم الإسلام .

وتدل على مدى شعور الأفراد أنفسهم بحقوقهم في عيشة لائقة ، تهيئها لهم الدولة المسلمة .

وتدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبناء التكافل المعيشي في المجتمع المسلم

وتدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرة ، إذا لم تصل لصاحبها ، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو .

وتدل على أن السياسة العمرية الراشدة هي إعطاء ما يكفي ويغني ؟ فقد أعطى المرأة أولاً "جملًا" عملاً بالدقيق والزيت ، ثم الحقه بجملين آخرين . وجعل هذا كله عطاء مؤقتاً حتى يعطيها محمد بن مسلمة حقها عن العامين : الماضي والحاضر .

وتدل بعد ذلك كله على أن عمر رضي الله عنه لم يكن في ذلك مبتدعاً ، بل كان متبعاً لسنة رسول الله ﷺ وخليفته أبي بكر رضي الله عنه .

## الفصل الثالث

### العاملون عليها أولجهاز الإداري والمالي للزكاة

المصرف الثالث من مصارف الزكاة - بعد الفقراء والمساكين - هم «العاملون عليها» ويقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشئون الزكاة ، من جباة يحصلونها ومن خزنة وحراس يحفظونها ، ومن كتبة وحاسبين يضبطون واردها ومصروفها ، ومن موزعين يفرقونها على أهلها ... كل هؤلاء جعل الله أجورهم في مال الزكاة ، لئلا يؤخذ من أبواب الأموال سواها ، وللتنبية على أن تكون للزكاة حصيلة قائمة بذاتها ، يتفق منها على القائمين بأمرها .

واهتمام القرآن بهذا الصنف ونصه عليه ، وجعله ضمن الأصناف الثمانية المستحقين وجعل ترتيبه بعد الفقراء والمساكين وهم أول المصارف وأولها بالزكاة ... هذا كله دليل على أن الزكاة في الإسلام ليست وظيفة موكولة إلى الفرد وحده ، وإنما هي وظيفة من وظائف الدولة ، تشرف عليها وتدبر أمرها ، وتعين لها من يعمل عليها من جاب وخازن وكاتب وحاسب .. الخ ، وأن لها حصيلة أو ميزانية خاصة يعطى منها رواتب الذين يعملون فيها<sup>(١)</sup> .

---

١ - انظر : فصل «حلاقة الدولة بالزكاة» من الباب لقادم .

## واجب الحكومة إرسال الجبابة :

ومن هنا نص الفقهاء : انه يجب على الامام أن يبعث السعاة لأخذ الزكاة ؛ لأن النبي ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، وهذا أمر مشهور مستفيض . ومن ذلك حديث أبي هريرة في الصحيحين أن رسول الله ﷺ ( بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة ) . وفيهما عن سهل بن سعد : أنه عليه الصلاة والسلام استعمل ابن اللثبية على الصاغات ( والأحاديث في هذا الباب كثيرة . ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يعرف ويبخل فوجب أن يبعث من يأخذ<sup>(١)</sup> .

ويبعث الامام أو نائبه عمال الزكاة للزروع والثمار - وهي ما لا يتعلق بالحول - وقت وجوبها ، وهو إدراكها ، بحيث يصلهم وقت الجلاذ والحصاد . وأما المواشي وغيرها من الأموال التي يعتبر فيها الحول ، فينبغي للساعي أن يعين شهراً يأتيهم فيه ، ويستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم ، صيفاً كان أو شتاء ؛ لأنه أول السنة الشرعية .<sup>(٢)</sup>

## مهمة العاملين على الزكاة :

وهؤلاء العاملون عليها لهم وظائف شتى ، وأعمال متشعبة ، كلها متصل بتنظيم أمر الزكاة ، بإحصاء من تجب عليه وفيهم تجب ، ومقدار ما يجب ، ومعرفة من تجب له ، وكم عددهم ، ومبلغ حاجتهم ، وقدر كفايتهم .... إلى غير ذلك من الشؤون التي تحتاج إلى جهاز كامل من الخبراء وأهل الاختصاص ومن يعاونهم .

## إدارتان للزكاة :

ويمكن تقسيم هذا الجهاز في عصرنا الحاضر إلى إدارتين رئيسيتين ، تنبع

١ - المصروع للنوي ج ٦ ص ١٦٧

٢ - نفسه ١٧٠

كل إدارة منهما فروع وأقسام :

الأولى : إدارة تحصيل الزكاة .

الثانية : إدارة توزيع الزكاة .

#### ١ - إدارة تحصيل الزكاة واختصاصاتها :

أما عمل القائمين على التحصيل فهو عمل ( ضرائبي ) ومهمتهم تشبه ما يسمى عندنا بـ « مأموري الضرائب » . فمن وظائفهم إحصاء الممولين ( من تجب عليهم الزكاة ) وأنواع أموالهم ، ومقادير ما يجب عليهم فيها ، ورصد ذلك ، وجمعه من أهله ، والقيام على حفظه بعد جمعه ، حتى تتسلمه إدارة صرف الزكاة وتوزيعها . والمفروض أن يكون لها فروع في مختلف المراكز والمناطق .

يبد أن اختصاص هذه الإدارة أوسع مجالاً من إدارات الضرائب الحديثة فيما أعلم . فإدارات الضرائب — كما شهدناها — تعمل في مجال النقود وحدها — من ذهب وفضة — أما إدارة جمع الزكاة فتشمل أنواعاً أخرى من الأموال مثل : الحبوب والثمار والماشية والمعدن . ( ويمكن أخذ القيمة في هذا كله ، كما هو مذهب أبي حنيفة ومن وافقه .. كما سنفصل ذلك في الباب القادم ) .

ويمكن أن ينشأ لكل نوع من هذه الأموال قسم يختص به ويقوم بكافة شؤنه :

- أ - قسم للركاز والمعادن وهو ما يجب فيه الخمس ٢٠ % .
- ب - وقسم للحبوب والثمار وهو ما يجب فيه العشر أو نصفه ١٠ % أو ٥ % .
- ج - وقسم للماشية من ابل وبقر وغنم ولها حساب خاص بها .
- و - وقسم للنقود وأموال التجارة وهو ما يجب فيه ربع العشر ٢,٥ % .



## ٢ - إدارة توزيع الزكاة واختصاصاتها :

وعمل هذه الإدارة أقرب ما يكون إلى هيئات (الضمان الاجتماعي) في عصرنا . وعليها اختيار أفضل الطرق لمعرفة المستحقين للزكاة ، وحصرهم والتأكد من استحقاقهم ، ومقدار حاجتهم ، ومبلغ ما يكفيهم ، ووضع الأسس السليمة لذلك ، وفقاً للعدد والظروف الاجتماعية .

قال الامام النووي : ينبغي للامام والساعي وكل من يفوض اليه أمر تفريق الصدقات ، أن يعني بضبط المستحقين ، ومعرفة أعدادهم ، وأقدار حاجاتهم بحيث يقع الفراغ من جميع الصدقات بعد معرفتهم أو معها ، ليتعجل حقوقهم وليأمن هلاك المال عنده<sup>(١)</sup> .

وهذا دليل على اهتمام علمائنا رحمهم الله بتنظيم صرف الزكاة ، والعناية القصوى بمستحقها ، حتى يصل إليهم حقهم في أقرب وقت ، بدون أن يطالبوا هم به .

ويجب أن يكون لهذه الإدارة فروع أيضاً في كل منطقة . ويمكن أن تنقسم هذه الإدارة إلى عدة أقسام :

أ - قسم للفقراء بسبب العجز عن العمل . ويشمل الشيوخ الهرمين والأرامل واليتامى والمصابين في أثناء العمل ، والعجزة من المرضى والزمنى والمكفوفين وذوي العاهات وذوي الضعف العقلي من المجانين والبلهاء ونحوهم ، على شرط أن يتحقق لديهم عدم غناهم بمال موروث أو غيره من الموارد .

ب - وقسم للوي الدخل القاصر عن كفايتهم وهم الذين يكتبون، ولكن كسبهم لا يكفيهم ، لقلة الأجر ، أو كثرة العيال أو ارتفاع الأسعار ، أو غير ذلك من الأسباب . وهم الذين يسميهم بعض الفقهاء « المساكين » .

١ - انظر : الروضة - ٢ ص ٣٣٧

ج - وقسم للغارمين ، ويشمل أصحاب الكوارث . ومن استدانوا لأنفسهم في غير محرم . كما يشمل : الغارمين لإصلاح ذات البين ، وما يقاس عليه من ألوان البر والخدمة الاجتماعية .

د - وقسم لاعانة المهاجرين والمشردين واللاجئين السياسيين الذين فروا من ديار الكفر أو الطغيان وأيضاً الطلاب المبعوثين إلى بلاد أخرى في خدمة الإسلام وهو مصرف ( ابن السبيل ) كما سيأتي .

هـ - وقسم لهيات نشر الإسلام في بلاد الكفر ، والدعوة اليه وإبلاغ رسالته إلى العالم . واستعادة حكمه في أرضه ، وتحرير بلاد الإسلام من سلطان الكفار ، وأحكام الكفر ؛ وهو مصرف ( في سبيل الله ) كما سنفصل ذلك في موضعه .

وتحديد ما ينفق على كل قسم من هذه الأقسام ونصيبه من ميزانية الزكاة يخضع لاجتهاد أولي الأمر، وتقدير أهل الشورى ، وفقاً لدراسة إحصائية شاملة ، وتبعاً لما تمليه مصالحة الاقليم الذي تجمع منه الزكاة، مع رعاية مصلحة الاسلام باعتباره دعوة عالمية ، ومصلحة المسلمين بوصفهم أمة متميزة بين أمم الأرض . وسنفصل ذلك في الفصل الثامن .

### التأكد من أهلية الاستحقاق :

وعلى كل قسم من هذه الأقسام أن يعمل على التأكد من استحقاق الشخص لما يصرف إليه من مال الزكاة . وهناك قواعد وتوجيهات في هذا الشأن نبه عليها فقهاؤنا مستنبطين لما من الأحاديث النبوية . وسأذكر هنا بعض ما قالوه بالنظر لاستحقاق الأصناف وبعضه قد تقدم :

أ - يشترط في استحقاق سهم الفقراء والمساكين : أن لا يكون له مال أو كسب يقوم بتمام كفايته وكفاية من يعوله . ولا يشترط العجز عن أصل الكسب ، فالكسب الذي لا يجد عملاً يحل له الزكاة ؛ لأنه في حكم

العاجز . والذي يكسب مالا يكفيه يحل له أخذ تمام كفايته .

ب - المعتبر كسب يليق بحاله ومروءته وأما ما لا يليق به فهو كالمعلوم .  
والعالم أو الأديب أو غيرهما ممن لم تجر عاداته بالتكسب بالبدن ، يحل له الأخذ  
من سهم الفقراء والمساكين حتى يجد عملاً مناسباً .

ج - من قدر على الكسب ولكنه يطلب العلم ، بحيث لو أقبل على  
الكسب لانقطع عن التحصيل حلت له الزكاة . والصحيح أن هذا فيمن يتأق  
منه التحصيل ، ويرجى نفع المسلمين بعلمه . وأما من لا يتأق منه وكان قادراً  
على الكسب ، فلا يحل له الأخذ وإن كان مقيماً بالمدرسة .

د - وإذا كان له عقال ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين .  
فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه . وكذلك المشتغل بالعلم لا يكلف  
بيع كتبه ؛ لأنه محتاج إليها ، بخلاف غيره .

هـ - إذا عرف لرجل مال ، وادعى أنه افتقر لم يقبل منه إلا بيئته ؛  
لأنه ثبت غناه فلا تقبل دعوى الفقر إلا بيئته . كما لو وجب عليه دين آدمي  
وعرف له مال فادعى الاعسار .

و - أما إذا لم يعرف له مال وادعى الفقر أو المسكنة ، فيقبل قوله  
بلا خلاف ؛ لأن الفقر أمر خفي تعسر إقامة البيئته عليه .

ز - إذا ادعى أنه لا كسب له . فإن كان ظاهره عدم الكسب كشيخ  
هرم ، أو شاب ضعيف البنية أو نحوها ، قبل قوله بغير يمين بلا خلاف ؛  
لأن الأصل والظاهر عدم الكسب .

ومن كان شاباً جلدأ قوياً لم يكلف البيئته ، بل يقبل قوله . ولكن هل  
يطلب منه اليمين ؟

قولان ، عند الشافعية : أصحهما : لا يطلب منه يمين ؛ لما روى الامام  
أحمد وأبو داود والنسائي أن رجلين سألا النبي ﷺ الصدقة ، فرفع فيهما  
البصر وخفضه فراهما جلدين ، فقال : إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ فيهما  
لغني ولا لقوي مكتسب .

وينبغي لمن يوزع الزكاة أن يذكر الجلد القوي بما ذكر به رسول الله ﷺ  
الرجلين ، تعليماً لمن جهل - وتنبيهاً لمن غفل .

ح - لو ادعى الفقير أو المسكين أن له عيالاً وطلب أن يعطى كفايته  
وكفايتهم ، لم يقبل قوله في العيال إلا ببينة . لأن الأصل عدم العيال ، وإقامة  
البينة على ذلك متيسرة .

ط - إذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله إلا ببينة .

ي - البينة في هذه الصور لا يعتبر فيها سماع القاضي وتقدم الدعوى  
والانكار والأستشهاد ، بل المراد اخبار عدلين بتصديق الشخص فيما يدعيه .  
واشتهار الحال بين الناس قائم مقام البينة : لحصول العلم به ، أو غلبة الظن  
حتى قال بعضهم : لو أخبر عن الحال واحد يعتمد كفى<sup>(١)</sup> .

وقد جاء في بعض الأحاديث فيمن يحمل له المسألة : ( رجل أصابته فاقة  
حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : قد أصابت فلاناً فاقة ) قال  
الخطابي : ذلك إنما هو فيمن كان له ملك ثابت وعرف له يسار ظاهر ،  
فادعى تلف ماله ، من لص طريقه ، أو خيانة ممن أودعه ، أو نحو ذلك من  
الأمر التي لا يبين لها أثر ظاهر في المشاهدة والعيان . فإذا كان ذلك ووقعت  
في أمره الريبة في النفوس لم يعط شيئاً من الصدقة إلا بعد استبراء حاله ،  
والكشف عنه بالمسألة من أهل الاختصاص به والمعرفة بشأنه . وذلك معنى  
قوله ( حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه ... الخ ) واشترطه  
الحجا تأكيد لهذا المعنى ، أي لا يكونوا من أهل الغباوة والغفلة ، ممن يخفى  
عليهم بواطن الأمور ومعانيها . وليس هذا من باب الشهادة ولكن من باب  
التبين والتعرف ... فإذا قاله نفر من قومه أو جيرانه أو من ذوي الخبرة بشأنه :  
إنه صادق. فيما يدعيه أعطي من الصدقة<sup>(٢)</sup> .

١ - نقلنا هذه الأحكام من ( المجموع ) لنووي ج ٦ ص ١٨٩ وما بعدها .

٢ - معالم السنن للخطابي ج ٢ ص ٢٣٨

## شروط العاملين في الزكاة :

يشترط في العامل على الزكاة أمور :

١ - أن يكون مسلماً ؛ لأنها ولاية على المسلمين فيشترط فيها الاسلام كسائر الولايات ، ويستثنى من ذلك الأعمال التي لا تتعلق بالحماية والتوزيع كالحارس والسائق . وعن أحمد رواية جوز فيها أن يكون العامل غير مسلم لعموم لفظ «العاملين عليها» فيدخل فيه الكافر والمسلم ، ولأن ما يأخذه على العمالة أجرة عمله ، فلا مانع من أخذه كسائر الإجازات<sup>(١)</sup> وهو تسامح كريم . ولكن الأولى ألا يستعمل على هذه الفريضة الاسلامية إلا مسلم قال ابن قدامة : لأنه عمل يشترط له الأمانة ، فاشترط له الاسلام كالشهادة . ولأنه ولاية على المسلمين ، فلم يجوز أن يتولاها الكافر كسائر الولايات ، ولأن من ليس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العمالة كالحربي . ولأن الكافر ليس بأمين ، ولهذا قال عمر : « لا تأتمنوهم وقد خونهم الله تعالى » . وقد أنكر عمر على أبي موسى توليته الكتابة نصرانياً ، فالزكاة التي هي ركن الإسلام أولى<sup>(٢)</sup> اهـ

٢ - أن يكون مكلفاً أي بالغاً عاقلًا .

٣ - أميناً : لأنه موثمن على أموال المسلمين ، فلا يجوز أن يكون فاسقاً خائناً ، فمثله لا يؤمن حيفه على أصحاب الأموال ، أو تهاونه في حقوق الفقراء تبعاً للهوى ، أو خضوعاً للمنفعة .

٤ - العلم بأحكام الزكاة :

واشترطوا أيضاً أن يكون عالماً بأحكام الزكاة ، ان كان ممن يفوض اليه عموم الأمر ؛ لأنه إذا كان جاهلاً بذلك ، لم تكن له كفاية لعمله وكان

١ - المعنى ج ٢ ص ٦٥٤

٢ - المعنى ج ٦ ص ٤٦٠ مطبعة الامام

خطوة أكثر من صوابه<sup>(١)</sup> .  
لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ، وبحاجة إلى الاجتهاد الجزئي  
فيما يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها .  
وأما إذا كان عمله جزئياً محدداً بدائرة معينة مهمته أن ينفذها فلا يشترط  
علمه إلا بما كلف به .

#### ٥ - الكفاية للعمل :

أن يكون كافياً لعمله ، أهلاً للقيام به ، قادراً على أعبائه .  
فإن الأمانة وحدها لا تنفي ما لم يصحبها القوة على العمل والكفاية فيه  
(إن خير من استأجرت القوي الأمين)<sup>(٢)</sup> ولذا قال يوسف عليه السلام  
للملك (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم)<sup>(٣)</sup> فالحفظ يعني الأمانة ،  
والعلم يعني الكفاية والخبرة . وهما أساس كل عمل ناجح .

#### ٦ - هل يجوز تولية ذوي القرني :

واشترط الأكثرون ألا يكون من ذوي القرني للنبي ﷺ وهم  
بنو هاشم ؛ لأن الفضل بن العباس ، والمطلب بن ربيعة سألوا النبي ﷺ العمالة  
على الصدقات . قال أحدهما : يا رسول الله جئناك لتؤمرا على هذه الصدقات  
فنصيب ما يصيب الناس من المنفعة ونؤدى إليك ما يؤدي الناس . فقال :  
(إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس) رواه أحمد  
ومسلم ، وفي لفظهما (لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد)<sup>(٤)</sup> .  
والحديث تنفير لآله عليه الصلاة والسلام من التطلع إلى أموال الصدقات

١ - انظر المجموع للنووي ج ٦ ص ١٦٧ وشرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٣٧

٢ - القصص : ٢٦

٣ - سورة يوسف : ٥٥

٤ - انظر : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٥ ط الحلبي

للانفعاخ منها ، لقولهما ( نصيب منها ما يصيب الناس من المنفعة ) والكلام من باب التشبيه فإنها لما كانت تطهرة لأموال الناس ونفوسهم - كما قال تعالى ( تطهرهم وتركهم بها ) - سميت أوساخاً .

ان مال الزكاة مال عام ، فأى إصابة منه بغير حق ، تعتبر إثمًا عظيمًا في شريعة الله ، والنبي ﷺ يريد أن يضرب مثلاً بأقاربه في التنزه عن هذا المال ، حتى يحذر الناس من التخوض فيه ، والطمع في التزيد منه .

وقد جوز الناصر من أهل البيت توظيف بني هاشم في العمالة وإعطائهم من الزكاة وهو قول للشافعي وأحمد . قال القاضي أبو يعلى في الولاية على الصدقات : ويجوز أن يتقلدها من تحرم عليه الصدقات من ذوي القرني والعبيد ويكون رزقه منها ؛ لأن ما يأخذه أجره لا زكاة ، ولهذا يتقدر بقدر عمله . وقد قال الحنفي ( ولا تدفع الصدقة لبني هاشم ولا لكافر ولا لعبد ، إلا أن يكونوا من العاملين عليها . فيعطون بحق ما عملوا (١) ) .

وكانهم جعلوا الحديث للتفجير والتثنية عن التطلع لمثل هذا العمل لا للتحريم . ومن رأى الحديث المذكور يدل على التحريم ، فذلك في شأن أخذ أجر العمالة من الزكاة بالنسبة لنوي القرني ، أما أن يكونوا عمالاً عليها ، ويأخذوا أجرهم من غيرها فهو جائز بالإجماع . وقد وظف علي رضي الله عنه عمالاً على الزكاة من بني العباس (٢) .

#### ٧ - هل تشترط الذكورة ؟

واشترط بعضهم أن يكون العامل ذكراً ، ولم يجوزوا اشتغال المرأة بالعمالة ؛ لأنها ولاية على الصدقات ، ولا دليل على ذلك إلا أن يحتاجوا بقوله ﷺ ( لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) (٣) . ولكن هذا إنما يكون في

١ - الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص ٩٩ والنظر المجموع للنووي ج ٦ ص ١٦٨

٢ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٥

٣ - رواه البخاري في كتاب الفتن والمغازي من صحيحه من حديث الحسن البصري عن أبي بكرة .

الولاية العامة التي تكون فيها المرأة صاحبة الأمر والنهي . أما الوظائف - ومنها  
العمالة على الزكاة - فلا تدخل في دائرة هذا الحديث الشريف .

ومنهم من استدل بأنه لم ينقل ان امرأة وليت عمالة زكاة البتة . وتركهم  
ذلك قديماً وحديثاً يدل على عدم جوازه .

وهذا ليس بدليل ؛ فقد كانت ظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية  
في تلك العهود لا تؤهلها لمثل هذا العمل . وترك الناس عملاً ما لا يدل على  
حرمة .

وبعضهم قال : ان ظاهر قوله تعالى (والعاملين عليها) لا يشملها ؛  
لأن العاملين جمع للذكور<sup>(١)</sup> . ولو صح ذلك لامتنع ادخال المرأة في الفقراء  
والغارمين وابن السبيل ؛ لأنها جميعاً للذكور . وهذا خلاف للاجماع ؛  
لأن المرأة تبع للرجل في ذلك كله . وان كان الخطاب أو الصيغة المذكور .  
والحق أنه ليس في المسألة دليل خاص يمنع المرأة من الاشتغال بالعمالة على  
الزكاة . ولكن القواعد العامة التي توجب على المرأة الاحتشام والبعد عن  
مزاحمة الرجال والاختلاط بهم لغير حاجة ، يجعل الرجل أولى بهذا العمل  
من المرأة . إلا في نطاق محدود . كأن تستخدم المرأة لإيصال الزكاة إلى  
الأرامل والعاجزات من النساء ونحو ذلك ، مما تكون المرأة فيه أقدر وأنفع  
من الرجل ، أو على الأقل مثله في الكفاية له . وهو أمر يقدر بقدره . ولا  
يضيق به الشرع الرحيب .

٨ - واشترط بعضهم أن يكون حراً لا عبداً ، ورد ذلك غيرهم بما  
رواه أحمد والبخاري أن رسول الله ﷺ قال : ( واسمعوا وأطيعوا وان  
استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ) .  
ولأنه يحصل منه المقصود فأشبهه الحر<sup>(٢)</sup> .

١ - انظر شرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٣٧

٢ - المصدر نفسه ص ١٣٨



## كم يعطى العامل ؟

العامل موظف . فالواجب أن يعطى ما يكافىء وظيفته من أجر ، دون وكس ولا شطط . وقد روي عن الشافعي : أن العاملين عليها يعطون من الزكاة في حدود الثمن ، وهو مبني على رأيه في التسوية بين الأصناف الثمانية ، فإن كان أجرهم أكثر من الثمن أعطوا من غير الزكاة .

ويرى الجمهور أنهم يعطون من الزكاة - كما نص القرآن - كل ما يستحقونه ، وإن كان أكثر من الثمن ، وهو رواية عن الشافعي . على أن رأي الشافعي هنا رأي وجيه ، لما فيه من رعاية مصلحة الفقراء والمستحقين ، وهو يتفق مع الاتجاه الحديث في الضرائب ، الذي ينادي بوجوب الاقتصاد في نفقات الجباية .

ويعطى العامل ولو كان غنياً ، لأنه إنما يأخذ أجراً على عمل أداه ، لا معونة لحاجة أصابته . وقد روى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحل الصدقة لغني ، إلا لخمسة : لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين ، فأهداها المسكين للغني » (١) .

## تشديد الرسول في الحرص على أموال الزكاة :

إذا كان العامل على الزكاة موظفاً أميناً من قبل الدولة ، فعليه أن يجمعها من حيث أمر ، ويضعها حيث أمر ، ولا يجوز له أن يستغل شيئاً من مال الزكاة لنفسه ، أو يكتم مما جمعه قليلاً أو كثيراً . فهذا مال هام لا يجوز الطمع فيه والأخذ منه بغير حق . وقد جاءت في ذلك أحاديث تطير القلوب

١ - قال النووي في المجموع : هذا الحديث حسن أو صحيح رواه أبو داود من طريقين أحدهما عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي والثاني عن عطاء عن النبي مرسلاً وإسناده جيد في الطريقتين . وقال المنذري ( في غرر السنين ج ٢ ص ٢٣٥ ) وإن أخرجه ابن ماجه مستنداً . وقال أبو عمر النحوي قد وصل هذا الحديث جماعة من رواية زيد بن أسلم

من هول وعيدها ، وتتلذذ كل طامع فيما ليس من حقه بالعذاب الشديد .  
عن عدي بن عميرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( من استعملناه منكم على عمل فخطئنا مخطئاً ) ( ابرة خيط ) فما فوقه كان غلواً ( خيالة )  
يأتي به يوم القيامة<sup>(١)</sup> ، فقام اليه رجل أسود من الأنصار ، كآني أنظر إليه فقال : يا رسول الله - اقبل عني عملك . قال : وما لك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا . قال : وأنا أقول الآن : من استعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره فما أوتي منه أخذ . وما نهي عنه انتهى ) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما .  
وعن أبي رافع أنه كان مع النبي ﷺ ماراً بالبقيع ( وفيه المقابر ) فقال : أفتا لك ، أفتا لك . قال أبو رافع : فكبر ذلك في ذرعي ، فاستأخرت ، وظننت أنه يريدني . قال : مالك ؟ امش . فقلت : أحدث حدثاً ؟ قال : وما لك ؟ قلت : أفتت بي ( قلت : أفتا لك ) . قال : لا . ولكن هذا فلان بعثته ساعياً على بني فلان ، فغل تسمية ( كساء من صوف مضطط ) فذرع على مثلها من النار ) رواه النسائي وابن خزيمة في صحيحه .

وعن عبادة بن الصامت : ان رسول الله ﷺ بعثه على الصدقة فقال : يا أبا الوليد اتق الله لا تأتي يوم القيامة ببيعير تحمله له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة لها ثغاء<sup>(٢)</sup> ، قال : يا رسول الله : ان ذلك لكذلك ؟ قال : أي والذي نفسي بيده . قال : فوالذي بعثك بالحق لا أعمل لك على شيء أبداً ) رواه الطبراني في الكبير وإسناده صحيح .

ولنما أعلن ذلك عبادة - وهو من هو في المسلمين - طلباً لسلامة دينه ، وبعداً عن مظنة الخطر ، وخشية من شرر الوعيد أن يتطير اليه وهو لا يشعر .

#### الهدايا للموظفين رشوة :

كما لا يجوز للموظف العامل على الزكاة أن يكتم منها شيئاً - ولو كان ابرة خيط تافهة - فلا يجوز له أن يقبل لنفسه من أبواب الأموال عطاء يعطونه إياه ، فإنه رشوة ، ولو أخذه باسم ( الهدية ) . إنه يأخذ أجرته وكفايته من

١ - إشارة إلى قوله تعالى في سورة آل عمران ( ومن يفلل يأت بما خل يوم القيامة )

٢ - الرغاء : صوت البعير ، والخوار : صوت البقر . والثغاء : صوت الغنم .

الدولة ، فلا يحس له أن يزيد عليها شيئاً من دافعي الزكاة ؛ فإنه أكل لأموال الناس بالباطل ، وهو ذريعة إلى التهاون مع الأغنياء على حساب الفقراء والمستحقين . وأقل ما فيه أن يعرض الآخذ للتهمة . ومن وضع نفسه -مواضع التهم فلا يلومون من أساء به الظن .

عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ( ابن التبية ) على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم . وهذا أهدي إلي . قال : فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أما بعد . فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله . فيأتي فيقول : هذا لكم وهذا هدية أهديت لي . أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة . فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بعرأ له رغاء . أو بقرة لها خوار ، أو شاة تهر ( نصيح ) ثم رفع يديه حتى دنى بإصبعه لبطيه . يقول : اللهم هل بلغت ؟ ) رواه البخاري ومسلم وأبو داود<sup>(١)</sup> .

#### توجيهات نوية للعبادة : الرفق بالممولين .

كان ﷺ يوصي الجباة والمصدقين بالرفق والاعتدال وكان يختارهم من خيرة أصحابه ، وفي زكاة الزروع والثمار كان يبعث من أصحابه من يخرص الثمار على أهلها . ومعنى يخرصها تقديرها تقديرأ تقريباً . وفائدة الخرص - كما قال ابن عبد البر - أمن الخيانة من رب المال - ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص - وضبط حق الفقراء ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه .... الخ .

وقد ذكرنا في خرص الثمار : ان رسول الله ﷺ ولى على خرص الثمار عمالاً وقال لهم : خففوا الخرص فإن في المال الوصية والعرية والواطئة (الناطقة) . فالوصية : ما يوصي بها أربابها بعد الوفاة . والعرية : ما يعرى للصلوات في الحياة . والواطئة : ما تأكله السابلة منه .. سموا واطئة لوطئهم .

١ - الترغيب والترهيب للثوري ج ١ ص ٢٧٧ ط المتيرية .

الأرض . والثابتة : ما ينوب الثمار من الجوائح . وهذا تنبيه بصير من النبي للعبادة أن يراعوا جانب الرفق بالممولين ، وأن يذكروا أن في المال مطالب آخر لا يسع الإنسان أن يغفلها ، مطالب يفرضها الإنسان على نفسه كالوصية ، والعرية . أو تفرضها عليه طبيعة الحياة كالوطئة والثابتة

#### الدعاء لأصحاب الأموال :

ومن الجوانب الروحية التي تميزت بها فريضة الزكاة عن الضرائب والمكوس الأخرى : أن الممول يدفعها عن طيب نفس سائلاً الله أن يتقبلها منه ، وأن الجاني الذي يأخذها منه مأمور أن يدعو له بنص كتاب الله الذي يقول (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم .)

عن عبد الله بن أبي أوفى : أن أباه جاء إلى رسول الله ﷺ بصدقة ماله فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى (١)

#### هل يقاس المشتغلون بمصلحة المسلمين على العاملين في الزكاة ؟

ذكر ابن رشد أن الفقهاء الذين أجازوا الزكاة للعامل عليها وإن كان غنياً . أجازوها للقضاة ومن في معانهم من المنفعة بهم عامة للمسلمين (٢) . وفي كتاب « النبل » وشرحه في فقه الإباضية : أن الزكاة تعطى لعامل عليها ومن كان بمعناه كقاض ووال ومفت ونحوهم ممن اشتغل بأمر الناس ، قياساً على العامل ، فيعطون بقدر عنايتهم وشغلهم ومنفعتهم في الإسلام ، وإن كانوا أغنياء ، لأنهم مكفوفون بأمر المسلمين عن السعي لأنفسهم (٣) لكن عامة الفقهاء يرون إعطاء هؤلاء من موارد الدولة الأخرى من الفتي والحراج ونحوهما ، لا من الزكاة إلا من توسع في مصرف «سبيل الله» ورآه يشمل كل قرابة أو مصلحة ، كما سيأتي في الفصل السادس .

١ - رواه أحمد والشيخان .

٢ - بداية المجتهد ج ١ ص ٢٧٦ ط الحلي .

٣ - النبل وشرحه ج ٢ ص ١٣٤

## الفصل الثالث

### المولفة قلوبهم

وهم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الاسلام أو التثبيت عليه .  
أو بكف شرهم عن المسلمين ، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم ، أو نصرهم  
على عدو لهم ، أو نحو ذلك .

دلالة هذا المصرف :

وهذا المصرف أيضاً يدلنا بوضوح على ما أكدناه في غير موضع من أن  
الزكاة في الإسلام ليست إحساناً شخصياً . ولا عبادة مجردة موكولة إلى الأفراد .  
فإن هذا الصنف من مصارف الزكاة ليس مما يوكل إلى الأفراد في العادة الغالبة .  
ولأنما هو من شأن رئيس الدولة أو من ينبيه عنه ، أو أهل الحل والعقد في الأمة .  
فهؤلاء هم الذين يستطيعون إثبات الحاجة إلى تأليف القلوب أو نفيها .  
وتحديد صفات من يؤلفون ومدى ما يبذل لهم وفق مصلحة الإسلام وحاجة  
المسلمين .

## أقسام المؤلفة قلوبهم :

والمؤلفة قلوبهم أقسام ما بين كفار ومسلمين :

أ - فمنهم من يرجى بعطيته إسلامه أو إسلام قومه وعشيرته كصفوان ابن أمية الذي وهب النبي ﷺ له الأمان يوم فتح مكة . وأمهله أربعة أشهر لينظر في أمره بطلبه ، وكان غائباً فحضر وشهد مع المسلمين غزوة حنين قبل أن يسلم ، وكان النبي ﷺ استعار سلاحه منه لما خرج إلى حنين ، وقد أعطاه النبي ﷺ إبلاً كثيرة عملة كانت في واد ، فقال : هذا عطاء من لا يخشى الفقر . وروى مسلم والترمذي من طريق سعيد بن المسيب عنه قال : والله لقد أعطاني النبي ﷺ ، وإنه لأبغض الناس إليّ ، فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الناس إليّ<sup>(١)</sup> ، وقد أسلم وحسن إسلامه .

ومن هذا القسم ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن أنس : أن رسول الله ﷺ لم يكن يسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه ، قال : فأنا رجُل فسأله : فأمر له بشاء كثيرة ، بين جبلين من شاء الصدقة . قال فرجع إلى قومه فقال : يا قوم أسلموا ، فإن محمداً يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة<sup>(٢)</sup> .

ب - ومنهم من يخشى شره ويرجى بإعطائه كف شره وشر غيره معه ، كما جاء عن ابن عباس أن قوماً كانوا يأتون النبي ﷺ فلان أعطاهم من الصدقات مدحوا الإسلام وقالوا : هذا دين حسن وإن منعهم ذموا وعابوا<sup>(٣)</sup> . ج - ومنهم من دخل حديثاً في الإسلام ، فيعطى إغاثة له على الثبات على الإسلام .

سئل الزهري عن «المؤلفة قلوبهم» فقال : من أسلم من يهودي أو نصراني . قيل : وإن كان غنياً ؟ قال : وإن كان غنياً<sup>(٤)</sup> . وكذلك قال

١ - تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٥ ط الحطبي .

٢ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٦ المطبعة العشانية المصرية ط أول .

٣ - تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٣ .

٤ - نفسه ص ٣١٤ ، والمصنف لابن أبي شيبة ج ٣ ص ٢٢٣ ط حيدر آباد .

الحسن : هم الذين يدخلون في الإسلام<sup>(١)</sup> .  
وذلك أن الداخل حديثاً في الإسلام قد هجر دينه القديم ، وضحي بما له  
عند أبويه وأسرته ، وكثيراً ما يحارب من عشيرته ، ويهدد في رزقه ، ولا  
شك أن هذا الذي باع نفسه وترك ديناه لله تعالى جدير بالتشجيع والتثبيت  
والمعونة .

د - ومنهم قوم من سادات المسلمين وزعمائهم لهم نظراء من الكفار  
إذا أعطوا رجي إسلام نظرانهم ، واستشهدوا له بإعطاء أبي بكر رضي الله  
عنه لعدي بن حاتم والزبير بن بدر<sup>(٢)</sup> ، مع حسن إسلامهما لمكانتهما في  
أقوامهما .

هـ - ومنهم زعماء ضعفاء الإيمان من المسلمين ، مطاعون في أقوامهم ،  
ويرجى إعطائهم تثبيتهم ، وقوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد وغيره ،  
كالذين أعطاهم النبي ﷺ العطايا الوافرة من غنائم هوازن ، وهم بعض  
الطلقاء من أهل مكة الذين أسلموا ، فكان منهم المنافق ، ومنهم ضعيف  
الإيمان ، وقد ثبت أكثرهم بعد ذلك وحسن إسلامهم<sup>(٣)</sup> .

و - ومنهم قوم من المسلمين في الثغور وحلود بلاد الأعداء ، يعطون  
لما يرجى من دفاعهم عن وراءهم من المسلمين إذا هاجمهم العدو .

ز - ومنهم قوم من المسلمين يحتاج إليهم لحباية الزكاة ممن لا يعطيها  
إلا بنفوذهم وتأثيرهم إلا أن يقاتلوا ، فيختار بتأليفهم وقيامهم بهذه المساعدة  
للحكومة أخف الضررين ، وأرجح المصلحتين ، وهذا سبب جزئي قاصر ،  
فمثله ما يشبهه من المصالح العامة<sup>(٤)</sup> .

١ - المصنف المذكور والاكليد للسيوطي ص ١١٩ .

٢ - تفسير الخنار ج ١ ص ٥٧٤-٥٧٧ ط ثانية .

٣ - انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٩-١٨١ .

٤ - انظر في هذه الأصناف المجموع ج ٦ ص ١٩٦-١٩٨ رغبة المتهي وشرحه ج ٢ ص ١٤١  
وما بعدها .

وكل هذه الأنواع تدخل تحت عموم لفظ « المؤلف قلوبهم » سواء أكانوا كفاراً أم مسلمين .

وقال الإمام الشافعي : المؤلف قلوبهم من دخل في الإسلام ، ولا يعطى من الصدقة مشترك يتألف على الإسلام ، فإن قال قائل : أعطى النبي ﷺ عام حين بعض المشركين من المؤلف ، فتلك العطايا من الفبيء ، ومن مال النبي ﷺ خاصة .

واستدل الشافعي بأن الله تعالى جعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كما سمي ، لا على من خالف دينهم<sup>(١)</sup> . ويشير إلى حديث معاذ وما في معناه : « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » .

ونقل الرازي في تفسيره<sup>(٢)</sup> عن الواحدي قال : إن الله أغنى المسلمين عن تألف قلوب المشركين ، فإن رأى الإمام أن يؤلف قلوب قوم لبعض مصالح التي يعود نفعها على المسلمين إذا كانوا مسلمين جاز ، إذ لا يجوز صرف شيء من زكوات الأموال إلى المشركين ، فأما المؤلف قلوبهم من المشركين فإنما يعطون من مال الفبيء لا من الصدقات .

وعقب الرازي قائلاً : إن قول الواحدي : إن الله أغنى المسلمين عن تألف قلوب المشركين بناء على أنه ربما يوهم أنه عليه الصلاة والسلام دفع قسماً من الزكاة إليهم ، لكننا بينا أن هذا لم يحصل البتة ، وأيضاً فليس في الآية ما يدل على كون المؤلف مشركين ، بل قال : « المؤلف قلوبهم » وهذا عام في المسلم وغيره<sup>١</sup> .

أقول : وإذا كانت كلمة « المؤلف قلوبهم » تشمل الكافر والمسلم ، ففهي دليل على جواز تأليف الكافر وإعطائه من الزكاة . وإنما تمنع اختصاصه بذلك . وقد جاء عن قتادة<sup>(٣)</sup> : أن المؤلف قلوبهم أناس من الأعراب ومن غيرهم

١ - الأم ج ٢ ص ٦١ ط بولاق .

٢ - ج ١٦ ص ١١١

٣ - تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٤ .



كان النبي ﷺ يتألفهم بالعطية كيما يؤمنوا .  
وقد ذكرنا حديث أنس في الرجل الذي أعطاه النبي ﷺ من شاء الصدقة  
ما جعله يرجع إلى قومه قائلاً : اسلموا فإن محمداً يعطي عطاء من لا يخشى  
الفاقة . والظاهر أنه لم يكن مسلماً قبل ذلك .  
ولا عجب أن يعطي كافر من صدقات المسلمين تأليفاً لقلبه على الإسلام .  
أو تمكيناً له في صدره ، فإن هذا — كما ذكر القرطبي — ضرب من الجهاد .  
فالمشركون ثلاثة أصناف : صنف يرجع عن كفره بإقامة البرهان . وصنف  
بالقهر والسنان . وصنف بالعطاء والإحسان . والإمام الناظر للمسلمين يستعمل  
مع كل صنف ما يراه سبباً لنجاته وتخليصه من الكفر .<sup>(١)</sup>

هل سقط سهم المولفة قلوبهم بعد موت الرسول ؟ :

ذهب أحمد وأصحابه إلى أن حكم المولفة باق لم يلحقه نسخ ولا تبديل ،  
وبهذا قال الزهري وأبو جعفر الباقر<sup>(٢)</sup> . وهو مذهب الجعفرية والزيدية أيضاً<sup>(٣)</sup> .  
قال يونس : سألت الزهري عنهم فقال : لا أعلم نسخاً في ذلك .  
قال أبو جعفر النحاس : فعلى هذا : الحكم فيهم ثابت ، فإن كان  
أحد يحتاج إلى تألفه ويخاف أن تلحق المسلمين منه آفة ، أو يرجى أن يحسن  
إسلامه بعد ، دفع إليه .

ونقل القرطبي عن القاضي عبد الوهاب من المالكية قال : إن احتيج  
إليهم في بعض الأوقات أعطوا .

وقال القاضي ابن العربي : الذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا ،  
وإن احتيج لهم أعطوا سهمهم . كما كان رسول الله ﷺ يعطيهم ، فإن في  
في الصحيح « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ »<sup>(٤)</sup> .  
وفي كتاب « النيل » وشرحه في فقه الإباضية<sup>(٥)</sup> : هو عندنا على سقوطه ،

١ - تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٩ .

٢ - انظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٤-٣١٦ ، والمغني ج ٢ ص ٦٦٦ .

٣ - انظر ، البحر ج ٢ ص ١٧٩ ، ١٨٠ وشرح الأزهري ج ١ ص ٥١٣ وفتاوى الإمام جعفر ج ٢ ص ٩٠/٢ .

٤ - تفسير القرطبي السابق (٥) ج ٢ ص ١٣٤ ، ١٣٦ .

مادام الامام قويا وعنهم غنيا ... وأجاز التأليف للحاجة . لدفع شر عن المسلمين ، أو جلب نفع لهم .

وروى الطبري عن الحسن قال : ليس اليوم مؤلفة<sup>(١)</sup> .

وعن عامر الشعبي قال : إنما كانت المؤلفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ فلما ولي أبو بكر رحمة الله عليه انقطعت الرشاش<sup>(٢)</sup> .

وذكر النووي عن الشافعي : أن الكفار إن جاز تأليفهم فلإنما يعطون من سهم المصالح من الفتيء ونحوه ، ولا يعطون من الزكاة ؛ لأن الزكاة لا حق فيها للكفار عنده .

وأما المسلمون من المؤلفة . فعنه قولان في إعطائهم بعد النبي ﷺ :

الأول : لا يعطون لأن الله أعز الإسلام ، فأغنى عن التألف بالمال .

والثاني : يعطون ؛ لأن المعنى الذي أعطوا به قد يوجد بعد النبي ﷺ .

وإذا قلنا يعطون فمن أين ؟

قولان أيضاً : قيل : من الصدقات ، للآية . وقيل من سهم المصالح من الفتيء وغيره ؛ لأن الصرف إليهم من مصلحة المسلمين<sup>(٣)</sup> ..

والمذكور في مذهب المالكية قولان : قول بانقطاع سهم المؤلفة بعز الإسلام وظهوره ، وقول ببقائه . وقد ذكرنا رأي القاضيين عبد الوهاب وابن العربي<sup>(٤)</sup> .

وفي متن « خلیل » : أن حكمه باق ، أي لم ينسخ ، لأن المقصود من دفع الزكاة اليه ترغيبه في الإسلام لا إعانتة لنا ، حتى يسقط بنشر الإسلام . وهذا الخلاف في المذهب مفرع — كما قال الصاوي — على القول بأن المؤلف كافر يعطى ترغيباً له في الإسلام ، وهو قول ابن حبيب . وأما القول الآخر — وهو لابن عرفة — أن المؤلف مسلم قريب عهد بالاسلام يعطى

٢٤١ - تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٥ .

٣ - انظر في ذلك المذهب وشرحه للنووي ( المجموع ) ج ٦ ص ١٩٧-١٩٨ .

٤ - تفسير القرطبي السابق ، وذكر الخطابي في معالم السنن ج ٢ ص ٢٣١ أن سهمهم ثابت يجب أن يعطوه ، وكذا ذكر ابن قدامة في المنى ج ٢ ص ٦٦٦ .

منها ليتمكن من الإسلام فحكمه باق اتفاقاً<sup>(١)</sup> .

وقال جمهور الحنفية : انتسخ سهمهم وذهب ، ولم يعطوا شيئاً بعد النبي ﷺ ولا يعطى الآن لمثل حالهم .

قال في البدائع : وهو الصحيح ؛ لإجماع الصحابة على ذلك ، فإن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ما أعطيا المولفة قلوبهم شيئاً من الصدقات ، ولم ينكر أحد من الصحابة رضي الله عنهم . فإنه روي أنه لما قبض رسول الله ﷺ جاؤوا أبا بكر وسألوه : أن يكتب لهم خطاً « كتابة رسمية » بسهامهم . فأعطاهم ما سألوه ، ثم جاؤوا إلى عمر وأخبروه بذلك فأخذ الخط من أيديهم ومزقه ، وقال : إن رسول الله ﷺ ، كان يعطيكم ليؤلفكم على الإسلام ، فأما اليوم فقد أعز الله دينه ، فإن ثبت على الإسلام . وإلا فليس بيننا وبينكم إلا السيف . فانصرفوا إلى أبي بكر فأخبروه بما صنع عمر رضي الله عنهما ، وقالوا : أنت الخليفة أم عمر ؟ قال : هو إن شاء . ولم ينكر أبو بكر قوله وفعله وبلغ ذلك عامة الصحابة ، فلم ينكروا ، فيكون ذلك إجماعاً على ذلك ، ولأنه ثبت باتفاق الأمة أن النبي ﷺ إنما كان يعطيهم ليتألفهم منهم على الإسلام ، ولهذا أسماهم الله « المولفة قلوبهم » والإسلام يومئذ في ضعف وأهله في قلة ، وأولئك كثير ذوو قوة وعدد ، واليوم بحمد الله عز الإسلام ، وكثر أهله واشتدت دعائمه ، ورسخ بنيانه ، وصار أهل الشرك أذلاء . والحكم متى ثبت معقولاً بمعنى خاص ، ينتهي بذهاب ذلك المعنى<sup>(٢)</sup> .  
وخلاصة ما ذكره صاحب البدائع يرجع إلى أمرين :

الأول : نسخ الحكم وأن الذي نسخه لإجماع الصحابة .

والثاني : أن حكم التأليف ثبت لمعنى معقول ، وهو الحاجة إلى المولفة ، وقد زالت هذه الحاجة بانتشار الإسلام وغلبته . فهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاه علته الغائية التي كان لأجلها الاعطاء . فإن الإعطاء كان لإعزاز الدين ، وقد

١ - انظر حاشية الصاوي على بلغة السالك ج ١ ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٢ - بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٥ .

أعز الله الإسلام وأغنى عنهم<sup>(١)</sup> .

إبطال دعوى النسخ :

والحق أن كلا الأمرين غير صحيح ، فالنسخ لم يقع . والحاجة إلى تأليف القلوب لم تنقطع .

أما دعوى النسخ بفعل عمر فليس فيه أدنى دليل . فإن عمر إنما حرم قوماً من الزكاة كانوا يتألفون في عهد الرسول ﷺ ورأى أنه لم يعد هناك حاجة لتأليفهم ، وقد أعز الله الإسلام وأغنى عنهم ، ولم يجاوز الفاروق الصواب فيما صنع . فإن التأليف ليس وضماً ثابتاً دائماً . ولا كل من كان مؤلفاً في عصر يظل مؤلفاً في غيره من العصور ، وإن تحديد الحاجة إلى التأليف ، وتحديد أشخاص المؤلفين ، أمر يرجع إلى أولي الأمر وتقديرهم لما فيه خير الإسلام ومصلحة المسلمين .

لقد قرر علماء الأصول . أن تعليق الحكم بوصف مشتق يؤذن بعلة ما كان منه الاشتقاق ، وهنا علق صرف الصدقة بالمؤلفة قلوبهم ، فدل على أن تأليف القلوب هو علة صرف الصدقات إليهم ، فإذا وجدت هذه العلة — وهي تأليف قلوبهم — أعطوا ، وإن لم توجد لم يعطوا .

ومن الذي له حق تأليف هؤلاء أو أولئك أو عدم التأليف ؟ إنه ولي أمر المسلمين 'أولاً' . إنه له الحق في أن يترك تأليف قوم كان يتألفهم حاكم مسلم قبله ، وله الحق أن يترك تأليف القلوب في عهده بالمرة ، إذا لم يوجد في زمنه ما يدعو إليه ، فإن ذلك من الأمور الاجتهادية التي تختلف باختلاف العصور والبلدان والأحوال ، وعمر حين فعل ذلك لم يعطل نصاً ولم ينسخ شريعاً . فإن الزكاة تعطى لمن يوجد من الأصناف الثمانية التي جعلهم الله تعالى أهلها فإذا لم يوجد صنف منهم سقط سهمه ولم يميز أن يقال : إن ذلك تعطيل لكتاب الله أو نسخ له .

فإذا لم يوجد صنف « العاملين عليها » لعدم قيام حكومة مسلمة ، تجمع

١ - رد المحتار ج ٢ ص ٨٢ نقلاً عن البحر .

الزكاة وتوزعها على مستحقيها ، وتوظف من يقوم بذلك ، فقد سقط سهم العاملين عليها .

وإذا لم يوجد صنف « في الرقاب » كما في عصرنا الذي ألغى الرق الفردي ، فقد سقط هذا السهم . ولا يقال في سقوط هذا السهم أو ذاك : أنه نسخ للقرآن أو تعطيل للنص<sup>(١)</sup> .

وإذن فما صنعه عمر ليس نسخاً لحكم إعطاء المؤلفة قلوبهم بوجه من الوجوه . فضلاً عن أن يكون إجماعاً على ذلك ، وكذلك قول الحسن والشعبي : « ليس اليوم مؤلفة » ليس قولاً بالنسخ بحال ، وإنما هو إخبار عن الواقع في زمنهم .

إن النسخ لإبطال حكم شرعه الله ، وإنما يملك الإبطال من يملك التشريع . وليس ذلك إلا الله عز وجل ، عن طريق الرسول الموحى إليه ، ولهذا لا نسخ إلا في عصر الرسالة ونزول الوحي . وإنما يعرف ذلك بالنص عليه من الشارع نفسه ، أو بتعارض نصين ثابتين تعارضاً تاماً لا يستطاع معه الترجيح بينهما بوجه من الوجوه ، وعرف تاريخ كل منهما . فلا نجد بدءاً من القول بنسخ المتأخر للمتقدم . فهل في مسألتنا شيء من ذلك ؟ هل هنالك نص من قرآن أو سنة عارض النص على المؤلفة قلوبهم ؟ فضلاً عن نص صرح بنسخه .

١ - وهذا تثمين بطلان ما يقوله بعض المعاصرين من جواز تعطيل النصوص أو مخالفتها إذا اقتضت ذلك مصلحة ، متخذين من موقف عمر من المؤلفة قلوبهم ، تكاة لهم في دعوهم المريضة . من ذلك ما ادعاه - صبحي محسني في « فلسفة التشريع » ص ١٧٨ أن عمر لم يتأخر حتى عن مخالفة النصوص إذا اقتضت السياسة الشرعية أو مصلحة المسلمين ذلك ، واستدل بموضوع المؤلفة .. ومن ذلك ما كتبه الأستاذ محمود البايدي في مجلة « رسالة الإسلام » التي كانت تصدر عن دار التقريب بين المذاهب في القاهرة - في مقال عن « السلطة التشريعية في الإسلام » وذهب إلى أن الأمة ممثلة في هيئة شوراها من سلطتها أن « تجمد » بعض النصوص أو تخالفها إذ رأت في ذلك مصلحة ، واستند إلى فعل عمر .. وما شابه من وقائع . وبحال أن يظل عمر كتاب الله أو يخالفه عبداً ، وإنما وجهه ما ذكرناه .  
وقد ثار علماء الأزهر لمقال البايدي ، وردوا عليه في مجلة الأزهر ، كما رد عليه المحرم الشيخ محمد محمد المدني في رسالة له « بحث على بحث » طبعت في القاهرة .

إن الإجابة عن ذلك بالنفي الجازم بلا ريب ، فكيف يدعى نسخ حكم نصت عليه آية صريحة من كتاب الله ، وانقضى عصر الرسالة وهم محكم معمول به ؟

وقد قال الشاطبي في مثل هذا المقام : إن الأحكام إذا ثبتت على المكلف ، فادعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق ، لأن ثبوتها على المكلف أولاً محقق ، فرفعها بعد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق ، ولذلك أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر ، لأنه رفع للمقطوع بالمظنون<sup>(١)</sup> .

وإذا كان خبر الواحد بإجماع المحققين لا ينسخ القرآن ، مع أنه خبر عن النبي ﷺ فكيف ندعي نسخه بقول صحابي أو عمله ؟ وهو عند التأمل لا يحمل أي معنى من معاني النسخ .

وقبل الشاطبي قال ابن حزم : « لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة ، هذا منسوخ إلا بيقين . لأن الله عز وجل يقول « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله »<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم »<sup>(٣)</sup> فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن أو على لسان نبيه ، ففرض اتباعه ، فمن قال في شيء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر وأسقط لزوم اتباعه . وهذه معصية لله تعالى مجردة وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله وإلا فهو مغتر مبطل ، ومن استجاز خلاف ما قلنا فقوله يوول إلى إبطال الشريعة كلها لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما أو حديث ما وبين دعوى غيره في آية أخرى وحديث آخر ، فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة . وهذا خروج عن الإسلام . وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون : ولا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا

١ - الموافقات ج ٣ ص ٦٤ .

٢ - سورة النساء آية ٦٤ .

٣ - سورة الأعراف آية ٣ .

به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه « (١) » .  
وإذن فالصحيح بل الصواب (٢) : أن هذا السهم باق ، لم يلحق حكمه  
نسخ ولا تعطيل . فقد نصت عليه آية صريحة من سورة التوبة وهي من أواخر  
ما نزل من القرآن .

قال أبو عبيد : « إن الآية محكمة لا نعلم لها نسخاً من كتاب ولا سنة .  
فإذا كان قوم هذه حالهم : لا رغبة لهم في الإسلام إلا للتيل ، وكان في  
ردتهم ومحاربتهم إن ارتدوا ضرراً على الإسلام لما عندهم من العز والمنعة .  
فرأى الإمام أن يرضخ لهم من الصدقة ، فعل ذلك ، لخلال ثلاث :  
إحداهن : الأخذ بالكتاب والسنة .

والثانية : البقاء على المسلمين .

والثالثة : إنه ليس يئأس منهم إن تمادى بهم الإسلام أن يفقهوه وتحسن  
فيه رشتهم (٣) » .

وقال ابن قدامة في المغني : مؤيداً مذهب أحمد في بقاء سهمهم في  
مصارف الزكاة : ولنا كتاب الله وسنة رسوله : فإن الله تعالى سمي المؤلف  
في الأصناف الذين سمي الصدقة لهم ، والنبي ﷺ قال : « إن الله تعالى حكم  
فيها فجزأها ثمانية أجزاء » وكان يعطي المؤلف كثيراً في أخبار مشهورة ، ولم  
يزل كذلك حتى مات ، ولا يجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله إلا بنسخ ،  
والنسخ لا يثبت بالاحتمال .

ثم إن النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ لأن النسخ إنما يكون بنص ،  
ولا يكون النص بعد موت النبي ﷺ وانقراض زمن الوحي . ثم إن القرآن  
لا ينسخ إلا بقرآن ، وليس في القرآن نسخ لذلك ، ولا في السنة . فكيف يترك

---

١ - الأحكام في أصول الأحكام - الباب العشرين . فصل في : كيف يعلم المنسوخ ص ٥٨  
مجلد ١ ط الإمام بصر .

٢ - الصحيح من الآراء مقابلة : الضميف ، والصواب مقابلة الخطأ ، والأصح مقابلة : الصحيح .

٣ - الأموال ص ٦٠٧ .

الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكم أو بقول صحابي أو غيره ؟ على أنهم لا يرون قول الصحابي حجة يترك بها قياس ، فكيف يتركون به الكتاب والسنة ؟ وقال الزهري : لا أعلم شيئاً نسخ حكم المؤلف<sup>(١)</sup> .

١ - الحنفية يختلفون في تعيين النسخ الذي نسخ حكم المؤلف وهو ثابت بالنص القرآني القاطع . فيضهم ادعى أنه الاجماع . وحاول أن يجعل من موقف عمر من المؤلف في زمنه اجماعاً ، وهيهات ، فقد علمت ما فيه . وبضهم بحث عن مستند لهذا الاجماع المسمى زعم أنه هو النسخ . ثم اختلفوا في تعيين هذا المستند . فجعله ابن نجيم في « البحر » الآية التي روي أن عمر ذكرها في مواجهة المؤلف ، وهي قوله تعالى : « وكل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » من سورة الكهف . قال ابن عابدين : وإنما لم يجعل الاجماع ناسخاً ، لأنه خلاف الصحيح ؛ لأن النسخ لا يكون إلا في حياته (ص) والاجماع لا يكون إلا بعده . وبضهم جعل المستند حديث ارسال معاذ إلى الين ، وأمره أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم ويردها على فقرائهم . انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٢ ص ٨٣ ط استانبول . والحق أن كل هذا تحمل لا يجوز نسخ نص قاطع بمثله . فآية الكهف « وكل الحق من ربكم » مكية يتيقن ، فكيف يستند إليها في نسخ جزء من آية مدنية نزلت بعدها بستين طيلة ؟! وأين التماثل في الآيتين حتى ننسخ احدهما الأخرى ١٩ . ومثل ذلك حديث معاذ فليس فيه إلا أن الزكاة من الأمة وإليها ، تؤخذ من أغنيائها وترد على فقرائها . وليست كضرائب الملوك السابقين ، جيش كانت تؤخذ من الفقراء والكادحين ، لتصرف على أمة الملك وحاشيته . ولو كان ذكر الفقراء هنا ينفي المؤلف لنتي بقية الأصناف من العاملين عليها والرقاب والغارمين وغيرهم ، ولم يقل بذلك أحد .

ولهذا قال علاء الدين بن عبد العزيز من الحنفية : الأحسن أن يقال : هذا تقرير لما كان في زمن النبي (ص) من حيث المعنى . وذلك أن المقصود بالدفع إليهم كان اعزاز الإسلام لضعفه في ذلك الوقت لغلبة أهل الكفر وكان الاعزاز بالدفع . ولما تبدلت الحال بغلبة أهل الإسلام صار الاعزاز في المنع . وكان الاعطاء في ذلك الزمان والمنع في هذا الزمان بمنزلة الآلة لا اعزاز الدين ، والاعزاز هو المقصود ، وهو باق على حاله ، فلم يكن ذلك نسخاً ... قال : وهو نظير إعجاب الدية على العاقلة ، فإنها كانت واجبة على المشيرة في زمن النبي (ص) وبمده على أهل الديوان لأن الإيجاب على العاقلة بسبب النصرة ، والاستنصار في زمنه (ص) كان بالمشيرة ، وبمده بأهل الديوان ، فأيجابها عليهم لم يكن نسخاً ، بل كان تقريراً للمعنى الذي وجبت الدية لأجله وهو الاستنصار . اه واستحسن في النهاية . ومقتضى هذا الترجيح أن الإسلام إذا ضعف - كما في عصرنا - يجوز اعزازه بالاعطاء . ولا يقول بذلك الحنفية . ولذلك تمقيع ابن الهمام بأن ما قاله لا ينفي النسخ ؛ لأن إباحة الدفع إليهم حكم شرعي كان ثابتاً وقد ارتفع . انظر : تفسير الألوس ج ٣ ص ٣٢٧ .



وعلى أن ما ذكره من المعنى لاختلاف بينه وبين الكتاب والسنة . فإن  
 الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم ، وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم ،  
 فمضى دعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا . فكذاك جميع الأصناف : إذا عدم  
 منهم صنف في بعض الأزمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة ، وإذا وجد  
 عاد . كذا ههنا « (١) » .

### الحاجة إلى تأليف القلوب لم تنقطع :

وأما قولهم إن الحاجة إلى تأليف القلوب قد زالت بانتشار الإسلام ،  
 وغلبته ، وظهوره على الأديان الأخرى فهذه الدعوى مردودة لأسباب ثلاثة :  
 ١ - ما قاله بعض المالكية : ان العلة في إعطاء المؤلف من الزكاة ليست  
 إعانته لنا ، حتى يسقط ذلك بفشو الإسلام وغلبته ، بل المقصود من دفعها  
 إليه ترغيبه في الإسلام ، لأجل إنقاذ مهجته من النار « (٢) » .

فهو يرى في هذا البقاء وسيلة من وسائل الدعوة . قد تجدي عند بعض  
 الناس ، وتقربهم من الإسلام وتنقذهم من الكفر ، وواجب المسلمين ألا  
 يبخروا وسيلة تعينهم على هداية البشر وإنقاذهم من ظلمات الجاهلية في  
 الدنيا ، ومن عذاب النار في الآخرة . وقد يدخل الرجل الاسلام للدنيا ثم  
 يحسن إسلامه بعد ذلك . روى أبو يعلى عن أنس بن مالك : قال ان كان الرجل  
 ليأتي رسول الله ﷺ يسلم للشيء من الدنيا ، لا يسلم إلا له ، فما يعمي حتى  
 يكون الإسلام أحب إليه من الدنيا وما فيها « وفي رواية : « ان كان الرجل  
 ليسأل النبي ﷺ للشيء من الدنيا فيسلم له ... الحديث بمعناه » (٣) وهذا إذا مشينا

١ - المعنى ج ٢ ص ٦٦٦ .

٢ - حاشية الصاوي على ملعة الصالك ج ١ ص ٢٣٢ .

٣ - قال في « مجمع الروايات » : رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح ج ٣ ص ١٠٤ .

على أن المؤلف كافر يعطى ليرغب في الإسلام . وليس كل مؤلف كذلك  
فمن المؤلفات من يدخل في الإسلام ويترك دينه القديم . فيتعرض للاضطهاد  
والحرمان والمصادرة من أسرته وأهل دينه . فمثل هذا يعطى تشجيعاً وتأييداً .  
حتى يتمكن من الإسلام . ونرسخ قلمه فيه .

٢ - أن هذه الدعوى مبنية على ما قال قوم : إن التأليف لا يكون إلا  
عند ضعف الإسلام وأهله . واشترط آخرون أن يكون المؤلف فقيراً محتاجاً .  
وكل هذا تقييد للنصوص المطلقة بلا حجة . ومخالفة لحكمة الشرع بلا مبرر .  
وفي عصرنا نرى أقوى الدول هي التي تتألف الدول الصغيرة والشعوب  
المحدودة الطاقات . كما ترى في معونة الولايات المتحدة لدول أوروبا ،  
وبعض دول الشرق النامية . وما أحسن ما قال الإمام الطبري في ذلك :

« إن الله جعل الصدقة في حقيقتين :

« إحداهما : سد خلة المسلمين ، والأخرى : معونة الإسلام وتقويته .  
«فما كان في معونة الإسلام وتقوية أسبابه فإنه يعطاه الغني والفقير ، لأنه  
لا يعطاه بالحاجة منه إليه ، وإنما يعطاه معونة للدين ، وذلك كما يعطى الذي  
يعطاه بالجهاد في سبيل الله فإنه يعطى ذلك غيباً ، كان أو فقيراً ، للغير لا  
لسد خلة ، وكان في الدنيا سارهم . يعطون ذلك في الدنيا أغنياء استصلاحاً  
لباعداءهم . أمر الله لهم . وحظب تقويته وتأييده

« وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى من المؤلفات قلوبهم بعد أن فتح الله عليه  
الفتوح ، وفشا الإسلام وعز أهله فلا حاجة لمحتج بأن يقول : لا يتألف اليوم  
على الإسلام أحد ، لامتناع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم ، وقد أعطى النبي  
ﷺ من أعطى منهم في الحال التي وصفت « ١ » .

٣ - أن الحال قد تغيرت ، وأدارت الدنيا ظهرها للمسلمين فلم يعودوا  
سادة الدنيا كما كانوا . بل عاد الإسلام غريباً كما بدأ ، وتداغت على أهله

١ - تفسير الطبري بتحقيق شاکر ج ١ ص ٣١٦ ..

الأمم كما تدعى الأكلة إلى قصعتها ، وقذف في قلوبهم الوهن ، ولله عاقبة الأمور. فإن كان الضعف هو العلة التي تبيح تأليف القلوب وإعطاء المؤلفة من الزكاة فقد وقع ، وجاز الاعطاء كما قال ابن العربي وغيره<sup>(١)</sup> .

### من له حق التأليف والصرف إلى المؤلفة :

قلنا : إن جواز التأليف وتقدير الحاجة إليه مرجعه إلى أولي الأمر من المسلمين . ولهذا كان النبي ﷺ والخلفاء هم الذين يتولون ذلك . وهذا هو الموافق لطابع الأمور . فإن هذا مما يتصل عادة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية. وما تمليه عليها مصلحة الدين والأمة<sup>(٢)</sup> . وعند إهمال الحكومات لأمر الزكاة وأمر الإسلام عامة - كما في عصرنا - يمكن للجمعيات الإسلامية أن تقوم مقام الحكومات في هذا الشأن .

وإذا لم يوجد حكومة ولا جماعة ، وكان لدى الفرد المسلم فضل من زكاته ، فهل له أن يتألف بها كافراً ؟

الرأي عندي أنه لا يجوز له ذلك إلا إذا لم يجد مصرفاً آخر ، كبعض المسلمين الذين يعيشون في غير دار الإسلام ، ولا يجدون من يستحق الزكاة من المسلمين ، ولكن رأوا من الكفار من إذا أعطوه استمالوا قلبه للإسلام ولموالاة المسلمين فلا بأس بإعطائه من الزكاة في هذه الحال للضرورة . مع أن الأولى في مثل هذه الظروف رصد الزكاة لنشر الإسلام ، إن لم يمكن إرسالها إلى بلاد الإسلام .

١ - هل أن الخنفية أنفسهم قالوا : إن مجرد التعليل بكون التأليف مملاً بملة انتهت ، لا يصلح دليلاً على نفي الحكم الممل ، لأن الحكم لا يحتاج في بقاءه إلى بقاء علته ، لاستثنائه في البقاء عنها ، لما علم في الرق والاضطباع والرمل ، فلا بد من دليل يدل على هذا الحكم مما شرع متقبداً بقاءه ببقاء الملة . قالوا : لكن لا يلزمنا تعيينه في محل الاجماع ، فنحكم بثبوت الدليل وإن لم يظهر لنا . انظر : رد المحتار ج ٢ ص ٨٢-٨٣ ط استانبول وعلى كل حال لم يستطع الخنفية هنا أن يتخلصوا من ضعف موقفهم ، يرغم محارلاتهم بالمجادة !

٢ - في شرح الأذهار ج ١ ص ١١٣ : أن التأليف جائز للامام فقط لمصلحة دينية ، وأما لغيره فلا يجوز ، وأجاز بعض الزيدية لرب المال أن يتألف .

### أين يصرف سهم المoulfة في عصرنا ؟ :

وإذا كان حكم المoulfة قلوبهم وإعطائهم من الزكاة باقياً محكماً لم يلحقه نسخ ولا إلغاء ، فكيف نصرف هذا السهم المخصص لهم في عصرنا ؟- وأين نصرفه ؟

إن الجواب عن هذا واضح مما ذكرناه من بيان الهدف الذي قصده الشارع من وراء هذا السهم . وهو استمالة القلوب إلى الإسلام أو تثبيتها عليه ، أو تقوية الضعفاء فيه ، أو كسب أنصار له . أو كف شر عن دعوته ودولته . وقد يكون ذلك بإعطاء مساعدات لبعض الحكومات غير المسلمة لتقف في صف المسلمين ، أو معونة بعض الهيئات والجمعيات والقبائل ترغيباً لها في الإسلام أو مساندة أهلها ، أو شراء بعض الأقلام والألسنة للدفاع عن الإسلام وقضايا أمته ضد الملقترين عليه .

كما أن الذين يدخلون في دين الله أفواجاً كل عام لا يجدون من حكومات البلاد الإسلامية أي معاوننة أو تشجيع . والواجب أن يعطوا من هذا السهم ما يشد أزهرهم ويسند ظهرهم . كما جاء عن الإمام الزهري والحسن البصري على حين تقوم الارساليات التبشيرية باحتضان كل من يعتنق المسيحية وإمداده بكافة المساعدات المادية والأدبية . ولا عجب فإن هذه الجمعيات التبشيرية المسيحية تمولها وتمدها مؤسسات ودول بالملايين وعشرات الملايين كل عام ، وليس في دينهم ما في ديننا من زكاة مفروضة يصرف جزء منها على تأليف القلوب وتثبيتها على الإسلام .

إن الاسلام بما فيه من وضوح وأصالة وملاءمة للفطرة السليمة والعقل الرشيد ، ينشر نفسه بنفسه ، في كثير من الأقطار . ولكن الذين يعتنقون الإسلام لا يجدون من الرعاية المادية والتوجيهية ما يمكنهم من التبصر في هذا الدين والانتفاع بهداه ، ويعرضهم عن بعض ما قدموه من تضحيات ، وما لقوه من اضطهاد من عشائهم أو حكوماتهم .

وكثير من الجمعيات الإسلامية في بلدان شتى تحاول أن تسد هذه الثغرة ، ولكنها لا تجد المدد اللازم . والعون الكافي .

إن قارة كإفريقيا يدور فيها صراع سيامي ومذهبي رهيب ، حيث تتنافس شتى القوى لكسب حكوماتها وشعوبها وزعمائها . فالتبشير الاستعماري أو الاستعمار التبشيري من ناحية ، والتسلل الصهيوني الإسرائيلي من ناحية ثانية ، والتغلغل الشيوعي الماركسي من ناحية ثالثة .. كل يريد أن يصبغ القارة بصبغته ، أو يضمها إلى جانبهِ .

والإسلام لا يجوز أن يقف مكتوف اليدين إزاء هذا التدخل أو التسلل أو التغلغل ، لو كانت له دولة تتبنى رسالته ، وتنشر دعوته ، وتقيم شريعته في الأرض .

لقد كان الإسلام في موقف المهجوم فأصبح اليوم في موقف الدفاع ، فهو ينتقص من أطرافه ويغزى في عقر داره .

لهذا كان من أولى الناس بالتأليف في زماننا - كما فيه السيد وغيره - رضا رحمه الله - قوم من المسلمين يتألفهم الكفار ليدخلوهم تحت حمايتهم أمر في دينهم ، فإننا نجد دول الاستعمار الطامعة في استعباد جميع المسلمين ، رني ردهم عن دينهم ، يخصصون من أموال دولهم سهماً للمسئلة قلوبهم من المسلمين ، فمنهم من يؤلفونه لأجل تنصيره وإخراجه من حقارة الإسلام ومنهم من يؤلفونه لأجل الدخول في حمايتهم ودرشاة الدول الإسلامية . الوحدة الإسلامية ... أفليس المسلمون أولى بهذا منهم ؟<sup>(١١١٢)</sup>

**جواز التأليف من غير مال الزكاة :**

وبعد هذا كله فلنسا نحتم أن يكون كل . . . يرصد لتأليف القلوب من

الزكاة وحدها ، فإن في موارد بيت المال الأخرى متسعاً للإسهام في هذا الشأن مع الزكاة أو الاستقلال به . وخاصة إذا كان المستحقون للزكاة من الأصناف الأخرى أشد حاجة وأوفر عدداً ، فهنا يعمل بما جاء عن الشافعي وغيره ، وهو إعطاء المؤلف من سهم المصالح ، ومرد ذلك إلى رأي ولي الأمر العادل ، وتقدير أهل الرأي ، ومشورة أهل الشورى في الأمة .

## الفصل الرابع في الرقاب

لماذا عبر القرآن عن بعض المصارف (باللام) وبعضها بـ (في) :

اشتمات آية مصارف الصدقات على أصناف ثمانية ، تحدثنا عن الأربعة الأولى منكم وهم : الفقراء والمساكين والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم وهم الأصناف الذين تعطى لهم الزكاة وبقي من أصناف المستحقين أربعة :

١ - في الرقاب وهو المصرف الخامس من الثمانية .

٢ - والغارمين وهو المصرف السادس من الثمانية .

٣ - وفي سبيل الله وهو المصرف السابع من الثمانية .

٤ - وابن السبيل وهو المصرف الثامن والأخير .

وقد غابت الآيات التي حصرت مصارف الزكاة في الأصناف الثمانية بين المصارف الأربعة الأولى والأربعة الأخيرة ... فالأولون جعلت الصدقات لهم (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) .

والآخرون جعلت الصدقات فيهم (وفي الرقاب والغارمين وفي السبيل الله وابن السبيل) فما السر في هذه المغايرة ؟ ولماذا عبر عن استحقاق الأولين

للصدقة باللام التي هي في الأصل للتبليك ، وعبر عن استحقاق هؤلاء لها بحرف ( في ) التي هي للظرفية ؟

ان القرآن لا يضع حرفاً بدل حرف اعتباطاً ، ولا يفاير بين التعبيرات جزافاً ، بل للحكمة ينه عليها بكلامه المعجز . وما يعقلها إلا العاملون . فما هذه الحكمة ؟ .

لقد أجاب الزمخشري عن ذلك بأن العدول عن ( اللام ) إلى ( في ) في الأربعة الأخيرة للايدان بأنهم أرسخ في استحقاق الزكاة من الأربعة الأولى ؛ لأن ( في ) للوعاء ، فنبه على أنهم احقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصعباً <sup>(١١)</sup> .

وعقب ابن المنير في ( الانتصاف ) على كلام الزمخشري بالتنبيه على نكتة أدق وأعمق : قال : وثم سر آخر هو أظهر وأقرب . وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم ، وإنما يأخذونه ملكاً ، فكان دحول اللام لافتاً بهم . وأما الأربعة الأواخر ، فلا يملكون ما يصرف نحوهم ، بل ولا يصرف إليهم ، ولكن في مصالح تتعلق بهم . فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والباطعون ، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم ، حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم .. وإنما هم محال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به .

«وكذلك الغارمون، إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصاً لذبهم لا لهم ، وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك .

«وأما ابن السبيل فكأنه كان مندرجاً في سبيل الله ، وإنما افرد بالذكر بالذكر تنبيهاً على خصوصيته مع أنه مجرد من الحرفين جميعاً . وعطفه على المجرور باللام ممكن ، ولكنه على القريب منه أقرب والله أعلم » <sup>(١٢)</sup> .  
وأقول : إن ما يصرف لابن السبيل ليس تملكاً له . وإنما هو مصروف

١ - الكشف ، ح ٢ ، ص ٤٥ ، ٤٦ ، ط مصطفى الحلبي ١٣٦٧ هـ .

٢ - الانتصاف من الكشف ، وهو على هامش المصدر السابق .



في مصلحته المتعلقة بسفره إلى بلده ، وما يحتاجه إلى بلوغ غرضه ، ولهذا يمكن صرفه إلى جهة النقل التي ستوصله إلى وطنه كشركة الملاحة ، أو الطيران أو السكة الحديدية مثلاً .

وكذلك ذكر الفخر الرازي : أنه تعالى أثبت الصدقات للأصناف الأربعة الأوائل بلام التملك وهو قوله (إنما الصدقات للفقراء) ولما ذكر الرقاب أبدل حرف اللام بحرف (في) فقال (وفي الرقاب) فلا بد لهذا الفرق من فائدة . وتلك الفائدة هي أن تلك الأصناف الأربعة المتقدمة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات . حتى يتصرفوا فيها كما شاؤوا ، وأما (في الرقاب) فيوضع نصيبهم في تخلص رقبته من الرق ، ولا يدفع إليهم ولا يمكنون من التصرف في ذلك النصيب كيف شاءوا ، بل يوضع في الرقاب بأن يؤدي عنهم .

« وكذلك القول في الغارمين ، يصرف المال في قضاء ديونهم ، وفي الفزاة يصرف المال إلى ما يحتاجون إليه في الغزو . وابن السبيل كذلك .

« والحاصل أن الأصناف الأربعة الأولى يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاءوا . وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم با يصرف إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا الزكاة » (١) .

وذكر نحو ذلك الخازن في تفسيره (٢) .

وتبعاً لهذه المغايرة في الآية بين الأصناف المستحقين قسم صاحب المنار (٣) وتبعه الشيخ شلتوت (٤) - المصارف إلى قسمين أو حلفتين : أشخاص ومصالح . فالأشخاص تشمل الأربعة الأولى مع الغارمين ، وابن السبيل . والمصالح تشمل مصرفين : في الرقاب وفي سبيل الله وهما المصرفان اللذان دخلت عليهما (في) مباشرة . ولم يعتبر الغارمون وابن السبيل من جملة المصالح بالعطف على ما

١ - التفسير الكبير للرازي ج ١٦ ص ١١٢ .

٢ - نقله الجبل في حاشيته على الجلالين ج ٢ ص ٢٩٢ .

٣ - تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٨٦ - ٥٩٠ ، ط ثانية .

٤ - الإسلام عقيدة وذمة ص ١١١ - ١١٣ ط دار القلم .

جاورها . بل جعلنا الوصفين معطوفين على الأصناف الأولى المجرورة باللام ، وذلك لاشتراك الأصناف الستة في أنهم أشخاص ذوو أوصاف ، والفقراء أشخاص اتصفوا بالفقر ، والغارمون أشخاص اتصفوا بالغرم ... نلغ ولكن قد يعكر على هذا ان عطف كل صنف على جاره القريب أولى من عطفه على البعيد . والأليق ببلاغة القرآن ان تكون الأصناف التي يعطى ( لها ) الزكاة متجاوزة متعاضمة ، والجهات التي تصرف ( فيها ) الزكاة متجاوزة أيضاً ، كما هو اختيار الزنجشيري وابن المنير والرازي وغيرهم .

وما يؤيد ما ذكره الرازي في الفرق بين الأربعة الأولى والأربعة الأخر ، ما ذكره صاحب ( المغني ) <sup>(١)</sup> بقوله : أربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً ولا يراعى حالهم بعد الدفع وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفة ، فمضى أخذوها ملكوها ملكاً دائماً مستقراً ، لا يجب عليهم ردها بحال . وأربعة منهم — وهم الغارمون وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل — فانهم يأخذون أخذاً مراعى : فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها — إلا استرجع منهم .

والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها : ان هؤلاء أخذوا المعنى لم يحصل بأخذهم الزكاة ، والأولون حصل المقصود بأخذهم — وهو غنى الفقراء والمساكين وتأليف المؤلفين وإداء أجر العاملين — وان قضى هؤلاء ( يعنى الأربعة الأخيرين ) حاجتهم وفضل معهم فضل ردوا الفضل إلا الغازي ، فإن ما فضل له بعد غزوة فهو له ... هـ هـ . وهذا في غير الأشياء التي تبقى وتستمر زمناً كالسلاح والخليل ، فينبغي ان ترد بعد الغزو إلى بيت المال .

والفرق الذي ذكره الشيخ ابن قدامة هنا صحيح ، وكان عليه أن يؤيده بتفرقة القرآن بين الأربعة الأولى والأربعة الأخيرة بمغايرة التعبير بين أولئك وهؤلاء ، كما نبه على ذلك من بعده شارح غاية المنتهى <sup>(٢)</sup> من الحنابلة أيضاً .

١ - ج ٢ ص ٦٧٠ .

٢ مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١٥١ .

## معنى « في الرقاب » :

الزقاب : جمع رقبة ، والمراد بها في القرآن : العبد أو الأمة ، وهي تذكر في معرض التحرير أو الفك ، كأن القرآن الكريم يشير بهذه العبارة المجازية إلى أن الرق للإنسان كالغل في العنق ، والنير في الرقبة ، وتحرير العبد من الرق هو فك لرقبته من غلها ، وتخليص لها من النير الذي ترزح تحته .  
وفي آية المصارف قال تعالى ( وفي الرقاب ) ومعناها وتصرف الصدقات في فك الرقاب ، وهو كفاية عن تحرير العبيد والاماء من نير الرق والعبودية .  
ويكون ذلك بطريقتين :

١ - أن يعان المكاتب ، وهو العبد الذي كاتبه سيده واتفق معه على أن يقدم له مبلغاً معيناً من المال يسعى في تحصيله ، فإذا أداه إليه حصل على عنقه وحرته . وقد أمر الله المسلمين أن يكتبوا من رقيقهم كل من أراد ذلك وعملوا فيه خيراً - كما أمرهم بمساعدتهم على وفاء ما التزموا به : المالكون يسرون عليهم ويمشطون عنهم ، وسائر المجتمع يعاونونهم بالمال على الخلاص من الرق . وفي هذا يقول الله تعالى ( والذين يبتغون الكتاب ( أي المكاتب ) مما ملكتم إيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم )<sup>(١)</sup> .  
ثم فرض لهم في مال الزكاة سهماً يعطون منه ما يعينهم على تحرير رقابهم باداء الترموا به .

وإلى هذه الطريقة في فك الرقاب ذهب أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما والليث بن سعد .

واحتجوا بما روى عن ابن عباس أنه قال : قوله ( وفي الرقاب ) يريد المكاتب . وتأكد هذا بقوله تعالى ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم )<sup>(٢)</sup> .  
٢ - أن يشتري الرجل من زكاة ماله عبداً أو أمة فيعتقها أو يشترك هو

١ - سورة النور - ٣٣ .

٢ - انظر : التفسير الكبير للفسر الرازي ج ١٦ ص ١١٢ ، وانظر : الهداية ونفع القدير ج ٢

ص ١٧ .

وآخرون في شرائها وعقها أو يشتري ولي الأمر مما يحبه من مال الزكاة صبيداً وإماماً فيعتقهم . وهذا هو المشهور عن مالك ، وأحمد واسحق . وقال ابن العربي : إن ذلك هو الصحيح ، وأيده بأنه هو ظاهر القرآن ، فإن الله حيث ذكر الرقبة في كتابه إنما هو العتق ، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأنحص .. فلما عدل إلى الرقبة دل على أنه أراد العتق . وتحقيقه ان المكاتب قد دخل في جملة الغارمين بما عليه من دين الكتابة ، فلا يدخل في الرقاب ، وربما دخل فيه المكاتب بالعموم ، ولكن في آخر نجم يعتق به<sup>(١)</sup> .

والحق أن عبارة الآية تشمل الأمرين جميعاً : معونة المكاتبين وعتق الرقاب . وقد جاء عن إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير من التابعين أنهما كرها شراء الرقاب وعقها من الزكاة ، لأن ذلك يجر إلى المزكي منفعة وهي ولاء المعتق وميراثه إن لم يكن له وارث ، كما تقرر احكام الإسلام . ومن هنا جاء عن مالك : ان الرقبة التي يعتقها من زكاة ماله يكون ولاؤها وميراثها لجميع المسلمين ، يعني لبيت المال<sup>(٢)</sup> .

ولكن روى أبو عبيد عن ابن عباس أنه لم ير بأساً ان يعتق المسلم رقبة من زكاة ماله . وقال بعد ذكر قول النخعي وابن جبير : وقول ابن عباس أهل ما جاءنا في هذا الباب ، وهو أولى بالاتباع ، وأعلم بالتأويل ، وقد وافقه الحسن على ذلك . وعليه كثير من أهل العلم<sup>(٣)</sup> .

قال : وما بقوي هذا المذهب ان المعتق وان خيف عليه ان يصير إليه ميراث عتيقه بالولاء ، فإنه لا يؤمن أن يجني جنابات يلحقه وقومه عقلها (أي ديتها) فيكون أحدهما بالآخر<sup>(٤)</sup> .

وهذا كله إذا تولى الشخص توزيع الزكاة بنفسه أو وكيله. أما إذا تولاه الحاكم المسلم — كما هو شأن الزكاة في الإسلام — فلا وجه لهذا الخلاف .. وله ان يشتري ويعتق من الرقيق ما يتسع له مال الزكاة — بدون جور على

١ - أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٥٥ .

٢ ، ٣ ، ٤ - الأموال ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

المصارف الأخرى . ( والإمام الشافعي يوجب تسوية الأصناف المستحقين للزكاة فلا يقل نصيب ( في الرقاب ) عن الثمن ) والأولى لولي الأمر ان يجمع بين الأمرين فيعين المكاتبين ويشتري العبيد والإماء . وهذا ما كتبه الإمام الزهري للخليفة عمر بن عبد العزيز قال : سهم الرقاب نصفان : نصف للمكاتبين من المسلمين ونصف يشتري به رقاب ممن صلوا وصاموا وقدم إسلامهم ، فيعتقون من الزكاة <sup>(١)</sup> .

ولكننا لا نقتيد الحاكم في ذلك بنصف ولا نسبة ، بل حسب ما تقتضيه المصلحة ويشير به أهل الحل والعقد .

#### سبق الإسلام بتصفية نظام الرقيق :

وإذا كان رق الأفراد قد انتهى تقريباً من العالم ، فإنه يحق لنا بل يجب علينا ان نسجل هنا ان الإسلام هو أول نظام في الدنيا عمل بكل الوسائل على تصفية الرق ، وإلغائه من دنيا الناس بالتدرج .

لقد سد الأبواب الكثيرة الواسعة التي كانت مداخل للرق في العالم فحرم أشد التحريم الاستعباد عن طريق اختطاف الأحرار ، كباراً أو صغاراً ، ولم يبيع بحال أن يبيع الإنسان نفسه ، أو ولده أو زوجته ، ولم يشرع أبداً أخذ المدن رقيقاً في دينه إذا عجز عن الوفاء به ، ولا أخذ المحرم رقيقاً بجرمته ، كما عرف ذلك في شرائع سابقة . ولا استرقاق الأسير في الغارات الظلمة التي تشنها القبائل والأمم بعضها على بعض بغياً وعدواناً <sup>(٢)</sup> .

ولم يستثن من الأسباب التي عرفها العالم مفضية إلى الرق إلا سبباً واحداً ضيق فيه كل التضيق ، وابقاه على سبيل الجواز والاختيار لا سبيل الختم والالزام . ذلك هو استرقاق الأسير في حرب إسلامية شرعية لم يبدأ المسلم فيها بعلوان . وذلك إذا رأى إمام المسلمين وأهل شوره في ذلك مصلحة للأمة

١ - المصدر السابق .

٢ - انظر : كتاب حقوق الإنسان في الإسلام - لـ دكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٣٩ - ١٦١ ط وزارة الأوقاف بالقاهرة .

والملة ، وذلك كما إذا كان العدو يسرق أسرى المسلمين ، فإن المعاملة بالمثل تقتضيها المصلحة. وللإمام العادل ان يطلق سراح الأسرى بغير مقابل ، أو بمقابل مادي أو معنوي ، أو إطلاق أسرى من المسلمين مقابل أسرى المشركين. وهذا ما نص عليه القرآن في صراحة في أسرى المحاربين من أهل الكفر . ( حتى إذا انخسفهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ) (١).

وإذا كان الإسلام قد أبقي — على سبيل الجواز — باباً ضيقاً للرق فقد فتح أبواباً واسعة للتحرير والعتق ، ومن فضل الإسلام انه استحدث العتق ولم يستحدث الرق .

دعا الإسلام إلى العتق ورغب فيه وجعله من أحب القربات إلى الله ، وزاد على ذلك فجعله كفارة لكثير من الأخطاء التي يتورط فيها المسلم بحكم بشريته. كالخلف في اليمين ، ومظاهرة الزوج لزوجته ، وجماع الصائم في نهار رمضان ، والقتل خطأً ، بل جعل كفارة السيد إذا ضرب عبده بغير حق ان يعتقه . ثم أمر السادة بمكانة عبيدهم إذا علموا فيهم خيراً ، وذلك يكون بمكينهم من الكسب الحر ، ومعوثة المجتمع الإسلامي لهم . كما قال تعالى في محكم القرآن : ( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت إيمانكم فكاوتهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) (٢) .

ثم زاد على ذلك كله فجعل للعتق والتحرير سهماً من أموال الزكاة ، وهي الضريبة التي يشترك جمهور المسلمين الأعظم في أدائها . وهي المورد الدائم لبيت المال الإسلامي . وذلك هو سهم في الرقاب (٣) .

وليس من المهيّن ان يخصص الإسلام من هذا المورد الدوري الهائل جزءاً لتحرير الرقيق ، قد يكون ثمن حصيلة الزكاة ، وقد يكون أكثر ، بل قد

١ - سورة الفتح - ٤ .

٢ - سورة النور - ٣٣ .

٣ - وهذا كله غير ما يشتهه الإسلام من رفع المستوى الأدبي والمادي للرقيق وجعله إنساناً محترماً بل أعز من جله الله تحت يده : يأكل مما يطعم ويلبس مما يلبس ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ، ولا يضرب ولا يؤذي ، بل لا يخرج شعوره بكلمة ( جلي أو أمي ) .

يكون الحصيلة كلها إذا استغنت الأصناف الأخرى كما حدث في عهد عمر ابن عبد العزيز .

قال يحيى بن سعيد : بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقية ، فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم . فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منا . فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس . فاشترت بها رقاباً فأعتقتهم<sup>(١)</sup> . ولو أن المسلمين أحسنوا تطبيق إسلامهم ، ونهيا لهم الحكم العادل الراشد فترات طويلة ، لأمحى الرق من ديارهم بعد وقت يسير .

**هل يفك الأسير المسلم من سهم الرقاب ؟**

وإذا كانت كلمة ( الرقاب ) عند إطلاقها تنصرف إلى العبيد ، فهل يصح ان تشمل بعمومها رقبة الأسير المسلم الذي يتحكم فيه الأعداء الكفرة تحكم السيد في الرقيق ، وهو في أسره معرض للاسترقاق أيضاً ؟  
والمرؤى في مذهب الإمام أحمد ان ذلك جائز فيصح ان يفك من الزكاة الأسير المسلم : لأن فيه فك رقبة من الأسر<sup>(٢)</sup> .

وقال القاضي ابن العربي المالكي : اختلف العلماء في فك الأسارى منها ؛ فقد قال اصبيغ : لا يجوز ذلك ، وقال ابن حبيب : يجوز ذلك . وإذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة وجائزاً من الصدقة ، فأولى وأحرى ان يكون ذلك في فكه عن رق الكافر وذل<sup>(٣)</sup> . فإذا كان الرق قد انقضى ، فإن الحروب لا زالت قائمة ، والصراع بين الحق والباطل لم يزل مستمراً . وبذلك يظل في هذا السهم متسع لفداء الأسارى من المسلمين .

**هل تساعد الشعوب المستعمرة على التحرر من سهم « الرقاب » ؟**

ذكر السيد رشيد رضا في تفسير ( المنار ) ان لسهم « في الرقاب » مصرفاً في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد إذا لم يكن له مصرف تحرير الأفراد<sup>(٤)</sup>

١ - سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ٥٩

٢ - الروض المربع ج ١ ص ٤٠٢ .

٣ - أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٠٦ .

٤ - تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٩٨ ط ثانية .

وأكد ذلك الاستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت فقال ، بعد أن تحدث عن انقراض رق الأفراد : ولكن - فيما أرى - قد حل محله الآن رق هو أشد خطراً منه على الإنسانية . ذلكم هو استرقاق الشعوب في أفكارها وفي أموالها وسلطانها وحريتها في بلادها . كان ذلك رق أفراد يموت بموتهم وتبقى دولهم حرة رشيدة ، لها من الأمر والاهلية ما لسائر الأحرار الراشدين . ولكن هذا رق شعوب وأمم ، تلد شعوباً وأممأ هم في الرق كآبائهم فهو رق عام دائم ، يفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة ١١ وإذن فما أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات ، فقط بل بكل الأموال والأرواح .

وبذلك نعرف مقدار مسئولية أغنياء المسلمين عن معونة الشعوب الإسلامية<sup>(١)</sup> هذا ما ذكره السيد رشيد والشيخ شلتوت ، ذهاباً إلى التوسع في مدلول « الرقاب » ليشمل رق الشعوب مع رق الأفراد. والذي أميل إليه : ان لا حاجة بنا إلى هذا التوسع الذي تفقد به الكلمات مدلولها الأصلي ، أما مساعدة الشعوب المستعبدة على التحرر ، ففي مال الزكاة متسع له من سهم « سبيل الله » فضلاً عن موارد الدولة الأخرى التي يجب ان تساهم جميعاً في هذا السبيل .

---

١ - الإسلام عقيدة وشرعية ص ٤٤٦ ط دار القلم .



## الفضل الخامس

# الفارموت

المصرف السادس من مصارف الزكاة ، كما حددتها الآية الكريمة : الفارمون  
فمن هم الفارمون ؟

من هم الفارمون ؟ :

الفارمون : جمع فارم . والفارم : هو الذي عليه دين<sup>(١)</sup> . أما الغريم فهو  
الدائن ، وقد يطلق على المدين . وأصل الغرم في اللغة : الزوم ، ومنه قوله  
تعالى في جهنم : « إن عذابها كان غراماً » ومنه سمي الفارم ؛ لأن الدين قد  
لزمه ، والغريم للملازمة المدين .

والفارم في مذهب أبي حنيفة : من عليه دين ، ولا يملك نصيباً فاضلاً

---

١ - ذكر ابن الهمام في الفتح : أن الفارم من لزمه دين ، أو له دين على الناس لا يقدر على أخذه ،  
وليس عنده نصيب . وفي هذا الكلام نظر ؛ لأن الفارم في اللغة : من عليه الدين ، ولعله اشتبه  
عليه الفارم بالغريم الذي يطلق على الدائن والمدين ، وسبحان من لا يسهو . وأما الصورة  
التي ذكرها في الفتح وهي من له دين على الناس ... الخ . فإنما جاز الدفع اليه ؛ لأنه فقير  
يبدأ كابن السيل ، لا لأنه فارم . انظر : حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٦٣ .

عن دينه<sup>(١)</sup> . وعند مالك والشافعي وأحمد : الغارمون نوعان : غارم لمصلحة نفسه ، وغارم لمصلحة المجتمع ، ولكل منهما حكمه .

### الغارمون لمصلحة أنفسهم :

النوع الأول : غارم استدان في مصلحة نفسه ، كأن يستدين في نفقة ، أو كسوة ، أو زواج ، أو علاج مرض ، أو بناء مسكن ، أو شراء أثاث أو تزويج ولد ، أو أتلف شيئاً على غيره خطأ أو سهواً أو نحو ذلك .

روى الطبري عن أبي جعفر - ونحوه عن قتادة - : الغارم : المستدين في غير سرف ، ينبغي للإمام أن يقضى عنهم من بيت المال<sup>(٢)</sup> .

### أصحاب الكوارث من هذا الصنف :

وأخص من ينطبق عليه هذا الوصف أولئك الذين فاجأهم كوارث الحياة ، ونزلت بهم جوائح اجتاحت مالهم ، واضطرتهم الحاجة إلى الاستئانة لأنفسهم وأهليهم ، فعن مجاهد قال : ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله ، ورجل أصابه حريق فذهب بماله ، ورجل له عيال وليس له مال ، فهو يذآن وينفق على عياله<sup>(٣)</sup> .

وفي حديث قبيصة بن المخارق - الذي رواه أحمد ومسلم - أباح النبي ﷺ لمن أصابته جائحة اجتاحت ماله ، أن يسأل ولي الأمر حقه من الزكاة ، حتى يصيب قواماً من عيش . وسنذكره بتمامه في النوع الثاني من الغارمين .  
والزكاة بهذا تقوم بنوع من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث ، ومفاجآت الحياة ، سبق كل ما عرفه العالم - بعد - من أنواع التأمين .

١ - انظر : البحر الرائق ج ٢ ص ٢٦٠ ، والدر المختار وحاشيته رد المحتار ج ٢ ص ٦٣

٢ - تفسير الطبري . بتحقيق محمود شاكر ج ١٤ ص ٣٣٨ .

٣ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٣ ص ٢٠٧ ط حيدر آباد . وانظر : الطبري السابق .

غير أن التأمين الذي حققه الإسلام لأبنائه بنظام الزكاة أسمى وأكمل وأشمل من التأمين الذي عرفه الغرب في العصر الحديث بمراحل ومراحل . فالتأمين - على الطريقة الغربية - لا يعوض إلا من اشترك بالفعل في دفع أقساط محددة لشركة التأمين . وعند إعطاء التعويض يعطى الشخص المتكوب على أساس المبلغ الذي أمن به ، لا على أساس خسائره وحاجاته . فمن كان قد أمن بمبلغ أكبر ، أعطي تعويضاً أكثر ، ومن كان مبلغه أقل كان نصيبه أقل ، مهما عظمت مصيبته وكثرت حاجاته . وذوو الدخل المحدود يؤمنون عادة بمبالغ أقل ، فيكون حظهم - إذا أصابته الكوارث - أدنى . وذلك أن أساس نظام التأمين الغربي التجارة والكسب من وراء الأشخاص المؤمن لهم . أما التأمين الإسلامي ، فلا يقوم على اشتراط دفع أقساط سابقة ، ولا يعطى المصاب بالخاصة إلا على أساس حاجته ، وبمقدار ما يفوض خسارته ، ويفرج ضائقته .

### شروط اعطاء الغارم لنفسه :

فهذا النوع يعطى ما يقضي به دينه بشروط :

أولها : أن يكون في حاجة إلى ما يقضي به الدين ، فلو كان غنياً قادراً على سداده بنقود أو عروض عنده لم يعط من الزكاة<sup>(١)</sup> . ولو وجد ما يقضي به بعض الدين أعطي بقليل ما يقضي به الباقي فقط . ولو لم يملك شيئاً وقدر على قضاؤه بالعمل والكسب أعطي أيضاً ؛ لأنه لا يمكنه قضاؤه إلا بعد زمن وقد يعرض ما يمنعه من قضاؤه ، وهذا بخلاف الفقير فإنه يحصل على حاجته بالكسب في الحال .

واشتراط حاجة المستدين إلى ما يقضي به الدين ، ليس معناها أن يكون صفر اليدين لا يملك شيئاً .

فقد صرح العلماء بأنه لا يعتبر المسكن والملبس والفراش والآنية ؛ وكذا

١ - وفي قوله الثاني : انه يعطى مع الفنى ؛ لأنه غارم . فأشبه الغارم لذات الدين . وانظر : المجموع ج ٦ ص ٢٠٧ . ونهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٥ .

الخدام والمركوب ان اقتضاها حاله ، بل يقضى دينه وإن ملكها .  
ولو كان للمستدين مال لو قضي منه دينه لنقص ماله عن كفايته ، ترك  
له ما يكفيه . وأعطى ما يقضي به الباقي . والمراد بالكفاية عند الشافعية :  
الكفاية السابقة ، وهي كفاية العمر الغالب فيما يظهر ، ثم إن فضل معه شيء  
صرفه في دينه ونعم له باقيه .

الشرط الثاني : أن يكون قد استدان في طاعة أو أمر مباح . أما لو استدان  
في معصية كبخسر وزني وقمار ومجون ، وغير ذلك من ألوان المحرمات فلا  
يعطى ، ومثل ذلك إذا أسرف في الاتفاق على نفسه وأهله . ولو في الملاذ  
المباحة ، فإن الإسراف في المباحات إلى حد الاستدانة حرام على المسلم .  
قال تعالى : « يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ولا  
تسرفوا إنه لا يحب المرففين » (٢١) .

وإنما لم يعط الغارم في المعصية ، لأن في إعطائه إغانة له على معصية الله ،  
وإغراء لغيره بمتابعتها في عصيانه . وهو متمكن من الأخذ بالتوبة . فإذا تاب  
أعطى من الزكاة ، لأن التوبة تجب ما قبلها ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له .  
واشترط بعض الفقهاء : أن تمضي عليه مدة بعد إعلان توبته يظهر فيها  
صلاح حاله واستقامة أمره . وقال آخرون : يكفي أن يغلب على الظن صدقه  
في توبته ، فيعطى وإن قصرت المدة .

الشرط الثالث : أن يكون الدين حالاً . فإن كان مؤجلاً فقد اختلف  
فيه : قيل : يعطى ، لأنه يسمى غارماً . فيدخل في عموم النص . وقيل :  
لا يعطى ، لأنه غير محتاج إليه الآن . وقيل : إن كان الأجل يحل تلك السنة  
أعطى ، وإلا فلا يعطى من صدقات تلك السنة (١) .

والمختار عندي : ألا يعمل بأحد هذه الأقوال حتى ينظر في حصة الزكاة ،  
وعدد المستحقين لها من بئات الأصناف ، ومقادير حاجاتهم . فإن كانت  
الحصيلة كبيرة ، وكان عدد أصناف المستحقين قليلاً ، أخذ بالقول الأول ،

١ - لأعراف / ٣١ .

٢ - انظر في هذه الشروط : المجموع ج ٦ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ ، ونهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٤  
١٥٥ ، وشرح الخرشي على خليل ج ٢ ص ٢١٨ .

وأعطي من الزكاة من كان دينه حالاً أو مؤجلاً . وإن كان الأمر بالعكس عمل بالقول الثاني ، وأوثر الأصناف الأخرى على من كان دينه مؤجلاً . وإن كان الأمر وسطاً أخذ بالقول الثالث . والله أعلم .  
وإن كان الفرد هو الذي يعطي الزكاة ويفرقها بنفسه ، فينبغي أن يؤثر الأحوج فالأحوج .

الشرط الرابع : أن يكون شأن الدين مما يحبس فيه ، فيدخل فيه دين الولد على والده ، والدين على المعسر . ويخرج دين الكفارات والزكاة ، لأن الدين الذي يحبس فيه ما كان لآدمي ، وأما الكفارات والزكوات فهي لله (٢) .  
هذا ما ذكره المالكية . ولم يشترط كل الفقهاء هذا الشرط . والحنفية يعتبرون الزكاة من الديون التي لها مطالب من جهة العباد ، وهو الإمام .  
كم يعطى الغارم لمصلحة نفسه ؟ :

يعطى الغارم لمصلحته قدر حاجته ، وحاجته هنا : هي قضاء دينه ، فإن أعطي شيئاً فلم يقض الدين منه ، بل أبرأه منه الدائن ، أو قضاؤه عنه غيره ، أو قضاؤه هو من غير مال الزكاة . فالصحيح أنه يسترجع منه ، لاستغنائه عنه (١) . وسواء كان الدين قليلاً أم كثيراً ، فإن المطلوب سداده عنه ، وتفرغ ذمته منه .

روعة الإسلام في موقفه من الغارمين :

وموقف الإسلام من الغارمين والمستدينين بصفة عامة موقف فريد رائع :  
١ - إنه أولاً يعلم أبناءه الاعتدال والاقتصاد في حياتهم حتى لا يلجأوا إلى الاستدانة .

ب - فإذا اضطرت المسلم ظروف الحياة إلى الاستدانة كان عليه أن يعقد العزم على التعجيل بالوفاء والأداء فيكسب بذلك معونة الله وتأييده فيما نوى « من أخذ أموال الناس وهو يريد أدائها أدى عنه الله ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » (٣) .  
ج - فإذا عجز عن أداء الدين كله أو بعضه مع دلائل تصميمه على

١ - انظر حاشية الصاوي ج ١ ص ٢٢٣ .

٢ - المجموع ج ٦ ص ٢٠٩ .

٣ - البخاري وأحمد وابن ماجه عن أبي هريرة ( كنز العمال ج ٦ ص ١١٤ ) .

الوفاء فإن الدولة تتدخل لإنفاذه من نير الدين الذي يقصم الظهور . ويلدأ أعناق الرجال . ولهذا قيل : « الدين هم بالليل ومذلة بالنهار » وكان النبي عليه السلام يستعيذ منه ويقول : « اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الأعداء » (١١) .

وليس الدين خطراً على نفسية المستدين واطمئنانه فحسب ، بل هو خطر على أخلاقه وسلوكه كذلك . وهذا ما نبه عليه الحديث النبوي الكريم الذي رواه البخاري أن النبي ﷺ كان كثيراً ما يستعيذ بالله من المغرم - الاستدانة - فسألوه عن سر ذلك ولماذا يكثر من الاستدانة من ذلك ، ويقرنه بالاستدانة من عذاب القبر ، وفتنة المحيا والممات ، وفتنة المسيح الدجال ، فقال لهم « إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » (١٢) .

وهي لفتة نبوية صادقة إلى أثر الحالة الاقتصادية في الأخلاق والسلوك ، وهو ما لا ننكره ، وإنما ننكر على القائلين به جعلهم الاقتصاد هو العامل الوحيد ، المؤثر القدر في سلوك الإنسان .

وكان من الوسائل التي اتخذها النبي ﷺ في تنفير أصحابه من الدين أنه لم يكن يصلي على من مات من أصحابه وعليه دين لم يترك وفاءه ، وفي هذا زجر شديد لأصحابه عن الاستدانة ، فإن كل واحد منهم يحرص كل الحرص على صلاة النبي عليه ، ودعائه له ، وبعد الحرمان من ذلك حقوة كبيرة ، وخسارة عظيمة .

ثم لما أفاء الله عليه ، وفتح له ، وكثرت موارد بيت المال ، صار يتولى بنفسه سداد ديون المسلمين ، وقد حدث بذلك أبو هريرة : أن رسول الله ﷺ كان يوتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل .. هل ترك لدينه من قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه وإلا قال : « صلوا على صاحبكم » فلما

١ - قال الخافظ في بلوغ المرام ص ٣١٣ : رواه النسائي وصححه الحاكم عن جده الله بن عمر مرفوعاً .

٢ - رواه البخاري في كتاب الاستقراض : باب من استدان من الدين .

فتح الله عليه الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فمني قضاؤه »<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك ترغيب المسلمين في معاونة الغارمين . قضاء لحق الأخوة . وأداء لواجب التعاون . وابتغاء مثوبة الله . فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فأفلس فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه .. فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك »<sup>(٢)</sup> .  
ومن ذلك السهم الذي جعله القرآن في أموال الزكاة لسداد هذه المغارم عن المدينين ( فريضة من الله ) .

ذلك هو تشريع الإسلام وطريقه . إنه يعين المستدين على التحرر من ربة الدين ، وينتشله من وهدة ، ولا يتركه يسقط فريسة الديون ويعلن إفلاسه . وما عرفنا إلى اليوم شريعة غير الإسلام تنص في صلب دستورها على سداد الديون عن المدينين . وتجعل ذلك فريضة من الله .  
إن الإسلام بسداده هذه الديون العادلة عن أصحابها من مال الزكاة . قد حقق هدفين كبيرين :-

الأول : يتعلق بالمدين الذي أثقله الدين ، وركبه من أجله هم الليل وذل النهار وأصبح معرضاً بسببه للمطالبة والمقاضاة والحبس وغير ذلك . فالإسلام يسدد دينه ويكفيه ما أهمه .

الثاني : يتعلق بالدائن الذي أقرض صاحب الدين ، وأعانه على مصلحته المشروعة ، فالإسلام حين يساعد على الوفاء بدينه . يشجع أبناء المجتمع على اخلاق المروءة والتعاون والقرض الحسن . وبهذا تسهم الزكاة من هذا الجانب

---

١ - متفق عليه . بلوغ المرام ص ١٨٠ . وانظر : كنز العمان ج ٦ باب التهريب من الاستقراض من غير ضرورة ص ١١٨ - ١٢٢ .

٢ - بلوغ المرام ص ١٧٧ باب التفليس والحجر .

في محاربة الربا .

وهكذا تأخذ شريعة الإسلام بيد الغارم المجهود ولا تكلفه بيع حوائجه الأصلية ليسدد ما عليه . ويعيش فارغاً من المقومات الأساسية للحياة ، محروماً من كل أثاث ومتاع يليق بمثله . كلا فقد كتب عمر بن عبد العزيز في خلافته إلى ولاته : أن اقضوا عن الغارمين فكتب إليه من يقول : إنا نجد الرجل له المسكن والخدام والقرس والأثاث — أي وهو مع ذلك غارم — فكتب عمر : إنه لابد للمرأة المسلم من مسكن يسكنه ، وخدام يكفيه مهنته ، وقرس يجهده عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته . نعم فاقضوا عنه فإنه غارم <sup>(١)</sup> .

هذا ما جاءت به شريعة الله ، شريعة العدل والرحمة منذ أربعة عشر قرناً . فأين من هذا ما جاءت به القوانين الوضعية ، قوانين الحفصارة والمدنية الحديثة من اضطراب التجار المدينين إلى إعلان إفلاسهم ، وتصفية تجاراتهم ، وخراب بيوتهم ، دون أن تقدم لهم الدولة أو المجتمع عوناً ؟!

ثم أين من هذا الموقف — موقف شريعة الله العادلة الرحيمة — ما جاء به القانون الروماني في بعض أدواره . حيث أباح للدائن أن يسترق المدين <sup>١١</sup> ! جاء في القانون الروماني المسمى « قانون الألواح الاثني عشر » أن المدين إذا عجز عن دفع ديونه . يحكم عليه بالرق إن كان حراً ، ويحكم عليه بالحبس أو بالقتل إذا كان رقيقاً <sup>١٢</sup> ! ! <sup>(٢)</sup>

ومثل ذلك ما كان معروفاً في المجتمع العربي في الجاهلية ، من بيع من أعسر في الدين ، لحساب الدائن . وروى بعضهم أن ذلك قد استمر فترة في أول الإسلام ، ثم نسخ ، ولم يعد للدائن سبيل إلى رقية المدين <sup>(٣)</sup> . قال تعالى « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم

١ - الأموال ص ٥٥٦ .

٢ - نقل ذلك مؤلف كتاب روح الدين الإسلامي ص ٣٢٨

٣ - انظر تفسير القرطبي ج ٣ ص ٢٧١



تعلمون « (١) .

### النوع الثاني : الغارم لمصلحة الغير :

والتوع الثاني من الغارمين فئة من أصحاب المروءة والمكرمات ، والمهم العالية ، عرفها المجتمع العربي والإسلامي ، وهم الذين يغرمون لإصلاح ذات البين ، وذلك بأن يقع بين جماعة عظيمة - كقبيلتين أو أهل قريتين - تشاجر في دماء وأموال ، ويحدث بسببها الشحناء والعداوة . فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ، ويلتزم في ذمته ما لا عوضاً عما بينهم . ليظفيء الثائرة . فهذا قد أتى معروفاً عظيماً ، فكان من المعروف حمله من الصدقة . لثلا يححف ذلك بسادات القوم المصلحين ، أو يوهن عزائمهم . فجاء الشرع بإباحة المسألة فيها ، وجعل لهم نصيباً من الصدقة<sup>(٢)</sup> . ومن الجميل أن يصرح علماءنا : أن الغارم لاصلاح ذات البين يعطى من الزكاة لسداد غريمه ولو كان هذا الإصلاح بين جماعتين من أهل اللفة<sup>(٣)</sup> .

ومثل هؤلاء المصلحين بين الناس كل من يقوم من أهل الخير في عمل مشروع اجتماعي نافع كمؤسسة للأيتام . أو مستشفى لعلاج الفقراء ، أو مسجد لاقامة الصلاة ، أو مدرسة لتعليم المسلمين : أو ما شابه ذلك من أعمال البر والخدمة الاجتماعية ، فانه قد خدّم في سبيل خير عام للجماعة . فمن حقه أن يساعد من المال العام لها . وليس في الشرع دليل يقصر الغارمين على من غرموا لإصلاح ذات البين دون غيرهم ، فلو لم يدخل أولئك في لفظ « الغارمين » . لوجب أن يأخذوا حكمهم بالقياس .

ومعنى هذا أن يعطى من استدان من أجل هذه الخدمات الاجتماعية النافعة

١ - البقرة ٢٨٠ .

٢ - الروض المربع ج ١ ص ٤٣٠٢ .

٣ - انظر : مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١٤٣ .

٤ - انظر : تفسير القرطبي ج ٣ ص ٢٧١ .

من مال الزكاة ما يسد به دينه وإن كان غنياً، كما نص على ذلك بعض الشافعية<sup>(١)</sup>.  
وإذا كان النوع الأول قد استدانوا المصلحة أنفسهم واعينوا عليها ، فهو لاء  
قد استدانوا المصلحة المجتمع وهم أولى بالمعونة . وإذا كان الأولون لا يعطون  
إلا مع الجماعة ، فهو لاء يعطون ولو مع الغنى<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكرنا في مصرف العاملين عليها حديث : لا تحل الصدقة إلا الخمسة :  
لغاز في سبيل الله عز وجل . أو لعامل عليها ، أو لغارم .. الحديث.

وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال : تحملت حمالة فأبت رسول الله ﷺ  
أسأله فيها فقال : أتم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها . ثم قال : يا قبيصة :  
إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى  
يصيبها ثم يمكسك - أي يكف عن السؤال - ورجل أصابته جائحة ( كارثة )  
اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال : سداداً  
من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه :  
لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال :  
سداداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتاً<sup>(٣)</sup>.

والحمالة - بفتح الحاء - ما يتحملة الإنسان ويلتزمه في ذمته ليدفعه في  
إصلاح ذات البين ، والسداد بكسر السين ما تسد به الحاجة والخلل ، والقوام ما  
تقويه حاجة ومستغنى به<sup>(٤)</sup> .

---

١ - ذهب بعض الشافعية إلى أن من استدان لعارة أو فك أسير أو قرى ضيف ونحوه يعطى مع الغنى  
إذا كان غناه بملك المقار لا بالنقد . انظر : الروضة للنووي ج ٢ ص ٣١٩ . وقال الرمل :  
على أنه لو قيل : لا أثر لثناء بالنقد أيضاً ، سحلا على هذه المكرمة العام نعمها لم يكن  
بيداً . انظر : نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٥ .

٢ - وهذا إن لم يكونوا قد دفعوا من مالهم فلا ، لأنهم حيث لا يكونون مستدين كما قال  
العلماء .

٣ - رواه أحمد وأحمد وسلم والنسائي وأبو داود ( نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٨ ط الثانية . )

٤ - المصدر نفسه .

وقوله فيمن تحمل حمالة « فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك » دليل على أنه غني ؛ لأن الفقير ليس عليه أن يمسك حتى يصيب قواماً من عيش<sup>(١)</sup> .

« وإنها لروعة من الإسلام أن يمد بالمال كل غارم لاصلاح ذات البين وإقرار السلام والوثام .. وروعة منه أن يمد بالمال والمعونة أصحاب الكوارث والجوائح ويأخذ بيدهم لينهضوا ، قبل أن تعرف الدنيا بقرون نظام التأمين على الأشياء والممتلكات ضد الحوادث والأخطار .. وروعة منه أن يفتح ذراعيه بالمعونة للفقير الذي يشهد ثلاثة من ذوي الحجا من قومه أنه قد أصابته فاقة . لا لكل من يظهر الفاقة . ويدعي المسكنة .

وروعة ثم روعة أن يجعل الغاية من إعطاء هذا وذاك أن يصيب قواماً من عيش ، أو سداداً من عيش . أي ما يقوم بمعيشته ويسد خلته . لا مجرد لقيمات يقيم بها صلبه »<sup>(٢)</sup> .

### قضاء دين الميت من الزكاة :

بقي هنا سؤال : هل يجوز أن يقضى دين الميت من الزكاة كما يقضى دين الحي ؟ ذكر الإمام النووي في ذلك وجهين في مذهب الشافعي : أحدهما : لا يجوز قال : وهو قول الصيمري ومذهب النخعي وأبي حنيفة وأحمد .

والثاني : يجوز لعدم الآية ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحي وبه قال أبو ثور<sup>(٣)</sup> .

وكذلك روي عن أحمد أنه لا يجوز دفع الزكاة في قضاء دين الميت ، لأن الغارم هو الميت ، ولا يمكن الدفع إليه . وإن دفعها إلى غريمه وهو الدائن

١ - النظر : تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٤ .

٢ - من كتاب ( العبادة في الإسلام ) للمؤلف ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ط أول .

٣ - المجموع للنووي ج ٦ ص ٢١١ .

صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم<sup>(١)</sup> .

والقول الثاني : يجوز . لعموم الآية . وهي تشمل كل غارم . حيا كان أو ميتاً ، ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى ، وبه قال مالك وأبو ثور<sup>(٢)</sup> . قال الخرشي في شرحه على متن خليل : ولا فرق في المدين بين كونه حياً أو ميتاً ، فيأخذ منها السلطان ليقضي بها دين الميت . بل قال بعضهم : دين الميت أحق من دين الحى في أخذه من الزكاة . أي لأنه لا يرجى قضاؤه بخلاف الحى<sup>(٣)</sup> .

وقال القرطبي<sup>(٤)</sup> : « قال علماءنا وغيرهم . يقضي منها دين الميت ؛ لأنه من « الغارمين » قال عليه السلام : « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك ماله لأهلته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً<sup>(٥)</sup> فإلى<sup>(٦)</sup> وعلى<sup>(٦)</sup> » . وهو مذهب الجعفرية أيضاً<sup>(٧)</sup> والذي نرجحه : أن نصوص الشريعة وروحها لا تمنع قضاء دين الميت من الزكاة ؛ لأن الله تعالى جعل مصارف الزكاة نوعين : نوع عبر عنه استحقاقهم باللام التي تفيد التملك وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم ( وهؤلاء هم الذين يملكون ) ونوع عبر عنه بـ « في » وهم بقية الأصناف ( في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ) فكانه قال : الصدقات في الغارمين ولم يقل : للغارمين .. فالغارم على هذا لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه ، وهذا ما اختاره وأفتى به شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٨)</sup> . ويؤيد هذا حديث : « من ترك ديناً أو ضياعاً فإلى<sup>(٩)</sup> وعلى<sup>(٩)</sup> » .

١ - المعنى ج ٢ ص ٦٦٧ .

٢ - انظر : المجموع ج ٦ ص ٢١١ .

٣ - انظر : شرح الخرشي وحاشية العلوي عليه ج ٢ ص ٢١٨ .

٤ - تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٥ .

٥ - الضياع - يفتح الفاد - البغال، وأصله مصدر ضاع ، والمعنى : ترك صغاراً ضالعين لفرهم

٦ - متفق عليه .

٧ - انظر : فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ٩١ - ٩٢ .

٨ - انظر : فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٢٩٩ .

## القرض الحسن من الزكاة :

بقي هنا بحث نتم به الحديث عن هذا للمصرف . وهو إعطاء القروض الحسنة من الزكاة : هل يجوز ذلك قياساً للمستقرضين على الغارمين ؟ أم نقف عند حرفية النص ولا نجيز ذلك . بناء على أن الغارمين هم الذين استدانوا بالفعل . أعتقد أن القياس الصحيح والمقاصد العامة للإسلام في باب الزكاة .. تجيز لنا القول بإقراض المحتاجين من سهم الغارمين . على أن ينظم ذلك وينشأ له صندوق خاص . وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في محاربة الربا . والقضاء على الفوائد الربوية .

وهذا ما ذهب إليه الأساتذة : أبو زهرة وخلاف وحسن في بحثهم عن « الزكاة » معللين ذلك بأنه إذا كانت الديون العادلة تؤدي من مال الزكاة ، فأولى أن تعطى منه القروض الحسنة الحالية من الربا . لترد إلى بيت المال<sup>(١)</sup> . فجعلوه من قياس الأولى .

ولم يثل هذا الرأي ذهب الباحث العلامة الدكتور محمد حميد الله الحليز أباذي الأستاذ بجامعة استانبول وباريس وغيرهما . في بحث له بعنوان « بنوك القرض بدون ربا »<sup>(٢)</sup> وقد أبد رأيه بأن القرآن جعل في ميزانية الزكاة سهماً للغارمين . وهم المديونون قال : ومن المعلوم أنه يوجد نوعان من المديونين : ١ - الذين لا يستطيعون بسبب الفقر المدقع وعدم الوسائل . أن يؤدوا ما عليهم من القرض في أجل مقدر .

٢ - الذين لهم حاجات مؤقته . ولهم الوسائل ليؤدوا - في وقت قصير - المساعدة التي تلقوها على وجه الدين<sup>(٣)</sup> .

يريد الأستاذ أن يجعل هذا الصنف من الغارمين ، ولكن كيف وهو قبل أن يأخذ القرض لم يكن غارماً ؟ . فالأرجح ما سلكه فقهاؤنا الثلاثة : أبو زهرة وزميلاه أخذاً بقياس الأولى .

١ - حلقة الدراسات الاجتماعية ص ٢٥٤ .

٢ - نشرته مكتبة المنار بالكويت في سلسلة « نحو اقتصاد إسلامي سليم » حلقة ٢ .

٣ - انظر : ص ٨ - ٩ من البحث المذكور .

## الفصل السادس

# فِي سَبِيلِ اللَّهِ

عبر القرآن الكريم عن المصروف السابع من مصارف الزكاة بقوله : « وفي سبيل الله » فما المقصود بهذا المصروف ؟ ومن هم أهله الذين عنتهم الآية ؟ ان المعنى اللغوي الأصلي للكلمة واضح . فالسبيل هو الطريق . وسبيل الله : الطريق الموصل إلى مرضاته اعتقاداً وعملاً .

قال العلامة ابن الأثير : السبيل في الأصل : الطريق . و « سبيل الله » عام ، يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل . باداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات . وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد : حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه » (١) .

وبهذا التفسير البين من ابن الأثير لكلمة « سبيل الله » يتضح لنا :

- ١ - ان المعنى الأصلي للكلمة لغة هو : كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله ، فهو يشمل جميع الأعمال الصالحة ، فردية كانت أو جماعية
- ٢ - ان المعنى الغالب للكلمة والذي يفهم منها عند الإطلاق هو : الجهاد

---

١ - النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٥٦ ط المطبعة الخيرية .

حتى صار لكثرة استعمالها فيه كأنه مقصور عليها .  
وهذا التردد بين المعنيين كان سبباً لاختلاف الفقهاء في تعيين المقصود  
من هذا المصرف .

ولهذا كان هذا المعنى الثاني داخلاً بإجماع الفقهاء في معنى سبيل الله .  
ولكن الخلاف بين العلماء في أمر آخر ، وهو : هل يقصر معنى « سبيل  
الله » على الجهاد كما هو المتبادر عند الإطلاق ؟ أم يتجاوز ذلك فيشمل المعنى  
الأصلي للكلمة في اللغة ، فلا يقف عند حدود الجهاد . بل لا يبقى عمل من  
أعمال البر والخير إلا دخل فيه ؟

هذا ما نعرضه فيما يلي مبينين آراء الفقهاء واختلافهم في تحديد المراد  
الشرعي بهذا المصرف . مرجحين ما نرى أنه أولى بالصواب . وبالله التوفيق .

#### مذهب الحنفية :

قال الحنفية في بيان « سبيل الله » :

أريد بذلك - عند أبي يوسف - . منقطع الغزاة ، لأنه المفهوم عند إطلاق  
هذا اللفظ . والمراد بمنقطع الغزاة : الذين عجزوا عن اللحق بجيش الإسلام  
لفقرهم بهلاك النفقة أو الدابة . أو غيرها . فتحل لهم الصدقة وإن كانوا  
كاسيين ، إذ الكسب يقعدهم عن الجهاد .

وعند محمد : المراد بسبيل الله منقطع الحجاج ، لما روي أن رجلاً جعل  
يعبراً له في سبيل الله فأمره رسول الله ﷺ أن يحمل عليه الحاج . ولأنه في  
سبيل الله تعالى ، لما فيه من امتثال أوامره وطاعته ، ومجاهدة النفس التي هي  
عدو لله تعالى .

وقيل : المراد طلب العلم ، واقتصر على هذا التفسير في الفتاوى الظهيرية .  
واستبعد بعضهم هذا التفسير ، لأن الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم :  
طلبة علم . ورد عليه بأن طلب العلم ليس إلا استفادة الأحكام الشرعية . وهل

يبلغ طالب علم رتبة من لازم النبي ﷺ لتلقي الأحكام عنه ، كاصحاب الصفة ؟

وفسره الكاساني في « البدائع » بجميع القرب والطاعات — كما هو المدلول الأصلي للفظ — فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى ، وفي سبيل الخيرات ، إذا كان محتاجاً .

قال ابن نجيم في البحر: لا يخفى ان قيد الفقر لا بد منه على الوجوه كلها<sup>(١)</sup>. وعلق العلامة صاحب المنار في تفسيره<sup>(٢)</sup> على كلام صاحب البحر فقال: إنه بهذا القيد أبطل كون « سبيل الله » صنفاً مستقلاً . إذ أرجعه إلى الصنف الأول ، وهم الفقراء والمساكين<sup>(٣)</sup> .

فعلماء المذهب الحنفي — وإن اختلفوا في تعيين المراد بسبيل الله — مجمعون على أن الفقر والحاجة شرط لازم لاستحقاق كل من يعتبر في سبيل الله ، سواء كان غازياً أم حاجاً ، أم طالب علم أم ساعياً في سبيل الخيرات . ولهمنا قالوا : ان الخلاف لفظي للاتفاق على أن الأصناف كلهم يعطون بشرط الفقر فيما عدا العامل .

وقد عرفنا أن الفقير المحتاج له حقه المفروض في الزكاة وإن لم يكن متصفاً

---

١ - انظر : الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١١٩ ، والبحر الرائق ج ٢ ص ٢٦٠ ، والدر المختار وحاشية رد المحتار عليه ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤ ط استانبول .

٢ - انظر : تفسير المنار ج ١ ص ٥٨٠ ط ثانية .

٣ - ذكر علماء الحنفية مثل هذا الاعتراض وأجابوا عنه بما لا يشفي . فقد نقل عن البحر عن النهاية قال : فإن قلت : متقطع الفزاة والحاج ، ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير ، وإلا فهو ابن السبيل ... قلت : هو فقير ، إلا أنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى ، فكان مغايراً للفقير المطلق ، الخالي من هذا القيد . ٥١ . ( انظر : البحر ج ٢ ص ٢٦٠ ، ورد المختار ج ٢ ص ٨٤ ) أقول : ولكنه على كل حال لم يخرج عن صنف الفقراء . ونقل الألبوسي في تفسيره ( ج ٣ ص ٣٢٨ ) عن بعضهم : ان التحقيق ما ذكره الجصاص في الأحكام . أن من كان غنياً في بطنه يداره وخشمه وفرسه وله فضل دراهم حتى لا تحمل له الصدقة ، فلذا عزم على سفر جهاد لعدة وسلاح لم يكن محتاجاً له في إقامته ، فيجوز أن يسأل من الصدقة ، وإن كان غنياً في مصره .



بأي من هذه الأوصاف

فما الحديد الذي أفاده هذا المصرف إذن؟ ولماذا جعله القرآن صنفاً مستقلاً؟  
كما أن الخفية يجمعون على أن الزكاة لا بد أن تملك لشخص ، فلا يجوز  
صرفها لبناء مسجد ونحوه كبناء القناطر والسقايات واصلاح الطرقات ، وكرى  
الأنهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه . ككفن الميت وقضاء دينه<sup>(١)</sup> .

### مذهب المالكية :

نقل القاضي ابن العربي في « أحكام القرآن » - عند تفسير « وفي سبيل  
الله » - عن مالك قال : سبيل الله كثيرة ، ولكني لا أعلم خلافاً في أن المراد  
بسبيل الله ما هتا الغزو ، من جملة « سبيل الله » . وعن محمد بن عبد الحكم  
قال : يعطى من الصدقة في الكراع والصلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب ،  
وكف العدو عن الحوزة ، لأنه كله في سبيل الغزو ومنفعة . وقد أعطى  
النبي ﷺ من الصدقة مائة ناقة في غزوة سهل بن أبي حثمة ، اطفاء لثائرة<sup>(٢)</sup> .

وفي شرح الدردير على « متن خليل » : أن الزكاة يعطى منها المجاهد والمرابط  
وما يلزمهما من آلة الجهاد ، بأن يشتري منها سلاح أو خيل لينازل عليها ،  
ويأخذ المجاهد من الزكاة ولو كان غنياً ، لأن أخذه بوصف الجهاد لا بوصف  
الفقر . ويعطى منها جاسوس يرسل للاطلاع على عورات العدو ويعلمنا بها  
ولو كان كافراً . ولكنه - تبعاً لخليل - لم يميز صرف الزكاة لبناء سور  
حول البلد ليحفظ به من الكفار ، ولا في عمل مركب يقاتل فيها العدو<sup>(٣)</sup> .  
وذكر اللسوقي في حاشيته : أن المنع من بناء الأسوار وصناعة المراكب

١ - رد المختار ج ٢ ص ٨٥ .

٢ - أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٥٧ .

٣ - هذا مع أن الدردير نفسه في شرحه الصغير قيد المنع من صرف الزكاة في الأسوار والسفن  
ونحوها إذا كان لغير جهاد في سبيل الله . انظر : الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه  
ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

ونحوها إنما هو قول ابن بشير ولم يعرف لغيره. ومقابله ما ذكر عن ابن عبد الحكم . ولم يذكر اللخمي غيره . واستظهره في التوضيح . وقال ابن عبد السلام هو الصحيح<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ على مذهب المالكية هنا :

١ - أنهم متفقون على أن «سبيل الله» يتعلق بالغزو والجهاد وما في معناه كالرباط . أما الحنفية فقد اختلفوا ما بين الجهاد والحج وطلب العلم وسائر القرب .

٢ - أنهم يرون إعطاء المجاهد والمرابط ولو كان غنياً . بخلاف الحنفية. ورأيهم هنا أقرب إلى ظاهر القرآن حيث جعله مصرفاً مستقلاً عن مصرف الفقراء والمساكين . وأقرب إلى السنة فقد جاء في الحديث : « لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة .. وذكر منهم : الغازي في سبيل الله » وقد مر في الغارمين . وقد ضعف ابن العربي رأي الحنفية في اشتراطهم الفقر في الغازي ، وقال : هذه زيادة على النص ، وعندهم ان الزيادة على النص نسخ ، ولا نسخ في القرآن إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر<sup>(٢)</sup> ! .

٣ - أن جمهورهم يميزون الصرف في مصالح الجهاد كالسلاح والخيول والأسوار والسفن الحربية ونحوها . ولم يقصروا الصرف على أشخاص المجاهدين كما هو مذهب الحنفية الذين يوجبون تملك الزكاة لشخص معين .

والحق أن رأي المالكية هنا أليق بتعبير القرآن عن هذا المصرف بحرف «في» - لا بـ «لام» التملك - لأن الظاهر من هذا التعبير أن يكون الصرف في مصلحة الجهاد قبل أن يكون لأشخاص المجاهدين .

**مذهب الشافعية :**

ومذهب الشافعية : أن «سبيل الله» - كما في المنهاج للنووي وشرحه

١ - انظر : الشرح الكبير مع حاشية السوقي - ص ١٧٩ .

٢ - انظر : أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٥٧ .

لابن حجر الميمني - هم الغزاة المتطوعون الذين لا يتقاضون راتباً من الحكومة ، أو بعبارة ابن حجر : لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعة يغزون إذا نشطوا ، وإلا ، فهم في حرفهم وصنائعهم قال : وسبيل الله وضعا : الطريق الموصلة إليه تعالى ، ثم كثر استعماله في الجهاد ، لأنه سبب الشهادة الموصلة إلى الله تعالى ، ثم وضع على هؤلاء ، لأنهم جاهدوا لا في مقابل ، فكانوا أفضل من غيرهم<sup>(١)</sup> فيعطى هؤلاء ما يعينهم على الغزو ولو كانوا أغنياء .

ونص الشافعي في « الأم » : « ويعطى من سهم « سبيل الله » جل وعز من غزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو غنياً ، ولا يعطى منه غير هم ، إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين »<sup>(٢)</sup> . وإنما اشترط جيران الصدقة ، لأنه لا يجوز عنده نقل الزكاة إلى غير بلد المال .

قال النووي في الروضة :

وأما الغازي فيعطى النفقة والكسوة مدة الذهاب والرجوع ، ومدة المقام بالثغر وإن طال .. وهل يعطى جميع المونة أم ما زاد بسبب السفر ؟ وجهان .. ويعطى ما يشتري به الفرس إن كان يقاتل فارساً ، وما يشتري به السلاح وآلات القتال ويصير ذلك ملكاً له ، ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح . ويختلف ذلك بحسب كثرة المال وقلته . وإن كان يقاتل راجلاً ، فلا يعطى لشراء الفرس ..

قال النووي : في بعض شروح المفتاح ، أنه يعطى الغازي نفقته ونفقة عياله ذهاباً ومقاماً ورجوعاً ، وسكت الجمهور عن نفقة العيال ، لكن أخذها ليس ببعيد .

وقال : للامام الخيار ، إن شاء دفع الفرس والسلاح إلى الغازي تمليكاً

١ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٣ ص ٩٦ . وانظر : نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

٢ - الأم ج ٢ ص ٦٠ ط بولاق .

وإن شاء استأجر له مركوباً . وإن شاء اشترى خيلاً من هذا السهم ووقفها في سبيل الله تعالى ، فيعبرهم إياها وقت الحاجة ، فإذا انقضت استرد<sup>(١)</sup> ويبحث الشافعية هنا فيما إذا عدم الفیء ولم يكن مع الامام شيء للمرتزقة واحتاج المسلمون إلى من يكفهم شر الكفار ، فهل يعطى المرتزقة من الزكاة من سهم « سبيل الله » ؟ قال النووي : فيه قولان ، أظهرهما : لا ، بل يجب إعانتهم على أغنياء المسلمين<sup>(٢)</sup> .

وإذا امتنع الأغنياء ، أو لم يوجد عندهم فضل أموال ، ولم يجد الامام غير أهل الفیء فهل يحل لهم أن يأخذوا من الزكاة كفايتهم ؟ استظهر ابن حجر في شرح المنهاج : ان ذلك يحل لهم<sup>(٣)</sup> .

ونلاحظ هنا :

أن مذهب الشافعية يوافق مذهب المالكية في قصر هذا المصرف على الجهاد والمجاهدين ، وفي جواز إعطاء المجاهد ما يعينه على الجهاد ولو كان غنياً ، وفيه إجازة الصرف على ما يلزم للمجاهدين من سلاح ومعدات . ولكن الشافعية هنا خالفوا المالكية في أمرين :

١ - أنهم اشترطوا أن يكون المجاهدون متطوعة ، وليس لهم سهم أو راتب في الخزينة العامة .

٢ - أنهم لا يميزون أن يصرف في هذا السهم أكثر مما يصرف على السهمان الأخرى من الفقراء والمساكين .. الخ . بناء على قول الشافعي بوجوب التسوية بين الأصناف ، كما سنبينه في الفصل الثامن من هذا الباب .

### مذهب الحنابلة :

ومذهب الحنابلة — كالمذهب الشافعية — أن المراد بسبيل الله هو الخزاة

١ - الروضة للنووي ج ٢ ص ٣٢٦-٣٢٧ .

٢ - المصدر السابق نفسه ص ٣٢١ .

٣ - تحفة المحتاج ج ٣ ص ٩٦ .

المنطوعة الذين ليس لهم راتب أو لهم دون ما يكفيهم ، فيعطي المجاهد منهم ما يكفيهم لغزوه . ولو كان غنياً . وإن لم يغز بالفعل رد ما أخذه . ويتوجه عندهم : أن ارتباطاً على الثغور كالغزو كلاهما في سبيل الله .

وذكر في « غاية المنتهى » وشرحه : أنه يجوز للامام أن يشتري من مال الزكاة فرساً ويدفعها لمن يغزو عليها . ولو كان الغازي هو صاحب الزكاة نفسه ، لأنه برئء منها بدفعها للامام . كما يجوز له أن يشتري منها أيضاً سفناً ونحوها للجهاد ؛ لأنها من حاجة الغازي ومصلحته . وكل ما فيه مصلحة للمسلمين يجوز للامام فعله . لأنه أدري بالمصالح من غيره .

وهذا بخلاف رب المال فلا يجوز له أن يشتري بركاته فرساً يحبسها في سبيل الله . أو عقاراً يقفه على الغزاة ؛ لعدم الابتاء بالمأمور به<sup>(١)</sup> .

أما الحج ففيه روايتان عن أحمد :

إحدهما : أنه من سبيل الله .. فيعطي الفقير من الزكاة ما يحج به حجة الإسلام أو يعينه فيها . لحديث أم معقل الأسدية : أن زوجها جعل بكراً في سبيل الله . وأنها أرادت العمرة فسألت زوجها البكر فأبى ، فأنت النبي ﷺ فذكرت له . فأمره أن يعطيها وقال رسول الله ﷺ : « الحج والعمرة في سبيل الله »<sup>(٢)</sup> .

وقد روي هذا عن ابن عباس ، وابن عمر ، وهو قول اسحاق أيضاً . والثانية : أنه لا يصرف من الزكاة في الحج كما هو قول الجمهور ، قال ابن قدامة في المغني : وهذا أصح لأن سبيل الله عند الإطلاق إنما ينصرف إلى الجهاد ، فإن كل ما في القرآن من ذكر سبيل الله إنما أريد به الجهاد إلا اليسير . فيجب أن يحمل ما في الآية على ذلك ؛ لأن الظاهر إرادته به ، ولأن

١ - انظر : « مطالب أولي النهى » ج ٢ ص ١٤٧ - ١٤٨

٢ - رواه أحمد وأصحاب السنن وهو ضعيف ؛ لأن في سننه رجلاً مجهولاً وراويًا متكلماً فيه ، كما أن فيه اضطراباً . وأخرج أبو داود الحديث برواية أخرى وفي استداها محمد بن اسحاق وهو مدلس وقد عمن . انظر : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨١ ط الحلبي .

الزكاة إنما تصرف إلى أحد رجلين : محتاج إليها كالفقراء والمساكين ، وفي الرقاب . والغارمين لقضاء ديونهم أو ممن يحتاج إليه المسلمون كالعامل ، والغازي . والمؤلف . والناثم لأصلاح ذات البين . والحج للفقير لا فرض للمسلمين فيه . ولا حاجة بهم إليه ولا حاجة به أيضاً ، لأن الفقير لا فرض عليه فيسقطه . ولا مصلحة له في إيجابه عليه . وتكليفه مشقة قد رفعها الله منها . وخفف عنه إيجابها . وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف . أو دفعه في مصالح المسلمين أولى « (١) » .

وهذا التوجيه النير العميق . لا يحتاج إلى تعليق .

أما الحديث الذي استندت إليه الرواية الأخرى عن أحمد ، فقد ضعف سنده . وعلى فرض التسليم بصحته . فقد أجاب عنه بعض الشافعية بأن لا يمنع أن يقال : الحج من سبيل الله . وإنما النزاع في « سبيل الله » في آية إنما الصدقات . وحديث « لا تحمل الصدقة إلا لخمس » وذكر منها : الغازي في سبيل الله يدل على المراد في الآية . على أن في أصل دلالة ذلك الحديث على الدعوى نظراً ، لأن الذي فيه اعطاء بعير جعل صدقة في سبيل الله ، كما في رواية ، أو أوصى به لسبيل الله — كما في أخرى — لمن يحج عليه ، فلو افترضنا أنه بعير زكاة . فيحتمل أن يكون من اعطيه فقيراً يستحق الانتفاع به ، أو أنه أركبه من غير تملك له ولا تملك « (٢) » .

ما اتفق عليه المذاهب الأربعة في هذا المصرف :

يلاحظ مما نقلناه عن المذاهب الأربعة أنها اتفقت في هذا المصرف على أمور ثلاثة :

- ١ — أن الجهاد داخل في سبيل الله قطعاً .
- ٢ — مشروعية المصرف من الزكاة لأشخاص المجاهدين ، بخلاف المصرف

١ — المني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٧٠ - ٤٧١ ط الامام .

٢ — النظر : تحفة المحتاج ج ٣ ص ٩٦ .

لمصالح الجهاد ومعداته ، فقد اختلفوا فيه .

٣ - عدم جواز صرف الزكاة في جهات الخير والاصلاح العامة من بناء السدود والقناطر . وانشاء المساجد والمدارس . واصلاح الطرق وتكفين الموتى ونحو ذلك . وإنما عبء هذه الأمور على موارد بيت المال الأخرى من الفيء والخراج وغيرها .

وإنما لم يجز الصرف في هذه الأمور لعدم التمليك فيها ، كما يقول الحنفية . أو لخروجها عن المصارف الثمانية ، كما يقول غيرهم .

أما ما نقل عن « البدائع » من تفسيره بجميع القرب والطاعات . فقد اشترط فيه تمليك الزكاة لشخص ، فلا تعطى لجهة عامة ، كما اشترط ان يكون الشخص فقيراً . لهذا لا يخرج هذا الرأي عن دائرة المضيقين في مدلول « سبيل الله » .

وانفرد أبو حنيفة باشتراط الفقر في المجاهد . كما انفرد أحمد بجواز الصرف للحجاج والعمار .

واتفق الشافعية والحنابلة على اشتراط أن يكون المجاهدون الذين يأخذون الزكاة من المتطوعين غير المرتبين في الديوان .

واتفق ما عدا الحنفية على مشروعية الصرف على مصالح الجهاد في الجملة .

الموسعون في معنى سبيل الله :

ومن العلماء - قديماً وحديثاً - من توسع في معنى « سبيل الله » فلم يقصره على الجهاد وما يتعلق به ، بل فسره بما يشمل سائر المصالح والقربات وأعمال الخير والبر ، وفقاً للمدلول الأصلي للكلمة وضعا .

ما نقله القفال عن بعض الفقهاء :

من ذلك ما نبه عليه الامام الرازي في تفسيره حيث ذكر : ان ظاهر اللفظ في قوله تعالى « وفي سبيل الله » لا يوجب القصر على الغزاة . ثم قال : فلهذا

المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء : أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير ، من تكفين الموقى . وبناء الحصون . وعمارمة المساجد ؛ لأن قوله « وفي سبيل الله » عام في الكل » (١) اهـ .

ولم يبين لنا من هم هؤلاء الفقهاء . ولكن المحققين من العلماء لا يطلقون وصف الفقيه إلا على المجتهد . كما أن الرازي لم يعقب على نقل القفال بشيء . مما يوحى بميله إليه .

ما نسب إلى أنس والحسن ومناقشته :

ونسب ابن قدامة في « المغني » هذا الرأي إلى أنس بن مالك والحسن البصري . فقد قال : ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية » (٢) . فدلّت هذه العبارة على جواز صرف الزكاة في انشاء الجسور والطرق واصلاحها ، فهي صدقة ماضية أي جائزة ومقبولة .

ولكن أبا عبيد روى عنهما العبارة المذكورة ، دالة على معنى آخر . فقد ذكر ان المسلم إذا مرّ بصدقته على العاشر ، فقبضها منه تجزئة من الزكاة . وكان العاشرون — وهم محصلون معينون من قبل ولي الأمر — يقفون في الجسور والطرق ، ليأخذوا من تجار أهل الحرب المستأمنين وأهل الدمة ، والمسلمين ما هو مفروض عليهم من ضرائب تجارية ، أشبه بما نسميه الآن « الضرائب البحرية » فقد كانوا يقفون على الحلود غالباً . وروى أبو عبيد من أقوال التابعين ومن بعدهم ، كابراهيم والشعبي وأبي جعفر الباقر — محمد بن علي — ما يؤكد هذا المعنى ، وهو احتساب ما يأخذه العاشر من الزكاة . وقد جاء عن الحسن نفسه صريحاً . على خلاف ما قال ميمون بن مهران في ذلك : أنه يخرج زكاة ماله ، ولا يمتد بما أخذ منه . ولكن أبا عبيد قال : والأمر عندنا على ما قال أنس والحسن وإبراهيم والشعبي ومحمد بن علي ، وعليه الناس (٣) .

١ - تفسير الفخر الرازي ١٦٠ ص ١١٣ .

٢ - المغني ج ٢ ص ١٦٧ .

٣ - النظر : الأموال ص ٥٧٣ - ٥٧٥ .



وكذلك رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عنهما في « باب من قال : يختبئ بما أخذ العاشر » كما صنع أبو عبيد. وعلى هذا لا تستقيم نسبة الرأي الذي ذكره ابن قدامة إلى أنس والحسن رضي الله عنهما .

#### عند الإمامية الجعفرية :

وفي « المختصر النافع » من كتب الإمامية الجعفرية . قال : و « في سبيل الله » وهو كل ما كان قرية أو مصلحة كالجج والجهاد وبناء القناطر ، وقيل : يختص بالجهاد<sup>(٢)</sup> .

وفي « جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام » وهو من موسوعات الفقه الجعفري ، ذكر أن المصالح كبناء القناطر والمساجد والحج وجميع سبل الخير تدخل في سبيل الله ، وأن عليه عامة المتأخرين . وأيد ذلك بأنه مقتضى اللفظ ، لأن السبيل هو الطريق ، فإذا أضيف إلى الله كان عبارة عن كل ما يكون وسيلة إلى تحصيل رضا الله وثوابه ، فيتناول الجهاد وغيره<sup>(٣)</sup> .

#### عند الزيدية :

وجاء في « الروض النضير » من كتب الزيدية في شرح ما جاء عن الإمام زيد : أن الزكاة لا يعطى منها في كفن الميت ولا بناء مسجد . قال : وذهب من أجاز ذلك إلى الاستدلال بدخولهما في صنف سبيل الله ، إذ هو طريق الخير على العموم ، وإن كثر استعماله في فرد من مدلولاته . وهو الجهاد ، لكثرة عروضه في أول الإسلام — كما في نظرته — لكن لا إلى حد الحقيقة

---

١ - في المصنف ج ٣ ط جينر آباد ص ١٦٦ ، ونص الرواية : ما أخذ منك على الجسور والقناطر فلك زكاة قاضية .

٢ - المختصر بالتلفع ص ٥٩ ط دار الكتاب العربي - القاهرة .

٣ - جواهر الكلام ج ٢ ص ٧٩ . وانظر : شرائع الإسلام للحلي ج ١ ص ٨٧ ط دار مكتبة الحياة . وفتح الإمام جعفر ج ٢ ص ٩٢

العرفية . فهو باق على الوضع الأول . فيدخل فيه جميع أنواع القرب . على ما يقتضيه النظر في المصالح العامة والخاصة . إلا ما خصه الدليل . وهو ظاهر عبارة « البحر » في قوله : قلنا : ظاهر سبيل الله العموم إلا ما خصه الدليل<sup>(١)</sup> .

فهذا يدل على أن صاحبي البحر والروض رجحا للتوسع في معنى سبيل الله .

وفي شرح الأزهار : أنه يجوز في هذا الصنف أن تصرف فضلة نصيبه من الزكاة في مصالح المسلمين العامة . نص على ذلك الإمام الهادي . قال أبو طالب : وإنما يصرف في هذه المصالح مع غناء الفقراء ، فأما لو كان ثم فقير محتاج كان أحق بالزكاة . ورأى بعضهم أن هذا الشرط على طريق الاستحباب . وإلا فلو صرف مع وجود الفقراء جاز .

ونقل في حواشي الأزهار عن البحر : ان الصرف في المصالح ليس خاصاً بما فضل من سبيل الله . بل يصرف ما فضل من سهام الثمانية في المصالح ، كما يصرف للفقير من أموال المصالح<sup>(٢)</sup> .

#### رأي صاحب الروضة الندية :

وفي الروضة الندية للسيد صديق حسن خان . وهو على مذهب أهل الحديث المستقلين قال : أما سبيل الله . فالمراد هنا : الطريق إليه عز وجل ، والجهاد — وإن كان أعظم الطرق إلى الله عز وجل — لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به . بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقاً إلى الله عز وجل . هذا معنى الآية لغة والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً . ثم قال : ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية ، فإن لهم في مال الله نصيباً : سواء كانوا أغنياء أو فقراء . بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور ؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء

١ - الروض التوضيحي ج ٢ ص ٤٢٨ والبحر ج ٢ ص ١٨٢ .

٢ - انظر : شرح الأزهار وحواشيه ص ١١٥-١١٦ .

وحملة الدين . وبهم تحفظ بيضة الإسلام ، وشرعية سيد الأنام » (١) اهـ

آراء المحدثين : القاسمي :

ذكر الشيخ جمال الدين القاسمي - رحمه الله - في تفسيره ما ذكره الرازي من أن ظاهر اللفظ لا يوجب القصر على الفزاة ، وما نقله القفال عن بعض الفقهاء في ذلك ثم ذكر قول صاحب « التاج » : كل سبيل أريد به الله عز وجل - وهو بر - داخل في سبيل الله » (٢) وسكت عن هذه النقول ، ولم يعقب عليها . وهو يوحى بموافقة ضمنية ، أو بعدم الاعتراض .

رأي رشيد رضا وشلنوت :

أما السيد رشيد رضا - صاحب المنار - رحمه الله . فقد قال في تفسير آية المصارف ما نصه :

« التحقيق أن سبيل الله هنا : مصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر الدين والدولة دون الأفراد ، وأن حج الأفراد ليس منها ؛ لأنه واجب على المستطيع دون غيره ، وهو من الفرائض العينية بشرطه كالصلاة والصيام ، لا من المصالح الدينية الدولية ... ولكن شعيرة الحج وإقامة الأمة لها منها ، فيجوز الصرف من هذا السهم على تأمين طرق الحج وتوفير الماء والغذاء وأسباب الصحة للحجاج ، إن لم يوجد لذلك مصرف آخر » (٣) .

وذكر صاحب المنار بعد ذلك بقليل (٤) أن سبيل الله يشمل سائر المصالح الشرعية العامة التي هي ملاك أمر الدين والدولة . وأولها وأولها بالتقديم الاستعداد للحرب ، لشراء السلاح ، وأغذية الجند ، وأدوات النقل ، وتجهيز الفزاة .

١ - الروضة الندية ج ١ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

٢ - محاسن التأويل ج ٧ ص ٣١٨١ .

٣ - تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٨٥ ط ثانية .

٤ - المصدر نفسه ص ٥٨٧ .

(وهذا بالنسبة للحرب الإسلامية والجيوش الإسلامية التي تقاتل لاعلاء كلمة الله فحسب) وتقدم مثله عن محمد بن عبد الحكم ، ولكن الذي يجهز به الغازي يعود بعد الحرب إلى بيت المال إن كان مما يبقى كالسلاح والخيول وغير ذلك لأنه لا يملكه دائماً بصفة الغزو التي قامت به ، بل يستعمله في سبيل الله ، ويبقى بعد زوال تلك الصفة عنه في سبيل الله ، ويدخل في عمومه إنشاء المستشفيات العسكرية ، وكذا الخيرية العامة ، وإشراق الطرق وتعميدها ، ومد الخطوط الحديدية العسكرية ، لا التجارية . ومنها بناء اليوارج المدرعة والمطارات الحربية والحصون والحدائق ، ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا هذا إعداد الدعاة إلى الإسلام ، وإرسالهم إلى بلاد الكفار من قبل جمعيات منظمة تخدم بالمال الكافي كما يفعله الكفار في تبشير دينهم . وقد بينا تفصيل هذه المصلحة العظيمة في تفسير قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير » (١١) اه .

وكذا فسر الشيخ محمود شلتوت رحمه الله « سبيل الله » بأنه ( المصالح العامة التي لا ملك فيها لأحد ، والتي لا يختص بالانتفاع بها أحد ، فملكها لله ، ومنه: بنا خلق الله ، وأولاهها وأحقها : التكوين الحربي الذي ترد به الأمة البغي ، وتحفظ الكرامة ، ويشمل العدد والعدة على أحدث المخترعات البشرية ، ويشمل المستشفيات عسكرية ومدنية ، ويشمل تعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، وغير ذلك ، مما يعرفه أهل الحرب والميلان . ويشمل الإعداد القوي الناضج لدعاة إسلاميين يظهرهم جمال الإسلام وسماحته ، ويفسرون حكمته ، ويبلغون أحكامه ، ويتعقبون مهاجمة الخصوم لمبادئهم بما يرد كيدهم إلى مخورهم . وكذلك يشمل العمل على دوام الوسائل التي يستمر بها حفظ القرآن الذين تواتر - ويتواتر - بهم نقله كما أنزل ، من عهد وحيه إلى اليوم ، وإلى يوم الدين إن شاء الله » (١٢) اه .

وهو تأييد لما ذهب إليه صاحب المنار رحمه الله .

١ - آل عمران - ١٥٤ .

٢ - الإسلام عقيدة وشريعة ص ٩٧ - ٩٨ ط الأزهر .

وعلى هذا الأساس أفى من سألته عن جواز صرف الزكاة في بناء المساجد فكان جوابه :

« ان المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره إذا كان هو المسجد الوحيد في القرية . أو كان بها غيره ولكن يضيق بأهلها ، ويحتاجون إلى مسجد آخر ، صح شرعاً صرف الزكاة لبناء هذا المسجد أو إصلاحه ، والصرف على المسجد في تلك الحالة يكون من المصروف الذي ذكر في آية المصارف الواردة في سورة التوبة باسم « سبيل الله » ...

وهذا مبني على اختيار أن المقصود بكلمة « سبيل الله » المصالح العامة ، التي ينتفع بها المسلمون كافة ولا تخص واحداً بعينه ، فتشمل المساجد والمستشفيات ودور التعليم ومصانع الحديد والخبرة وما إليها ، مما يعود نفعه على الجماعة . وأحب أن أقرر هنا أن المسألة محل خلاف بين العلماء ( ثم ذكر الشيخ ، ما نقله الرازي في تفسيره عن القفال من صرف الصدقات في جميع وجوه الخير ... ) إلى أن قال : وهذا ما أختاره واطمئن إليه وأفتي به ، ولكن مع القيد الذي ذكرناه بالنسبة للمساجد ، وهو أن يكون المسجد لا يغني عنه غيره ، وإلا كان الصرف إلى غير المسجد أولى وأحق « (١) » هـ .

### فتوى مخلوف :

وسئل الشيخ حسين مخلوف مفتي الديار المصرية الأسبق عن جواز الدفع لبعض الجمعيات الخيرية الإسلامية من الزكاة . فأففى بالجواز ، مستنداً إلى ما نقله الرازي عن القفال وغيره في معنى سبيل الله (٢) .

### موازنة وترجيح :

بعد أن ذكرنا أقوال المذاهب الأربعة التي قصر أغلبها سبيل الله على الجهاد

١ - الفتاوى لفتوت ص ٢١٩ ط الأزهر .

٢ - انظر : فتاوى شرحة للشيخ مخلوف ج ٢ .

وما في معناه، وذكرنا أقوال الآخرين من القدامى والمحدثين الذين توسعوا في مدلول سبيل الله ، يلزمنا أن نبين أي الوجهتين أولى بالصواب وأحق بالرجوع لقد اعتمد الموسعون على دليل واضح هو المعنى الوضعي الأصلي للفظه « سبيل الله » فهي تشمل كل عمل خيري . وكل ما يعود على المسلمين بالمنفعة ، فأجازوا على هذا الصرف في بناء المساجد والمدارس والمستشفيات ، وفي كل المشروعات الإنشائية والخيرية .

أما الجمهور من فقهاء المذاهب الأربعة ، فقد منعوا ذلك معتمدين على دليلين :

الأول : وهو الذي عليه عول الحنفية ، أن ركن الزكاة هو التملك ، وهو متعذر في الصرف إلى جهات الخير التي لا ملكية فيها لأحد . والدليل على ركنية التملك : أن الله تعالى سماها صدقة ، وحقيقة الصدقة تملك المال للفقير <sup>(١)</sup>.

الثاني : أن الأمور المذكورة من بناء المساجد والمدارس والسقايات ونحوها ، ليست من المصارف الثمانية التي حددها القرآن بقوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء .. الآية » و « إنما » للحصر والاثبات ، تثبت المذكور وتنفي ما عداه . ولحديث : « أن الله تعالى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء .. الحديث » وهذا ما اعتمد عليه ابن قدامة في المعنى <sup>(٢)</sup> .

أما الدليل الأول ففيه نظر ، لما ذكرنا من قبل : أن المصارف التي عبر عنها القرآن بحرف « في » لا يشترط فيها التملك . وعلى هذا أفق من الفقهاء من أنفق يجوز إعطاء الرقاب وقضاء دين الميت من الزكاة ، مع انعدام التملك . ثم إن التملك يتحقق بإعطاء الزكاة لأولي الأمر ، وليس بلام أن يضعها المالك في يد الفقير ، فإذا قبضها الإمام أو نائبه ، كان له أن يصرفها في هذه الأمور . أما الدليل الثاني القائم على حصر المصارف في ثمانية ، فليس بكاف في

١ - فتح القدير ج ٢ ص ٢٠ .

٢ - المعنى ج ٢ ص ١٦٧ .

الرد على المتوسعين ، ما دام هؤلاء يقولون : إن هذه الأمور من بناء المساجد وغيرها هي من «سبيل الله» فلم تخرج عن المصارف التي حصرها الله بـ «إنما» .. ولكن الرد الصحيح على القائلين بهذا الرأي يكون بتحديد المراد من «سبيل الله» هل هو خاص بالغزو والقتال — كما هو رأي الجمهور — أم هو عام يشمل كل بر وخير وقربة — كما هو رأي من ذكرنا — وكما يدل عليه عموم اللفظ .

ولكي نحدد هذا المراد تحديداً دقيقاً ، علينا أن نستعرض موارد هذه الكلمة في القرآن ، لنبين ماذا يراد بها حيث وردت ، فخير ما يفسر القرآن بالقرآن .

### «سبيل الله» في القرآن :

ذكرت كلمة «في سبيل الله» في القرآن العزيز بضعاً وستين مرة<sup>(١)</sup> وقد جاء ذكرها على طريقتين :

١ — فتارة تجر بحرف «في» (في سبيل الله) كما في آية مصارف الزكاة هذه وهو أكثر ما ورد في القرآن ، وتارة تجر بحرف «عن» (عن سبيل الله). وذلك في ثلاث وعشرين موضعاً من القرآن .

وفي هذه المواضع جاءت بعد واحد من فعلين إما الصد مثل (إن الذين كفروا وصلوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالاً بعيداً) ١٦٧ النساء ، «إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصلوا عن سبيل الله» ٣٦ الأنفال . وأما الاضلال مثل «ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله» ٦ لقمان .

٢ — وحينما تجر بـ «في» — وهو أكثر ما ورد في القرآن — يكون ذلك بعد فعل الإنفاق (انفقوا في سبيل الله) أو الهجرة (والذين هاجروا في سبيل الله) أو الجهاد (وجاهدوا في سبيل الله) أو القتال أو القتل (يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات) (

١ — راجع المجمع المفسر لألفاظ القرآن الكريم .

أو المخصصة أو الضرب وما يشبهها . فما المراد بسبيل الله في آيات القرآن ؟  
 ان السبيل في اللغة هو الطريق . وسبيل الله هو الطريق الموصل إلى رضاه  
 ومثوبته . وهو الذي بعث الله النبيين لينبؤوا الخلق إليه . وأمر خاتم رسله  
 بالدعوة إليه ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) النحل . وأن  
 يعلن في الناس ( هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ) يوسف .  
 وهناك سبيل آخر مضاد . هو سبيل الطاغوت ، وهو الذي يدعو إليه  
 إبليس وجنوده . وهو الذي ينتهي بصاحبه إلى النار وسخط الله ، وقد قال  
 الله تعالى مقارناً بين الطريقين وأصحابهما : « الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله  
 والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت » النساء .

وسبيل الله : دعائه قليلون ، وأعداؤه الصادون عنه كثيرون « ينفقون  
 أموالهم ليصدوا عن سبيل الله » « ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل  
 عن سبيل الله » « وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله » هذا  
 إلى أن تكاليف هذا الطريق تجعل أهواء النفوس مخالفة له صادة عنه ، ولهذا  
 جاء التحذير من اتباع الهوى : « ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » .  
 وإذا كان أعداء الله يبذلون جهودهم وأموالهم ليصدوا عن « سبيل الله »  
 فإن واجب أنصار الله من المؤمنين ان يبذلوا جهودهم ، وينفقوا أموالهم في  
 « سبيل الله » وهذا ما فرضه الإسلام ، فجعل جزءاً من الزكاة المفروضة يخص  
 لهذا المصرف الخطير « في سبيل الله » . كما حث المؤمنين بصفة عامة على إنفاق  
 أموالهم في « سبيل الله » .

### معنى ( سبيل الله ) إذا قرن بالإنفاق :

والمتبع لكلمة « سبيل الله » مقروبة بالإنفاق ، يجد لها معنيين :  
 ١ - معنى عام - حسب مدلول اللفظ الأصلي - يشمل كل أنواع  
 البر والطاعات وسبل الخيرات . وذلك كقوله تعالى : « مثل الذين ينفقون  
 أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله



بصاعف لمن يشاء » وقوله « الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » فلم يفهم أحد من هذه الآية خاصة أن سبيل الله فيها مقصور على القتال وما يتعلق به . بل دليل ذكر المن والأذى . وهما إنما يكونان عند الانفاق على الفقراء وذوي الحاجة . وبخاصة الأذى . وكذلك قوله تعالى « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » فالمراد بسبيل الله في هذه الآية المعنى الأعم — كما قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> — لا خصوص القتال . وإلا لكان الذي ينفق ماله على الفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل ونحوها — دون خصوص القتال — داخلاً في دائرة الكائنين المبشرين بالعذاب .

وزعم بعض المعاصرين : أن كلمة « في سبيل الله » إذا قرئت بالإنفاق كان معناها الجهاد جزءاً ، ولا تحتل غيره مطلقاً<sup>(٢)</sup> وهو زعم غير مبني على الاستقراء التام لموارد الكلمة في الكتاب العزيز ، وآيتا البقرة والتوبة المذكورتان تردان عليه . .

٢ — والمعنى الثاني معنى خاص وهو نصرة دين الله ومحاربة أعدائه وإعلاء كلمته في الأرض ، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . والسياق هو الذي يميز هذا المعنى الخاص من المعنى العام السابق . وهذا المعنى هو الذي يجيء بعد القتال والجهاد مثل « قاتلوا في سبيل الله » « وجاهدوا في سبيل الله » ومن ذلك قوله تعالى بعد آيات القتال في سورة البقرة : « وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين »<sup>(٣)</sup> فالإنفاق هنا إنفاق في نصرة الإسلام وإعلاء كلمته على أعدائه المحاربين له الصادقين عنه .

١ — فتح الباري ج ٣ ص ١٧٢ .

٢ — النظام الاقتصادي في الإسلام — تقي الدين النبهاني — من منشورات حزب التحرير ص ٢٠٨ ط ثالثة .

٣ — آية — ١٩٥ .

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة الحديد « وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله والله ميراث السموات والأرض ، لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا . وكلا وعد الله الحسنى » (١) فالسياق يدل على أن الاتفاق هنا كالاتفاق في الآية السابقة . وفي سورة الأنفال قال تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » (٢) فالمقام يدل بوضوح على أن سبيل الله في الآية هو مغاربة أعداء الله . ونصرة دين الله ، كما صرح بذلك الحديث الصحيح « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » (٣) .

وهذا المعنى الخاص هو الذي يعبر عنه أحياناً بالجهاد والغزو . وتفسيرنا له بنصرة الإسلام أولى ، وإلا لكان مضمون معنى « جاهدوا في سبيل الله » جاهلوا في الجهاد !

#### سبيل الله في آية مصارف الزكاة :

وإذا كان لسبيل الله مع الاتفاق هذان المعنيان : العام والخاص — كما ذكرنا — فما المراد به معنا في الآية التي حددت مصارف الزكاة : والاتفاق ملحوظ فيها وإن لم يذكر لفظه ؟

إن الذي أرجحه أن المعنى العام لسبيل الله لا يصلح أن يراد هنا ؛ لأنه بهذا العموم يتسع لجهات كثيرة ، لا تحصر أصنافها فضلاً عن أشخاصها . وهذا ينافي حصر المصارف في ثمانية . كما هو ظاهر الآية ، وكما جاء عن النبي ﷺ : « إن الله لم يرز بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم

١ - آية - ١٠ .

٢ - آية - ٦٠ .

٣ - متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري .

فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء . كما أن سبيل الله بالمعنى العام يشمل إعطاء الفقراء والمساكين وبقية الأصناف السبعة الأخرى ، لأنها جميعاً من البر وطاعة الله . فما الفرق إذن بين هذا المصروف وما سبقه وما يلحقه ؟

إن كلام الله البالغ المعجز يجب أن ينزه عن التكرار بغير فائدة ، فلا بد أن يراد به معنى خاص يميزه عن بقية المصارف ، وهذا ما فهمه المفسرون والفقهاء من أقدم العصور ، فصرفوا معنى سبيل الله . إلى الجهاد . وقالوا : انه المراد به عند اطلاق اللفظ . ولهذا قال ابن الأثير : انه صار لكثرة الاستعمال فيه كأنه مقصور عليه . كما نقلناه عنه في أول الفصل .

ومما يؤيد ما قاله ابن الأثير . ما رواه الطبراني : أن الصحابة كانوا يوماً مع رسول الله ﷺ فرأوا شاباً جليداً ، فقالوا : لو كان شبابه وجلده في سبيل الله ؟<sup>(١)</sup> . يرسلون في الجهاد ونصرة الإسلام .

وصحت أحاديث كثيرة عن الرسول وأصحابه تدل على أن المعنى المتبادر لكلمة « سبيل الله » هو الجهاد . كقول عمر في الحديث الصحيح : « حملت على فرس في سبيل الله » يعني في الجهاد . وحديث الشيخين : « لغلوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها » وحديث البخاري : « من احتبس فرساً في سبيل الله ، إيماناً بالله وتصديقاً بوعدده ، فإن شبعه ، وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة ، يعني حسنات » وحديث الشيخين : « ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله إلا باعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً » وحديث النسائي والترمذي وحسنه : « من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت بسبعمائة ضعف » وحديث البخاري : « ما أغبرت قلماً عبد في سبيل الله ، فتمسه النار »<sup>(٢)</sup> وغيرها كثير . ولم يفهم أحد من سبيل الله فيها إلا الجهاد .

فهذه القرائن كلها كافية في ترجيح أن المراد من سبيل الله في آية المصارف ،

---

١ - قال المنذري في الترغيب : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، ج ٣ ص ٤ ط المنيرة .

٢ - خرج هذه الأحاديث كلها المنذري في الترغيب ج ٢ كتاب الجهاد .

هو الجهاد ، كما قال الجمهور . وليس المعنى اللغوي الأصلي . وقد أيد ذلك حديث لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة ... وذكر منهم الغارم والغازي في «سبيل الله» .

ولهذا أثر عدم التوسع في مدلول «سبيل الله» بحيث يشمل كل المصالح والقربات . كما أرجح عدم التفسيق فيه . بحيث لا يقصر على الجهاد بمعناه العسكري المحض .

ان الجهاد قد يكون بالقلم واللسان . كما يكون بالسيف والسنان . قد يكون الجهاد فكرياً . أو تربوياً . أو اجتماعياً . أو اقتصادياً . أو سياسياً . كما يكون عسكرياً .

وكل هذه الأنواع من الجهاد تحتاج إلى الامداد والتمويل . المهم أن يتحقق الشرط الأساسي لذلك كله . وهو أن يكون «في سبيل الله» أي في نصرته الإسلام وإعلاء كلمته في الأرض . فكل جهاد أريد به أن تكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . أيأ كان نوع هذا الجهاد وسلاحه .

يقول الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى «وفي سبيل الله» : (يعني : وفي النفقة في نصرته دين الله وطريقته وشريعته التي شرعها لعباده ، بقتال أعدائه . وذلك هو غزو الكفار ) .

والجزء الأول من كلام شيخ المفسرين واضح ومقبول ، وهو يشمل كل نفقة في نصرته الإسلام وتأييده شريعته ، أما قتال أعداء الله وغزو الكفار ، فليس إلا وجهاً واحداً من أوجه النصره لهذا الدين .

فالنصرة لدين الله وطريقته وشريعته تتمحق بالغزو والقتال في بعض الأحوال بل قد يتعين هذا الطريق في بعض الأزمنة والأمكنة لنصرة دين الله . ولكن قد يأتي عصر - كعصرنا - يكون فيه الغزو الفكري والنفسي أهم وأبعد خطراً وأعظم أثراً ، من الغزو المادي العسكري .

فإذا كان جمهور الفقهاء في المذاهب الأربعة قديماً ، قد حصروا هذا

السهم في تجهيز الغزاة والمرابطين على الثغور . وإمدادهم بما يحتاجون إليه من خيل وكراع وسلاح . فنحن نضيف إليهم في عصرنا غزاة ومرابطين من نوع آخر . أولئك الذين يعملون على غزو العقول والقلوب بتعاليم الإسلام ، والدعوة إلى الإسلام . أولئك هم المرابطون بجهودهم وألستهم وأقلامهم للدفاع عن عقائد الإسلام وشرائع الإسلام .

ودليلنا على هذا التوسع في معنى الجهاد :

أولاً : ان الجهاد في الإسلام لا ينحصر في الغزو الحربي والقتال بالسيف فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل : أي الجهاد أفضل ؟ فقال : « كلمة حق عند سلطان جائر »<sup>(١)</sup> .

كما روى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتلون بأمره » ثم انها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون . فمن جاهدكم ببلده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن . ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم »<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : ان ما ذكرناه من ألوان الجهاد والنشاط الإسلامي لو لم يكن داخلياً في معنى الجهاد بالنفس ، لوجب إلحاقه به بالقياس . فكلاهما عمل يقصد به نصرة الإسلام والدفاع عنه ، ومقاومة أعدائه ، وإعلاء كلمته في الأرض . وقد رأينا من فقهاء المسلمين من الحق بالعاملين على الزكاة كل من يعمل

---

(١) رواه أحمد والنسائي والبيهقي في الشعب والفضاء المقدسي عن طارق بن شهاب وقال المنطري بعد مزود النسائي استأذنه صحيح . التيسير المتأري ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم عن أنس وقال صحيح وأقره كما في التيسير ج ١ ص ٤٨٥ .

في مصلحة عامة للمسلمين . قال ابن رشد : والذين أجازوها للعامل وإن كان غنياً ، أجازوها للقضاة ومن في معانهم ، ممن المنفعة بهم عامة للمسلمين <sup>(١)</sup> . كما رأينا من فقهاء الحنفية من ألحق بابن السبيل كل من هو غائب عن ماله غير قادر عليه . وإن كان في بلده ؛ لأن المعتبر هو الحاجة وقد وجدت . فلا عجب أن نلحق بالجهاد - بمعنى القتال - كل ما يؤدي غرضه ، ويقوم بمهمته من قول أو فعل ؛ لأن العلة واحدة ، وهي نصرة الإسلام . ومن قبل رأينا للقياس منخلاً في كثير من أبواب الزكاة . ولم نجد مذهباً إلا قال به في صورة من الصور .

وبذلك يكون ما اخترناه هنا في معنى سبيل الله هو رأي الجمهور مع بعض التوسعة في مدلوله .

وأود أن أثبت هنا على أن بعض الأعمال والمشروعات قد تكون في بلد ما وزمن ما وحالة ما جهاداً في سبيل الله ، ولا تكون كذلك في بلد آخر أو وقت آخر أو حال أخرى .

فإنشاء مدرسة في الظروف العادية عمل صالح وجهد مشكور يحسب له الإسلام ولكنه لا يعد جهاداً . فإذا كان بلد ما قد أصبح فيه التعليم وأصبحت المؤسسات التعليمية في يد المبشرين أو الشيوعيين أو اللادينيين العلمانيين ، فإن من أعظم الجهاد إنشاء مدرسة إسلامية خالصة ، تعلم أبناء المسلمين ومحسنهم من معاول التخريب الفكري والحلقي ، وتحميهم من السموم المنفوعة في المناهج والكتب ، وفي عقول المعلمين ، وفي الروح العامة التي توجه المدارس والتعليم كله .

ومثل ذلك يقال في إنشاء مكتبة إسلامية للمطالعة في مواجهة المكتبات الهدامة . وكذلك إنشاء مستشفى إسلامي لعلاج المسلمين ، واقفاؤهم من استغلال الارشادات التبشيرية الجشعة المضللة ، وإن كانت المؤسسات الفكرية والثقافية تظل أشد خطراً ، وأبعد أثراً .

(١) نهاية المجهد ج ١ ص ٢٧٦ ط الحلي .

أين يصرف سهم سبيل الله في عصرنا ؟ :

رأينا فيما سبق أن القول المشهور والمعتمد في المذاهب الأربعة : ان سبيل الله معناه الغزو والجهاد بالمعنى العسكري الحربي . وبعبارة أخرى : سبيل الله هي الحرب الإسلامية . مثل حروب الصحابة والتابعين لهم باحسان . التي خاضوها باسم الله . وتحت راية القرآن . وهدفهم أن يخرجوا الناس من عبادة الخلق إلى عبادة الله وحده . ومن ضيق العيش إلى سعة الحياة ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام .

ويتصور بعض الناس أن هذه الحرب ليس لها وجود اليوم ، ولم يكن لها وجود منذ أمد طويل . والحروب التي تندلع في أوطان المسلمين اليوم ومنذ زمن ليست حروباً إسلامية يخوضها مسلمون ضد كفار ، إنما هي حروب وطنية أو قومية يخوضها قوم ضد من اعتلوا على وطنهم أو قومهم . فهي إذن حروب دنيوية لا صلة لها بالدين . ولهذا لا تعتبر « في سبيل الله » فلا يحل للمسلم صرف الزكاة إليها .

هذا ما يتصوره بعض المسلمين ويقولونه . وهو كلام يحتاج إلى تحقيق وتمحيص . حتى يعرف صوابه من خطئه .

إن الحرب الإسلامية ، أو الجهاد الإسلامي ليس محصوراً في الصورة التي عرفت في حروب الصحابة ، تلك الحروب التي شنت لإزالة القوى الطاغية المتجبرة ، التي صدت عن سبيل الله بالعنف ، وقاومت دعوة الله بالسيف ، وقتلت دعاةها بالظلم والغدر . تلك الحروب التي لم يعرف التاريخ لها مثيلاً في غاياتها ولا في آدابها . ولا في نتائجها وآثارها . فقد كانت حروباً لتحرير الشعوب من تسلط المتألهين والطواغيت ، الذين أرادوا أن يتخذوا عباد الله عبيداً لهم .

إنها صورة رائعة - ولا شك - للحرب الإسلامية والجهاد الإسلامي ، ولكنها ليست الصورة الوحيدة . فقد شهد التاريخ الإسلامي حروباً ومعارك

أخرى وقف فيها الإسلام وأهله موقف الدفاع عن الذات والحرمات والأرض والمقدسات . وقامت معارك للإسلام مع أعدائه لا تقبل قلمية عن معارك الصحابة والتابعين . تلك المعارك التي لمعت فيها أسماء عماد الدين زنكي ونور الدين محمود وصلاح الدين وقطر والظاهر بيبرس وغيرهم . إنها معارك حطين وبيت المقدس وعين جالوت وغيرها . معارك إنقاذ الأرض الإسلامية من أيدي التتار والصليبيين الغزاة .

وإذا كان جهاد الصحابة والتابعين من أجل دعوة الإسلام ، فإن جهاد نور الدين وصلاح الدين وقطر من أجل دار الإسلام . والجهاد كما يفرض لحماية العقيدة الإسلامية ، يفرض لحماية الأرض الإسلامية . والعقيدة الإسلامية كالأرض الإسلامية ، كلتاها يجب أن تحفظ وتصان من كل عدوان .

وإنما نزلت الأرض هذه المنزلة وجعل الدفاع عنها عبادة وفريضة مقدسة ؛ لأنها « دار الإسلام » وحماه ووعاؤه . لا لمجرد أنها أرض الآباء والأجداد . فالمسلم قد يهجر وطن آباءه وأجداده على حبه له وتملقه به إذا لم يكن للإسلام فيه راية ترفع ، ولا كلمة تسمع ، كما فعل الرسول وأصحابه حين تركوا مكة مهاجرين في سبيل الله .

### تحرير أرض الإسلام من حكم الكفار :

ولا شك أن من أهم ما ينطبق عليه معنى الجهاد في عصرنا هو : العمل لتحرير الأرض الإسلامية من حكم الكفار الذين استولوا عليها ، وأقاموا فيها حكمهم بدل حكم الله . سواء أكان هؤلاء الكفار يهوداً أم نصارى أم وثنيين ، أو ملحدين لا يدينون بدين . فالكفر كله ملة واحدة .

فالرأسمالي والشيوعي ، والغربي والشرقي ، والكتابي واللا ديني ، كلهم سواء في وجوب محاربتهم إذا احتلوا جزءاً من ديار الإسلام ، يقوم بذلك أدنى البلاد إلى هذا الجزء ، يعاونهم الأقرب فالأقرب ، حسب الحاجة ، إلى أن يشمل الوجوب المسلمين جميعاً ، ان لم تقم الكفاية إلا بالجميع .



ولم يتل المسلمون في عصر ، كما ابتلوا اليوم ، بوقوع كثير من ديارهم في قبضة الكفرة المستعمرين . وفي مقدمة هذه الديار : فلسطين التي سلبت عليها شذاذ الآفاق من اليهود . ومثل ذلك كشمير التي تسلبت عليها الهندوس المشركون وأريتريا والحبشة وتشاد والصومال الغربي ، وقبرص ، التي تسلبت عليها الصليبية الحاكمة المأكرة ، ومثل ذلك سمرقند وبخارى وطشقند وازبكستان والباينا وغيرها من البلاد الإسلامية العريقة التي تسلبت عليها الشيوعية الملحدة الطاغية .

واسترداد هذه البلاد كلها ، وتخليصها من برائن الكفر ، وأحكام الكفار واجب على كافة المسلمين بالتضامن ، وإعلان الحرب المقدسة لانقاذها فريضة إسلامية .

فلذا قامت حرب في أي جزء من هذه الأجزاء بهذا القصد ، ولهذا الغاية : تخليص البلد من أحكام الكفر وطغيان الكفرة ، فهي — بلا نزاع — جهاد في سبيل الله ، يجب أن يمол ويمان ، وإن يدفع له قسط من مال الزكاة ، يقل ويكثر حسب حصيلة الزكاة من جهة ، وحسب حاجة الجهاد من جهة ثانية ، وحسب حاجة سائر المصارف الأخرى شدة وضعفاً من جهة ثالثة ، وكل هذا موكل لأهل الحل والعقد ، وذوي الرأي والشورى من المسلمين ، إن وجدوا .

ليس كل قتال في سبيل الله :

ولكن مما يجب التنبيه عليه أيضاً : أن بعض المسلمين يحسبون أن كل من حمل السلاح ممن يتسمون بأسماء المسلمين يعتبر في « سبيل الله » أيًا كانت وجهته وغايته ، وشعاره ورايته ، سواء خاض المعركة باسم الله أم باسم غيره من المخلوقين . وسواء كانت الراية التي يقاتل تحتها إسلامية أم جاهلية . فلا فرق عندهم بين الحرب الإسلامية والحرب القومية أو الوطنية أو الطبقة !

والذي نؤكد : أن الحرب إنما تكون « في سبيل الله » إذا ارتبطت بدوافع

إسلامية ، وأهداف إسلامية . أعني أن تكون حرباً لنصرة دين الله وإعلاء كلمته ، والدفاع عن دار الإسلام . وكرامة الإسلام . وهذا هو الذي يميز الحرب الإسلامية من غيرها .

فإذا أخلت الحرب من هذا العنصر الروحي . فقد أصبحت حرباً دنيوية عادية ، كالتّي يخوضها الناس جميعاً ، حتى الملاحدة واللا دينيون . فإذا قامت حرب من هذا النوع : لا مكان فيها لله - جلّ شأنه - ولا لدينه ، ولا لكتابه ، ولا لرسوله . فلا يجوز أن يصرف فيها درهم واحد من مال الزكاة ، بزعم أنها « في سبيل الله » .

لنفرض أن جماعة - مثلاً - من الشيوعيين الألبانيين أو الأوزبكستانيين قاموا لتحرير بلادهم - الإسلامية الأصيل - من الشيوعيين الروس ، وحاربوا من أجل ذلك : فهل تعدّ هذه الحرب جهاداً في سبيل الله ، يجوز أن يدفع لها من أموال الزكاة ؛ لأنها حرب لتحرير أرض إسلامية من أيدي أجنبىروس مستعمرين ؟

والجواب قطعاً بالنفي ؛ لأن الشيوعي الأوزبكستاني كالشيوعي الروسي في نظر الإسلام ، فهي تتحرر من سلطان طاغوت ، لتقع في سلطان طاغوت آخر . ولا عبرة باختلاف الجنسيات أو الأوطان ، ما داموا جميعاً طواغيت . أو أولياء للطاغوت ؛ إنما تكون مثل هذه الحرب جهاداً إذا قام بها مسلمون . همّهم أن يطردوا حكم الكفر ليقبوا مكانه حكم الإسلام ، ويسقطوا راية الجاهلية ليرفعوا مكانها راية التوحيد .

إن الإسلام لا يقدر مطلق الجهاد والقتال ؛ ولكنه يقدر الجهاد والقتال إذا كان في سبيل الله ، فالتاس - كل الناس - يقاتلون ويجهادون ويبدلون الأنفس والأموال ، دفاعاً عن أنفسهم وحرمتهم وأوطانهم ، حتى القمجار ومن لا دين لهم ، يقدّمون روائع من البطولات والتضحيات في سبيل النّفاع عن ديارهم وأقوامهم ، ولا يعتد بشيء من ذلك عند الله . إنما يتميز المؤمنون عن غيرهم من المقاتلين والمجاهدين ، بأنهم يجهادون

في سبيل الله ، ويقاتلون في سبيل الله . هذا هو شعارهم ، وهذه هي غايتهم .

فهذه الغاية الكريمة المقدسة هي التي قدّمت جهادهم وحربهم ، وجعلته من أعظم العبادات والقربات إلى الله .

فإذا قاتل المسلم لتحرير أرض ، فهو لا يقاتل ليحلّ فيها جنس مكان جنس ، أو طبقة محلّ طبقة ، إنما يقاتل ليطرد منها حكم غير الله ، وليقوم فيها حكم الله ، ويسود فيها شرع الله ، وتعلو كلمة الله .

وبدون هذا المعنى يفقد القتال نسبه وصلته بالإسلام ، ويصبح حرباً دنيوية محضاً . حرباً في سبيل الطين لا في سبيل الدين ، وما أعظم الفرق بين الحربين !

وان قتالاً من هذا النوع لا يستطيع العالم المسلم الشحيح بدينه أن يفتي بأنه « في سبيل الله » ، ويجوز للمسلمين أن يدفعوا فيه فريضة زكاتهم . وربما كان الذين يحملون السلاح فيه أشدّ عداوة للإسلام من الكفار الأصليين .

خرج أبو محمد عبد الغني الحافظ بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نعم ، قال : كنت جالساً مع عبد الله بن عمر ، فأتته امرأة فقالت له : يا أبا عبد الرحمن ، ان زوجي أوصى بماله في سبيل الله ! قال ابن عمر : فهو كما قال ، في سبيل الله ! فقلت ( القاتل ابن أبي نعم ) : ما زدتها فيما سألت عنه إلا غمّاً ( يعني أنه لم يحبها جواباً شافياً يريحها فيما سألت عنه ) . قال : فما تأمرني يا ابن أبي نعم ؟ أمرها أن تدفعه إلى هؤلاء الجيوش الذين يخرجون ، فيعتدون في الأرض ويقطعون السبيل ! ؟ قلت : فما تأمرها ؟ قال : أمرها أن تدفعه إلى قوم صالحين ، إلى حجاج بيت الله الحرام ، أولئك وفد الرحمن ، أولئك وفد الرحمن . أولئك وفد الرحمن ( ١ ) .

١ - تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٥ . ويبدو أن هذه القصة هي أصل ما روي عن ابن عمر : ان الحج من سبيل الله ، حسبما يفهم من سياق القرطبي لها . وكلام ابن عمر يدل على أن سبيل الله إذا أطلق يفهم منه الجهاد ولكنه صرفها عن هذا المتبادر لما رأى من انحراف أهل الجهاد وفسادهم .

وإذا كان ابن عمر رضي الله عنهما - تخرج أن يجعل عمل الجيوش في زمنه في سبيل الله ، مع أن الجيوش في ذلك العصر لم يكن لها راية غير الإسلام ، ولا وجهة غير الإسلام . حتى جيوش الخوارج أنفسهم .

فكيف لو رأى ابن عمر جيوشاً لا يذكر فيها اسم الله . ولا اسم الإسلام ، ولا تكاد تقام فيها صلاة أو عبادة لله ؟ وكيف لو رأى جيوشاً قادتها لا يعرفون غير الكاس والطاس ؟ وكيف لو رأى جيوشاً يقوم توجيهها كله على أساس علماني لا مكان فيه لله ولا لكتابه ولا لرسوله . ولا لدينه . فهي ترفع شعارات جاهلية ، وتحمّد الكفر وأهله . وتسخر من الدين ودعائه . ولا تفكر في الاتجاه إلى الدين يوماً إلا لتتخذ أداة لتقوية الروح أو إثارة الحماس !

نعوذ فنقول : إن كل قتال يقوم تحت راية غير راية الإسلام ، ولهدف غير نصرته الإسلام ، والدفاع عن حرمانه قتال غير إسلامي ، ومن المجازفة بالدين أن يقال عنه : في سبيل الله .

ودلّلنا على ذلك ما رواه الجماعة عن أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن الرجل يقاتل شجاعة ، والرجل يقاتل حمية ، والرجل يقاتل رياء ، فأَيُّ ذلك في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله <sup>(١)</sup> .

فهذا هو المقياس الفاصل بين جهاد الإسلام ومعارك الجاهلية . وهذا هو الفارق بين سبيل الله وسبيل الطاغوت « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » والمراد « بكلمة الله » دعوة الله إلى الإسلام <sup>(٢)</sup> .

وليس المسلم مطالباً أن ينقب عن قلوب الناس ، وإنما يحكم عليهم أفراداً ومنظمات وفقاً لاتجاهاتهم العامة ، وشعاراتهم المرفوعة ، وراياتهم المنصوبة ، وبياناتهم المعلنة ، وأما النيات الخفية ، والبواحد الباطنية لدى كل فرد ، فأمرها موكل إلى الله تعالى .

١ - ذكره في المتن . انظر : نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ط مصطفى الحلبي - ثانية .

٢ - نفسه .

وبهذا البيان نعلم أن القول بأن كل قتال في هذا العصر ليس باسلامي ، وليس في سبيل الله - لأنه ليس كقتال الصحابة - خطأ وتهور . كما أن القول بأن كل قتال يقوم في بلاد المسلمين - مهما تكن أهداف أهله وشعاراتهم . وافكارهم واتجاهاتهم - قتال في سبيل الله . هو أيضاً خطأ ومجازفة .

فعل علماء المسلمين في هذا العصر أن يتقوا الله في فتاويهم ، ويتحروا الحق ، حتى لا يضيعوا أموال المسلمين في تأييد أناس يعادون الإسلام سرّاً وعلانية ، ويصفون أحكامه بالبداية والوحشية . كما يصمون دعاته بالتأخر والرجعية ، فرموا كان هؤلاء « المسلمون بالأسماء » أصر على دين الإسلام من اليهود والنصارى .

### السعي لاعادة حكم الإسلام جهاد في سبيل الله :

وأحق ما ينبغي أن يصرف اليه سهم في سبيل الله في عصرنا ما ذكره العلامة المصلح السيد رشيد رضا رحمه الله . حيث اقترح تأليف جمعية ممن بقي من أهل الدين والشرف من المسلمين . تنظم جمع الزكاة منهم ، وتصرفها - قبل كل شيء - في مصالح المرتبطين بهذه الجمعية دون غيرهم . قال : ويجب أن يراعى في تنظيم هذه الجمعية : أن لسهم « سبيل الله » مصرفاً في السعي لاعادة حكم الإسلام . وهو أهم من الجهاد لحفظه - في حال وجوده - من عدوان الكفار ، ومصرفاً آخر في الدعوة اليه والدفاع عنه بالألسنة والأقلام إذا تعلو الدفاع عنه بالسيوف والأسنة والسنة النيران . » (١)

هذا الكلام البصير ، يدل على فقه عميق ، وفهم دقيق ، للإسلام وللحياة جميعاً . ويجب على دعاة الإسلام أن يعضوا عليه بالخواجذ ، فهماً وتطبيقاً . فإن من البلاء أن تؤخذ أموال المتدينين لتنفق على الملاحدة ، والمتحللين ، والعلمانيين !

أجل ، إن أهم وأول ما يعتبر الآن « في سبيل الله » هو العمل بالجهاد ،

١ - تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٩٨ ط ثانية .

لاستئناف حياة إسلامية صحيحة . تطبيق فيها أحكام الإسلام كله : عقائد ومفاهيم ، وشعائر ، وشرائع . وأخلاقاً وتقاليد .

ونعني بالعمل الجاد : العمل الجماعي المنظم المهادف ، لتحقيق نظام الإسلام ، وإقامة دولة الإسلام ، وإعادة خلافة الإسلام ، وأمة الإسلام ، وحضارة الإسلام .

إن هذا المجال هو في الحقيقة أوجب وأولى ما ينبغي أن يصرف فيه الغيورون على الإسلام زكاة أموالهم وعامة تبرعاتهم ، فإن أكثر المسلمين - للأسف - لم يفهموا بعد أهمية هذا المجال ، وضرورة تأييده بالنفس والمال ، ووجوب إثارة بكل عون مستطاع . على حين لا تعدم سائر المصارف من يمد لها يد المساعدة من الزكاة وغير الزكاة .

#### صور متنوعة للجهاد الإسلامي في عصرنا :

وإذا كنا قد اخترنا أن الجهاد الإسلامي لا ينحصر في الجانب المادي العسكري وحده ، وأنه يتسع لأنواع أخرى من الجهاد ، لعل المسلمين أكثر حاجة إليها اليوم من غيرها ، فإننا نستطيع أن نضع عدة صور وأمثلة للجهاد الإسلامي المنشود في هذا العصر .

وقبل عرض هذه الصور والأمثلة أحب أن أوضع حقيقة لها أهميتها هنا .

هذه الحقيقة هي : أن عبء تجهيز الجيوش النظامية وتسليحها والانفاق عليها ، قد كان - منذ فجر الإسلام - محمولاً على الخزائن العامة للدولة الإسلامية ، لا على أموال الزكاة . فكان يتفق على الجيوش والسلاح والمقاتلة من أموال التقي والخراج ونحوها . وإنما يصرف من الزكاة على بعض الأمور التكميلية ، كالنفقة على المجاهدين المتطوعين ونحو ذلك .

وكذلك نرى ميزانية الجيوش والدفاع في عصرنا ، فعبؤها يقع على كاهل الميزانية العامة . لأنها تتطلب نفقات هائلة تنوء بها حصيلة الزكاة . ولو أن

الزكاة حملت مثل هذه النفقات لكانت جديرة أن تبذل حصيلتها كلها ولا تكفي .

لهذا نرى أن توجيه هذا المصرف إلى الجهاد الثقافي والتربوي والاعلامي أولى في عصرنا بشرط أن يكون جهاداً إسلامياً خالصاً وإسلامياً صحيحاً . فلا يكون مشوباً بلوثات القومية والوطنية ، ولا يكون إسلاماً مقطوعاً بعناصر غربية أو شرقية ، يقصد بها خلع مذهب أو نظام أو بلد أو طبقة أو شخص . فإن الإسلام كثيراً ما يتخذ عناويناً للمؤسسات وأوضاع هي في باطنها علمانية لا دينية ، فلا بدّ إذن أن يكون الإسلام هو الأساس والمصدر . وهو الغاية والوجهة ، وهو القائد والموجه ، حتى تستحق تلك المؤسسات شرف الانتساب إلى الله ، ويعد العمل فيها ولها جهاداً في سبيل الله .

ونستطيع أن نعزب أمثلة شتى لكثير من الأعمال التي تحتاج إليها رسالة الإسلام في هذا العصر ، وهي جديرة أن تعد بحق جهاداً في سبيل الله . إن إنشاء مراكز للدعوة إلى الإسلام الصحيح . وتبليغ رسالته إلى غير المسلمين في كافة القارات . في هذا العالم الذي تتصارع فيه الأديان والمذاهب . جهاد في سبيل الله .

وإن إنشاء مراكز إسلامية واعية في داخل بلاد الإسلام نفسها ، تحتضن الشباب المسلم ، وتقوم على توجيهه الوجهة الإسلامية السليمة ، وحمايته من الانحلال في العقيدة ، والانحراف في الفكر ، والانحلال في السلوك ، وتعدّه لنصرة الإسلام ، ومقاومة أعدائه ، جهاد في سبيل الله .

وإن إنشاء صحيفة إسلامية خالصة ، تقف في وجه الصحف الهدامة والمضلّة ، لتعلي كلمة الله ، وتصدح بقوله الحق ، وترد عن الإسلام أكاذيب المفترين ، وشبهات المضللين ، وتعلم هذا الدين لأمله خالياً من الزوائد ، والشوائب ، جهاد في سبيل الله .

وإن نشر كتاب إسلامي أصيل ، يحسن عرض الإسلام ، أو جانب منه ، ويكشف عن مكنون جواهره ، ويبرز جمال تعاليمه ، ونصاعة حقائقه ،

كما يفضح أباطيل خصومه . وتعميم مثل هذا الكتاب على نطاق واسع  
جهاد في سبيل الله .

وان تفريغ رجال أقوياء أمناء مخلصين . للعمل في المجالات السابقة بهمة  
وغيرة وتخطيط . لخدمة هذا الدين . ومد نوره في الآفاق . ورد كيد أعدائه  
المرتبصين به . وإيقاظ أبنائه النائمين عنه . ومقاومة موجات التبشير والالحاد  
والاباحية ، جهاد في سبيل الله .

وان معاونة الدعاة إلى الإسلام الحق . الذين تتآمر عليهم القوى المعادية  
للإسلام في الخارج . مستعينة بالطغاة والمرتبدين من الداخل . فتكيل لهم  
الضربات . وتسلب عليهم ألوان العذاب . تقتيلاً وتعذيباً وتشريداً وتجويعاً —  
إن معاونة هؤلاء على المقاومة والثبات في وجه الكفر والظلم ، جهاد في  
سبيل الله .

وان الصرف على هذه المجالات المتعددة هو أولى ما ينبغي أن يدفع فيه  
المسلم زكاته : وفوق زكاته . فليس للإسلام — بعد الله — إلا أبناء الإسلام .  
وخاصة في عصر غربة الإسلام !



## الفصل السابع

### ابن السَّيْل

من هو ابن السَّيْل ؟ :

« ابن السَّيْل » عند جمهور العلماء كناية عن المسافر الذي يجتاز من بلد إلى بلد ، والسَّيْلُ الطريق ، وقيل للضارب فيه ( ابن السَّيْل ) للزومه لإياه كما قال الشاعر :

أنا ابن الحرب ربني وليداً  
إلى أن شبت واكتهلت لدائي

وكذلك تفعل العرب : وتسمى اللازم لشيء يعرف به ( ابنه )<sup>(١)</sup> .  
روى الطبري عن مجاهد قال : لابن السَّيْل حق من الزكاة وإن كان غنياً ، إذا كان منقطعاً به . وعن ابن زيد قال : ابن السَّيْل المسافر . كان غنياً أو فقيراً ، إذا أصيب نفقته أو فقدت . أو أصابها شيء . أو لم يكن معه شيء ، فحقه واجب<sup>(٢)</sup> .

١ - تفسير الطبري - بتحقيق محمود شاكر ج ١٤ ص ٣٢٠ .

٢ - المصدر نفسه .

## عناية القرآن بابن السبيل :

وقد ذكر القرآن الكريم هذا اللفظ ( ابن السبيل ) في معرض العطف عليه والاحسان اليه ثماني مرات . ففي القرآن المكي يقول الله تعالى في سورة الإسراء : « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً » (١) . وفي سورة الروم : « فأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل . ذلك خير للذين يريدون وجه الله » (٢) .

وفي القرآن المدني يجعله الله تعالى من مصارف الانفاق - فرضاً كان أو تطوعاً - قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون؟ قل ما أنفقتم من خير فله والوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » (٣) .

ويأمر بالإحسان به في الآية التي سميت آية الحقوق العشرة : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم » (٤) .

ويجعل له حظاً في بيت مال المسلمين من خمس الغنائم : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » (٥) .

كما يجعل له حظاً من الفيء : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلاً يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٦) .

ويجعل له سهماً من الزكاة ، وهي الآية التي معنا : « إنما الصدقات ...

١ - الإسراء - ٢٦ .

٢ - الروم - ٣٨ .

٣ - البقرة - ٢١٥ .

٤ - النساء - ٣٦ .

٥ - الأنفال - ٤١ .

٦ - الحشر - ٧ .

إلى آخرها » ، وحفظاً آخر - بعد الزكاة - في مال الأفراد . ويجعل ذلك من عناصر البر والتقوى : « وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وقام الصلاة وآتى الزكاة » (١)

### حكمة العناية بآمن السبيل ؟ :

والسبيل في غاية القرآن بهذا النوع . ان دين الإسلام قد دعا إلى السياحة ، ورغب في السفر والسير في الأرض لأسباب كثيرة :

أ - فهناك سياحة دعا إليها لا ابتغاء الرزق . قال تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (٢) . وقال : « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (٣) . وقال عليه الصلاة والسلام : « سافروا تستغنوا » (٤) .

ب - وهناك سياحة دعا إليها الإسلام لطلب العلم . والنظر والاعتبار بآيات الله في الكون . وسنته في الخلق عامة . وفي الاجتماع البشري خاصة . قال تعالى : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق » (٥) « وكان في ذلك إشارة إلى البحوث الجيولوجية وتاريخ الحياة وما شابه ذلك .

وقال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكملين » (٦) ، « أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » (٧) .

١ - البقرة - ١٧٧ .

٢ - الملك .

٣ - المزمل - آخر آية .

٤ - ذكره المغربي في الترميز والترتيب ج ٢ في كتاب الصوم ، قال : رواه الطبراني في الأوسط ورواه ثقات .

٥ - التوبة - ٢٠ .

٦ - آل عمران - ١٣٧ .

٧ - الحج - ٤٦ .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » (١) ، « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع » (٢) .

وقد ضرب علماء الإسلام الأولون مثلاً رفيعة برحلاتهم المنقطعة النظير في سبيل طلب العلم ، مما جعل علماء عصرنا ومؤرخيه - من الغرب والشرق - يسجلونه لهم بكل إعجاب وإكبار .

ج - وهناك سفر دعا اليه الإسلام للجهاد في سبيل الله ، وما سبيل الله إلا الدفاع عن الحوزة ، وتأمين الدعوة وانقاذ المستضعفين ، وتأديب الناكثين ، قال تعالى :

« انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (٣) . ثم تحدث عن المناقشين قال : « لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لا تبعوك ولكن بعدت عليهم الشقة وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ، والله يعلم انهم لكاذبون » (٤) .

وقال تعالى بعد المجاهدين بالثوبة : « ولا ينفقون نفقة صعبة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون » (٥) .

وقال عليه السلام : « لغزوة في سبيل الله أو دية من الدنيا وما فيها » (٦) .

د - وهناك سفر دعا اليه الإسلام لاداء عبادة تعظيمة متميزة ( الحج ) إلى بيت الله الحرام ، وهو الركن الخامس من أركان الإسلام ، قال تعالى :

١ - قال المنذري في الترهيب والترهيب : رواه مسلم وغيره ( كتب الحديث - الترغيب في الرحلة في طلب العلم ) .

٢ - رواه الترمذي وحسنه ( نفسه ) .

٣ - التوبة - ٤١ .

٤ - نفسها - ٤٢ .

٥ - نفسها - ١٢١ .

٦ - البخاري في كتاب الجهاد .

« والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً »<sup>(١)</sup> . « واذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات »<sup>(٢)</sup> .

هذه أنواع من السفر والسياحة والضرب في الأرض . دعا إليها الإسلام ، أوحث عليها تحقيقاً لأهدافه في الأرض ، وتثبيتاً لتعاليمه بين الناس ، وهناك أنواع أخرى ، ودين هذا شأنه لا بد أن يعطي عناية خاصة للمسافرين والسائحين ، وخاصة من انقطع به الطريق منهم ، وانقطع عن ذويه وماله ومسقط رأسه . وأن يأمر بمعونتهم بصفة عامة ، واعطائهم من مال الزكاة وهو مال الجماعة بصفة خاصة ، وفي ذلك تشجيع للسياحة والسفر في سبيل الأغراض المشروعة . وإكرام لهؤلاء في غربتهم وانقطاعهم ، وإثبات لحقيقة المجتمع المسلم المتناسك الذي يشد بعضه بعضاً ، ويأخذ بعضه بيد بعض . دون اعتبار لاختلاف الديار ، أو بعد المزار .

### لون من التكافل الاجتماعي لا نظير له في الأمم والأنظمة :

إن عناية الإسلام بالمسافرين الغرباء والمتقطعين لهم عناية فذة ، لم يعرف لها نظير في نظام من الأنظمة أو شريعة من الشرائع . وهي لون من ألوان التكافل الاجتماعي فريد في بابه . فلم يكتف النظام الإسلامي بسد الحاجات الدائمة للمواطنين في دولته ، بل زاد على ذلك برعاية الحاجات الطارئة التي تعرض للناس لأسباب وظروف شتى كالسياحة والضرب في الأرض . وخاصة في عصور لم تكن في طرق المسافرين بها فنادق أو مطاعم أو محطات معدة للاستراحة كما في عصرنا .

وفي الواقع العملي نجد ابن سعد يروي لنا : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتخذ في عهده داراً خاصة أطلق عليها « دار الدقيق » ، وذلك أنه

١ - آل عمران - ٩٧ .

٢ - الحج - ٣٧ ، ٣٨ .

جعل فيها الدقيق والسويق والتمر والزبيب وما يحتاج إليه ، يعين به المتقطع به ، والضيف ينزل بعمر . ووضع عمر في طريق السبل ما بين مكة والمدينة ما يصلح من ينقطع به ، ويعمل من ماء إلى ماء .<sup>(١)</sup>

وفي عهد خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز يحدثنا أبو عبيد أنه أمر الإمام ابن شهاب الزهري أن يكتب له السنة في مواضع الصدقة . أي ما يحفظه من سنة الرسول أو سنة الراشدين في المواضع التي تصرف فيها الصدقة فكتب له كتاباً مطولاً ، قسمها فيه سهماً سهماً . ومما جاء في الكتاب عن ابن السبيل قوله : وسهم ابن السبيل يقسم لكل طريق على قدر من يسلكها ويمر بها من الناس ، لكل رجل راحل من ابن السبيل ، ليس له مأوى ولا أهل يأوي إليهم ، فيعلم حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجته . ويجعل في منازل معلومة على أيدي أمناء ، لا يمر بهم ابن سبيل له حاجة إلا آووه وأطعموه ، وعلفوا دابته ، حتى ينقد ما بأيديهم ، ان شاء الله .<sup>(٢)</sup>

فهل رأت البشرية رعاية للنوي الحاجات مثل هذه الرعاية في نظام غير نظام الإسلام ، أو في أمة غير أمة الإسلام ؟

### المنشيء للسفر والمنقطع في الطريق :

وهناك مسألة تختلف فيها الفقهاء : هل ينطبق وصف ( ابن السبيل ) على المسافر الذي انقطع به الطريق دون غايته فقط ؟ أم يشمله ويشمل الذي يريد إنشاء السفر إلى بلد أيضاً ؟

### قال الجمهور :

إن المنشيء للسفر لا يدخل في وصف ابن السبيل وذلك :  
أ — لأن السبيل هو الطريق وابن السبيل الملازم للطريق الكائن فيها ،

١ - طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٢٨٣ ط بيروت .

٢ - الأموال ص ٥٨٠ .

كما يقال ( ابن الليل ) الذي يكثُر الخروج فيه ، والقاطن في بلده ليس في طريق . ولا يثبت له حكم الكائن فيها ، ولهذا لا يثبت له حكم السفر بعزمه عليه دون فعله .

ب - ولأنه لا يفهم من ابن السبيل إلا الغريب ، دون من هو في وطنه ومثله ، وإن انتهت به الحاجة متنهاها .

فوجب في رأي الجمهور أن يحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره ، وإنما يعطى وله اليسار في بلده ، لأنه عاجز عن الوصول إليه ، والانتفاع به ، فهو كالمعلوم في حقه ، فإن كان ابن السبيل فقيراً في بلده أعطي للأمرين : لفقره ، ولأنه ابن سبيل . ويعطى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله إلى بلده ، لأن الدفع إليه لهذه الحاجة فيقدر بقدرها . (١)

#### وقال الشافعي في ابن السبيل :

هو الغريب المنقطع ، والمنشئ للسفر أيضاً ، أي من يريد سفرأ ولا يجد نفقة ، فيدفع اليهما ما يحتاجان إليه . لهما عودهما ، لأن المنشئ للسفر يريد له غير معصية ، فاشبه المجتاز المنقطع ، لاحتياج كل منهما لأهبة السفر وإن كان إطلاق ابن السبيل على الثاني من باب المحازر (٢) .

#### والذي أراه :

إن الرأي الأول أكثر انطباقاً على وصف ( ابن السبيل ) في الآية . وأقرب إلى هدف التشريع ، فليس كل راغب في السفر - أو عازم عليه - يعطى من مال الزكاة ، وإن أراد بسفره منفعة خاصة به . من سعى على معاش أو ترويع عن النفس .

أما رأي الشافعي رضي الله عنه فيؤخذ به - فيما أرى - . فيمن سافر

١ - الشرح الكبير - مع المفتي - ج ٢ ص ٧٠٢ .

٢ - انظر : المجموع ج ٦ ص ٢١٤ وبأية المحتج ج ٦ ص ١٨٦ .

لمصلحة عامة يعود نفعها لدين الإسلام أو للجماعة المسلمة ، كمن يسافر في بعثة علمية أو عملية يحتاج إليها بلد مسلم . أو يسافر في أي مهمة تعود على الدين والمجتمع المسلم بنفع عام . على أن يقر ذلك من يعتبر رأيهم من أهل المعرفة والديانة .

ومثل هذا ان لم يكن ابن سبيل بالفعل ، فهو ابن سبيل باعتبار ما يكون باعتبار ما عزم عليه ، وما قارب الشيء يأخذ حكمه . وفي اعطائه اعانة له على خیر عام للملة وللأمة فأشبه الاعطاء في سبيل الله ، واشبه اعطاء الغارمين لاصلاح ذات البين ، فلو لم يكن اعطاء بالنص لكان اعطاء بالقياس .

ومما يقوي هذا الذي قلناه : أن ابن السبيل في الآية جاء معطوفاً على مصرف ( في سبيل الله ) فكأنه قال : في سبيل الله وفي ابن السبيل . وقد ذكرنا ان التعمير القرآني في هذه الآية عن بعض المصارف بكلمة ( في ) إنما يفيد : أنها مصلحة يدفع ( فيها ) قبل أن تكون شخصاً يدفع ( له ) حتى إذا قضى واحد من هؤلاء حصة من الزكاة ، فأنما يقبضها بوصفه مثلاً للمصلحة العامة التي قصد الشارع إلى إقامتها .

ولهذا لا يشترط تملك هؤلاء الأربعة ( في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ) على الصحيح . وابن السبيل - بناء على ما ذكرنا - يمثل مصلحة عامة ، ولا يمثل نفسه . ولهذا يصح ألا يقبض هو القدر الذي يخصه من الزكاة ويعطى منها شركة الطيران أو الملاحة أو الجامعة التي سيذهب إليها ، والمؤسسة التي ستفقد عليه ... الخ .

وقد قال الحنابلة - من أصحاب الرأي الأول - ان كان ابن السبيل مجتازاً يريد بلداً غير بلده ، يدفع إليه ما يكفيه من ماضيه إلى مقصده ورجوعه إلى بلده ، لأن فيه إغاثة على السفر المباح ، وبلوغ الغرض الصحيح ؛ لكن يشترط كون السفر مشروعا ، إما قرابة إلى الله كالحج والجهاد وزيارة الوالدين ، وإما مباحاً كمطلب المعاش وطلب التجارات . وان كان السفر للترهة ففيه وجهان :



أحدهما : يدفع اليه . لأنه غير معصية . والثاني : لا يدفع اليه لأنه لا حاجة به إلى هذا السفر . (١١)

فإذا جاز إعطاء المسافر المجتاز حتى يبلغ مقصده إعانة له على بلوغ غرضه ، وإن كان لميشته هو بل لثرفته ، فأولى منه بالعطاء — طبقاً لهذا التعليل نفسه — من يسافر لغرض صحيح من أجل الإسلام والمسلمين .

**شروط إعطاء ابن السبيل من مال الزكاة :**

لإعطاء ابن السبيل من مال الزكاة شروط ، بعضها متفق عليه ، وبعضها يختلف فيه :

**أولها :** أن يكون محتاجاً في ذلك الموضع الذي هو به إلى ما يوصله إلى وطنه ، فإن كان عنده ما يوصله ، فلا يعطى ؛ لأن المقصود إنما هو إيصاله إلى بلده ، بخلاف المجاهد ، فإنه يأخذ منها — عند غير الخنقية — وإن كان غنياً في الموضع المقيم فيه ، لأن القصد من إعطائه إزهاق العدو ، وبدفع الزكاة إلى المجاهد يقوى بأسه على العدو الله .

**الثاني :** أن يكون سفره في غير معصية . أما من كان سفره في معصية كمن خرج لقتل نفس ، أو لتجارة محرمة ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يعطى من الزكاة شيئاً ؛ لأن القصد من إعطائه إعانته ، ولا يعان بمال المسلمين على معصية الله ، إلا أن يتوب توبة نصوحاً ، فيعطى لبقية سفره . إلا أن يخاف عليه الموت ، فإنه يعطى ولو لم يتب ؛ لأنه وإن عصى هو لا نعصى نحن بتركه يموت . (١٢)

١ — انظر : الشرح الكبير ج ٢ ص ٧٠٢ - ٧٠٣ .

٢ — انظر : حاشية البسوي ج ١ ص ٤٩٨ . وقال بعض المالكية : لا يعطى وإن عيى عليه الموت ؛ لأن نجاته في يد نفسه بالتوبة . وانظر : حاشية الصاوي ج ١ ص ٢٣٣ . وقال بعضهم : ينظر في تلك المعصية ؛ فإن كان يريد قتل نفس أو حتك حرمة لم يعط إلا إن تاب ، وإن عيى عليه الموت . المصنفين المذكورين .

والسفر الذي لا معصية فيه يشمل السفر للطاعة ، والسفر للحاجة ، والسفر للتره .

فأما سفر الطاعة ، كالحج والجهاد وطلب العلم النافع ، والزراعة المندوبة ونحوها ، فلا خلاف في إعطائه ؛ لأن الإعانة على الطاعة مطلوبة شرعاً . وأما السفر لحاجة دنيوية . كالسفر للتجارة وطلب الرزق ونحو ذلك . فالمعروف عند القائلين بأن ابن السبيل : هو الغريب المنقطع عن بلده وماله — أنه يعطى بلا خلاف ، لأن فيه إعانة له على حوائج دنياه المباحة . وبلوغ غرضه الصحيح .

وأما عند الشافعية القائلين بأن ابن السبيل يشمل المنشئ للسفر من بلده . ففيه قولان :

أحدهما : لا يعطى ، لأنه غير محتاج إلى هذا السفر .  
والثاني يعطى ؛ لأن الرخص التي ناطها الشرع بالسفر . لم تفرق بين سفر الطاعة والسفر المباح . كتقصير الصلاة . والفطر في رمضان . وهو الصحيح .  
وأما السفر للتره والفرجة . فقد اختلف فيه اختلافاً أكثر . وخاصة عند الشافعية والحنابلة .

قال بعضهم : يعطى ؛ لأنه سفر في غير معصية .  
وقال غيرهم : لا يعطى ؛ لأنه سفر غير محتاج إليه . بل هو نوع من الفضول . (١)

الثالث : ألا يجد من يقرضه ويسلفه في ذلك الموضع الذي هو فيه . وهذا فيمن له مال ببلده يقدر على سداد القرض منه . (٢)

---

١ - انظر : المجموع النووي ج ٦ ص ٢١٤ ، ٢١٥ . والشرح الكبير المطبوع مع المنى ج ٢ ص ٧٠١ ، ٧٠٢ .

٢ - انظر في هذه الشروط : شرح الخريش على خليل ج ٢ ص ٢١٩ . ونهاية المحتاج للرملي ج ٦ ص ١٥٦ .

وهذا الشرط إنما اشترطه بعض المالكية والشافعية .

وخالفهم آخرون من علماء المذاهب :

فقد رجح ابن العربي في « أحكام القرآن » والقرطبي في « تفسيره » أن ابن السبيل : يعطى من الزكاة ولو وجد من يسلفه . قالوا : وليس يلزم أن يدخل تحت مئة أحد ، وقد وجد مئة الله ونعمته .<sup>(١)</sup>

وقال النووي : لو وجد ابن السبيل من يقرضه لغايته ، لم يلزمه أن يقرض منه ، بل يجوز صرف الزكاة إليه .<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية : الأولى له أن يستقرض إن قدر ، ولا يلزمه ذلك ، لجواز عجزه عن الأداء .<sup>(٣)</sup>

وهذه علة أخرى تضاف إلى ما ذكره ابن العربي والقرطبي .

فهما علتان تمنعان وجوب الاستقراض على ابن السبيل :

الأولى : أن في الاستقراض قبولاً لمئة الناس ، ولم يكلفه الله ذلك .

الثانية : جواز عجزه عن سداد الدين ، وفي ذلك ضرر به وبالدين .

كم يعطى ابن السبيل :

أ - يعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده ، أو موضع ماله ، إن كان له مال في طريقه . هذا إن لم يكن معه مال أصلاً . وإن كان معه مال لا يكفيه أعطي ما يتم به كفايته .

ب - ويبأ له ما يركبه إن كان سفره طويلاً . وقدروا السفر الطويل بما تقصر فيه الصلاة ، وهو نحو ٨٠ كم : أو كان ضميماً لا يقدر على المشي . وإن كان قوياً وسفره دون مسافة القصر ، لم يعط المركوب ، ويعطى ما ينقل عليه زاده إلا أن يكون قدراً يعتاد مثله أن يحمله بنفسه .

١ - أحكام القرآن القسم الثاني ص ٩٥٨ . وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٧ .

٢ - المجموع ج ٦ ص ٢١٦ .

٣ - انظر : فتح القدير ج ٢ ص ١٨ . ورد المحار ج ٢ ص ٦٤ .

قالوا : وصفت تهيئة المركوب : أنه ان اتسع المال اشترى له مركوب . وإن ضاق اكترى له . وإنما قالوا ذلك : لأن وسائل الركوب والنقل كانت هي الدواب . فلهذا قالوا : تشتري أو تكتري . أما الآن فقد تطورت وسائل النقل إلى السيارات والقطارات ، والبواخر والطائرات ، فلا سبيل إلى اشتراكها بل يكتري له ما يلائم حاله منها . فمن كان يلائمه ركوب القطار أو البخرة ، لا يتجشم نقله بالطائرة . حتى لا يرهق مال الزكاة بما يمكن الاستثناء عنه .  
 ح - ويعطى جميع مؤن سفره ، لا ما زاد بسبب السفر فقط . وهذا هو الصحيح .

د - ويعطى سواء كان قادراً على الكسب أم لا .  
 هـ - ويعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه ان كان يريد الرجوع ، وليس له في مقصده مال .

وقال بعض العلماء : لا يعطى للرجوع أثناء سفره وإنما يعطى عند رجوعه . وبعضهم قال : ان كان عزمه أن يصل الرجوع بالذهاب اعطى للرجوع ، وإن كان عزمه إقامة مدة لم يعط للرجوع . والصحيح الأول .

و - وأما نفقة الإقامة بالمقصد فقد فصل في ذلك الشافعية فقالوا : إن كانت إقامته دون أربعة أيام - غير يومي الدخول والخروج - أعطي لها ؛ لأنه في حكم المسافر . وله الفطر والقصر وسائر رخص السفر . وإن كانت أربعة أيام فأكثر - غير يومي الدخول والخروج - لم يعط لها ؛ لأنه خرج عن كونه مسافراً ابن سبيل . وانقطعت رخص السفر ، بخلاف الغازي . فإنه يعطى مدة الإقامة في الثغر . وإن طالت . والفرق أن الغازي يحتاج إليه لتوقع الفتح ، ولأنه لا يزول بالإقامة اسم « الغازي » بل يتأكد ، بخلاف المسافر . وقال بعضهم : يعطى ابن السبيل وإن طال مقامه إذا كان مقيماً لحاجة يتوقع تنجزها <sup>(١)</sup> .

ز - وإذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء هل يسترجع منه أم لا ؟ .

١ - انظر المجموع ج ٦ ص ٢١٥ ، ٢١٦ . والشرح الكبير ص ٧٠١ ، ٧٠٢ .

قال الشافعية : نعم ، سواء قتر على نفسه أم لا ، وقيل : ان قتر على نفسه ، بحيث بقي معه هذا الفضل من تفتيره لم يرجع بما فضل . وهذا بخلاف الغازي ، حيث لا يترجع منه إذا قتر على نفسه ؛ لأن ما يأخذه الغازي يأخذه عوضاً ، لحاجتنا إليه وقيامه بالغزو وقد فعل ، وابن السبيل يأخذ لحاجته إلينا وقد زالت<sup>(١)</sup> وقال الحنفية : لا يلزم ابن السبيل التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله ، كالفقير إذا استغنى وعنده شيء من مال الزكاة فلا يلزمه التصديق<sup>(٢)</sup> .

### هل يوجد ابن السبيل في عصرنا ؟ :

ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن صنف « ابن السبيل » لم يعد له وجود في عصرنا ، نظراً لسهولة المواصلات وسرعتها وتنوعها ، حتى أصبح العالم كله كبلد واحد ، ونظراً لوجود الوسائل الكثيرة الميسرة لحصول الإنسان على ماله بالقدر الذي يريد من أي مكان في الدنيا ، عن طريق الحوالة على البنوك ونحوها<sup>(٣)</sup> .

هذا ما ذكره المرحوم الشيخ أحمد مصطفى المراغي في تفسيره . ولكننا نخالفه ونرى أن ابن السبيل يوجد - رغم ما ذكره من سهولة الحصول على المال من أي بلد - في صور شتى .

### صور واقعة لابن السبيل :

١ - فمن الناس من يعد غنياً ، وليس له رصيد في البنوك ، فكيف يحصل مثله على ماله إذا كان بعيداً عنه ؟ . ومثله من ينقطع - لظروف وأسباب مختلفة - في قرية نائية ، أو صحراء شاسعة . ولا يستطيع الوصول إلى المدينة ، حتى يأخذ من البنك ما يريد ، فماذا يكون موقفه ؟

١ - المجمع ج ٦ ، ص ٢١٦ .

٢ - انظر : فتح القدر ج ٢ ص ١٨ ، وورد المحار ج ٢ ص ٦٤ .

٣ - انظر : تفسير المراغي ج ٢٨ . وقد ذكر هذا الرأي في تفسير الآية السادسة من سورة الحجر .

إن مثل هذا هو ابن سبيل ، لأنه غني انقطع عن ماله ، فاستحق العون وهي صورة وإن كانت نادرة ، تقع .

### المشردون واللاجئون :

٢ - ومن الناس من يجبر على مغادرة وطنه ، ومفارقة ماله وأملاكه ، من قبل الغزاة المحتلين ، أو الطغاة المفسدين ، من الحكام الكفرة وأشباه الكفرة . الذين يضطهدون أهل الخير والملاح ، ويخرجونهم من ديارهم وأموالهم بغير حق ، إلا أن يقولوا : ربنا الله . تجد الرجل من هؤلاء يفر بدينه وحرية من بلده إلى بلد آخر ، ويبقى محروماً من ماله في موطنه ، وإن بقي هناك باسمه في البنك أو تحت الحراسة ، أو ما شابه ذلك . كما هو شأن كثير من المضطهدين واللاجئين السياسيين .

فماذا يعد هؤلاء في الاصطلاح الفقهي ؟

إن لهم مالاً وملكاً في أوطانهم ، ولكن لا سلطان لهم - في حاضرتهم - عليه ، ولا سبيل لهم إليه . فهم أغنياء ملكا ، فقراء يدا . وكل من كان هذا شأنه فهو ابن سبيل .

من له مال لا يقدر عليه ولو في بلده :

٣ - بل الحق بعض الفقهاء من الخفية بابن السبيل ، كل من هو غائب عن ماله ، غير قادر عليه ، وإن كان في بلده ، مستدلاً بأن الحاجة هي المعبرة . وقد وجدت ؛ لأنه فقير يدا ، وإن كان غنياً ظاهراً<sup>(١)</sup> .  
قالوا : وإن كان تاجر له دين على الناس لا يقدر على أخذه ، ولا يجد شيئاً . محل له أخذ الزكاة . لأنه فقير يدا كإبن السبيل<sup>(٢)</sup> .

٢ - انظر : رد المحتار ج ٢ ص ٦٤ ، والبحر الرائق ج ٢ ص ٢٦٠ .

٣ - البحر الرائق ج ٢ ص ٢٦٠ .

## المسافرون لمصلحة :

٤ - وإذا أخذنا بمذهب الشافعي الذي يدخل في ابن السبيل : من يريد سفراً ولا يجد نفقة ، واعتبرنا ما رجحناه من اشتراط أن يكون هذا السفر في مصلحة معتبرة للإسلام أو للجماعة المسلمة - أمكننا أن نجد في عصرنا صوراً كثيرة لهذا الصنف في الطلاب النابيين والصناع الحاذقين ، والفنيين المخلصين ، وغيرهم ممن يحتاجون إلى بعثات للخارج . للتخصص في علم نافع . أو للتدريب على عمل منتج : يعود أثره بالخير على الدين والأمة .

## المحرومون من المأوى :

٥ - كما أن بعض العلماء من الحنابلة أعطى تفسيراً آخر لابن السبيل يدخل فيه كثيرون حتى في عصرنا هذا . فقد ذكر : ان أبناء السبيل هم السؤال<sup>(١)</sup> . يعني المتسولين الذين يتكففون الناس ، و يسألونهم .  
وبما يندى له الجبين أننا لا نزال نرى في كثير من البلاد التي ينتسب أهلها إلى الإسلام ، اناساً حرموا نعمة المأوى والسكن ، واتخلوا من جوارب الشوارع وأرصعة الطرقات مأوى لهم ، يقرشون ترابها ، ويتغطون بهواشها ، فهؤلاء « أبناء سبيل » لأن الطريق لكل منهم أمه وأبوه !!  
إن هؤلاء وصمة في جبين المجتمع الذي يعيشون فيه ، فلا عجب ان يعنف بهم القرآن ، ويذكرهم بوصف خاص ، غير وصف الفقراء والمساكين ، ويفرض لهم سهباً في الضريبة الإسلامية الأولى : الزكاة .  
ولا غرابة ان يعطى هؤلاء من مال الزكاة بوصفهم أبناء سبيل ، وبوصفهم فقراء أيضاً . فيعطون بالوصف الأول ما يخرجهم عن بنوة الطريق بأن يهباً لهم المسكن اللائق بحالهم ، ويعطون بالوصف الثاني ما يضمن لهم تمام كفايتهم ويكفل لهم معيشة حسنة ، يتحقق لهم فيها اشباع حاجاتهم البشرية من غير اسراف ولا تقتير .

١ - انظر : الاصل ج ٣ ص ٢٢٧ .

## اللقطاء :

٦ - وذكر السيد رشيد رضا في تفسيره : ان اللقيط يوشك أن يدخل في معنى ابن السبيل : كما ذكر أن بعض اذكياء المعاصرين اختار في رسالة له : ان هذا هو المعنى المراد .

وقوى الشيخ رشيد هذا الاختيار - وإن لم يجزم به - بأن اللفظ يتسع للقيط ما لا يتسع لغيره . وبأن القرآن عني بأمر اليتيم والإحسان به لحكمة بالغة . وهي : أن اليتيم يهمل أمره بفقد الناصر القوي الغيور . وهو الأب . أو تكون تربيته ناقصة . بالجهل الذي هو جناية على العقل . أو فساد الأخلاق الذي هو جناية على النفس ، وهو يجهله وفساد أخلاقه . يكون شراً على أولاد الناس . يعاشرهم فيسري إليهم فسادهم . فإذا كان هذا شأن اليتيم فاللقيط أولى وأجدر منه بالإحسان بما ذكرنا من الحكمة والفقه .

قال : وإنما غفل جميع المفسرين عن ذكره ، لندرة اللقطاء في زمن المتقدمين منهم . ولاحظ للمتأخرين منهم من التأليف إلا النقل عنهم <sup>(١)</sup> . على أن اللقيط إن لم يدخل في معنى « ابن السبيل » فهو داخل في عموم « الفقراء والمساكين » قطعاً ، فإن الفقير هو المحتاج ، صغيراً كان أو كبيراً . فحقه في الزكاة ثابت بيقين .

---

١ - تفسير المنار ج ٥ ص ٩٤ ط ثانية .



## الفصل الثامن

### مباحث حول الأصناف المستحقين

مذاهب الفقهاء في استيعاب الأصناف :

ذكر الله تعالى مصارف الزكاة في كتابه الكريم ، وحصرها في ثمانية أصناف شرحناها وفصلنا القول في بيانها ، وبقي هنا مسألة لا بد من توضيحها ، وهي : هل يجب على مفرق الزكاة سواء أكان المالك أو الحاكم — أن يوزعها على جميع هؤلاء الأصناف الثمانية ، وإن يسوى بينهم في قدر ما يعطيه ؟ هكذا فهم بعض الفقهاء . منهم الإمام الشافعي الذي أطال في تفصيل هذه المسألة في كتاب ( الأم ) في فصول كثيرة .

قال النووي في المجموع : قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل ، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين إن وجدوا ، وإلا فالوجود منهم ، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده ، فإن تركه ضمن نصيبه.. وبمذهبنا في استيعاب الأصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والثوري وداود<sup>(١)</sup> .

وعن أحمد رواية أيضاً توافق مذهب الشافعي : أنه يجب تعميمهم والتسوية

---

- المجموع ج ٦ ص ١٨٥ .

بينهم ، وان يدفع من كل صنف إلى ثلاثة فصاعدا ، لأنه أقل الجمع ،  
 - إلا العامل ؛ لأن ما يأخذ أجره ، فجاز ان يكون واحداً ، وان تولى الرجل  
 اخراجها بنفسه سقط العامل . وهذا اختيار أبي بكر من الخنابلة (١)  
 وتأنسب أصبغ من المالكية مذهب الشافعي في تعميم الأصناف ، حتى  
 لا يندرس العلم باستحقاقهم ، ولما فيه من الجمع بين مختلف المصالح لما  
 فيه من سد الخلة والغزو ووفاء الدين ، وغير ذلك ولما يوجب من  
 دعاء الجميع (٢) .

قال ابن العربي : واففقوا على انه لا يعطى جميعها للعاملين فيها (٣) لأن  
 ذلك اخلال بالمقصود من شرعية الزكاة وهو سد خلة المسلمين ، وسد خلة  
 الإسلام كما قال الطبري .

واعتمد أصحاب الشافعي على أن الله أضاف الصدقة بلام التملك ( للفقراء  
 والمساكين .. الخ ) إلى مستحق حتى يصبح منه الملك على وجه التبريلك ،  
 فكان ذلك يائناً للمستحقين ، وهذا كما لو أوصى لاصناف معينين أو لقوم  
 معينين (٤) . فيجب ان يعهم جميعاً .

واستدلوا من السنة بما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال :  
 أتيت رسول الله ﷺ فبايعته فأثابه رجل فقال : اعطني من الصدقة . فقال  
 له رسول الله ﷺ ان الله لم يرز بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى  
 حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من أهل تلك الأجزاء أعطيتك  
 حقتك .

وخالف الشافعي مالك وأبو حنيفة وأصحابهما ، ولم يوجبوا استيعاب  
 الأصناف في القسمة .

وقالوا : ان اللام في الآية ليست لام التملك ، وإنما هي لام الأجل

١ - الكافي لابن قدامة ج ١ ص ١٤٦ .

٢ - نقل ذلك الصاري في حاشيته ج ١ ص ٣٣٤ نقلاً عن الحرشي .

٣ - أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٩٤٧ .

كقولك : هذا السرج للداية ، والباب للبار .

واستدلوا بقوله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) فلم يذكر لها في الآية مصرفاً إلا الفقراء .  
والصدقة من أطلق في القرآن فهي صدقة القرض وقال النبي ﷺ أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ، وهذا نص في ذكر أحد الأصناف قرآناً وسنة <sup>(١)</sup> .

وقد روى أبو عبيد عن ابن عباس أنه قال : إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك ، إنما قال الله تبارك وتعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) وكذا وكذا ، لئلا يجعلها في غير هذه الأصناف . ونحوه عن حليفة .

وعن ابن شهاب قال : أسعدهم بها أكثرهم عدداً وأشدهم فاقة .  
وعن إبراهيم قال : ما كانوا يسألون إلا عن الفاقة (الفاقة : الفقر) .  
وقال سفيان وأهل العراق (أبو حنيفة وأصحابه) : إذا وضعها في صنف واحد من الثمانية أجزأه .

وقال إبراهيم النخعي : إذا كان المال كثيراً ففرقه في الأصناف . وإذا كان قليلاً فاعطه صنفاً واحداً . وروى مثل هذا عن عطاء <sup>(٢)</sup> .  
وقال أبو ثور : إن أخرجه صاحبه جاز له أن يضعه في قسم ، وإن قسمه الإمام استوعب الأصناف .

وقال مالك : الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي . فأبي الأصناف كانت الحاجة فيه والعدد ، أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي . وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام ، فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك .

١ - أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٩٤٧ .

٢ - ذكر هذه الآثار أبو حنيفة في (الأموال) ص ٥٧٦ - ٥٧٨ .

وعلى هذا أدركت من ارضى من أهل العلم « ١١ » .  
وأوجه الأقوال المذكورة ما قاله النخعي وأبو ثور ومالك وهي - فيما أرى - يكمل بعضها بعضا .  
تحقيق صاحب الروضة الندية :

وقد حقق ذلك صاحب الروضة الندية فقال : ان الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية غير سائفة لغيرهم . واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية . ولا ان يقسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم . بل المعنى : أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف . فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة . ووضعه في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله فيه وسقط عنه ما أوجبه الله عليه . ولو قيل : إنه يجب على المالك - إذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة - تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعاً ، لكان ذلك - مع ما فيه من الحرج والمشقة - مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم . وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً لو قسم على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ، ولو كان نوعاً واحداً فضلاً عن أن يكون عدداً !!

وحديث زياد بن الحارث الذي قال له النبي : ان الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزاها ثمانية أجزاء ... هذا الحديث على فرض صلاحيته للاحتجاج ( ففي اسناده مقال ) فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها ، كما هو مصارف الآية التي قصدناها <sup>فيها</sup> . ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها ، وأن كل جزء لا يحوز صرفه في غير الصنف المقابل له ، لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف إلى غيره ، وهو خلاف الاجماع من المسلمين .

وأيضاً لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الإمام

١ - أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٤٨ .

لا باعتبار صدقة كل فرد ، فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط ، بل يجوز إعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات وإعطاء بعضهم بعضاً آخر .  
نعم إذا جمع الإمام جميع صدقات أهل قطر من الأقطار وحضر عنده جميع الأصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله . وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء ، بل له أن يعطي بعض الأصناف أكثر من البعض الآخر . وله أن يعطي بعضهم دون بعض - إذا رأى ذلك صلاحاً عائداً على الإسلام وأهله . مثلاً إذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الإسلام من الكفار أو البغاة فلأن له إثارة أصناف المجاهدين بالصرف إليهم وإن استغرق جميع الحاصل من الصدقات . وهكذا إذا اقتضت المصلحة إثارة غير المجاهدين هـ اهـ (١) .

### ترجيح أبي عبيد :

وهذا ما رجحه أبو عبيد ، فقد ذكر ما كتبه الإمام الزهري لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عن منازل الصدقات ومواقعها كما جاءت به السنة ، فقال : هي ثمانية أسهم : سهم للفقراء وسهم للمساكين ... الخ السهام الثمانية . ثم فصل ما يعطى لكل صنف من الفقراء إلى ابن السبيل ، وكيفية تقسيم السهم على أنواع كل صنف من الأصناف الثمانية ، ثم قال أبو عبيد : فهذه مخارج الصدقة إذا جعلت مجزأة ، وهذا هو الوجه لمن قدر عليه وإطاقه ، غير أنني لا أحسب هذا يجب إلا على الإمام الذي تكثر عنده صدقات المسلمين وتلزمه حقوق الأصناف كلها وبمكنته كثرة الأعوان على تفريقها . فأما من ليس عنده منها إلا ما يلزم لخاصة ماله فإنه إذا وضعها في بعضهم دون بعض كان جائزاً عنه على قول من سميناه من العلماء .

والأصل في هذا هو الحديث المأثور عن النبي ﷺ حين ذكر الصدقة فقال : تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ( فلم يذكر ﷺ - ههنا -

١ - الروضة الندية ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ بصرف .

غير صنف واحد . ثم أتاه مال بعد هذا فجعله في صنف ثان سوى الفقراء وهم المؤلفة قلوبهم : الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، وعلقمة بن علاثة ، وزيد الخيل . قسم فيهم النذبية التي بعث بها إليه علي من أموال أهل اليمن . وإنما الذي يؤخذ من أموالهم الصدقة .

ثم أتاه مال آخر فجعله في صنف ثالث وهم الغارمون .

ومن ذلك قوله لقبیصة بن المخارق في الحملة التي تحمل بها : أقم حتى تأتينا الصدقة فاما ان نعينك عليها . واما ان نحملها عنك ( فأراه عليه السلام قد جعل بعض الأصناف أسعد بها من بعض .

فالإمام غير في الصدقة في التفریق فيهم جميعاً ، وفي أن يخص بها بعضهم دون بعض . إذا كان ذلك على وجه الاجتهاد . ومجانبة الهوى والميل عن الحق ، وكذلك من سوى الامام . بل هو لغيره أوسع ان شاء الله <sup>(١)</sup> .

### ترجيح رشيد رضا :

قال في المنار : ان خلاف السلف وأئمة الأمصار في المسألة يدل على أنه لم يسبق فيها سنة عملية مجمع عليها من عهد الرسول . ولا من خلفائه الراشدين ، فدل هذا على أنهم كانوا يرونها من المصالح التي يترجع فيها العمل بما يراه أولو الأمر في درجة الاستحقاق وقلة المال وكثرته من الصدقات وفي بيت المال . وأقرب أقوال الأئمة في مراعاة المصلحة قول مالك وإبراهيم النخعي . وأبعدها عن المصلحة والنص جميعاً قول أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> ، إلا إذا كان المال قليلاً جداً ، بحيث إذا أعطاهما واحدا انتفع به ، وإذا وزعه على من يوجد من الأصناف ، أو على أفراد صنف واحد كالفقراء ، لم يصب أحدا ماله موقع من كفايته .

١ - الأموال ص ٥٨١ وما قبلها .

٢ - قد ذكرنا أن أبا عبيد روى عن ابن عباس وحليفة مثله . والقول بجواز وضعها في صنف واحد لا ينفي وجوب مراعاة الحاجة والمصلحة في التوزيع ، وان كان ذلك موكولاً إلى ضمير المسلم .

وأما جواز إعطاء المال الكثير إلى واحد من المستحقين من صنف واحد . فلا وجه له ولا شبهة . والله تعالى قد ذكر أصنافاً بصفة الجمع . فلا يمكن أن يقول أبو حنيفة ولا من دونه علماء وفهماً : إن إعطاء واحد من صنف واحد يعد امتثالاً لأمر الله وعملاً بكتابه . وينبغي لجماعة الشورى من أهل الحل والعقد أن يضعوا في كل عصر وقطر نظاماً لتقديم الأهم فالأهم ، إذا لم تكف الصدقات للجميع . ليمنعوا السلاطين والأمراء من التصرف فيها بأهوائهم . وذلك أن بعض الأصناف يوجد في بعض الأزمنة والأمكنة دون بعض . كما أن درجات الحاجة تختلف <sup>(١)</sup> .

### الخلاصة في التوزيع على الأصناف :

وخلاصة القول بعد ذكر هذه الآراء والتحقيقات والترجيحات . نعرضها فيما يلي :

١ - ينبغي تعميم الأصناف المستحقين إذا كثر المال . ووجدت الأصناف وتساوت حاجاتهم أو تقاربت . ولا يجوز حرمان صنف منهم مع قيام سبب استحقاقه ووجود حاجته . وهذا يتعين في حق الإمام أو السلطة الشرعية التي تجمع الزكوات وتفرقها على المستحقين .

٢ - عند تعميم الأصناف الموجودين بالفعل من الثمانية . ليس يوجب أن نسوي بين كل صنف وآخر في قدر ما يصرف له . وإنما يكون ذلك حسب العدد والحاجة . فقد يوجد في إقليم ألف فقير ولا يوجد من الغارمين أو ابن السبيل إلا عشرة ، فكيف يعطى عشرة ما يعطاه ألف ؟ لهذا نرى الأوفق هنا ما ذهب إليه مالك ومن قبله ابن شهاب من إثارة الصنف الذي فيه العدد والحاجة بالنصيب الأكبر <sup>(٢)</sup> خلافاً للمذهب الشافعي .

١ - تفسير المتار ج ١٠ ط ثانية ص ٥٩٣ .

٢ - قال الدردير في شرحه الصغير : ينتدب إثارة المحتاج على غيره بأن يخص بالأصطاء ، أو يزداد له فيه على غيره ، على حسب ما يقتضيه الحال ، إذ المقصود سد الحاجة . ج ١ ص ٢٣٤ .

٣ - يجوز صرف الزكاة كلها لبعض الأصناف خاصة ، لتحقيق مصلحة معتبرة شرعاً تقتضي التخصيص . كما أنه عند اعطاء صنف من الأصناف الثمانية لا يلزم التسوية بين جميع افراده في قدر ما يعطونه . بل يجوز المفاضلة بينهم حسب حاجاتهم . فإن الحاجات تختلف من فرد إلى آخر . المهم أن يكون التفضيل - ان وجد - لسبب ومصلحة لا هوى وشهوة . ودون اجحاف بالآخرين من الأصناف أو الأفراد<sup>(١)</sup> .

٤ - ينبغي أن يكون الفقراء والمساكين هم أول الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة ، فإن كفايتهم واغناهم هو الهدف الأول للزكاة ، حتى إن الرسول ﷺ لم يذكر في حديث معاذ وغيره إلا هذا المصرف . « تؤخذ من أغنيائهم ، فرد على فقرائهم » وذلك لما لهذا المصرف من أهمية خاصة . فلا يجوز للحاكم أن يأخذ أموال الزكاة لينفقها على الجيش مثلاً ، ويدع الفئات الضعيفة المحتاجة من أهل الفقر والمسكنة يأكلها الجوع والعري والضياع ، ويحرقها الحقد والحسد والبغضاء .

وكل هذا ما لم تطرأ ظروف خاصة مؤقتة تجعل علاجها مقدماً على علاج الفقر والمسكنة .

٥ - ينبغي الأخذ بمذهب الشافعي في تعيين الحد الأقصى الذي يصرف للعاملين على الزكاة جباية وتوزيعاً . وقد حدده بمقدار « الثمن » من حصة

---

١ - من أجود ما قرأت في ذلك ما في شرح الأزهار ج ١ ص ٥١٨ ، قال : ولا يجوز للإمام ذلك التفضيل إلا إذا كان غير مجحف بالأصناف الباقية ، فاما إذا كان مجحفاً لم يجوز . لأن ذلك حيف وميل عن الحق . ومعنى الاجحاف هنا : أن يعطى أحد الغارمين فوق ما يقتضي دينه والآخر دون ما يلي بدينه ، أو يعطى أحد ابني سبيل ما يملكه وله والآخر دون ذلك . أو يعطى فقير ما يكفيه وعوله ( عياله ) والآخر دون ما يكفيه وعوله ، من غير سبب مقتض لذلك كان يكون المفضل مؤلفاً أو نحو ذلك . ويجوز للإمام أن يفضل بفسخ الأشخاص فيعطيه أكثر مما أعطى غيره لتعدد السبب فيه ، الموجب لاستحقاق الزكاة ، وذلك نحو أن يكون هذا الشخص فقيراً مجاهداً غارماً ، فانه يعطى أكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه فيه . ٥١ .



الزكاة . فلا يجوز الزيادة عليه . فإن مما يعاب على أكثر الضرائب الوضعية أن مقداراً كبيراً مما يجب منها ينفق على الإدارات والأجهزة المكلفة بالجباية ، فلا تصل المبالغ المحصلة من الممولين إلى الخزنة إلا بعد أن تكون قد نقصت نقصاً ملحوظاً بسبب الاسراف في نفقات الجباية والتحصيل ، وما تستلزمه فخامة المناصب ، وأناقة المكاتب ، والعناية بالمظاهر ، والميل إلى التعقيد ، من تكاليف جنة وأموال طائلة . وهذا في الحقيقة إنما يؤخذ من الجهات المستحقة التي تصرف فيها حصيلة ما جبي من المال . وإلا ، زيد بقدره على المكلفين المرهقين .

٦ - عندما يكون مال الزكاة قليلاً ، كمال فرد واحد ليس بذي ثروة كبيرة . فهنا يعطى لصنف واحد ، كما قال النخعي وأبو ثور ، بل لفرد واحد كما قال أبو حنيفة ؛ فإن تفريق هذا القليل على عدة أصناف أو عدة أفراد من صنف واحد ، يضيع الفائدة المرجوة من الزكاة . وقد مربنا في مصرف « الفقراء والمساكين » ترجيح مذهب الشافعي في الإغناء بالزكاة . فهو أولى من إعطاء عدد من الأفراد درهمات لكل منهم ، لا تشفى ولا تكفي . وهذا ما لم يكن العدد الموجود في حاجة شديدة إلى إسعاف بأي شيء ولو قليلاً . فالتفريق أفضل وأولى عندئذ .

## الفصل السابع

### الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة

الزكاة ضريبة ذات صبغة خاصة ، ترمي إلى تحقيق أهداف معينة في حياة الفرد والمجتمع والعالم الإنساني .

فليس لأي إنسان أن يأخذ منها ما لم يكن من أهلها . وليس لرب المال ولا للحاكم ان يصرفها حيث شاء ما لم تصادف عملها .

ومن هنا اشترط الفقهاء ألا يكون آخذ الزكاة من الاصناف الذين جاءت النصوص بتحريمها عليهم ، وعدم اعتبارهم مصرفاً صحيحاً للزكاة .

وهؤلاء الأصناف الذين حرمت عليهم الزكاة هم بالاجمال :

١ - الأغنياء .

٢ - الأقوياء المكتسبون .

٣ - الملاحدة والكفرة المحاربون للإسلام بالإجماع ، وأهل الذمة عند

جمهور الفقهاء .

٤ - أولاد المزكي ووالداه وزوجته . أما باقي الأقارب ففيهم خلاف

وتفصيل .

٥ - آل النبي ﷺ ، وهم بنو هاشم وحدهم ، أو بنو هاشم وبنو

المطلب على الخلاف في ذلك .

ونفصل ذلك في المباحث التالية :

## المبحث الأول

### الأغنياء

ذكرنا في بحثنا عن (الفقراء والمساكين) : أن فقهاء الإسلام متفقون على أنه لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني ، لقوله ﷺ لا تحمل الصدقة لغني<sup>(١)</sup> وقوله لمعاذ (تؤخذ من أغنيائهم فتزد على فقرائهم)<sup>(٢)</sup> . وقالوا : ان إعطاء الأغنياء منها يخل بحكمة وجوبها . وهو اغناء الفقراء بها ، فلم يجز .

وهم مع اتفاقهم على هذا الحكم اختلفوا في تحديد معنى الغني الذي يحرم الأخذ من الزكاة ويمنع منها ، وقد فصلنا ذلك في مصرف الفقراء والمساكين فليرجع إليه .

واختلف الفقهاء أيضاً في بقية الأصناف ، فعند الحنفية : لا تعطى الزكاة لغني ولو كان في سبيل الله أو غارماً لا صلاح ذات البين . عملاً باطلاق حديث معاذ والحديث الآخر (لا تحمل لغني) .

ولم يستثنوا إلا العامل : لأن ما يأخذه إنما هو أجر على عمله . والا المؤلفة ، ولكن سهمهم سقط بانتشار الإسلام كما قالوا<sup>(٣)</sup> .

أما الأئمة الآخرون فقالوا : إنما اقتصر في حديث معاذ على ردها للفقراء لأن ذلك هو المقصود الأهم للزكاة ؛ إغناء الفقراء .

ولو كانت الزكاة لا تعطى إلا لفقير ومساكين ما كان هناك معنى لذكر أصناف ستة في آية التوبة بعد الفقراء والمساكين .

٢٤١ - مرخصهما هناك .

٣ - انظر : فتح القدير على الهداية ج ٢ ص ٢١ .

وكما أخرجتم العامل عليها وابن السبيل . وإن كان غنياً في بلده - أخرجوا  
الغازي الذي لا راتب له في ديوان الجند ، والغارم لاصلاح ذات البين .  
والواقع أن آية المصارف جمعت بين نوعين من المستحقين : النوع الأول :  
من يحتاج من المسلمين وهم :

الفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمون لمصلحة أنفسهم وابن السبيل  
فهؤلاء يعطون لحاجتهم ما تندفع به حاجتهم .

والنوع الثاني : من يحتاج إليهم المسلمون . وهم :  
العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون لمصلحة الغير . وفي سبيل الله .  
فهؤلاء يعطون مع الفقر والغنى .

وفد فصل في ذلك الحديث النبوي : « لا تحل الصدقة لغني ، إلا لخمسة :  
لغازي في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ،  
أو لرجل له جار مسكين . فتصدق على المسكين فاهدى المسكين إليه » قال  
النووي : هذا الحديث حسن أو صحيح رواه أبو داود من طريقين مرسلًا  
وموصولاً<sup>(١)</sup>.

#### غنى الولد الصغير بغنى أبيه :

وإذا كانت الزكاة لا تحل لغني إن يأخذها باسم الفقر والمسكنة ، فإن  
الإنسان كما يكون غنياً بنفسه ، وقد يكون غنياً بغنى غيره .

فالولد الصغير يعد غنياً بغنى أبيه ، لا فرق بين الذكر والأنثى في ذلك :  
بخلاف ما إذا كان كبيراً فقيراً ، فإنه لا يعد غنياً بيسار أبيه وإن كانت نفقته  
عليه ، كالبنات الفقيرة التي لا زوج لها . والابن الفقير العاجز عن الكسب<sup>(٢)</sup> .

١ - قال في المجموع ( ٦ ج ص ٢٠٦ ) : إسناده جيد في الطريقين ، وجميع البهقي طرقه ،  
وفيها : أن مالكاً وابن عيينة أرسلاه ، وأن معمرأ والثوري وصلاه ، وهما من جيلة  
الحفاظ المحدثين ، والحديث إذا روى متصلًا ومرسلًا كان الحكم للاتصال على المذهب  
الصحيح .

٢ - انظر : الهداية وفتح القدير ج ٢ ص ٢٣ .

والمرأة الفقيرة تعد غنية بيسار زوجها ، وهي - شرعاً وعرفاً - منسوبة إليه ومحسوبة عليه ومكفية به ، فلا يجوز اعطاؤها من الزكاة ، لأن ذلك في الحقيقة ينقلب اعطاء الزوج .

وظاهر الرواية عند الحنفية يميز اعطاء امرأة الغني من الزكاة ، سواء فرضها النفقة أم لا. وعن أبي يوسف: أنه لا يجوز: لأنها مكفية بما تستوجبه على الغني من النفقة ، حالة اليسار والإعسار ، فالصرف إليها كالصرف إلى ولد الغني الصغير<sup>(١)</sup> . وفرق علماء الحنفية بين زوجة الغني وولده : أن استيجابها النفقة بمنزلة الأجرة ، بخلاف وجوب نفقة الولد الصغير ، لأنه سبب عن الجزئية فكان كنفقة نفسه ، فالدفع إليه كالدفء إلى نفس الغني<sup>(٢)</sup> .

وأجاز بعض الشافعية اعطاء زوجة الغني الفقيرة وولده الفقير من الزكاة ، مع قيام الزوج والأب بالنفقة ، وخالفهم آخرون على عدة أقوال<sup>(٣)</sup> .

ومن هذه الأقوال : ان كل من وجبت نفقته على غني من ولد أو زوجة أو قريب ، تحرم عليه الزكاة ، لأنه مكفي بنفقته ، والغني هو الكفاية<sup>(٤)</sup> .

وعند المالكية : ان الفقير الذي وجبت نفقته على غني ، تحرم عليه الزكاة ولو لم يجر النفقة عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذها منه بالحكم والقضاء . واستثنوا من ذلك ما إذا كان الغني لا تمكن الدعوى عليه أو يتعلم الحكم عليه<sup>(٥)</sup> .

والذي أرجحه ما قلته أولاً ان ولد الإنسان الصغير وزوجته هما اللذان يعلمان غنيين بغني الأب والزوج ، فالولد مع أبيه والزوجة مع زوجها وحده لا تنجزاً ، ولان نفقتهما وجبت وجوباً يبتأ بالكتاب والسنة ، فهما مكفيان

١ - نفسه وشرح الثماني مل حاشي الهداية .

٢ - نفسه ٢٤ .

٣ - المجموع ج ٦ ص ١٩١ .

٤ - انظر: شرح الخرشي على خليل ج ٢ ص ٢١٤ .

كفاية دائمة لازمة مستقرة . فلا يجوز اعطاء الزكاة لهما ، ولا يجوز لهما الأخذ ، بخلاف سائر الأقارب . فللحكومة ان تتولى الاتفاق عليهم من الزكاة أو غيرها من مواردها وتغنيهم عن نفقة أقاربهم . وللأفراد المسلمين ان يعطوهم من زكاتهم ما يقضون به حاجات لانسدها النفقة ، أو ما يغنيهم عن النفقة بالكلية وخاصة على مذهب من يقول باعطاء كفاية العمر للفقير والمساكين<sup>(١)</sup> . فهذا شيء أعمق وأوسع مدى مما تؤديه نفقة القريب على القريب .

---

١ - راجع بحث ( كم يعطى الفقير والمساكين من الزكاة ) الفصل السابق .

## المبحث الثاني الأقوياء المكتسبون

وكما جاءت الأحاديث بتحريم الزكاة على الغني جاءت بتحريمها على ذي  
المرءة السوي ، والمرءة : الشلة والقوة . والسوي : المستوي الأعضاء . أي  
ان جسمه سليم من العاهات . وإنما حرمت الزكاة على القوي ؛ لأنه مطالب  
أن يعمل ويكفي نفسه بنفسه لا أن يقعد ويتكل على الصدقات . فإذا كان  
قوياً ولكنه لا يجد عملاً فهو معذور . ومن حقه ان يعان من الزكاة ، حتى  
يتهيأ له العمل الملائم .. وفي الحديث الآخر : ( لا حظ فيها لغني ولا لقوي  
مكتسب<sup>(١)</sup> ) وقد مر بنا بحث ذلك في مصرف ( الفقراء والمساكين ) .

وتخالف الحنفية في ذلك فقالوا : يجوز دفع الزكاة إلى من يملك أقل من  
نصاب وأن كان صحيحاً مكتسباً ؛ لأنه فقير ، والفقراء هم المصارف ،  
ولأن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها . فأدير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب .  
وقال ابن المصام : وعند غير واحد : لا يجوز للكسوب ، لما قدمناه من قوله  
ﷺ ( لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي ) وقوله للرجلين اللذين سألاه  
فأراهما جلدين ( أما انه لاحق لكما فيها ، وإن شئتما أعطيتكما ) وأجاب  
بأن الحديث الثاني دل على أن المراد حرمة سؤالهما لقوله ( وإن شئتما أعطيتكما )  
ولو كان الأخذ محرماً لم يفعله<sup>(٢)</sup> .

---

١ - ذكر في البحر ج ٢ ص ١٧٥ قولاً شافعي أنه يشترط في الفقير الضعف والزمانة وعدم  
السؤال وهذا الحديث يرد عليه . وقرئها على الزمي باطل كما قال ابن العربي . وقد  
تقدم .

٢ - أنظر : الحاشية وقبح القدير ج ٢ ص ٢٨ .

وقد مر بنا هذا الحديث من قبل وفيه : « وإن شئتما أعطيتكما ولا حظ  
فيها لغني ولا لقوي مكتسب » وإنما قال لهما ذلك : لأنه لم يعرف حقيقة حالهما  
وليس كل جلد قوي يكون مكتسباً ما يكفيه ، فلهذا أعطاهما بعد أن وعظهما  
وأرشدتهما إلى أن الغني والمكتسب لا حق لهما في الزكاة .

وهذا هو اختيار أبي عبيد ؛ لأنه عليه السلام جعل الغنى والقوة على الاكتساب  
عدلين ، وإن لم يكن القوي ذا مال ، فهما الآن سيان ؛ إلا أن يكون هذا  
القوي مجلوداً عن الرزق محارفاً ( يطلب الرزق ولا يجده ) وهو في ذلك مجتهد  
في السعي على عياله ، حتى يعجزه الطلب ، فإذا كانت هذه حاله ، فإن له  
حيثلده حقاً في أموال المسلمين . لقول الله تبارك وتعالى ( وفي أموالهم حق  
للسائل والمحروم ) روى عن ابن عباس في هذه الآية : المحروم : المحارف<sup>(١)</sup> .



### المبحث الثالث

#### هل تعطى الزكاة لغير المسلم ؟

**لا يعطى من الزكاة ملحد ولا مرتد ولا محارب للإسلام :**

أجمع المسلمون على أن الكافر المحارب لأهل الإسلام لا يعطى من الزكاة شيئاً<sup>(١)</sup> وسند هذا الإجماع قوله تعالى « إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون »<sup>(٢)</sup> ولأنه حرب على الإسلام وأهله ، عدو للحق وحزبه ، وكل معونة له تتحول إلى خنجر يطن به الدين ، أو يقتل به المؤمنين ، وليس من الدين ولا من العقل أن يعطى الناس من أموالهم لقتل أنفسهم أو الاعتداء على مقدساتهم .

ومثله الملحد الذي ينكر وجود الله ، ويحصد النبوة والآخرة ، فهذا بطبيعته حرب على الدين ، فلا يعطى من أموال أهل الدين . وكذلك المرتد المارق من الإسلام بعد ما دخل فيه ، لأنه في نظر الإسلام لا يستحق الحياة ، وقد اقترف جريمة الخيانة العظمى بارتداده عن الدين ، ومفارقة جماعته المسلمين . قال عليه الصلاة والسلام : « من بدل دينه فاقتلوه »<sup>(٣)</sup>

#### **إعطاء أهل اللمة من الصدقات :**

**أما أهل اللمة وهم أهل الكتاب ومن في حكمهم ممن يعيشون بين ظهراني**

١ - نقل هذا الإجماع في البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٥ .

٢ - المنتقى - ٩ .

٣ - رواه أحمد وأبو داود والبخاري وأصحاب السنن عن ابن عباس .

المسلمين ، حيث دخلوا في ذمتهم . وخضعوا لسلطان دولتهم ، وقبلوا جريان أحكام الإسلام عليهم ، واكتسبوا بذلك التبعية لدار الإسلام . أو ما يشبه « الجنسية » بلغة عصرنا ، فهؤلاء في صرف الزكاة والصدقات إليهم ، خلاف وتفصيل ، نوضحه فيما يلي :

### الاعطاء من صدقة التطوع :

لا جناح على المسلم أن يعطي غير المسلم من أهل الذمة مما يتطوع به من الصدقات رعاية للرابطة الإنسانية ، ولحرمة العهد الذي بينهم وبين المسلمين . وكفرهم بالإسلام لا يمنع من البر بهم والإحسان إليهم — ما داموا غير محاررين للمسلمين — قال تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ان الله يحب المقسطين ) .<sup>(١)</sup> وقد نزلت هذه الآية رداً على تخرج بعض المسلمين من بر أقاربهم المشركين . وقبل هذا ما رواه ابن عباس : أنهم كانوا يكرهون الصدقة على أنسابهم وأقربائهم من المشركين ، فسألوا فرخص لهم ، ونزلت هذه الآية<sup>(٢)</sup> : ( ليس عليك هذاهم ولكن الله يهدي من يشاء ، وما تنفقوا من خير فلا نفوسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله ، وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون )<sup>(٣)</sup> . ومعنى ( وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله ) — كما قال ابن كثير<sup>(٤)</sup> — أن المتصدق إذا تصدق ابتغاء وجه الله فقد وقع أجره على الله ولا عليه في نفس الأمر لمن أصاب : البرّ أو فاجر ؟ أو مستحق أو غيره ؟ وهو مثاب على قصده ، ومستند هذا تمام الآية ( وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون ) .

١ - المتحنة - ٨ .

٢ - ابن كثير ج ٤ ص ٣٤٩ ط الحلبي .

٣ - البقرة ٢٧٢ .

٤ - ج ١ ص ٣٢٤ .

وقد مدح الله الأبرار من عباده بقوله (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً) (١)

وقد كان الأسرى حينئذ من أهل الشرك ، كما جاء عن الحسن وغيره (٢) .

### الإعطاء من صدقة الفطر :

وقريب من صدقة التطوع . صدقة الفطر . والكفارات والنذور ؛ فقد أجاز أبو حنيفة ومحمد وبعض الفقهاء صرفها إلى أهل الزمة . لعموم الأدلة . مثل قوله تعالى « في الصدقات إن تبدوا الصدقات فنعيماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم » (٣) . من غير فصل بين فقير وفقير ، ومثل قوله تعالى في الكفارات : « فكفاراته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » (٤) « فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً » (٥) من غير فصل بين مسكين ومسكين .

ولأن هذا من باب لإيصال البر إليهم وما نهينا عنه .

ومع ذلك قالوا : إن صرف هذه الأشياء إلى فقراء المسلمين أفضل بلا ريب ، لما فيه من إهانة المسلم على طاعة الله .

واشترط أبو حنيفة ألا يكون غير المسلم عدواً محارباً للمسلمين ، لأن الصرف إليه حينئذ يقع إهانة له على قتال أهل الإسلام ، وهذا لا يجوز (٦) . ونقل أبو عبيد وابن أبي شيبة عن بعض التابعين : أنهم كانوا يعطون الرهبان من صدقة الفطر (٧) .

١ - البعر - ٨ .

٢ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٣٩ - ٤٠ .

٣ - البقرة - ٢٧١ .

٤ - المائدة - ٨٩ .

٥ - المجادلة - ٤ .

٦ - انظر : بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٩ .

٧ - الأموال ص ٦١٣ ، ٦١٤ ، والمصنف ج ٤ ص ٣٩ .

### الاعطاء من زكاة الأموال لا يجوز عند الجمهور :

أما زكاة الأموال من العشر ونصف العشر وربع العشر ، فالجمهور الأعظم من العلماء على أنه لا يجوز دفع شيء منها لغير مسلم ، حتى قال ابن المنذر : اجمعت الأمة : أنه لا يجوز دفع زكاة المال إلى الذمي ، واختلفوا في زكاة الفطر<sup>(١)</sup> .

وأقوى ما استدلل به الجمهور لمذهبهم : حديث معاذ « أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم . تؤخذ من أغنيائهم . وترد في فقرائهم » فقد أمر برد الزكاة في فقراء من تؤخذ من أغنيائهم . وهم المسلمون ، فلا يجوز وضعها في غيرهم .

### مناقشة دعوى الإجماع على ذلك :

ولكن دعوى الإجماع الذي نقله ابن المنذر غير مسلمة هنا ، فقد نقل غيره عن ابن سيرين والزهري : أنهما جوزا صرف الزكاة إلى الكفار<sup>(٢)</sup> . وذكر السرخسي في المبسوط : أن زفر صاحب أبي حنيفة يجوز إعطاء الزكاة للذمي ، قال السرخسي : وهو القياس ، لأن المقصود اغناء الفقير المحتاج عن طريق التقرب ، وقد حصل ، ولكنه ردّ على قول زفر بحديث معاذ<sup>(٣)</sup> .

وروى ابن أبي شيبة عن جابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة : فيمن توضع ؟ فقال : في أهل ملتكم من المسلمين وأهل ذمتهم ، وقال « وقد كان رسول الله ﷺ يقسم في أهل النمة من الصدقة والخمس »<sup>(٤)</sup> . والظاهر من السؤال أنه عن الصدقة الواجبة وهي الزكاة ، أو يحتملها مع التطوع ، مع أن الصدقات التي كانت تجمع عند الرسول ﷺ ويقسم منها

٢٤١ - انظر المجموع للنووي ص ٢٢٨ ج ٦ ، والإجماع المذكور في غير المؤلفه قلوبهم .

٣ - انظر : المبسوط ج ٢ ص ٢٠٢ .

٤ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٠ .

على أهلها : إنما هي الزكوات في الغالب . ولكن الخبر مرسل .  
وروى ابن أبي شيبة أيضاً بسنده عن عمر في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء » (١) قال : هم زمني أهل الكتاب (٢) .  
ومن الوقائع المشهورة : ما رواه أبو يوسف عنه أنه فرض للشيخ اليهودي من بيت مال المسلمين ما يصلحه . مستدلاً بآية « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » قال : « وهذا من مساكين أهل الكتاب » (٣) .  
قال صاحب « الروض النضر » (٤) بعد ذكر ما رواه ابن أبي شيبة عن عمر : فقيه دلالة أن مذهب عمر جواز صرفها في أهل الكتاب ، وقد نقل صاحب المنار من الزيدية نحوه . وحكاها في « البحر » (٥) عن الزهري وابن سيرين ، قال : وحجتهم عموم لفظ « الفقراء » في الآية .  
وروى الطبري (٦) عن عكرمة في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » قال : « لا تقولوا للفقراء السلميين مساكين ، إنما المساكين مساكين أهل الكتاب » (٧) .

- 
- ١ - سورة التوبة آية ٦٠ .
  - ٢ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٠ .
  - ٣ - انظر : ص ١٢٦ من الخراج ط السلفية ثانية ، ومثل هذا ما رواه البلاذري في تاريخه ، ص ١٧٧ : أن عمر بن الخطاب مر - عند مقدمه الجابية من أرض دمشق - يقوم مجلوسين من النصارى ، فأمر أن يملأوا الصدقات وأن يجري عليهم القوت . فالظاهر من الصدقات هنا : أنها الزكاة المفروضة ، وهي التي تكون تحت يد الولاة ، حتى يجروا منها القوت .
  - ٤ - ج ٢ ص ٤٢٦ .
  - ٥ - البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٥ .
  - ٦ - تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر ج ١٤ ص ٣٠٨ .
  - ٧ - حلق الأستاذة أبو زهرة وعبد الرحمن حسن وخلاف على هذا التفسير - الذي يقول بأن المساكين هم مساكين أهل الكتاب - أنه يفيد فائدتين :  
إحداها : أن الفقير والمساكين صنفان متبايران ، لا يعني ذكر أحدهما عن ذكر الآخر في الآية .  
والثانيهما : أنه يجوز إعطاء الزكاة إلى المساكين من أهل الفلحة ، بشرط أن يكونوا -

وقيد بعضهم جواز اعطاء الزكاة للزمني بما إذا لم يجد المزكي مسلماً يستحقها  
كما حكى ذلك الجصاص عن عبيد الله بن الحسن<sup>(١)</sup>. وهو قول بعض الأباضية<sup>(٢)</sup>

### موازنة وترجيح :

قلنا : إن أقوى ما استدل به الجمهور لمذهبهم حديث معاذ والحديث  
متفق على صحته ، ولكن دلالة على ما قالوا غير قاطعة ، فالحديث يَحْتَمِلُ أن  
الزكاة تُؤْخَذُ من أغنياء كل إقليم وترد على فقرائه ، وهم باعتبار الاقليمية  
والمواطنة والجوار يعلون من الفقراء المنسوين إلى أولئك الأغنياء ، ومن هنا  
استدلوا بهذا الحديث على أن نقل الزكاة من بلد إلى بلد لا يجوز .

وعوم الأدلة التي ذكرها الحنفية في جواز صرف صدقة الفطر وما  
معها ، من الآيات التي لم تفصل بين فقير وفقير ، ولا بين مسكين ومسكين -  
يشهد لما روى عن عمر والزهرى وابن سيرين وعكرمة وجابر بن زيد وزفر .  
وكذلك آية المحتحنة التي تقول : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين  
ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم » وقد قالوا : إن ظاهر هذا النص  
يقتضي جواز صرف الزكاة إليهم ، لأن أداء الزكاة برّ بهم ، لولا ما دل  
عليه حديث معاذ<sup>(٣)</sup> .

وقد تبين لنا : أن دلالة حديث معاذ لا تقاوم عموم النصوص الأخرى ،  
وما فهم عمر رضي الله عنه في آية « إنما الصدقات » من شمولها للمسلمين  
وغير المسلمين .

فالذي أراه بعد موازنة الأدلة : أن الأصل في الزكاة أن تعطى لفقراء  
المسلمين أولاً ، لأنها ضريبة مفروضة على أغنيائهم خاصة ، ولكن لا مانع

---

- عاجزين جزأً مطلقاً ؛ لأن القادرين كانت تؤخذ منهم الجزية ، وليس من المقول أن  
تؤخذ منهم الجزية ، ويصلوا من الزكاة . انظر : حلقة الدراسات الاجتاحتية ص ٢٥٢ .

١ - أحكام القرآن ج ٣ ص ٣١٥ ط الأستاذة . (٢) شرح التلج ج ٢/٢٢٣

٣ - انظر البائع ج ٢ ص ٤٩ .

من إعطاء الذمي الفقير من الزكاة إذا كان في أموالها سعة . ولم يكن في إعطائه إضرار بفقراء المسلمين . وحسبنا في هذا عموم الآية . وفعل عمر . وأقوال من ذكرنا من الفقهاء . وهذه قمة من التسامح لم يرتفع إليها دين من قبل . وهذا إذا كان يعطى باسم الفقر والحاجة . أما إذا أعطي تأليفاً لقلبه . وتحييياً للإسلام إليه . أو ترغيباً له في نصرته والولاء لأمته ولدولته . فقد رجحنا بالأدلة الناصعة من كتاب الله وسنة رسوله جواز ذلك . وبقاء هذا السهم إلى ما شاء الله . وإن كنا اخترنا أن التأليف وإعطاء المؤلفة قلوبهم إنما هو من شأن الحكومة الإسلامية لا من شأن الأفراد . ويمكن أن تقوم الجمعيات الإسلامية في ذلك مقام الحكومات .

ولا بد أن أنبه هنا على أن رأي من قالوا بعدم إعطاء الذمي من الزكاة ليس معناه تركه للجوع والعري . كلا . بل يعان من موارد بيت المال الأخرى كالقبيء وخمس الغنائم والمعادن والخراج وغيرها . وقد ذكر أبو عبيد في « الأموال » كتاب عمر بن عبد العزيز لعامله على البصرة وفيه : « وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه . وضعفت قوته . وولت عنه المكاسب . فاجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه .. »<sup>(١)</sup> ومعنى « أجز عليه » : اجعل له شيئاً جارياً . وراتباً دورياً . والجميل حقاً أنه لم يدع أهل الذمة حتى يطلبوا هم المعونة ، بل طلب الخليفة من الوالي أن يبادر هو فينظر في حالهم ومطالبهم : فيسدها من بيت المال . وهذا هو عدل الإسلام .

#### هل يعطى الفاسق من الزكاة ؟

أما الفاسق فأجازوا إعطائه من الزكاة ما دام باقياً على أصل الإسلام . استصلاحاً لحاله . واحتراماً لأدميته ، ولأنها تؤخذ منه فيجوز أن ترد عليه ، فيدخل في عموم الحديث ( تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم )<sup>(٢)</sup> وهذا

١ - الأموال ص ٤٦ .

٢ - انظر البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٦ .

ما لم يأخذ هذه الزكاة للاستعانة بها على فسقه ومعصيته . كأن يشتري بها خمرًا ، أو يقضي بها وطراً محرماً ، لأنه لا يعان بمال الله على معصية الله . ويكفي في ذلك غلبة الظن . ولهذا قال بعض المالكية : لا يجزئ دفع الزكاة لاهل المعاصي إن ظن أنهم يصرفونها فيها وإلا جاز الاعطاء لهم <sup>(١)</sup> .

وعند الزيدية : الفاسق — كالغني — لا تخل له الزكاة ، ولا يجزئ صرفها إليه . إلا إذا كان من العاملين عليها أو المؤلفة قلوبهم <sup>(٢)</sup> .

والراجح عندي أن الفاسق الذي لا يؤذي المسلمين بفسقه . ولا يتحداهم بفجوره ومعاصيه . لا بأس بإعطائه من الزكاة . وإن كان الصالحون والمستقيمون أولى بالاجماع . وأما الفاجر المستهتر . المتبجح بأباحتيه . المجاهر بفسقه . فلا ينبغي ان يعطى من مال الزكاة حتى يطلع عن غيه . ويعلن توبته . فإن أوثق عرا الإيمان : الحب في الله والبغض في الله <sup>(٣)</sup> ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) <sup>(٤)</sup> ومن مقتضى ذلك ألا يجمد المجتمع المسلم يد المعونة إليه وهو ينخر عظامه بمعاصيه . ويعالنه بآثمه . ويتحدى شعوره العام . ولا يقال : ان في هذا قسوة على أهل الفسق والمعصية . وتعريضهم لأن يهلكوا جوعاً في مجتمع مسلم ، وقد جاء الإسلام بالسماحة والرحمة والعفو والصفح .

فإن الصفع والعفو إنما يجوز في الاساءة الشخصية . أما من أساء إلى المجتمع كله ، وإلى الدين وأهله . فلا ينبغي أن يعفى عنه . ولا يملك أحد العفو عنه . وإنما يستحق الرحمة من رحم نفسه . وهو يملك ذلك بالتوبة ، فأما إذا استمرأ المعصية ، وأصر على طاعة الشيطان ، وركوب الضلال . والاستخفاف بالمجتمع

١ - انظر : الشرح الكبير وحاشية السوقي ج ٥ ص ٤٩٢ ، وهو موافق لمذهب الحنفية كما في فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ٩٣ . والأبائية كما في التلج وشرحه ج ٢ ص ١٣١-١٣٢ .

٢ - شرح الأزهري ج ١ ص ٥٢٠-٥٢١ .

٣ - معنى حديث رواه أحمد وابن أبي شيبة والبيهقي في شعب الإيمان ورمز له السيوطي بالخمس في الجامع الصغير .

٤ - التوبة - ٧١ .



وقيمة ومثله . فليمت جوعاً ولا كرامة . ومن أهان نفسه لا بكرم . ومن لم يرحمها لا يرحم .

وكيف يستحق الرحمة والمعونة لإنسان يؤثر أن يهلك جوعاً وعرياً . على أن يصلي . أو يصوم : أو يدع الخمر والقمار ؟ أو على الأقل يعد بذلك . ويعزم عليه .

ولكن إذا كان لهذا الفاسق المجاهر أسرة يعولها . فيجب أن تعطى من الزكاة . ولا تؤخذ بذنبه . كما قال تعالى : « ولا تكسب كل نفس نفساً إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى »<sup>(١)</sup> .

وسئل ابن تيمية عن إعطاء الزكاة لأهل البدع أو لمن لا يصلي ، فقال : ينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين وغيرهم . من أهل الدين ، المتبعين للشرعية ، فمن أظهر بدعة أو فجوراً ، فإنه يستحق العقوبة بالمجر وغيره ، والاستتابة ، فكيف يعان على ذلك ؟<sup>(٢)</sup> .

وفي تارك الصلاة قال :

« ومن لم يكن مصلياً أمر بالصلاة ، فإن قال : أنا أصلي ، أعطي . وإلا لم يعط »<sup>(٣)</sup> يعني أنه إذا أظهر توبة ووعد بأن يصلي ، صدق في ذلك واعطي . وفي « الاختيارات » قال شيخ الإسلام : ولا ينبغي أن تعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله ، فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين ( كالعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله ) فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة<sup>(٤)</sup> .

١ - سورة الانعام - ١٦٤ .

٢ - مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٥ ص ٨٧ .

٣ - نفسه ص ٨٩ .

٤ - الاختيارات ص ٩١ .

## كلمة للسيد رشيد :

ونختم هذه المسألة بكلمة نيرة للمصلح الإسلامي السيد رشيد رضا في هذا الموضوع . قال في التفسير (١) :

« من المعلوم بالاختبار أنه قد كثّر الاتحاد والزندقة في الأمصار التي أفسد التفرنج تربيتها الإسلامية وتعليم مدارسها . ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن المرتد عن الإسلام شر من الكافر الأصلي . فلا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكاة ولا من صدقة التطوع . وأما الكافر الأصلي غير الحرابي فيجوز أن يعطى من صدقة التطوع دون الزكاة المفروضة . (أي على رأي الجمهور) .

والملاحدة في أمثال هذه الأمصار أصناف : منهم من يهاجر بالكفر باقياً إما بالتعطيل وإنكار وجود الخالق ، وإما بالشرك بعبادته . ومنهم من يهاجر بإنكار الوحي وبعثة الرسل أو بالطعن في النبي ﷺ أو في القرآن أو في البعث والجزاء . ومنهم من يدعي الإسلام بمعنى الجنسية السياسية ولكنه يستحل شرب الخمر والزنى وترك الصلاة وغيرها من أركان الإسلام فلا يصلي ولا يزكي ولا يصوم ولا يحج البيت الحرام مع الاستطاعة ، وهؤلاء لا اعتداد باسلامهم الجغرافي ، فلا يجوز إعطاء الزكاة لأحد من ذكر ، بل يجب على المزكي أن يتحرى زكاته من يثق بصحة عقيدتهم الإسلامية ، وإذعانهم للأمر والنهي القطعيين في الدين ، ولا يشترط في هؤلاء عدم اقتراف شيء من الذنوب فإن المسلم قد يذنب ولكنه يتوب . ومن أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ولا ببدعة عملية أو اعتقادية هو فيها متأول لا جاحد للنص . وإن الفرق عظيم بين المسلم المذنب لأمر الله ونهيه إذا اذنب والمستحل لترك الفرائض واقتراف القواحش ، فهو يصر عليهما بلون شعور ما بأنه مكلف من الله بشيء ولا بأنه قد عصاه وأنه يجب عليه أن يتوب إليه ويستغفره . ولا ينبغي إعطاء الزكاة لمن يشك المسلم في إسلامه . وما أدري ما يقول

فيمن يراهم بعينه في المقاهي والحانات والملاهي يذخنون أو يسكرون في نهار رمضان حتى في وقت صلاة الجمعة ، وربما كان الملهى تجاه مسجد من مساجد الجمعة ؟ هل يعد هؤلاء من المسلمين المذنبين ؟ أم من الملاحدة الإباحيين ؟ مهما يكن ظنه فيهم فلا يعطهم من زكاة ماله شيئاً بل يتحرى بها من يثق بدينه وصلاحه إلا إذا علم ان في اعطاء الفاسق استصلاحاً له فيكون من الموافقة قلوبهم » .

### إعطاء الفرق المخالفة من أهل الإسلام :

يطلق أهل السنة على الفرق المخالفة لهم ، المنفصلة عنهم اسم « أهل البدع » أو « أهل الأهواء » .

والبدع نوعان : بدعة مكفرة ، وهي التي تخرج بصاحبها من الإيمان إلى الكفر . والطوائف تختلف في ذلك بين متطرف ومعتدل . وبدعة مفسدة ، وهي التي يفسد بها صاحبها ولا بكفر ، وهو فسق فكر واعتقاد (ويسمى فسق تأويل أيضاً) لا فسق عمل وسلوك .

فما حكم إعطاء الفقراء والمستحقين من أهل الفرق المخالفة ؟ .

الحق أن أهل السنة هل أعظم فرق الأمة تسامحاً في ذلك . فهم - فيما عدا لبدع التي يرونها مكفرة ومخرجة من الإسلام<sup>(١)</sup> - يميزون دفع الزكاة لكل مسلم من أهل القبلة ، إذا كان من أهل الصلاح والاستقامة . ولا شك أن أهل السنة يفضلون إعطاء الزكاة لمن كان متبعاً لسنة الرسول ﷺ ، بعيداً عن البدع ، ولو كان من المتسبين إليهم ، فكيف من غيرهم ؟ . وإنما الكلام هنا في الجواز والإجزاء وعدمه .

فبعد الشيعة الإمامية الجعفرية : يشترط أن يكون المعطى من الشيعة الاثني عشرية ، لقول الإمام : « لا تعط الصدقة والزكاة إلا لأصحابك » . ولا يستثنى

١ - انظر على سبيل المثال حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٥ .

من هذا الشرط إلا المؤلفة قلوبهم ؛ لأن المفروض فيهم الكفر أو النفاق ، كما يستثنى من تعطى له الزكاة بدافع المصلحة العامة لا لسد خلته ودفع حاجته الخاصة كما أشار الشيخ « خنية في » فقه الإمام جعفر » إلى أن هذا الشرط خاص بالزكاة فقط ، أما الصدقات المستحبة فيجوز إعطاؤها لكل محتاج (١) .

هذا مع أن النص الذي اعتمد عليه الشيخ هنا عن إمام المذهب رضي الله عنه ، منع إعطاء الصدقة والزكاة جميعاً . ولا يحسن تفسير الصدقة بالمفروضة وإلا لم يكن لعطف الزكاة عليها معنى .

على أن الصحبة الواردة في النص — إن صححت الرواية ، يمكن تفسيرها بالمعنى الأعم الذي يشمل كل مسلم .

وقد جاء عن بعض آل البيت ما يؤيد هذا العموم .

ذكر البحراني في «الحدائق» عن أبي جعفر الباقر رضي الله عنه: «أن رجلاً جاء إليه وقال له : رحمتك الله . اقض مني هذه الخمسمائة درهم ، فضعها في مواضعها فلأنها زكاة مالي . قال الإمام : بل خذها أنت . وضعها في جيرانك والأيتام والمساكين . وفي اخوتك من المسلمين» (٢) .

فهذا النص عن أبي الإمام الصادق لم يقيد السائل بشيء إلا أن يبحث عن أمرين : الحاجة ، والإسلام . فأخوة الإسلام فوق كل اعتبار . والمؤمنون كلهم أخوة بعضهم لبعض .

وعند الإباضية خلاف في جواز إعطائها للمسلم غير المتولي (المتزم بالمذهب) قال بعضهم : إذا علم أنه فقير ولم يعلم أنه مخالف ولا موافق أعطاه ، وأجازها بعض للمخالف ، وقيل : إن كان بين أظهرنا جاز ، وقيل : يعطيه منها إن كان قريباً للمعطي . قال في شرح النبل : والصحيح أنها لا تعطى إلا لمتولي ، وإن لم يوجد فلموقوف فيه ، وإلا فلمتبرأ منه ، وإلا فلمخالف وروح في مذهبه ، ويقدم من لا يطعن فينا ، وبعده من قل طعنه ، وبعده الطاعن

١ - فقه الإمام جعفر الصادق ج ٢ ص ٩٣ .

٢ - فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ٩٧ .

كثيراً ، وإلا فلنصراني ، وإلا فلصابوني (لعله لصابي) . وإلا فليهودي  
وإلا لمجوسي ، وإلا فلصنمي ، وذلك كله مع عدم الإيمان ، وخوف فجأة  
الموت ، وعدم وجود سبيل بنحو لإرسال<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن هذه القيود الأخيرة جعلت من الصعب خروجها عن أهل المذهب .  
وأما الزيدية ففي مجموع الفقه الكبير :

قال زيد بن علي (ع) : لا تعط من زكاة مالك القدريّة<sup>(٢)</sup> ولا  
المرجئة<sup>(٣)</sup> ولا الحرورية<sup>(٤)</sup> ، ولا من نصب حرباً لآل محمد<sup>(٥)</sup> عليه السلام .  
قال في الروض التنوير : فيه أن مذهب الإمام (ع) عدم جواز صرف  
الزكاة إلى فاسق التأويل ، وهو قول الهادي ، والقاسم ، والناصر .

وحجتهم : أن الخطاب في «أغنياكم» متوجه إلى المؤمنين ، لئلا يمان  
على ما فيه معصية .

قال : وذهب جماعة من السلف إلى جواز ذلك .

---

١ - شرح النبل ج ٢ ص ١٣٣ .

٢ - القدريّة : تطلق قديماً على الذين قالوا : إن الأمر أنف ، أي لم يسبق به علم الله تعالى ، ولا  
يعلم الحوادث إلا بعه وقوعها ، لا قبل ذلك ، وأول من قال به بعد الجهمي كما في صحيح مسلم ،  
كما تطلق على المعتزلة . والاملاق الأول هو المراد هنا ، والإمام زيد من التابعين ، فالمتلون  
أنه أدركهم .

٣ - يطلق المرجئة على من ترك التنطع بوصية النفساق ، وعلى هذا جماعة من السلف ، كما يطلق  
على الذي يقول بالإيمان بلا عمل يمله ، وأنه لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع  
الكفر طاعة ، والأرجاء في اللغة التأخير ، والمقاتل بذلك قد أضر الإيمان عن العمل ، والأخلاق  
الأخير أنسب بمراد الإمام زيد .

٤ - نسبة إلى حروراء : موضع يظهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ثم شاع استعماله في كل  
خارجي ، ويسمون : المحكمة والشرأة ، ويجمعهم اكفار على وعثمان .

٥ - من نصب لهم القتال بالسيف بدياً وعدواناً واستحلالاً ، وهذا يسمونه وغيرهم ولكنه في  
حقهم أشد ، وأما المخالفة في المسائل الاجتهادية التي لم يقع فيها ثبوت إجماعهم ، وبعض  
مسائل أصول الدين بما كانت الشبهة فيها قوية من الجانبين ، فلا يكون قادحاً . انظر :  
الروض التنوير ج ٢ ص ٨٩-٩٠ .

ففي مصنف ابن أبي شيبة بإسناده إلى فضيل قال : سألت ابراهيم (النخعي) عن أصحاب الأهواء . فقال : ما كانوا يسألون إلا عن الحاجة .

وقال به أيضاً المؤيد بالله . والإمام يحيى . والحنفية . والشافعية . لعموم لفظ الفقراء ، ولأنها تؤخذ منه . فترد في فقرائه ، للخبر .

قال الإمام يحيى وأحد قولي الشافعي : إلا من كان فسقه بما يضر المسلمين ، كالباغي والمحارب ونحوهما . فلا يجوز الصرف إليهم ، إذ في ذلك إعةة على تخذيل أمر الإمام . والحيلولة بينه وبين القيام بأمر المسلمين<sup>(١)</sup> .

---

١ - الروض النضر ج ٢ ص ٤٢٣ .

## المبحث الرابع هل تدفع الزكاة إلى الزوج والوالدين والأقارب ؟

إذا كان القريب بعيد القرابة ممن لا تلزم صاحب الزكاة نفقته . فلا حرج في إعطائه من زكاة قريبه سواء أعطاه القريب نفسه . أم غيره من المزكين ، أو الإمام أو نائبه ، أعني إدارة توزيع الزكاة . وسواء أعطي من الفقراء والمساكين أم من غيرهما .

أما القريب الوثيق القرابة — كالوالدين والأولاد والأخوة والأخوات والاعمام والعمات ... الخ ففي جواز إعطائهم من الزكاة تفصيل :

فإذا كان القريب يستحق الزكاة لأنه من العاملين عليها أو في الرقاب أو الغارمين أو في سبيل الله ، فلقريبه أن يعطيه من زكاته ولا حرج ، لأنه يستحق الزكاة هنا بوصف لا تأثير للقرابة فيه ، ولا يجب على القريب — باسم القرابة — أن يؤدي عنه غرمه ، أو يتحمل عنه نفقة غزوه في سبيل الله ، وما شابه ذلك . وكذلك إذا كان ابن سبيل يجوز أن يعطيه مئونة السفر .

أما المؤلفة قلوبهم فليس إعطاؤهم من شأن الأفراد ، بل من شأن أولي الأمر ، كما بينا ذلك من قبل .

أما إذا كان القريب الوثيق القرابة فقيراً أو مسكيناً فهل يعطى من سهم الفقراء والمساكين في الزكاة ؟ وللإجابة على ذلك يجب أن نعرف من المعطي ؟ فإذا كان الذي يوزع الزكاة ويعطيها هو الإمام أو نائبه ، أو بتعبير عصرنا إذا كانت الحكومة هي التي تتولى جباية الزكاة وصرفها ، فلها أن تعطى ما تراه من أهل الحاجة والاستحقاق ولو كان من تعطيه هو ولد المزكي أو والده

أو زوجة<sup>(١١)</sup> : لأن صاحب الزكاة يدفعها إلى ولي الأمر المسلم قد أبلغها عليها وبرئت ذمته منها ، وأصبح أمر توزيعها منوطاً بالحكومة : إذ لم يعد مال الزكاة بعد جبايته صلة ولا نسب بمالكه من قبل . إنما هو الآن مال الله أو مال المسلمين . وإذا كان القريب فقيراً أو مسكيناً وكان من يعطيه هو القريب نفسه ، فلا بد أن ننظر في درجة قرابته ، ومن يكون هو لهذا القريب ؟ فإن كان هذا الفقير أباً للمزكي أو أمّاً ، أو ابناً ، أو بنتاً - وكان ممن يجبر على النفقة عليهم - بأن كان موسراً - فلا يجوز الصرف إلى أحد منهم من زكاته .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجبر فيها الدافع إليهم على النفقة عليهم ولأن دفع زكاته إليهم يغنيهم عن نفقته ، ويسقطها عنه ، ويعود نفعها إليه ، فكأنه دفعها إلى نفسه ، فلم تجز ، كما لو قضى بها دينه<sup>(١٢)</sup> .

ولأن مال الولد مال لوالديه . ولهذا جاء في المسند والسنن من غير وجه عن رسول الله ﷺ أنه قال : ( أنت ومالك لأبيك )<sup>(١٣)</sup> . كما اعتبر القرآن ييوت الأبناء ييوتاً للأباء ، إذ قال تعالى : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من أموالكم )<sup>(١٤)</sup> . أي ييوت أبنائكم<sup>(١٥)</sup> ، لأنه لم ينصر عنهم في الآية كبقية الأقارب . ولأن أكل الإنسان من بيته ليس في حاجة إلى نص في رنح الحرج عنه . وقال ﷺ : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه »<sup>(١٦)</sup> .

١ - النظر : أحكام القرآن لابن العربي ص ٩٦٥ .

٢ - النظر المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٤٧ .

٣ - تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٠٥ . والحديث رواه أحمد في المسند من ثلاثة طرق - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - وصححه الشيخ شاكراً . انظر إيجاديات : ٦٦٧٨ و ٦٩٠٢ و ٧٠٠١ ج ١٢ و ١٢٠١ . كما رواه ابن ماجه عن جابر ورجاله ثقات ، والطبراني عن سمره وابن مسعود بإسناد ضعيف ، كما في التيسير المتناهي ج ١ ص ٣٧٨ .

٤ - سورة النور - ٦١ .

٥ - تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٣١٤ .

٦ - رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة بإسناد حسنه الترمذي وصححه أبو حاتم ، كما في التيسير ج ١ ص ٣١١ ورواه أحمد أيضاً بنحوه بسند صحيح ، وهو جزء من حديث رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ .



ومن هنا قال علماء الحنفية : إن منافع الأملاك متصلة بين الوالدين والأولاد ، فلا يقع الأداء تملكاً للفقير من كل وجه ، بل يكون صرفاً إلى نفسه من وجه . ولقوة الصلة بينهم لم تجز شهادة بعضهم لبعض<sup>(١)</sup> .

وكذلك لا يجوز دفع الزكاة إلى الأولاد ، لأنهم جزء منه ، والدفع إليهم كأنه دفع إلى نفسه . ولا يعكر على ذلك الحديث الذي رواه البخاري وأحمد عن معن بن يزيد قال : ( أخرج أبي دنابر يتصدق بها عند رجل في المسجد ، فبحث فأخذها ، فقال ( والله ما إياك أردت ، فبحث فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال : ( لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن ) إذ الظاهر من هذه الصدقة أنها صدقة تطوع — كما قال الشوكاني — وبايست الزكاة المقروضة<sup>(٢)</sup> . ولم يخالف في ذلك إلا ما نقل عن محمد بن الحسن ورواية عن أبي العباس من الشيعة : أنها تجزئ في الآباء والأمهات ، وأيد ذلك جماعة من متأخري الزيدية ، فجوزوا صرفها في جميع القرابة من الأصول والفصول وسائر ذوي الرحم . واحتجوا بأن الأصل شمول العمومات لهم ، ولا يخصص صحيح بخرجهما عنها<sup>(٣)</sup> . كما روى عن مالك : أنه يجوز الصرف في بني البين وفيما فوق الجد والجدلة<sup>(٤)</sup> . وكان ابن المنذر وصاحب البحر رحمهما الله لم تصح عندهما ، هذه الروايات ، إذ حكيا الاجماع على أنه لا يجوز صرف الزكاة في الأصول — من الآباء والأمهات والأجداد والجدات — والفصول — من الأولاد وأولاد الأولاد<sup>(٥)</sup> .

والحجة التي ذكرها ابن المنذر وغيره هي سند هذا الاجماع ، وذلك ( أن دفع زكاته إليهم يغنيهم عن نفقته ويسقطها عنه ، ويعود نفعها إليه فكأنه دفعها إلى نفسه ) .

١ - انظر : بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٩ .

٢ - انظر : نيل الأوطار ج ٤ - ١٨٩ .

٣ - الروض النضير ج ٢ ص ٤٢١ .

٤ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٩ .

٥ - انظر : البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٦ .

وقد قيد ابن المنذر نقل الاجماع على عدم جواز الدفع إلى الوالدين بالحلل التي يجيز فيها الدافع إليهم على النفقة عليهم . فإذا لم تتحقق هذه الحال - بأن كان الولد معسراً - وملك نصيباً وجبت فيه الزكاة - فقد قال النووي : إذا كان الولد أو الوالد فقيراً أو مسكيناً وقلنا في بعض الأحوال ( لا تجب نفقته ) فيجوز لو الولد وولده دفع الزكاة إليه من سهم الفقراء والمساكين ، لأنه حينئذ كالاجنبي<sup>(١)</sup> .

وقال ابن تيمية : يجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا ، وإلى الولد وإن سفل ، إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم . وأيد ذلك بوجود المقتضى للصرف ( وهو الفقر والحاجة ) السالم عن المعارض ( أي لم يوجد مانع شرعي يعارض هذا المقتضى ) قال ابن تيمية : وهو أحد القولين في مذهب أحمد وإذا كانت أم فقيرة ، ولها أولاد صغار لهم مال ، ونفقتها تضر بهم . اعطيت من زكاتهم<sup>(٢)</sup> .

الصرف إلى الزوجة لا يجوز :

وما قيل في الوالدين والأولاد يقال في الزوجة أيضاً . ولهذا قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة ، وذلك لأن نفقتها واجبة عليه ، فتستغني بها عن أخذ الزكاة ، فلم يجز دفعها إليها ، كما لو دفعها إليها على سبيل الانفاق عليها<sup>(٣)</sup> .

ثم إن الزوجة من زوجها كأنها نفسه أو بعضه ، كما قال تعالى : ( ومن آياته إن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً )<sup>(٤)</sup> وبيت زوجها هو بيتها كما قال تعالى : ( لا تخرجوهن من بيوتهن )<sup>(٥)</sup> وهي بيوت الزوجية ، التي هي ملك الأزواج عادة . وما قاله بعضهم<sup>(٦)</sup> من جواز صرف الزوج من زكاته إلى زوجته فلا

١ - المصنوع ج ٦ ص ٢٢٩ .

٢ - اختيارات ابن تيمية ص ٦١ - ٦٢ .

٣ - انظر : المغني ج ٢ ص ٦٤٩ ، ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٨ .

٤ - سورة الروم - ٣١ .

٥ - سورة الطلاق - الآية الأولى .

٦ - انظر : المصنوع ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٨ ، والروضة

الناضحة ج ٢ ص ٤٢٠ .

يعتد به ؛ لأنه في الحقيقة إنما يعطي باليمين ليأخذ بالشمال .

### هل تدفع الزوجة زكاتها إلى زوجها الفقير ؟

أما دفع الزوجة من زكاتها إلى زوجها الفقير أو المسكين فقد ذهب أبو حنيفة وبعض الفقهاء إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الرجل من امرأته ، كالمرأة من زوجها ، وقد منعنا إعطاء الرجل للزوجة كذلك إعطاء المرأة زوجها . ولكن قياس إعطاء الزوج على إعطاء الزوجة قياس غير صحيح ، ويرده العقل والنظر ، كما يرده النقل والاثار .

أما العقل والنظر فما قاله أبو عبيد : أن الرجل يجبر على نفقة امرأته وإن كانت موسرة ، وليست تجبر هي على نفقته وإن كان معسراً ، فأى اختلاف أشد تفاوتاً من هذين<sup>(١)</sup> ؟

وقال ابن قدامة في بيان وجه الجواز : ولأنه - أي الزوج - لا تجب نفقته عليها ، فلا يمنع دفع الزكاة إليه كالأجنبي ، ويفارق الزوجة ؛ فإن نفقتها واجبة عليه . ولأن الأصل جواز الدفع ، لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في المنع نص ، ولا إجماع ، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح ؛ لوضوح الفرق بينهما ، فيبقى جواز الدفع ثابتاً<sup>(٢)</sup> .

وأما النقل والاثار فما رواه أحمد والشيخان عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال رسول الله ﷺ : تصدقن يا معشر النساء، ولو من حليكن ، قالت : فرجعت إلى عبد الله فقلت : إنك رجل خفيف ذات اليد ( كناية عن الفقر ) وإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالصدقة فأتته فأمأله ، فإن كان ذلك يجزي عني وإلا صرفتها إلى غيركم . قالت : فقال عبد الله : اتية أنت . قالت : فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله ﷺ حاجتي

١ - الأموال ٥٨٨ .

٢ - المغني ج ٢ ص ٦٥٠ .

حاجاً إلى سبيلهم ، لئلا يفتنوا بها ، فخرج علينا بلال  
فقدنا له : "أنت رسول الله ﷺ" ، فخرجنا إلى سبيلهم ، فخرج علينا بلال  
الصدقة عنهما على أزواجهما ، وعلى إيتام في سجونهما ؟ ولا تخبر من عن...  
فدخل بلال فسأله . فقال : من هما ؟ فقال : امرأة من الأنصار ، وزينب  
فقال : أي الزينب ؟ فقال : امرأة عبد الله . فقال : لهما أجران : أجر  
القرابة وأجر الصدقة ، رواه أحمد والشيخان ، ولفظ البخاري : ايجزى  
عني أن أنفق على زوجي ، وعلى أيتام لي في حجري ؟ (١١) .

قال الشوكاني : استدلل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها  
إلى زوجها ، وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد والروائين  
عن مالك وعن أحمد . وإليه ذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله - وهذا إنما  
يتم دليلاً بعد تسليم أن هذه الصدقة صدقة واجبة ، وبه جزم المازري ، ويؤيد  
ذلك قولهما ( ايجزى عني ) . وفهم آخرون من الحديث أنه في صدقة التطوع  
بدليل قوله ( ولو من حليكن ) وتأولوا معنى ( ايجزى عني ) أي في الوقاية  
من النار . كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود من تحصيل  
الثواب ، ودرء العقاب .

قال الشوكاني في ذلك : والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى  
زوجها . أما أولاً : فلمعظم المانع من ذلك ، ومن قال : أنه لا يجوز فعله  
الدليل . وأما ثانياً : فلأن ترك استفساله ﷺ لها ينزل منزلة العموم - فلما  
لم يستفسلها عن الصدقة : هل هي تطوع أو واجب ؟ فكأنه قال : يجزىء  
عنتك فرضاً كان أو تطوعاً (١٢) .

**دفع الزكاة إلى باقي الأقارب بين المانعين والمجوزين :**

أما سائر الأقارب من أخ وأخت وعم وعممة ونخال وخالة .. الخ ، فقد

١ - انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٧ - ١٨٨ .

٢ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٨ .

اختلف الفقهاء في دفع الزكاة إليهم بين الجواز والمنع اختلافاً كثيراً . فمن يجوز للدفع إلى الجميع . ومن مانع للجميع أو للبعض دون البعض .  
والذين منعوا اختلفوا أيضاً في الأساس الذي يبنون عليه حكم المنع .  
فمنهم من نظر إلى الضم العملي للقريب إلى الأسرة ، فما دام قد ضم إلى عياله أصبح حكمه حكم زوجته وولده ، فلم يجوز دفع الزكاة إليه .  
ومنهم من نظر إلى إجبار الحاكم على النفقة ، فما لم يصدر حكم قضائي يلزمه بنفقة قريبه ، فله ان يعطيه من زكاته .

ومنهم من نظر إلى لزوم النفقة شرعاً ، فمن كانت تلزم المزكي نفقته شرعاً لا يجوز له دفع الزكاة إليه ، ومن لا تلزم نفقته يجوز . والقائلون بهذا أيضاً اختلفوا فيمن هو القريب الذي تلزم نفقته فلا يجوز دفع الزكاة إليه ؟  
روى أبو عبيد بسنده عن ابراهيم بن أبي حفصة قال : سألت سعيد بن جببر قلت : أعطي خالتي من الزكاة ؟ قال : نعم ما لم تغلق عليها باباً<sup>(١)</sup> يعني ما لم يضمها إلى أسرته وعياله .

وروى عن الحسن قال : يضع الرجل زكاته في قرابته ممن ليس في عياله<sup>(٢)</sup> .  
وعن عطاء قال : إذا لم يكن ذوو قرابته من عياله الذين يعول فهم أحق بزكاته من غيرهم إذا كانوا فقراء<sup>(٣)</sup> .

وعن ابن عباس قال : إذا لم تعط منها أحداً تعوله فلا بأس بذلك<sup>(٤)</sup> .  
فهذا مذهب بعض العلماء نظر إلى الضم إلى العيال دون غيره ، ورتب عليه عدم جواز دفع الزكاة ولم ينظر إلى لزوم النفقة أو شيء آخر .  
وروى أبو عبيد مذهباً آخر عن عبد الله بن داود قال : إنما يكره ذلك ( يعني دفع الزكاة إلى الأقارب ) إذا كان السلطان قد أجبره على نفقتهم ، فاما ما لم يكن اجباراً فلا بأس بذلك<sup>(٥)</sup> .

قال أبو عبيد : وهذا تأول عبد الرحمن وابن داود وهما مذهبان لمن شاء<sup>(٦)</sup> .  
على أن أشهر الأقوال هو قول من جعل محور المنع هو لزوم النفقة شرعاً ،

فمن وجبت نفقته شرعاً على قريبه لم يجز دفع زكاته إليه ، وعللوا ذلك بأمرين : الأول أنه غني بما يجب له من نفقة . والثاني : أنه بالدفع إليه يجلب إلى نفسه نفقاً ، ويسقط عن نفسه فرضاً ، وهو وجوب النفقة عليه<sup>(١)</sup> .

وهذا هو مذهب مالك والشافعي ورواية عن أحمد ، كما هو مذهب زيد بن علي والمهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله . وإن اختلفوا في تحديد من هو القريب الذي تلزم نفقته ؟

فمن زيد بن علي وأحمد بن حنبل : إن النفقة على الوارث للموروث . وقد قال الإمام زيد : لا يعطيها من يفرض الإمام له عليه نفقة . قيل : ومن الذي يفرض الإمام له النفقة ؟ قال : كل وارث<sup>(٢)</sup> .

ولم ير الشافعي وجوب النفقة إلا على الأصول وإن علوا ، والفروع وإن نزلوا .

واضح منه في إيجاب النفقة مذهب مالك الذي لم يوجب النفقة إلا على الأب لأولاده من صلبه ، المذكور حتى يبلغوا<sup>(٣)</sup> ، والآنث حتى يتزوجن ، ويدخل بين أزواجهن ، بخلاف ولد الولد فلا نفقة لهم على جدهم ، كما لا تلزمهم النفقة على جدهم . وتلزم الولد النفقة على أبويه الفقيرين كما يلزم الزوج نفقة امرأته ونفقة خادم واحدة لها ، ولا يلزم نفقة أخ ولا أخت ولا ذي قرابة ولا ذي رحم محرم منه<sup>(٤)</sup> ، وإذا فطن عدا الوالدين والأولاد من الأقارب يجوز دفع الزكاة إليهم في مذهب مالك<sup>(٥)</sup> .

١ - انظر المجموع فتاوى ج ٦ ص ٢٢٩ ، وأحكام القرآن لابن العربي قسم ٢ ص ٩٦٠ .

٢ - انظر الروض النضر ج ٢ ص ٤٢١ ، والمغني ج ٢ ص ٦٤٧ .

٣ - وهذا مثل الشيخ عايش المالكي من طالب علم بالغ قادر على الكسب ؛ هل يجزى أباه إسطاه زكاة ماله ؟ فأجاب بجواز ذلك ، لسقوط نفقته عنه ببلوغه قادراً عليه واستحقاقه أخذها .  
أي لاحتضانه بالعلم . فتح الملألك ج ١ ص ١٢٩ .

٤ ، ٥ - انظر : المعونة الكبرى ج ١ ص ٢٥٦ المطبعة الخيرية أول سنة ١٣٢٤ هـ .

## المجوزون لاعطاء الزكاة للأقارب :

وذهب آخرون من العلماء إلى جواز دفع الزكاة إلى الأقارب - ما عدا من استثنينا من الوالدين والأولاد - فمنهم من بنى ذلك على أن النفقة لا تجب على القريب لقربه . إلا من باب البر والصلة لا الإلزام والإجبار . ومنهم من رأى وجوب النفقة . ولم يرها - مع ذلك - مانعة من اعطاء الزكاة . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والإمام يحنى . وهو الرواية الظاهرة عن أحمد . قال ابن قدامة : رواها عنه الجماعة . قال في رواية اسحاق بن ابراهيم واسحاق بن منصور وقد سأله : يعطى الأخ والأخت والحالة من الزكاة ؟ قال : يعطى كل القرابة إلا الأبيون والولد . وهذا قول أكثر أهل العلم . قال أبو عبيد : هو القول مندي لثوبان الذي رحمه الله : « الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وحصة » <sup>(١)</sup> فلم يشترط نافلة ولا فريضة ، ولم يفرق بين وارث وغيره . ولأنه ليس من محروقي نفسه . فأنشبه الاجنبي <sup>(٢)</sup> . وقد روى ابن أبي شيبة وأبو عبيد هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين : فمن ابن عباس قال : يعطى الرجل قرابته من زكاته إذا كانوا محتاجين .

وعن ابراهيم : أن امرأة ابن مسعود سألته عن زكاة حلي لها ( وكان يرى في الحلي الزكاة ) فقالت : أعطيه بني أخ لي أيتام في حجرني ؟ قال : نعم . وقال سعيد بن المسيب : إن أحق من رفعت إليه زكاتي يتيمي وذو قرابتي . وسئل الحسن : أخني أعطيه زكاة مالي ؟ قال : نعم وجبا . وسئل ابراهيم : امرأة لها شيء اعطيت اختها من الزكاة ؟ قال : نعم . وعن الضحاك قال : إذا كان لك أقارب فقراء فهم أحق بزكائك من غيرهم .

١ - رواه الحنفية إلا أبا داود .

٢ - المنهجي ج ٢ ص ٦٤٨ .

وعن مجاهد قال : لا تنبل ورحمه محتاجة<sup>(١)</sup>.

مؤالة وتوجي :

والذي نرجحه بعد ذكر هذه الأقوال والمذاهب هو الذي ذهب إليه أكثر أهل العلم منذ عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم من جواز دفع الزكاة إلى القريب ما لم يكن ولداً أو والدًا . وهو الذي رجحه أبو عبيد في الأموال . وحجتنا في ذلك :

أولاً : عموم النصوص التي جعلت صرف الزكاة لفقراء دون تميز بين قريب وأجنبي مثل آية ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين ) وحديث ( تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ) فإن هذه العموميات تشمل الأقارب ، ولم يرد تخصيص صحيح يخرجهم عنها . بخلاف الزوجة والوالدين والأولاد فقد خصصوا منها بالاجماع الذي ذكره ابن المنذر وأبو عبيد وصاحب البحر . وبالأدلة التي ذكرناها هناك .

وثانياً : ما ورد في الأقارب خاصة من النصوص الرغبة في الصداقة عليهم ، مثل قوله ﷺ ( الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان : صدقة وصلة )<sup>(٢)</sup> والصدقة تطلق على الزكاة كما عرفنا ، وقوله ﷺ ( إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح )<sup>(٣)</sup> والكاشح هو المضمحل للعداوة . وكذلك ما رواه الطبراني والبيهقي عن عبد الله بن مسعود ( في الحديث الذي ذكرناه من قبل من رواية الشيخين وأحمد ) أن امرأته قالت لبلال : اقرأ على رسول الله ﷺ السلام من امرأة من المهاجرين ولا تبين له . قال له :

١ - انظر هذه الأقوال في مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ ، الأموال ٥٨١ - ٥٨٢ .  
٢ - رواه أحمد والبيهقي والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسن الترمذي ( في الأوطار ج ٤ ص ١٨٩ ) .

٣ - رواه أحمد والطبراني عن أبي أيوب وروى نحوه عن حكيم بن سزام ، ذكره في مسند الزوائد وقال : إسناده حسن ، وكذلك رواه الطبراني في الكبير عن أم كلثوم بنت عقبة ورواه رجال الصحيح ( الروض النضر ج ٢ ص ٤٢٢ ) .



هل لها من أجر في زوجها من المهاجرين ليس له شيء وإيتام في حجرها .  
 وهم بنو أخيها ، ان تجعل صدقتها فيهم ؟ فأقى بلال النبي ﷺ فقال : نعم  
 لها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة (١) . وقد ذكرنا ان ترك الاستفصال  
 في مقام الاحتمال يتزل بمتزلة العموم في المقال ، كما حقق علماء الأصول .  
 أما قولهم : لانه بالدفع يجلب إلى نفسه نفعا ، ويسقط عن نفسه فرضا ،  
 فهذا حق بالنسبة إلى الزوجة والأولاد والوالدين ، لأن المنافع بينهم متصلة  
 وهم شركاؤه في ماله ، ونفقتهم واجبة عليه وجوباً بيناً بالكتاب والسنة .  
 أما بقية الأقارب ، فالذي اختاره : أن نفقتهم إنما تلزم القريب إذا لم  
 يكن هناك في مال المسلمين ما يغنيهم : من الزكاة والفيء والخمس وسائر  
 موارد بيت المال الأخرى ، فهنا يلزم القريب الموسر بالنفقة ، ولا يدع قريبه  
 يهلك جوعاً وعرياً . وكذلك إذا لم توجد الحكومة التي تجمع الزكاة وتقوم  
 بكفالة العيش للفقراء ، فإن على القريب الغني ان يكفي قريبه الفقير ، ولا  
 يتركه فريسة للعوز والحاجة ، ولا حرج عليه ان تتحقق هذه الكفاية كلها  
 أو بعضها مما وجب عليه من زكاة .

لأن الواجب هو كفاية القريب ، وسد حاجته ، وتفريج كربته ، صلة  
 لرحمه ، ووفاء بحقه ، ولم يرد ما يمنع أن تكون الزكاة من موارد هذه الكفاية .  
 كيف ولو كانت الحكومة هي التي تجب عليها لتولت هي الاتفاق على هؤلاء الفقراء  
 من مال الزكاة وغيرها ؟ فكان الفرد المسلم في هذه الحالة نائب عن الإمام أو  
 الدولة في الاتفاق على أقاربه وكفايتهم ، من الزكاة التي كان الأصل ان تتولى  
 جمعها وتضيقها عليهم .

على أن من العلماء من لم ير تعاضداً بين لزوم نفقة القريب واعطائه من  
 الزكاة ، فقالوا بوجود النفقة للأقارب بشروط خاصة ، ومع هذا أجازوا دفع

---

١ - رواه الطبراني في الأوسط ، ورواه البزار بنحوه وفيه حجاج بن نصر وثقه ابن حبان  
 وغيره وفيه كلام ورجال البزار رجال الصحيح ، انظر : جميع الزوائد ج ٣ ص ١١٦  
 وهو أيضاً في صحيح ابن حبان ، انظر : الروض النضر ج ٢ ص ٤٢٢ .

## الزكاة إليهم .

وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، فقد رأوا ان لزوم النفقة لا يمنع اعطاء الزكاة ، وإنما المانع هو اتصال منافع الاملاك بين المؤدي والمؤدى إليه ، فلا يتحقق التملك الذي هو عندهم ركن الزكاة . ويكون المزكي كأنما دفع إلى نفسه . قالوا : وهذا لا يتحقق إلا بين الإنسان والأولاد . وآبائه وأمهاته ولهذا لا تجوز شهادة بعضهم لبعض بخلاف بقية الأقارب ؛ فالدفع إليهم يتحقق به التملك ؛ لا تقطاع منافع الاملاك بينهم ، ولهذا تجوز شهادة بعضهم لبعض<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب (الروض النضير) من متأخري الزيدية : وما ذكروه من التعليل بأن فيه اسقاط ما يلزمه من النفقة المستقبلية ، فمع كونه فاسد الاعتبار لمصادمته الأحاديث التي رغبت في الصدقة على الأقارب (للمانع أن يقول : صرفه للواجب في القريب لم يسقط شيئاً قد لزمه ؛ لأن نفقة القريب إنما تجب وقتاً فوقتاً)<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني : الأصل عدم المانع فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان ، فعليه الدليل ، ولا دليل<sup>(٣)</sup>.

---

١ - انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ .

٢ - الروض النضير ج ٢ ص ٤٢٣ .

٣ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٩ .

## المبحث الخامس آل محمد صلى الله عليه وسلم

الاحاديث المروية في تحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم :

روى أحمد ومسلم عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : ( أنه والفصل بن العباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ قال : " تكلم أحدنا فقال : يا رسول الله جئناك لتؤمرنا على هذه الصدقات ، فنص : منها ما يصيب الناس من المنفعة ، ونؤدي إليك ما يؤدي الناس فقال : ( إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس ) وفي لفظ لهما ( لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد ) ذكره في المتقى <sup>(١)</sup> .

وروى أبو داود والترمذي وصححه عن أبي رافع قال : ولى رسول الله ﷺ رجلاً من بني غزوم على الصدقة فقال ( أي لأبي رافع ) اتبعني تصب منها . فقلت : حتى أسأل رسول الله ﷺ فسألته فقال لي : إن مولى القوم من أنفسهم ، وإننا أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة <sup>(٢)</sup> ) .  
وكان أبو رافع مولى للنبي ﷺ .

وروى البخاري في ( باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ وآله ) من حديث أبي هريرة قال : ( أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه ( وكان طفلاً ) فقال النبي ﷺ ( كخ كخ ) ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ) ورواه مسلم أيضاً .  
قال الحافظ : في رواية مسلم : ( إننا لا تحمل لنا الصدقة ) وفي رواية

١ - نيل الأوطار ج ٤ - ص ١٧٥ .

٢ - انظر المجموع ج ٦ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

معمر : ( إن الصدقة لا تحل لآل محمد ) وكذا عند أحمد والطحطاوي من حديث الحسن بن علي نفسه ، قال : ( كنت مع النبي ﷺ فمر على جرير من تمر الصدقة . فأخذت منه تمره . فألقيتها في في ، فأخذها بلعابها ، فقال : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ) وإسناده قوي <sup>(١)</sup> .

وجملة الأحاديث المذكورة تدل على أن الصدقة لا تحل للنبي ﷺ ولا لآله ، ولكن من هم آل محمد ﷺ ؟ وما نوع الصدقة التي لا تحل لهم ؟ في ذلك خلاف كثير نذكره فيما يلي ، ثم نقب عليه بما نرى رجحانه في هذا المقام .

من هم آل محمد صلى الله عليه وسلم ؟ :

ذكر الحافظ في « الفتح » والشوكاني في « النيل » <sup>(١)</sup> اختلاف الفقهاء في المراد بالآل هنا :

فقال الشافعي وجماعة من العلماء : إنهم بنو هاشم وبنو المطلب . واستدل الشافعي على ذلك بأن النبي ﷺ أشرك بني المطلب مع بني هاشم في سهم ذوي القربى ، ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطفة عوض عوضه بدلاً عما حرموه من الصدقة ، كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم قال : ( مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا : (يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خبير وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة ) فقال رسول الله ﷺ : ( إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد ) .

وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لموالائهم ، لا عوضاً عن الصدقة . وقال أبو حنيفة ومالك والهادوية : هم بنو هاشم فقط . وعن أحمد في بني المطلب روايتان . وعن غيره : بنو غالب بن فهر . كذا في الفتح . والمراد ببني هاشم : آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس وآل

١ - الفتح ج ٢ ص ٢٢٨ .

٢ - انظر : فتح الباري ج ٣ ص ٢٢٧ ، ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٤ .

الحرث . ولم يدخل في ذلك آل أبي لبب ؛ لما قيل من أنه لم يسلم أحد منهم في حياته عليه السلام ، ويرده ما في جامع الأصول : أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لبب عام الفتح ، وسر عليه السلام باسلامهما . ودعا لهما ، وشهدا معه حنيناً والطائف ، ولهما عقب عند أهل النسب .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة . وكذا قال أبو طالب من أهل البيت . حكى ذلك عنه في البحر . وكذا حكى الاجماع ابن رسلان .

وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة . وقيل عنه : تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى . حكاه الطحاوي .

ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم .

قال في الفتح : وهو وجه لبعض الشافعية

وحكى فيه أيضاً عن أبي يوسف : أنها تحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم . وحكاه في البحر عن زيد بن علي والمرتضى وأبي العباس والامامية . وحكاه في الشفاء عن أبي الهادي والقاسم المياني .

وقال الحافظ : وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز ، المنع ، جواز التطوع دون الفرض ، عكسه .

قال الشوكاني : والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع ، وقد قيل : أنها متواترة تواتراً معنوياً . ويؤيد ذلك قوله تعالى ( قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ) ( سورة الشورى - ٢٣ ) وقوله ( قل ما أسألكم عليه من أجر ) ( سورة ص - ٨٦ ) ولو أحلها لآله أوشك أن يطعنوا فيه : ولقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ) ( التوبة ١٠٣ ) وثبت عنه عليه السلام ( أن الصدقة أوساخ الناس ) <sup>(١)</sup> كما رواه مسلم .

١ - قال الحافظ : يؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصنف منه الشافعية والحنابلة . وأما عكسه ( جواز الفرض دون التطوع ) فقالوا : إن الواجب لا يُلحق بأخذه ذلة ، بخلاف التطوع . ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم : أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فاما الأعلى على مثله فلا . ( الفتح ج ٣ ص ٢٢٧ ) .

وأما ما استدل به القائلون بجلها للهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث بإسناد كله من بني هاشم (ان العباس بن عبد المطلب قال : قلت يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس . هل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض ؟ قال نعم ) . فهذا الحديث قد أتهم به بعض رواة .

وفضلاً عما نقله الإمامان ابن حجر والشوكاني . نذكر هنا بعض ما جاء في كتب المذاهب الأربعة . لتمام الفائدة .

في « مجمع الأنهر » في فقه الحنفية قال :

وعن الإمام أبي حنيفة : لا بأس بصرف الكل ( الفرض والتطوع ) إليهم . وعنه : جواز دفع الزكاة إليهم .

وفي الآثار لمحمد : وعن الإمام روايتان . قال محمد : وبالجواز نأخذ ؛ لأن الحرمة مخصوصة بزمانه عليه الصلاة والسلام .

وفي در المتقى : وعن الامام جواز دفع الهاشمي زكاته لمثله .

وعنه : الجواز في زماننا مطلقاً . قال الطحاوي : وبه نأخذ وأقره القهستاني وغيره (١) .

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية : أنه يجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين (٢) . وإليه ذهب الجعفرية (٣) .

وأشد المذاهب في ذلك هو مذهب الزيدية الذين لم يجوزوا الزكاة من الهاشمي لمثله - على المعتمد عندهم - وجعلوا أكل الميتة للهاشمي مقدماً على أخذ الزكاة . قالوا : فإن كان تناول الميتة يضره أخذ من الزكاة على سبيل الاستقراض ، ويرد ذلك متى أمكنه . وهذا كله في المضطر الذي خشي التلف والهلاك من الجوع أو العطش أو العرى ونحوه (٤) .

١ - انظر مجمع الأنهر ، وهامشه در المتقى ص ٢٢٤ .

٢ - مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١٥٧ .

٣ - فقه الإمام جعفر ج ٩ ص ٩٤ وفيه ص ٩٥ : ان الزكاة المستحقة من سائر الناس تجوز لهم مثل زكاة التجارة ، وما عدا الخنطة والشعر والتمر والزبيب من الزروع والثمار .

٤ - شرح الأزهار وحواشيه ج ١ ص ٥٢٠-٥٢٣ .

ما الحكم إذا حرموا من الغنائم والفيء ؟

ويعرض هنا سؤال مهم وهو : ما الحكم إذا خلا بيت المال من الغنيمة والفيء أو استولى عليه من لا يعطيهم منه شيئاً ؟ قال بعض المالكية : محل عدم إعطاء بني هاشم إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال ، فإن لم يعطوه وأضر بهم الفقر أعطوا منها . وإعطاؤهم أفضل من إعطاء غيرهم . وقيد بعضهم جواز هذا الإعطاء بحال الضرورة ، وهي الحال التي يباح لهم فيها أكل الميتة . ومعنى هذا التعبير أن التحريم باق ، وإنما جاز للضرورة كسائر المحرمات . وقال غيره : قد ضعف اليقين في هذه الأعصار المتأخرة ، فإعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة النمي والكافر والفاجر <sup>(١)</sup> . وقد نقلنا آنفاً بعض ما جاء عن الحنفية .

وقال أبو سعيد الاصطخري من الشافعية : إن منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع إليهم ، لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم في خمس الخمس ، فإذا منعوا الخمس وجب أن يدفع إليهم .

وذكر النووي عن الرافعي : أن محمد بن يحيى صاحب الغزالي كان يفتي بهذا <sup>(٢)</sup> . وكذا رجح ابن تيمية والقاضي يعقوب من الحنابلة جواز أخذهم من زكاة الناس إذا منعوا من خمس الغنائم والفيء ، لأنه محل حاجة وضرورة <sup>(٣)</sup> . وهو مذهب الإمامية الجعفرية أيضاً <sup>(٤)</sup> .

ولم يوافق الجمهور على إعطاء الزكاة لبني هاشم (وحدهم أو مع بني المطلب على الخلاف السابق) وإن منعوا الخمس . مستدلين بأن الزكاة إنما حرمت عليهم لشرفهم برسول الله ﷺ وهذا المسمى لا يزول بمنع الخمس <sup>(٥)</sup> .

**مناقشة وترجيح :**

والذي أراه أن القول بإعطاء الزكاة لأقارب المصطفى ﷺ في زماننا أرجح وأقوى ، لحرمانهم من خمس الغنائم والفيء ، الذي كان يعطى منه

١ - حاشية الصابري ج ١ ص ٢٢٢ . ونسخ العمل المالك ج ١ ص ١٤١ .

٢ - المجموع ج ٦ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . ٣ - مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١٥٧ .

٤ - فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ٩٥/٢ . ٥ - المجموع ج ٦ ص ٢٢٧ .

لذوي القربى في عهد النبي ﷺ تعويضاً من الله لهم عما حرم عليهم من الصدقة. وسهم ذوي القربى هو المذكور في قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء » فإن الله خمسهم وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل <sup>(١)</sup> » وقوله : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » <sup>(٢)</sup> .

والقول بأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم ليس بقوي . والأولى أن يكون ذلك لدفاعهم عنه ونصرتهم له . حتى اشترك في ذلك مسلمهم وكافرهم . وهذا بعض قول الشافعي في ضم بني المطلب إلى بني هاشم . فأنهم جميعاً صبروا معه على الأذى والجوع ، ودخلوا الشعب ووقفوا في وجه قريش ومقاطعتهم الظلمة . وإذا سقط العوض - وهو سهم ذي القربى - لسبب من الأسباب ، كخلو بيت المال : أو لاستبداد الحكام بما فيه ، وجب ألا يحرموا من الزكاة ، وإلا انقلبت المزية التي لهم ضرراً عليهم .

وإذا كان كثير من العلماء قد ذهبوا إلى سقوط سهم ذوي القربى بعد موت الرسول . وصيرورته لقراءة الخليفة من بعده ، أو صرفه في السلاح والجهاد <sup>(٣)</sup> ، فينبغي أن يكون قولهم باباحة المعوض وهو الزكاة .

وما يقوي هذا الرأي أن جملة الأحاديث التي استدلت بها جمهور العلماء على تحريم الزكاة على بني هاشم إلى يوم القيامة ، وأضاف بعضهم إليهم بني

#### ١ - سورة الأنفال / ٤١ (٢) الحشر / ٧

٣ - روى أبو عبيد وأبو يوسف في الخراج وابن جرير في تفسير آية الأنفال « واعلموا أنما غنمتم » من الحسن بن محمد بن الحنفية - وقد سئل عن سهم الرسول وسهم ذي القربى - فقال : اختلف الناس في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قائلون : سهم القراءة لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال قائلون : لقراءة الخليفة . وقال قائلون : سهم النبي صلى الله عليه وسلم الخليفة من بعده . قال : فاجمع رأيهم على أن يحملوا هذين السهمين في الخيل والعلة في سبيل الله .

قال : فكأننا على ذلك خلافة أبي بكر وعمر . انظر الأموال ص ٣٣٢ وانظر أيضاً : بداية المجتهد ج ١ ص ٣٩٠ - ٣٩١ ما الخلفي ، بل إن علي بن أبي طالب لما استخلف سلك به سبيل أبي بكر وعمر . الأموال نفسه .



المطلب . بل جعلوا مواليتهم وعتقاهم بمرتلتهم في الحكم ، ليست صريحة  
الدلالة على هذا الحكم .

والحق أن الذي ينظر في هذه الأحاديث نظرة مجردة من العصبية والتقليد  
والتأثر بشهرة الحكم وجلالة القائلين به ، يتبين له غير ما ذهبوا إليه .

١ - فأما حديث المطلب بن ربيعة فان قتيبن من بني هاشم أرادا ان  
يوليها النبي ﷺ على الصدقات ، فيصيبوا منها كما يصيب الناس من المنفعة ،  
فأراد النبي ﷺ أن يسد عليهما هذا الباب ، وان يجعل من آل بيته وأقاربه  
قدوة للناس في البذل والتضحية لا في الغم والانتفاع . وقد قال لهم يوم فتح  
مكة وقد طلبوا منه السدانة والسقاية ، فأعطاهم السقاية لما فيها من غرم وكلفة  
وقال : إنما أوليكم ما تُرزأون لا ما تُرزأون<sup>(١)</sup> .

ولفظ البخاري: (إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد) وهذا إنما يدل على  
كراهة التنزيه والتنفير من مقاربة هذا العمل الذي هو مظنة لأخذ ما لا يحل  
كما فعل ابن اللثية . ولهذا أبي عباد بن الصامت وغيره أن يقبلوا الولاية  
على الصدقات لما فيها من خطر التعرض لما لا يجوز .

وهذه الولاية مبناها على التشديد ؛ لأنها متعلقة بمال عام هو ملك للجماعة ،  
وحق للمحتاج من المسلمين أو من يحتاج إليه المسلمون ، فأى زيادة يأخذها  
العامل عما يستحق تعد مزاحمة للفقراء والمحتاجين في خالص حقهم ، واكلا  
لمال الجماعة بالباطل .

ومع ورود هذا الحديث فان كثيراً من العلماء في المذاهب المتبوعة أجازوا  
أن يكون العامل من بني هاشم كما ذكرنا ذلك في سهم (العاملين عليها) وحديث  
أبي رافع يؤكد هذا المعنى ، ويبين أن إبعاد آل بيت النبي ﷺ وأقاربه عن  
شئون الصدقة ليس لشرف النسب ، ولكن لدفع التهمة ، وقطع أسنة المفتريين ،  
ووضع الأسوة الحسنة ، وتربية الآل ومواليهم أن يوطنوا أنفسهم على

١ - سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٣٢ بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

تحمل المغارم ، لا الطمع في المغنم . ولو كان المنع للشرف ما دخل الموالى في المنع .

ب - وأما حديث الحسن بن علي وقول الرسول ﷺ : (أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة) وفي رواية مسلم (لا نحل لنا الصدقة) فالذي يبدو لي ان النبي ﷺ قاله بوصفه لإمام الجماعة ورئيس النولة . فإن اجتماع الصدقات عنده لا يحلها له ولا لأهل بيته ؛ لأنها ملك المسلمين جميعاً . ومن هنا روى أن عمر شرب من لبن الصدقة خطأ فقتيأه (١) .

ولهذا قال في (البحر) : ولا نحل للامام ، كالرسول ، ولتقبو عمر لبن الصدقة (٢) .

ج - وإذا غرضنا الطرف عن هذه الأسباب والملابس التي وردت فيها هذه الأحاديث ونظرنا إلى مجرد ألفاظها ، فماذا تدل عليه كلمة (آل محمد)؟ هل تدل حتماً على ذرية بني هاشم وحدهم أو مع بني المطلب إلى يوم القيامة ؟

ليس هناك دليل حاسم على ذلك ؛ فال محمد هنا كآل ابراهيم ، وآل عمران في الآية الكريمة : (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين) (٣) فال عمران هنا : مريم وابنها عيسى ، وآل ابراهيم : اسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ، وليس المراد ذريته إلى يوم القيامة فقد قال تعالى في ابراهيم واسحق (ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه مبين) (٤) ومن ذرية ابراهيم غربة العالم من اليهود .

ومثل هذا قوله تعالى : (فالتقطه آل فرعون) (٥) (وأغرقنا آل فرعون) (٦)

١ - رواه مالك في الموطأ في كتاب الزكاة .

٢ - البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٤ .

٣ - سورة آل عمران - ٣٣ .

٤ - الصفات - ١١٣ .

٥ - القصص - ٨ .

٦ - البقرة - ٥٠ .

(وحاق بآل فرعون سوء العذاب) (١١).

فهل يفهم من آل فرعون إلا هو وحده أو مع أهل بيته والصق الناس به وأخصهم؟ وهنا آل محمد ينفي أن يقصر على أهل بيته من أزواجه وأولاده واسباطهم وأقرب الناس إليه. وهذا حكم خاص بهم حال حياته ﷺ ، كما جاء ذلك عن الإمام أبي حنيفة ، وأخذ به صاحبه محمد بن الحسن ، وكما ذكر صاحب « البحر الزخار » أنه أحد أقوال مالك : ووجهه أنها حُرمت لدفع التهمة وقد زالت بوفاة ﷺ (١٢) .

وبهذا يسقط ما استدل به الشوكاني من مثل قوله : « قل ما أسألكم عليه من أجر » ولو أحلها لهم لأوشك أن يطلعوا فيه . فإن هذا إنما يكون في حياته ﷺ . وأما بعد وفاته ، فهم كفيرهم من المسلمين ، تؤخذ الزكاة من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم .  
ولنما قلنا هذا الأمرين :

**الأول :** أن الشرع الإسلامي في جملة أحكامه لم يميز أقارب النبي ﷺ على غيرهم من الناس ، بل أعلن أن الناس سواسية كأسنان المشط ، هم كذلك في الحقوق والواجبات ، والمغارم والعقوبات . وقد قال عليه الصلاة والسلام (وإم الله لو سرت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها) (١٣) . وقال ﷺ : من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه (١٤) .

**الثاني :** وهو الأهم أن الزكاة في الإسلام فريضة لازمة ، وحق معلوم ، وضرورة مقررة ، يتولى الإمام أخذها وصرفها لمن يستحقها ، فلا منة فيها لأحد على أحد . وما دام الآخذ يأخذها بحقها ، فلا جناح عليه .  
والعجيب أن بعض الفقهاء بل أكثرهم حرم الزكاة المفروضة على الهاشميين وأباح لهم صدقات التطوع مع أن المنة فيها أظهر .

١ - شافعي - ٤٥ .

٢ - البحر ج ٢ ص ١٨٤ .

٣ - متفق عليه .

٤ - متفق عليه .

ولو صح تحريم الصدقة على آل محمد عليهم السلام إلى يوم القيامة . لكانت صدقة النفل . وهذا ما نقله الحافظ عن بعض الفقهاء واستدلوا له بأن الواجب لا يلحق بأخذه ذلة . بخلاف التطوع .

وقد تبين لنا مما سبق أن لا إجماع في المسألة . حتى لا يتهم من أجاز لهم الزكاة بخرق هذا السور المنع .

وقد رأينا ان الجواز منقول عن أبي حنيفة . واختيار صاحبه محمد ، وهو وجه لبعض الشافعية وقول عند المالكية .

على أن في بعض الروايات المنقولة ما يساعد القائلين بالجواز المطلق . من ذلك ما ذكره في « البحر » أنه عليه السلام تصدق على أرامل بني عبد المطلب ورده صاحب البحر بأنها صدقة نفل<sup>(١)</sup> .

كما أن أبا داود روى في سننه عن ابن عباس قال : بعثني أبي إلى النبي في إبل أعطاها إياه من الصدقة . وفي رواية « آتي ببديها »<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاب النووي عن هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : أن يكون قبل تحريم الصدقة على بني هاشم ثم صار منسوخاً بما ذكرناه .

الثاني : أن يكون قد اقترض من العباس للفقراء إبلًا ، ثم أوفاه إياها من الصدقة ، وقد جاء في رواية أخرى ما يدل على هذا . وبهذا الثاني أجاب الخطابي ، والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أن الأولى الأخذ بظاهر الحديث دون ارتكاب التأويلات أو القول بالنسخ .

---

١ - البحر ج ٢ ص ١٨٤ .

٢ - رواه أبو داود في باب الصدقة على بني هاشم وسكت عنه هود المثلري وأخرجه النسائي ( انظر : مختصر السنن ج ٢ ص ٢٤٦ ) .

٣ - المجموع ج ٦ ص ٢٢٧ .

ويلوح لي ان الإمام البخاري لم يثبت عنده في هذا الحكم حديث صحيح  
السند، صريح الدلالة . ولهذا عنون له بقوله : ( باب ما يُذكر في الصدقة للنبي  
ﷺ وآله ) فعبارة « ما يذكر » تدل على التضعيف والشك .

هذا من جهة النقل . فإذا نظرنا إلى حكمة التشريع وجدناها ظاهرة في  
تحريمها عليه وعلى آله في حياته . فإنه ﷺ أراد أن ينزه نفسه وآله عن أخذ  
الصدقات . ليضرب للمسلمين مثلاً عالياً في التعود على التعفف ، لا على الأخذ ،  
ويكون ذلك تطبيقاً للمبدأ الرفيع الذي أعلنه : « اليد العليا خير من اليد السفلى »<sup>(١)</sup>  
فإن إعطاء المال من غير مبادلة عين أو نفع . فيه نوع من المنة والفضل للمعطي  
على الآخذ ، وقد لا تظهر هذه المنة بالنظر لعامة الناس الذين يتولى الإمام القبض  
عنهم من الأغنياء . ثم الصرف لهم . أما الإمام نفسه الذي يباشر القبض من  
المؤمنين للصدقات ، فأولى به ألا يحمل عنه هذه المنة ، وأهل بيته بمنزلته  
في ذلك .

وفي هذا الحكم سر آخر - نبه عليه علامة الهند الدهلوي - وهو : أنه  
إن أخذها لنفسه وجوز أخذها لخاصته . والذين يكون نفعهم بمنزلة  
نفعه ، كان مظنة ان يظن الظانون ويقول القائلون في حقه ما ليس بحق ، فأراد  
أن يسد هذا الباب بالكلية . ويظهر بأن منافعتها راجعة إليهم . وإنما تؤخذ من  
أغنيائهم وترد على فقرائهم . رحمة بهم وحداً عليهم وتقريباً لهم من  
الخير وانقاذاً لهم من الشر<sup>(٢)</sup> ، أما تحريم الزكاة على الآل إلى يوم القيامة ،  
فلا يظهر فيه ما ذكرنا من السر والحكمة .

والعجب من حرموا الزكاة على بني هاشم والمطلب ولم يجوزوا لهم أخذها ،  
ولو منعوا خمس الخمس في بيت المال ، لعدم هذا الخمس ، كما في هذا  
الزمن ، أو لاستبداد الولاة به ، كما في أزمنة مضت - كيف يصنع الفقراء  
والمحتاجون من هؤلاء إذا لم يعطوا من الزكاة حتى لهذه الضرورة ؟ وهل من

١ - رواء البخاري في باب الاستفتاء عن المسألة من كتاب الزكاة من حديث حكيم بن حزام .

٢ - حجة الله البالغة ج ٢ ص ١٢٢ .

أكرام آل بيت النبي ﷺ ان يتركوا حتى يهلكوا جوعاً، ولا يعطوا من مال الزكاة الذي هو حق معلوم ؟

ولهذا أفتى جماعة من علماء المذاهب الأربعة وغيرها بجواز أخذهم من الزكاة ان منعوا الخمس ؛ لأنه محل حاجة وضرورة <sup>(١)</sup> . بل قال بعض المالكية : ان إعطاءهم في هذه أفضل من إعطاء غيرهم . وهذا هو الصحيح . والله أعلم .

---

١ - انظر : شرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٥٧ .

## المبحث السادس الخطأ في مصرف الزكاة

ما الحكم إذا أخطأ المزكي مصرف الزكاة ؟ :

إذا أخطأ المزكي و أعطى زكاته من ليس مصرفاً صحيحاً دون علمه ، ثم تبين له خطؤه فهل يجوز له ذلك وتسقط عنه الزكاة ؟ أم ان الزكاة لا تزال ديناً في ذمته ، حتى يضعها موضعها ؟

اختلفت أقطار الفقهاء في هذه المسألة :

فقال أبو حنيفة وعبد الحسن وأبو عبيد : يجوز له ما دفعه ولا يطالب بدفع زكاة أخرى .

فمن ممن بن يزيد قال : كان أبي أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فمضت فأخذتها فأتيته بها . فقال : والله ما أياك أردت فخاصمته إلى النبي ﷺ فقال ( لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معمر ) ، رواه أحمد وأحمد والبخاري .

والحديث يحتل أن تكون الصدقة نقلاً ، إلا أن لفظ ( ما ) في قوله ( لك ما نويت ) يفيد العموم .

ولهم أيضاً في الاحتجاج حديث أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : قال رجل ( ١ ) : لا تصدق الليلة بصدقة . فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق ( أي وهو لا يعلم ) فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على سارق . فقال : اللهم لك الحمد ( ٢ ) ، لا تصدقن بصدقة . فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية ،

١ - من بني إسرائيل .

٢ - حمد الله على تلك الحال لأنه لا يحسد على مكروهه سواء .

فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية . فقال : اللهم لك الحمد . لا تصدق بصادقة ؛ فخرج بصادقته فوضعها في يد غني . فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على غني . فقال ( اللهم لك الحمد . على زانية . وعلى سارق . وعلى غني ! فأني ( أي رأى في منامه ) فقبل له : أما صدقتك على سارق فلعله ان يستعف عن سرقة . وأما الزانية فلعلها ان تستعف بها عن زناها . وأما الغني فلعله ان يعتبر فينفق بما آتاه الله عز وجل ) (١).

ولأن النبي ﷺ قال للرجل الذي سأله الصدقة : ان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك ) وأعطى الرجلين الجليلين وقال ( ان شئتما أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب ) . ولو اعتبر حقيقة الغني ما اكتفى بقولهما . كما قال في « المغني » (٢) .

وفي مقابل هؤلاء المساهلين تشدد جماعة فذهبوا إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى من لا يستحقها إذا تبين له خطؤه وأن عليه أن يدفعها مرة أخرى إلى أهلها ؛ لأنه دفع الواجب إلى من لا يستحقه فلم يخرج من عهده . كديون الآدميين .

ومذهب الشافعي أميل إلى اللشديد . كما في « الروضة » (٣) وغيرها . ومذهب أحمد : إذا أعطى الزكاة من يظنه فقيراً ؛ فبان غنياً ففيه روايتان :

رواية بالإجزاء ورواية بعدمه .

فأما ان بان الأخذ عبداً أو كافراً أو هاشمياً ، أو ذا قرابة للمعطي ؛ ممن لا يجوز الدفع إليه لم يجزئه الدفع إليه . رواية واحدة ؛ لأنه يتعذر معرفة الفقير من الغني دون غيره . كما قال تعالى : ( يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ) (٤) . وبين هؤلاء وأولئك نجد من الفقهاء من فصلوا وفرقوا بين صورة وأخرى . فأجازوا بعضها ومنعوا بعضها .

١ - رواه أحمد والبخاري ومسلم .

٢ - المغني ج ٢ ص ٦٦٧ . (٣) الروضة ج ٢ ص ٣٢٨ .

٤ - المغني ج ٢ ص ٦٦٨ . (٥) سورة البقرة / ٢٧٣ .



فغند الحنفية :

من دفع زكاته بعد تحرّ واجتهاد ، لمن ظنه مصرفاً صحيحاً لها ، فظهر أنه غني أو ذمي أو ظهر أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاشمي ، صحت زكاته وليس عليه إعادتها ، لأنه أتى بما في وسعه .

فأما لو ظهر أنه كافر حرّبي - ولو مستأثماً - فروى عن أبي حنيفة أنها تجزئه ولا إعادة ، لأنه أتى بما في وسعه أيضاً . وفي رواية أخرى أنها لا تجزىء وهو قول أبي يوسف . لأن صلة الحرّبي لا تكون برأ شرعا . ولذا لم يجز دفع صدقة التطوع إليه فلم يقع قرية ، فتجب الإعادة .

ولو دفع بغير تحر ولا شك - بأن لم يخطر بباله أنه مصرف أو لا - ثم ظهر خطؤه - بأن تبين له أنه غير مصرف - لم يجز وعليه الإعادة ؛ لأنه فرط في بذل وسعه ، فلو لم يظهر له شيء فهو على الجواز .

أما لو تحرى فدفع لمن ظنه غير مصرف ، أو شك ولم يتحرّ ، لم يجز حتى يظهر أنه مصرف ، فإنّ بان صوابه جاز في الصحيح . .

قالوا : ولو كان المدفوع إليه جالساً في صف الفقراء يصنع صنعمهم . أو كان عليه زيهم ، أو سأله فأعطاه . كانت هذه الأسباب بمنزلة التحري حتى لو ظهر غناه لم يُعيد .

وهل يسترد ما أخذ خطأ ؟

أما الحرّبي فلا . وأما الهاشمي ففيه روايتان . وأما الولدُ الغني فنعم ، وهل يطيب له ؟ فيه خلاف . وإذا لم يطب ، فقليل : يتصدق وقيل : يرد على المعطي<sup>(١)</sup> .

وعند المالكية :

إذا اجتهد فدفع الزكاة لغير مستحق في الواقع مثل غني وكافر . مع ظنه أنه مستحق ، فإن أمكن ردها أخذها منه ان كانت باقية ، أو أخذ عوضها

منه ان فاتت بسبب منه كأكل وبيع وهبة . سواء غره الآخذ في هذه الحالة أم لا .

وأما إذا فاتت بسبب مساوي . نظر ، فإن كان الآخذ غر الدافع وخذعه بأن أظهر له الفقر وهو غني ، أو الإسلام وهو كافر . وجب أن يرد عوضها له . وان لم يفره فلا شيء على الآخذ . ويجب على الدافع إعادة الزكاة مرة أخرى . حيث لم تجزئه الأولى ، إذ لم تصادف أهلها وهم الفقراء المسلمون . وهذا في حالة دفع الأفراد بأنفسهم إلى أهل الزكاة .

أما إذا دفع الإمام أو نائبه باجتهاد فنيين أنه أخذها غير مستحق : فتجزي ولا يغرّم الإمام عوضها للفقراء . لأنه اجتهد لمصلحة المسلمين . واجتهاده حكم لا يتعقب . حتى ذكر بعضهم أنها تجزي ولو أمكن ردها . واعترض هذا بأن كلام أهل المذهب يفيد أنها تترع من يد من دفع له الحاكم - إذا كان غير مستحق - إن أمكن ، وهو ظاهر ، إذ كيف تكون الزكاة ببسد الأغنياء . ولا تترع من أيديهم ؟

فالإمام في هذا كالوصي ومقدم القاضي . حيث اتفقوا على أنها تجزي في حقهما ان تعذر الرد دون أن يغرما شيئاً . وان أمكن الرد وجب اتفاقاً<sup>(١)</sup> . وعند الزيدية :

من أعطى زكاته غير مستحق لها اجماعاً . أو في مذهبه الذي يعتنقه لزمه إخراج زكاته مرة أخرى ، ولا يعتد بالأولى فليست زكاة . والذين لا يستحقون بالاجتماع هم الكفار والأصول والفصول والغني غني مجعاً عليه ، فهو لا إذا دفع إليهم لزمته الاعادة . سواء دفع إليهم عالماً بالتحريم أم جاهلاً . وسواء دفع إليهم ظناً منه أن الكافر مسلم ، والولد والوالد أجنيان ، والغني فقير ، أم لم يظن ذلك ، فإنه يعيد بكل حال .

---

١ - الشرح الكبير وحاشية السوقي ج ١ ص ١٠٥-١٠٢ .

وأما الذين هم مختلف فيهم ، فنحو القرابة الذين نلزم نفقتهم والغني غنى مختلفاً فيه ، فإنه إذا دفع إليهم ومذهبه أنه لا يجوز . ودفع إليهم عالمًا بأنهم القرابة وإن مذهب المنع لزمته الاعادة كالمجمع عليه .

وإن دفع إليهم جاهلاً بالتحريم ، أو جاهلاً مذهباً أو ظناً منه أنهم أجنب أو أن الغني فقير لم تلزمه الاعادة ، لأن الجاهل في مسائل الخلاف معذور كالناسي أو المجتهد المخطئ<sup>(١)</sup> .

والذي اختاره في هذه الصور : أن من تحرى واجتهد فأخطأ ولم يضع زكاته في محلها ، فهو معذور ، ولا يتحمل تبعه خطئه ؛ لأنه بذل ما في وسعه . كما قال الحنفية . ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها<sup>(٢)</sup> . ولن يضيع أجره على الله كالرجل الذي وضع صدقته في يد سارق وزانية وغني .

وأما إذا قصر في التحري ، ولم يبال من صرف إليه زكاته وتبين أنه أخطأ المصرف الصحيح ، فعليه أن يتحمل تبعه خطئه الناشئ عن تقصيره وتفريطه . ويلزمه إعادة الزكاة مرة أخرى ، حتى تقع موقعها . لأنها حق لأهلها من الفقراء والمساكين وسائر المستحقين . ولا تبرأ ذمته إلا باعطائها إليهم . أو إلى نائبهم وهو الإمام ، قلر وسعه .

وفي كلتا الحالين يجب على من أخذها وعلم أنها زكاة وهو ليس بمن يستحقها أن يردّها ، أو يرد عوضها إن كان قد استهلكها . ولا يأكل حق أهلها . فيأكل في بطنه ناراً . وهذا إذا تأكد له أو غلب على ظنه أنه ليس من أهلها . وإلا كانت له . كما إذا أخذها ولم يعلم أنها زكاة وتلفت في يده . وأما حديث « لك ما أخذت يا معن » فلعله كان أهلاً لها ، وإن كره أبوه ذلك . وإذا أخطأ الإمام مصرف الزكاة فلا ضمان عليه ، لأنه أمين على مصلحة المستحقين . وعليه أن يستردها ممن أخذها إن كانت في يده ، على نحو ما قال المالكية .

١ - شرح الأزهاري وحواليه ج ١ ص ٥٢٦-٥٢٧ وانظر : البحر ج ٢ ص ١٨٧

١ - البقرة / ٢٨٦

## البابُ الخَامِسُ طَرِيقَةُ أَدَاءِ الزَّكَاةِ

- ١ - علاقة الدولة بالزكاة .
- ٢ - مكانة النية في الزكاة .
- ٣ - دفع القيمة في الزكاة .
- ٤ - نقل الزكاة إلى غير بلد المال .
- ٥ - تعجيل الزكاة وتأخيرها .
- ٦ - مباحث متفرقة حول أداء الزكاة .

## تمهيد :

عرفنا في الأبواب الماضية وجوب الزكاة ، وعرفنا على من تجب . وفهم  
تجب من الأموال ، ومقدار ما يجب في كل منها ، كما عرفنا : لمن تصرف  
الزكاة والاصناف المستحقين لها ، والاصناف الذين لا يجوز ان تصرف إليهم .  
وبقي علينا أن نعرف كيفية أداء الزكاة : هل يتولى المكلف أداءها بنفسه  
إلى مستحقيها أم تتولاها الدولة وولي الأمر ؟ وهل هذا في كل الأموال أو  
في بعضها دون بعض ؟ وما الحكم إذا تخلى ولي الأمر عن أخذ الزكاة أو  
طلبها وكان ظالماً أو كافراً ؟

وهل تشترط النية في أداء الزكاة ؟ وما الحكم إذا أخذها السلطان قهراً  
بدون نية من المكلف ؟ وهل يجوز لولي الأمر أو للمكلف نقل الزكاة من بلد  
إلى بلد آخر ؟ وما حدود ذلك ؟

وهل يجوز دفع القيم في الزكاة أم يجب اخراج عين المنصوص عليه ولا بد ؟  
وهل يجوز تأخير الزكاة إذا وجبت ؟ وما الحكم إذا أخرها ؟ وهل تسقط  
بالتأخير ، وما حكم تعجيلها ؟ وهل يجوز كتمان الزكاة ؟ وما عقوبة من  
كتمها ؟ وما حكم التهرب أو الفرار من الزكاة والاحتياال لاسقاطها ؟ إلى  
غير ذلك من المباحث المتعلقة بأداء الزكاة واخراجها .

كل هذه الأسئلة وما يتصل بها . نفصل الجواب عنها في الفصول التالية  
من هذا الباب ، الذي عقدناه لهذا الغرض .

## الفضل الأول

### علاقة الدولة بالزكاة

مسئولية الدولة عن شئون الزكاة :

الزكاة - كما تبين لنا - حق ثابت مقرر « فريضة من الله » ولكنه - في الأصل - ليس حقاً موكولاً للأفراد ، يؤديه منهم من يرجو الله والدار الآخرة ، ويدعه من ضعف يقينه بالآخرة ، وقل نصيبه من خشية الله ، وغلب حب المال في قلبه على حب الله .

كلا ، إنها ليست إحساناً فردياً ، وإنما هي تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة ، ويتولاه جهاز إداري منظم ، يقوم على هذه الفريضة الفلدة ، جباية من تجب عليهم ، وصرفاً إلى من تجب لهم .

دلالة القرآن على ذلك :

وأبرز دليل على ذلك: أن الله تعالى ذكر هؤلاء القائمين على أمر الزكاة جمعاً وتفريقاً ، وسماهم « العاملين عليها » وجعل لهم سهماً في أموال الزكاة نفسها ، ولم يحوجهم إلى أخذ رواتبهم من باب آخر ، تأميناً لمعاشهم ، وضماناً لحسن قيامهم بعملهم ، قال تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة

من الله ، والله عليم حكيم<sup>(١)</sup> » وليس بعد هذا النص الصريح في كتاب الله مجال لترخص مترخص ، أو تأول متأول ، أو زعم زاعم ، وخاصة بعد أن جعلت الآية هذه الأصناف وتحديدها « فريضة من الله » ومن ذا الذي يجروا على تعطيل فريضة فرضها الله ؟!

وقال تعالى في نفس السورة التي ذكر فيها مصارف الزكاة: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم<sup>(٢)</sup> » .  
وقد ذهب جمهور المسلمين من السلف والخلف إلى أن المراد بالصدقة في هذه الآية الزكاة . كما بينا ذلك في الباب الأول .

وأظهر دليل على ذلك: أن مانعي الزكاة في عهد أبي بكر تعلقوا بهذه الآية وأنها تدل على أن الذي يأخذ الزكاة هو النبي ﷺ وأنه يعطيهم بدلها الصلاة عليهم ، ولم يرد عليهم أحد من الصحابة بأن الآية في غير الزكاة الواجبة ، وكذلك كان موقف أئمة الإسلام من بعدهم في رد شبهتهم . وكل ما قالوه : أن الخطاب في قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » للنبي ﷺ ولكل من يلي أمر المسلمين من بعده ، حسبما فصلناه من قبل .

#### الأحاديث النبوية :

هذا ما جاء في كتاب الله . أما السنة النبوية :

ففي حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما . أن النبي ﷺ حين بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « أعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة ، تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فلإياكم وكراهم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » رواه الجماعة عن ابن عباس .

وشاهدنا من هذا الحديث هو قوله عليه السلام في تلك الصدقة المفروضة :

١ - سورة التوبة ٦٠ .

٢ - سورة التوبة ١٠٣ .

« تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فيين الحديث أن الشأن فيها أن يأخذها  
أخذ ويردها راد ، لأن ترك لاختيار من وجبت عليه .

قال شيخ الإسلام الحافظ بن حجر : ( استدل به على أن الإمام هو الذي  
يتولى قبض الزكاة و صرفها ، إما بنفسه وإما بنائبه ، فمن امتنع منهم أخذت  
منه قهراً <sup>(١)</sup> ) . ونقلها الشوكاني بنصها في نيل الأوطار <sup>(٢)</sup> .

وقد جاءت أحاديث كثيرة في توجيه هؤلاء العاملين على الزكاة . وكانوا  
يسمون « السعاة » أو « المصدقين » وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في مصرف  
« العاملين عليها » من الباب السابق . كما جاءت أحاديث كثيرة أخرى في  
بيان واجب المكلفين بالزكاة نحو هؤلاء المصدقين . سندكر أهمها قريباً .

#### السنة العملية للنبي والخلفاء الراشدين :

وهذا الذي جاءت به السنة القولية . أكدته السنة العملية والواقع التاريخي  
الذي جرى عليه العمل في عهد الرسول ﷺ . والخلفاء الراشدين من بعده .

قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص » عند تخريج ما ذكره الإمام الرافعي  
أن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكاة : هذا مشهور .

ففي الصحيحين عن أبي هريرة بعث عمر على الصدقة .  
وفيهما عن أبي حميد : استعمل <sup>(٣)</sup> رجلاً من الأزد يقال له : ابن اللثنية .

وفيهما عن عمر : أنه استعمل ابن السعدي .

وعن أبي داود : أن النبي ﷺ بعث أبا مسعود ساعياً .

وفي مسند أحمد : أنه بعث أبا جهم بن حذيفة متصدقاً .

وفيه : أنه بعث عقبة بن عامر ساعياً .

---

١ - فتح الباري الحافظ بن حجر ج ٣ ص ٢٣ في شرح حديث وصية معاذ من صحيح البخاري  
كتاب الزكاة : باب أخذ الصدقة من الأضياف وترد إلى الفقراء حيث كانوا .

٢ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٢٤ ط مصطفى الحلبي ثالثة .

٣ - استعمله : جعله عاملاً على الزكاة أو غيرها ، أي والياً على شئونها .



وفيه من حديث قرة بن دعووس : بعث الضحاك بن قيس ساعياً .  
وفي المستدرك : أنه بعث قيس بن سعد ساعياً .  
وفيه من حديث عبادة بن الصامت : أنه عليه السلام بعثه على أهل الصدقات .  
وبعث الوليد بن عقبة إلى بني المصطلق ساعياً .  
وروى البيهقي عن الشافعي : أن أبا بكر وعمر كانا يبعثان على الصدقة .  
وقد أخرجه الشافعي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري بهذا ، وزاد : ولا  
يوشعرون أخذها في كل عام .  
وقال في القديم : وروى عن عمر : أنه أخرها عام الرمادة ، ثم بعث  
مصدقاً فأخذ عقالين<sup>(١)</sup> عقالين .  
وفي الطبقات لابن سعد : أن النبي عليه السلام بعث المصدقين إلى العرب في  
هلال المحرم سنة تسع . وهو في مغازي الواقدي بأسانيده مفسراً<sup>(٢)</sup> .  
وذكر ابن سعد أسماء هؤلاء المصدقين وأسماء القبائل التي بعثوا إليها .  
فبعث عيينة بن حصن إلى بني تميم يصدقهم .  
وبعث بريدة بن الحصيب إلى أسلم وغفار يصدقهم . ويقال : كعب  
ابن مالك .

وبعث عباد بن بشر الأشجلي إلى سُلَيم ومُزينة .  
وبعث رافع بن مكيث إلى جهينة .  
وبعث عمرو بن العاص إلى فزارة .  
وبعث الضحاك بن سفيان الكلابي إلى بني كلاب .  
وبعث بُسر بن سفيان الكعبي إلى بني كعب .  
وبعث ابن اللثية الأزدي إلى بني ذبيان .  
وبعث رجلاً من سعد هذيم على صدقاتهم .  
قال ابن سعد : وأمر رسول الله عليه السلام مصدقيه أن يأخذوا العفو منهم

١ - العقال : يراد به هنا زكاة العام .

٢ - انظر : التلخيص ج٢ ص ١٥٩-١٦٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .

ويتوقوا كرائم أموالهم<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن اسحاق جماعة آخرين بعثهم النبي ﷺ إلى قبائل وأقاليم أخرى من جزيرة العرب .

فبعث المهاجر بن أبي أمية إلى صنعاء . فخرج عليه العنسي وهو بها .

وبعث زياد بن لبيد إلى حضرموت .

وبعث عدي بن حاتم إلى طي وبنو أسد .

وبعث مالك بن نويرة على صدقات بني حنظلة .

وفرق صدقات بني سعد على رجلين : فبعث الزبرقان بن بدر على ناحية .

وقيس بن عاصم على ناحية .

وبعث العلاء بن الحضرمي على البحرين .

وبعث علياً إلى نجران . ليجمع صدقاتهم . ويقدم عليه بجزيتهم<sup>(٢)</sup> .

وفي التراتيب الادارية للكتاني نقل عن ابن حزم في جوامع السير ، وعن

ابن اسحاق والكلابي في السيرة : وعن ابن حجر في الإصابة جملة من أسماء

الصحابة الذين استعملهم النبي ﷺ على ولاية الصدقات أو كتابتها . قال :

قال ابن حزم في كتابه جوامع السير : كان كاتب رسول الله ﷺ في

الصدقات الزبير بن العوام ، فإن غاب أو اعتذر كتب جهم ابن الصلت وحذيفة

ابن اليمان<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> : ترجم في الإصابة للأرقم بن أبي الأرقم الزهري فلذكر : أن

الطبراني خرج : أنه عليه السلام استعمله على السعاية . وترجم فيها أيضاً كافية

ابن سبع الأسدي فنقل عن الواقدي : أن المصطفى عليه السلام استعمله على

صدقات قومه . وترجم أيضاً لحذيفة بن اليمان الأزدي ، فنقل عن ابن سعد :

١ - طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٦٠ ط بيروت .

٢ - زاد المعاد ج ٢ ص ٤٧٢ .

٣ - التراتيب الادارية ص ٣٩٨ .

٤ - نفسه ص ٣٩٦ - ٣٩٨ .

أنه عليه السلام بعثه مصدقاً على الأزرد وترجم في الاصابة أيضاً لكهل بن مالك الهذلي فذكر أن المصطفى عليه السلام استعمله على صدقات هذيل، وترجم فيها أيضاً لخالد بن البرصاء فذكر أن أبا داود والنسائي أخرجا من طريق معمر عن الزهري عن عائشة أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً، وترجم لخالد بن سعيد بن العاص الأموي أن المصطفى عليه السلام استعمله على صدقات مدحج . وترجم أيضاً لخزيمة بن عاصم العكلي فذكر أن ابن قانع روى من طريق سيف بن عمر عن الميسر بن عبد الله بن عدس أن عدسا وخزيمة وفدا على النبي ﷺ فولى خزيمة على الأحلاف وكتب له : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله لخزيمة بن عاصم : إني بعثتك ساعياً على قومك فلا يضاموا ولا يظلموا » ذكره الرشاطي وقال : أهمله أبو عمر . وترجم أيضاً لسهم ابن منجاب التميمي فنقل عن الطبري أنه كان من عمال النبي ﷺ على صدقات بني تميم فمات المصطفى عليه السلام وهو على ذلك . وترجم لعكرمة بن أبي جهل، فنقل عن الطبري : أن النبي عليه السلام استعمله على صدقات هوازن عام وفاته . وترجم لمالك بن نويرة فذكر أنه كان من أرداف الملوك وأنه ﷺ استعمله على صدقات قومه . وترجم لتمام بن نويرة التميمي فقال بعثه عليه السلام على صدقات بني تميم . وفي ترجمة مرداس بن مالك الغنوي أنه عليه السلام ولاه صدقة قومه . اهـ

وهذا يكون النبي ﷺ ، قد غطى الجزيرة - تقريباً<sup>(١)</sup> - بسعاته ومصديه ليتولوا هذه القرى من أهلها ، ويوزعوها على مستحقيها .

وكان عليه الصلاة والسلام يزودهم - كما ذكرنا من قبل - بالنصائح والتعليمات اللازمة لهم في معاملة أرباب الأموال ، ويومئ دائماً بالرفق بهم والتيسير عليهم دون تهاون في حق الله .

١ - انظر : الخريطة المرافقة ، وقد قلنا ما من مجلة « حضارة الإسلام » الشقية ، التي وضعت أهم أحداث السيرة النبوية مجموعة من الخرائط الجيدة . منها هذه ، وإن تكن غير وافية إلا بمن ذكرهم ابن اسحاق ولكن مواقع القبائل على الخريطة تكفي في توضيح المقصود .

كما كان يحذر هؤلاء السعاة أشد التحذير من تناول شيء من المال العام بغير حق مهما يكن قليلا . وكان يحاسب بعضهم أحيانا . كما قيل : إن ابن التنية لما قدم حاسبه .

قال ابن القيم : وكان في هذا حجة على محاسبة العمال (الولاة) والأمناء ، فإن ظهرت خيانتهم عزلهم وولى أمينا<sup>(١)</sup> .

وهذا كله يدلنا بوضوح على أن أمر الزكاة كان منذ عهد النبي ﷺ من شئون الدولة واختصاصها . ولهذا حرص الرسول عليه السلام أن يعين لكل قوم أو قبيلة يدخلون في الإسلام مصدقا يأخذ من أغنيائهم الزكاة ، ويفرقها على مستحقها . وكذلك خلفاؤه من بعده .

ولهذا قال العلماء : « يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ، لأن النبي ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يبخل ، فوجب أن يبعث من يأخذ .. »<sup>(٢)</sup> .

أما أرباب الأموال من أفراد الشعب ، فيجب عليهم أن يساعدوا هؤلاء السعاة على أداء مهمتهم ، ويؤدوا إليهم ما وجب عليهم ولا يكتنهم شيئا من أموال زكاتهم . هذا ما أمر به رسول الله ﷺ ، وما أمر به أصحابه .

عن جرير بن عبد الله قال : « جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله ﷺ فقالوا : إن أناسا من المصدقين (جباة الصدقة) يأتوننا فيظلموننا ! فقال رسول الله ﷺ : « أرضوا مصدقيكم »<sup>(٣)</sup> .

وعن جابر بن عتيك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « سيأتيكم ركب مبقصون ، فإذا أتوكم فرحبوا بهم ، وخطوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا

١ - زاد المعاد السابق .

٢ - المجموع ج٦ ص ١٦٧ والروضة ج٢ ص ٢١٠ .

٣ - رواه مسلم في صحيحه .

فلائفسهم وان ظلّموا فعليها، فإن تمام زكاتكم رضاهم، وليدعوا لكم»<sup>(١)</sup>  
وعن أنس رضي الله عنه : أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إذا أدبت  
الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال : نعم إذا أدبتها إلى  
رسولي فقد برئت منها إلى الله ورسوله، ولك أجرها . وإثمها على من بدلها<sup>(٢)</sup> .

### فناوي الصحابة :

وعن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندي نفقة فيها صدقة  
— يعني بلغت نصاب الزكاة — فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا  
هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان ؟. فأمروني جميعاً  
أن أدفعها إل السلطان ، ما اختلف عليّ منهم أحد . وفي رواية : فقلت لهم :  
هذا السلطان يفعل ما ترون ( كان هذا في عهد بني أمية ) فأدفع إليهم زكاتي ؟!  
فقالوا كلهم : نعم فأدفعها رواها الإمام سعيد بن منصور في مسنده<sup>(٣)</sup> .

١ - رواه أبو داود كما في نيل الأوطار ج٤ ص ١٥٥ ط الثمانية . وقال المناوي في الفريض :  
« لا ريب أن المصطفى صل الله عليه وسلم لم يستعمل ظالماً قط ، بل كانت سماته على غاية من  
تحري العدل ؛ كيف ومنهم على وعمر ومعاذ ؟ ومعاذ الله أن يولي المصطفى صل الله عليه وسلم  
ظالماً ! فالمنى : سيأتيكم عتالي يطالبون متكم الزكاة والنفس مجبولة على حب المال ، فتبفسوهم  
وتزعمون أنهم ظالمون ، وليسوا بذلك . فقلوه : « إن ظلمتم » مبني على هذا الزعم . ويدل  
على ذلك لفظ « إن » الشرطية ، وهي تدل على الفرض والتقدير ، لا على الحقيقة .  
وقال المظهرى : لما عم الحكم جميع الأزمنة قال : كيفما يأخذون الزكاة لا تمنعهم وأن  
ظلمكم ، فإن مخالفتهم مخالفة للسلطان ؛ لأنهم مأمورون من جهته ، ومخالفة السلطان تؤدي  
إلى الفتنة وثورتها .

ورد المناوي هذا القول بأن اللملة لو كانت هي المخالفة جاز كتمان المال ، لكنه لم يجز ،  
لقوله في حديث : ( نكتم من أموالنا بقدر ما يمتنون ؟ قال : لا . ) أما سمعنا غيرنا ( كذا ولعل  
الصواب : غيره ) أي النبي صل الله عليه وسلم فأغضب مثلمهم واجب وأرضاءه فيما يرومه  
بالجور حرام » . ١

فبض التقدير ج١ ص ٤٧٥ .

٢ - نسبة في المتن إلى أحمد - نيل الأوطار السابق .

٣ - كما قال النووي في المجموع .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم ، فمن بر فلنفسه ، ومن أثم فعليها » .

وعن قرعة مولى زياد بن أبيه أن ابن عمر قال : « ادفعوها إليهم وان شربوا بها الخمر » قال النووي : رواهما البيهقي باسناد صحيح أو حسن (١) .  
وعن المغيرة بن شعبه أنه قال لمولى له - وهو على أمواله بالطائف : كيف تصنع في صدقة ثالي ؟

قال . منها ما أتصدق به ومنها ما أدفع إلى السلطان .

قال : وفيه أنت من ذلك ؟ ! ( أنكر عليه أن يفرقها بنفسه )

فقال : إنهم يشترون بها الأرض ويتزوجون بها النساء !!

فقال : ادفعها إليهم ، فإن رسول الله ﷺ أمرنا أن ندفعها إليهم «  
رواه البيهقي في السنن الكبير» (٢) .

هذه الأحاديث الصريحة عن رسول الله ﷺ ، وهذه الفتاوى الحاسمة من صحابته الكرام ، تجعلنا ندرك ، بل نوقن : أن الأصل في شريعة الإسلام أن تتولى الحكومة المسلمة أمر الزكاة فتجيبها من أربابها ، وتصرفها على مستحقيها وأن على الأمة أن تعاون أولياء الأمر في ذلك ، اقراراً للنظام ، وارساءاً لدعائم الإسلام ، وتقوية لبيت مال المسلمين .

من أسرار هذا التشريع :

« وربما قال قائل : إن الشأن في الأديان أن توقظ الضمائر وتحبى القلوب ، وتضع أمام أبصار الناس مثلاً أعلى ، ثم تحاول أن تقودهم بزمam الشوق إلى متوبة الله ، أو تسوقهم بسوط الخشية من عقابه ، تاركة لأصحاب السلطان أن يحدوا وينظموا ويطالبوا ويعاقبوا ، فهذا من شأن السلطة السياسية ، وليس من مهمة التوجيه الديني !

والجواب : أن هذا قد يصح في أديان أخرى ، ولكن لا يصح أبداً في

---

٢٠١ - هذه الأحاديث والآثار كلها ذكرها الإمام النووي في « المجموع » ج ٦ ص ١٦٢-١٦٤ .

الإسلام ، فإنه عقيدة ونظام ، وخلق وقانون ، وقرآن وسلطان .  
ليس الإنسان مشطوراً في الإسلام : شطر منه للدين وشطر آخر للدنيا ،  
وليست الحياة مقسومة : بعضها لقيصر وبعضها لله . وإنما الحياة كلها والإنسان  
كله ، والكون كله : لله الواحد القهار .

جاء الإسلام رسالة شاملة هادية ، فجعلت من هدفها تحرير الفرد وتكريمه ،  
وترقية المجتمع وإسماعده ، وتوجيه الشعوب والحكومات إلى الحق والخير ، ودعوة  
البشرية كلها إلى الله : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ولا يتخذ بعضهم بعضاً  
أرباباً من دون الله .

وفي هذا الاطار جاء نظام الزكاة فلم تجعل من شئون الفرد ، بل من وظيفة  
الحكومة الإسلامية ، فوكل الإسلام جبايتها وتوزيعها على مستحقيها إلى الدولة  
لا إلى ضمائير الأفراد وحدها ، وذلك بحملة أسباب لا يحسن بشرية الإسلام  
أن تهملها :

أولاً : إن كثيراً من الأفراد قد تموت ضمائيرهم أو يصيبها السقم والمزال  
فلا ضمان للفقير إذا ترك حقه لمثل هؤلاء .

ثانياً : في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الشخص الغني ، حفظ لكرامته  
وصيانة لماء وجهه أن يراق بالسؤال ، ورعاية لمشاعره أن يجرحها  
المن أو الأذى .

ثالثاً : إن ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع فوضى ، فقد ينتبه أكثر  
من غني لا إعطاء فقير واحد ، على حين يغفل عن آخر ، فلا يفتن  
له أحد ، وربما كان أشد فقراً .

وأخيراً : إن صرف الزكاة ليس مقصوداً على الأفراد من الفقراء والمساكين  
وأبناء السبيل ، فمن الجهات التي تعرف فيها الزكاة مصالح عامة  
للمسلمين ، لا يقلدها الأفراد ، وإنما يتمدها أوألو الأمر وأهل  
الشورى في الجماعة المسلمة ، كإعطاء المثلثة قلوبهم ، وإعداد

العدة والعدد للجهاد في سبيل الله وتجهيز الدعاة لتبليغ رسالة الإسلام في العالمين .

خاصاً : إن الإسلام دين ودولة . وقرآن وسلطان . ولا بد لهذا السلطان وتلك الدولة من مال تقم به نظامها . وتنفذ به مشروعاتها . ولا بد لهذا المال من موارد . والزكاة مورد هام دائم لبيت المال في الإسلام<sup>(١)</sup> .

#### بيت مال الزكاة :

ومن هنا نعلم أن الأساس في النظام الإسلامي أن يكون للزكاة ميزانية خاصة . وحصيلة قائمة بذاتها . ينفق منها على مصارفها الخاصة المحددة ، وهي مصارف إنسانية وإسلامية خالصة . ولا تضم إلى ميزانية الدولة العامة الكبيرة التي تتسع لمشروعات مختلفة . وتصرف في مصارف شتى . ولقد أشارت آية مصارف الزكاة من سورة التوبة إلى هذا المبدأ حين قررت أن العاملين عليها يأخذون مرتباتهم منها . فمعنى هذا أن يكون لها ميزانية مستقلة ، ينفق على إدارتها منها . كما بينا ذلك في مصارف الزكاة . وذلك ما فهمه المسلمون منذ أقدم العصور . فقد جعلوا للزكاة بيت مال قائماً بذاته . إذ قسموا بيوت المال في الدولة الإسلامية إلى أربعة أقسام ، فصلها فقهاء الحنفية في كتبهم .

أولها : بيت المال الخاص بالصدقات ، وفيه مثل زكاة الانعام السائمة ، وعشور الأراضي ، وما يأخذه العاشر من تجار المسلمين المارين عليه

الثاني : بيت المال الخاص بحصيلة الجزية والخراج .

الثالث : بيت المال الخاص بالغنائم ، والركاز ( عند من يقول : لأنه ليس من الزكاة ولا يصرف في مصارفها ) .

الرابع : بيت المال الخاص بالضوائع ، وهي الأموال التي لا يعرف لها

١ - من كتابنا « مشكلة الفقر وكيف حابها الإسلام » ص ٩٤-٩٥ .



مالك . ومنها التركات التي لا وارث لها ، أو لها وارث لا يرد عليه كأحد الزوجين ، ودية المقتول الذي لا ولي له ، والمقطعات التي لم يعرف لها صاحب<sup>(١)</sup> . .

### الأموال الظاهرة والأموال الباطنة ومن يلي زكاتها :

قسم الفقهاء الأموال التي يجب فيها الزكاة إلى ظاهرة وباطنة : فالظاهرة هي التي يمكن لغير مالكيها معرفتها واحصاؤها ، وتشمل الحاصلات الزراعية من حبوب وثمار ، والثروة الحيوانية من أبل وبقر وغنم .

والأموال الباطنة هي النقود وما في حكمها وعروض التجارة . واختلفوا في زكاة الفطر ، فألحقها بعضهم بالظاهرة وبعضهم بالباطنة .

فأما القسم الأول - وهو المال الظاهر - فقد اتفقوا - تقريباً - على أن ولاية جبايته وتفريقه على مستحقه لولي الأمر في المسلمين ، وليس من شأن الأفراد ، ولا يترك لديهم وضمايرهم وتقديرهم الشخصي . وهو الذي تواترت الروايات أن النبي ﷺ كان يبعث رسله وعماله لتحصيل الواجب عليهم فيه . وهو الذي يجبر المسلمون على أدائه للدولة ، ويجاهدون على منعه<sup>(٢)</sup> . ولهذا قال أبو بكر في شأن قبائل العرب التي أبت أن تدفع إليه الزكاة التي كانوا يدفعونها لرسول الله ﷺ : « والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه » وهذا كان في الأموال الظاهرة ، وبخاصة الأنعام

أما القسم الثاني ، وهو الأموال الباطنة من نقود وعروض تجارة - فقد اتفقوا على أن للامام أن يتولى أخذها ، ويقوم بتوزيعها على أهلها ، ولكن هل يجب عليه ذلك ؟ وهل له أن يجبر الناس على دفعها إليه وإلى موظفيه ؟ وإن يقاتلهم على ذلك ، كما فعل أبو بكر ؟

هذا ما اختلف فيه الفقهاء . وفيما يلي أهم أقوال المذاهب في ولاية الزكاة :

١ - انظر المبسوط ج ٣ ص ١٨ والبدائع ج ٢ ص ٦٨ ، ٦٩ ، والدردار المختار وحاشية رد المختار عليه ج ٢ ص ٥٩ ، ٦٠ .

٢ - انظر : الأموال ٥٣١ .

## رأي الخنفيه :

فعند الخنفيه : ولاية الأموال الظاهرة إلى الإمام ، لا إلى الملاك ، لآية « خذ من أموالهم صدقة » ولأن أبا بكر طالبهم بالزكاة وقاتلهم عليها . ولأن ما للإمام قبضه بحكم الولاية . لا يجوز دفعه إلى المولى عليه . كما في ولي اليتيم<sup>(١)</sup> .

وأما الأموال الباطنة فهي مفوضة إلى أربابها ، وقد كانت في الأصل للإمام ، ثم ترك أداؤها إليهم منذ عهد عثمان رضي الله عنه ، حيث رأى المصلحة في ذلك ووافقته الصحابة - كما سيأتي - فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام ، وإن لم يبطل ذلك حقه في أخذها . ولهذا قالوا : لو علم السلطان من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الأموال الباطنة ، فإنه يطالبهم بها ، وإلا فلا ، لمخالفته الاجماع<sup>(٢)</sup> .

وأموال التجارة في مواضعها من الأموال الباطنة ، فإذا كانت منقولة من إقليم إلى إقليم ومر بها التاجر على العاشر فقد التحقت بالظاهرة ، ووجب دفعها إليه . والعاشر هو من نصبه الإمام على الطريق للمسافرين ليأخذ الصدقات وغيرها من التجار المارين بأموالهم عليه . قالوا : وما ورد من ذم العشار محمول على الآخذ ظلماً<sup>(٣)</sup> .

## رأي المالكية :

وقال المالكية : تدفع الزكاة وجوباً للإمام العدل في أخذها وصرفها ، وإن كان جائراً في غيرهما ، سواء كانت ماشية أم حرثاً أو عيناً ( نقلاً ) فإن طلبها العدل قادعى إخراجها لم يصدق . وهل الدفع لمثل هذا الإمام واجب أم جائز فقط ؟

١ - انظر : المغني ج ٢ ص ٦٤٣ ط المنار .

٢ - حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥ .

٣ - فتاوى ص ٤١-٤٢ .

ذكر الدرذير في شرحه الكبير أنه واجب . واعترضه الدسوقي في حاشيته بأنه مكروه ، كما في التوضيح وغيره .

وإنما الواجب اتفاقاً هو اللغ في العدل في الأخذ والصرف وفي غيرهما<sup>(١)</sup> . وقال القرطبي : إذا كان الإمام يعدل في الأخذ والصرف ، لم يسغ للمالك أن يتولى الصرف بنفسه في الناص<sup>(٢)</sup> (التقدي) ولا غيره . وقد قيل : إن زكاة الناص<sup>(٣)</sup> على أربابه ، وقال ابن الماجشون : ذلك إذا كان الصرف للفقراء والمساكين ، فإن احتيج إلى صرفها لغيرهما من الأصناف ، فلا يفرق عليهم إلا الإمام<sup>(٤)</sup> .

#### الشافعية :

وعند الشافعية : للمالك أن يفرق زكاته بنفسه في الأموال الباطنة ، وهي : الذهب والفضة وعروض التجارة ، وزكاة الفطر ( وفيها وجه أنها من الأموال الظاهرة ) .

وأما الأموال الظاهرة والغلات الزراعية والمعادن ، ففي جواز تفريقها بنفسه قولان ، أظهرهما وهو الجديدي : يجوز . والقديم : لا يجوز ، بل يجب صرفها إلى الإمام إن كان عادلاً ، فإن كان جائراً فوجهان ، أحدهما : يجوز ولا يجب ، وأصحهما : يجب الصرف إليه لتنفاذ حكمه وعدم انزعاله .

قالوا : ولو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف ، بذلاً للطاعة ، فإن امتنعوا قاتلهم الإمام ، وإن أجابوا إلى إخراجها بأنفسهم ، فإن لم يطلبها الإمام ولم يأت الساعي ، أخرها رب المال ما دام يرجو مجيء الساعي ، فإذا أيس فرق بنفسه .

وأما الأموال الباطنة فقال الماوردي : ليس للولاة نظر في زكاتها ، وأربابها أحق بها ، فإن بذلوها طوعاً قبلها الوالي ، فإن علم الإمام من رجل أنه لا

١ - الشرح الكبير بمحاكية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣-٥٠٤ .

٢ - تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٧ .

يؤديها بنفسه فهل له أن يقول : إما أن تدفع بنفسك ، وإما أن تدفع إلي حتى  
أفرق ؟ فيه وجهان يجريان في المطالبة بالنور والكفارات .  
قال النووي : الأصح وجوب هذا القول ازالة للمنكر (١) .

#### الحنابلة :

وعند الحنابلة : لا يجب دفعها إلى الإمام . ولكن له أخذها ، ولا يختلف  
المذهب — كما قال في المغنى — أن دفعها إلى الإمام جائز ، سواء كان عادلاً  
أو غير عادل . وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة . ويبرأ بدفعها  
إليه ، سواء تلفت في يد الإمام أو لم تلف ، صرفها في مصارفها أو لم يصرفها ،  
لما جاء ذلك عن الصحابة . ولأن الإمام نائب عنهم شرعاً ، فبرئ بدفعها إليه ،  
كولي اليتيم إذا قبضها له . ولا يختلف المذهب أيضاً في أن صاحب المال يجوز  
أن يفرقها بنفسه .

وإنما الخلاف في المذهب : أي ذلك أحب وأفضل : أن يفرقها المالك  
بنفسه ، إذا لم يطلبها الإمام ، أم يدفعها إلى الإمام العادل ليقوم بصرفها في محلها ؟  
قال ابن قدامة في « المغنى » :

« يستحب للإنسان أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ، ليكون على يقين من  
وصولها إلى مستحقها ، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة . قال الإمام  
أحمد : أعجب إليّ أن يخرجها ، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز .  
وقال الحسن ومكحول وسعيد بن جبير وميمون بن مهران : يضعها رب  
المال في موضعها .

وقال الثوري : أحلف لهم واكذبهم ولا تعطهم شيئاً إذا لم يضعوها مواضعها .  
وقال : لا تعطهم .

وقال عطاء : أعطهم إذا وضعوها مواضعها . فمفهومه : أنه لا يعطيهم  
إذا لم يكونوا كذلك .

---

١ - الروضة ج ٢ ص ٢٠٥-٢٠٦ .

وقال الشعبي وأبو جعفر : إذا رأيت الولاة لا يعدلون فضعها في أهل الحاجة من أهلها .

(ويلاحظ أن هذه الأقوال في الولاة الجائرين فلا تؤيد ما قاله صاحب المغني) .  
قال : وقد روى عن أحمد أنه قال : أما صدقة الأرض فيعجبني دفعها إلى السلطان ، وأما زكاة الأموال - كالمواشي - فلا بأس أن يضعها في الفقراء والمساكين .

فظاهر هذا : أنه استحب دفع العشر خاصة إلى الأئمة . وذلك لأن العشر قد ذهب قوم إلى أنه مؤونة الأرض ، فهو كالخراج ، يتولاه الأئمة ، بخلاف سائر الزكاة .

قال : والذي رأيت في الجامع قال : أما صدقة الفطر فيعجبني دفعها إلى السلطان ..

ثم قال أبو عبد الله - يعني الإمام أحمد - قبل لابن عمر : إنهم يقلدون بها الكلاب ويشربون بها الخمر ؟ قال : ادفعها إليهم .

وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب : دفع الزكاة إلى الإمام العادل أفضل ، وهو قول أصحاب الشافعي .

ثم ذكر ابن قدامة قول من يوجب دفعها إلى الإمام في كل الأموال ، وقول من يوجب ذلك في الأموال الظاهرة كمالك وأبي حنيفة وأبي عبيد . مستدلين بما ذكرناه من قبل بآية « خذ من أموالهم » ومقاتلة أبي بكر والصحابة عليها ... الخ .

ورد عليهم بقوله : ولنا على جواز دفعها بنفسه أنه دفع الحق إلى مستحقه الجائر تصرفه ، فأجزأه ، كما لو دفع الدين إلى غريمه ، وكزكاة الأموال الباطنة ؛ ولأنه أحد نوعي الزكاة ، فأشبه النوع الآخر .. والآية تدل على أن للإمام أخذها ، ولا خلاف فيه .. ومطالبة أبي بكر بها ، لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها ، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها ؛ لأن ذلك مختلف في إجزائه ، فلا تجوز

المقاتلة من أجله . وإنما يطالب الإمام بحكم الولاية والنيابة عن مهتقيها  
 فإذا دفعها إليهم جاز ، لأنهم أهل رشد ، بخلاف اليتيم .  
 وأما وجه فضيلة دفعها بنفسه . فلأنه إيصال الحق إلى مستحقه . مع  
 توفير أجر العمالة . وصيانة حقهم من خطر الخيانة . ومباشرة تفريغ كربة  
 مستحقها ، واغنائها بها . مع إعطائها للأولى من محاييج أقاربه وذوي رحمه .  
 وصلة رحمه بها ، فكان أفضل . كما لو لم يكن آخذها من أهل العدل .  
 قال ابن قدامة : فإن قيل : فالكلام في الإمام العادل ، إذ الخيانة مأمونة  
 في حقه .

قلنا : الإمام لا يتولى ذلك بنفسه ، بل يفوضه إلى سعاته ، ولا تؤمن منهم  
 الخيانة ، ثم ربما لا يصل إلى المستحق — الذي قد علمه المالك من أهله وجيرانه  
 شيء منها . وهم أحق الناس بصلته وصدقته ومواساته<sup>(١)</sup> .

#### رأي الزيدية :

وعند الزيدية : أن ولاية الزكاة إلى الإمام ظاهرة وباطنة ، ولا ولاية لرب  
 المال فيها مع وجود الإمام العادل . وفسروا الظاهرة بزكاة المواشي والثمار  
 ومثلها الفطرة والخراج والخمس ونحوها . والباطنة زكاة التقدين وما في حكمها  
 كالسبائك وأموال التجارة . وهذا بشرط مطالبته بها .  
 واستدلوا بأية « خذ من أموالهم » وتحدث « تؤخذ من أغنيائهم » ونحوه ،  
 وبيعه <sup>عليه السلام</sup> للسعاة ، وبفعل الخلفاء . وهذا بخلاف الكفارات والندور والمظالم  
 فلا ولاية للإمام عليها ؛ وإنما هي من شأن الأفراد ، إلا أن يتقاعدوا عن إخراجها  
 فيلزمهم الإمام بذلك .

والفرق : أن الزكاة ونحوها وجبت بإيجاب الله تعالى ، بخلاف الكفارات  
 ونحوها فانها وجبت بسبب من المكلف .

وإذا ثبت أن أمر الزكاة إلى الإمام ، فمن أخرج زكاته إلى غير الإمام بعد أن وقع

١ - انظر : المنى ج ٣ ص ٦٤١-٦٤٤ ط المنار - الثالثة .

الطلب من الإمام لم يجزه التي أخرجها ولزمه اعادتها ، ولو كان حال الاخراج جاهلاً بأن أمرها إلى الإمام أو بمطالبتها بها ، لأن جهله بالواجب لا يكون عذراً في الاخلال به .

واعترض بعضهم بأن الذي لا يعذر بجهله هو الواجب المجمع عليه أما المختلف فيه فبالجهل فيه كالاجتهاد ، له وجه . وفي كون ولاية الزكاة إلى الإمام في الأموال كلها خلاف ، ومقتضى هذا أن تجزئه مع الجهل بالحكم .

ورد على هذا بأن الخلاف المذكور إنما هو مع عدم الطلب من الإمام ، فأما مع مطالبتها فأمرها إليه بالاجماع ، وتسليمها إليه لازم<sup>(١)</sup> .

فإن لم يكن في الزمان إمام ، أو كان موجوداً ، لكن رب المال في غير جهة ولايته ، فرقها المالك المرشد في مستحقها ( والمرشد هو البالغ العاقل ) وغير المرشد كالصبي والمجنون ومن في حكمهما - كالمغمي عليه والمفقود - يخرجها وليه بالنية<sup>(٢)</sup> .

### رأي الأباضية :

وعند الأباضية : أمر الزكاة - إذا كان الإمام ظاهراً - إلى الإمام ، ولا يقسم غني زكاته بنفسه ، وإن فعل أعادها ، وتجزئه إن أمره الإمام بتفريقها ، وكذلك نائب الإمام وعامله . -

وعندهم قول باجزائها إذا أعطها بغير أمر الإمام وأجاز فعله ، وقول آخر بأنها تجزئه مطلقاً ، إلا أن طالبه بها ، فإنه يعيدها له ، ولو طالبه بعد علمه بأنه قد أعطها .

واستدل لهذا القول الأخير بأن ابن مسعود رضي الله عنه طلب الزكاة من زوجته ، فلو لا جواز إعطائها إذا أعطيت بغير إذن الإمام لم يطلبها .

وأما قولها : لا حتى أسأل رسول الله ﷺ ، فانما امتنعت مخافة ألا يجوز

١ - شرح الأزهاري وحواشيه ج ١ ص ٥٢٧-٥٢٩ .

٢ - شرح الأزهاري ج ١ ص ٥٣٤ - ٥٣٥ .

للمرأة أن تعطي زوجها وبنيتها زكاتها .

واستدل من أوجب إعطاءها للإمام بقول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه . فأباح قتالهم بل اعتقده فريضة واجبة على منعهم الزكاة منه . فشدل ما لو منموها لكونهم قد أعطوها في أهلها . أو لكونهم أرادوا أن يعطوها لأهلها بأنفسهم . أو لكونهم لا يعطونها مطلقاً . انكاراً لها . وهو الواقع في نفس الأمر إذ قالوا : لا نجعل في أموالنا شركاء وارثوا .. والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سببه ولفظه هنا علق فيه القتال على المنع عموماً<sup>(١)</sup> .

رأي الشعبي والباقر وأبي رزین والأوزاعي :

ومن قال بدفعها إلى الإمام : الشعبي وعبد بن علي - الباقر - وأبو رزین . والأوزاعي ، لأن الإمام أعلم بمصارفها . ودفعها إليه يبرئه ظاهراً وباطناً . ودفعه إلى الفقير لا يبرئه باطناً ، لاحتمال أن يكون غير مستحق لها . ولأنه يخرج من الخلاف ، وتزول عنه التهمة . وكان ابن عمر يدفع زكاته لمن جاءه من سعاة ابن الزبير ، أو نجدة الحاروري . وقد روى عن سهيل عن أبي صالح قال : أتيت سعد ابن أبي وقاص فقلت : عندي مال . وأريد أن أخرج زكاته ، وهؤلاء القوم على ما ترى . فما تأمرني ؟ فقال : ادفعها إليهم . فأتيت ابن عمر . فقال مثل ذلك ، فأتيت أبا هريرة . فقال مثل ذلك . فأتيت أبا سعيد فقال مثل ذلك . ويروى نحوه عن عائشة رضي الله عنها<sup>(٢)</sup> .

موازنة وترجيح :

قبل أن أرجح وأختار ما أراه بعد هذه الأقوال والمذاهب ، أود أن أشير إلى أن فقهاء المذاهب جميعاً - رغم اختلافهم على تفصيلات

١ - شرح النيل ج ٢ ص ١٣٧-١٣٨ .

٢ - انظر : المغني ج ٢ ص ٦٤٢-٦٤٣ ط المنار الثالثة .



كثيرة - كالمُتفقين على أمرين أساسيين :

الأول : أن من حق الإمام أن يطالب الرعية بالزكاة ، في أي نوع من أنواع المال ، ظاهر أو باطن . وخاصة إذا علم من حال أهل بلد أنهم يتهاونون في ابتاء الزكاة ، كما أمر الله . وهذا ما أكدته علماء الحنفية .

ولهذا قال بعض الفقهاء : ان الخلاف في كون أمر الزكاة إلى الإمام إنما هو مع عدم الطلب منه . فاما مع مطالبته ، فأمرها إليه بالاجماع<sup>(١)</sup> .

وحتى لو قلنا بثبوت الخلاف ، فان مطالبته والزامه بها ترفع الخلاف ، لأن حكم الإمام في أمر اجتهادي وتبنيّه يرفع الخلاف فيه كقضاء القاضي<sup>(٢)</sup> .

الثاني : وهذا أمر قطعي لا ريب فيه ولا خلاف : أن الإمام أو ولي الأمر إذا أهمل أمر الزكاة ولم يطالب بها ، لم تسقط التبعة عن أرباب المال ، بل تبقى في أعناقهم ، ولا تطيب لهم بحال . ويجب عليهم اداؤها بأنفسهم إلى مستحقيها ، لأنها عبادة وفريضة دينية لازمة ، بل لو اجترأ حاكم ما أن يقول : قد أعفيتكم منها ، أو أسقطتها عنكم - في الأموال المجمع عليها - لكان قوله باطلاً ، وكلامه هدراً ، وظل كل مسلم مستولاً عن إخراجها إلى أهلها .

وإذا ثبتت هاتان الحقيقتان باتفاق ، فقد بقي هنا أمر اختلفوا فيه ، وهو ما يتعلق بالأموال الباطنة ، وهل ولايتها إلى الإمام أم إلى الأفراد ؟

والذي أراه أن النصوص والأدلة الشرعية ، التي جعلت الزكاة من شئون الإمام أو الحكومة المسلمة ، لم تفرق بين مال ظاهر ومال باطن ، وأن الواجب على الحكومة المسلمة - متى وجدت - أن تتولى أمر الزكاة ، تحصيلاً وتوزيعاً .

هذا هو الأصل في تلك الفريضة ، كما يتبين ذلك فيما يلي :

أم قال الإمام الرازي في تفسيره الآية « إنما الصدقات » : ( دلت هذه الآية على أن هذه الزكاة يتولى أخذها وتفرقتها الإمام ومن يلي من قبله ، والدليل

١ - انظر : شرح الأزهاري ج ١ ص ٥٢٩ .

٢ - انظر : البحر ج ٢ ص ١٩٠ .

عليه : أن الله تعالى جعل للعاملين سهماً فيها . وذلك يدل على أنه لا بد في أداء هذه الزكوات من عامل ، والعامل هو الذي نصبه الإمام لأخذ الزكوات ، فدل هذا النص على أن الإمام هو الذي يأخذ هذه الزكوات ، وتأكد هذا النص بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » فالقول بأن المالك يجوز له إخراج زكاة الأموال الباطنة بنفسه إنما يعرف بدليل آخر . ويمكن أن يتمسك في إثباته بقوله تعالى : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » فإذا كان ذلك الحق حقاً للسائل والمحروم . وجب أن يجوز دفعه إليه ابتداء<sup>(١)</sup> .

على أن هذه الآية التي ذكرها الرازي لا تصلح مُتَمَسِّكاً ؛ لأن حق السائل والمحروم ثابت أيضاً في الأموال الظاهرة بلا شك ، ومع ذلك دلت الدلائل على أنها من شأن الإمام لا من شئون الأفراد ، كما بين هو نفسه .

ب) وقال المحقق الحنفي الشهير كمال الدين بن الهمام : إن ظاهر قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » الآية ، يوجب حق أخذ الزكاة مطلقاً للإمام ( يعني : في الأموال الظاهرة والباطنة ) . وعلى هذا كان رسول الله ﷺ والخليفتان من بعده . فلما ولي عثمان ، وظهر تغير الناس ، كره أن يفتش السعاة على الناس مستور أموالهم ، ففوض الدفع إلى الملائكة نيابة عنه ، ولم يختلف الصحابة عليه في ذلك . وهذا لا يسقط طلب الإمام أصلاً . ولذا لو علم أن أهل بلد لا يؤدون زكاتهم طالبهم بها<sup>(٢)</sup> .

ج) وما يدل على أن النبي ﷺ كان يأخذ الزكاة من الأموال كلها ، ظاهرة أو باطنة : ما رواه أبو عبيد والترمذي والدارقطني : أن النبي ﷺ بعث عمر ساعياً على الصدقة ، فأتى العباس يسأله صدقة ماله . فقال : قد عجلت لرسول الله ﷺ صدقة سنتين . فرفعه عمر إلى النبي ﷺ فقال : صدق عبي ؛ قد تعجلنا منه صدقة سنتين<sup>(٣)</sup> .

١ - التفسير الكبير للرازي ج ١٦ ص ١١٤ .

٢ - فتح القدير لأين الهمام ج ١ ص ٤٨٧ ط بولاق .

٣ - الأموال ص ٥٨٩ والحديث قد ورد من عدة طرق لم تخل من ضعف ولكن يقوي بعضها بعضاً انظر فتح الباري ( ٣-٢١٤ ) . وقد استدل الفقهاء بالحديث على جواز تمجيل الزكاة .

والمعروف أن العباس كان تاجراً ، ولم يكن ماله زرعاً وماشية .  
 ( د ) وقد ورد حديث مشابه لذلك : أن النبي ﷺ بعث سمعته بجمع الزكاة فقال بعض اللامزين : منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس بن عبد المطلب . فخطب رسول الله ﷺ فكذب عن اثنين : عن العباس وخالد ، وصدق علي ابن جميل ومما قاله : أنهم يظلمون خالداً ؛ أن خالداً احتبس ادراعه وأعتقه في سبيل الله . وأما العباس عم رسول الله ﷺ فهي عليه ومثلها معها ، وفي رواية : فهي علي ومثلها معها » (١١) .

هـ ) يؤيد ذلك ما رواه أبو داود وغيره من حديث علي أن النبي ﷺ قال : هاتوا ربع العشور ، من كل أربعين درهما درهم ... الحديث (١٢)  
 فقلوه : « هاتوا » يدل على طلب الزكاة من النقود ، وإعطائها للإمام .

و ) وقد وردت الروايات الكثيرة : أن أبا بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وهماوية وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، كانوا يأخذون الزكاة من العطاء ، وهي رواتب الجنود ومن في حكمهم من المرتبين في الديوان .  
 كان أبو بكر رضي الله عنه إذا أعطى انساناً العطاء ، سأله : هل لك مال ؟ فإن قال : نعم ، زكبي ماله من عطائه ، وإلا سلم له عطائه .

وكان ابن مسعود يزكي أعطياتهم من كل ألف خمسة وعشرين ( إذ كان مذهبه عدم اشتراط الحول في المال المستفاد ) ، كما بينا ذلك من قبل .

وكان عمر إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ، فحسب عاجلها وآجلها ، ثم يأخذ الزكاة من الشاهد والغائب (١٣) .

١ - الأموال ص ٥٩٢ - ٥٩٣ ، الحديث رواه أحمد والشيخان - نيل الأوطار ج ٤ - ١٤٩

٢ - انظر معالم السنن ج ٢ ص ١٨٨ ، ١٨٩ وتعليق ابن القيم على هذا الحديث في تهذيب سنن أبي داود . مع المصدر نفسه .

٣ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٤ .

وعن قدامة قال : كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضي الله عنه أقبض عطائي سألتني : هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة ؟ فإن قلت : نعم ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال . وإن قلت : لا . دفع إلي عطائي<sup>(١)</sup> .

( ز ) كما أن الفتاوي التي رويت عن ابن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في وجوب دفع الزكاة إلى الأمراء وإن ظلموا ، لم تفرق بين مال ظاهر ومال باطن .

### رأي أبي عبيد ومناقشته :

وقد ذكر بعض العلماء دليلاً فرق به بين المالين : وذلك هو السنة العملية ؛ إذ لم يصلنا نقل متواتر أو مشهور ، يدل على أن الرسول ﷺ بعث عماله ليأخذوا حصة بيت المال من هذه الأموال نقوداً كانت أو عروض تجارة . ويرسلوا بها إليه ، أو يوزعوها على المستحقين بتفويض منه ، كما صنع في الأموال الظاهرة الأخرى .

ولهذا ذهب من ذهب من الأئمة إلى جواز دفع صدقة هذا المال الباطن إلى السلطان أو تفريقها بنفسه . بشرط أن يتقي الله ويضعها مواضعها ولا يحابي بها أحداً . أي الأمرين فعله صاحبه كال مؤدياً للقرض الذي عليه .

قال أبو عبيد : وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم من أهل الحجاز والمراق وغيرهم في الصامت ( الذهب والفضة والعروض ) لأن المسلمين موثنون عليه ، كما ائتمنوا على الصلاة .

« وأما المواشي والحب والثمار فلا يليها إلا الأئمة . وليس لربها أن يغيبها عنهم ، وإن هو فرقها ووضعها مواضعها فليست قاضية عنه ، وعليه إعادتها إليهم ؛ فرقت بين ذلك السنة والآثار .

« ألا ترى أن أبا بكر الصديق إنما قاتل أهل الردة في المهاجرين والأنصار

على منع صدقة المواشي . ولم يفعل ذلك في الذهب والفضة (١) .  
ثم ذكر أبو عبيد جملة آثار استدل بها على أن الأفراد هم الذين يتولون  
إخراج زكاة مالهم الباطن بأنفسهم .

والتأمل في هذه الآثار التي ذكرها أبو عبيد في جواز تفريق الشخص  
زكاة ماله الباطن بنفسه وعدم دفعها إلى السلطان ، يجدها في الحقيقة استثناء  
من الأصل ، دفعهم إلى الإفتاء به ما رأوا من انحراف بعض الحكام عن سنة  
الرسول وخلفائه الراشدين . ولهذا لم يظهر هذا القول إلا بعد الفتن السياسية التي  
خيم ظلالها على المجتمع الإسلامي ، منذ عملت الدسائس اليهودية عملها --  
بقيادة ابن سبأ وأمثاله -- حتى قتل عثمان رضي الله عنه .

فقد روى أبو عبيد بسنده عن ابن سيرين قال (٢) : « كانت الصدقة ترفع  
-- أو قال تدفع -- إلى النبي ﷺ أو من أمر به ، وإلى أبي بكر أو من أمر به .  
وإلى عمر أو من أمر به ، وإلى عثمان أو من أمر به ، فلما قتل عثمان اختلفوا :  
فكان منهم من يدفعها ، ومنهم من يقسمها ، وكان ممن يدفعها إليهم ابن عمر .  
وهذا هو المشهور عن ابن عمر الذي قال : « ما أقاموا الصلاة فادفعوها  
إليهم » . وبعض الروايات عنه لم تقيد بهذا القيد ، بل قال لمن استفتاه في زكاته :  
ادفعها إلى الأمراء وإن توزعوا بها لحوم الكلاب على موائدهم » وقال لآخر :  
ادفعها إليهم . وإن اتخذوا بها ثياباً وطيباً .

ولكن بعض الروايات أفاد أنه رجع عن قوله هذا ، وقال : ضعوها في  
مواضعها (٣) . وناقشه صديق له فقال : ما ترى في الزكاة ؟ فإن هؤلاء لا يضعونها  
مواضعها ؟ فقال ابن عمر : ادفعها إليهم . فقال الرجل : أرأيت لو أخروا  
الصلاة عن وقتها ، أكنت تصلي معهم ؟ قال : لا . قال : فهل الصلاة إلا مثل  
الزكاة ؟ فقال ابن عمر : لبسوا علينا لبس الله عليهم (٤) ! وهذا يعد تسليمًا  
بوجهة نظر الرجل .

١ - الأموال ٥٧٣ .

٤٣٤٢ - الأموال ٥٦٧ وما بعدها .

و كذلك جاء عن ابراهيم النخعي والحسن البصري قالا : ضعها مواضعها وأخفها <sup>(١١)</sup> أي عن الولاية .

وعن ميمون بن مهران قال : اجعلها صرراً . ثم اجعلها فيمن تعرف . ولا يأتي عليك الشهر حتى تفرقها <sup>(١٢)</sup> .

وعن أبي يعبي الكندي قال : سألت سعيد بن جبير عن الزكاة . فقال : ادفعها إلى ولاية الأمر . فلما قام سعيد تبعته . فقلت : انك أمرتني أن أدفعها إلى ولاية الأمر . وهم يصنعون بها كذا . ويصنعون بها كذا !! فقال : ضعها حيث أمرك الله . سألتني على رؤوس الأشهاد . فلم أكن لا خبرك <sup>(١٣)</sup> .

فهذه الآثار والفتاوي وهي التي استند إليها أبو عبيد قد دلت على ما قلناه : أنها صدرت إبان سخط الضمير الإسلامي على بعض ولاية الحكم الأموي وانحراف كثير منهم عن النهج الذي جربته الناس في عهد الراشدين .

على أنه إذا صحت التفرقة بين المالين في السنة النبوية ، وأن الرسول ﷺ لم يكن يرسل سعاته لأخذ الزكاة من المال الباطن أو الصامت - كما يسمى - فإن ذلك كان لسببين :

١ - أن الناس كانوا يأتون بها طائعين إلى رسول الله ﷺ بدافع الإيمان والرغبة في أداء الواجب لإرضاء الله تعالى .

٢ - وان حصر هذا النوع من المال كان غير ممكن إلا لأصحابه ، فركت زكاته وإخراجها لذمهم وضمايرهم التي أحيها الإسلام .

وكذلك استمر الأمر في عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه . أما في خلافة عمر بن الخطاب ، فقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وانتضاه ذلك أن ينظم الشؤون المالية . ويدون اللواوين ، ويقيم نظاماً رائعاً للتكافل الاجتماعي . حتى فرض لكل مولود في المجتمع الإسلامي راتباً . وحتى شمل ذلك التكافل أهل الذمة مع المسلمين ، ومثل هذا النظام يحتاج - ولا شك -

إلى تمويل ضخمة ، وموارد غزيرة .

فلا عجب إذا رأينا عمر رضي الله عنه يكلف عماله أن يجمعوا الزكاة من الأموال كلها ظاهرة وباطنة . ولا يتركوها في الباطنة لأصحابها يقدمونها بأيديهم مختارين . وكل هذا تعزيز لميزانية التكافل ، وتقوية لبيت مال المسلمين . وضع عمر لذلك نظام المحصلين المعروفين باسم « العاشرين » . وإنما سموا بذلك ، لأنهم كانوا يأخذون العشر من تجار أهل الحرب ( مثلما كانوا يأخذون من تجار المسلمين ) ، ويأخذون نصف العشر من تجار أهل الذمة ( وفق ما صالحهم عليه عمر ) ، ويأخذون ربع العشر من تجار المسلمين ( وهو مقدار الواجب في زكاة التجارة ) . وذلك وفق تعليمات عمر لهم <sup>(١)</sup> . فأخذهم يدور على « العشر » ونصفه وربعه .

واعتبر العلماء عمل الفاروق رضي الله عنه رفقا بأصحاب الأموال الباطنة الذين بعدت ديارهم عن حاضرة الخلافة الإسلامية ، إذ يشق عليهم أن يحملوا زكاة أموالهم إلى دار الخلافة ، فأقام لهم العاشرين لجمعها . وقد استمرت الزكاة تجمع بواسطة الإمام ونوابه من الأموال الظاهرة والباطنة ، وإن اختلفت طريقة عمر عن طريقة النبي ﷺ وخليفته أبي بكر . بالنظر للأموال الباطنة ، لاتساع رقعة الدولة .

فلما جاء عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه كانت موارد بيت المال من الفتيء والغنائم والخراج والجزية والعشور والصدقات قد بلغت أرقاما هائلة . بعدما أفاء الله عليهم من الفتوح . وأفاض عليهم من الثروات . فرأى عثمان أن يجمع الزكاة من الأموال الظاهرة فحسب . وأما الأموال الباطنة فيدع أمرها إلى أربابها يؤدون - تحت مسؤوليتهم - زكاتها بأنفسهم . ثقة منه بأمانة الناس ودينهم ، واشفاقاً عليهم من عنث التحصيل والتفتيش . وتوفيراً لنفقات الجباية والتوزيع . وكان ذلك اجتهداً منه رضي الله عنه . وإن أدى ذلك - فيما

---

١ - انظر الأموال ٥٣١ وما بعدها .

بعد - إلى إهمال كثير من الناس للزكاة في أموالهم الباطنة . لما رق دينهم ،  
وقل يقينهم .

وقد فسر بعض الفقهاء ذلك بأن أمير المؤمنين عثمان أناب عنه أصحاب  
الأموال الباطنة في أداء زكاتها . وفي هذا يقول الكاساني في « البدائع » :  
« كان يأخذها رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، إلى  
زمن عثمان رضي الله عنه . فلما كثرت الأموال في زمانه رأى المصلحة في  
أن يفوض الأداء إلى أربابها ، باجماع الصحابة ، فصار أرباب الأموال كالوكلاء  
عن الإمام . ألا ترى أنه قال : ( من كان عليه دين فليؤده وليترك ما بقي من  
ماله ) . فهذا توكيل لأرباب الأموال باخراج الزكاة ، فلا يبطل حق الإمام .  
لهذا قال أصحابنا : إن الإمام إذا علم من أهل بلد أنهم يتركون أداء الزكاة  
فإنه يطالبهم بها<sup>(١)</sup> . »

ومن هذا يتبين أن الأصل العام هو : أن الإمام هو الذي يجمع الزكوات  
من الأموال الظاهرة والأموال الباطنة ، وأنه لما صعب جمعها من الأموال  
الباطنة في عهد عثمان ، وكانت أموال بيت المال بكل أقسامه مكسبة فيه تركها  
لأربابها يؤدونها بالنيابة عنه . فإذا أخلوا بواجب النيابة ولم يؤدوا حق الله في  
مالهم . تولى الإمام الجمع بنفسه . كما هو الأصل .  
من يتولى أمر الزكاة في عصرنا ؟ .:

تعرض لهذه المسألة شيخنا الأجل : عبد الوهاب خلاص وعبد الرحمن  
حسن رحمهما الله - ومحمد أبو زهرة - مد الله في عمره . وذلك في محاضرتهم  
عن « الزكاة » بدمشق سنة ١٩٥٢ ، التي نظمها الجامعة العربية . قالوا :  
« وقد تعين الآن أن يتولى ولي الأمر جمع الزكاة من كل الأموال الظاهرة  
والباطنة ، لسببين :

أولهما : أن الناس تركوا أداء الزكاة في كل الأموال ظاهرها وباطنها ، فلم  
يقوموا بحق الوكالة التي أعطاهم الإمام عثمان بن عفان ومن جاء بعده

١ - بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧ .



من الأمراء والولاة ، وقد قرر الفقهاء أن ولي الأمر إن علم أن أهل جهة لا يؤدون الزكاة، أخذها منهم قهراً، لا فرق في ذلك بين مال باطن ومال ظاهر ... وعلى ذلك فقد زالت الوكالة ، ووجب الأخذ بالأصل : والسير على ما قرره الفقهاء .

ثانيهما: أن الأموال صارت كلها ظاهرة تقريباً، فالمقتولات التجارية تحصى كل عام إيراداتها ، ولكل تاجر صغير أو كبير سجل تجاري تحصى فيه أمواله ، وتعرف فيه الخسارة والأرباح ، فالطرق التي تعرف بها الأرباح لتفرض عليها ضرائب الحكومة تعرف أيضاً لتفرض على رأس المال وعليها فريضة الزكاة . التي هي حق الله وحق السائل والمحروم . أما النقود . فأكثرها مودع بالمصارف وما يشبهها . وعلمها بهذه الطريقة سهل ميسور والذين يودعون نقودهم بطون الأرض ليسوا في الحقيقة من أهل اليسار الفاحش . وعددهم يقل الآن شيئاً فشيئاً . فليترك أمر هؤلاء إلى دينهم . ولقد قرر الفقهاء في حال الخضوع لقرار الإمام عثمان رضي الله عنه : أنه في حال ظهور الأموال الباطنة ، يؤخذ منها الزكاة بعمال الإمام . ولذلك كان عمل العاشرين قائماً مع الأخذ بقرار عثمان ، لأنهم كانوا يأخذون الزكاة عند انتقال النقود وعروض التجارة من بلد إلى بلد ، إذ بذلك كانت تعتبر ظاهرة لا باطنة ، فكانوا يأخذونها عند الانتقال ، إلا إذا أقام الممول الدليل على أنه أعطاهم للفقراء ، أو أعطاهم لعاشر آخر في هذا العام<sup>(١)</sup> .

وهذا الكلام من الوضوح وقوة الدليل بحيث لا يحتاج إلى تعليق .

ومن هنا يجب على كل حكومة اسلامية ان تنشئ « مؤسسة » أو « إدارة » خاصة تتولى شئون الزكاة تحصيلاً وتوزيعاً ، فتأخذها من حيث أمر الله ، وتصرفها حيث أمر الله ، كما وضعنا ذلك في مصرف « العاملين عليها » في باب « مصارف الزكاة » .

---

١ - حلقة الدراسات الاجتماعية للجامعة العربية الدورة الثالثة بحث « الزكاة » .

ولكنني أرى أن تترك نسبة معينة من الزكاة الواجبة كالربع أو الثلث .  
لضمان أبواب المال يوزعونها بمعرفتهم واختيارهم على المستورين من أقاربهم  
وجيرانهم . قياساً على أمر الرسول ﷺ للخارصين أن يدعوا الثلث أو الربع  
لأرباب المال . ليصرفوا زكاته بأنفسهم على أحد التفسيرين . وبذلك نكون  
قد أخذنا بخير ما في الطريقتين . وجمعنا بين الحسينين ورعيانا الاعتبارات التي  
ذكرها الحنابلة في استحباب تفرقة المالك لزكاته بنفسه .

وهذا كله بالنظر إلى الحكومة الإسلامية . وهي التي تلتزم الإسلام أساساً  
لحكمها ، ودستوراً لدولتها ، ومنهاجاً لجميع شئونها الثقافية والاجتماعية  
والاقتصادية والسياسية . وإن خالفت حكم الشرع في بعض الأحكام الجزئية  
كما سنين ذلك قريباً .

أما الحكومة التي ترفض الإسلام أساساً للدولة ، ودستوراً للحكم ، ونحكم  
بغير ما أنزل الله . مما تستورده من مذاهب الغرب أو الشرق . فهذه لا يجوز  
لها أن تأخذ الزكاة . وإلا استحققت وعيد الله تعالى إذ قال : « أفترءون بعض  
الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة  
الدنيا . ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون » (١) .

**القول المذاهب فيمن كتم الزكاة أو امتنع منها أو ادعى اداعها :**

ومما يؤكد مسئولية الدولة عن الزكاة : ما قرره فقهاء المذاهب الإسلامية  
كافة من عقوبة الممتنع عن الزكاة . وأخذها منه بالقهر إن لم يدفعها طوعاً  
واختياراً . وما فصله بعضهم من القول فيما إذا ادعى عدم ملك النصاب أو  
سقوط الزكاة عنه أو نحو ذلك .

**عند الحنفية :**

فعند الحنفية : من طلب منه العاشر زكاة ماله — إذا مر به عليه — فقال :

لم يتم له حول . أو قال : علي دين محيط أو منقص للنصاب . أو قال : أدبت  
إلى عاشر آخر ، وكان هناك عاشر آخر محقق . طلب منه اليمين ، فإذا حلف  
صدق . وفي رواية : اشترط أن يخرج براءة خطية بالدفع إلى عاشر آخر ..  
وردوا هذه الرواية بأن الخط يشبه الخط<sup>(١)</sup> . وقد يزور . وقد لا يأخذ البراءة  
غفلة منه ، وقد تضيع بعد الأخذ . فلا يمكن أن تجعل حكماً ، فيعتبر قوله  
مع يمينه .

وإذا حلف وظهر كذبه - ولو بعد سنين - أخذت منه الزكاة ؛ لأن حق  
الأخذ ثابت ، فلا يبطل باليمين الكاذبة .

ولو قال للعاشر إذا طلب منه الزكاة : قد أدبتها بنفسني إلى الفقراء في  
البلد ، وحلف على ذلك صدق . إلا في زكاة الأنعام ؛ لأن حق الأخذ فيها  
للسلطان . فلا يملك إبطاله . وكذلك الأموال الباطنة إذا أخرجهما من البلد ،  
لأنها باخراجها التحقت بالأموال الظاهرة . فكان الأخذ فيها للإمام أو من  
ينوب عنه<sup>(٢)</sup> .

ومثل ذلك الخارج من الأرض من زرع وثمر ، فهو من الأموال الظاهرة<sup>(٣)</sup>

---

١ - ثبت في عصرنا أن الخطوط - وإن كانت تتشابه في الظاهر - تتميز في الواقع ، فكل كاتب  
له خطه الذي يميزه ، ولذلك دلائل وأمارات يعرفها أهل الاختصاص من خبراء الخطوط .  
والأحكام الشرعية مبنية على غلبة الظن . وقد أصبح اعتماد الكتابة والخط في عصرنا أمراً لا  
بد منه . كما أن السلطات تمنح موظفيها اختتاماً معتمدة . وللمزورين عقوبات صارمة .

٢ - للدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٢ ص ٤٢-٤٣ ط الميمنية .

٣ - يلاحظ أن أكثر الحنفية ينظرون إلى المشر كأنه شيء غير الزكاة ، لأنه ليس بمادة محضة  
- وفيه من مؤنة الأرض أي أجرها ، ولا يشترط فيه حولان الحول اتفاقاً ، ولا النصاب  
عند أبي حنيفة . ولهذا يؤخذ من التركة ولو لم يوص به ، ويجب مع الدين ، وفي أرض  
الصغير والمجنون والوقف . ولهذا قالوا : إن تسميته زكاة مجاز . وبمضمّن قال : هو زكاة  
على قول الصحابين فقط ، ورد ذلك المحقق ابن الهمام وقال : لا شك أنه زكاة ،  
كما ذكرنا ذلك في زكاة الثروة الزراعية ص ٣٤٢ والصحيح ما أكدناه غير مرة : أن  
الزكاة : كلها ليست بمادة محضة ، ولذا تجري فيها النيابة ، وتؤخذ فحراً . ويجب - على  
المختار - في مال الصبي والمجنون الخ .

ولذا كان للإمام أخذ العشر منه جبراً . ويسقط الفرض عن صاحب الأرض ، كما لو أدى بنفسه . إلا أنهم قالوا إذا أدى بنفسه يثاب ثواب العبادة . وإذا أخذه الإمام يكون له ثواب ذهاب ماله في وجه الله تعالى<sup>(١)</sup> .

#### عند المالكية :

من امتنع عن أداء الزكاة أخذت منه كرها ، إذا كان له مال ظاهر ، وعزر . فإن لم يكن له مال ظاهر . وكان معروفاً بالمال ، فإنه يحبس حتى يظهر ماله . فإن ظهر بعضه ، وأتهم في إخفاء غيره . فقال مالك : يصدق ولا يخلف : أنه ما أخفى ، وإن اتهم . وأخطأ من يخلف الناس .

وإن لم يمكن أخذها منه إلا بقتال قاتله الإمام ، ولا يقصد قتله ، فإن اتفق أنه قتل أحداً قتل به . وإن قتله أحد كان هدراً<sup>(٢)</sup> .

#### عند الشافعية :

وعند الشافعية قال صاحب « المذهب » :

« من وجبت عليه الزكاة وامتنع من أدائها نظرت :

« فإن كان جاحداً لوجوبها فقد كفر . وقتل بكفره ، كما يقتل المرتد ؛ لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله تعالى ضرورة . فمن جحد وجوبها ، فقد كذب الله ، وكذب رسوله . فحكم بكفره .

« وإن منها بخلًا بها أخذت منه وعزر .

« وقال الشافعي في القديم : تؤخذ الزكاة وشطر ماله . لما روى بهز بن

١ - المصدر السابق ص ٥٤ .

٢ - الشرح الكبير بمحاية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣ .

حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال : « ومن منعها فلإننا آخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمت ربنا ليس لآل محمد فيها شيء »<sup>(١)</sup> والصحيح هو الأول .

« وإن امتنع ( أي من بخل بالزكاة ) بمنعة ، قاتلهم الإمام ؛ لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة »<sup>(٢)</sup> . هـ .

### الاجماع على تأديب الممتنع وأخذها منه قهراً

والحكم الأول - وهو الحكم بكفر من منع الزكاة جاحداً لوجوبها ، وقتله مرتداً - مجمع عليه ، بشرط ألا يكون ممن يعذر مثله كأن يكون حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ بعيداً عن أمصار المسلمين . كما ذكرنا في الباب الأول . وكذلك الحكم الثاني وهو أخذ الزكاة قهراً ممن وجبت عليه وامتنع من أدائها

١ - الحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وقد تقدم الكلام عليه في الباب الأول من ٧٧ - ٧٨ . وقد رواه الحاكم أيضاً في المستدرک ج ١ : ٣٩٨ وصححه إسناده ووافقه الذهبي . وقال يحيى ابن معين : إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة . وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ما أدري وجهه ، وسئل عن إسناده فقال : صالح الإسناد . وقال أبو حاتم : بهز لا يحتج به . وقال ابن حبان : لولا هذا الحديث لادخلت في الثقات . وقال ابن حزم : غير مشهور بالمعالة . وقال ابن الطلاح مجهول ؛ وتعقب بأنه قد وثقه جماعة من الأئمة . وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً . وقال الذهبي : ما تركه عالم قط وإنما توقفوا في الاحتجاج به . وقد تكلم فيه أنه كان يلعب بالشرنج . قال ابن القطان : وليس ذلك بمائل له . فإن استباحته مسألة فقهية مشتهرة . وقال البخاري : يختلفون فيه . وقال ابن كثير : الأكثر لا يحتجون به . وقال الحاكم : حديثه صحيح ، وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث ، ووثقه واحتج به أحمد ، وإسحاق ، والبخاري خارج الصحيح ، وعلق له ، وروي عن أبي داود أنه حجة عنده . انظر نيل الأوطار ج ٤ : ١٢٢ ط النشائية وتهذيب التهذيب ج ١ : ٤٩٨-٤٩٩ ترجمة ٩٢٤ . وميزان الاعتدال ج ١ : ٣٥٣-٣٥٤ ترجمة ١٣٢٤ .

٢ - انظر : المهذب وشرحه والمجموع ج ٥ : ٣٣١-٣٣٢ .

بخلافها . وكذلك تعزيره وتأديبه بالحبس ونحوه<sup>(١)</sup> .

عقوبة الممتنع بمصادرة نصف ماله وما فيه من خلاف :

ولإنما الخلاف في عقوبة الممتنع بأخذ شطر ماله . وبعبارة أخرى : مصادرة نصف ماله . تأديباً له . وزجراً لأمثاله . كما نطق به حديث بهز بن حكيم . وقال به الشافعي في القديم وإسحاق . وروي عن أحمد والأوزاعي ورجحه بعض الحنابلة — كما سيأتي — محتجاً بهذا الحديث الصريح . والقول الجديده للشافعي ، وهو قول الجمهور : أنه لا يؤخذ منه إلا قدر الزكاة .

أ — لحديث « ليس في المال حق سوى الزكاة »<sup>(٢)</sup> .

ب — ولأنها عبادة فلا يجب بالامتناع منها أخذ شطر ماله ، كسائر العبادات ج — ولأن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه والصحابة متوافرون . ولم ينقل أحد عنهم زيادة ولا قولاً بذلك<sup>(٣)</sup> .

أما حديث بهز فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشطر إبل الغال لصدقته ، ولو ثبت قلنا به<sup>(٤)</sup> .

وأيد البيهقي قول الشافعي بأن بهز لم يخرج له الشيخان<sup>(٥)</sup> . وهذا لا يكفي لتضعيف حديثه . فكم من حديث صحيح لم يخرجاه . ومنه ما احتج به البيهقي وغيره من الأئمة .

ثم قال البيهقي : وقد كان تضعيف الغرامة على من سرق في ابتداء الإسلام

١ — انظر : البحر الزخار ج٢ : ١٩٠ .

٢ — سيأتي تفريجه في ص ٩٦٦ .

٣ — السنن الكبرى ج٤ : ١٠٥ .

ثم صار منسوخاً ، واستدل الشافعي على نسخه بحديث البراء بن عازب فيما أفسدت ناقته ، فلم ينقل عن النبي ﷺ في تلك القصة : أنه أضعف الغرامة بل نقل فيها حكمه بالضمان فقط ، فيحتمل أن يكون هذا من ذلك<sup>(١)</sup> .

وقال الماوردي : وفي قول النبي عليه الصلاة والسلام : « ليس في المال جن سوى الزكاة » ما يصرف هذا الحديث عن ظاهره من الإيجاب إلى الزجر والإرهاب ، كما قال : « من قتل عبده قتلناه »<sup>(٢)</sup> وإن كان لا يقتل بعبده<sup>(٣)</sup> .

وقال النووي في « الروضة » :

الحديث الوارد في سنن أبي داود وغيره « بأخذ شطر ماله » ضعفه الشافعي رحمة الله عليه ، ونقل أيضاً عن أهل العلم بالحديث أنهم لا يثبتونه . وهذا الجواب هو المختار . وأما جواب من أجاب من أصحابنا بأنه منسوخ فضعيف . فإن النسخ يحتاج إلى دليل ، ولا قدرة لهم عليه هنا<sup>(٤)</sup> .

وكذا قال في المجموع : أجاب الأصحاب عن حديث بهز بأنه منسوخ ، وأنه كان حين كانت العقوبة بالمال . قال : وهذا الجواب ضعيف لوجهين : أحدهما : أن ما ادعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في أول الإسلام ليس بثابت ولا معروف .

والثاني : أن النسخ إنما يصار إليه إذا علم التاريخ ، وليس هنا علم بذلك . والجواب الصحيح : تضعيف الحديث<sup>(٥)</sup> .

**مناقشة وترجيح :**

والذي نراه أن حديث بهز بن حكيم ليس فيه مطعن معتبر ، وهو — كما قلنا من قبل<sup>(٦)</sup> — يتضمن عقوبة تعزيرية مفوضة إلى رأي الإمام وتقديره .

١ - نفسه .

٢ - رواه الخمسة . وقال الترمذي : حسن غريب وفي إسناده ضعف ؛ لأنه من رواية

الحسن من سيرة وبظااهره قال بعض العلماء . قيل الأوطار ج ٧ - ١٥ ط الحلبي .

٣ - الأحكام السلطانية ص ١٢١ .

٤ - الروضة ج ٢ : ٢٠٩ .

٥ - المجموع ج ٥ : ٣٣٤ .

٦ - راجع : ص ٧٧ .

وهو يدخل فيما ذكرناه غير مرة من الأحاديث التي ترد عن النبي ﷺ بوصف الإمامة والرياسة ، كما ذكر القراني والدهلوي وغيرهما<sup>(١)</sup> .

وعد سبق هذا الحديث ما تفرضه التشريعات الحديثة من عقوبات مالية رادعة للمتهربين من دفع ما عليهم من الضرائب .

والدين ردوا حديث بهز استندوا إلى أحد أمور ثلاثة :

١ - بعضهم استند إلى معارضة الحديث لما ثبت أنه لا حق في المال سوى الزكاة . وقد روي في ذلك حديث مرفوع<sup>(٢)</sup> .

٢ - وبعضهم استند إلى أنه نوع من العقوبة بالمال ، وهذا كان في أول الإسلام ثم نسخ .

٣ - وبعضهم استند إلى أن الحديث ضعيف ، لضعف بهز راويه ، وعلى هذا عول التروي .

فأما الأمر الأول ، فسنين في باب مستقل أن في المال حقوقاً سوى الزكاة ، كما جاءت بذلك الآيات الكريمة ، وصحت به الأحاديث الصريحة . فلا تعارض إذن بين حديث بهز وغيره .

وأما الثاني ، فالصحيح أن العقوبة بالمال لم تنسخ ، وقد ذكر المحقق ابن القيم في « الطرق الحكيمة » خمس عشرة قضية لرسول الله ﷺ ولخلفائه الراشدين ، تحققت فيها العقوبة بالمال<sup>(٣)</sup> .

وأما تضعيف الحديث ، فالذي يبدو أنه ليس تضعيف سند ، بل هو نوع من الإعلال بسبب موضوع الحديث . فهو مبني على الأمرين السابقين . ولهذا نجدهم أو بعضهم ضعفوا بهزاً بسبب هذا الحديث ، ولم يضعفوا الحديث بسبب بهز ، كما هو المتبع . قال ابن حبان : لولا هذا الحديث لأدخلت بهزاً في الثقات ! قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود بعد أن نقل كلام الأئمة في بهز .  
وتصحيح أحمد وإسحاق وابن المديني لحديثه : وليس لمن رد هذا الحديث حجة ،

١ - انظر : ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

٢ - انظر : البحر الزخار ج ٢ : ١٩٠ والمغني ج ٢ : ٥٧٣ والأحكام السلطانية للماوردي ١٢١ .

٣ - انظر : الطرق الحكيمة ص ٢٨٧ ط المكي .



ودعوى نسخه دعوى باطلة ، إذ هي دعوى ما لا دليل عليه . وفي ثبوت شرعية العقوبات المالية عدة أحاديث عن النبي ﷺ لم يثبت نسخها بحجة ، وعمل بها الخلفاء بعده . وأما معارضته بحديث لبراء في قصة ناقته ، ففي غاية الضعف ، فإن العقوبة إنما تسوغ إذا كان المعاقب متعمداً بمنع واجب أو ارتكاب محظور . وأما ما تولد من غير جنائنه وقصده ، فلا يسوغ أحد عقوبته عليه . وقول من حمل ذلك على سبيل الوعيد دون الحقيقة ، في غاية الفساد ، يتزه عن مثله كلام النبي ﷺ .. وقول ابن حبان : لولا حديثه هذا لأدخلناه في الثقات ، كلام ساقط جداً ، فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث ، وهذا الحديث إنما رد لضعفه ، كان هذا دوراً باطلاً . وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه ؛ فإنه لم يخالف فيه الثقات<sup>(١)</sup> اهـ .

والغريب أن كثيراً من أصحاب الكتب المعتمدة في الفقه ، كالشيرازي في «المهذب» والماوردي في «الأحكام السلطانية» وابن قدامة في «المغني» وغيرهم ردوا حديث بهز الصحيح أو المختلف على الأقل في صحته بحديث لا قيمة له من الناحية العلمية ، وهو حديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» . ولهذا ينبغي معرفة درجة الأحاديث وقيمتها من مصادرها ومن أهلها «ولا يثبتك مثل خير»<sup>(٢)</sup> .

عند الحنابلة :

وعند الحنابلة مثل ما عند الشافعية . قال ابن قدامة بعد أن بين ردة مانع الزكاة جحداً وتكذيباً : وإن منعها معتقداً وجوبها وقدر الإمام على أخذها منه أخذها وعزره . ولم يأخذ زيادة عليها في قول أكثر أهل العلم ... وكذلك إن غل ماله وكتمه ، حتى لا يأخذ الإمام زكاته . فظهر عليه .

وقال اسحاق بن راهويه وأبو بكر عبد العزيز : يأخذها وشطرها .

لما روى بهز بن حكيم ..

١ - تهذيب السنن مع مختصر المناري والمالم ج٢ : ١٩٤ .

٢ - سورة فاطر ١٤ .

فإن كان خارجاً عن قبضة الإمام قاتله . لأن الصحابة - رضي الله عنهم - قاتلوا مانعياً . فإن ظفر به وبذله أخذها من غير زيادة أيضاً . ولم تسب ذريته لأن الجناية من غيرهم . ولأن المانع لا يسب فذريته أولى . وإن ظفر به دون ماله : دعاه إلى أدائها . واستتابه ثلاثاً . فإن تاب وأدى . وإلا قتل . ولم يحكم بكفره .

وعن أحمد ما يدل على أنه يكفر بقتاله عليها . فروى الميموني عنه : إذا منعوا الزكاة . كما منعوا أبا بكر . وقاتلوا عليها . لم يورثوا . ولم يصل عليهم . قال عبد الله بن مسعود : ما تارك الزكاة بمسلم .

ووجه ذلك : ما روى : أن أبا بكر - رضي الله عنه - لما قاتلهم وعصتهم الحرب . قالوا : نؤديها . قال : لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلنا في الجنة وقتلاكم في النار . ولم ينقل إنكار ذلك عن أحد من الصحابة . فدل على كفرهم .

ووجه الأول : أن عمر وغيره من الصحابة . امتنعوا من القتال في يده الأمر . ولو اعتقدوا كفرهم لما توقفوا عنه . ثم اتفقوا على القتال وبقي الكفر على أصل النفي .. ولأن الزكاة فرع من فروع الدين . فلم يكفر تاركه بمجرد تركه كالخروج . وإذا لم يكفر بتركه لم يكفر بالقتال عليه كأهل البغي . وأما الذين قال لهم أبو بكر هذا القول . فيحتمل أنهم جعلوا وجوبها ... ولأن هذه قضية في عين ( أي في حالة معينة ) فلا يتحقق من الذين قال لهم أبو بكر هذا القول ؟ فيحتمل أنهم كانوا مرتدين . ويحتمل أنهم جعلوا وجوب الزكاة : ويحتمل غير ذلك فلا يجوز الحكم به في محل النزاع . ويحتمل أن أبا بكر قال ذلك . لأنهم ارتكبوا كبائر وماتوا من غير توبة : فحكم لهم بالنار ظاهراً . كما حكم لقتل المجاهدين بالجنة ظاهراً . والأمر إلى الله تعالى في الجميع ، ولم يحكم عليهم بالتخليد . ولا يلزم من الحكم بالنار الحكم بالتخليد . بعد أن أخبر النبي ﷺ أن قوماً من أمته يدخلون النار . ثم يخرجهم الله تعالى

منها ويدخلهم الجنة <sup>(١)</sup> ١ هـ.

عند الزيدية :

وفي الأزهار وشرحه للزيدية :

إذا ادعى رب المال أن الزكاة ساقطة عنه ، وأنه لا يملك النصاب فالتقول قوله ، ولكن يجب على الإمام أو من يلي من جهته أن يحلفه عند التهمة - أي بالشك في صدقه - وهذا إذا لم تكن عدالته ظاهرة ، فأما إذا كان ظاهر العدالة فإنه لا يحلف <sup>(٢)</sup> .

أما إذا أقر رب المال بوجوب الزكاة ، لكن ادعى أنه قد فرقها - قبل مطالبة الإمام - في مستحقها . ولم يتحقق المصدق ذلك ، فعلى مدعي التفريق أن يقيم البينة على ذلك ؛ لأن الأصل عدم الإخراج - وعلى أن التفريق وقع قبل طلب الإمام . فإن أقام البينة على الوجوب جميعاً . وإلا أخذها منه المصدق ، وليس له أن يقبل قوله ، ولو كان ظاهر العدالة <sup>(٣)</sup> .

دفع الزكاة إلى السلطان الجائر :

ومما يتم ما سبق ما ذكره العلماء في حكم دفع الزكاة إلى السلطان الجائر ، واختلافهم فيه على ثلاثة أقوال : ١ - الجواز مطلقاً . ٢ - المنع مطلقاً . ٣ - التفصيل

رأي المجوزين :

أما المجوزون فاحتجوا لمذهبهم في جواز الدفع إلى الظلمة بجملة أحاديث صريحة منها ما ذكره في «المنتقى» <sup>(٤)</sup> :

أ - عن انس (ان رجلاً قال : يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال : نعم . إذا أديتها إلى رسولي فقد برئت

١ - انظر : المغني ج ٢ : ٥٧٣-٥٧٥ .

٢ - شرح الأزهار وحواشيه ج ١ ص ٥٣٠ وانظر : البحر ج ٢ : ١٩٠-١٩١ .

٣ - انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٤-١٦٥ .

منها إلى الله ورسوله ، فذاك أجرها ، وإثمها على من بدلها<sup>(١)</sup> .

ب - وعن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال « إنها ستكون بعدي أثره ، وأمور تنكرونها » قالوا : يا رسول الله ، فما تأمرنا ؟ قال : « تؤدون الحق الذي عليكم ، وتسالون الله الذي لكم »<sup>(٢)</sup> .

ج - وعن وائل بن حجر قال : سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله . فقال : أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعوننا حقنا ويسألوننا حقهم ؟ فقال : « اسمعوا وأطيعوا ؛ فلأنما عليهم ما حملوا ، وعليكم ما حملتم<sup>(٣)</sup> » .

ولغذه الأحاديث مغزى ذو أهمية ، وهو أن الدولة الإسلامية في حاجة دائمة إلى مال تقيم به التكافل الاجتماعي ، وتحقق به كل مصلحة عامة تملو بها كلمة الإسلام . فإذا كف الأفراد أيديهم عن مد الدولة بالمال اللازم ؛ لجور بعض الحاكين ، اختل ميزان الدولة ، واضطرب حبل الأمة ، وطمع فيها أعداؤها المتربصون ، فكان لا بدّ من طاعتها بأداء ما تطلب من الزكاة . وهذا لا يتنافى مقاومة الظلم بكل سبيل شرعها الإسلام .

فعلى الأفراد المسلمين أن يقدموا ما يطلب منهم من الحقوق المالية ، وعليهم مع ذلك المناصحة لولاة الأمر ، قياماً بواجب النصيحة في الدين ، والتواصي بالحق والصبر ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ويبقى هنا حق الجماعة المسلمة ، بل واجبها في خلع يد الطاعة إذا رأوا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان .

كما يبقى حق الفرد المسلم ، بل واجبه في التمرد على كل أمر مباشر يصلو إليه بمعضية صريحة ، كما جاء في الحديث الصحيح : « السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة<sup>(٤)</sup> » .

١ - رواه أحمد . كما في نيل الأوطار ج ٤ - ١٥٥ بد الشاذية .

٢ - متفق عليه . نفسه

٣ - رواه مسلم والترمذي وصحه . نفسه

٤ - رواه الجماعة عن ابن عمر ، كما في الجامع الصغير .

## رأي المانعين مطلقاً وأدلتهم :

وأما رأي المانعين منعاً مطلقاً من دفع الزكاة إلى حكام الجور . فهو أحد هولي الشافعي وحكاة المهدي في البحر عن العترة : أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الظلمة ولا يجرى ، واستدلوا بقوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين »<sup>(١)</sup> . ورد عليهم الشوكاني بأن عموم هذه الآية - على تسليم صحة الاستدلال بها على محل النزاع - يخص بالأحاديث المذكورة في الباب<sup>(٢)</sup> .

## رأي القائلين بالتفصيل :

وذهب بعض الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن لرب المال دفع الزكاة إلى الساعي والوالي - ولو كان فاسقاً - إذا كان يضعها مواضعها ويصرفها حيث أمر الله . وإن لم يكن يضعها مواضعها ويصرفها إلى مستحقها حرم دفعها إليه ، ويجب كتمها إذن<sup>(٣)</sup> . بل قال الماوردي من الشافعية في مثل هذا الوالي : إذا أخذ الزكاة من أربابها طوعاً أو جبراً ، لم يجزهم عن حق الله تعالى في أموالهم ولزمهم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقها<sup>(٤)</sup> .

وعنده المالكية : ذكر الدردير في الشرح الكبير<sup>(٥)</sup> على مختصر خليل : أن من دفعها لجائر معروف بالجور في صرفها وجار بالفعل . لم تجزه . والواجب جمعها والهرب بها ما أمكن . فإن لم يتجرأ ، بأن دفعها لمستحقها أجزأت.. وأما إذا كان عدلاً في صرفها وأخذها ، جازها في غيرها فقال الدردير : يجب الدفع إليه . ونقل الدسوقي في حاشيته : أنه ليس كذلك . بل هو مكروه<sup>(٦)</sup> .

١ - البقرة ١٢٤ .

٢ - نيل الأوطار ج٤ ص ١٦٥ .

٣ - نيل الأوطار - السابق .

٤ - الأحكام السلطانية الماوردي ص ١١٧ ط المطبعة المحمودية التجارية بمصر .

٥ - ج١ ص ٥٠٢ .

٦ - حاشية الدسوقي ج١ ص ٥٠٤ .

وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة :

« لا خلاف أنها تدفع للامام العدل اختياراً . وغير العدل لا تدفع إليه إلا أن يطلبها . ولا يمكن إخفاؤها عنه . ومن أمكنه أن يفرقها دونه لم يجز له دفعها إليه . ورواه ابن القاسم وابن نافع : إن كان يحلفه عليها اجزأه دفعها إليه . ورأى أشهب : إذا أكره عليها أنها تجزئه . واستحب إعادتها . ودفعها ابن عبد الحكم إلى والي المدينة . وقال ابن رشد : اختلف في أجزاء دفعها لمن لا يعدل فيها ولا يضعها مواضعها . فمذهب المدونة وأصبغ وابن وهب وأحمد قول القاسم في سماع يحيى : الإجزاء . والقول الثاني لابن القاسم في السماع : عام الإجزاء . والمشهور : إجزاؤها إن أكره والله حسيب من ظلم . ولكن لا تجزئ إلا بتسميتها زكاة . وأخذها برسمها<sup>(١)</sup> » اهـ .

يعني أنها إذا أخذت باسم المكس أو الضريبة أو نحو ذلك لا يجزئ عند هل المذهب جميعاً .

وعند الحنفية :

إذا أخذ البغاة وسلطين الجور زكاة الأموال الظاهرة ، أو الخراج . فصرفوا المأخوذ في محله ، فلا إعادة على أربابها . وإن لم يصرفوه في محله ويضعوه في موضعه المشروع ، فعليهم - فيما بينهم وبين الله - إعادة الزكاة ، لا الخراج ، لأنهم مصارفه . فهو حق المقاتلة ، وهم يقاتلون أهل الحرب . واختلف في الأموال الباطنة : فأفتى بعضهم بعدم الإجزاء ، لأنه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة منها . ولهذا لا يصح الدفع إليه ، لانعدام الاختيار الصحيح وفي المسوط : الأصح الصحة إذا نوى بالدفع إلى الظلمة التصديق عليهم ، لأنهم بما عليهم من التبعات فقراء<sup>(٢)</sup> .

١ - شرح الرسالة ج ١ ص ٣٤٠-٣٤١ .

٢ - الدر المختار وحاشيته ج ٢ ص ٢٦-٢٧ . والحق أن هؤلاء يتبرون غارمين مدنيين بما عليهم من حقوق الناس وأموالهم ، وقد ذكرنا في مصرف « الفارمين » اشتراط أن يكون دينه في غير معصية ولا سرف ، ولم يتحقق هنا هذا الشرط .

## عند الخنابلة :

وأما عند الخنابلة فقال ابن قدامة في المعنى :

إذا أخذ الخوارج والبغاة الزكاة أجزأت عن صاحبها . وكذلك كل من أخذها من السلاطين أجزأت عن صاحبها ، سواء عدل فيها أو جار ، وسواء أخذها قهراً . أو دفعها إليه اختياراً .

قال أبو صالح : سألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر . وجابرا وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة . فقلت : هذا الغلطان يصنع ما ترون . أفادفع إليهم زكاتي ؟ فقالوا كلهم : نعم .

وقال إبراهيم : يجزئ عنك ما أخذ العشارون .

وعن سلمة بن الأكوع : أنه دفع صدقته إلى نجدة ( الخارجي ) .

وعن ابن عمر : أنه سئل عن مصدق ابن الزبير ومصدق نجدة ؟ فقال : إلى أيهما دفعت أجزأ عنك .

وبهذا قال أصحاب الرأي فيما غلبوا عليه ( أي ما نفذ فيه حكمهم من البلاد ) . وقالوا : إذا مر على الخوارج فعشروه لا يجزئ عن زكاته .

وقال أبو عبيد في الخوارج يأخذون الزكاة : على من أخذوا منه الإعادة ؛ لأنهم ليسوا بأئمة ، فأشبهوا قطاع الطرق .

قال ابن قدامة : ولنا قول الصحابة من غير خلاف في عصرهم علمناه . فيكون إجماعاً . ولأنه دفعها إلى أهل الولاية ، فأشبهه دفعها إلى أهل البغي<sup>(١)</sup> .

وكذلك ذكر في مطالب أولى النهى : أن المذهب لا يختلف في جواز دفعها إلى الإمام ، عدلاً كان أو جائراً . ظاهراً كان المال أو باطناً . مستندلاً بما جاء عن الصحابة في ذلك . قال أحمد : كانوا يدفعون الزكاة إلى الأمراء . وهؤلاء أصحاب النبي ﷺ يأمرهم بدفعها . وقد علموا فم يتفقونها ، فما أقول أنا ؟! (٢)

١ - المعنى ٢٣ ص ٦٤٤-٦٤٥ ط المنار الثالثة .

٢ - مطالب أولى النهى ٢٣ ص ١٢٠ .

## موازنة وترجيح :

والذي أراه في هذه المسائل هو صحة الدفع إلى الظلمة إذا أخذوا ما أخذوه بعنوان الزكاة . ولا يكلف المسلم الإعادة في أي صورة من الصور . فإذا لم يأخذوه باسم الزكاة لم يجزئه . كما قال المالكية وغيرهم، وستعود إلى ذلك في باب « الزكاة والضريبة » .

أما هل يدفع إلى الظالم أو لا ؟ ، فلني أختار الدفع إليه إذا كان يوصلها إلى مستحقيها . ويصرفها في مصارفها الشرعية ، وإن جار في بعض الأمور الأخرى .

فإن كان لا يضعها في مواضعها فلا يدفعها إليه إلا إن طالب بها ، فلا يسهه الامتناع . عملاً بالأحاديث التي سقناها من قبل ، وبفتاوي الصحابة المتكررة في دفع الزكاة إلى الأمراء وإن ظلموا .

## التزام الحاكم للإسلام شرط :

والذي لا ريب فيه إن هؤلاء الأمراء الذين أفقوا الصحابة بدفع الزكاة إليهم إنما هم قوم مسلمون آمنوا بالإسلام والتزموه . وارتضوه حكماً بل جاهدوا في سبيله ، وفتحوا الفتوح باسمه وتحت رايته . وإن حادوا في بعض أحكامهم عنه . إيثاراً للعالم أو اتباعاً للهوى .

فهؤلاء تدفع إليهم الزكاة وسائر الحقوق المالية ، كما صرح بذلك الأخاديت الصحيحة التي استدلت بها الجمهور .

وهؤلاء غير كثير من حكام عصرنا الذين قطعوا صلتهم بالإسلام، واتخلوه وراءهم ظهرياً ، واتخلوا هذا القرآن مهجوراً . بل إن منهم من أصبح حرباً على الإسلام وأهله ودعائه ، فهؤلاء لا يجوز أن يعانوا بمال الزكاة على نشر



كفرهم وإلحادهم وإفسادهم في الأرض . فالترام الحاكم للإسلام شرط في جواز دفع الزكاة إليه .

ولقد اتفق جمهور الفقهاء على أن ابن السبيل المسافر في معصية لا يعطى من مال الزكاة حتى يتوب ، وكذلك الغارم في معصية . إذ لا يجوز أن يعانا من مال الله على معصية الله .

فكيف بحاكم يأخذ مال الله ليصد عن سبيل الله ، ويعطل شريعة الله ، ويؤذي كل من دعا إلى حكم الله ؟

ويعجبني هنا ما قاله المصلح العلامة السيد رشيد رضا - رحمه الله - في تفسير المنار قال : « وإمام المسلمين في دار الإسلام هو الذي تؤدي له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجمعها وصرفها لمستحقها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها إليه .

« ولكن أكثر المسلمين لم يبق لهم في هذا العصر حكومات إسلامية تقيم الإسلام بالدعوة إليه ، والدفاع عنه ، والجهاد الذي يوجبه وجوباً عينياً أو كفالياً ، وتقيم حدوده ، وتأخذ الصدقات المفروضة كما فرضها ، وتضعها في مصارفها التي حددها ، بل سقط أكثرهم تحت سلطة دول الأفرنج ، وبعضهم تحت سلطة حكومات مرتدة عنه أو ملحدة فيه<sup>(١)</sup> . ولبعض الخاضعين لدول الأفرنج رؤساء من المسلمين الجغرافيين ، اتخذهم الإفرنج آلات لأخضاع الشعوب لهم باسم الإسلام حتى فيما يهدمون به الإسلام ، ويتصرفون بنفوذهم وأمرهم في مصالح المسلمين وأمورهم الخاصة بهم فيما له صفة دينية من صدقات الزكاة والأوقاف وغيرها . فأمثال هذه الحكومات لا يجوز دفع شيء من الزكاة لها مهما يكن لقب رئيسها ودينه الرسمي .

« وأما بقايا الحكومات الإسلامية التي يدين أئمتها ورؤساؤها بالإسلام ،

---

١ - أصبح هذا النوع هو الأهم الأغلب على الحكومات في كثير من بلاد المسلمين اليوم ، فقد تحررت من سلطان دول الأفرنج لضعف في سلطة العلمانيين واللاذنيين .

ولا سلطان عليهم للأجانب في بيت مال المسلمين . فبني التي يجب أداء الزكاة  
الظاهرة لأمتها . وكذا الباطنة - كالشقيين - إذا طلبوها . وإن كانوا جائرين  
في بعض أحكامهم كما قال النجاشي . ونبرأ ذمة من أداها إليهم وإن لم يضعوها  
في مصارفها المنصوصة - في الآية الحكيمة - بالعدل .

« والذي نص عليه المحققون - كما في شرح المذهب وغيره - أن الإمام  
أو السلطان إذا كان جائراً لا يضع الصدقات في مصارفها الشرعية - فالأفضل  
لن وجبت عليه أن يؤديها لتحقيقها بنفسه إذا لم يطلبها الإمام أو العامل من قبله »

## الفصل الثاني

### مكانة النية في الزكاة

الزكاة - من ناحية - عبادة وقربة إلى الله ، لأنها إحدى شعائر الإسلام وثالثة دعائم الإيمان ، والمقرونة بالصلاة في عشرات المواضع من كتاب الله وسنة رسوله ... ولكنها مع ذلك عبادة خاصة متميزة .

وهي من ناحية أخرى - ضريبة مقرره وحق مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين الذين ذكرهم الله في كتابه ، ضريبة تتولى الدولة في الأصل جبايتها وصرفها ، وتأخذها ممن وجبت عليه كرهاً إن لم يدفعها طوعاً ، ولكنها أيضاً ضريبة خاصة متميزة .

فهي إذن ضريبة تحمل معنى العبادة ، وعبادة تأخذ صورة الضريبة . ولاشتمال الزكاة على هذين المعنيين رأينا بعض الاختلاف في نظرة الفقهاء إليها ، بعضهم يغلب المعنى الأول ، وبعضهم يرجح المعنى الثاني .. وقد يرجع بعضهم أحد المعنيين في بعض الأحكام والمعنى الثاني في أحكام أخرى .

وقد رأينا صورة من هذا الخلاف في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون وما قيل فيها . كما يبلو ذلك واضحاً في مسألة « النية » ومكانها من الزكاة .

## اشتراط النية في الزكاة :

هل تشترط النية في اخراج الزكاة أم لا ؟

مذهب عامة الفقهاء : أن النية شرط في أداء الزكاة لأنها عبادة ، والعبادة لا تصح إلا بنية . قال تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وقال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » . فإذا لم ينو - ولو جهلاً أو نسياناً - لم يحزه . فإن جهله أو نسيانه دليل انه أدى المال بدون قصد التعبد والتقرب إلى الله ، فهو بهذا عمل ميت ، أو صورة بلا روح .

والنية الواجبة إما أن تكون عن نفسه أو عن يلي على ماله من صبي أو مجنون أو سفيه مجبور عليه . بأن ينوي أداء ما وجب في ماله أو في مال مجبوره<sup>(١)</sup> فإذا دفع ولي الصبي والمجنون زكاة مالهما بغير نية لم تقع الموقع . وعليه الضمان<sup>(٢)</sup> رأي الأوزاعي ومناقشته :

وخالف الأوزاعي قول الجمهور في اشتراط النية للزكاة ، فقال : « لا تجب لها النية ، لأنها دين ، فلا تجب لها النية كسائر الديون ، ولهذا يخرجها ولي اليتيم ، ويأخذها السلطان من الممتنع<sup>(٣)</sup> . وقد ردوا عليه بحديث الرسول المشهور : ( إنما الأعمال بالنيات ) وأداؤها عمل ، ولأنها عبادة يتكرر وجوبها ، وتنوع إلى فرض ونفل ، فافتقرت إلى النية كالصلاة . وهي تفارق قضاء الدين ، لانه ليس بعبادة . ولهذا يسقط باسقاط مستحقه ، بخلاف الزكاة ، فلا يملك أحد إسقاطها عن وجبت عليه . ولأن مصرف المال إلى الفقراء له مجهات من زكاة ونذر وكفارة وصدقة تطوع فاعتبرت نية التمييز .

أما ولي الصبي والسلطان فهما يتوبان عند الحاجة .

١ - حاشية الصاوي على الشرح الصغير ج١ ص ٢٣٥ .

٢ - الروضة لقنوي ج٢ ص ٢٠٨ .

٣ - المغني ج٢ ص ٦٣٨ .

ومثل قول الأوزاعي ما نقل عن بعض المالكية : ان الزكاة لا تنفقر إلى نية .  
أخذاً من قول شاذ في المذهب : أن الفقراء شركاء في مال الزكاة . ووصول الشريك  
إلى حقه مما بيد شريكه . لا يشترط له نية . لا نية القابض . ولا نية الدافع .  
ومن قول أهل المذهب : أن الممتنع من أداء الزكاة تؤخذ منه كرهاً ، وتجزئه ،  
مع ظهور المناقاة بين الإكراه والتقرب .

والمعتمد عند المالكية : أن النية شرط في إجزاء الزكاة .  
أما الزكاة المأخوذة من الممتنع كرهاً فسيأتي قول ابن العربي : أنها تجزئ  
ولكن لا يحصل بها الثواب<sup>(١١)</sup> .

بخلاف ما لو سرق المستحق من الغني بقدر الزكاة فلا تجزئه لعدم وجود النية<sup>(١٢)</sup> .

### المراد بالنية في الزكاة

المراد بالنية : أن يعتقد أنها زكاته أو زكاة من يخرج عنه كالصبي والمجنون  
ومحلها القلب ؛ لأن محل الاعتقادات كلها هو القلب<sup>(١٣)</sup> . والنية الحكيمة كافية ،  
كما صرح بعض المالكية . فإذا عد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ، ولم يلاحظ  
أن هذا المخرج زكاة ، ولكن لو سئل لأجاب أجزأه<sup>(١٤)</sup> . ولو كان من عادته  
أن يعطي زكاة من الناس كل عام ديناراً مثلاً ، فلما أعطاه له نوى بعد الدفع  
أنه من الزكاة وهو من أهلها لم يجزئ ، لأنه لم توجد نية حقيقية ولا حكمية<sup>(١٥)</sup> .  
هذه النية هي الفصيل الذي يميز العبادات والقربات من غيرها ، وباشتراط  
جمهور الفقهاء لها في الزكاة ، وأنها لا تقبل عند الله بغيرها ، يتضح لنا الجواب  
العبادي في الزكاة .

١ - انظر : شرح الرسالة لابن تاجي ج ١ ص ٣١٧-٣١٨ .

٢ - الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٣ .

٣ - انظر المفتي ج ٢ ص ٦٣٨ ومطلب أولي النهى ج ٢ ص ١٢١ . وعند الشافعية وجه في أن  
النطق باللسان يقرم مقام القلب ، كما في الروضة ج ٢ ص ٢٠٦ ونسبه في البحر لأبود  
أيضاً . قال : ولا وجه له . ج ٢ - ١٤٢ .

٤ - حاشية الصاوي ج ١ ص ٢٣٥ .

٥ - حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٠ .

### النية في حالة أخذ السلطان للزكاة :

إذا أخذ السلطان الزكاة . فإما أن يدفعها المالك إليه طوعاً . وإما أن يمنع فيأخذها منه كرهاً . فما حكم النية في كلا الحالتين ؟ هل تقوم نية السلطان مقام نية المالك أم لا ؟ وهل تجزئه في كل الأحوال أم في بعضها ؟ وإذا أجزأت فهل تجزئه في الظاهر فقط أم في الظاهر والباطن ؟

أكثر الفقهاء على أن السلطان لا تجزئه نيته عن المالك في حالة الدفع الطوعي الاختياري . وعند الشافعي وجه بالإجزاء حتى ولو لم ينو السلطان . وهو ظاهر نصه في المختصر . والوجه الثاني : أنها لا تجزئه ، لأن السلطان نائب المساكين . ولو دفع المالك إلى المساكين بلا نية . لم يجزئه . فكذلك نائبهم<sup>(١)</sup> .

قال النووي :

ثم إن نوى الممتنع حال الأخذ منه . برئت ذمته ظاهراً وباطناً . ولا حاجة إلى نية الإمام . وإلا فلأن نوى الإمام أجزأه في الظاهر . ولا يطالب ثانياً . وهل يجزئه باطناً ؟ وجهان . أحدهما : يجزئه . كولي الصبي . تقوم نيته مقام نيته . وإن لم ينو الإمام لم يسقط الفرض في الباطن قطعاً . ولا في الظاهر على الأصح . والمذهب أنه تجب النية على الإمام وأنه تقوم نيته مقام نية المالك .. وقيل : لا تجب ، لئلا يتهلون المالك فيما هو متعبد به<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن قدامة في المغني :

أن أخذها الإمام قهراً أجزأت من غير نية ، لأن تعذر النية في حقه أسقط وجوبها عنه . وهذا قول الشافعي ، لأن أخذ الإمام بمنزلة القسم بين الشركاء فلم يحتاج إلى نية . ولأن للإمام ولاية في أخذها . ولذلك يأخذها من الممتنع اتفاقاً . ولو لم يجزئه لما أخذها ...

١ - قال النووي في « الروضة » : هذا الثاني هو الأصح عند القاضي أبي الطيب وصاحبي المذهب « التهذيب » وجهور المتأخرين وحملوا كلام الشافعي على الممتنع : يجزئه المأخوذ وإن لم ينو . لكن نص في الأم : أنه يجزئه - وإن لم ينو - طالماً أو كراهاً - الروضة ج ٢ ص ٢٠٨ .

٢ - الروضة ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

واختار أبو الخطاب وابن عقيل من الحنابلة : أنها لا تجزىء فيما بينه وبين الله تعالى إلا بنية رب المال : لأن الإمام إما وكيله . وإما وكيل الفقراء . أو وكيلهما معاً . وأي ذلك كان . فلا تجزىء نيته عن نية رب المال . ولأن الزكاة عبادة تجب لها النية فلا تجزىء عمن وجبت عليه بغير نية . إن كان من أهل النية كالصلاة . وإنما أخذت منه مع عدم الإجزاء حراسة للعلم الظاهر . كالصلاة يجبر عليها ليأتي بصورتها . ولو صلى بغير نية لم يجزئه عند الله تعالى .

قال ابن عقيل : ومعنى قول الفقهاء : يجزىء عنه - أي في الظاهر . بمعنى أنه لا يطالب بإدائها ثانياً . كما قلنا في الإسلام . فإن المرتد مطالب بالشهادة فمضى أتى بها حكم بإسلامه ظاهراً . ومضى لم يكن معتقداً صحة ما يلفظ به لم يصح إسلامه باطناً - يعني لم يعتد به عند الله<sup>(١)</sup> .

وكذلك قال القاضي ابن العربي المالكي : إن الزكاة إذا أخذت كرهاً تجزىء ولا يحصل بها الثواب<sup>(٢)</sup> .

وهذا الترخيع أشبه بطبيعة الزكاة . وأقرب إلى السداد ؛ فأخذ ولي الأمر للزكاة بغير نية رب المال يجزىء من الناحية القانونية المحض . بمعنى أنه لا يطالب بإدائها مرة أخرى .

وأما من ناحية المثوبة عليها عند الله . فلا بد من تحقيق النية ما دام من أهلها ؛ فإن عملاً بغير نية هيكلاً بلا روح (إنما الأعمال بالنيات) .

والمتقى به عند الحنفية : أن الساعي لو أخذها كرهاً ممن وجبت عليه .

١ - المفتي ج ٢ ص ٦٤٠-٦٤١ .

٢ - شرح الرسالة لابن ناجي ج ١ ص ٣١٨ ، وفي الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٣ : إذا أخذت من المنتع كرهاً اجزأت نية الإمام على الصحيح .

تجزى عنه ويسقط الفرض في الأموال الظاهرة ؛ لأن له ولاية في أخذها . ولا يسقط الفرض عنه في الأموال الباطنة<sup>(١)</sup> .

### وقت النية في الزكاة :

وإذا كانت النية للزكاة شرطاً فمتى تكون ؟  
نص الحنفية على ضرورة مقارنتها للأداء ، والمراد بالأداء الدفع إلى الفقراء أو إلى الإمام ؛ لأنه نائب الفقراء . وإنما اشترطوا المقارنة لأنها الأصل ، كما في سائر العبادات .

والمقارنة الحكومية كافية في الإجزاء . كما لو دفع بلا نية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير ، أو نوى عند الدفع للوكيل . ثم دفع الوكيل بلا نية ، أو دفعها للذي ليدفعها للفقراء جاز ؛ لأن الاعتبار نية الأمر .

كما يكفي ان تتحقق المقارنة لعزل المقدار الواجب من الزكاة عن بقية ماله . وإن كان خلاف الأصل ؛ لأن الدفع إلى المستحقين يفرق ، فيتخرج باستحضار النية عند كل دفع . فاكفى بنية واحدة عند العزل ، منعاً للحرج . ولكن لا يخرج عن العهدة بالعزل ، بل بالأداء للفقراء .

وإذا تصدق بكل ماله سقطت عنه الزكاة ، ولو نوى فعلاً ، أو لم ينو شيئاً أصلاً ؛ لأن الواجب جزء منه . وقد تصدق لله بالكل ، وإنما تشترط النية لدفع المزاحم ، فلما أدى الكل زالت المزاحمة<sup>(٢)</sup> .

وعند المالكية : تجب نية الزكاة عند عزلها أو دفعها لمستحقها . ويكفي أحدهما ، فإن لم ينو عند العزل ولا الدفع ، وإنما نوى بعده أو قبلهما لم تجزه<sup>(٣)</sup> . وعند الشافعية وجهان في جواز تقديم النية على تفرقة الزكاة . والأصح

١ - رد المختار ج ٢ ص ١٤ .

٢ - الدر المختار ورد المختار ج ٢ ص ١٤-١٥ ط استنبول .

٣ - حاشية للسرقي ج ١ ص ٥٠٠ .



— كما قال النووي — الإجزاء ، كالصوم . للعسر في إيجاب المقارنة ولأن القصد سد حاجة الفقير . وعلى هذا يكفي نية الموكل عند الدفع إلى الوكيل . والقول الثاني : يشترط نية الوكيل عند الدفع إلى المساكين . قالوا : ولو وكل وكيلًا وفوض النية إليه جاز<sup>(١)</sup> .

وعند الحنابلة كما في المغنى : يجوز تقديم النية على الأداء بالزمن اليسير كسائر العبادات ، ولأن هذه تجوز النيابة فيها ، فاعتبار مقارنة النية للاخراج يؤدي إلى التفرير بماله .

ومع هذا التيسير في تحقق المقارنة شددوا في جانب آخر . فقال في المغنى : إن دفع الزكاة إلى وكيله . ونوى هو دون الوكيل ، جاز ، إذا لم تتقدم نيته الدفع بزمان طويل . وإن تقدمت بزمان طويل لم يجوز ، إلا أن يكون قد نوى حال الدفع إلى الوكيل ، ونوى الوكيل عند الدفع إلى المستحق .

وقالوا فيما إذا تصدق بجميع ماله تطوعاً ولم ينو به الزكاة : لا يجوز له لأنه لم ينو به الفرض ، كما لو صلى مائة ركعة ولم ينو الفرض بها . وبهذا قال الشافعي أيضاً<sup>(٢)</sup> .

والذي أختاره في هذه الصور كلها هو التيسير والقول بالإجزاء والقبول . وحسب المسلم أن تكون عنده نية عامة باخراج زكاته .

---

١ - الروضة ج ٢ - ٢٠٩ .

٢ - المغنى ج ٢ ص ٢٣ ط الامام والروضة للنووي ج ٢ ص ٢١٠

## الفصل الثالث

### دفع القيمة في الزكاة

اختلاف الفقهاء في دفع القيمة :

إذا وجب على رب المال شاة في غنمه ، أو ناقة في إبله ، أو إردب في قمحه ، أو قنطار في ثمره وفاكهته ، فهل يتحتم عليه أن يخرج هذه الأشياء عينها ، أم يخير بينها وبين أداء قيمتها بالنقود مثلاً ، فإذا أخرج القيمة أجزأته وصحت زكاته ؟

اختلف في ذلك الفقهاء على أقوال ؛ فمنهم من يمنع ذلك ، ومنهم من يجزئه بلا كراهة ، ومنهم من يجزئه مع الكراهة . ومنهم من يجزئ في بعض الصور دون بعض .

وأكثر المتشددین في منع إخراج القيمة هم الشافعية والظاهرية . ويقابلهم الخنفية ، فهم يجزئون إخراجها في كل حال . وعند المالكية والحنابلة روايات وأقوال .

ففي مختصر « خليل » : أن دفع القيمة لا يجزئ ، وقد تبع فيه ابن الحاجب وابن بشير . وقد اعترضه في « الوضوح » بأنه خلاف ما في الملوثة . ونصه

المشهور في إعطاء القيمة : أنه مكروه لا محرم<sup>(١)</sup> .  
وفي شرح الرسالة لابن ناجي<sup>(٢)</sup> قول لأشهب وابن القاسم بأن إخراج  
القيمة مطلقاً جائز . وقيل بعكسه .

وفي المدونة : من جبره المصدق على أخذ ثمن الصدقة رجوت أن تجزيه .  
قال الشيوخ : لأنه حاكم . وحكم الحاكم يرفع الخلاف<sup>(٣)</sup> .

وأما عند الحنابلة فذكر في « المغني » : أن ظاهر مذهب أحمد : أنه لا يجوز  
إخراج القيمة في شيء . من الزكوات ، لا زكاة الفطر ، ولا زكاة المال ،  
لأنه خلاف السنة .

وروي عن أحمد القول بالجواز فيما عدا الفطرة . وقال أبو داود : سئل  
أحمد عن رجل باع ثمرة نخله ؟ قال : عشره على الذي باعه . قيل له : فيخرج  
ثمراً أو ثمنه ؟ قال : إن شاء أخرج ثمراً . وإن شاء أخرج من الثمن . وهذا  
دليل على جواز إخراج القيم<sup>(٤)</sup> .

أما زكاة الفطر . فقد شدد فيها . ولم يجز إعطاء القيمة ، وأنكر على من  
احتج بفعل عمر بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> . كما سنبين ذلك في الباب السابع .

---

١ - قال في المدونة : ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضاً أو طامناً ، ويكره للرجل اشتراء  
مصدقته . اهـ . فيجعله من شراء الصدقة ، وإنه مكروه ، ومثله لابن عبد السلام .  
قال الباقى : ظاهر المدونة ومثيها : أنه من باب شراء الصدقة ، والمشهور فيه أنه مكروه  
لا محرم .

وقد قال بعض المالكية : ظاهر كلامهم : أن ما في التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح .  
ويدل له اختيار ابن رشد له حيث قال : الإجزاء أظهر الأقوال . وصوبه ابن يونس أيضاً .  
وهناك تفصيل في إخراج القيمة انفرد به بعض المالكية وذكره الدردير وهو : أن أخرج  
العين ( النقود ) عن الحرث أو الماشية يجزئ مع الكراهة . وأما إخراج العرضين فهما أو  
عن العين ، أو إخراج الحرث أو الماشية عن العين ، أو الحرث عن الماشية أو عكسه فلا يجزئ .  
انظر : الشرح الكبير للدردير وحاشية السوقي عليه ج ١ ص ٥٠٢ .

٢ - ج ص ٣٤٠ .

٣ - انظر : شرح الرسالة لزروق ج ١ ص ٣٤٠ .

٤ - المغني ج ٣ ص ٦٥ ط المنار الثانية .

## سبب الخلاف

والسبب الأول لهذا النزاع يرجع إلى اختلاف زوايا النظر إلى حقيقة الزكاة : هل هي عبادة وقربة لله تعالى أم حق مرتب في مال الأغنياء للفقراء ، وبعبيرنا : ضريبة مالية مفروضة على مالك النصاب ؟

والحق أن الزكاة — كما ذكرنا في غير موضع — تحمل المعنيين ، ولكن بعض الفقهاء كالشافعي وأحمد — في المشهور عنه — وبعض المالكية ، وكذلك الظاهرية ، غلبوا معنى العبادة والقربة في الزكاة ، فحتموا على المالك إخراج العين التي جاء بها النص ، ولم يجوزوا له إخراج القيمة .

وغلب أبو حنيفة وأصحابه وآخرون من الأئمة الجانب الآخر : أنها حق مالي قصد به سد خلة الفقراء ، فجوزوا إخراج القيمة .

## أدلة المانعين من إخراج القيمة :

استند المانعون إلى أدلة متفرقة — من النظر والأثر — نجعل شتاها ولترتها فيما يلي :

١ — قال إمام الحرمين الجويني — وهو شافعي — : المعتمد في الدليل لأصحابنا : أن الزكاة قرينة لله تعالى ، وكل ما كان كذلك فسيبيله أن يتبع فيه أمر الله تعالى . ولو قال إنسان لو كي له : اشتر ثوباً ، وعلم الوكيل أن غرضه التجارة ووجد سلعة هي أنفع لموكله ، لم يكن له مخالفتها ، وإن رآه أنفع . فما

---

١ — انظر : البحر ج ٢ ص ١٤٤ و ١٧٠-١٧١ وفقه الإمام جعفر ج ٢ ص ٧٠-٧١ .

يجب لله تعالى بأمره أولى بالاتباع .

وكما لا يجوز في الصلاة إقامة السجود على الخد والذقن . مقام السجود على الجبهة والأنف . والتعليل فيه بمعنى الخضوع ؛ لأن ذلك مخالفة للنصر . وخروج على معنى التعبد . كذلك لا يجوز في الزكاة إخراج قيمة الشاة أو البعير . أو الحب أو الثمر المنصوص على وجوبه ؛ لأن ذلك خروج على النصر . وعلى معنى التعبد . والزكاة أخت الصلاة<sup>(١)</sup> .

وبيان ذلك : أن الله سبحانه أمر باتباع الزكاة في كتابه أمراً مجملاً بمثل قوله ( وآتوا الزكاة ) وجاءت السنة ففصلت ما أجمله القرآن ، وبينت المقادير المطلوبة بمثل قوله عَلَيْكُمْ ( في كل أربعين شاة شاة ) ( في كل خمسة من الإبل شاة ) الخ . فصار كأن الله تعالى قال : ( وآتوا الزكاة من كل أربعين شاة شاة ) فتكون الزكاة حقاً للفقير بهذا النص ، فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لإبطال حقه من العين .

٢ - يؤكده هذا المعنى أمر آخر ذكره القاضي أبو بكر بن العربي المالكي وهو : أن التكليف والابتلاء بإخراج الزكاة ليس بنقص الأموال فقط - كما فهم أبو حنيفة - فإن هذا ذهول عن التوفية لحق التكليف في تعيين الناقص . وهو يوازئ التكليف في قدر النافص . فإن المالك يريد أن يبقى ملكه بحاله . ويخرج من غيره عنه ، فإذا مالت نفسه إلى ذلك وعلمت به . كان التكليف قطع تلك العلاقة التي هي بين القلب وبين ذلك الجزء من المال . فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه<sup>(٢)</sup> .

٣ - ومعنى ثالث - وهو : أن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير ، وشكر الله على نعمة المال ، والحاجات متنوعة ، فينبغي أن يتنوع الواجب ؛ ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تدفع به حاجته ، ويحصل شكر النعمة بالمواساة من

١ - المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٣٠

٢ - أحكام القرآن القسم الثاني ص ٩٤٥ .

جنس ما أنعم الله عليه به <sup>(١)</sup> .

٤ - وبعد ذلك قد روى أبو داود وابن ماجه <sup>(٢)</sup> ان النبي ﷺ قال لماذ حين بعثه إلى اليمن : ( خذ الحب من الحب . والشاة من الغنم والبعير من الإبل ، والبقر من البقر ) وهو نص يجب الوقوف عنده ، فلا يجوز تجاوزه إلى أخذ القيمة . لأنه في هذه الحال سيأخذ من الحب شيئاً غير الحب ، ومن الغنم شيئاً غير الشاة الخ . وهو خلاف ما أمر به الحديث .

### أدلة المجوزين :

أما الذين أجازوا اخراج القيمة بدلا عن العين . من الحنفية ومن وافقهم من الفقهاء . فشرحوا وجهة مذهبهم وبينوا مستندهم من العقل والنقل ، بما نذكره فيما يلي :

١ - ان الله تعالى يقول ( خذ من أموالهم صدقة ) فهو تنصيص على ان المأخوذ مال . والقيمة مال ، فاشبهت المنصوص عليه .

أما بيان النبي ﷺ لما أجمله القرآن بمثل ( في كل أربعين شاة شاة ) فهو للتيسير على أرباب المواشي . لا لتقييد الواجب به ؛ فان أرباب المواشي تعز فيهم النقود . والآداء مما عندهم أيسر عليهم <sup>(٣)</sup> .

٢ - وقد روى البيهقي بسنده . والبخاري معلقاً عن طاووس قال : قال معاذ باليمن اتوني بخميس أو ليس آخذ منكم مكان الصلقة ، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة .

وفي رواية : اتوني بعرض ثياب آخذ منكم مكان الذرة والشعير ... <sup>(٤)</sup>

---

١ - انظر المنهاج ج ٣ ص ٦٦ .

٢ - ذكره في « المتقى » وقال الشوكاني : صححه الحاكم حل شرطهما ، وفي استاده عطاء عن معاذ ، ولم يسمع منه ؛ لأنه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته بسنة - قيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٢ ط الثانية .

٣ - المبسوط ج ٢ ص ١٥٧ .

٤ - السنن الكبرى البيهقي ج ٤ ص ١١٣ .

وذلك أن أهل اليمن كانوا مشهورين بصناعة الثياب ونسجها ، فدفعها  
 أسير عليهم ، على حين كان أهل المدينة في حاجة إليها . وقد كانت أموال  
 الزكاة تفضل عن أهل اليمن فيبعث بها معاذ إلى المدينة عاصمة الخلافة . وقول  
 معاذ الذي اشتهر فرواه طاووس فقيه اليمن وامامها في عصر التابعين - يدلنا  
 على انه لم يفهم من الحديث الآخر الذي أمره فيه الرسول بأخذ الجنس - أخذ  
 الحب من الحب والشاة من الإبل ... « أنه إلزام بأخذ العين ، ولكن لأنه هو  
 الذي يطالب به أرباب الأموال . والقيمة إنما تؤخذ باختيارهم . وإنما عين  
 تلك الأجناس في الزكاة تسهيلا على أرباب الأموال ؛ لأن كل ذي مال  
 إنما يسهل عليه الإخراج من نوع المال الذي عنده . كما جاء في بعض الآثار :  
 أنه عليه السلام جعل في الدية على أهل الحلل حللا<sup>(١)</sup> . »

٣ - وروى أحمد والبيهقي : ان النبي ﷺ أبصر ناقة مسنة في ابل  
 الصدقة فغضب وقال : قاتل الله صاحب هذه الناقة !! ( يعني الساعي الذي  
 أخذها ) فقال : يا رسول الله اني ارجعتها ببعيرين من حواشي الصدقة . قال :  
 فنعم إذن : وهذا الحديث صالح للاحتجاج به من حيث السند<sup>(٢)</sup> . ومن حيث  
 الدلالة ، فإن أخذ الناقة ببعيرين إنما يكون باعتبار القيمة .

٤ - ان المقصود من الزكاة إغناء الفقير وسد خلة المحتاج . وإقامة  
 المصالح العامة للملة والأمة التي بها تملو كلمة الله ، وهذا يحصل بأداء القيمة  
 كما يحصل بأداء الشاة . وربما يكون تحقيق ذلك بأداء القيمة أظهر وأيسر .  
 ومهما تنوع الحاجات فالقيمة قادرة على دفعها .

٥ - ثم إنه يجوز بالاجماع العدول عن العين إلى الجنس ، بأن يخرج زكاة  
 غنمه شاة من غير غنمه ، وأن يخرج عشر أرضه حبا من غير زرعه . فجاز  
 العدول أيضاً من جنس إلى جنس .

وفي هذا رد على القاضي ابن العربي الذي رأى أن للشارع قصداً في تعيين

١ - الجوهر النقي لابن التركاني المطبوع مع السنن الكبرى ج٤ ص ١١٣ .

٢ - انظر المصدر نفسه .

الجزء الواجب اخراجه من المال لقطع العلاقة بين قلب المالك وبين ذلك الجزء  
 المعلن من ماله . ولو كان ذلك مقصوداً للشارع ما جاز له بالاجماع أن يعدل  
 عن هذا الجزء من ماله ويخرج مثله من جنسه من مال آخر لأي مخلوق من الناس .  
 ٦ - روى سعيد بن منصور في سننه عن عطاء قال : كان عمر بن الخطاب  
 يأخذ العروض في الصدقة من النراهم<sup>(١)</sup> .

### موازنة وترجيح :

أعتقد أننا بعد التأمل في أدلة الفريقين يتبين لنا رجحان ما ذهب إليه  
 الحنفية في هذا المقام . تسندهم في ذلك الأخبار والآثار ، كما يسعدهم النظر  
 والاعتبار .

والحقيقة أن تغليب جانب العبادة في الزكاة وقياسها على الصلاة في التقيد  
 بما ورد من نص فيما يؤخذ - لا يتفق هو وطبيعة الزكاة التي رجع فيها مخالفو  
 الحنفية أنفسهم الجانب الآخر : أنها حق مالي وعبادة متميزة . فأوجبوها في  
 مال الصبي والمجنون : حيث تسقط عنه الصلاة . وكان أولى بهم أن يذكرها  
 هنا ما قالوه هناك . وردوا به على الحنفية الذين أسقطوا الزكاة من غير المكلفين .  
 قياساً على الصلاة .

والواقع أن رأي الحنفية أليق بعصرنا وأهون على الناس ، وأبسر في الحساب  
 وخاصة إذا كانت هناك إدارة أو مؤسسة تتولى جمع الزكاة وتفريقها . فإن  
 أخذ العين يؤدي إلى زيادة نفقات الجباية بسبب ما يحتاجه نقل الأشياء العينية  
 من مواطنها إلى إدارة التحصيل ، وحراستها . والمحافظة عليها من التلف ، وتسيئة  
 طعامها وشرابها وحظائرهما إذا كانت من الأتعام من مؤنة وكلف كثيرة .  
 مما ينافي مبدأ « الاقتصاد » في الجباية .

وقد روي هذا الرأي عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري ، وإليه

١ - المعنى ج ٣ ص ٦٥ .



ذهب سفيان الثوري . وروى عن أحمد مثل قولهم في غير زكاة الفطر<sup>(١)</sup> قال النووي : وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابن رشد : وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية . مع كثرة مخالفته لهم ، لكن قاده إلى ذلك الدليل<sup>(٣)</sup> .  
وذلك ان البخاري عقد باباً لأخذ العروض في الزكاة ( وهو أخذ بالقيمة ) مستدلاً بأثر معاذ الذي رواه عنه طاووس . حيث طلب أن يأخذ منهم الثياب في الصدقة مكان الذرة والشعر . فإن ذلك أهون عليهم وخير لأصحاب النبي بالمدينة<sup>(٤)</sup> .

كما استدلل بأحاديث أخرى منها ما جاء في كتاب أبي بكر في صدقة الماشية إذ جاء فيه : « ومن بلغت صدقته بنت مخاض ( وليست عنده ) وعنده بنت لبون فأنها تقبل منه . ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين » وأخذ سن بدل سن . مع إعطاء قيمة الفرق دراهم أو شياهاً يدل على أن أخذ العين ليس مطلوباً بالذات ، ولكن للتيسير على أرباب الأموال .  
أما ابن حزم فرد الاستدلال بخديث طاووس زاعماً انه لا تقوم به حجة لوجوه ذكرها .

أولها : أنه مرسل . لأن طاووساً لم يدرك معاذاً . ولا ولد إلا بعد موت معاذ .  
الثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ؛ لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام .

الثالث : أنه ليس فيه انه قال ذلك في الزكاة .. وقد يمكن - لو صح -

١ - المفني ج ٣ ص ٦٥ .

٢ - المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ .

٣ - فتح الباري ج ٣ ص ٢٠٠ .

٤ - ذكر البخاري أثر طاووس مطلقاً بصيغة الجزم . وهذا دليل على صحته إليه . وقد كان طاووس - وهو إمام اليمن وفتيها في عصر التابعين - عالماً بأخبار معاذ باليمن وأراد البخاري لاثره في مرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده ( الفتح ج ٣ ص ٢٠٠ ) .

أن يكون قاله لأهل الجزية . وكان يأخذ منهم الدرة والشعير والعرض مكان الجزية .

الرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ « خير لأهل المدينة » وحاشا لله أن يقول معاذ هذا ، فيجعل ما لم يوجبه الله تعالى خيراً مما أوجبه (١) .

والحق أن هذه الوجوه ضعيفة :

فطاووس — وإن لم يلق معاذاً — عالم بأمره خير بسيرته ، كما قال الشافعي ، وقد كان طاووس إمام اليمن في عصر التابعين ، فهو على دراية بأحوال معاذ وأخباره ، والعهد قريب .

وعمل معاذ في اليمن وأخذ القيمة دليل على أنه لا يجد في ذلك معارضة لسنة النبي ﷺ وهو الذي جعل اجتهاده في المرتبة الثالثة بعد القرآن والسنة ، وعدم إنكار أحد من الصحابة عليه يدل على موافقتهم الضمنية على هذا الحكم . أما احتمال أن يكون هذا الخبر في الجزية فهو ضعيف ، بل باطل كما قال العلامة أحمد شاكِر في تعليقه على المحلى ، فإنه في رواية يحيى بن آدم : « مكان الصدقة » .

وأما الوجه الرابع فهو تعسف وتحامل من ابن حزم ، فإن معنى « خير لكم » في الخبر « انفع لكم » لحاجتهم إلى الثياب أكثر من الدرة والشعير . وهذا أمر واقع لا نزاع فيه . أما قوله « لم يوجبه الله الخ » فهذا هو موضوع النزاع ، فلا يجوز الاحتجاج بنفس الدعوى . وأخذ القيمة حيثئذ يكون مما أوجبه الله تعالى في شرعه .

وذهب ابن تيمية مذهباً وسطاً بين الفريقين المتنازعين ، قال فيه : الأظهر في هذا : أن إخراج القيمة لغير حاجة ، ولا مصلحة راجحة ، ممنوع منه ، ولهذا قدر النبي ﷺ الجبران بشاتين أو عشرين درهماً ، ولم يعدل إلى

١ - المحلى ج ٦ ص ٣١٢ ط الإلم .

القيمة ، ولأنه متى جاز إخراج القيمة مطلقاً ، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة ، وقد يقع في التقويم ضرر ، ولأن الزكاة مبناه على المواسة ، وهذا معتبر في قدر المال وجنسه . وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة ، أو العدل . فلا بأس به : مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم ، فهنا إخراج عشر الدراهم يجزئه ، ولا يكلف أن يشتري ثمرأ أو حنطة ، إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه وقد نهن أحمد على جواز ذلك .

ومثل ان يجب عليه شاة في خمس من الإبل ، وليس عنده من يبيعه شاة ، فإخراج القيمة هنا كاف ، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشترى شاة . ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أنفع ، فيعطيه إياها أو يرى الساعي أنها أنفع للفقراء ، كما نقل عن معاذ بن جبل : أنه كان يقول لأهل اليمن « التوفي بخميس أو لبيس ، أسر عليكم وغير لمن في المدينة من المهاجرين والأنصار ( وهذا قد قيل : انه قاله في الزكاة ، وقيل في الجزية » ) .

وهذا قريب مما اخترناه ، والحاجة والمصلحة في عصرنا تقتضي جواز أخذ القيمة ما لم يكن في ذلك ضرر بالفقراء أو أرباب المال .

## الفصل الرابع

### نقل الزكاة إلى غير بلد المال

للإسلام في إنفاق حصيلة الزكاة سياسة حكيمة عادلة. تتفق هي وأحدث ما ارتقى إليه تطور الأنظمة الإدارية والسياسية والمالية في عصرنا . الذي يخيل لبعض الناس أن كل ما يأتي به من النظم والتشريعات جديد مبتكر .

فقد عرف الناس في عصور الجاهلية وفي عهود الظلام في أوروبا وغيرها . كيف كانت تجبي الضرائب والمكوس من الفلاحين والصناع والمحترفين والتجار وغيرهم ممن يكسب رزقه بكده اليمين . وعرق الجبين . وسهر الليل . وتعب النهار . لتذهب هذه الأموال — المزوجة بالعرق والدم والدمع — إلى الامبراطور أو الملك أو الأمير أو السلطان . في عاصمته الزاهية . فينفقها في توطيد عرشه . ومظاهر أبهته . والأغداق على من حوله من الحراس والأنصار والأتباع .

لأن بقي فضل فلتوسيع العاصمة وتجميلها واسترضاء أهلها . لأن فضل شيء فلا تقرب المدن إلى جنبه العالمي !! وهو في ذلك كله غافل عن تلك القرى الكادحة المتعبة . والديار العاملة النائية . التي منها جبيت هذه المكوس . وأخذت هذه الأموال (١) .

١ - من كتابنا « مشكلة الفقر وكيف حلها الإسلام » ص ١١٤ .

فلما جاء الإسلام وأمر المسلمين بإيتاء الزكاة كما أمر ولي الأمر بأخذها جعل من سياسته : أن توزع في الإقليم الذي تجب منه . وهذا متفق عليه في شأن المواشي والزروع والثمار . فإن الزكاة تفرق حيث يوجد المال . واتفقوا أيضاً على أن زكاة الفطر توزع حيث يقيم الشخص الذي وجبت عليه . واختلفوا في النقود ونحوها . هل توزع حيث يوجد المال أو حيث يوجد المالك<sup>(١)</sup> ؟ والأشهر الذي عليه الأكثرون : أنها تتبع المال لا المالك .

والدليل على هذه السياسة هو سنة الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين ، فحين وجه ﷺ سعاته وولاته إلى الأقاليم والبلدان لجمع الزكاة ، أمرهم أن يأخذوها من أغنياء البلد ، ثم يردوها على فقرائه .

ولقد مر بنا حديث معاذ - المتفق على صحته - أن النبي ﷺ أرسله إلى اليمن وأمره أن يأخذ الزكاة من أغنيائهم ويردها على فقرائهم .

وكذلك نفذ معاذ وصية النبي ﷺ . ففرق زكاة أهل اليمن في المستحقين من أهل اليمن . بل فرق زكاة كل إقليم في المحتاجين منه خاصة : وكتب بذلك لهم كتاباً كان فيه : من انتقل من خلافت<sup>(٢)</sup> عشرينه ( يعني : الذي فيه أرضه وماله ) فصدقته وعشره في خلافت عشرينه<sup>(٣)</sup> .

وعن أبي جحيفة قال : قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا . فكنت غلاماً يتيماً . فأعطاني منها قلوصاً (ناقة)<sup>(٤)</sup> . وفي الصحيح : أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عدة أسئلة منها : بالله الذي أرسلك : الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ قال : نعم . وروى أبو عبيد عن عمر رضي الله عنه أنه قال في وصيته : أوصي الخليفة

١ - انظر : حاشية السوقي ج ١ - ٥٠٠ .

٢ - قال ابن الأثير في النهاية : الخلاف في اليمن كالرستاق في العراق . يعني : أن اسم لإقليم إداري كالمحافظة .

٣ - رواه عنه طابوس بإسناد صحيح أخرجه سعيد بن منصور وأخرج نحوه الأثرم كما في نيل الأوطار ج ٢ ص ١٦١ .

٤ - رواه الترمذي وقال : حديث حسن .. المصدر السابق .

من بعدي بكذا . وأوصيه بكذا ، وأوصيه بالأعراب خيراً . فلأنهم أصل العرب ومادة الإسلام : أن يأخذ من حواشي أموالهم فيردها في فقرائهم<sup>(١)</sup> .

وكذلك كان العمل في حياة عمر : أن يفرق المال حيث جمع . ويعود السعاة إلى المدينة لا يحملون شيئاً غير أحلاسهم التي يتلفعون بها . أو عصيهم التي يتوكأون عليها :

فمن سعيد بن المسيب : أن عمر بعث معاذاً ساعياً على بني كلاب . أو على بني سعد بن ذبيان ، قسم فيهم حتى لم يدع شيئاً ، حتى جاء بحلته الذي خرج به على رقبته<sup>(٢)</sup> .

وقال سعد من أصحاب يعلى بن أمية ، ومن استعملهم عمر في الزكاة : كنا نخرج لنأخذ الصدقة فما نرجع إلا بسيطانا<sup>(٣)</sup> .

وسئل عمر عما يؤخذ من صدقات الأعراب : كيف نصنع بها ؟ فقال عمر : والله لأردن عليهم الصدقة . حتى تروح على أحدهم مائة ناقة أو مائة بعير<sup>(٤)</sup> .

هذا إلى أن تقل الزكاة من بلد مع حاجة فقرائه ، محل بالحكمة التي فرضت لأجلها . ولذا قال في (المنهي) : ولأن المقصود بالزكاة إغناء الفقراء بها ، فإذا أبحنا نقلها أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين<sup>(٥)</sup> .

وعلى هذا النهج الذي اختطه الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون سار أئمة العدل من الحكام ، وأئمة الفتوى من فقهاء الصحابة والتابعين .

فمن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه وكلي<sup>٦</sup> عاملاً على الصدقة - من قبل زياد بن أبيه أو بعض الأمراء في عهد بني أمية - فلما رجع قال له : أين المال ؟

١ - الأموال ص ٥٩٥ .

٢ - نفسه ٥٩٦ .

٣ - المصنف ج ٣ ص ٢٠٥ ط حيدر آباد .

٤ - المنهي ج ٢ ص ٦٧٢ .

قال : وللمال أرسلني ؟ ! أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله ﷺ ووضعناه حيث كنا نضعه<sup>(١)</sup> .

وولى محمد بن يوسف الثقفي طاووساً - فقيه اليمن - عاملاً للصدقة على مخلاف ( إقليم ) فكان يأخذ الصدقة من الأغنياء فيضعها في الفقراء ، فلما فرغ قال له : ارفع حسابك . فقال : مالي حساب : كنت آخذ من الغني فأعطينه المسكين<sup>(٢)</sup> .

وعن فرقد السبخي قال : حملت زكاة مالي لأقسمها بمكة ، فلقيت سعيد ابن جبير فقال : ارددها فأقسمها في بلدك<sup>(٣)</sup> .

وعن سفيان الثوري : أن زكاة حملت من الري إلى الكوفة فردها عمر ابن عبد العزيز إلى الري<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عبيد : والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها : أن أهل كل بلد من البلدان أو ماء من المياه ( بالنظر للبادية ) أحق بصدقتهم ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك ، وإن أتى ذلك على جميع صدقتها ، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها .

واستدل أبو عبيد بما ذكرناه آنفاً من خبر معاذ الذي عاد مجلسه الذي خرج به على رقبته . ، وخبر سعيد الذي قال : كنا نخرج لناخذ الصدقة فما نرجع إلا بسيطانا . وبما سنذكر قريباً من مراجعة عمر ومعاذ حين أرسل إليه بعض ما فضل من صدقات أهل اليمن .

قال أبو عبيد : فكل هذه الأحاديث تثبت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغنوا عنها . ونرى استحقاقهم ذلك دون غيرهم إنما جاءت به السنة لحزمة الجوار ، وقرب دارهم من دار الأغنياء<sup>(٥)</sup> .

فإن جهل المصدق فحمل الصدقة من بلد إلى آخر سواء وبأهلها فقر إليها ، ردها الإمام إليهم ، كما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما أفق به سعيد بن جبير<sup>(٦)</sup> .

١ - رواه أبو داود وابن ماجه . انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦١ .

٢ - ٤٣٤٢ - الأموال ٥٩٥ . ٦٤٥ - نفسه .

إلا أن إبراهيم (النخعي) والحسن (البصري) رخصا في الرجل يؤثر بها قرابته .

قال أبو عبيد : وإنما يجوز هذا للإنسان في خاصته وماله . فأما صدقات العوام (جمهور الأمة) التي تليها الأئمة (أولو الأمر) فلا .  
ومثل قولهما حديث أبي العالية : أنه كان يحمل زكاته إلى المدينة .  
قال أبو عبيد : ولا نراه خص بها إلا أقاربه أو مواليه <sup>(١)</sup> .

**جواز نقل الزكاة من بلد إذا استغنى أهله إجماعاً :**

وإذا كان الأصل المتفق عليه أن الزكاة تفرق في بلد المال الذي وجبت فيه الزكاة فإن من المتفق عليه كذلك أن أهل البلد إذا استغنوا عن الزكاة كلها أو بعضها، لانعدام الأصناف المستحقة أو لقلة عددها وكثرة مال الزكاة — جاز نقلها إلى غيرهم : إما إلى الإمام ليتصرف فيها حسب الحاجة أو إلى أقرب البلاد إليهم .

روى أبو عبيد : أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن حتى مات النبي ﷺ وأبو بكر . ثم قدم على عمر . فردّه على ما كان عليه . فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس . فأنكر ذلك عمر . وقال : لم أبعثك جايئاً ولا آخذٍ جزية . ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم . فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخذه مني — فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة . فراجعاً بمثل ذلك . فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها . فراجع عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك . فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً <sup>(٢)</sup> .

إن إنكار عمر على معاذ في أول الأمر . ثم مراجعته له مرة ومرة ومرة .

١ - نفسه ص ٥٩٨ .

٢ - الأموال ص ٥٩٦ . وراجع تعليقنا على هذه القصة في خاتمة كتابنا « مشكلة الفقر وكيف حلها الإسلام » .



دليل على أن الأصل في الزكاة تفريقها في بلدها ، وإقرار عمر صنيع معاذ بعد مراجعته دليل على جواز نقل الزكاة إذا لم يوجد من يستحقها في بلدها .  
آراء المذاهب في النقل عند عدم الاستثناء :

أما النقل عند عدم استثناء أهل البلد فاختلفوا فيه وقد تشدد بعض المذاهب فلم يميز النقل إلى بلد آخر أو إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، ولو كان ذلك لحاجة .

قال الشافعية : لا يجوز نقل الزكاة من بلد إلى غيره ، ويجب صرفها في بلد المال ، إلا إذا فقد من يستحق الزكاة في الموضع الذي وجهت إليه . وكذلك عند الحنابلة . فإذا نقلها مع وجودهم أثم . وأجزأته ، لأنه دفع الحق إلى مستحقه فيبرأ كالدين .. وقال بعضهم : لا تجزئه لمخالفة النص<sup>(١)</sup> .

أما الحنفية فقالوا : يكره نقلها إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاجين ، لما في ذلك من صلة الرحم .. أو إلى فرد أو جماعة هم أمس حاجة من أهل بلده .. أو كان نقلها أصلح للمسلمين .. أو من دار الحرب إلى دار الإسلام ، لأن فقراء المسلمين الذين في دار الإسلام أفضل وأولى بالمعونة من فقراء دار الحرب أو إلى عالم أو طالب علم ، لما فيه من إعائته على رسالته ، أو كان نقلها إلى من هو أروع أو أصلح أو أنفع للمسلمين .. أو كانت الزكاة معلقة قبل تمام الحول ، فإنه في هذه الصور جميعها لا يكره له النقل<sup>(٢)</sup> .

وعند المالكية : يجب تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه — وهو ما دون مسافة القصر — لأنه في حكم موضع الوجوب .

١ - الأحكام السلطانية للماوردي ص ١١٩-١٢٠ ط المطبعة المصمودة التجارية بمصر - وشرح الثابة ج ٢ ص ٢٢٨ وقال القاري في شرح « المشكاة » نقلاً عن الطيبي : واتفقوا على أنه إذا نقلت وأدبت يسقط القرض ، إلا عمر بن عبد العزيز رحمه الله فإنه رد صدقة نقلت من خراسان إلى الشام إلى مكانها . قال القاري : وفيه أن قلته هذا لا يدل على مخالفتي للإجماع ، بل قلته إظهاراً لكمال الدك ، وقلناً للأطماع . انظر : المرقاة ج ٤ ص ١١٨-١١٩ .

٢ - الدر المختار وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .

فإن لم يكن بمحل الوجوب أو قربه مستحق ، فلنما تنقل كلها وجوباً لمحل فيه مستحق ، ولو على مسافة القصير . وإن كان في محل الوجوب أو قربه مستحق تعين تفرقتها في محل الوجوب أو قربه ، ولا يجوز نقلها لمسافة القصير إلا أن يكون المنقول إليهم أعدم ( أحوج وأفقر ) فيندب نقل أكثرها لهم ، فإن نقلها كلها أو فرقها كلها بمحل الوجوب أجزأت .

فأما إن نقلها إلى غير أعدم وأحوج فذلك له صورتان :

الأولى : أن ينقلها إلى مساوٍ في الحاجة لمن هو في موضع الوجوب ، فهذا لا يجوز . وتجزئ الزكاة ، أي ليس عليه إعادتها .

والثانية : أن ينقلها إلى من هو أقل حاجة . ففيها قولان : ما نص عليه خليل وفي مختصره أنها لا تجزئ . والثاني ما نقله ابن رشد والكافي وهو الإجزاء ، لأنها لم تخرج عن مصارفها <sup>(١)</sup> .

وعند الزيدية : يكره صرف زكاة بلد في غير فقرائه ، مع وجود الفقراء فيه . بل الأولى فقراء البلد إذا وجدوا ، وسواء في ذلك رب المال والإمام . قالوا : والكرامة عندنا ضد الاستحباب ، فلو صرف في غير فقراء البلد أجزأه وكره . ما لم ينقلها لتحقيق غرض أفضل - كتقريب مستحق أو طالب علم ، أو من هو أشد حاجة - فلا يكره ، بل يكون أفضل <sup>(٢)</sup> .

وعند الإباضية : هل يفرق الإمام في فقراء كل بلد أخذها منه الثلث أو النصف ، ويأخذ الباقي لإعزاز دولة الإسلام ؟ قولان .

قالوا : وإن احتاج إلى جميعها أخذهم ، ويعطيهم من قابل ما يصلح . وإن لم يحتج فرقها كلها ، وإذا اكتفى أهل قرية فأقرب القرى إليها <sup>(٣)</sup> .

جواز النقل باجتهاد الإمام :

والذي يلوح لي - بعد ما ذكرناه من الأحاديث والآثار والأقوال -

١ - حاشية السموق على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠١ .

٢ - شرح الأزهري ج ١ ص ٤٤٧-٤٥٨ .

٣ - شرح التل ج ٢ ص ١٣٨ .

أن الأصل في الزكاة أن تفرق حيث جمعت ، رعاية لحزمة الحوار ، وتنظيماً لمحاربة الفقر ومطاردته ، وتدريباً لكل إقليم على الاكتفاء الذاتي ، وعلاج مشاكله في داخله . ولأن فقراء البلد قد تعلقت أنظارهم وقلوبهم بهذا المال ، فكان حقهم فيه مقدماً على حق غيرهم .

ومع ذلك كله لا أرى مانعاً من الخروج على هذا الأصل ، إذا رأى الإمام العادل - بمشورة أهل الشورى - في ذلك مصلحة للمسلمين وخيراً للإسلام .

ويعجبنني ما قاله الإمام مالك في هذا : لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد<sup>(١)</sup> .

وقال ابن القاسم من أصحابه : إن نقل بعضها لضرورة رأيت صواباً<sup>(٢)</sup> . وروي عن سحنون أنه قال : ولو بلغ الإمام أن في بعض البلاد حاجة شديدة جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه ، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج ، والمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه<sup>(٣)</sup> وذكر في المئونة عن مالك : أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص وهو بمصر ، عام الرمادة (وهو عام المجاعة) : يا غوثاه يا غوثاه للعرب !! جهز لي عيراً يكون أولها عندي وآخرها عندك ، تحمل الدقيق في العباء (الثياب) فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى ، ويوكل على ذلك رجلاً ، ويأمرهم بحضور نحر الإبل ، ويقول : إن العرب تحب الإبل ، فأخاف أن يستحيوها ، فلينحروها ، وليأتمنوا بلحومها وشحومها وليلبسوا العباء الذي أتى فيها الدقيق<sup>(٤)</sup> .

وهكذا تتكافل الأقاليم والأقطار الإسلامية في ساعة العسرة ، ويكمل بعضها بعضاً .

---

٣٢٢١ - تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٥ .

٤ - المئونة الكبرى ج ١ ص ٢٤٦ ، وهذا الأثر رواه الحاكم في المستدرک بأطول ما في المئونة وقال : صحيح على شرط مسلم ، وأثره النعمي ج ١ ص ٤٠٥-٤٠٦ .

ومما يؤيد ذلك ما يأتي :

أولاً : ان أي بلد أو إقليم في الدولة الإسلامية الواسعة ليس جزءاً مستقلاً كل الاستقلال . ولا ولاية منفصلة عن سائر الولايات . ولكنها ترتبط بالحكومة المركزية . وبسائر المسلمين — ارتباط الجزء بالكل . والفرد بالاسرة . والعضو بسائر الجسد . وهذه الوحدة والارتباط والتكافل الذي يفرضه الإسلام ، لا يستقيم معه أن يترك كل بلد وشأنه في عزلة عن البلاد الأخرى . وعن عاصمة الإسلام . فإذا نزلت نازلة كحجاجة أو حريق أو وباء ببلد ، كان أهله أحوج إلى العون . وإسعافهم ألزم من ذوي الحاجة في بلد الزكاة .

ثانياً : ان هناك مصارف مثل تأليف القلوب على الإسلام والولاء لدولته . ومثل ( سبيل الله ) فقد اخترنا أنه يشمل الجهاد وما في حكمه من كل عمل يعود على الإسلام بالنصر وعلو الكلمة . ومثل ذلك إنما يكون غالباً من شأن الإمام . وبتعبير عصرنا من شأن الحكومة المركزية . حتى لو قصرنا مدلول ( سبيل الله ) على ( الجهاد ) فانه في عصرنا ليس من شأن الأفراد ولا الإدارات المحلية . بل هو من ( شئون الدولة العليا ) .

ومن هنا يتحتم أن يكون للحكومة المركزية مورد تنفق منه على هذه الأمور التي تفرضها مصلحة الإسلام ومنفعة المسلمين . فان كان لديها من الموارد ما يغنيها عن الزكاة . فيها ونعمت . وإلا . فلالإمام أن يطلب من زكوات الأقاليم ما يسد تلك الثغرات . ومن هنا ذكر القرطبي قولاً لبعض العلماء في هذه المسألة وهو : أن سهم الفقراء والمساكين يقسم في موضع المال . أما سائر السهام فتنتقل باجتهاد الإمام<sup>(١)</sup> .

وهذا من الأمور الاجتهادية التي يجب أن يؤخذ فيها برأي أهل الشورى . كما كان يفعل الخلفاء الراشدون . ولذا لا تخضع لتحديد ثابت . ولا يعتبر أخذها أمراً لازماً مطرداً في كل عام .

---

١ - أج ص ١٧٦ من تفسير القرطبي .

وهذا يفسر لنا ما جاء عن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب إلى عماله ( أن  
 ضَعُوا شَطْرَ الصَّدَقَةِ - قال أبو عبيد : أي في مواضعها - وابتعثوا إليَّ بِشَطْرِهَا )  
 ثم كتب في العام المقبل ( أن ضَعُوهَا كُلِّهَا ) (١) يعني في مواضعها .  
 وقد ذكرنا أنه رد زكاة حملت من الري إلى الكوفة .  
 وليس في هذا - فيما أرى - اختلاف ولا تناقض . وإنما فعل ذلك حسب  
 المصلحة والحاجة .

ولهذا قال ابن تيمية : وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصير ليس عليه  
 دليل شرعي . ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية (٢) .  
 ثالثاً : ان مما اشتهر حتى صار يقيناً أن النبي ﷺ كان يستدعي الصدقات  
 من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار :  
 أخرج النسائي عن حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال : جاء رجل إلى  
 رسول الله ﷺ فقال : كدت أن أقتل بعدل عَتَاقٍ أو شاة من الصدقة .  
 فقال ﷺ : لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها .

ومثل ذلك حديث النبي ﷺ حين قال لَقَبِيصَةَ بنِ الْمُخَارِقِ فِي الْحِمَالَةِ :  
 ( أقم حتى تأتينا الصدقة ، فلما أن نعينك عليها ولما أن نعملها عنك ) فرأى  
 إعطاءه إياها من صدقات الحجاز . وهو من أهل نجد .. ورأى حملها من  
 أهل نجد إلى أهل الحجاز (٣) .

وكذلك حديث عدي بن حاتم حين حمل صدقات قومه بعد النبي ﷺ  
 إلى أبي بكر في أيام الردة (٤) .

ومثله حديث عمر حين قال لابن أبي ذباب وقد بعثه في عام الرمادة - بعد  
 المجاعة - اعقل عليهم عقالين (العقال صدقة العام) فاقسم فيهم أحدهما  
 واتني بالآخر (٥) .

١ - الأموال ٥٩٤ .

٢ - الاختيارات ص ٥٩ .

٣ - الأموال ص ٦٠٠ .

وكذلك حديث معاذ حين قال لأهل اليمن : التوفي بخميس أو ليس  
أخذته منكم مكان الصدقة فإنه أهون عليكم وانفع للمهاجرين بالمدينة<sup>(١)</sup> .  
قال أبو عبيد : وليس لهذه الأشياء محمل إلا أن تكون فضلاً عن حاجتهم .  
وبعد استغنائهم عنها . كالذي ذكرناه عن عمر ومعاذ<sup>(٢)</sup> .  
وأقول : ليس يلزم أن يستغنوا عنها استغناء مطلقاً ، فلا استغناء مراتب بعضها  
دون بعض .

والحاجات أيضاً تختلف ، وللإمام النظر فيمن تشدد حاجته . وتجب المبادرة  
بمعونته ، ومن تقبل حاله التأخير والصبر إلى حين . كما أن هناك من المصالح  
العاجلة ، والنوازل الطارئة ما لا يحتمل التسويف .

على أنه ينبغي أن يكون المتقول جزءاً من الزكاة لا كلها . ونقل الكل  
لا يجوز إلا عند الاستغناء المطلق عنها . كما في خبر عمر ومعاذ .

وما يجب التنبيه عليه : أن الشافعية . وهم أكثر المذاهب الأربعة تشدداً  
في جواز النقل بقصرون هذا التشدد على صاحب المال إن فرق بنفسه . أما  
الإمام والساعي على الصدقات فلهما جواز النقل على الصحيح .

قال صاحب (المهذب) من الشافعية : «إن كان الإمام أذن للساعي في  
تفريقها فرقها ، وإن لم يأذن له حملها إلى الإمام»<sup>(٣)</sup> .  
وقال النووي في شرحه :

«واعلم أن عبارة المصنف (المذكورة) تقتضي الجزم بجواز نقل الزكاة  
للإمام والساعي ، وأن الخلاف المشهور في نقل الزكاة إنما هو في نقل رب  
المال خاصة ... ورجع هذا الراجح . قال :  
«وهذا الذي رجحه هو الراجح الذي تقتضيه الأحاديث»<sup>(٤)</sup> .

٢٤١ - الأموال السابق .

٣ - المجموع ج ٦ ١٧٣ .

٤ - نفسه ١٧٥ .

### جواز نقل الأفراد زكاتهم لحاجة ومصلحة :

وإذا كان للإمام أن يجتهد في نقل الزكاة من بلد إلى غيره لمصلحة إسلامية معتبرة، فإن للفرد المسلم الذي وجبت عليه الزكاة أن ينقلها أيضاً لحاجة أو لمصلحة معتبرة أيضاً . إذا كان هو الذي يتولى إخراجها بنفسه . كما هو حاصل الآن . وذلك مثل الاعتبارات التي ذكرها الحنفية في جواز النقل . بكأن تنقل إلى أقارب محتاجين ، أو إلى من هو أشد حاجة وأكثر فاقة . أو إلى من هو أنفع للمسلمين وأولى بالمعونة ، أو إلى مشروع إسلامي في بلد آخر . يترتب عليه خير كبير للمسلمين ، قد لا يوجد مثله في البلد الذي يكون فيه المال . أو نحو ذلك من الحكم والمصالح التي يطمئن إليها قلب المسلم الحريص على دينه ، ومرضاة ربه .

## الفصل الخامس

### تجيل الزكاة وتأخيرها

وجوب الزكاة على الفور :

المشهور عند الحنفية أنها تجب وجوباً موسماً ، ولصاحب المال تأخيرها ما لم يطالب ؛ لأن الأمر بأدائها مطلق ، فلا يتعين الزمن الأول لأدائها دون غيره ، كما لا يتعين مكان دون مكان . هذا ما ذهب إليه أبو بكر الرازي الجصاص .

أما الكرخي من أئمة الحنفية ، فقال : هي واجبة على الفور ؛ لأن الأمر يقتضي الفورية . وحتى إن كان لا يقتضي الفورية ولا التراخي . فالوجه المختار — كما قال المحقق ابن الهمام — أن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة الفور ، وهي أنه لدفع حاجته ، وهي معجلة ، فمضى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام<sup>(١)</sup> .

وهذا القول هو الصواب ، وهو الذي عليه مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء .

---

١ - فتح القدير ج ١ ص ٤٨٢-٤٨٣ ورد المختار ج ٢ ص ١٣-١٤ .



وذلك كما قال ابن قدامة : أن الأمر يقتضي الفورية على الصحيح — كما في الأصول — ولذلك يستحق المؤخر للامتنال العقاب . ومن ثم أخرج الله تعالى إبليس ، وسخط عليه ، ووبخه بامتناعه عن السجود . ولو أن رجلاً أمر عبده أن يسقيه فأخر ذلك لاستحق العقوبة . ولأن جواز التأخير ينافي الوجوب ، لكون الواجب ما يعاقب على تركه . ولو جاز التأخير بلجاز إلى غير غاية فتتضي العقوبة بالترك .

ولو سلمنا أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور لاقتضاه في مسألتنا ؛ إذ لو جاز التأخير ههنا لأخبره بمقتضى طبعه ، فقة منه بأنه لا يأثم بالتأخير ، فيسقط عنه بالموت ، أو بتلف ماله ، أو بمعجزه عن الأداء ، فيتضرر الفقراء والمستحقون للزكاة . ولأن ههنا قرينة تقتضي الفور ، وهي أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء . وهي ناجزة ، فيجب أن يكون الوجوب ناجزاً . ولأنها عبادة تتكرر ، فلم يحز تأخيرها إلى وقت وجوب مثلها كالصلاة والصوم .

وهذا كله ما لم يخش ضرراً ، فإن خشي في إخراجها ضرراً في نفسه أو مال له سواها فله تأخيرها . لقول النبي ﷺ ( لا ضرر ولا ضرار<sup>(١)</sup> ) ولأنه إذا جاز تأخير قضاء دين الأدي للذلك ، فتأخير الزكاة أولى<sup>(٢)</sup> . اهـ

**المبادأة إلى إخراجها :**

**والمبادأة إلى الطاعات والمساواة إلى أدائها — بصفة عامة — بما دها إليه**

١ - رواه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس ، وابن ماجه أيضاً عن عباد بن الصامت ، ورواه الحاكم والدارقطني عن أبي سعيد وحسن التوري في الأربعين والأذكار ، قال : ورواه مالك مرسلاً من طرق يقوى بعضها بعضاً . وقال الهيثمي : رجاله ثقات . وقال العثمي : له شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به . وقال الشيخ أحمد شاكر في تهريج الحديث ٢٨٦٧ من المسند : استاده ضعيف ، ومعناه صحيح ثابت باسناد صحيح عند ابن ماجه من حديث عباد بن الصامت .

والفرق بين الضرر والضرار : أن الضرر ابتداء الفعل ، والضرار الجزاء عليه ، والأول إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً ، والثاني إلحاقها به على وجه المقابلة . انظر الكلام على هذا الحديث في جامع العلوم والحكم لابن رجب ، والمبين للمعنى لفهم الأربعين لقاري ص ١٨٠-١٨٥ . وفيض القدير المناوي ج٦ : ٤٣١-٤٣٢ .

٢ - المعنى لابن قدامة ج٢ ص ٦٨٤-٦٨٥ .

الإسلام ورغب فيه . قال تعالى : ( فاستبقوا الخيرات <sup>(١)</sup> ) وقال سبحانه :  
( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة <sup>(٢)</sup> ) .

وإذا كان هذا محموداً في كل الصالحات . ففي الزكاة ونحوها من الحقوق المالية أكثر حسباً ؛ خشية أن يغلب الشح . أو يمنع الهوى . أو تعرض العولرض المختلفة ، فتضيع حقوق الفقراء . ولهذا قال العلماء : إن الخير ينبغي أن يبادر به ؛ فإن الآفات تعرض والموانع تمنع . والموت لا يؤمن . والنسويغ غير محمود . والمبادرة أخلص للذمة . وأتقى للحاجة . وأبعد عن المطل المنموم ، وأرضى للرب تعالى واعى للذنب <sup>(٣)</sup> .

وفي الحديث ان النبي ﷺ قال : ( ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أملكته )  
رواه الشافعي والبخاري في تاريخه والحميدي وزاد قال : يكون قد وجب عليك في ماله صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال <sup>(٤)</sup> .

وإذا كانت المبادرة إلى اخراجها أمراً محموداً . فهل يجوز تعجيلها وتقديمها عن الموعد المحدد لها كإخراجها قبل الحول أو الحصاد ؟  
هذا ما اختلف فيه الفقهاء كما سرى .

### تقديم أداء الزكاة قبل موعدها :

الأموال الزكوية قسمان : قسم يشترط له الحول كالماشية السائمة والنقود وبلغ التجارة . وقسم لا يشترط له الحول كالزروع والثمار .

فأما القسم الأول فأكثر الفقهاء على أنه : متى وجد سبب وجوب الزكاة - وهو النصاب الكامل - جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول . بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر . بخلاف ما إذا عجلها قبل ملك النصاب فلا يجوز .

وهذا قال الحسن وسعيد بن جبير والزهرري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحق وأبو عبيد <sup>(٥)</sup> .

١ - البقرة ١٤٨ والمائدة ٤٨

٢ - آل عمران ١٣٣ .

٣ - نيل الأوطار ج٢ ص ١٤٨ ط الشامية .

٤ - نفسه ص ١٤٨ .

٥ - المفق ج٢ ص ٦٣٠ .

وقال ربيعة ومالك وداود : لا يجوز تقديم الزكاة قبل حلول الحول .  
سواء قدمها قبل ملك النصاب أو بعده <sup>(١)</sup> .

وجوز بعض المالكية تقديمها بزمان يسير . في زكاة النقود . ومنها عروض  
التاجر المدير . وديونه المرجوة الحاصلة من البيع لا من القرض . وكذلك الماشية  
التي لا ساعي لها . فتجزئ الزكاة حينئذ مع كراهة التقديم . بخلاف زكاة  
الزروع والثمار وعروض التاجر المحتكر . ودين المدير من قرض فلا تجزئ  
وكذلك التي لها ساع إذا قدم لإخراجها قبل الحول بغير الساعي . وأما إذا دفعت  
للساعي قبل الحول بزمان يسير فلها تجزئ .

واختلفوا في تحديد الزمن اليسير الذي يقتضيه التقديم من يوم ويومين  
إلى شهر وشهرين . والمعتمد هو الشهر . فلا يجزئ التقديم بأكثر منه .

ويجوز التقديم بلا كراهة . إذا كانت الزكاة ستنقل من موضع الوجوب  
إلى فقير أشد حاجة . لتصل إلى مستحقها عند الحول . بل هذا التقديم واجب  
كما صرح بعض المالكية حتى لو تلفت الزكاة أو ضاعت بعد هذا التقديم .  
فلها تجزيه ولا يضمها . لأنها زكاة وقعت موقعها . حيث صار هذا الوقت  
في حكم وقت وجوبها . وليس عليه أن يخرج عن الباقي . بخلاف التقديم  
في الصور السابقة ، فإنه يخرج عن الباقي إن بلغ نصاباً <sup>(٢)</sup> .

حجة المانعين :

وحجة المانعين : أن الحول أحد شرطي الزكاة - كالنصاب - فلم يجز  
تقديمها عليه ؛ كما لم يجز تقديمها قبل ملك النصاب اتفاقاً . ولأن الشرع وقت  
للزكاة وقتاً وهو الحول فلم يجز تقديمها عليه كالصلاة <sup>(٣)</sup> .

١ - المضى نفسه . وقال ابن رشد في بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٦ : وسبب الخلاف : هل هي  
عبادة أو حق واجب للساكنين ، فمن قال : عبادة ، وشبهها بالصلاة لم يجز إخراجها قبل  
الوقت ، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة ، أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوع ،  
وقد أحج الشافعي بحديث علي : أن النبي (ص) « استلف صدقة العباس قبل عملها » .

٢ - انظر الشرح الكبير وحاشية النسوي عليه ج ١ ص ٥٠٢ .

٣ - المضى السابق .

### حجة المجوزين :

واستدل المجوزون لتعجيل الزكاة بما روى أبو داود وغيره عن علي : أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن يحل لفرخص له في ذلك<sup>(١)</sup> وفي سند الحديث كلام ، ولكن يشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي : أن النبي ﷺ بعث عمر على الصدقة فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد . والعباس عم النبي ﷺ فدافع النبي ﷺ عن خالد والعباس : وكان مما قاله : « إنا كنا احتجنا ، فاستسلمنا العباس صدقة عامين<sup>(٢)</sup> » وقد جاءت هذه القصة في الصحيح من حديث أبي هريرة وفيها : وأما العباس : فهي علي ومثلها معها . ثم قال : يا عمر أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه<sup>(٣)</sup> . قال أبو عبيد في رواية ( فهي علي ومثلها معها ) : يقال : كان تسلف منه صدقة عامين : ذلك العام . والذي قبله<sup>(٤)</sup> .

واستدلوا من جهة النظر والقياس بأن هذا تعجيل لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه ، وذلك جائز ، كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله ، وكأداء كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث ، وكفارة القتل بعد الجرح قبل زهوق الروح . وهو مسلم وجائز عند مالك<sup>(٥)</sup> .

وأما قولهم : إن الحول أحد شرطي الزكاة ، فلم يميز تقديمها عليه كالانصباب

١ - رواه الخمسة إلا النسائي كما رواه الحاكم والدارقطني والبيهقي ورجح الدارقطني وأبو داود إرساله ، وتفصيله أحاديث أخرى . انظر : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٩ و ١٦٠ والمجموع ج ٦ ص ١٤٥-١٤٦ .

٢ - السنن الكبرى ج ٤ ص ١١١ وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع : أن النبي (ص) قال لعمر : « إنا كنا تمسكنا صدقة مال العباس عام الأول . نيل الأوطار السابق .

٣ - نفسه . والقصة في صحيح مسلم

٤ - قال الشوكاني : وما يرجح أن المراد ذلك : أن النبي (ص) لو أراد أن يحصل ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يحصل مثلها من غير زيادة ، وأيضاً الحول حل الامتناع فيه سوء ظن بالعباس نيل الأوطار السابق .

٥ - المذهب ج ٢ ص ٦٣٠ .

فغير مسلم ، لأن تقديمها قبل ملك النصاب ، تقديم لها على سببها فأشبه تقديم كفارة اليمين على الحلف وكفارة القتل على الجرح ، ولأنه هنا يكون قد قدمها على الشرطين ، وفي الصورة الأولى قدمها على أحدهما وهو الحول فافترقا (١) .

وأما قولهم : إن للزكاة وقتاً ، فنقول ما قاله الإمام الخطابي : إن الوقت إذا دخل في الشيء رفقا بالإنسان ، فإن له أن يسوغ من حقه ويترك الارتفاق به ، كمن عجل حقا مؤجلا لأدمي وكن أدى زكاة غائب عنه ، وإن كان على غير يقين من وجوبها عليه ، لأن من الجائز أن يكون ذلك المال تالفاً في ذلك الوقت (٢) .

وأما الصلاة والصيام فتصبد محض ، والتوقيت فيهما غير معقول المعنى ، وإنما هو التكليف والابتلاء ، فيجب أن يقتصر عليه .

وإن عجل زكاة نصاب في ملكه وما ينتج عنه أو يرجع فيه ، أجزأه عن النصاب دون الزيادة عند الشافعي وأحمد ، لأنه عجل زكاة مال ليس في ملكه فلا يجوز .

وعند أبي حنيفة : يميزه ، لأنه تابع لما هو ماله ، فيأخذ حكمه (٣) .

والقسم الثاني من الأموال التي تجب فيها الزكاة ما لا يشترط له الحول كالزروع والثمار والمعدن والركاز ، وهذا لا يجوز فيه تعجيل الزكاة . وأجاز بعض الشافعية تعجيل العشر . والأرجح أنه لا يجوز ، لأن العشر يجب بسبب واحد وهو إدراك الثمرة وانقضاء الحب ، فإذا عجله قدمه على سببه ، فلم يميز كما لو قدم زكاة المال على النصاب (٤) .

واشترط بعض الحنابلة في تعجيل العشر أن يكون ذلك بعد نبات الزرع

١ - نفسه .

٢ - معالم السنن ج ٢ ص ٢٢٤ .

٣ - المعنى ج ٢ ص ٦٢١ .

٤ - انظر المجموع ج ٦ ص ١٦٠ .

وطلوع الطلع في النخل ونحو ذلك .

### هل للتعجيل حد ؟

وإذا كان التعجيل جائزاً فهل له حد من السنين ؟ أم هو جائز إلى غير حد ؟  
أجاز الحنفية وغيرهم للمالك أن يعجل زكاته لما أراد من السنين بدون قيد .  
حتى قالوا : لو كان له ثلاثمائة درهم ، فدفع منها مائة درهم عن المائتين زكاة  
لعشرين سنة مستقبلة جاز ؛ لوجود السبب وهو ملك النصاب التام . بخلاف  
العشر فلا يجوز تعجيله قبل نبات الزرع وخروج الثمرة ، وبالأولى قبل  
الزراعة أو الفرس ، لعدم وجود سبب الوجوب ، كما لو عجل زكاة المال قبل  
ملك النصاب<sup>(١)</sup> .

هذا وترك التعجيل وإخراج الزكاة في حينها أولى وأفضل ، خروجا من  
الخلاف ، وضبطاً للموارد المالية السنوية للنوالة ، إلا إذا عرضت حاجة تقتضي  
ذلك ، كحاجة بيت المال إلى زيادة في الموارد بلهاد مفروض ، أو لكفاية  
الفقراء ، أنه أن يستلّف أرباب المال أو بعضهم ، كما فعل النبي ﷺ مع  
عمه العباس .

وينبغي ألا يزيد التعجيل ولا الاستلاف على حولين ، اقتصاراً على ما  
ورد به النص .

### هل يجوز تأخير الزكاة :

وإذا اجزنا تعجيل الزكاة لحاجة أو مصلحة فإن تأخيرها عن وقت إخراجها  
الواجب لا يجوز إلا لحاجة داعية ، أو مصلحة معتبرة تقتضي ذلك . مثل أن  
يؤخرها ليدفعها إلى فقير غائب هو أشد حاجة من غيره من الفقراء الحاضرين .  
ومثل ذلك تأخيرها إلى قريب ذي حاجة ؛ لما له من الحق المؤكد ، وما فيها  
من الأجر المضاعف .

١ - حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٩-٣٠ . وانظر : البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٨ .

وله أن يؤخرها لعذر مالي حل به . فأجوجه إلى مال الزكاة ، فلا بأس أن بنفقه ويبقى ديناً في عتقه . وعليه الأداء في أول فرصة تسنح له . قال شمس الدين الرملي : وله تأخيرها لانتظار أحوج أو أصلح أو قريب أو جار ، لأنه تأخير لغرض ظاهر وهو حيازة الفضيلة . وكذلك ليترى حيث تردد في استحقاق الحاضرين . ويضمن إن تلف المال في مدة التأخير . لحصول الامكان . وإنما أخر لغرض نفسه . فيتقيد جوزه بشرط سلامة العاقبة . ولو تضرر الحاضر بالجوع حرم التأخير مطلقاً ؛ إذ دفع ضرره فرض . فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة<sup>(١)</sup> .

واشترط ابن قدامة في جواز التأخير لحاجة أن يكون شيئاً يسيراً . فأما إن كان كثيراً فلا يجوز . ونقل عن أحمد قوله : لا يجري على أقاربه من الزكاة في كل شهر . يعني لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها إليهم متفرقة في كل شهر شيئاً . فأما إن عجلها فدفعها إليهم . أو إلى غيرهم . متفرقة أو مجموعة . جار . لأنه لم يؤخرها عن وقتها . وكذلك إن كان عنده مالان أو أموال زكاتها واحدة . وتختلف أحوالها ، مثل أن يكون عنده نصاب . وقد استفاد في أثناء الحول من جنسه دون النصاب ، لم يجوز تأخير الزكاة لجمعها كلها . لأنه يمكنه جمعها . بتعجيلها في أول واجب منها<sup>(٢)</sup> .

وكذلك صرح بعض المالكية : أن تفريق الزكاة واجب على الفور . وأما بقاؤها عند رب المال . وكلما جاءه مستحق أعطاه منها . على مدار العام . فلا يجوز<sup>(٣)</sup> .

وللإمام أو من ينوب عنه من الموظفين المسئولين . في جمع الزكاة أن يؤخر أخذها من أربابها المصلحة كأن أصابهم قحط نقص الأموال والثمرات . واحتج الإمام أحمد على جواز ذلك بحديث عمر : أنهم احتاجوا عاماً فلم

١ - نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٤ .

٢ - المغني ج ٢ ص ٦٨٥ .

٣ - حاشية النسوي ج ١ ص ٥٠٠ .

يأخذ منهم الصدقة فيه وأخذها منهم في السنة الأخرى<sup>(١)</sup>  
وقد ذكر أبو عبيد عن ابن أبي ذباب - أن عمر أخر الصدقة عام الرعاة  
(وكان عام مجاعة) فلما أحيا الناس (أي نزل عليهم الحيا وهو المطر) بعثني  
فقال : اعقل فيهم عقابين . فاقسم فيهم عقالا واثنى بالآخر<sup>(٢)</sup> والعقال  
صدقة العام .

وكان ذلك من حكمة عمر رضي الله عنه وحسن سياسته ورققه بالرعية .  
فأخر الزكاة عن الممولين في عام المجاعة ، كما درأ القطع عن السراق في مثل  
هذا العام فقال : ( لا قطع في عام سنة )<sup>(٣)</sup> والسنة : القحط .  
وفي حديث أبي هريرة المتقدم في تعجيل الزكاة : أن النبي ﷺ قال معتذراً  
عن تأخير العباس لصدقته : ( هي عليه ومثلها معها ) . قال أبو عبيد : أرى  
- والله أعلم - أنه أخر عنه الصدقة عامين لحاجة عرضت للعباس ، وللإمام  
أن يؤخر على وجه النظر ثم يأخذ<sup>(٤)</sup> .

#### تأخير الزكاة لغير حاجة :

أما تأخير الزكاة بغير عذر . ولغير حاجة . فلا يجوز . وبأنهم بهذا التأخير ،  
ويتحمل تبعته . حيث تبين أنها واجبة على الفور .  
وفي ذلك يقول صاحب « المهذب » من الشافعية : « من وجبت عليه الزكاة  
لم يجوز له تأخيرها ؛ لأنه حق يجب صرفه إلى الآدمي . توجهت المطالبة بالدفع  
إليه : فلم يجوز له التأخير . كالوديعة إذا طالب بها صاحبها .. فإن أخرها .  
وهو قادر على أدائها . ضمنها ؛ لأنه أخر ما يجب عليه ، مع إمكان الأداء  
فضمنه ، كالوديعة<sup>(٥)</sup> »

١ - أنظر : مطالب أولي النهى ج ٢ ص ١١٦

٢ - الأموال ٣٧٤ .

٣ - نفسه ٥٥٩ .

٤ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٩

٥ - المجموع ج ٥ ص ٣٣١ .



وفي كتب الحنفية : ان تأخير الزكاة من غير ضرورة ، ترد به شهادة من آخرها ، ويلزمه الإثم ، كما صرح به الكرخي وغيره . وهو عين ما ذكره الإمام أبو جعفر الطحاوي عن أبي حنيفة : أنه يكره . فإن كراهة التحريم هي المحمل عند إطلاق اسمها . قالوا : وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريتها ، يعنون : أبا حنيفة وأبا يوسف وعبد بن الحسن .

قالوا : والظاهر أنه يأثم بالتأخير ولو قل ، كيوم أو يومين ، لأنهم فسروا الفور بأول أوقات الإمكان . وقد يقال : المراد ألا يؤخر إلى العام القابل ، لما في « البدائع » عن « المنتقى » : إذا لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم<sup>(١)</sup> . وعندني : أنه لا ينبغي العدول عن ظاهر ما جاء عن فقهاء المذهب ، وإن كان التسامح في يوم أو يومين ، بل أيام ، أمراً ممكنًا ، جرياً على قاعدة اليسر ورفع الحرج . أما التسامح في شهر وشهرين ، بل أكثر ، إلى ما دون العام . كما يفهم من نقل « البدائع » ، فلا يصح اعتباره ، حتى لا ينهاون الناس في الفورية الواجبة .

### إذا أخرج الزكاة فضاعت :

يحدث أحياناً أن يخرج رب المال زكاته ، فتضيع بسبب ما ، كأن تسرق أو تحترق أو نحو ذلك . وقد اختلفت أنظار الفقهاء في هذه المسألة ، ولخصها ابن رشد تلخيصاً جيداً فقال :

« إذا أخرج الزكاة فضاعت ، فإن قوماً قالوا : تجزئ عنه ، وقوم قالوا : هو لها ضامن حتى يضعها (أي في موضعها) . وقوم فرقوا بين أن يخرجها بعد أن أمكنه إخراجها ، وبين أن يخرجها أول زمان الوجوب والإمكان ، فقال بعضهم : إن أخرجها بعد أيام من الإمكان والوجوب ، ضمن ، وإن أخرجها في أول الوجوب ولم يقع منه تفريط لم يضمن ، وهو مشهور مذهب مالك .

١ - الدر المختار وحاشيته ج ٢ ص ١٤ .

وقوم قالوا: إن فرط ضمن. وإن لم يفرط زكى ما بقي. وبه قال أبو ثور والشافعي.

وقال قوم: بل بعد الذهاب من الجميع ويبقى المساكين ورب المال شريكين في الباقي بقدر حفظهما من حظ رب المال. مثل الشريكين، يذهب بعض المال المشترك بينهما. ويبقيان شريكين على تلك النسبة في الباقي.

فبتحصل في المسألة خمسة أقوال:

١ - قول: أنه لا يضمن بإطلاق.

٢ - وقول: أنه يضمن بإطلاق.

٣ - وقول: إن فرط ضمن. وإن لم يفرط لم يضمن.

٤ - وقول: إن فرط ضمن، وإن لم يفرط زكى ما بقي.

٥ - والقول الخامس يكونان شريكين في الباقي<sup>(١)</sup> اهـ.

**هلاك المال بعد الوجوب وقبل الإخراج:**

وعرض ابن رشد أيضاً لمسألة أخرى وهي هلاك بعض المال بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها فقال:

«إذا ذهب بعض المال بعد الوجوب، وقبل التمكن من إخراج الزكاة. فقوم قالوا: يزكى ما بقي.

وقوم قالوا: حال المساكين وحال رب المال حال الشريكين، يضيع بعض مالهما.

**سبب الاختلاف في المسألتين:**

قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم: تشبيه الزكاة بالديون - أحق أن ينتهز الحق فيها بالذمة لا بعين المال. أو تشبيهها بالحقوق التي تتعلق بعين المال،

لا يذمة الذي يده على المال . كالأمناء وغيرهم .  
فمن شبه مالكي الزكاة بالأمناء قال : إذا أخرج فهلك المخرج . فلا شيء عليه .

ومن شبههم بالغرماء قال : يضمون .  
ومن فرق بين التفريط ولا تفريط . ألحقهم بالأمناء من جميع الوجوه ،  
إذا كان الأمين يضمن إذا فرط .

وأما من قال : إذا لم يفرط زكى ما بقي . فإنه شبه من هلك بعض ماله  
بعد الإخراج . بمن ذهب بعض ماله قبل وجوب الزكاة فيه . كما أنه إذا وجبت  
الزكاة عليه فإنما يزكي الموجود فقط . كذلك هذا . إنما يزكي الموجود من  
ماله فقط .

وسبب الاختلاف : هو تردد شبه المالك بين الغريم والأمين . والشريك .  
ومن هلك بعض ماله قبل الوجوب .

وأما إذا وجبت الزكاة وتمكن من الإخراج . فلم يخرج حتى ذهب بعض  
المال . فإنهم متفقون - فيما أحسب - أنه ضامن . إلا في الماشية عند من رأى  
أن وجوبها إنما يتم بشرط خروج الساعي مع الحول ، وهو مذهب مالك<sup>(١)</sup> هـ .

### هل تسقط الزكاة بالتفادم ؟

إذا أخر الزكاة لعذر أو لغير عذر . فمر عليه عام أو عدة أعوام دون  
أدائها وإيتائها أهلها . فهل تسقط بمضي السنين ؟

والجواب : أنها حتى أوجب الله للفقراء والمساكين وسائر المستحقين .  
فمن مقتضى ذلك ألا تسقط - وقد وجبت ولزمت - بمرور عام أو أكثر ؛  
لأن مضي الزمن لا يسقط الحق الثابت

---

١ - بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤٠-٢٤١ ط الاستقامة. وانظر : المحل ج ٦ ص ٣٦٣ والدر المختار  
بمحاكية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٩-٨٠ .

وفي هذا يقول الإمام النووي : إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها لزمه إخراج الزكاة عن جميعها سواء علم وجوب الزكاة أم لا ، وسواء كان في دار الإسلام أم في دار الحرب . هذا مذهبننا .

قال ابن المنذر : لو غلب أهل البغي على بلد ، ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أوعاماً ، ثم ظفر بهم الإمام أخذ منهم زكاة الماضي ، في قول مالك والشافعي وأبي ثور . وقال أصحاب الرأي : لا زكاة عليهم لما مضى ، وقالوا : لو أسلم قوم في دار الحرب واقاموا سنين . ثم خرجوا إلى دار الإسلام لا زكاة عليهم لما مضى<sup>(١)</sup> .

ويقول أبو محمد ابن حزم<sup>(٢)</sup> : من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي تؤدى كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام ، وسواء كان ذلك لهروبه بماله ، أو لتأخر الساعي (محصل الزكاة من قبل الدولة) أو لجعله ، أو لغير ذلك ؛ وسواء في ذلك العين (النقود) والحرق والماشية ، وسواء أنت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت . وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى ما لا زكاة فيه أو لم يرجع ، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة<sup>(٣)</sup> . فإذا كانت الضريبة تسقط بالتقادم ومرور سنوات تقل أو تكثر - حسب تحديد القانون - فإن الزكاة تظل ديناً في علق المسلم ، لا تبرأ ذمته ، ولا يصح إسلامه ، ولا يصدق إيمانه ، إلا بأدائها وإن تكاثرت الأعوام .

١ - المجموع ج ٥ - ٣٣٧ .

٢ - المحل ج ٦ ص ٨٧ .

٣ - هذا مبني على القول الصحيح : أن الزكاة تجب في الذمة لا في عين المال فإذا كانت في الذمة فعلى ماله حلولاً لم يؤد زكاتها وجب عليه أدائها لما مضى ، ولا تنقص عنه الزكاة في الحل الثاني ، وكذلك إن كان أكثر من التصاب لم تنقص الزكاة . وإن مضى عليه أحوال . فلو كان عنده أربعون شاة مضى عليها أحوال لم يؤد زكاتها وجب عليه ثلاث شاة ، وإن كانت مائة دينار فله سبعة دنانير ونصف ؛ لأن الزكاة وجبت في ذمته فلم يؤثر في تنقيص التصاب ، ولكن إن لم يكن له مال آجر يؤدي الزكاة منه ، احتل أن تسقط الزكاة في قدرها ؛ لأن الدين يمنع وجوب الزكاة . انظر المغني ج ٢ ص ٦٧٩-٦٨٠ .

## هل تسقط الزكاة بالموت ؟ :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزكاة لا تسقط بموت رب المال ، بل تخرج من تركته ، وإن لم يوص بها . هذا قول عطاء والحسن والزهري وقنادة ومالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر<sup>(٣)</sup> . وهو مذهب الزيدية<sup>(٤)</sup> . وقال الأوزاعي والليث : تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ، ولا يجاوز الثلث .

وقال ابن سيرين والشعبي والنخعي وحمام بن سليمان والثوري وغيرهم : لا تخرج إلا أن يكون أوصى بها . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : أنها تسقط بموت المكلف ، إلا أن يوصي بها : وتخرج من الثلث ، ويترحم بها أصحاب الوصايا . وإذا لم يوص بها سقطت ، ولا يلزم الورثة إخراجها ، وإن أخرجوها فصدقة تطوع ، لأنها عبادة من شرطها النية . فسقطت بموت من هي عليه كالصلاة والصوم<sup>(٥)</sup> .

ومعنى هذا : أن الحنفية يقولون : مات آثماً بترك هذه الفريضة ، ولا سبيل إلى إسقاطها عنه بعد موته كتارك الصلاة والصيام . ولهذا قال بعض الحنفية : إذا أخرج الزكاة حتى مرض يؤدي سرّاً من الورثة<sup>(٦)</sup>

١ - في كتب المالكية : أن الزكاة : قارة تخرج من رأس المال ، وقارة تخرج من الثلث ، أي من تركته الميت ، فإن أوصى بها فمن الثلث ، وإن اختلف بملوئها وأوصى بإخراجها فمن رأس المال . حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٢ . وفي شرح الرسالة لزروق ج ٢ ص ١٧٢ في زكاة عامة يموت قبل التمكن من إخراجها فإنها من رأس ماله لتينها . وانظر بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤١ ط الاستقامة .

٢ - قال النووي : إذا وجبت الزكاة وتمكن من أدائها ثم مات لم تسقط بموته عندنا ، بل يجب إخراجها من ماله عندنا . انظر : المجموع ج ٥ ص ٣٣٥ .

٣ - المغني ج ٢ ص ٦٨٣-٦٧٤ .

٤ - الأزهري شرحه ج ١ ص ٤٦٣ والبحر ج ٢ ص ١٤٤ .

٥ - هذا قول أبي حنيفة في زكاة الذهب والفضة . أما الزرع والماشية فقد اختلفت فيه الرواية فيها : أنسقط أم تؤخذ بعد موته . انظر المحلى ج ٢ ص ٨٧-٨٩ والمجموع ج ٥ ص ٣٣٥-٣٣٦ .

٦ - ذكره في رد المحتار ج ٢ ص ١٤ نقلاً عن النجاشي .

والصحيح هو القول الأول . فإن الزكاة كما قال ابن قدامة - حق واجب تصح الوصية به . فلم تسقط بالموت كدين الآدمي .. ولأنها حق مالي واجب ، فلم يسقط بموت من هو عليه كالدين . وتفارق الصوم والصلاة ؛ فإنهما عبادتان بدنيتان ؛ لا تصح الوصية بهما . ولا النيابة فيهما <sup>(١١)</sup> .  
على أنه قد ورد في الصحيح « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » مع أن الصيام عبادة بدنية شخصية ، وجازت فيه النيابة بعد الموت ، فضلا من الله ورحمة ، فأولى بذلك الزكاة . وهي حق مالي كما قدمنا .

#### متزلة دين الزكاة من سائر الديون :

قال صاحب « المذهب » من الشافعية <sup>(١٢)</sup> : « ومن وجبت عليه الزكاة ، وتمكن من أدائها فلم يفعل حتى مات ، وجب قضاء ذلك من تركته ؛ لأنه حق مال لزمه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت كدين الآدمي . فان اجتمعت الزكاة ودين الآدمي ولم يتسع المال للجميع ، ففيه ثلاثة أقوال :  
أحدها : يقدم دين الآدمي ؛ لأن مبناه على التشديد والتأكيد ، وحق الله تعالى مبني على التخفيف .

والثاني : تقدم الزكاة ؛ لقوله ﷺ في الحج « فدين الله أحق أن يقضى » <sup>(١٣)</sup> .  
الثالث : يقسم بينهما ؛ لأنهما تساويا في الوجوب فتساويا في القضاء .  
والقول بتقديم الزكاة على غيرها من ديون العباد هو قول الظاهرية ، وقد نصره أبو محمد ابن حزم ، وعضده بالأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة ، قال :  
فلو مات الذي وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين ، فإنها من رأس ماله ، أقر بها ، أو قامت عليه بيته ، ورثه ولده أو كلالته <sup>(١٤)</sup> : لا حق للفرع ولا للوصية

١ - المعنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٨٣-٦٨٤ . والمجموع ج ٥ ص ٣٣٦ .

٢ - المجموع ج ٦ ص ٢٣١ .

٣ - الحديث في الصحيحين من رواية ابن عباس رضي الله عنهما في الصوم . المصدر السابق .

٤ - الكلاله : من ورثه غير ولده ووالده .

ولا للورثة. حتى تستوفي (يعني الزكاة) كلها سواء في ذلك العين والمشيقة والزرع.  
وناقش ابن حزم الحنفية وغيرهم ممن اسقطوا الزكاة بموت رب المال.  
ونسب إليهم غاية الخطأ: لأنهم أسقطوا - بموت المرء - ديناً لله تعالى وجب  
عليه في حياته. بلا برهان أكثر من أن قالوا: لو كان ذلك لما شاء إنسان أن  
لا يورث ورثته شيئاً إلا أمكنه.

قال: فما تقولون في إنسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك  
ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً. ولو أنها ديون يهودي أو نصراني في خمرور  
أهرقها لهم؟ فمن قولهم: أنها كلها من رأس ماله سواء ورث ورثته أم لم يرثوا  
فنقضوا علتهم بأوحش نقض. وأسقطوا حق الله تعالى - الذي جعله للفقراء  
والمساكين من المسلمين والغارمين منهم: وفي الرقاب منهم - وفي سبيله تعالى.  
وابن السبيل فريضة من الله تعالى - وأوجبوا ديون الآدميين. وأطعموا الورثة  
الحرام.

«والمعجب كله من إعجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العاقد لتركها»  
واسقاطهم الزكاة - ووقتها قائم - عن المتعمد لتركها !!!...

قال أبو محمد: ويبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز  
وجل في الموارث (من بعد وصية يوصي بها أو دين<sup>(١)</sup>) فعم عز وجل الديون  
كلها. والزكاة دين قائم لله تعالى. وللمساكين والفقراء والغارمين. وسائر  
من فرضها تعالى لهم في نص القرآن.

ثم روى ابن حزم بإسناده الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه ورواه  
سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ  
فقال: إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: لو كان  
على أملك دين، أكنت قاضيه عنها؟ قال: نعم. قال: فدين الله أحق أن يقضى.  
وفي رواية عن ابن عباس - من طريق ابن جبير - أنه عليه السلام قال:  
فأقضوا الله فهو أحق بالوفاء.

قال: فهو لاء عطاء وسعيد بن جبير ومجاهد يروونه عن ابن عباس. فقال هؤلاء بأرائهم: بل دين الله تعالى ساقط. ودين الناس أحق أن يُقضى! والناس أحق بالوفاء!! «١١» هـ.

وإذا غضضنا الطرف عن عنف ابن حزم في الهجوم، وأسلوبه في مناقشة الخصوم<sup>(٢)</sup>. والتفتنا فقط إلى ما استدلل به من القرآن والحديث، فالذي يتأكد لنا أن الزكاة حق أصيل ثابت، لا يسقطه تقادم ولا موت، وأنها تؤخذ من التركة وتقدم على كل حق وكل دين سواها، وبذلك يكون الإسلام قد سبى التشريعات المالية الحديثة التي قررت للحكومة حق امتياز على أموال المدينين بالضريبة. تسبق به غيرها من دائني الممول المتأخر عن السداد<sup>(٣)</sup>.

---

١ - المحل ج٦ ص ٨٩-٩١ .

٢ - بعض الناس يرى إسقاط الاستفادة من ابن حزم نهائياً من أجل عتفه وطريقته في مهاجمة المذاهب وأتباعها، ونحن - وإن كنا فنكر ذلك على ابن حزم - نرى الانتفاع بما يورده من أفكار واعتبارات، فلنا فقهه، وعليه عتفه، ولكل امرئ ما نوى، وحسابه على الله. وكل واحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبي - ص -

٣ - مبادئ النظرية العامة للضريبة للدكتور عبد الحكيم الرفاعي، وجنين خلاف ص ١٤٣ .



## الفصل السادس

### مباحث مَشْفَقَة حَوْلِ أَدَاءِ الزَّكَاةِ

#### الاحتياال لاسقاط الزكاة :

هل يجوز التهرب أو الفرار من الزكاة ، وبعبارة أخرى : هل يجوز الاحتياال لاسقاط الزكاة عن من وجبت عليه ؟

#### اختلاف الفقهاء :

ذكر ابن تيمية في « القواعد النورانية » أن أبا حنيفة يجوز الاحتياال لاسقاط الزكاة ، قال : واختلف أصحابه : هل هو مكروه أم لا ؟ فكرهه محمد ، ولم يكرهه أبو يوسف .

قال : وحرّم مالك الاحتياال لاسقاطها ، وأوجبها مع الحيلة . وكره الشافعي الحيلة في إسقاطها .

وأما أحمد فقوله في الاحتياال كقول مالك : يحرم الاحتياال لسقوطها ويوجبها مع الحيلة<sup>(١)</sup>، كما دلت عليه سورة ( ن )<sup>(٢)</sup>، وغيرها من الدلائل<sup>(٣)</sup> وما ذكره ابن تيمية عن أبي يوسف يخالف ما صرح به في كتابه « الخراج

١ - يقصد قصة أصحاب البنة ، كما سيأتي ذلك في كلام ابن قدامة .

٢ - القواعد النورانية ص ٨٩ .

حيث قال ما نصه بالحرف : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ، ولا إخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره . ليفرقها بذلك ، فتبطل عنه الصدقة . بأن يصير لكل واحد منهم من الإبل والبقر والغنم ما لا تجب فيه الصدقة . ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه ولا سبب<sup>(١)</sup> . »  
وهذا الكلام واضح الدلالة على أن الإمام أبا يوسف يحرم الاحتيال لإسقاط الزكاة وإبطالها بأي وجه أو سبب .

فلعل الذي ذكره ابن تيمية واشتهر عن أبي يوسف : أن الحليل تنفذ قضاء . وإن كانت لا تجوز ديانة .

والمخصوص في كتب الحنفية : أن بعض الحليل يكره وبعضها لا يكره .  
فقد قالوا : يكره أن يحتال في صرف الزكاة إلى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير إليهما .. وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب .

وحين ذكروا : أن الزكاة لا تصرف لبناء مسجد ، ولا إلى كفن ميت وقضاء دينه ونحو ذلك ، قالوا : والحيلة في الدفع إلى هذه الأشياء مع صحة الزكاة أن يتصدق على الفقير ، ثم يأمره بفعل هذه الأشياء ، ويكون له ثواب الزكاة ، وللفقير ثواب هذه القرب . كما قالوا هنا : ان للفقير ان يخالف أمره إن شاء ، لأنه مقتضى صحة التملك .. والظاهر أنه لا شبهة فيه ، لأنه ملكه إياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطاً فاسداً ، والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد<sup>(٢)</sup> .

ولكن يلاحظ أن هذه الحليل — ما يكره منها وما لا يكره — في صرف الزكاة . أما في إسقاط الزكاة عن مالك النصاب ، فلم أجد في كتب الحنفية التي راجعتها من صرح بجوازه .

١ - الخراج لأبي يوسف ص ٨٠ .

٢ - التمر المختار وحاشيته ج ٢ ص ٦٩ .

## المالكية يحرمون الحيل ويبطلون أثرها :

وعند المالكية : لا تجوز الحيل ديانة ولا تنفذ قضاء .  
ولهذا قالوا : من كان عنده نصاب من مال يجب فيه الزكاة . كالماشية مثلا ، فأبدله كله أو بعضه بعد الحول أو قبله بقليل . كشنير . بماشية أخرى من نوعها كان أبدل خمسة من الإبل بأربعة . أو من غير نوعها . كأن يبدل الإبل بغنم أو عكسه . سواء كانت الأخرى نصاباً أم أقل من نصاب . أو أبدلها بعروض أو نقود ، أو ذبيح ماشيته ، أو نحو ذلك . وعُلم أنه فعل ذلك فراراً من الزكاة ، وتهرباً من وجوبها — ويعرف ذلك باقراره . أو بقرائن الأحوال ، فان ذلك الإبدال أو غيره من التصرفات لا يسقط عنه زكاة المال المبدل ، بل يؤخذ بزكاته معاملة له بنقيض قصده . ولا يؤخذ بزكاة البدل وان كانت زكاته أكثر . لأن البدل لم يجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه . وذلك لما تقرر في المذهب : أن الحيل لا تفيد في العبادات ولا في المعاملات .  
قالوا : ولا يكون فاراً إلا إذا كان مالكا للنصاب .

قالوا : ومن الحيل الباطلة : ان يهب ماله أو بعضه لولده أو لعيده قرب الحول ليأتي عليه الحول ولا زكاة عليه . ثم يعتصره أو ينتزعه منه . ليكون — بزعمه — ابتداء ملكه . وقد يقع ذلك للزوج مع زوجته ثم يقول لها : ردي إلي ما وهبته لك ، بقصد إسقاط الزكاة عنه . فتؤخذ منه ويجب إخراجها<sup>(١)</sup> .

## الحنابلة كالمالكية :

وقال ابن قدامة في « المغني » :  
« قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحول ، ويستأنف حولا آخر ، فإن فعل هذا فراراً من الزكاة لم تسقط عنه ، سواء كان البدل ماشية أو غيرها من النصب . وكلنا لو أثلف جزءاً من النصاب قصداً للتقصيص لتسقط

١ - انظر : بركة السالك وحاشيته ج ١ ص ٢١٠ .

عنه الزكاة لم تسقط . وتؤخذ الزكاة منه في آخر الحول . إذا كان إيداله وإتلافه قرب الوجوب . ولو فعل ذلك في أول الحول لم تجب الزكاة ؛ لأن ذلك ليس بمظنة الفرار .

« وبما ذكرناه قال مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحاق وأبو عبيد . وقال أبو حنيفة والشافعي : تسقط عنه الزكاة ؛ لأنه نقص قبل تمام حوله . فلم تجب فيه الزكاة ، كما لو أتلّف لحاجته .

قال ابن قدامة : ولنا قول الله تعالى « إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرّمنّوها مصبحين . ولا يستثنون . فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون . فأصبحت كالصريم ... »<sup>(١)</sup> فعاقبهم الله تعالى بذلك لفرارهم من الصدقة .. ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه ( يعني الفقراء والمستحقين ) فلم يسقط ، كما لو طلق امرأته في مرض موته .. ولأنه لما قصد قصداً فاسداً ، اقتضت الحكمة معاقبته بتقيض قصده ، كمن قتل مورثه لاستعجال ميراثه عاقبه الشرع بالحرمان<sup>(٢)</sup> . وهذا بخلاف ما إذا أتلّف بعض ماله لحاجته ، فإنه لم يقصد قصداً فاسداً فلا يستحق العقاب .

#### الزبدية يحرّمون التحيل :

وعند الزبدية في ذلك بعض تفصيل ، حيث قالوا : لا يجوز التحيل لإسقاط الزكاة . وفي ذلك صورتان : إحداهما قبل الوجوب ( وبتعبير أدق : قبل حصول الشرط وهو الحول ) والثانية : بعده .  
أما قبل الوجوب ، فنحو أن يملك نصيباً من نقد ، فإذا قرب حولان الحول عليه ، اشترى به شيئاً لا تجب فيه الزكاة كالطعام ، قصداً للحيلة في إسقاطها .  
فذلك لا يجوز ، فإن فعل أمّ وسقطت .  
ومن فقهاءهم من قال : إنه مباح .

١ - سورة ن ١٧ - ٢٠ .

٢ - المنى المطبوع مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٤-٥٣٥ .

وأما الصورة التي بعد الوجوب ، فنحو أن يصرفها إلى الفقير وبشرط عليه الرد إليه ويقارن الشرط العقد . ، نحو أن يقول : قد صرفت إليك هذا عن زكاتي ، على أن ترده علي . فإن هذه الصورة لا تجوز ولا تجزئ ، بلا خلاف في المذهب .

فإذا تقدم الشرط نحو أن تقع مواطأة - قبل الصرف - على الرد ، ثم صرفها إليه من غير شرط مما تواطأ عليه ، فالمذهب أن ذلك لا يجوز ولا يجزئ وقال بعضهم تجزئ مع الكراهة التحريمية .

ووجه المذهب : أنه يؤدي إلى إسقاط حق الفقراء ، وقد جعل الله ذلك لهم ، ففيه إبطال ما شرعه الله وأراد به . وكل حيلة توصل بها إلى مخالفة مقصود الشارع فهي حرام ويبطل أثرها <sup>(١)</sup> .

وكما منعوا التحيل لإسقاطها منعوا التحيل لأخذها أيضاً . قالوا : لا يجوز لمن لا تحل له الزكاة أن يتحيل ليحل له أخذها . والتحيل لأخذها له صورتان :

أحدها : أن يقبض الفقير الزكاة تحيلاً لأخذها من لا تحل له من هاشمي أو غني أو ولد أو والد أو غيرهم ممن ليسوا من أهل الزكاة . فلا يجوز ذلك ولا تجزئ الزكاة ، ويجب ردها .

واستثنوا من ذلك ما إذا أخذها هاشمي فقير ونحو ذلك ، فإن ذلك جائز وإن تقدمت مواطأة .

والصورة الثانية : تختص بمن لا تحل له الزكاة لأجل غناه ، وهو أن يتحيل بإخراج ما يملكه إلى ملك غيره ليصير فقيراً ، فيحل له أخذها ، فالمذهب : أن ذلك لا يجوز . وقيد بعضهم بما إذا فعل ذلك للمكاثرة لا ليأخذ ما يكفيهِ إلى وقت الخل ، فهو يجوز <sup>(٢)</sup> .

والخلاصة : أنه إذا قصد بالحيلة وجه الله تعالى ، ومطابقة مقاصد الشرع ،

١ - شرح الأزهاري وحواليه ج ١ ص ٥٣٩-٥٤٠ .

٢ - شرح الأزهاري ج ١ ص ٥٤٠-٥٤١ .

والميل عن الحرام . جازت . وإن قصد بها مخالفة مقصود الشرع لم تجز . ولو أجزأها مطلقاً لم يبق محرم إلا حل<sup>(١)</sup> .

وفي حواشي الأزهاري عن الشوكاني قال : « الذي لا محيص عنه اطراح كل حيلة تحل ما حرم الله . أو تحرم ما حل . وتصحيحها ليس من الشريعة في ورد ولا صدر<sup>(٢)</sup> » .

ما يقوله آخذ الزكاة ومعطيها :

ونرى الجانب الروحي الذي تمتاز به الزكاة عن الضرائب الوضعية في مظاهر عدة ، نظراً لما لها من صفة العبادة في نظام الإسلام :

منها : أن جاني الزكاة مأمور أن يدعو لأهلها عند دفعها له ، ترغيباً لهم في المسارعة وإشعاراً برابطة الأخوة بين الآخذ والمعطي ، وتمييزاً للمسلمين عن غيرهم من أهل الملل والديانات ودافعي المكوس الجائرة . وهذا امتثال لقوله تعالى : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ، وصل عليهم . إن صلاتك سكن لهم ) .

ومعنى ( صل عليهم ) ادع لهم . وقد بين الله تعالى أثر هذا الدعاء في أنفس دافعي الصدقات . وهو السكينة والطمأنينة والأمن والتثبيت . وقد روى عبد الله بن أبي أوفى قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصلقتهم قال : اللهم صل عليهم ، فأتاه أبي أبو أوفى بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى<sup>(٣)</sup> .

وهذا الدعاء غير مقيد بصيغة معينة . وقال الإمام الشافعي : أحب أن

١ - حواشي الأزهاري ج ١ ص ٥٣٩ وانظر : البحر ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - نفسه ص ٢٤٠ .

٣ - قال في المتقى : متفق عليه . نيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٣ .

يقول : أجرك الله فيما أعطيت ، وجعله لك طهوراً ، وبارك لك فيما أبقيت<sup>(١)</sup> .  
وقد روى النسائي أن النبي ﷺ دعا لرجل بعث بناقاة حسناء فقال : اللهم  
بارك فيه وفي إبله<sup>(٢)</sup> .

وهل هذا الدعاء واجب أو مستحب ؟ ظاهر الأمر في الآية يفيد الوجوب ،  
وهو قول الظاهرية وبعض الشافعية . وقال الجمهور : لو كان واجباً لعلمته  
النبي ﷺ لسعاته وولائه كعاذ وغيره . غير أن ذلك لم ينقل<sup>(٣)</sup> .  
وهذا الاعتراض مردود ، لجواز اكتفائه ﷺ بالآية ، التي لا تخفى  
على مثل معاذ رضي الله عنه .

وقالوا أيضاً : إن سائر ما يأخذه الإمام من الديون والكفارات وغيرها  
لا يجب عليه فيها الدعاء . وكذلك الزكاة<sup>(٤)</sup> . وهذا أيضاً لا حجة فيه ، لثبوت  
الأمر في الزكاة بصريح الآية دون غيرها . وهذا لما لها من عظيم المنزلة في  
الدين ، ولأنها حق لازم دوري ، فحسن الترغيب فيه ، والتثبيت عليه .  
وأما جعل الوجوب خاصاً به ﷺ ، لكون صلاته سكناً لهم بخلاف غيره  
فهذا تثبيت للشبهة التي تعلق بذيلها المانعون للزكاة في عهد أبي بكر . ولم يقبلها  
منهم أحد من الصحابة ، وكيف نجعل أول الآية عاماً وآخرها خاصاً بالرسول ؟  
فالأرجح أن يبقى الأمر على أصل صيغته مفيداً للوجوب . وهذا يوافق طبيعة  
الزكاة الخاصة . ونظرة الإسلام إليها . وما يميزها عن الضرائب التي يفرضها  
الشر .

ومنها : أن دافع الزكاة مطالب أن يكون طيب النفس بها . داعياً الله أن  
يقبلها منه . وأن يجعلها مغنماً له . لا مغزماً عليه . هكذا علمنا رسول الله  
ﷺ حيث قال : « إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها . أن تقولوا : اللهم

١ - الروضة للتوحي ج ٢ ص ٢١١ .

٢ - سنن النسائي : كتاب الزكاة ج ٥ ص ٣٠ .

٣ - أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٣ .

اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا<sup>(١)</sup> .

معنى الحديث ان على المكلف إذا أعطى الزكاة - للفقير المستحق أو للعامل عليها من قبل الإمام - ألا يهمل هذا الدعاء ليتم له ثوابها . ومعنى الدعاء : اللهم طيب نفسي بها ، حتى أرى إخراجها مغنماً وربحاً لي في ديني ودنياي وآخرتي ، ولا أراها غرامة أغرمها وأخرجها وأنا كاره .

وقد روي في حديث رواه الترمذي عن علي مرفوعاً : « إذا فعلت أمي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء .. وعد منها : إذا اتخذت الأمانة مغنماً ، والزكاة مغرمًا<sup>(٢)</sup> » . وإذا سأل المسلم ربه ألا يحمل زكاته مغرمًا ، فهو يجنب نفسه وأمنته أسباب البلاء

وهذا بناء على أن فيعل « أعطيتم » مبنى للفاعل . وهذا المشهور . ويجوز بناؤه للمفعول كما قال المناوي ، فيكون الخطاب للمستحقين . أي إذا أعطيت أيها المستحقون ، فلا تتركوا مكافأة الزكي على إحسانه بأن تقولوا : اللهم اجعلها له مغنماً ، ولا تجعلها عليه مغرمًا<sup>(٣)</sup> . ومثل ذلك وكيل المستحقين وهو الإمام أو نائبه . وهو المفهوم من قوله تعالى « وصل عليهم » .

### التوكيل في إخراج الزكاة :

ولا يلزم المسلم أن يخرج زكاته بنفسه ، بل له أن يوكل عنه مسلماً ثقة بإخراجها نيابة عنه . والمراد بالثقة من يطمئن إلى أمانته في إخراجها إلى مستحقها ؛ لأن غير الثقة لا يؤمن عليها . واشترط بعض الفقهاء أن يكون الوكيل مسلماً ؛

---

١ - الحديث رواه ابن ماجه ١٦ رقم ١٧٩٧ ورواه عبد الرزاق في جامعه ، كما أشار السيوطي في الجامع الكبير ، من حديث أبي هريرة ، ورمز له بعلامة الضعف ، وقال المناوي في الفيض ١٦ ص ٢٩٠ : والحديث ليس بشديد الضعف ، كما وهم . قال في الأصل : وضعف ، وذلك لأن فيه سويد بن سعيد . قال أحمد : متروك . وانظر : نيل الأوطار ١٠٢-١٥٢ ص ٢ - استاده ضعيف كما في نيل الأوطار .

٢ - قال في الفيض (١٦ ص ٢٩٠) : فيه أنه يندب قول ذلك وإن لم يذكره ؛ لأنه من الفضائل وقد دخل تحت أصل كلي وهو طلب الدعاء له .



لأن الزكاة عبادة ، وغير المسلم ليس من أهلها . وقال آخرون : يجوز توكيل  
الذمي في إخراج الزكاة إذا نوى الموكل ، وكف نيته <sup>(١)</sup> .

والذي أراه ألا يلجأ المسلم إلى توكيل غير المسلم ، إلا الحاجة ، بشرط  
أن يكون ثقة يطمئن إلى تنفيذه رغبة موكله .

وذهب بعض المالكية إلى أن استنابة المالك من يؤدي الزكاة عنه أمر مستحب  
بعداً عن الرياء ، وخوفاً عليه من أنه إذا تولى تفرقتها بنفسه يقصد حمد الناس ،  
وثناءهم عليه .

وقد تجب الاستنابة إن علم من نفسه ذلك ، ولم يكن مجرد خوف ، وكذلك  
إذا جهل من يستحق الزكاة ، فعليه أن يوكل من يضعها في موضعها ويعطيها  
أهلها <sup>(٢)</sup> .

### إظهار إخراج الزكاة :

قال الإمام النووي : الأفضل في الزكاة إظهار إخراجها ليراه غيره ،  
فيعمل عمله ، ولئلا يساء الظن به ، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب  
إظهارها . وإنما يستحب الإخفاء في نوافل الصلاة والصوم <sup>(٣)</sup> .

وذلك أن الزكاة من شعائر الإسلام التي في إظهارها وتعظيمها والمعالجة  
بها تقوية للدين وتأكيد لشخصية المسلمين . ويجب أن يكون الحرص على هذه  
المعاني الكريمة رائد المزمكي . لا مراعاة الناس التي تفسد النية ، وتلوث العمل ،  
وتحبط الأجر عند الله .

أما الحرص على إظهار شعائر الإسلام وتعظيمها وتحبيبها إلى الناس ، فهذا  
من دلائل الإيمان ، وأمارات التقوى . قال تعالى : ( ذلك ومن يعظم شعائر الله  
فإنها من تقوى القلوب ) <sup>(٤)</sup> .

٢٤١ - انظر : الشرح الكبير وحاشية النسوي عليه ج١ ص ٤٩٨ .

٣ - المجموع ج٦ ص ٢٣٣ ، وانظر : فقه الإمام جعفر ج٢ ص ٩٦ ، حيث قال في رواية :  
الاعلان أفضل من الاسرار .

٤ - سورة الحج ٣٢ .

ولعل هذا هو المراد بالاختيال الذي يحبه الله في الصدقة الذي جاء به الحديث النبوي : « والاختيال الذي يحبه الله عز وجل اختيال الرجل بنفسه عند القتال وعند الصدقة »<sup>(١)</sup> . وأصل ذلك قوله تعالى : « إن تبدوا الصدقات فنعما هي »<sup>(٢)</sup> .

### هل يخبر الفقير بأنها زكاة ؟ :

إذا لم تكن الحكومة المسلمة هي التي تتولى أمر الزكاة جباية وتوزيعا وكان الأفراد هم الذين يقومون بصرفها على مستحقيها — كما هو الشأن في معظم البلاد الإسلامية اليوم — فالأولى لمن يخرج الزكاة : ألا يخبر الفقير أن ما يعطيه إياه زكاة ، فقد يؤذي الآخذ ذلك القول — وخاصة إذا كان من المستورين الذين يتعففون عن أخذ الصدقات — ولا حاجة إليه .

قال في (المغنى) :

( وإذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيراً ، لم يحتج إلى إعلامها أنها زكاة . قال الحسن : أتريد أن تفرعه ؟ ! لا تخبره .

وقال أحمد بن الحسن : قلت لأحمد : يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل فيقول : هذا من الزكاة أو يسكت ؟

قال : ولم يكره بهذا القول ؟ ! يعطيه ويسكت . ما حاجته إلى أن يفرعه ؟ !<sup>(٣)</sup> بل قال بعض المالكية : يكره . لما فيه من كسر قلب الفقير<sup>(٤)</sup> .

وعند الجعفرية مثلما عند أهل السنة في ذلك : أنه لا يجب إعلام الفقير بالزكاة حين الدفع إليه ولا بعده . قال أبو بصير : قلت للإمام الباقر (ع) : الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ الزكاة . فأعطيه منها ، ولا أسمى أنها

١ - رواه النسائي في السنن . كتاب الزكاة ج ٥ ص ٧٩ .

٢ - سورة البقرة : ٢٧١ .

٣ - المغنى ج ٢ ص ٦٤٧ .

٤ - بلفظ السالك وحاشية الصاوي ج ١ ص ٣٣٥ .

من الزكاة ؟ قال : أعطه ولا تسم ، ولا تذلل المؤمن<sup>(١)</sup> .

### إسقاط الدين عن المعسر هل يحسب زكاة ؟

قال الإمام النووي : إذا كان لرجل معسر دين ، فأراد أن يجعله عن زكاته وقال له : جعلته عن زكاتي ، فوجهان ( في مذهب الشافعي ) أحدهما لا يجزئه ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد ، لأن الزكاة في ذمته ، فلا تبرأ إلا بإقباضها . والثاني : يجزئه ، وهو مذهب الحسن البصري وعطاء ، لأنه لو دفعه إليه ، ثم أخذه منه جاز ، فكذا إذا لم يقبضه ، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة ، فإنه يجزئه سواء قبضها أم لا . أما إذا دفع الزكاة إليه بشرط أن يردها إليه عن دينه ، فلا يصح الدفع إليه ، ولا تسقط الزكاة بالاتفاق ( في المذهب ) ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق . ولو نوى ذلك ولم يشروطه جاز بالاتفاق ، وأجزأه عن الزكاة . وإذا رده إليه عن الدين برىء منه . . ولو قال المدين : ادفع إليّ زكاتك حتى أقضيك دينك ، ففعل ، أجزأه عن الزكاة ، وملكه القابض ، ولا يلزمه دفعه إليه عن دينه ، فإن دفعه أجزأه<sup>(٢)</sup> . وما ذكره النووي عن الحسن هنا نقله عنه أبو عبيد : أنه كان لا يرى بذلك بأساً ، إذا كان ذلك من قرض . قال : فأما بيوعكم هذه فلا ، أي إذا كان الدين ثمناً لسلعة ، كما هو الشأن في ديون التجار ، فلا يراه الحسن مجزئاً . وهو تقييد حسن .

أما أبو عبيد فشدد في ذلك ولم يره مجزئاً بحال . ونقله عن سفيان الثوري ، ورأى في ذلك مخالفة للسنة ، كما خشي أن يكون صاحب الدين إنما أراد أن بقي ماله بهذا الدين الذي قد ينس منه ، فيجعله ردهاً لماله يقيه به ، ولا يقبل الله إلا ما كان له خالصاً<sup>(٣)</sup> .

١ - انظر : فقه الإمام جعفر الصادق ج ٢ ص ٨٨

٢ - المجموع ج ٦ : ٢١٠-٢١١ .

٣ - الأموال ٥٩٥-٥٩٦ ط دار الشرق .

وقال ابن حزم : من كان له دين على بعض أهل الصدقات .. فتصدق عليه بدينه قبله . ونوى بذلك أنه من الزكاة ، أجزأه ذلك . وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه . وأحاله به على من هو له عنده . ونوى بذلك الزكاة ، فإنه يجزئه .

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة . وبأن يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها . فإذا كان لإبرأه من الدين يسمى صدقة ، فقد أجزأه .

واستدل ابن حزم بحديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم قال : أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها . فكثر دينه . فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه .. . قال : وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره <sup>(٩١)</sup> .

وهو مذهب الجعفرية أيضاً . فقد سأل رجل جعفرا الصادق قال : لي دين على قوم قد طال حبسه عندهم . لا يقدر على قضائه ، وهم مستوجبون للزكاة : هل لي أن أدعه . فأحتسب به عليهم من الزكاة ؟ قال : نعم <sup>(٩٢)</sup> . وعندي أن هذا القول أرجح . ما دام الفقير هو المنتفع في النهاية بالزكاة بقضاء حاجة من حوائجه الأصلية وهي وفاء دينه . وقد سمي القرآن الكريم حظ الدين عن المعسر صدقة في قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون » <sup>(٩٣)</sup> .

فهذا تصدق على المدين المعسر ، وإن لم يكن فيه إقباض ولا تمليك ، والأعمال بمقاصدها ، لا بصورتها . وهذا بشرط أن يكون عاجزاً عن الوفاء ، وأن يبرئه من دينه ، ويعلمه بذلك . فمثل هذا المدين العاجز . إن لم يكن من الفقراء والمساكين ، فهو قطعاً من الغارمين . فهو من أهل الزكاة . والإبراء

١ - المحل ج٦ : ١٠٥-١٠٦ .

٢ - فقه الإمام جعفر ج٢ : ٩١ .

٣ - سورة البقرة ٢٨٠ .

بمترلة الإقباض ، وهو يحقق للمدين حاجة نفسية ، بازاحة ثقل الدين عن كاهله فيتزاح عنه هم الليل ، وذل النهار ، وخوف المطالبة والحبس ، فضلاً عن عقوبة الآخرة .

غير أن ما قاله الحسن من تقييد ذلك بدين القرض لا ديون التجارات ، أمر ينبغي اعتباره ، خشية استرسال التجار في البيع بالدين رغبة في مزيد من الربح ، فإذا أعياهم اقتضاء الدين احتسبوه من الزكاة ، وفيه ما فيه .

### هل تفني الإباحة عن التملك ؟

عرض بعض الفقهاء هنا المسألة ، وهي ما إذا أطعم يتيماً أو ضعيفاً فقيراً بنية الزكاة : هل يجوز احتساب ما أكله من الطعام زكاة إذا نوى ذلك ، باعتبار أنه أباحه لهم ؟

نص الحنفية وغيرهم على أن لا يجزئ عن الزكاة ، لأنه لا بد من تملك ، والإطعام ليس بتمليك ، وإنما هو إباحة .

لكن قالوا : إذا دفع إليه المطعوم نواياً الزكاة يجزئه ، كما لو كساه ؛ لأنه بالدفع إلى الفقير بنية الزكاة يملكه ، فيصير آكلاً من ملكه ، بخلاف ما لو أطعمه معه <sup>(١)</sup> .

وأجاز بعض الزيدية احتساب ما يقدمه لضيوفه الفقراء من الزكاة بشروط :

- ١ - أن ينوي الزكاة .
- ٢ - أن تكون عين الطعام باقية كالتمر والزبيب .
- ٣ - أن يصبر إلى كل واحد ماله قيمة ولا يتسامح بمثله .
- ٤ - أن يقبضه الفقير أو يخلي بينه وبينه مع علمه بذلك .
- ٥ - أن يعلم الفقير أنه زكاة ؛ لئلا يعتقد مجازاته ، ورد الجميل بمثله <sup>(٢)</sup> .

١ - الدر المختار وحاشيته ج : ٣ .

٢ - شرح الأذكار وحواشيه ج : ٥٤٢ .

## الباب التاسع

### أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد والمجتمع

- ١ - أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد .
- ٢ - أهداف الزكاة وآثارها في حياة المجتمع .



## تمهيد

ظل علماء المالية والضريبة زماً طويلاً وهم يناوون بالضريبة أن تكون لها أهداف إنسانية أو اجتماعية أو اقتصادية . خشية أن يؤثر ذلك على هدفها الأول عندهم وهو وفرة الحصيلة ، وغزارة المال الذي يتدفق على الخزانة من وراء جبايتها . وعرف هذا الاتجاه باسم « مذهب الحياد الضريبي » .

وأخيراً بعد تطور الأفكار . وتقلب الأحوال . واشتعال الثورات . اضطروا أن يرفضوا تلك الكرة التقليدية القديمة . وأن ينادوا باستخدام الضريبة . لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة . كتقليل الفوارق بين الطبقات . وإعادة التوازن الاقتصادي في المجتمع . إلى غير ذلك من الأهداف .

أما الزكاة في الإسلام فكان لها شأن آخر .

إن الإسلام جعلها ركناً من أركانه . وشعيرة من شعائره ، وعبادة من عباداته ، يؤدّيها المسلم بوصفها فريضة دينية مقدسة امتثالاً لأمر الله وابتغاء مرضاته ، طيبة بها نفسه . خالصة بها نيته . حتى تحوز القبول عند الله تعالى (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) <sup>(١)</sup> (وما امرؤ إلا لعبدها الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة <sup>(٢)</sup>) . فالزكاة — في المقام الأول — يقوم بها المسلم بوصفها جزءاً من التكليف

١ - من تفرّجه .

٢ - سورة البينة هـ .



الإلهي للإنسان الذي استخلفه الله في هذه الأرض ، ليعبده تعالى . ويعمرها بالحق والعدل ، ليحني ثمرته في دار أخرى ، فهو يعد ويصقل ويصهر في بوتقة التكاليف والابتلاء في هذه ليصلح للخلود والنعم في الدار الباقية الأخرى . فإذا طهرت نفسه وزكا قلبه بالتزام حبود الله وأقامة واجباته . كان أهلاً لنعم الحياة الآخرة وجوار الله في جنته ، وكان من ( الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون : سلام عليكم ، ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون<sup>(١)</sup> » .

ولهذا المعنى قرن القرآن بين الصلاة والزكاة في ثمانية وعشرين موضعاً منه . وقرنت بينهما السنة في عشرات المواضع . وعرف في الإسلام أن الزكاة اخت الصلاة ، لا تجوز التفرقة بينهما وقد جمعهما الله . ولهذا قال أبو بكر لمن تردد من الصحابة في قتال من أقاموا الصلاة ، وامتنعوا من أداء الزكاة : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » .

من ثم نذكر أحكام « الزكاة » في كتب الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه في قسم « العبادات » تالية لأحكام الصلاة<sup>(٢)</sup> . اقتداء بالكتاب والسنة . ومع وضوح معنى العبادة في الزكاة ، فإن هناك أهدافاً إنسانية جليلة ، ومثلاً أخلاقية رفيعة ، وقيماً روحية عليا . كان الإسلام يقصد إلى تحقيقها وتثبيتها من وراء فريضة الزكاة ، كما نبهت على ذلك الآيات والأحاديث . وكما التفت إلى ذلك كثير من محققي علماء الإسلام .

وحين طبق المسلمون في العصور الأولى شريعة الزكاة ، كما أمر الله ورسوله تحققت هذه الأهداف الجليلة ، وبرزت آثارها في حياة الفرد المسلم ، والمجتمع الإسلامي ، ماثلة للعيان .

وهذه الأهداف ليست مادية فحسب ، ولا معنوية فحسب ، بل تشمل

١ - سورة النحل ٣٢ .

٢ - هذا هو الغالب في كتب الفقه . وقليل منها يذكر الصوم بعد الصلاة على أساس أنهما عبادتان بدنيان . أي أن كليهما تؤدي بمجهود بدني ومشقة جسدية . أما الزكاة فهي عبادة مالية . والحج عبادة بدنية ومالية معاً .

الجانين المادي والمعنوي ، وتعنى بالأهداف الروحية والأخلاقية عنايتها  
بالأهداف الاقتصادية والمالية .

فهذه الأهداف ليست فردية فقط . ولا اجتماعية فقط ، بل منها ما يعود  
على الفرد ، سواء كان معطياً للزكاة أم آخذاً لها . ومنها ما يعود على المجتمع  
المسلم ، وتحقيق أمنه ، ونشر رسالته ، وحل مشكلاته .

ويشتمل هذا الباب على فصلين أساسيين :

الأول : يبحث في أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد المسلم .

والثاني : يبحث في أهداف الزكاة وآثارها في حياة المجتمع المسلم .

# الفصل الأول

## أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد

يضم هذا الفصل مبحثين :

- الأول : عن أهداف الزكاة بالنسبة للمعطي . وهو الغني الذي وجبت عليه .
- والثاني : عن أهداف الزكاة بالنظر لآخذها والمتنفع بها ، وهو الذي تصرف له من ذوي الحاجات . أما الذي تصرف له الزكاة ممن يحتاج إليه المسلمون كالموئلف والغارم لاصلاح ذات البين . والغايزي في سبيل الله ، والعامل عليها فيندرجون تحت أهداف الزكاة بالنظر للمجتمع .

## المبحث الأول هدف الزكاة وأثرها في المعطي

ليس هدف الإسلام من الزكاة جمع المال ، ولا إغناء الخزائنة فحسب ، وليس هدفه منها مساعدة الضعفاء وذوي الحاجة وإقالة عثرتهم فحسب ، بل هدفه الأول أن يعلو بالإنسان على المادة ، ويكون سيداً لها لا عبداً . ومن هنا اهتمت أهداف الزكاة بالمعطي اهتمامها بالآخذ تماماً . وهنا تتميز فريضة الزكاة عن الضرائب الوضعية التي لا تكاد تنظر إلى المعطي إلا باعتباره مورداً أو ممولاً لخزائنها .

ولقد عبر القرآن الكريم عن هدف الزكاة بالنظر للأغنياء الذين تؤخذ منهم فأجمل ذلك في كلمتين من عدة أحرف ، ولكنهما تتضمنان الكثير من أسرار الزكاة وأهدافها الكبيرة ، وهاتان الكلمتان هما : التطهير ، والتركية ، اللتان وردت بهما الآية الكريمة : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . وهما يشملان كل تطهير وتركية ، سواء كانا ماديين أم معنويين . لروح الغني ونفسه ، أو لما له وثروته ، مما سنتفصله في الفقرات التالية :

### الزكاة تطهير من الشح :

الزكاة التي يؤديها المسلم امتثالاً لأمر الله وابتغاء مرضاته ، إنما هي تطهير له من أرجاس الذنوب بعامة ، ومن رجس الشح بخاصة . ذلك الشح اللزيم الذي أحضرته الأنفس وابتلى به الإنسان ، فقد شاء الله أن يغرس في حنايا الإنسان مجموعة من الدوافع النفسية أو الغرائز ، تسوقه

سوقاً إلى السعي في الأرض وعمارتها ، فكان منها حب التملك ، وحب الذات ، وحب البقاء . وكان من آثار هذه الغرائز أو النوازع شح الإنسان بما في يده ، وحب الاستئثار بالخيرات والمنافع دون الناس : « وكان الإنسان قتورا<sup>(١)</sup> » واحضرت الانفس الشح<sup>(٢)</sup> . فكان لا بد للإنسان الراقى أو الإنسان المؤمن أن يستعلي على نوازع الأثرة والأنانية في نفسه ، وأن ينتصر على نزعة الشح ببواعث الإيمان ، ولا فلاح له في دنياه أو آخرته إلا بالانتصار على هذا الشح المقيت .

الشح آفة خطيرة على الفرد وعلى المجتمع ؛ لأنها قد تدفع من اتصف بها إلى الدم فيسفكه ، وإلى الشرف فيدوسه ، وإلى الدين فيبيعه ، وإلى الوطن فيخونه . ولذا روى عن الرسول ﷺ أنه جعله أحد المهلكات فقال : « ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، واعجاب المرء بنفسه »<sup>(٣)</sup> وقال تعالى « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »<sup>(٤)</sup> كررها في القرآن مرتين ، قصد فيها الفلاح على من وقى هذا الداء الفناك . وخطب الرسول ﷺ فقال : « إياكم والشح ؛ فإنما هلك من كان قبلكم بالشح . أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا »<sup>(٥)</sup> .

فالزكاة بهذا المعنى طهرة : أي تطهر صاحبها من خبث البخل المهلك ، وإنما طهارته بقدر بذله ، وفرحه بإخراجه ، واستبشاره بمصرفه إلى الله تعالى . والزكاة كما تحقق معنى التطهير للنفس ، تحقق معنى التحرير لها ، تحريرها من ذل التعلق بالمال والخضوع له ، ومن تعاسة العبودية للدينار والدرهم ، فلأن الإسلام يحرص على أن يكون المسلم عبداً لله وحده ، متحرراً من الخضوع لأي شيء سواه ، سيداً لكل ما في هذا الكون من عناصر وأشياء .

١ - الاسراء ١٠٠ .

٢ - النساء ١٢٨ .

٣ - راوه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر بإسناد ضعيف ، كما في التيسير ج ١ ص ٥٧٠ .

٤ - الحشر ٩ والتغابن ١٦ .

٥ - أخرجه أبو داود والنسائي . انظر : مختصر المنذري ص ٢٦٤ ج ٢ .

وأي تعاسة أعظم من أن يجعل الله الإنسان في الأرض خليفة وسيداً .  
 فإذا هو يعبد نفسه لما عليها من مادة ومال ؟! .  
 أي تعاسة أعظم من أن يصبح جمع المال هدف الإنسان ، وأكبر همه .  
 ومبلغ علمه ، ومحور حياته . وقد خلق لرسالة أكبر ، وهدف أسمى ؟! .  
 ولا غرو أن جاء النور من مشكاة النبوة يحذّر من هذه التعاسة ، التي هي  
 من لوازم العبودية لغير الله تعالى « تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ،  
 تعس عبد القطيفة ، تعس وانتكس . وإذا شيك فلا انتقش »<sup>(١)</sup> .

### الزكاة تدريب على الإنفاق والبذل :

وكما أن الزكاة تطهير لنفس المسلم من الشح ، هي أيضاً تدريب له على  
 خلق البذل والإعطاء والإنفاق .  
 فمما لا خلاف فيه بين علماء التربية والأخلاق أن للعادة أثرها العميق  
 في خلق الإنسان وسلوكه وتوجيهه ولهذا قيل ( العادة طبيعة ثانية ) . ومعنى ذلك  
 أن للعادة من القوة والسلطان ما يقرب من ( الطبيعة الأولى ) التي ولد عليها الإنسان .  
 والمسلم الذي يتعود الإنفاق وإخراج زكاة زرعه كلما حصد ، وزكاة  
 دخله كلما ورد . وزكاة ماشيته ونقوده وقيم أعيانه التجارية كلما حال  
 عليها الحول ، ويخرج زكاة فطره كل عيد من أعياد الفطر ... هذا المسلم  
 يصبح الإعطاء والإنفاق صفة أصيلة من صفاته ، وخلقاً عريقاً من أخلاقه .  
 ومن ثم كان هذا الخلق من أوصاف المؤمنين المتقين في نظر القرآن .  
 فإذا فتح الإنسان المصحف الشريف وتلا فاتحة الكتاب ، ثم اتجه إلى الصفحة  
 التالية ، ليقرأ طليعة سورة البقرة ، وجد فيها بياناً لصفات المتقين ، الذين  
 ينتفعون بهدى الكتاب العزيز : « ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .  
 الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون »<sup>(٢)</sup> .

١ - رواه البخاري في كتاب الجهاد ، والرفاق ، وابن ماجه في الزهد .

٢ - البقرة ١-٣ .

وقبل ذلك لم يغفل القرآن المكّي هذا الخلق من أخلاق المؤمنين : ففي سورة الشورى المكية : « فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا . وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم . وما رزقناهم ينفقون » (١) .

وقد اختلف المفسرون في تحديد المراد من ذلك . فقيل : الزكاة المفروضة — ويروى هذا عن ابن عباس — لقرن الإنفاق بأقامة الصلاة . وقيل : صدقة التطوع — وروي عن الضحاك — نظراً إلى أن الزكاة لا تأتي إلا بلفظها المختص بها . وقيل : هو النفقة على الأهل والعيال .

وقيل : هو عام يشمل ذلك كله (٢) . وهذا هو الصحيح الذي ينبغي أن تفهم الآيات في ضوءه . فالأمر أوسع وأعم من زكاة الفريضة أو صدقة التطوع أو النفقة على الأهل . إنه خلق من أخلاق المؤمنين « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية » (٣) والذين ينفقون في السراء والضراء (٤) « الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار » (٥) .

ومما يدل على ذلك ما جاء في القرآن المكّي من أوصاف المتقين : « إن المتقين في جنات وعيون . آخذين ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون . وبالأسحار هم يستغفرون . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » (٦) « إن الإنسان خلق هلوعاً ، إذا مسه الشر جزوعاً . وإذا

١ - الشورى ٣٦-٣٨ .

٢ - انظر : القرطبي ج ١ ص ١٧٩ .

٣ - البقرة ٢٧ .

٤ - آل عمران ١٣٤ .

٥ - نفسها ١٧ .

٦ - الذاريات ١٩ .

مسه الخير منوعاً، إلا المصلين. الذين هم على صلاتهم دائمون. والذين في أموالهم حق معلوم. للسائل والمحروم» (١).

وبعد ذلك إن الذي يعتاد الإنفاق مما بيده لغيره، والبذل من ملكه مواساة لإخوانه ، ومساهمة في مصالح أمته . يبعد أشد البعد أن يعتدي على مال غيره ناهباً أو سارقاً ؛ فإنه ليصعب على من يعطي من ما له ابتغاء رضا الله، أن يأخذ ما ليس له ، ليجلب على نفسه سخط الله .

ومن أوائل ما أنزل من القرآن في مكة سورة الليل ، وفيها يقسم الله تعالى فيقول : « والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلّى . وما خلق الذكر والأنثى . إن سعيكم لشتى . فأما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسيره ليسرى . وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسيره للعسرى . وما يغني عنه ماله إذا تردى . إن علينا للهدى . وإن لنا للآخرة والأولى . فأنذركم ناراً تطفى ، لا يصلاها إلا الأشقى . الذي كذب وتولى . وسيجنها الأتقى . الذي يوّتي ماله يتركى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » .

صنف أثنى الله عليه ويسره ليسرى لأنه ( أعطى واتقى . وصدق بالحسنى ) فالإعطاء صفة من صفاته الأساسية بجانب التقوى والتصديق بالحسنى وأطلق القرآن وصفه بالإعطاء، ولم يقل ماذا أعطى ولا كم أعطى ولا نوع ما أعطى ، لأن المقصود أن نفسه نفس كريمة معطية باذلة لا لثيمة مانعة ، فالنفس المعطية هي النافعة المحسنة . التي طبعها الاحسان وإعطاء الخير ، فتعطي خيرها لنفسها ولغيرها ، فهي بمنزلة العين التي ينتفع الناس بشربهم منها وسقي دوابهم وأنعامهم وزرعهم . فهم ينتفعون بها كيف شاءوا ، فهي ميسرة لذلك . وهكذا الرجل المبارك ميسر للنفع حيث حل ، فجزاء هذا أن يسره الله ليسرى ، كما كانت نفسه ميسرة للعطاء .

وصنف مقابل لهذا ذمه الله ويسره للعسرى ؛ لأنه ( بخل واستغنى وكذب بالحسنى ) فهذا هو الصنف الشحيح اللئيم الذي بخل بماله ، وطن نفسه مستغنياً



عن الله وعن الناس وكذب بما وعد الله من حسن العاقبة للمؤمنين الصادقين .  
لهذا أئذره الله ( ناراً تلظى . لا يصلاها إلا الأشقي . الذي كذب وتولى ) مثل  
هذا الذي كذب بالحسنى ، وتولى عن الاعطاء والتقوى .

( وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتي ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى .  
إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى ) لقد كانت هذه السورة المبكرة  
من سور القرآن المكي بما اشتملت عليه من هذين النموذجين - مشيرة إلى الاتجاه  
الذي يسير فيه الإسلام نحو المال ونحو الأغنياء . وموضحة النموذج الخلقي  
الذي ينشده الإسلام ويرضاه الله تعالى .

### تخلق بأخلاق الله :

والإنسان إذا تطهر من الشح والبخل . واعتاد البذل والإنفاق ، ارتقى من  
حضيض الشح الإنساني « وكان الإنسان قتورا »<sup>(١)</sup> واقترب من افق الكمالات  
« الربانية » ، فإن من صفات الحق تبارك وتعالى إفاضة الخير والرحمة والجلود  
والإحسان دون نفع يعود عليه تعالى . والسعي في تحصيل هذه الصفات بقدر  
الطاقة البشرية تخلق بأخلاق الله ، وذلك منتهى كمالات الإنسانية .

قال الإمام الرازي<sup>(٢)</sup> : إن النفس الناطقة - يعني تلك التي صار بها الإنسان  
إنساناً - لها قوتان : نظرية وعملية ، فالقوة النظرية كمالها في التعظيم لأمر الله ،  
والقوة العملية كمالها في الشفقة على خلق الله ، فأوجب الله الزكاة ، ليحصل  
لجوهر الروح هذا الكمال ، وهو اتصافه بكونه محسناً إلى الخلق ، ساعياً في  
إيصال الخيرات إليهم ، رافعاً للآفات عنهم - ولهذا السر قال عليه السلام<sup>(٣)</sup> :

تخلقوا بأخلاق الله<sup>(٤)</sup> . ٨١

١ - الاسراء ١٠٠ .

٢ - التفسير الكبير ج ١٦ ص ١٠١ .

٣ - بحث عنه في مظانه فلم أجده له أصلاً ، ولا من تكلم عليه

٤ - وما يقرب من هذا المعنى ما قاله أيضاً من أن الاستغناء عن الشيء أعظم من الاستثناء بالشيء ؛  
فإن الاستغناء بالشيء يوجب الاحتياج إليه ، إلا أنه يتوصل به إلى الاستغناء عن غيره ، فاما =

ومن آثار هذا الخلق وذلك الروح الذي نماء الإسلام في نفوس المسلمين عن طريق الزكاة ، أعني خلق البذل وروح البر : تلك الصدقات الجارية التي خلقتها المسلمون الخيرون لمن بعدهم يتصفون بها ، والتي تتمثل واضحة في نظام (الوقف الخيري) وما ضرب فيه الواقفون المسلمون من أمثلة فريدة في صدق عاطفة الخير ، وأصالة روح البر في حناياهم ، واتساع هذه الروح لمختلف الحاجات ، وشفق المحتاجين إلى المعونة المادية أو المعنوية ، من كل الأجناس والطبقات ، بل من غير بني الإنسان في بعض الأحيان<sup>(١)</sup> .

### الزكاة شكر لنعمة الله :

ومن المعلوم الذي تنادي به العقول ، وتقره القلوب ، وتدعو إليه الأخلاق وتحث عليه الأديان والشرائع : أن الاعتراف بالجميل ، وشكر النعمة ، أمر لازم .

والزكاة توقظ في نفس معطيها معنى الشكر لله تعالى ، والاعتراف بفضلها عليه وإحسانه إليه ، فإن الله عز وجل - كما قال الإمام الغزالي - على عبده نعمة في نفسه وفي ماله . فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن ، والمالية شكر لنعمة المال . وما أحسن من ينظر إلى الفقير ، وقد ضيق عليه الرزق وأحوج إليه ، ثم لا تسمح نفسه بأن يؤدي شكر الله تعالى على إعفائه عن السؤال وإحوائه غيره إليه بربع العشر أو العشر من ماله ! »<sup>(٢)</sup>

ومن الإيماءات العميقة لهذا المعنى في أفكار المسلمين ومشاعرهم - معنى :

---

= الاستثناء عن الشيء فهو الشيء الثام ، ولذلك فإن الاستثناء من الشيء صفة الحق ، والاستثناء بالشيء صفة الخلق ، فأنه سبحانه لما أعطى بعض عبده أموالاً كثيرة فقد رزقه نصيباً وافرأ من باب الاستثناء بالشيء فإذا أمره بالزكاة كان المقصود أن ينقله من درجة الاستثناء بالشيء إلى المقام الذي هو أعلى منه وأشرف منه وهو الاستثناء عن الشيء .

١ - انظر نماذج من هذا الوقف في كتابنا « الإيمان والحياة » فصل : « الرحة » ص ٢٩١-٢٩٢ .

٢ - الاحياء ١٦ ص ١٩٣ ط الحلبي .

أن الزكاة مقابل النعمة - أن كل نعمة يجب أن تقابل بزكاة من الإنسان ، سواء أكانت النعمة مادية أم معنوية ، ولهذا شاع بين المسلمين أن يقولوا : زك عن عافيتك.. زك عن بصرك.. ونور عينك.. زك عن علمك.. زك عن نجابة أولادك.. وهكذا . وهو إيحاء نبيل جميل وقد روي في الحديث : « لكل شيء عزيمة »<sup>(١)</sup>.

### علاج للقلب من حب الدنيا :

والزكاة من وجه آخر - تنبيه للقلب على واجبه نحو ربه ونحو الآخرة . وعلاج له من الاستغراق في حب الدنيا ؛ وحب المال ؛ فإن الاستغراق في حبه - كما قال الرازي - يذهل النفس عن حب الله ، وعن التأهب للآخرة ، فاقترضت حكمة الشرع تكليف مالك المال بإخراج طائفة منه من يده ، ليصير ذلك الإخراج كسراً من شدة الميل إلى المال ، ومنعاً من انصراف النفس بالكلية إليه ، وتنبيهاً لها على أن سعادة الإنسان لا تحصل عند الاشتغال بطلب المال ، وإنما تحصل بإنفاق المال في طلب مرضاة الله تعالى . فييجب الزكاة علاج صالح متعين لازالة مرض حب الدنيا عن القلب »<sup>(٢)</sup>.

ويوضح الرازي<sup>(٣)</sup> السر في استيلاء حب المال على القلب الإنساني فيقول : إن كثرة المال توجب شدة القوة وكمال القدرة ، وتزايد المال يوجب تزايد القدرة : وتزايد القدرة يوجب تزايد الالتذاذ بتلك القدرة ، وتزايد اللذات يدعو الإنسان إلى أن يسعى في تحصيل المال الذي صار سبباً لحصول هذه اللذات المتزايدة ؛ وبهذا الطريق تسير المسألة مسألة الدور : لأنه إذا بالغ في السعي ازداد المال - وذلك يوجب ازدياد القدرة . وهو يوجب ازدياد اللذة وهو يحمل الإنسان على أن يزيد في طلب المال - ولما صارت المسألة مسألة الدور لم يظهر لها مقطع ولا آخر ، فثبت الشرع لها مقطوعاً وآخر ، وهو أنه أوجب

١ - رواه ابن ماجه عن أبي هريرة ، والطبراني من سهل بن سعد ، ورمز له السيوطي بعلامة الضعف ، وأشار إلى ضعفه المتدري في الترهيب .

٢ ، ٣ - في التفسير نفسه ص ١٠١ .

على صاحبه صرف طائفة من تلك الأموال إلى الإنفاق في طلب مرضاة الله تعالى ؛ ليصرف النفس عن ذلك الطريق الظلماني الذي لا آخر له ، ويتوجه إلى عالم عبودية الله وطلب رضوانه . ١ هـ

ومعنى هذا : أن الله لا يحب لعبده المؤمن أن يسير في حلقة مفرغة لا يعرف لها طرفاً تنتهي عنده : حلقة قوامها جمع المال ، والحرص عليه ، والأهمالك في طلبه . وإنما يحب أن يذكره بأن المال وسيلة لا غاية ، وأن يقول له : عند هذا المكان من الحلقة قف ، لتنفق وتتصدق ، وتخرج حق الله ، وحق الفقير ، وحق الجماعة .

إن الله أباح للمسلم جمع المال ، وأباح له طيبات الدنيا . ولكنه لم يرض ذلك له مهمة وغاية في الحياة ، إنه خلق لغاية أسمى ، ولدأر أبقى . إن الدنيا خلقت له ، وأما هو فخلق للأخرة ولعبادة الله . وما الدنيا إلا طريق للأخرة . ولا بأس أن يجسّم الإنسان الطريق ويمهده . ولكن لا ينسى أنه فيه سائر إلى هدف ، وساع إلى غاية .

إن الله يعطي المال من يحب ومن لا يحب ، يعطيه المؤمن والكافر ، والبر والفاجر : « كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وما كان عطاء ربك محظوراً » (١)

فوجود المال في يدي الإنسان ليس دليلاً على فصله ولا خيره ، إنما الفصل والخير في بدل المال لله ، وانفاقه في سبيل الله ، وابتغاء ما عند الله .

إن المال في نظر الإسلام خير ونعمة ، ولكنه خير يبتلى به الإنسان كما يبتلى بالشر : « ونبلوكم بالشر والخير فتنة » (٢) ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة ) (٣) « فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه » (٤) .

---

١ - الإسراء ٢٠ .

٢ - الانبياء ٣٥ .

٣ - التباين ١٥ .

٤ - الفجر ١٥ .

والسعيد من اعتبر نفسه أميناً على المال ومستخلفاً فيه ، فأنفقه حيث أمر الله : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (١) .  
والزكاة تدريب للمسلم على مقاومة فتنة المال وفتنة الدنيا ، بإعداد النفس للبدل ، امتثالاً لأمر الله وسعيّاً في مرضاته سبحانه .

إن شر ما تصاب به الأمم ، ويجعل أعدادها الهائلة كثرة كغناء السيل ، ويغري بها أعداءها : أن يصاب أبناءها بالوهن ، الذي يخدر الأنفس ، ويحطم العزائم ، ويقتل الروح المعنوية . وسر هذا الوهن - كما عرفنا رسول الله ﷺ - ينحصر في أمرين : حب الدنيا وكراهية الموت (٢) .

فإذا تعلم المسلم كيف يدع الدنيا للأخرة ، ويبذل المال لله ، ويؤخر هوى نفسه لمصلحة غيره أو حاجته ، فقد حطم الوهن ، وحقق القوة لنفسه . وبالتالي لأمنه .

### الزكاة منمية لشخصية الغني :

ومن معاني التزكية التي تحققها الزكاة : أنها تنمى وزيادة لشخصية الغني وكيانه المعنوي . فالإنسان الذي يسدي الخير ويصنع المعروف ويبذل من ذات نفسه ويده لينهض باخوانه في الدين والإنسانية ويقوم بحق الله عليه ، يشعر بامتداد في نفسه واتساع في صدره ، ويحس بما يحس به من انتصر في معركة ، وهو فعلاً قد انتصر على ضعفه وأثرته وشيطان شحه وهواه .

فهذا هو النمو النفسي والزكاة المعنوية . ولعل هذا ما نفهمه من عبارة الآية ( تطهرهم وتزكّيهم بها ) فحطفت التزكية على التطهير يفيد هذا المعنى الذي ذكرناه ، إذ كل كلمة في القرآن لها معناها ودلالاتها .

١ - الحديد ٦ .

٢ - من حديث رواه أحمد ج ٥ - ٢٧٨ أبو داود في كتاب الملاحم .

## الزكاة مجلبة للمحبة :

والزكاة تربط بين الغني ومجتمعه برباط متين سداه المحبة ولحمته الإخاء والتعاون ، فإن الناس إذا علموا في الإنسان رغبته في تفهمهم ، وسعيه في جلب الخير لهم ، ودفع الضرر عنهم ، أحبوه بالطبع ، ومالت نفوسهم إليه لا عمالة ، على ما جاء في الأثر « جبلت القلوب على حب من أحسن إليهم وبغض من أساء إليهم »<sup>(١)</sup> . فالفقراء إذا علموا أن الرجل الغني يصرف إليهم طائفة من ماله ، وأنه كلما كان ماله أكثر كان الذي يصرف إليهم من ذلك المال أكثر أملوه بالدعاء والهمة . وللقلوب آثار ، وللأرواح حرارة ، فضارت تلك الدعوات سبباً لبقاء ذلك الإنسان في الخير والخصب . كما قال الرازي ، وإليه الإشارة بقوله تعالى « وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض »<sup>(٢)</sup> وبقوله عليه الصلاة والسلام : « حصنوا أموالكم بالزكاة »<sup>(٣)</sup> .

## الزكاة تطهير للمال :

والزكاة - كما هي طهارة للنفس وتركية لها - هي تطهير لمال الغني وتنمية . هي طهارة للمال ، فإن تعلق حق الغير بالمال يجعله ملوثاً لا يطهر إلا بإخراجه منه . وفي مثل هذا المعنى يقول بعض السلف : « الحجر المغصوب في الدار رهن بخرابها » ، وكذلك الدرهم الذي استحقه الفقير في المال رهن بتلويثه كله . ولهذا يقول عليه الصلاة والسلام : « إذا أدبت زكاة مالك فقد اذهبت عنك شره »<sup>(٤)</sup>

---

١ - رواه ابن عتي في الكامل وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن سعد مرفوعاً بإسناد ضعيف ، بل قيل : موضوع ، وصحح البيهقي وقفه . قال البخاري : وهو باطل مرفوعاً وموقوفاً (التيسر ج ١ ص ٤٨٥) .

٢ - سورة الرعد ١٧

٣ - أبو داود في المراسيل ورواه الطبراني والبيهقي وغيرهما عن جماعة من الصحابة مرفوعاً متصلاً ، قال المنذوي : والمرسل أشبه .

٤ - رواه ابن خزيمة في صحيحه وألحاكم بن جابر وفيه كلام سيأتي في الباب الثامن .

وأكثر من ذلك ما روي عنه عليه الصلاة والسلام « حصنوا أموالكم بالزكاة » وما أوجع الأغنياء إلى هذا التحصين . وخاصة في عصرنا الذي عرف المبادئ الهدامة والثورات الحمر .

« ان تعلق حق الضعيف والفقير بمال الغني تعلق قوي ، حتى ان بعض الفقهاء ذهبوا إلى ان الزكاة تتعلق بعين المال لا بذمة الغني . وان عين المال مهدد بالهلاك أو النقص ما لم يخرج حق الزكاة منه . وفي هذا حديث نبوي « ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته » .

وجاء في بعض الروايات : يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال » (١) .

بل إن مال الأمة كلها ليهدد بالنقص . وعروض الآفات السماوية التي تضر بالانتاج العام . وتهبط بالدخل القومي . وما ذلك إلا أثر من سخط الله تعالى ونقمته على قوم لم يتكافلوا ولم يتعاونوا ولم يعمل قويمهم ضعيفهم . وفي الحديث : « ما منع قوم الزكاة إلا منعوا المطر من السماء ولولا البهائم لم يعطروا » (٢) . إن تطهير مال الفرد والجماعة من أسباب النقص والمحق لا يكون إلا بأداء حق الله وحق الفقير : الزكاة .

### الزكاة لا تطهر المال الحرام :

وإذا قلنا : إن الزكاة مطهرة للمال وسبب لنمائه ولبركته ، فأنما نعني بذلك المال الحلال ، الذي وصل إلى يد حائزته من طريق مشروع . أما المال الخبيث الذي جاء عن طريق النهب أو الاختلاس أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو الربا أو القمار ، أو أي نوع من أنواع أكل أموال الناس بالباطل ، فإن الزكاة لا تؤثر فيه ولا تطهره ولا تباركه ، وما أبلغ ما قاله بعض الحكماء : مثل الذي يطهر المال الحرام بالصدقة كمثل الذي يغسل القاذورات : بالبول !

١ - قد مر تفريغ الحديث من قبل ص ٧٧ .

٢ - تقدم ترجمته ص ٧٦ .

وربما يظن كثير من اللصوص الصغار أو الكبار ، المعروفين باسم الصوصية أو المختفين تحت أسماء مزورة كاذبة — أن بحسبهم أن يتصدقوا ببعض ما كسبوا من سحت ، وما جمعوا من مال حرام ، فإذا هم عند الله مقبولون . وإذا هم عند الناس برآء أظهار !!

وهو وهم كاذب يرفضه الإسلام ورفضاً حاسماً . ويقول نبي الإسلام في ذلك : « إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً » <sup>(١)</sup> « من جمع مالاً من حرام ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر . وكان أصيره عليه » <sup>(٢)</sup> « لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور » <sup>(٣)</sup> « والغلول : الخيانة في الغنيمة .

لا يقبل الله صدقة من مثل هذا المال الملوث ، كما لا يقبل الصلاة بغير طهارة . ويقول : « والذي نفس بيده .. لا يكسب عبد مالاً حراماً ، فيتصدق به فيقل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يحو السيئ السيئ . ولكن يحو السيئ بالحسن . إن الخبيث لا يحو الخبيث » <sup>(٤)</sup> .

قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام ؛ لأنه غير مملوك للمتصدق وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منهياً من وجه واحد ، وهو محال <sup>(٥)</sup> .

بل قال بعض علماء الحنفية : لو دفع رجل إلى فقير شيئاً من المال الحرام ، يرجو به الثواب ، يكفر بذلك ، ولو علم بذلك الفقير فدعا له بكفر أيضاً ،

---

١ - رواه مسلم والترمذي ( الترغيب والترهيب ج ٣ ص ١١ ، وفي صحيح البخاري نحوه - باب الصدقة من كسب طيب - كتاب الزكاة .

٢ - رواه ابن عزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم وقال : صحيح الإسناد ( الترغيب والترهيب ج ١ ص ٢٦٦ ) .

٣ - رواه أبو داود بإسناد صحيح واللفظ له ، ومسلم في صحيحه ( فتح الباري ج ٣ ص ١٧٨ ) .

٤ - رواه أحمد وغيره من طريق حسنهما بعض علماء الحديث ( الترغيب والترهيب ج ٣ ص ١٤ ) .

٥ - فتح الباري ج ٣ ص ١٨٠ .



ولو سمعه آخر فأمن على دعائه — مع علمه بالحال — يكفر كذلك . ومثله لو بنى مسجداً من الحرام يرجو به القربة ؛ لأنه يطلب الثواب فيما فيه العقاب . ولا يكون ذلك إلا باستحلال الحرام وهو كفر . وهذا كله في الحرام المقطوع بحرمة ، لا المشتبه فيه <sup>(١)</sup> .

فلا يحسن وأهم أن الزكاة كفارة للغاصب عن إثم غصبه ، وللمرتشي عن جريمة رشوته . وللمرابي عن نجاسة رباة . هيهات هيهات لما زعموا ؛ فإن المال الحرام لا تقبل منه زكاة ، بل لا تجب فيه زكاة . إن الزكاة لا تجب إلا في مال يملكه صاحبه ، والإسلام لا يقر الملكية الحرام وإن طال عليها الأمد . إنه لا يقول للغاصبين والمرتشين والصصوص الصغار أو الكبار : تصدقوا .. ولكن يقول لهم قبل كل شيء : ردوا الأموال التي في أيديكم إلى أصحابها !

#### الزكاة نماء للمال :

والزكاة بعد ذلك نماء للمال وبركة فيه ، وربما استغرب ذلك بعض الناس فالزكاة في الظاهر نقص من المال لإخراج بعضه فكيف تكون نماء وزيادة ؟ ولكن العارفين يعلمون أن هذا النقص الظاهري وراءه زيادة حقيقية : زيادة في مال المجموع وزيادة في مال الغني نفسه ؛ فإن هذا الجزء القليل الذي يدفعه يعود عليه أضعافه من حيث يلدي أو لا يلدي .

وقريب من هذا ما نراه في بعض الدول الغنية المتخمة تتبرع بأموال من عندها لبعض الدول الفقيرة — لا لله — ولكن لتخلق قوة شرائية لمنتجاتها .

وإذا نظرنا نظرة نفسية نرى أن الدينار في يد رجل تحقق له القلوب بالحب وتهتف له الألسنة بالدعاء ، وتحوطه الأيدي بالحماية والرعاية — الدينار مع هذا الإنسان أشد قدرة وأكثر حركة من بضعة دنانير مع غيره . ولعل هذا التفسير الاقتصادي للنماء هو بعض ما تشير إليه آيات القرآن : وما أنفقتم من

١ - انظر : حاشية رد المختار حل الدر المختار ج ٢ ص ٢٧ .

٢ - راجع ص ١٣٣ - ١٣٥ من هذا الكتاب .

شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين<sup>(١)</sup> و الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم<sup>(٢)</sup> وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون<sup>(٣)</sup> و يحق الله الربا ويربي الصدقات<sup>(٤)</sup> .

ولا تنس هنا عمل العناية الإلهية في هذا الإخلاف والإرباء . بغير ما نعرف من الأسباب . والله يوتي من فضله ما يشاء لمن يشاء و الله ذو الفضل العظيم .

ثم إن الجزء الذي يؤخذ كل حول . زكاة من مال المسلم ، يكون حافزاً له على تجميع ماله وتنمية ثروته، إما بنفسه أو بمشاركة غيره حتى لا تأكلها الزكاة. وهذا التجميع يعود على رب المال — وفقاً لسنة الله — بأضعاف ما أخذ منه .

---

١ - سبأ ٣٩ .

٢ - البقرة ٢٦٨ .

٣ - الروم ٣٩ .

٤ - البقرة ٢٧٦ .

## المبحث الثاني

### هدف الزكاة وأثرها في الأخذ

والزكاة بالنظر لآخذها ، تحرير للإنسان مما يذل كرامة للإنسان ، وموازرة عملية ونفسية له في معركته الدائرة مع أحداث الحياة ، وتقلبات الزمان ، فمن الذي يأخذ الزكاة ويستفيد منها من الأفراد ؟  
انه الفقير الذي أتعبه الفقر ؟  
أو المسكين الذي أرهقته المسكنة ؟  
أو الرقيق الذي أذله الرق ؟  
أو الغارم الذي أضناه الدين ؟  
أو ابن السبيل الذي أياسه الانقطاع عن الأهل والمال ؟

### الزكاة تحرير لآخذها من ذي الحاجة :

ان الإسلام يريد للناس أن يحيا حياة طيبة ، ينعمون فيها بالعيش الرغد ، ويغتنمون بركات السموات والأرض ، ويأكلون من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، يحسون فيها بالسعادة تغمر جوارحهم . وبالأمن يعمر قلوبهم ، والشعور ، بنعمة الله يملأ عليهم أنفسهم وحياتهم .  
لانه يجعل تحقيق المطالب المادية عنصراً هاماً في تحقيق السعادة للإنسان .  
يقول الرسول عليه السلام : « ثلاث من السعادة : المرأة تراها فتمعجبك ، وتغيب عنها فتأمنها على نفسها ومالك . والداية تكون وطيدة فتلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق »<sup>(١)</sup> وفي حديث آخر : « أربع من السعادة :

١ - رواه الحاكم ( الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٦٨ ) .

المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء. وأربع من الشقاء : الجار السوء والمرأة السوء، والمركب السوء، والمسكن الضيق<sup>(١)</sup>. وهي لفظة نبوية رائعة إلى أثر الحياة الزوجية وأثر المواصلات والمسكن وجيرانه في سعادة الإنسان أو شقاؤه . وهو ما صدقته الحياة أعظم تصديق . أجل ، يحب الإسلام للناس أن يسعدوا بالغنى ، ويكره لهم أن يشقوا بالفقر ، وتشتد كراهيته وعداوته للفقر إذا كان ناشئاً عن سوء التوزيع وتظالم المجتمع ، وبغى بنفسه على بعضى .

وفرق ما بين نظام الإسلام والأنظمة المادية ، أن الأنظمة المادية تقف عند إشباع البطن والفرج ، ولا تتجاوز دائرة المنافع المادية الدنيا ، فالرفاهية والسعة هي هدفها الأخير ، وجنة أحلامها على الأرض ، ولا جنة غيرها أما النظام الإسلامي فيجعل هدفه من وراء الغنى ورغد العيش أن يسمو الناس بأرواحهم إلى ربهم ، وألا يشغلهم الهم في طلب الرغيف ، والانشغال بمعركة الخبز ، عن معرفة الله وحسن الصلة به ، والتطلع إلى حياة أخرى هي خير وأبقى .

إن الناس إذا توافرت لهم كفايتهم وكفاية من يعولونه أستطاعوا أن يطمشوا في حياتهم ويتجهوا بالعبادة الخاشعة إلى ربهم ، الذي أطعمهم من جوع وأنعمهم من خوف

وليس أدل على كراهية الإسلام للفقر وحبه للغنى وللحياة الطيبة من أن الله تعالى امتن على رسوله بالغنى فقال: « ووجدك عاقلاً فارغاً »<sup>(٢)</sup>، وأمتن على المسلمين بعد الهجرة فقال: « فأواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون »<sup>(٣)</sup> .

وكان من دعاء الرسول: « اللهم اني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى »<sup>(٤)</sup>

١ - رواه ابن حبان في صحيحه (المصدر نفسه) .

٢ - سورة الفصيح ٨ .

٣ - سورة الانفال ٢٦ .

٤ - رواه مسلم والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود .

ومن توجيهاته تفصيل الغني الشاكر على الفقير الصابر<sup>(١)</sup> .

وقد جعل القرآن الغنى والحياة الطيبة من مثوبة الله العاجلة للمؤمنين الصالحين كما جعل الفقر وضنك المعيشة من عاجل عقوبته للكفرة والفاسقين . قال تعالى « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلننجينه حياة طيبة<sup>(٢)</sup> » . « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض<sup>(٣)</sup> » « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب<sup>(٤)</sup> » « وضرب الله مثلاً قرية آمنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون<sup>(٥)</sup> » .

ومنذ أهبط آدم وزوجه إلى الأرض اتبأهما بسته في خلقه « قال اهبطا منها جميعاً ، فأما يأتيكم مني هدى ، فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى . من أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى<sup>(٦)</sup> » . ومن هذا يتبين لنا أن الأفكار التي نشأت في رحاب التصوف من تمجيد الفقر والترحيب به وإطلاق ذم الغنى والتخويف منه ، إنما هي أفكار قلقت بها المانوية الفارسية ، والصوفية الهندية ، والرهانية المسيحية . فهي على كل حال أفكار دخيلة على الإسلام<sup>(٧)</sup> .

ومن هنا فرض الله الزكاة وجعلها من دعائم دين الإسلام ، تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء ، فيقضي بها الفقير حاجاته المادية ، كالمأكل والمشرب والملبس والسكن ، وحاجاته النفسية الحيوية ، كالزواج الذي قرر العلماء أنه من تمام

١ - كما يظهر من حديث : « ذهب أهل الثور بالأجور » وهو في الصحيحين .

٢ - سورة النحل ٦٧ .

٣ - الأعراف ٩٦ .

٤ - الطلاق ٢-٣ .

٥ - النحل ١١٢ .

٦ - طه ١٢٣-١٢٤ .

٧ - انظر : كتابنا ومشكلة الفقر وكيف حلها الإسلام ، فصل : نظرة الإسلام إلى الفقر

كفائته ، وحاجاته المعنوية الفكرية ، ككتب العلم لمن كان من أهله .  
وبهذا يستطيع هذا الفقير أن يشارك في الحياة ، ويقوم بواجبه في طاعة الله . وبهذا يشعر أنه عضو حي في جسم المجتمع ، وأنه ليس شيئاً ضائعاً ولا كماً مهملاً ، وإنما هو في مجتمع إنساني كريم يعنى به ويرعاه ويأخذ بيده ، ويقدم له يد المساعدة ، في صورة كريمة لا من فيها ولا أذى ، بل يتقبلها من يد النولة ، وهو عزيز النفس ، رافع الرأس ، موفور الكرامة ، لأنه إنما يأخذ حقه المعلوم ، ونصيبه المقسوم .

حتى لو اضطربت الأمور في المجتمع المسلم ، وقدر للأفراد أن يكونوا هم الموزعين للزكاة بأنفسهم ، فإن القرآن يحلرهم من إهانة الفقير أو جرح إحساسه بما يفهم منه الاستعلاء عليه ، أو الامتنان ، أو أي معنى يؤذي كرامته كإنسان ، وينال من عزته كسليم . قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبنى والأذى ، كالذي ينفق ماله رثاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثلهم كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلداً »<sup>(١)</sup> .

إن شعور الفقير أنه ليس ضائعاً في المجتمع وأن مجتمعه يهتم به ويرعاه ، كسب كبير لشخصيته ، وزكاة لنفسيته ، وهذا الشعور نفسه ثروة لا يستهان بها للأمة كلها .

إن رسالة الإنسان على الأرض ، وكرامته على الله سبحانه ، تقتضيان ألا يترك للفقير الذي ينسبه نفسه وربه ، ويذهله عن دينه ودنياه ، ويعزله عن أمته ورسالتها ، ويشغل عن ذلك كله بالتفكير في سد الجوعة وسر العورة ، والحصول على المأوى . يوضح الشهيد ( سيد قطب ) هذا المعنى بقلمه البليغ فيقول<sup>(٢)</sup> :  
« يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يغيثهم من ضرورات الحياة المادية ، ليفرغوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإنسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم : « ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم

١ - سورة البقرة ٢٦٤ .

٢ - المذلة الاجتماعية في الإسلام ص ١٣٢-١٣٣ ط خامسة .

من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً<sup>(١)</sup> .

«ولقد كرمهم فعلاً» بالعقل والعاطفة وبالاشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الاشواق الروحية وهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ؛ وارتكسوا إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشربه غالباً . وإن بعض الحيوان ليختال ويقفز ويمرح ؛ وإن بعض الطير ليغرد ويسقسق فرحاً بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب .

«فمنا هو بانسان وما هو بكريم على الله» ذلك الذي تشغله ضرورات الطعام والشراب عن التطلع إلى مثل ما يناله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإنسان الذي كرمه الله . فإذا قضى وقته وجهده ثم لم ينل كفايته ، فتلك هي العاطمة التي تهبط به دركات عما أراد به الله ، والتي تصم الجماعة التي يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ، لأنها تخالف عن ارادة الله . «إن الإنسان خليفة الله في أرضه» قد استخلفه عليها لينمي الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم ليشكر الله على أنعمه التي آتاه . والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقضي في سبيل اللقمة ولو كانت كافية ، فكيف إذا قضى الحياة فلم يجد الكفاية ؟

#### الزكاة تطهير من الحسد والبغضاء :

والزكاة — لآخذها أيضاً — تطهير من داء الحسد والكراهية ، فالإنسان إذا عضته أنياب الفقر ، ودهته داهية الحاجة ، ورأى حوله من ينعمون بالخير ، ويعيشون في الرغد ، ولا يمدون له يدا بالعون ، بل يتركونه لمخالب الفقر وأنيابه .. هذا الإنسان لا يسلم قلبه من البغضاء ، والضغينة على مجتمع يهمله ، ولا يعنى بأمره ، وتربة الشح والإنانية لا تنبت إلا الحقد والحسد لكل ذي نعمة . والإسلام يقيم العلائق بين الناس على أساس من الأخوة الجامعة بينهم ،

١ - سورة الاسراء الآية ٧٠ .

وأصل هذه الأخوة : هو الإنسانية المشتركة والعقيدة المشتركة : « كونوا عباد الله إخواناً »<sup>(١)</sup> . والمسلم أخو المسلم<sup>(٢)</sup> ، ولن تقوم هذه الاخوة وتستقر إذا شيع أحد الاخوة وترك الآخرين يحوعون. وهو ينظر إليهم فلا يعلم بدايمونة. إن هذا معناه تقطيع الأواصر بين الاخوة وإيقاد نار الكراهية والحسد في صدر الفقير المحروم ضد الغني الواجد ، وهذا ما يقف الإسلام دونه ، ويجول دون وقوعه .

فإن الحسد والبغضاء داء فتاك وآفة قاتلة ، وخسارة مدمرة للفرد والمجتمع . الحسد خسارة على الدين ، لأنه ينحرف بتفكير الحاسد ، فيسيء الفهم في قسمة الله لأرزاق عباداه ، وقد يحمل القدر وز الظلم الاجتماعي الواقع بين الناس. ولهذا قال القرآن في وصف اليهود : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله »<sup>(٤)</sup> . والحسد والبغضاء والاحقاد آفات تنخر في كيان الفرد الروحي والجسمي . وفي كيان الجماعة المادي والمعنوي . فالفرد الذي يغزو قلبه الحسد ، وتحتله الضغينة والكراهية ، لن يكون انساناً كاملاً الإيمان ، لأن القلب لا يتسع لإيمان بالله وحقد على عباد الله .

والحسد والكراهية داء جثماني كما هو داء نفسي أيضاً ، إنه يؤدي إلى الإصابة بأمراض وبيلة كقرحة المعدة وضغط الدم . والحسد والكراهية يضران بإنتاج المجتمع واقتصاده ، فالحاسد الكاره إنسان مصاب بضعف الإنتاج ان لم يكن يعقمه . إنه بدل أن يعمل ويتج ، يفرغ طاقته في الكراهية والبغضاء والحسد فلا عجب أن سمي نبي الإسلام هذه الآفات ( داء الامم ) وحذر النبي أمته ، أن تدب إليهم ديب العقاب والحشرات السامة فقال : « دب إليكم داء الأمم من قبلكم : الحسد والبغضاء . والبغضاء هي الحالقة . أما اني لا أقول : تمحق

١ - رواه مسلم عن أبي هريرة .

٢ - متفق عليه عن ابن عمر ومسلم عن عقبة بن عامر وأبو داود عن عمرو بن الأحوص وعن قتيلة ابنة مخرمة - انظر : كشف الخفاء ج ٢ - ٢١٠ .

٣ - سورة النساء ٥٤ .



الشعر ولكن تخلق الدين (١)».

لم يحارب الإسلام هذه الآفات النفسية الاجتماعية الخطيرة بالوعظ المجرد،  
والارشاد النظري فحسب ، ولكنه عمل على اقتلاع أسبابها من الحياة، واستئصال  
جلورها من المجتمع ، فليس يكفي الجائع أو المحروم أو العريان أن تلقى عليه  
درساً بليغاً في خطر الحقد والحسد ، وكل لحظة في حياته التعسة البائسة ، و حياة  
العلايمين الناعمين المترفين من حوله ، تلقنه دروساً عملية أخرى : كيف  
يحسد ؟ وكيف يحقد ؟ وكيف يبغض ؟ وكيف يظلي قلبه كراهية وغيظاً ونقمة ؟  
ومن أجل ذلك فرض الإسلام الزكاة ليسر للعاطل العمل ، ويضمن للعاجز  
المعيش ، ويقضي عن الغارم الدين ، ويحمل ابن السبيل إلى أهله ووطنه ، فيشعر  
الناس أنهم اخوة بعضهم أولياء بعض ، وأن مال الآخرين مال لهم عند الضرورة  
والحاجة ، ويحس الفرد أن قوة أخيه قوة له إذا ضعف ، وغنى أخيه مدد له  
إذا أعسر. وفي هذا الجو النقي يمتد ظل الإيمان بما يتبعه من حب وإيثار « لا يؤمن  
أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه (٢) » .

---

١ - رواه البزار بإسناد جيد والبيهقي وغيرهما - الترهيب والترهيب ج ٤ ص ١١ .

٢ - رواه أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجة عن أنس ، كما في الجامع الصغير .

## الفصل الثاني

### أهداف الزكاة وأثرها في حياة المجتمع

إن الجانب الاجتماعي من أهداف الزكاة ظاهر لا ريب فيه . ويكفي أن ننظر إلى مصارف الزكاة نظرة سريعة ، لتتضح لنا هذه الحقيقة وضوح الصبح لذي عيني .

إذا قرأنا آية التوبة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » تبين لنا أن من هذه الأهداف ما له صبغة دينية سياسية ؛ لأنه يتصل بالإسلام بوصفه ديناً ودولة ، وذلك ما يشير إليه سهماً ( المؤلفة قلوبهم ) ( وفي سبيل الله ) .

إن هذين المصرفين يقتضيان أن تكون لهذا الدين جماعة ودولة ، تجمع الزكوات من أربابها بواسطة ( العاملين عليها ) ثم تنفق منها على نشر دعوته ، وإعلاء كلمته ، والدفاع عن حوزته . وذلك بتأليف القلوب عليه ودعوة الشعوب إليه ، فلها دعوة إلى « سبيل الله » .

وقد فصلنا القول في معنى هذين المصرفين ودلالتهما في ( مصارف الزكاة ) فليرجع إلى ذلك هناك . كما ستبين في هذا الفصل علاقة الزكاة بالمقومات الروحية والأخلاقية للمجتمع المسلم وللاُمة المسلمة .

## الزكاة والضمان الاجتماعي :

ومن هذه الأهداف ما له صبغة اجتماعية . كمساعدة ذوي الحاجات والأخذ بأيدي الضعفاء من فقراء ومساكين وغارمين وأبناء سبيل . فلإن مساعدة هؤلاء تؤثر فيهم بوصفهم أفراداً ، وتؤثر في المجتمع كله باعتباره كياناً متماسكاً والحق أن الخلود بين الفرد والمجتمع متداخلة . بل المجتمع ليس إلا مجموعة أفراد ، فكل ما يقوي شخصية الفرد وينمي مواهبه وطاقاته المادية والمعنوية ، هو من غير شك تقوية للمجتمع وترقية له . وكل ما يؤثر في المجتمع بصفة عامة يؤثر في أفرادة . شعروا بذلك أو لم يشعروا .

فلا عجب أن نعد تشغيل العاطل ومساعدة العاجز ومعونة المحتاج ، كالفقير والمسكين والرقيق والمدن . أهدافاً اجتماعية لما تؤدي إليه من تماسك المجتمع وتكافله ، وهي في الوقت نفسه أهداف فردية ، بالنظر لهؤلاء الآخذين للزكاة . إن الزكاة جزء من نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام ، ذلك التكافل الذي لم يعرفه الغرب إلا في دائرة ضيقة ، هي دائرة التكافل المعيشي ، بمساعدة الفئات العاجزة والفقيرة ، وعرفه الإسلام في دائرة أعمق وأفسح ، بحيث يشمل جوانب الحياة المادية والمعنوية . فهناك التكافل الأدبي . والتكافل العلمي ، والتكافل السياسي ، والتكافل الدفاعي ، والتكافل الجنائي ، والتكافل الأخلاقي ، والتكافل الاقتصادي ، والتكافل العبادي ، والتكافل الحضاري ، وأخيراً التكافل المعيشي . وهو الذي خصص اليوم خطأ باسم « التكافل الاجتماعي »<sup>(١)</sup> .

التكافل الاجتماعي إذن نظام أشمل وأوسع كثيراً من الزكاة ، لأنه يشمل في عدة خطوط تشمل فروع الحياة كلها ، ونواحي الارتباطات البشرية جميعاً ، والزكاة خط واحد من هذه الخطوط ، وهي تشمل ما يسمى الآن « بالتأمين الاجتماعي » و « الضمان الاجتماعي » مجتمعين ، والفرق بين التأمين والضمان أن كل فرد في التأمين يؤدي قسطاً من دخله ، في نظير تأمينه عند عجزه الدائم

١ - انظر أقسام هذا التكافل العشرة في كتاب « اشتراكية الإسلام » للدكتور مصطفى السباعي ط ٣ ثانية المطبعة الهاشمية بدمشق .

أو الوقت . أما في الضمان ، فاللدولة هي التي تقوم بها من ميزانيتها العامة ،  
يلبون أن يشترك أفراد المجتمع باداء قسط معين .

وإن كثيراً من يؤخرون الزكاة في عام ، قد يكونون في العام التالي مستحقين  
للزكاة ، بنقص ما في أيديهم عن الوفاء بحاجاتهم ، أو حلول كوارث جعلتهم  
يستلذون على أنفسهم وعيالهم ، أو انقطاعهم عن وطنهم ومالهم ، أو نحو ذلك .  
فهي من هذه الناحية تأمين اجتماعي . وهناك آخرون ألم يكونوا ممن وجبت  
عليهم الزكاة من قبل ، ولم يساهم بشيء في حصيللة الزكاة ، ولكنه يستحقها  
لفقره وحاجته ، فهي من هذه الناحية ضمان اجتماعي <sup>(١)</sup> .

غير أن الزكاة في الواقع أقرب إلى الضمان منها إلى التأمين ، لأنها لا تعطي  
الفرد بمقدار ما دفع كما هو الشأن في نظام التأمين ، وإنما تعطيه بمقدار ما  
يحتاج إليه ، قل ذلك أو كثر .

إن الزكاة بذلك تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد  
على الصدقات الفردية التطوعية . بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة ،  
مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج : الكفاية في الطعام والملبس والسكن  
وسائر الحاجات ، لنفس الشخص ولمن يعوله في غير إسراف ولا تقتير .

ولقد سدت الزكاة كل ما يتصور من أنواع الحاجات ، الناشئة عن العجز  
الفردى أو الخلل الاجتماعى ، أو الظروف العارضة التي لا يسلم من تأثيرها  
بشر . ونحن نقرأ فيما كتبه الإمام الزهري لعمر بن عبد العزيز عن مواضع  
السنة ، في الزكاة : ان فيها نصيباً للزمنى والمقعدن ، ونصيباً لكل مسكين به  
عاهة لا يستطيع عيلة ولا ثقباً في الأرض . ونصيباً للمساكين الذين يسألون  
ويستطعمون ( حتى يأخذوا كتاباتهم ولا يحتاجوا بعدها إلى السؤال ) ونصيباً  
لمن في السجون من أهل الإسلام ، ممن ليس له أحد . ونصيباً لمن يحضر المأجد  
من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم ( ليس لهم رواتب ولا معاشات منتظمة )

١ - في ظلال القرآن للأستاذ سيد قطب ج ١ ص ٨١ .

ولا يسألون الناس ، ونصيباً لمن أصابه فقر وعليه دين ولم يكن شيء منه في معصية الله ولا يشتهم في دينه أو قال في دينه ، ونصيباً لكل مسافر ليس له مأوى ، ولا أهل يأوي إليهم ، فيؤدي ويطعم وتكلف دابته حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجة<sup>(١)</sup> فهو ضمان شامل لكل أصناف المحتاجين ، وكل حاجاتهم المختلفة ببدنية ونفسية وعقلية . وقد رأينا كيف اعتبر الزواج من الحاجات التي يجب اشباعها ، وكذلك كتب العلم لأهلها .

ولم يكن ذلك خاصاً بالمسلمين وحدهم ، بل شمل كل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى ، كما فعل سيدنا عمر مع اليهودي الذي وجده يسأل على الأبواب ، وأمر بكفالاته من بيت مال المسلمين ، وجعل ذلك مبدءاً له ولأمثاله<sup>(٢)</sup> . كما أنه حين رأى في طريقه إلى دمشق قوماً مجذولين من النصارى أمر أن يرتب لهم معاش من بيت المال الإسلامي<sup>(٣)</sup> .

هذا هو الضمان الاجتماعي الذي لم تفكر فيه الدول الغربية إلا منذ وقت قريب ، ولم تفكر فيه اختلاصاً لله ولا رحمة بالضعفاء ، ولكن دفعتها إليه الثورات العارمة وموجات المذاهب الشيوعية والاشتراكية . كما دفعتها إليه الحرب العالمية الثانية ، ورغبتها في استرضاء شعوبها ، وحشهم على الاستمرار في بذل الدم والعرق ، حتى تضع الحرب أوزارها .

وكان أول مظهر رسمي لهذا الضمان في سنة ١٩٤١ حين اجتمعت كلمة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ميثاق الأطلسي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد<sup>(٤)</sup> .

ومع هذا لم يبلغ شأن الضمان الإسلامي في شموله لكل مواطن ، وتحقيقه الكفاية التامة لكل حاجاته الأساسية هو وأسرته ، فضلاً عما ذهب إليه الإمام الشافعي ومن وافقه في تحقيق كفاية العمر للفقراء ، وإغنائهم بالزكاة غنى دائماً لا يحتاجون

١ - انظر : الأموال ص ٥٧٨-٥٨٠ .

٢ - نفسه ص ٤٦ .

٣ - تاريخ البلاذري ص ١٧٧ .

٤ - الضمان الاجتماعي للدكتور صادق مهدي ص ١٢٩

بعده إلى معونة أو مساعدة .

والعجب أن يسبق الإسلام هذه الدول بقرون عديدة في إقامة ضمان اجتماعي يفرضه الدين . وتنظمه الدولة ، وتسلم من أجله السيوف ، استخلاصاً لحقوق الفقراء من برائن الأغنياء . ومع هذا نجد من الكاتين من يرجع فضل الضمان الاجتماعي إلى أوروبا . أما تاريخنا وتراثنا فيقال عليه الرب ١١

ومن ذلك أن جامعة الدول العربية عقدت حلقة للدراسات الاجتماعية سنة ١٩٥٢ بدمشق ، وخصصت هذه الحلقة للدراسة التكافل الاجتماعي ، وقد ألقى مدير الحلقة - المستر دانييل من جيرج - محاضرة عن «تطور التكافل الاجتماعي» ذكر فيها : أن المحتاجين في القرون الغابرة لم يكن أمامهم وسيلة إلا الاستجداء أو تلقي الصدقات للتخلص من الموت جوعاً ، وأن تاريخ التدابير الحكومية لإغاثة الفقراء يرجع إلى القرن السابع عشر ، وقد اتخذت الخطوات الأولى شكل تنظيم المعونة إلى الفقراء من قبل الهيئات المحلية ... الخ .. (١)

وهذا من أثر الجهل بتاريخ الإسلام وحقيقة فريضة الزكاة ، الذي يينا - بما لا شك فيه - أنها نظام تقوم عليه الحكومة المسلمة جباية وصرفاً ، وأنها ليست من باب الإحسان الفردي ، أو الصدقات التطوعية ، وإنما هي - بالنظر لذوي الحاجات - حق معلوم ، وبالنظر لذوي الأموال ضريبة إلزامية مفروضة ، وأنها ضريبة تقوم عليها الدولة المسلمة تحصيلها وتوزيعاً . إلا أنها تتميز عن الضريبة الوضعية بخلودها وثباتها ، فإذا أهملت الحكومات ولم تطالب بها ، فإن المسلم لا يصح إسلامه ولا يتم إيمانه إلا بإخراجها ، لإرضاء لربه ، وتركه لنفسه ، وتطهيراً لماله ، وفرض عليه أن يخرجها طيبة بها نفسه ، خالية من المن والأذى . والمحتاج الذي يأخذها في هذه الحال يأخذها وقد علمه الإسلام أنها حق له في مال الله الذي استخلف فيه بعض عباده ، وأن الجماعة مطالبة أن تقاتل من أجل هذا الحق المعلوم .

## الزكاة والتوجيه الاقتصادي :

وللزكاة أثرها في الجانب الاقتصادي . وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق فإنها بما تستقطعه من أرباب المال تدفعهم إلى العمل على تعويض ما أخذ منهم . وهذا أوضح ما يكون في زكاة النقود ، فقد حرم الإسلام كثرها ، وحبسها عن التداول والتمير ، وجاء في ذلك وعيد الله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » . ولم يكتف بهذا الوعيد الماحر الشديد ، بل أعلن حرباً عملية على الكثر ، ووضع الخطة الحكيمة لإخراج النقود من الشقوق والخزائن ، وذلك حين فرض ٢.٥٪ على الثروة النقدية ، سواء استغلها صاحبها أم لم يستغلها . فالزكاة بذلك سوط يسوقه سوقاً إلى إخراج النقود لتعمل وتغل وتكسب وتنمي ، حتى لا يأتي عليها مرور الأعوام . وفي هذا جاءت الأحاديث والآثار : « اتجروا بأموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة » . وقد تحدثنا عن شيء من ذلك في زكاة النقود ، وحكمة فرضيتها على رأس المال .

## الزكاة والمقومات الروحية للأمة :

وفوق ذلك كله ، فإن للزكاة أهدافها وآثارها في تحقيق المثل العليا التي نعيشها الأمة المسلمة ، وتعيش بها ، وفي رعاية مقوماتها الروحية التي يقوم عليها بناؤها ، ويبنى كيانها ، وتتميز شخصيتها . « الأمة — كما يقول الأستاذ البهي الخولي — بمقوماتها الروحية ، لا بمقوماتها الحسية فحسب . بل إن المقومات الحسية لا قيمة لها في بناء الأمة ، ودعم كيانها بدون المقومات الروحية . لذا نرى الإسلام يحفل بها ، ويعمل الاتفاق من مال الجساعة على رعايتها ودعمها فريضة لازمة ، فهي للكيان المعنوي كالشراب والطعام للكيان الحسي . وقد أصل الإسلام تلك المقومات الروحية في ثلاثة أصول ( أشارت إليها آية مصارف الزكاة ) :

**الأصل الأول :** توفير الحرية لكافة أفراد المجتمع . ولكنه في هذا المقام ينص على فرضية فك الرقاب ، أي تحرير الارقاء من ذل العبودية . وذلك أول ما عرفت الإنسانية قاطبة من سمو التشريع في تحرير الأرقاء : أن يجعل تحريرهم فريضة على المسلمين بسهم من أموالهم مقرر . وقد جاء هذا الحق في آية الزكاة في قوله تعالى : « وفي الرقاب » .

**والأصل الثاني :** بعث همم الأفراد ومواهب المروءة فيهم إلى بذل المكرمات التي تحقق للمجتمع منافع أدبية أو حسية ، أو ترد عنه مكروهاً يوشك أن يقع . ذلك أن في الأفراد طاقات لا حدها في حب الخير ، والاستعداد لمختلف الخدمات الاجتماعية ، وهي كواهب العقل ، لم يخلقها الله سدى ، بل خلقها لتحقيق ذاتها ، وتؤدي وظيفتها في الحياة . فإذا كان من الواجب تشجيع طاقات الذهن ، واستثارة كامنها ، لتؤدي وظيفتها في الحياة ، فإن تشجيع مواهب المروءة الفطرية في الأفراد ، أحق وأولى ، لا لثمارها وما تبذل من مثل كريمة في الحياة فحسب ، بل لأنها أيضاً هي السبيل الذي يعد لنا الرجال ذوي القيم ، ويخرج للأمة ثروتها الأساسية من النفوس السامية الكريمة . فإنه ليس أفضل من فعل الخير إلا النفس التي فعلته ، والنية التي بعثته . والأمة التي تغنى بهذا الطراز ، تغنى بأسباب القوة ودعمات المجد كله ، وكفاها شرفاً وأهلية للحياة ما تشيع من عزائم الخير ، ومواجد الحب ، بل كفاها برأ بالحق ، وبالحياء وينفسها ، انها تستخرج من مناجم النفوس والفطر أئمن كنوزها ، وأشرف معادنها ، وتهب للحياة أشرف معانيها ، وترقي بالإنسانية إلى أكرم قيمها . وذلك هو المثل الأعلى على الذي أراده الله للإنسانية وللحياة .

« فواجب الجماعة أن تتعهد تلك الطاقات في نفوس أفرادها بما ينهها ويثيرها وينميها ، لا أن تترك للإهمال والجمود ، يوهن قواها ، ويطمس ينابيعها ، فقد يكون أحد هؤلاء بصدد مكرمة يبذل فيها ماله كله ، حتى يصير إلى لا شيء ، ليدفع عن أمته باباً من الشر كان يوشك أن يهز أمنها ، ويغزو قلوب فريق منها بالشحناء والبغض . فإذا تركنا ذلك الذي أدته مروءته إلى



الفقر ، يواجه ثمرة عمله ، فلن يعود إلى مروة أخرى ، إذا أتيح له أن ينهض من عثرته ، ولن يقتدي به - بعد - ذو مروة في مكرمة. فالحق والعدل يقضي بأن يكون لمثل هذا الذي غرم ما غرم نصيب في مال الجماعة ، أو أن يكون في هذا المال سهم لاطلاق همم ذوي المروءة ، وتشجيع حوافز الخير فيهم ، فلا يضام أحدهم بالفقر ، على ما أسلف للأمة من خير . وهذا ما قدره الإسلام وقضى به الحق سبحانه في آية الصدقات : « والفارمين » ...

**والأصل الثالث :** رعاية العقائد والتعاليم التي نزلت لتركية مبادئ الفطرة في الإنسان ، وبخاصة إحكام الصلة بالله ، وتبصير الفرد بغايته من الحياة ، وبطوره الأخروي ، الذي هو صائر إليه ، ولا بد ، بحكم تطوره في مراحل الأزل ، وهو ما جاء في قوله تعالى في الآية نفسها : « وفي سبيل الله » .

« وما أدخلوه في مفهوم قوله « وفي سبيل الله » نفقات الغزو والدفاع ، أي إعداد الجيوش . والدفاع والجهاد في الإسلام إنما هو - أصلاً - دفاع عن العقيدة ، وجهاد في سبيلها ، وليس أمراً مدنياً بحتاً ، ولا جهاداً وطنياً صرفاً ، مقطوع الصلة بالله ، بل هو - أولاً وقبل كل شيء - جهاد في سبيل الله . وأخص ما كان في سبيل الله هو ما كان في صيانة العقيدة والدفاع عنها والتمكين لها ، وامتداد سلطانها ... » (١) .

وبرعاية هذه الأصول الثلاثة تكون الزكاة قد قامت بدورها في تثبيت القيم العليا ، والمقومات المعنوية الأصيلة ، التي يحرص عليها المجتمع المسلم ، بل يقوم عليها كيانه ، كما قلنا .

وبهذا يتحقق التكامل والتساند في الحياة الإسلامية ، وفي كافة النظم الإسلامية . فالزكاة - وإن كانت نظاماً مالياً في الظاهر - لا تنفصل عن العقيدة ولا عن العبادة ، ولا عن القيم والأخلاق ، ولا عن السياسة والجهاد ، ولا عن مشكلات الفرد والمجتمع ، والحياة والأحياء .

وفي المباحث التالية ، نعرض لبعض المشكلات الاجتماعية الهامة ، التي

١ - من كتاب « الاشتراكية في المجتمع الإسلامي » للشيخ البهر الخولي ١٤١-١٤٤

تعاثي منها مجتمعاتنا ، ويتطلب المصلحون لها العلاج . وعلاقة الزكاة بعلاج هذه المشكلات أو تخفيف آثارها وويلاتها .  
وقد فصلنا القول في « مشكلة الفقر » خاصة ، وكيف عالجها الإسلام ، وموضع الزكاة من هذا العلاج ، في كتاب مستقل<sup>(١)</sup> نشرناه ، فليرجع إليه من شاء .

---

١ - بعنوان « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » نشر دار العربية . بيروت .

## مشكلة الفوارق

ليس هدف الزكاة مقصوداً على محاربة الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية ، ولكن من أهدافها توسيع قاعدة التملك ، وتكثير عدد الملاك ، ونحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء المعوزين إلى أغنياء مالكين لما يكفيهم طوال العمر . ذلك أن هدف الزكاة إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها ، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة ، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه كأن تملك التاجر متجراً وما يلزمه ويتبعه ، وتملك الزارع ضيعة وما يلزمها ويتبعها ، وتملك المحترف آلات حرفته ، وما يلزمها وينبعاها — كما وضعنا ذلك في مصارف الزكاة<sup>(١)</sup> — فهي بهذا تعمل على تحقيق هدف عظيم : هو التقليل من عدد الأجراء ، والزيادة في عدد الملاك .

وذلك هدف من أهداف الإسلام الكبيرة في ميدان الاقتصاد ، والاجتماع : أن يشترك الناس في الخيرات والمنافع التي أودعها الخالق في هذه الأرض ، ولا يقتصر تداولها على فئة الأغنياء وحدهم ويحرم الآخرون .

قال تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً<sup>(٢)</sup> » وكلمة (جميعاً) في الآية يصح أن تكون تأكيداً لما في الأرض ، أو للناس المخاطبين ، ولا مانع من إرادة المعنيين معاً . فالعنى على هذا أن جميع ما في الأرض مخلوق للناس جميعاً ، لا لتستأثر به فئة دون أخرى .

١ - راجع بحث « كم يسلى الفقير والمسكين » من الباب الرابع - الفصل الأول .

٢ - سورة البقرة ٢٩ .

ومن هنا يعمل الإسلام على عدالة التوزيع ، وتقارب الملكيات في المجتمع . وهو بنظام الزكاة والقيء وغيرهما يعمل على إعادة التوازن ، وتقريب المستويات بعضها من بعض ، كما نص على ذلك صراحة في كتاب الله عز وجل في آية توزيع القيم فقال ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم )<sup>(١)</sup> وإذا كان الإسلام قد أقر التفاوت بين الناس في المعاش والأرزاق ، لأنه — بلا شك — نتيجة لتفاوت فطري في المواهب والملكات ، والقدر والطاقت . فمن المقرر أن الاعتراف بهذا التفاوت والتفاضل ليس معناه أن يدع الإسلام الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً ، فتتسع الشقة بين الفريقين ، ويصبح الأغنياء في المجتمع ( طبقة ) كتب لها ان تعيش في أبراج من العاج تنوارث النعم والغنى ويمسي الفقراء ( طبقة ) كتب عليها ان ( تموت ) في أكواخ من البؤس والحرمان . بل تدخل الإسلام بتشريعاته القانونية ، وتنظيماته العملية ، ووصاياها الترغيبية والترهيبية ، لتقريب المسافة بين هؤلاء وأولئك . فعمل على الحد من طغيان الأغنياء ، والرفع من مستوى الفقراء .

ولست هنا في مقام الحديث عن وسائل الإسلام الكثيرة في هذا التقريب<sup>(٢)</sup> وإنما أتحدث عن الزكاة باعتبارها وسيلة بارزة من هذه الوسائل ؛ إذ هي أخذ من الغني وإعطاء للفقير .

إننا إذا تصورنا المجتمع الإسلامي الصحيح ، الذي يعمل إمراده فيبتقنون العمل ، استجابة لنداء الإسلام : يمشون في مناكب الأرض الذلول ، ويلتمسون الرزق في خباياها ، وينتشرون في أرجائها زراعاً وصناعاً ، وتجاراً ، وعاملين في شتى الميادين ، ومخترعين بشتى الحرف ، مستغلين لكل الطاقات ، متفعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم في السموات والأرض جثياً منه — إذا تصورنا هذا المجتمع ، فكيف تكون نسبة القادرين الذين تجب عليهم الزكاة في ثرواتهم

١ - الحشر ٧ .

٢ - سنمصل ذلك ان شاء الله في كتابنا « معالم النظام الاقتصادي في الإسلام » .

ودخولهم ؟

إن النسبة بلا ريب ستكون كبيرة جداً ، والعدد سيكون هائلاً .  
وكم تكون نسبة الذين قعد بهم العجز عن العمل ، أو أعيتهم كثرة العيال  
وقلة الدخل ؟

إنها بلا شك ستكون نسبة ضئيلة جداً ، والعدد سيكون محدوداً .  
وهنا يتسع المجال - وحصيلة الزكاة من الضخامة كما ذكرنا - لناخذ  
منها عن نعمة لتمليك ذوي الدخل الضئيل أو الذين لا دخل لهم ، فتقرب المسافة  
بينهم وبين غيرهم من الموسرين من أبناء الأمة .

إن أعظم آفة تصيب المجتمع وتهز كيانه هزاً ، وتنخر في عظامه من  
حيث يشعر أو لا يشعر : أن يوجد الثراء الفاحش إلى جانب الفقر المدقع ..  
أن يوجد من يملك القناطير المقنطرة ومن لا يملك قوت يومه .. أن يوجد من  
يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمة ، ويجواره من يضع يده على بطنه يشكو  
عضة الجوع .. أن يوجد من يملك القصور الفخمة لا يسكنها ولا يحتاج إليها ،  
وبالقرب منه حجرة (البدروم) التي تضم في أحشائها الدقاق رجلاً وأبويه  
وزوجه وأولاده !!

إن هدف الزكاة ألا يقع هذا التفاوت الشاسع البشع . وأقل ما تحمقه أن  
يختفي هذا الفرق الثاني الذي لا يجد مستوى العيش اللائق به من الطعام والكساء  
والمأوى . وأكثر من ذلك أنها تعمل على أن ترتفع بهؤلاء حتى يقتربوا من أولئك  
ويدخلوا في زمرة الأغنياء المالكين .

## مشكلة التسوّل

الإسلام يحارب التسوّل تربوياً وعملياً :

يغرس الإسلام في نفس المسلم كراهة السؤال للناس ، تربية له على علو الهمة وعزة النفس ، والترفع عن الدنيا . وإن رسول الإسلام ليضع ذلك في صف المبادئ التي يبايع عليها صحابته ، ويخصها بالذكر ضمن أركان البيعة . فمن أبي مسلم الخولاني قال : حدثني الحبيب الأمين ، أما هو إلهي فحبيب وأما هو عندي فأمين : عوف بن مالك قال - ( كنا عند رسول الله ﷺ سبعة أو ثمانية أو تسعة فقال : « ألا تبايعون رسول الله ﷺ ؟ » ولنا حديث عهد ببيعة . قلنا : قد بايعناك ! حتى قالها ثلاثاً ... وبسطنا أيدينا فبايعنا ، فقال قائل : يا رسول الله انا قد بايعناك فعلام نبايعك ؟ قال : أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وتصلوا الصلوات الخمس ، وتسمعوا وتطيعوا .. وأسر كلمة خفية ، قال : « ولا تسألوا الناس شيئاً » قال راوي الحديث : ( فلقد كان بعض أولئك نفر يسقط سوطه ، فما يسأل أحداً أن يناوله إياه<sup>(١)</sup> )

وهكذا نفذ هؤلاء الأصحاب الميامين مضمون هذه البيعة النبوية تنفيذاً ( حرفياً ) فلم يسألوا أحداً شيئاً حتى فيما لا يرزأ ماله ، ولا يكلف جهداً . ورضي الله عن الصحابة ، فلهم ما انتصروا على الناس إلا بعد أن انتصروا على أنفسهم ، وألزموها صراط دينهم المستقيم .

١ - رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه - كما في الترهيب والترهيب ج ٢ باب الترهيب من المسألة .

وعن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال قال رسول الله ﷺ : من يتكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً وأتكفل له بالجنة ؟ فقال ثوبان : أنا يا رسول الله ، فقال : لا تسأل الناس شيئاً ، فكان لا يسأل أحداً شيئاً (١) .

ولقد صور لهم النبي ﷺ اليد الآخذة ( باليد السفلى ) واليد المتعففة أو المعطية باليد العليا . وعلمهم أن يروضوا أنفسهم على الاستعفاف فيعفهم الله ، وعلى الاستغناء عن الغير فيغنيهم الله . فمن أبي سعيد الخدري : أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى إذا نفذ ما عنده قال : « ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطي أحد من عطاء أوسع من الصبر » (٢) .

### العمل هو الأساس :

لقد علم الرسول ﷺ أصحابه مبدأين جليلين من مبادئ الإسلام :  
المبدأ الأول : أن العمل هو أساس الكسب ، وأن على المسلم أن يمشي في مناكب الأرض ويبتغي من فضل الله ، وأن العمل — وإن نظر إليه بعض الناس نظرة استهانة — أفضل من تكفف الناس ، وإراقة ماء الوجه بالسؤال : « لأن يأخذ أحدكم حيلة على ظهره فيأتي بحزمة من الحطب فيبيعهها ، فكيف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » (٣) .

### حرمة سؤال الناس :

والمبدأ الثاني : أن الأصل في سؤال الناس وتكففهم هو الحرمة ، لما في ذلك من تعريض النفس للهوان والمذلة ، فلا يحل للمسلم أن يلجأ للسؤال إلا

١ - رواه أبو داود - المصدر السابق . واخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج٤ ص ١٩٧ .

٢ - رواه الشيخ إلا ابن ماجه - نفسه . وانظر : السنن الكبرى ج٤ ص ١٩٥ وما بعدها .

٣ - رواه البخاري في أول كتاب البيع من التزوير .

لحاجة تقهره على السؤال ، فإن سأل وعنده ما يغنيه كانت مسأله خموشاً في وجهه يوم القيامة .

وفي هذا المعنى جاءت جملة أحاديث تهرب من المسألة بوعيد تنفطر له القلوب .

من ذلك ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله وليس في وجهه مزعة لحم » .

ومنها ما رواه أصحاب السنن : « من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خموش أو خدوش أو كدوح في وجهه » . فقيل : يا رسول الله : وما الغنى . قال : « خمسون درهماً أو قيمتها ذهباً » (١) .

فالمسألة تصيب الإنسان في أخص مظهر لكرامته وإنسانيته وهو وجهه . ومنها حديث : « من سأل وله أوقية فقد ألحف » (٢) والأوقية أربعون درهماً .

ومنها حديث : « من سأل وعنده ما يغنيه . فلتما يستكثر من النار ، أو من جمر جهنم — فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه » (٣) .

وهل المراد أن عنده غداء يوم وعشاءه ؟ أم المراد أنه يكسب قوت يوم بيوم ، فيجد غداءه وعشاءه على دائم الأوقات ؟

لعل هذا هو الأرجح والأليق . فمثل هذا هو الذي يجد من رزقه المتجدد ما يغنيه عن ذل السؤال .

### الغنى الذي يحرم السؤال :

ولكن لماذا اختلفت مقادير الغنى الذي يحرم معه السؤال في هذه الأحاديث ؟ إن أفضل جواب عن هذا السؤال ما ذكره العلامة ولي الله الدهلوي في كتابه الفريد « حجة الله البالغة » حيث قال (٤) : « هذه الأحاديث ليست متخالفة عندنا ؛

١ - رواه الأربعة .

٢ - رواه أبو داود والنسائي .

٣ - رواه أبو داود .

٤ - ٢٦ ص ٤٦ ط المنيرية .



لأن الناس على منازل شتى . ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه .. فمن كان كاسباً بالحرقة فهو معذور حتى يجد آلات الحرقة ، ومن كان زارعاً حتى يجد آلات الزرع . ومن كان تاجراً حتى يجد البضاعة . ومن كان على الجهاد مستزقاً بما يروح ويغلو من الغنائم — كما كان أصحاب رسول الله ﷺ — فالضابط فيه أوقية أو خمسون درهماً .

ومن كان كاسباً يحمل الأثقال في الأسواق ، أو احتطاب الحطب ويبعه وأمثال ذلك فللضابط فيه ما يغديه ويعشيه <sup>(١)</sup> .

والتحقيق أن الغنى الذي يحرم معه السؤال ، أنخص من الغنى الذي يحرم معه أخذ الزكاة . فإن الشارع شدد في المسألة وبالغ في التحذير منها ، فلا تحمل للمسلم إلا للضرورة . ولا ضرورة بمن يجدد ما يكفيه في وقته إلى المسألة ، كما قال الخطابي .

هذه هي تربية الإسلام لأبنائه . وهذه هي توجيهاته وإرشاداته لهم . ولكن الإرشاد النظري . والتوجيه الخلقي ، والتربية النفسية ، لا تكفي ما لم يصحبها علاج عملي للسائلين الذين يسألون عن حاجة ملحة . وضرورة قاهرة . وقد قيل : إن صوت المعدة أقوى من نداء الضمير .

### العلاج العملي للتسول للقادرين :

والعلاج العملي هنا يتمثل في أمرين :

أولها : تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر على العمل ، وهذا هو واجب الدولة الإسلامية نحو أبنائها . فما ينبغي لراع مسئول عن رعيته أن يقف مكتوف اليدين أمام القادرين العاطلين من المواطنين ، كما لا يجوز أن يكون موقفه منهم

---

١ - يرى العلامة الحنفي أبو جعفر الطحاوي في (مشكل الآثار) أن النبي غلظ عليهم أولاً في الفقر الذي يحرم السؤال ثم خفف ذلك بالتدرج حتى انتهى إلى خمس أواق ، وهي نصاب الزكاة في الفضة ، ولكن لا دليل على ذلك ، وتخرج العلامة الدحلوي أولاً . وحديث الأوقاف الخمس الذي أشار إليه لم تثبت صحته .

بصفة دائمة مد اليد بمعونة قلت أو كثرت من أموال الصدقات ، فقد ذكرنا في مصارف الزكاة قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى » . وكل إعانة مادية تعطي « لذي مرة سوى » ليست في الواقع إلا تشجيعاً للبطالة من جانب ، ومزاحمة للضعفاء والزمني والعاجزين في حقوقهم من جانب آخر .

والتصرف السلبي الواجب هو ما فعل رسول الله ﷺ بأزاء واحد من هؤلاء السائلين .

فحين أنس بن مالك<sup>(١)</sup> : أن رجلاً من الأنصار أت النبي ﷺ يسأله فقال : أما في بيتك شيء ؟ قال : بلى : جلس<sup>(٢)</sup> وليس بعضه ، ونبسط بعضه ، وقعب<sup>(٣)</sup> نشرب فيه الماء . قال : اتني بهما ... فأناه بهما ، فأخذهما رسول الله ﷺ وقال : من يشري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم ، قال : من يزيد على درهم ؟ مرتين أو ثلاثاً . قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين .. فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين ، وأعطاهما الأنصاري وقال : اشتر بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهلك ... واشتر بالآخر قلنوماً فأتني به .. فشد رسول الله ﷺ عوداً بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب وبع .. ولا أرينك خمسة عشر يوماً . فذهب الرجل يحتطب ويبيع .. فجاء وقد أصاب عشرة دراهم .. فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً .. قال رسول الله ﷺ : هذا خير لك من أن تحمي المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة . إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع<sup>(٤)</sup>

١ - أخرجه أبو داود والترمذي والسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن حبلان . وقد قال فيه يحيى بن معين : صالح ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه . انظر مختصر سنن أبي داود للبكري ج ٢ ص ٢٣٩-٢٤٠ .

٢ - المجلس : كساء يوضع على ظهر البعير أو يفرش في البيت تحت حر الثياب .

٣ - والقعب : القلح - الإناء .

٤ - والفقر المدقع : الشديد واصله من التقاع وهو التراب . ومنه : الفقر الذي يفضي به إلى التراب ، أي لا يكون عنده ما يقي به التراب .

أو الذي غرم مفلطح<sup>(١)</sup> ، أو الذي دم موجع<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا الحديث الناصح نجد النبي ﷺ لم يرد للأنصاري السائل أن يأخذ من الزكاة وهو قوي على الكسب .. ولا يجوز له ذلك إلا إذا ضاقت أمامه المسالك ، وأعيته الحيل .. وولي الأمر لا بد أن يعينه في إتاحة الفرصة للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامه .

« إن هذا الحديث يحتوي خطوات سبقة سبق بها الإسلام كل النظم التي عرفت الإنسانية بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام .

إنه لم يعالج السائل المحتاج بالمعونة المادية الوقتية كما يفكر كثيرون ، ولم يعالجه بالوعظ المجرد والتنفير من المسألة كما يصنع آخرون . ولكنه أخذ بيده في حل مشكلته بنفسه وعلاجها بطريقة ناجحة .

« علمه أن يستخدم كل ما عنده من طاقات وإن صغرت وأن يستغنى ما يملك من حيل وإن ضوئت ، فلا يلجأ إلى السؤال وعنده شيء يستطيع أن ينتفع به في تيسير عمل يفتنيه .

« وعلمه أن كل عمل يجلب رزقاً حلالاً هو عمل شريف كريم ، ولو كان احتطاب حزمة يجتلبها فيبيعها ، فكيف الله بها وجهه أن يراق ماؤه في سؤال الناس .

« وأرشده إلى العمل الذي يناسب شخصه وقدرته وظروفه ويثبته وهياً له ( آلة العمل ) الذي أرشده إليه ، ولم يدعه تائهاً حيران .

« وأعطاه فرصة خمسة عشر يوماً يستطيع أن يعرف منه بعدها مدى ملائمة هذا العمل له ، ووفاءه بمطالبه ، فيقره عليه ، أو يدبر له عملاً آخر .

« وبعد هذا الحل العملي لمشكلته لفته ذلك الدرس النظري الموجز البليغ في الزجر عن المسألة والترهيب منها ، والحدود التي تجوز في دائرتها وما أحرانا

١ - والغرم المفلطح : أن تلزمه الديّة الفظيمة الفادحة ، فتصل له الصدقة ويعطي من سهم الفارين .

٢ - الدم المرجع : كناية من الديّة يحملها ، فترحمه وتوجهه ، فتصل له المسألة فيها .

أن نتبع نحن هذه الطريقة النبوية الرشيدة ! . فقبل أن نبدىء ونعيد في محاربة التسول بالكلام والإرشاد، نبدأ أولاً بحل المشاكل . وتهيئة العمل ليكل عاطل<sup>(١)</sup> ودور الزكاة هنا لا يخفى ؛ فمن أموالها يمكن إعطاء القادر العاطل ما يمكنه من العمل في حرفته من أدوات أو رأس مال . كما بينا ذلك في مصارف الزكاة . ومنها يمكن أن يلرب على عمل مهني يحترفه ويعيش منه . ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية — مصانع أو متاجر أو مزارع ونحوها — ليشغل فيها العاطلون وتكون ملكاً لهم بالاشتراك . كلها أو بعضها .

### ضمان المعيشة للعاجزين :

وثانيهما : أعني ثاني الأمور التي يتمثل فيها العلاج العملي للمسألة والتسول في نظر الإسلام هو ضمان المعيشة الملائمة لكل عاجز عن اكتساب ما يكفيه .. وعجزه هذا لسببين :

أ — إما لضعف جسماني يحول بينه وبين الكسب لصغر السن وعدم العائل كما في اليتامى ، أو لنقص بعض الحواس أو بعض الأعضاء ، أو مرض معجز ، الخ تلك الأسباب البدنية التي يبتلى المرء بها ، ولا يملك إلى التغلب عليها سبيلاً . فهذا يعطى من الزكاة ما يغنيه ، جبراً لضعفه ، ورحمة بعجزه ، حتى لا يكون المجتمع عوناً للزمن عليه ، على أن عصرنا الحديث قد استطاع أن ييسر بواسطة العلم لبعض ذوي العاهات كالمكفوفين وغيرهم ، من الحرف والصناعات ما يليق بهم . ويناسب حالتهم ، ويكفيهم هوان السؤال ، ويضمن لهم العيش الكريم . ولا بأس بالاتفاق على تعليمهم وتدريبهم من مال الزكاة .

ب — والسبب الثاني للعجز عن الكسب هو انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه ، رغم طلبهم له ، وسعيهم الجثيث إليه . ورغم محاولة ولي الأمر إتاحة الكسب لهؤلاء . فهؤلاء — ولا شك — في حكم العاجزين عجزاً جسمانياً مقعداً ، وإن كانوا يتمتعون بالمرّة والقوة ؛ لأن القوة الجسدية وحدها

١ — من كتابنا « مشكلة الفقر وكيف نعالجها بالإسلام » .

لا تطعم ولا تغني من جوع ، ما لم يكن معها اكتساب .

وقد روي الإمام أحمد وغيره قصة الرجلين اللذين نجاء يسألان النبي ﷺ من الصداقة فرفع فيهما البصر وخفضه فوجدتهما جلدين قوين فقال لهما : إن شئتما أعطيتكما . ولاحظ فيها لغني . ولا لقوي مكتسب ، فالقوي المكتسب هو الذي لا حق له في الزكاة .

وبهذا البيان يتضح لنا ضلال الكثيرين ممن ظنوا أن الزكاة صدقة تعطى لكل سائل . و توزع على كل مستجد . و ظن بعضهم أنها تعين على كثرة السائلين والمتسولين الشحاذين ! . بل تبين لنا أن الزكاة لو فهمت كما شرعها الإسلام ، وجمعت من حيث أمر الإسلام . ووزعت حيث فرض الإسلام أن توزع . لكانت أنجح وسيلة في قطع دابر التسول والمتسولين .

## مشكلة الشحَاء وَفَسَادَات الْبَيْن

### الإخاء هدف إسلامي أساسي :

من الأهداف الأساسية للإسلام أن يسود الإخاء أبناء البشر كافة ، وأبناء مجتمعه خاصة . فإذا ساد الإخاء - بما ينطوي عليه من محبة وألفة ، وما يثمره من تكافل وتعاون - فقد ساد الأمن والسلام وظللت السكينة ربوع المجتمع ، ولم يعد يرى الناس تلك الخصومات الكبيرة على أمور صغيرة ، ولا تلك المنازعات الدائمة على أعراض الحياة التافهة .

ولن يتحقق ذلك إلا إذا استقر في القلوب إيمان عميق بالله تعالى ، وبالدار الآخرة ، وبهدف كبير يعيش الإنسان له ويموت عليه ، وهو نصرة الحق والخير . بهذا تستعلي النفوس المؤمنة على المتاع الأدنى ، وتتطلع إلى الأفق الأعلى ، ولا تقف في الطريق لتقاتل على أعراض الدنيا ، وهي ثمن قليل ، والآخرة خير وأبقى .

### المجتمع النموذجي للأخوة الإسلامية :

وقد رأينا هذه الصورة النموذجية للمجتمع المتأخي المتحاب ، في المجتمع الإسلامي الأول ، التي ضمتها مدينة الرسول ﷺ رغم ما هناك من تباين كان يمكن أن يقف عقبة في سبيل هذا الإخاء الرائع . فالمجتمع يتألف من المهاجرين وهم قوم وافدون دخلاء على أهل البلد ، وهم من العرب المستعربة أعني العدنانيين ، ومن الأنصار وهم أهل البلد وأصحابه وهم من العرب العرباء

أعني القحطانيين ، وبين كل من القحطانيين والعدنانيين تنافس وتفاخر قديم .  
وحتي هؤلاء الأنصار يتألفون من بطنين كبيرين طالما قامت بينهما حروب  
ودماء تخلقت عنها ترات وأحقاد ، وهما الأوس والخزرج . ومع هذا تجد بين  
هؤلاء وأولئك الحبشي كبلال ، والفارسي كسلمان ، والرومي كصهيب . وهناك  
فوق ذلك البدوي الخشن كأبي ذر ، والمتحضر الذي ربي في أحضان النعم  
كمصعب بن عمير .

ومع ذلك كله قام - في ظل الإيمان - ذلك الاخاء الفريد ، الذي لم تكنحل  
عين الدنيا بروية مثله . فرأينا المجتمع الذي يحب الفرد فيه لأخيه ما يجب لنفسه ،  
ويكره له ما يكره لنفسه ، ويرى إيمانه لا يكمل بغير هذا . بل رأينا فيه من  
يوثر أخاه على نفسه . ويحود بالطعام وهو أشد ما يكون جوعاً ، ويتنازل عن  
الماء وهو أشد ما يكون عطشاً . وقد رسم القرآن لنا صورة من هذا المجتمع  
الفاضل في قوله تعالى : « للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم  
يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون » .  
والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في  
صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن  
يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » (١) .

### الإسلام يشرع للواقع :

هذا هو المجتمع الذي يضعه الإسلام نصب عينيه صورة مثلى ، تتطلع إليها  
الأعين ، وتصبو إليها النفوس ، ويعمل المخلصون على أن تكون واقعاً يللمسه  
الناس .

ولكن الإسلام دين واقعي . إنه لا يشرع للقمم العالية ، وينسى السفوح  
المهابطة . لا يشرع للحالات الرائعة النادرة ، ويفغل الأحوال الطبيعية السائدة .  
إنه لا يفترض البشر ملائكة يمشون على الأرض أولى أجنحة ، ولكنه يفترضهم

بشراً كثيراً ما تسوقهم غرائزهم وتسول لهم أنفسهم الأمانة بالسوء . ويوسوس لهم شياطين الانس والجن . يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً وتغريهم أعراض الحياة الدنيا . وتتقاذفهم أمواج الفتن المظلمة . وهذا ما يجعلهم يتنازعون ويتخاصمون ويتقاتلون . فتشتم أعراض . وتسلب أموال ، وتسفك دماء .

### التقاتل قديماً في البشر :

وقد وقع هذا منذ كان على وجه هذه الأرض الواسعة أسرة واحدة مكونة من والدين وأولادهما : آدم وحواء وبنهما وبناتهما — ولم يمنع ذلك أن يعتدي أخ على أخيه فيقتله بغياً وعدواناً . مما حقق سوء ظن الملائكة بهذا المخلوق الجليد الذي استخلفه الله في الأرض . حين قالوا متطلعين إلى رتبة الخلافة : « أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك؟ » (١) .

وقد قص القرآن علينا قصة ابني آدم لئلا نرى فيها كيف يكون الإنسان إذا انساق وراء الغريزة وأغفل داعي الإيمان . قال تعالى : « واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر : قال : لأقتلنك ، قال : إنما يتقبل الله من المتقين . لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك ، إني أخاف الله رب العالمين . إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين . فطوأت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين . فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه ، قال : يا ويلتنا أعجزت أن نكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي ؟ فأصبح من النادمين » (٢) .

في هذا الوقت المبكر من حياة البشر ، حيث لم يكن يعرف الإنسان كيف

١ - سورة البقرة ٣٠ .

٢ - سورة المائدة ٢٧-٣٢ .



توارى سواة الميت ، ولم ير ميتاً يدفن بعد ، قتل الإنسان أخاه الإنسان ، أخاه  
لأمة وأبيه !

### موقف الإسلام من الخصومات والمنازعات :

ماذا فعل الإسلام الدين المثالي الواقعي لعلاج هذه المشكلة البشرية القديمة  
الجديدة ؟

لئن كان النزاع والتقاتل أمراً لا مناص منه بحكم طبيعة البشر ، لم يكن  
معنى ذلك أن يترك يستشري خطره ويتطير شرره ، ويزداد سوء أثره يوماً  
بعد يوم . إن الخصومة حين تحدث ، والنزاع حين يقع ، أشبه بالحريق حين  
يشب . فهل يترك الحريق يلتهم الأخضر واليابس ، والمجتمع يكتفي بالتفرج  
أو الصراخ ؟ لا . فلا بد أن يتدخل المجتمع كل بقدر طاقته - لاطفاء النار ،  
بكل سرعة ممكنة ، ولا بأس أن يخصص المجتمع رجالاً من أبنائه لإطفاء مثل  
هذه الحرائق مزودين بالإمكانات اللازمة والمعدات الكافية .

المجتمع إذن مسئول بالتضامن عن إطفاء أي حريق يصيب داراً أو أكثر ،  
من دوره ، وأي تهاون في إطفائه يخشى سوء أثره على الجميع لا محالة .

### على المجتمع أن يتدخل للاصلاح :

وهذه الخصومات حريق من نوع آخر ، حريق لا يدمر البنيان والحجارة  
ولا يأكل الخشب والحطب والمتاع ، ولكنه يأكل القلوب والضمائر ، ودمر  
معاني الحب والخير في الصدور . والمجتمع مسئول بالتضامن أيضاً عن إطفاء  
هذا الحريق المعنوي الخطر على الإيمان والأخلاق . والذي بين الرسول ﷺ  
سوء أثره بقوله « إن فساد ذات الدين هي الحالقة »<sup>(١)</sup> : ويروى عنه : « ولا أقول :  
تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين »<sup>(٢)</sup> .

على المجتمع أن يتدخل لإطفاء أي شقاق يحدث حتى ولو كان ذلك بين

١ - واوه أبو داود والترمذي .

٢ - هذه الزيادة ذكرها الترمذي بدون إسناد .

زوج وزوجته، على أن يكون القائمون بالأطفاء والإصلاح من أهل الزوجين، حتى لا يتسع الخرق على الراقع. قال تعالى: «وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما». إن الله كان عليماً خبيراً<sup>(١)</sup>.

وقد بينت الآية أن الحكامين يكونان من أهل الزوجين، ولكن الذي يبعث الحكامين ويشكل هذا «المجلس العائلي» هو المجتمع المخاطب بقوله «فابعثوا» مثلاً في أولي الأمر من أهل الحل والعقد فيه، فإن لم يوجد هؤلاء كان الجميع مسئولين مسئولية تضامنية.

وإذا كان المجتمع مسئولاً عن نزاع صغير يقع داخل أسرة، فكيف بنزاع أكبر منه يقع بين أسرتين أو قبيلتين أو بلدين؟! إن مسئوليته هنا - لا شك - أكبر، وتدخله - لا ريب - ألزم.

وهنا يأمر القرآن بالتدخل الحاسم لحل النزاع والإصلاح بين الطائفتين وإيقاف الصراع بينهما ولو بقوة السلاح: «وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحا بينهما بالعدل وأقسطوا، إن الله يحب المقسطين». إنما المؤمنون إخوة فأصلحا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون<sup>(٢)</sup>.

ويحث القرآن على الإصلاح بين الناس في أكثر من موضع فيقول: «فاتقوا الله وأصلحا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين»<sup>(٣)</sup> ويقول: «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً»<sup>(٤)</sup>.

وقد جاءت أحاديث الرسول تؤكد هذا المعنى وترغب في الإصلاح بمثل

١ - سورة النساء ٣٤.

٢ - سورة الحجرات ٩-١٠.

٣ - سورة الانفال ١.

٤ - سورة النساء ١١٤.

هذا الأسلوب القوي المؤثر : « ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة ؟ إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة (١) » .

### بلحان المصالحات :

وكما خصص المجتمع رجالاً لإطفاء الحريق مزودين بالسيارات و« الخراطيم » ينبغي له - من باب أولى - أن يخصص رجالاً للإصلاح بين الناس ، بتكوين ( بلحان للمصالحات ) في كل جهة أو قرية يكون من سلطتها التدخل لفض الخصومة ، والتغية على آثارها بكل الوسائل .

### العقبة المالية :

غير أن هنالك عقبة كثودا تقف في سبيل الإصلاح وحسم الخلاف ، تلك هي عقبة المال ؛ فقد تكون هناك ديات أو غرامات على أحد الطرفين ، أو على كليهما للآخر ، لا يستطيع دفعها ، أو لا يرى دفعها . ولم يسمح فيها الطرف الآخر . ولم يكن من المصلحة فرض ذلك بالقوة ، عملاً على رأب الصدوع ، والثناء الجروح . فما الحل إذن ؟ وكيف التغلب على هذه العقبة الكأداء الحل يسير ، تقدمه لنا الزكاة من « سهم الغارمين » . فقد ذكرنا في « مصارف الزكاة » أن من الغارمين قوماً من أصحاب القلوب الكبيرة عرفها المجتمع العربي والإسلامي ؛ كان الواحد من هؤلاء يتقدم لإصلاح ما بين أسرتين أو قبيلتين ويلتزم دفع ما يقتضيه الصلح من ديات وغرامات من ماله الخاص ، ليخمد نار الفتنة ؛ ويقر السكينة والسلام . وكان من فضل الإسلام أن يعان هؤلاء من الزكاة على ذلك الهدف النبيل .

وفي حديث قبيصة ابن المخارق الهلالي الذي تحمل حمالة في إصلاح ، ثم أتى النبي ﷺ يسأله المعونة فيها - ولم يكونوا يجلون حرجاً من السؤال في ذلك - فقال له النبي ﷺ « أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها » . ثم ذكر له أن

١ - رواه ابوداود في كتاب الأدب ، والترمذي في صفة القيامة وقال : صحيح .

أي رجل تحمل حمالة فقد حلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسك . (رواه أحمد ومسلم) .

ومن الرائع حقاً في التسامح الإسلامي : أن نصر الفقهاء على أن الغارم لإصلاح ذات البين يعطى من الزكاة ولو كان الإصلاح بين أهل ذمة من اليهود أو النصراني<sup>(١)</sup> .

فلن سيادة السلام والوئام بين جميع الذين يعيشون في كنف المجتمع الإسلامي هدف أصيل من أهداف الإسلام .

#### سؤال فقهي :

لكن هل لا بد أن يدفع أحد الأشخاص أولاً غرامات الصلح من ماله الخاص ، ثم يعطى بعد ذلك ما دفعه من مال الزكاة ليكون حقيقة من ( الغارمين ) إن عبارات الفقهاء بصفة عامة تدل على اشتراط ذلك مراعاة للفظ الآية<sup>(٢)</sup> . ولكن روح الآية والهدف الذي يرمي إليه الشارع من وراء هذا السهم لا تمنع من إعطاء لجنة الصلح لتدفع بدورها إلى الطرف المستحق ما دامت المصلحة قد تحققت بتقدير لجنة يعتد برأيها المجتمع الذي كونها ورضي عنها . وإن كان لا بد من المحافظة على الشكل فيمكن أن يكلف أحد أعضاء اللجنة بالدفع ، استقراضاً من أحد الناس أو المؤسسات ، ثم يرد عليه ما غرمه بعد ذلك من سهم الغارمين — صندوق المصالحات .

على أننا يجب ألا نفعل أهمية وجود الصنف الأول الذي ينبثق من ضمير المجتمع ، باذلاً من ذات يده للرفق والإصلاح ، دون أن يضمن استرداد ما دفع ، فوجود هذا الصنف — في الميزان الأخلاقي — هدف في ذاته يحسب له حساب كبير في تقدير الإسلام . كما وضحنا ذلك في بيان علاقة الزكاة بالمقومات الروحية للأمة .

١ - انظر مطالب أولي النهى ج٢ ص ١٤٣ .

٢ - قال في غاية المنتهى وشرحه : السادس غارم تدبّر لإصلاح ذات البين ، ولو كان غنياً ؛ إن لم يدفع من ماله ما تحمله لاله إذا دفعه منه لم يصير مديناً ، ولو اقترض ووفاه ، فله الأخذ لوفاً ، لبقاء الغرم ج٢ ص ١٤٤ - المصدر السابق .

## مشكلة الكوارث

### الكفاية والأمن :

يحرص الإسلام على أن يعيش كل فرد من أبنائه في كفاية من العيش وأمن من الخوف ، ليستطيع ان يؤدي عبادة الله أداء خشوع وإحسان . ولهذا طالب الله قريشاً بعبادته ممنناً عليهم بهاتين النعمتين : الكفاية والأمن . فقال تعالى : « لإيلاف قريش . لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هذا البيت . الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » . وشر ما يصاب به بلد ، أن يحرم هاتين النعمتين ، كما قال الله تعالى « وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بانعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » .

ومن أجل ذلك رأينا التشريع الإسلامي يكفل لكل من يعيش في ظل دولته — مسلماً كان أو غير مسلم — مستوى ملائماً من المعيشة يجد فيه الغذاء والكساء والسكن ، كما يجد سبل العلاج والتعليم ميسرة له .

وقد رأينا في تشريع الزكاة كيف عملت على معالجة مشكلة الفقر بتهيئة العمل للعامل واعطاء الكفاية للمحتاج : كفايته وعائلته لمدة عام — على قول — أو كفايته العمر كله على قول آخر . ومن كان عنده بعض الكفاية أعطى تمام ما يكفيه رفعا لمستوى معيشته .

### كوارث الزمن :

ولكن الإنسان قد يكون في كفاية من العيش بل في سعة منه ولكن لا يلبث

ان يعضه الدهر بنابه ، ويضربه ضربات مفاجئة ، تتركه فقيراً بعد غنى ، ذليلاً بعد عز ، مضطرباً بعد طمأنينة وأمان . تلك هي الكوارث المفاجئة ، التي لا يد للأُنسان في جلبها ولا دفعها .

يكون التاجر في رغد من العيش فتغرق السفينة التي تحمل تجارته أو يحترق متجره وفيه كل رأس ماله .

وصاحب الزرع أو الفرس الذي تنزل الآفات السماوية فتجتاح زرعته أو غرسه . وكذلك الفلاح الذي أكلت (النودة) قطنه أو قمحه أو أذرتة ، أو الذي هلكت جاموسته فكاد يهلك بعدها غماً .

### الكوارث اقتضت نظام التأمين في الغرب :

هذه الكوارث التي طالما خربت دوراً عامرة وأقترت أناساً كانوا في بحبوحة من الغنى ، جعلت الكثيرين يخافون على متاجرهم ومصانعهم ورووس أموالهم ، وعلى ذويهم من بعدهم ، فبحثوا عن شيء يأمنون به من ضربات الدهر وغدرات الأيام ، فكان من ذلك نظام التأمين ، الذي عرفه الغرب في القرون الأخيرة في صور شتى وألوان عديدة .

### نظام التأمين الإسلامي :

وقبل ان يعرف المجتمع الغربي نظام التأمين بقرون كان المجتمع الإسلامي يؤمن أفراداً بطريقته الخاصة ، إذ كان (بيت مال المسلمين) هو شركة التأمين الكبرى التي يلجأ إليها كل من نكبه الدهر فيجد فيه العون والملاذ .

إنه لا يترك المصائب تحت رحمة تبرعات قد تصل إليه من الخيرين من الناس ، وإن كان لا يمنع ذلك ، بل يرغب فيه ، تنمية لعواطف الخير ومشاعر الرحمة بين الناس ، وقد قال النبي ﷺ لأصحابه عندما شكوا إليه رجل جائعاً حلت به : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه (١) .

---

١ - تقدم ص ٦٢٨ وقد رواه أحمد ج ٣ ص ٣٦ ، ٥٨ ومسم في كتاب المسافة ، وأبو داود والنسائي في البيوع والتزويج في الزكاة ، وابن ماجه في الأحكام .

### في سهم الغارمين متسع للكوارث :

نعم لا يدع الإسلام المنكوب لتبرعات الناس الطيبين وحدها ، بل يجعل له نصيباً في بيت المال ، وفي مال الزكاة بالذات ، يطالب به ولي الأمر ، غير هيب ولا خجل ، فهو رجل من المسلمين يطلب حقه من بيت مال المسلمين .  
وفي حديث قبيصة بن المخارق الذي ذكرناه من قبل أن النبي ﷺ قال له : « ان المسألة لا تحل إلا لثلاثة .. وذكر منهم رجلاً أصابته جائحة اجتاحت ماله فجلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش » .

وقد جاء عن مفسري السلف في تأويل معنى ( الغارمين ) في آية مصارف الزكاة أنه « من احترق بيته أو ذهب السبل بماله ، فادان على عياله<sup>(١)</sup> » .

### كم يعطى المنكوب بالكارة :

ولقد رأينا حديث الرسول الكريم لقيصة يبيح له أن يطالب بحقه ويسأل أولي الأمر حتى يصيب قواماً من عيش أو سدداً من عيش . وقوام عيش كل إنسان يقدر بحسب وضعه المالي ومركزه الاجتماعي . فقوام عيش من احترق بيته أن يبني له بيتاً ملائماً بسعه وعائلته ، ويؤثث بما يليق بماله . وقوام عيش التاجر الذي أصيب في تجارته . مثلاً أن يدور دولاب تجارته وإن لم يعد كما كان سعة وثروة ، وهكذا كل إنسان بحسبه .

ومن الفقهاء من يرى أن يعطى مثل هذا ما يعود به إلى حالته الأولى<sup>(٢)</sup> . ولكني أرى أن الأخذ بهذا الرأي أو ذاك موقوف على قدر مال الزكاة كثرة وقلة ، وحاجة المصارف الأخرى شدة وضعفاً .

### كوارث الريف :

إن أحوج الناس إلى الانتفاع بهذا السهم هم أهل الريف الكادحون المتعبون .

١ - انظر : فصل « الغارمون » من مصارف الزكاة . ص ٩٢٢ وما بعدها .  
٢ - ذكره الغزالي في « الاحياء » كما نقلنا ذلك في مصرف « الفقراء والمساكين » . ص ٥٧٣ .

لقد كان أهل القرى قديماً يتكافلون فيما بينهم، إذا حلت بأحدهم كارثة جمعوا من بينهم مقداراً من المال يدفعونه إليه شداً لأزره وتقوية لظهره .

وبعد أن غاض نيع العواطف الخيرة من صدور الناس . إلا قليلاً . أصبح الفلاح المسكين - في بلد كمصر - تموت جاموسته . فيحزن عليها كأنها بعض أهله . وتبكي عليها زوجته وأولاده . كأنهم سيكون عزيزاً عليهم ، أما أو أباً ، ويعرف الناس أن فلاناً قد انكسر ظهره ! ومثل هذا من أهلك الآفات زرعه وأشد منه من احترق بيته ودمر عليه معاشه ومحصوله . كل هؤلاء المنكوبين تستطيع الزكاة من سهم « الغارمين » بل من سهم « الفقراء والمساكين » أن تشلهم من هوة النكبة . وتأخذ بأيديهم ليمضوا في قافلة الحياة مع السائرين ولا يتخلفوا فيهلكوا مع المنقطعين .



## مشكلة المَرْزُوبَةِ

لا رهبانية في الإسلام :

وقف الإسلام دون ارجاء العنان لغريزة الجنس لتنتقل بغير حدود ولا قيود، ولذلك حرم الزنى وما يقضي إليه وما يلحق به . ولكنه إلى جانب ذلك قاوم النزعة المضادة لذلك : نزعة مصادرة الغريزة وكبتها . ومن أجل ذلك دعا إلى الزواج ، ونهى عن التبتل والخصاء<sup>(١)</sup> فلا ينبغي لمسلم أن يعرض عن الزواج مع القدرة عليه . بدعوى التبتل لله : أو التفرغ للعبادة والترهب والإنقطاع عن الدنيا .

وقد لمح النبي ﷺ في بعض أصحابه شيئاً من النزوع إلى هذه الوجهة الرهبانية، فأعلن أن هذا انحراف عن نهج الإسلام . وإعراض عن سنته عليه الصلاة والسلام .

وقال لهم : « إنما أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له ، ولكنني أقوم وأنا . وأصوم وأفطر . وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني »<sup>(٢)</sup> . وقال سعد بن أبي وقاص « رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل . ولو أذن له لاختصمينا »<sup>(٣)</sup> . ووجه عليه السلام ندائه إلى الشباب عامة فقال : يا معشر الشباب ؛ من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج »<sup>(٤)</sup> .

١ - التبتل : الانقطاع عن النساء وعن الدنيا للعبادة ، والخصاء قطع الشهوة بكل الخصيتين .

٢٤٣٢ - رواه البخاري .

ومن هنا قال بعض العلماء : إن الزواج فريضة على المسلم لا يحل له تركه ما دام قادراً عليه .

ولا يليق بالمسلم أن يصد عن الزواج خشية ضيق الرزق عليه أو ثقل المسؤولية على عاتقه . وعليه أن يحاول ويسعى وينتظر فضل الله ومعونته التي وعد بها المتزوجين ، الذين يرغبون في العفاف والإحصان . قال تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وأماكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله »<sup>(١)</sup> ، وقال رسول الله ﷺ « ثلاثة حق على الله عونهم : الناكح الذي يريد العفاف والمكاتب الذي يريد الأداء — أي العبد الذي يريد أن يحرر رقبته ببذل مقدار من المال يكتب عليه سيده — والغازي في سبيل الله »<sup>(٢)</sup> .

ومن فضل الله وعونه الذي وعد به كل مؤمن يريد إعفاف نفسه بالزواج : أن يمد المجتمع المسلم — ممثلاً في الحكومة أو مؤسسة الزكاة — يده إليه بالمساعدة في المهر ونفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة ، حتى يستطيع أن يستجيب لنداء الإسلام في غرض البصر وإحصان الفرج ، وإقامة الأسرة المسلمة ، ومعرفة آية الله البينة التي نبه عليها عباده ممتناً عليهم بقوله : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون »<sup>(٣)</sup> .

ولست أقول هذا ابتداءً من عند نفسي أو اجتهاداً مني غير مسبوق إليه ، ولكنه الذي قرره أئمتنا منذ قرون ، فقد جعلوا الزواج من تمام الكفاية ، وقالوا : إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به ، إذا لم تكن له زوجة واحتاج إلى الزواج . كما فصلنا ذلك في موضعه من مصارف الزكاة<sup>(٤)</sup> .

١ - سورة النور ٣٢ .

٢ - أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجة والحاكم . عن أبي هريرة بإسناد صحيح كما في التيسير ج ١ ص ٤٧٤ .

٣ - سورة الروم ٢١ .

٤ - انظر موضوع : ( الزواج من تمام الكفاية ) ص ٦٨ .

## مشكلة التشرد

رأينا في باب (مصارف الزكاة) كيف عنى القرآن بـ (ابن السبيل) في سورة المكية والمدنية ، وأمر في أكثر من موضع بالإحسان به وإيتائه حقه ، ثم جعل له أخيراً سهماً في مال الزكاة .

وما ذاك إلا لأن المسلم يحب للإنسان أن يكون (ابن بيت) يؤويه، ويكره له أن يكون (ابن سبيل) . ومن هنا كان من المقرر في الشريعة أن يكون لكل إنسان مسكن لائق به يؤويه وعياله ، واعتبر هذا من الحاجات الأصلية التي لا بد للمرء منها ليعيش ويبقى .

قال الإمام النووي في بيان معنى الكفاية التي بدونها يكون الإنسان فقيراً أو مسكيناً : والمعتبر : المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد له منه ، على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار ، لنفس الشخص ولزمن هو في نفقته<sup>(١)</sup> . وقال ابن حزم في بيان الأشياء الأساسية ، التي يجب أن تتوفر لكل إنسان في ظل النظام الإسلامي : « وفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك — إن لم تقم الزكوات ولا فيء سائر المسلمين بهم — فيقام لهم بما يلزمهم من القوت الذي لا بد منه ، ومن ملابس للصيف والشتاء مثل ذلك ، ومن مسكن يكتفون من الشمس والمطر وعيون المارة<sup>(٢)</sup> » .

وقد ذكرنا في مبحث (ابن السبيل) من مصارف الزكاة أن من المعاصرين من صرف معناه إلى (اللقيط) ولا بعد في ذلك ، فإن السبيل أهله وأمه وأبوه . واللقطاء ثمرة لخریمة اقترفها غيرهم ، فلا يحملون لإثمها . قال تعالى : ولا تكسب

١ - راجع ذلك تحت عنوان (مستوى لائق لمعيشة) ص ٥٧٥ .

٢ - المحل ٦٦ ص ١٥٦ .

كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى<sup>(١)</sup> . فمن الواجب أن يكون لهم حظ من مال الزكاة ترعى به شئونهم ، وينفق منه على حسن تربيتهم ، وإعدادهم لغد طاهر مستقيم .  
والذين لا يدخلون اللقيط في « ابن السبيل » يدخلونه قطعاً في الفقراء والمساكين . فهو من مصارف الزكاة بلا نزاع .

#### تنبيه لا بد منه

ينبغي أن نبني في خاتمة هذا الباب على أن الزكاة إنما هي جزء من نظام الإسلام المتكامل ، الذي شرعه الله ليهدي به الناس ويصلح الحياة . ولن تستطيع الزكاة وحدها حل مشكلات المجتمع — التي تحدثنا عنها أو عن بعضها — في مجتمع يعطل الإسلام وشرائعه في سائر شئون الحياة الأخرى . ولا يلتزم في سلوكه أخلاق الإسلام ، وآداب الإسلام .

الإسلام شريعة شاملة مترابطة ، لا يجوز أخذ بعضها وإهمال بعضها ، كما لا يجوز استيراد نظام آخر غير إسلامي ، وترقيعه بقطع أو أجزاء من نظام الإسلام كالزكاة ، فإن هذا الترقيع لا يجدي .

إن الله عاب على اليهود مثل هذا الصنيع حين خاطبهم بقوله : « افتمونون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض<sup>(٢)</sup> » .

وحلر رسوله — وكل حاكم بعده — من ترك بعض ما أنزله سبحانه ، فقال : « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك<sup>(٣)</sup> » .

إن العلاج القذ هو الأخذ بالإسلام ، كل الإسلام<sup>(٤)</sup> .

١ - سورة الانعام ١٦٤ .

٢ - البقرة ٨٥ .

٣ - المائدة ٤٩ .

٤ - انظر : كتابنا « مشكلة الفقر » فصل « شرط لا بد منه » .



## الباب السابع

### زكاة الفطر

- ١ - معناها وحكمها وحكمتها .
- ٢ - على من تجب ، وعن تجب ؟
- ٣ - مقدار الواجب ومم يكون ؟
- ٤ - وقت الوجوب والاخراج .
- ٥ - لمن تصرف زكاة الفطر ؟

يحتوي هذا الباب على خمسة فصول :

الأول : في معنى زكاة الفطر وبيان حكمها وحكمة مشروعيتها .

الثاني : على من تجب ؟ . وعن تجب ؟

الثالث : في مقدار الواجب ، ومن أي شيء يكون ؟ وحكم دفع القيمة .

الرابع : وقت الوجوب والإخراج .

الخامس : لمن تصرف زكاة الفطر .

# الفصل الأول

تَسْمَى زَكَاةُ الْفِطْرِ وَحُكْمُهَا وَجُزْأَتُهَا

معنى زكاة الفطر :

معنى زكاة الفطر : أي الزكاة التي سببها الفطر من رمضان . وتسمى أيضاً صدقة الفطر ، وقد بينّا أن لفظة ( الصدقة ) تطلق شرعاً على الزكاة المفروضة وقد جاء ذلك كثيراً في القرآن والسنة ، كما تسمى أيضاً زكاة الفطرة ، كأنها من الفطرة التي هي الخلقة ، فوجوبها عليها تركية للنفس ، وتنقية لعملها . ويقال للمخرج هنا « فطرة » بكسر الفاء . وهي مولدة ، لا عريية ولا معربة . بل اصطلاحية للفقهاء<sup>(١)</sup> .

---

١ - قال ابن حابدين في حاشيته : في التهر عن شرح الوقاية : ان لفظ « الفطرة » الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حتى عنده بعضهم من جن العامة . اهـ . أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية ؛ لأنها لم تأت بهذا المعنى . وأما ما في « القاموس » من أن الفطرة - بالكسر - صدقة الفطر ، والخلقة .. فافترضه بعض المحققين بأن الأول غير صحيح ؛ لأن ذلك المخرج لم يعلم إلا من الشارع . وقد عد من غلط « القاموس » ما يقع كثيراً فيه من خلط الحقائق الشرعية باللغوية . وفي « المغرب » : أن الفطرة بهذا المعنى قد جاءت في عبارات الشافعي وغيره ، وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدّها فيما عندي من الأصول . وفي تحرير النوري : هي اسم مولد ، ولطها من الفطرة التي هي الخلقة . قال أبو عبد الأبهري : معناها زكاة الخلقة ، كأنها زكاة البدن . وفي المصباح : وقولهم الفطرة - الأصل : نجب زكاة الفطرة ، وهي البدن ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واستغني به في الاستعمال لفهم المعنى . اهـ . ومضى -



وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة - وهي السنة التي فرض فيها صيام رمضان <sup>(١)</sup> - طهارة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين ، وإغناء لهم عن ذل الحاجة ، والسؤال في يوم العيد .

فهذه الزكاة ضريبة متميزة عن بقية الزكوات الأخرى ، إذ هي ضريبة على الأشخاص ، وتلك ضريبة على الأموال ولهذا لا يشترط لها ما يشترط للزكوات الأخرى من ملك التنصاف بشروطه المبينة في مواضعها . كما سترجع ذلك . ويسمى الفقهاء هذه الزكاة زكاة الرؤوس أو الرقاب أو الأبدان ، والمراد بالبدن الشخص لا ما يقابل الروح أو النفس .

### وجوب زكاة الفطر :

روى الجماعة عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - « أن رسول الله فرض زكاة الفطر من رمضان ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حرّ أو عبد ، ذكر أو أنثى ، من المسلمين » <sup>(٢)</sup> .

قال جمهور العلماء من السلف والخلف : معنى « فرض » هنا : ألزم وأوجب فزكاة الفطر فرض واجب عندهم ، لتناولها في عموم قوله تعالى : « وآتوا الزكاة » <sup>(٣)</sup> وقد سماها رسول الله ﷺ زكاة ، فهي داخلة في أمر الله تعالى بها . ولقوله ﷺ « فرض » وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى . وما يؤكد أن « فرض » بمعنى « أوجب وألزم » اقترانها بحرف « على »

---

= عليه التماسي . ولهذا نقل عن بعضهم : أنها تسمى صدقة الرأس وزكاة البدن . والحاصل : أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة ، وإنما الكلام في إطلاقه مراداً به المخرج ، فإن أطلق عليه بدون تقدير ، فهو اصطلاح شرعي موك . وأما مع تقدير المضاف ، فالمراد بها المعنى اللغوي . ولعل هذا وجه الصحة التي أرادها صاحب المغرب . انظر : رد المختار ج ٢ ص ٧٨ .

١ - انظر : المرقاة ج ٤ ص ١٥٩ .

٢ - ذكره في متني الأخبار - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٩ ط المشانية .

٣ - سورة البقرة ١١٠ والنساء ٧٧ والنور ٥٦ وغيرها .

التي تفيد الوجوب أيضاً ؛ إذ قال في الحديث : « على كل حر وعبد » . كما أن الروايات الصحيحة فيها : « أمر رسول الله ﷺ » . وظاهر الأمر يفيد الوجوب كذلك<sup>(١)</sup> .

وقد صرح أبو العالية وعطاء وابن سيرين بأنها فريضة . كما في البخاري<sup>(٢)</sup> . وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد .

وذهب الحنفية إلى أنها واجبة ، وليست فرضاً ، بناء على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب . فالفرض عندهم ما ثبت بدليل قطعي ، والواجب ما ثبت بدليل ظني . ومن آثار هذه التفرقة : أن جاحد القرض يكفر ، أما جاحد الواجب فلا يكفر . ولهذا يسمون الواجب : « الفرض العملي » . في مقابلة « الفرض الاعتقادي » . وهذا بخلاف الفرض عند الأئمة الثلاثة . فإنه يشمل القسمين : ما ثبت بقطعي وبظني . وبهذا نعلم : أن الحنفية ليسوا مخالفين للمذاهب الثلاثة في الحكم<sup>(٣)</sup> ، وإنما هو اختلاف في الاصطلاح ، ولا مشاحة فيه . ونقل المالكية عن أشهب : أنها سنة مؤكدة<sup>(٤)</sup> ، وهو قول بعض أهل

١ - أنظر : شرح النووي على مسلم ج ٧ ص ٥٨ . وانظر : المحل ج ٦ ص ١١٩ .

٢ - ذكره معلقاً وقال الحافظ في الفتح : وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شيبة عن طريق علم الأحوال عن الآخرين ، وإنما انقصر البخاري على ذكر هؤلاء لكونهم صرحوا بفريضتها وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الأجماع على ذلك .

٣ - قال المحقق ابن الهمام : لا خلاف في المعنى ، فإن الافتراض الذي يشتهره ليس على وجه يكفر جاحده ، فهو معنى الوجوب الذي نقول به ، غاية أن الفرض في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا ، فأطلقناه على أحد جزأيه . وإنما قال الحنفية بالوجوب هنا دون الفريضة لوجود بعض الخلاف في وجوبها ، وما ورد من أحاديث فليست قطعية الثبوت ولا الدلالة . انظر المرقاة على المشكاة ج ٤ ص ١٦٥ .

٤ - حكى ابن حزم في المحل ج ٦ ص ١١٨ عن مالك أن زكاة الفطر ليست فرضاً . وعلق الشيخ شاكراً عليه بأن هذا وهم من ابن حزم أو من نقل عنه ، فقد قال مالك في الموطأ : تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى ، وذلك أن رسول الله (ص) فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس .. إلخ » وحكاه ابن رشد في بداية المجتهد ١٥ ص ٢٦٩ من بعض المتأخرين من أصحاب مالك ولم يعبه .

الظاهر ، وابن اللبان من الشافعية ، وتأولوا كلمة « فرض » في الحديث بمعنى « قدر » . وما ذكرناه قبل يردّ عليهم .

قال ابن دقيق العيد : أصل « فرض » في اللغة « قدر » لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب ، فالحمل عليه أولى .

وقال ابن الهمام : حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية في كلام الشارع متعين ما لم يقم صارف عنه ، والحقيقة الشرعية غير مجرد التقدير ، خصوصاً في لفظ البخاري ومسلم : أنه أمر بزكاة الفطر . ومعنى لفظ « فرض » هو معنى لفظ « أمر » .

ويؤيد الوجوب تسميتها زكاة ، فتدخل في عموم الزكاة التي أمر الله بها ، وتوعد مانعيها بالعذاب الشديد .

ومن هنا حكى النووي قول ابن اللبان يُسَنِّتُها ثم قال : هذا شاذ منكر ، بل غلط صريح .

وقال إسحاق بن راهويه : لإيجاب زكاة الفطر كالإجماع . بل نقل ابن المنذر الاجماع على وجوبها .

وقول إسحاق أدق ، لوجود خلاف طفيف فيها ، كما ذكرنا ، ولأن إبراهيم بن عليه وأبا بكر الأصم قالا : إن وجوبها نسخ بفرض الزكاة .

واستدل لهما بما رواه أحمد والنسائي عن قيس بن سعد بن عبادة : أنه سئل عن صدقة الفطر ، فقال : « أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر ، قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله » .

وفي إسناده الحديث مقال ، ففيه راو مجهول — كما قال الحافظ (١) — وعلى تقدير صحته لا دليل فيه على النسخ ، لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ؛ لأن

---

١ - وتبعه في هذا السيوطي في شرح النسائي ، والشوكاني في نيل الأوطار (ج ٤ ص ١٨٠ ط النعمانية) ولكن الشيخ أحمد شاكر تعجب من قول ابن حجر ومن تبعه ، بعد أن ساق الحديث كما رواه النسائي (ج ٥ ص ٤٩) بإسنادين ، قال منهما : إسنادهما صحيحان وأما ثقات فليس فيه مجهول قط . حاشية المحل ج ٦ ص ١١٩ .

نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر<sup>(١)</sup> . والأصل في أوامر الله ورسوله أن تظل محكمة باقية ، ولا يثبت النسخ بمجرد الاحتمال .

لهذا استقر الأمر بين المسلمين كافة على وجوب زكاة الفطر ، ولم يعبأ أحد بشلوه من شد ، لمخالفته للإجماع قبله وبعده<sup>(٢)</sup> . وأما ما ذكره المستشرق « شاخت » هنا فقيه غلط كثير<sup>(٣)</sup> .

### حكمه مشروعيتها :

والحكمه في إيجاب هذه الزكاة ما جاء عن ابن عباس ، قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين »<sup>(٤)</sup>

١ - انظر : فتح البادي ج ٤ ص ١١٠، ١١١ ط مصطفى الحلبي ، والمرقاة ج ٤ ص ١٥٩، ١٦٠ والمحل ج ١ ص ١١٨، ١١٩ والروضة للنووي ج ٢ ص ٢٩١ ، وشرح مسلم له ج ٧ ص ٥٨ ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٠ ط العشاية ، والفتح الرباني وشرحه ج ٩ ص ٢٣٤-١٣٧ .

٢ - انظر : البحر الزخار ج ٢ ص ١٩٥ .

٣ - ذكر « شاخت » في دائرة المعارف الإسلامية ج ١٠ ص ٣٦١ : أن الفقهاء يختلفون في وجوب زكاة الفطر . قال : وبحسب الرأي الذي ساداً غيراً تعتبر زكاة الفطر واجبة . أما عند المالكية فلا تعتبر إلا سنة . اهـ .

وفي هذا غلط كثير . فقد رأينا أن الفقهاء شبه جميعين على وجوب الفطرة ، حتى لقل ابن المنذر الإجماع عليه . وإذا شد اثنان أو ثلاثة في عصر مختلفة فلا عبرة بشد وذهم . أما عند المالكية فلا تعتبر عندهم إلا واجبة ، كما هو المتمد في كتب المذهب . انظر مثلاً : بلفه الصالك على الشرح الصغير للدريز ج ١ ص ٢٣٧ . والشرح الكبير وشاحية السوقي عليه ج ٢ ص ٥٠٤ . أما ما نقل عن أشهب فليس هو المتمد في المذهب . دليل شاخت آخر يقول ابن أبي زيد في « الرسالة » : زكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله (ص) على الكبير والصغير الخ . مع أنه لم يكف بقوله سنة حتى قال : واجبة فرضها رسول الله . ولهذا قال الشراح : المشهور أنها فرض بالسنه . انظر شرح الرسالة لزروق ج ١ ص ٣٤١ . وماك صرح في « الوطاة » بوجودها واستدل عليه بالحديث ، كما ذكرنا قبل . وإذا لا يكون وجوب زكاة الفطر من الرأي الذي ساد أخيراً كما زعم شاخت ، بل ما عرف منذ عهد النبوة .

- ورواه أبو داود في باب زكاة الفطر وسكت عليه هو والمنفري ، وهو بمثابة التحسين منها كما قيل . ورواه الحاكم ج ١ ص ٤٠٩ وقال : صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي =

فهذه الحكمة مركبة من أمرين :  
 الأمر الأول : يتعلق بالصائمين في شهر رمضان . وما عسى أن يكون قد  
 شاب صيامهم من لغو القول ، ورفث الكلام . والصيام الكامل الذي يصوم  
 فيه اللسان والجوارح ، كما يصوم البطن والفرج . فلا يسمح الصائم لسانه ولا  
 لأذنه ولا لعينه ولا ليداه أو رجله أن تتلوث بما نهى الله ورسوله عنه من قول  
 أو فعل . وقلما يسلم صائم من مقارفة شيء من ذلك ، بحكم الضعف البشري  
 الغالب ، فجاءت هذه الزكاة في ختام الشهر ، بمثابة غسل أو « حمام » يتطهر  
 به من أوضار ما شاب نفسه ، أو كدر صومه ، وتنجبر ما فيه من قصور ،  
 فإن الحسنات يذهبن السيئات .

كما جعل الشارع السنن الرواتب مع الصلوات الخمس جبراً لما قد يحدث  
 فيها من غفلة أو خلل أو إخلال ببعض الآداب . وشبهها بعض الأئمة بسجود  
 السهو . قال وكيع بن الجراح : زكاة الفطر لشهر رمضان ، كسجدة السهو  
 للصلاة ، تجبر نقصان الصوم ، كما يجبر السجود نقصان الصلاة <sup>(١)</sup> .  
 وأما الأمر الثاني : فيتعلق بالمجتمع وإشاعة المحبة والمودة في جميع أنحاء  
 وخاصة المساكين وأهل الحاجة فيه .

فالعيد يوم فرح وسرور عام ، فينبغي تعميم السرور على كل أبناء المجتمع  
 المسلم . ولن يفرح المسكين ويسر إذا رأى الموسرين والقادرين يأكلون ما لذ  
 وطاب وهو لا يجد قوت يومه في يوم عيد المسلمين .  
 فاقترضت حكمة الشارع أن يفرض له في هذا اليوم ما يغنيه عن الحاجة

---

١ - ورواه ابن ماجه أيضاً في باب زكاة الفطر ، والدارقطني ص ٢١٩ وقال : ليس في روايته  
 مجروح . والبيهقي ص ١٦٣ . وانظر : المرقاة ج ٤ ص ١٧٣ . ونصب الراية ج ٢ ص ٤١١  
 وتكملة الحديث : « من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة  
 من الصدقات » .

والقول : ما لا فائدة فيه ، وما لا يمتي . وقيل : الباطل . والرفث : هو في الأصل ما يتصل  
 بالجماع وما يتعلق به مما يجري بين المرء وزوجه . ثم استعمل في كل كلام قبيح .

١ - نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٠٨ .

وذلك السؤال . ويشعره بأن المجتمع لم يهتم أمره ، ولم ينس في أيام سروره وبهجته : ولهذا ورد في الحديث : « أغنؤهم في هذا اليوم »<sup>(١)</sup> .

وكان من حكمة الشارع أيضاً : تقليل مقدار الواجب - كما سيأتي - وإخراجه مما يسهل على الناس من غالب قوتهم ، حتى يشترك أكبر عدد ممكن من الأمة في هذه المساهمة الكريمة ، وهذا الإسعاف العاجل في هذه المناسبة المباركة .

---

١ - قال في نيل الأوطار : أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر ، وفي رواية للبيهقي : أفنؤهم عن طواف هذا اليوم ، وأخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد . ج ٤ ص ١٨٦ ط الشامية . وانظر نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٢ ، وحاشية المحل ج ٦ ص ١٢٠ :

## الفصل الثاني

عَلَى مَنْ تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ وَعَمَّنْ تَجِبُ ؟

على من تجب زكاة الفطر ؟ :

في حديث ابن عمر السابق الذي رواه الجماعة : « أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان ... على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » وروى البخاري عنه قال : ( فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين .. » .

ومن أبي هريرة في زكاة الفطر : على كل حر وعبد ، ذكر وأنثى ، صغير أو كبير ، فقير أو غني ..<sup>(١)</sup> وهذا من كلام أبي هريرة ، ولكن مثله لا يقال بالرأي .

وهذه الأحاديث تدلنا على أن هذه الزكاة فريضة عامة على الرؤوس والأشخاص من المسلمين لا فرق بين حر وعبد ، ولا بين ذكر وأنثى ولا بين صغير وكبير بل لا فرق بين غني وفقير ، ولا بين حضري وبدوي . وقال الزهري

---

١ - رواه أسد والشيخان والنسائي وهو الحديث رقم ١٨٦ من كتاب الزكاة . من الفتح الرباني ٩٦ ص ١٣٩ ..

وربيعة والليث : إن زكاة الفطر تختص بالحضر ، ولا تجب على أهل البادية ،  
وظاهر الأحاديث يرد عليهم ، فالصواب ما عليه الجمهور<sup>(١)</sup> .  
وروى ابن حزم هذا القول عن عطاء . ورد عليه بأن رسول الله ﷺ لم يخص  
أعرباً ولا بدوياً من غيرهم ، فلم يميز تخصيص أحد من المسلمين<sup>(٢)</sup> .

### هل تجب على الزوجة والصغير ؟ :

وظاهر قوله ( ذكر أو أنثى ) يشهد لما ذهب إليه أبو حنيفة : أنها تجب  
على المرأة سواء كان لها زوج أم لا ، وأنها تجب على الزوجة في نفسها ، ويلزمها  
إخراجها من مالها . وهو مذهب الظاهرية<sup>(٣)</sup> .

وعند الأئمة الثلاثة والليث وإسحاق : أن الزوج يلزمه إخراج زكاة الفطر  
عن زوجته ، لأنها تابعة للنفقة . قال الخافظ : وفيه نظر ، لأنهم قالوا : إن  
أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد ، بخلاف النفقة ، فافترقا  
واففقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة ، مع أن نفقتها تلزمه .  
وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر : مرسل<sup>٤</sup> « أدوا صدقة  
الفطر عمن تمونون<sup>(٥)</sup> » .

ومثل هذا لا يحتج به لضعفه ، وكان يلزم الشافعي ومن وافقه - كما قال

١ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨١ .

٢ - المحل ج ٦ ص ١٣١ .

٣ - الفتح الرباني وشرحه ج ٩ ص ١٤٠ وهو الحديث رقم ١٨٧ من كتاب الزكاة فيه .

٤ - وأخرجه البيهقي ج ٤ ص ١٦١ من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع . وقال  
ابن حزم : في هذا المكان صعب صحيح . وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ، ثم أخذ  
هنا بأئتن مرسل في العالم ١ من رواية ابن أبي يحيى ١ ( المحل ج ٦ ص ١٣٧ )  
وأخرجه البيهقي من حديث ابن عمر : « عن تمونون » وإسناده غير قوي كما قال ( ج ٤  
١٦١ ) وأخرجه أيضاً عنه الدارقطني ( نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨١ ) ، وأخرج البيهقي أيضاً  
عن علي : من جرت عليه نفقتك فاطم عنك . وفيه عيب الأعل غير قوي كما قال البيهقي ،  
ولكن يقوى بما قبله . قال في البحر : وهو توقيف ج ٢ ص ١٩٩ . وانظر : نصب الراية  
ج ٢ ص ٤١٣ .



ابن التركماني<sup>(١)</sup> - الإخراج عن أجيره ورفيقه الكافر ، لأنه يؤمنهما .  
وهكذا قال الإمامية: إن زكاة الفطر عن نفسه وعن كل من يعول<sup>(٢)</sup> .  
وقال الليث : يخرجها عن أجيره الذي ليست أجرته معلومة ، فإن كانت  
أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه<sup>(٣)</sup> .

أما الزيدية فاقصروا على كل من تلزمه نفقته بقرابة أو زوجية أو رق<sup>(٤)</sup> .  
وقوله ( صغير أو كبير ) يدل على وجوبها على الصغير في ماله إن كان  
له مال ، ويخرجها الولي منه كزكاة الأموال . فإن لم يكن له مال ، فإن فطرته  
تجب على من تلزمه نفقته . وإلى هذا ذهب الجمهور .

وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً ، فإن لم يكن له أب فلا شيء  
عليه<sup>(٥)</sup> .

وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري : لا تجب إلا على من صام ، لأنها  
وجبت تطهيراً ، والصبي ليس محتاجاً إلى تطهير ، لعدم الإثم في سقته .

بدليل حديث ابن عباس قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة  
للصائم من اللغو والرفث .

وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب<sup>(٦)</sup> . كما أن بعض الأحاديث  
ذكرت حكمة أخرى لإيجاب هذه الزكاة . وأنها ( طعمة للمساكين ) وكما  
جاء في حديث : ( أغنوهم في هذا اليوم ) .

فإذا كانت هذه الزكاة تطهيراً من جانب ، فهي طعمة وإغناء من جانب  
آخر ، وهذه حكمة تنطبق على الصغير ، كما تنطبق على الكبير .

١ - الجوهر الثاني مع السنن الكبرى ج ٤ ص ١٦٠

٢ - فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ١٠٣-١٠٤

٣ - المحل ج ٢ ص ١٢٧ .

٤ - البحر ج ٢ ص ١٩٩ .

٥ - نفسه ص ١٣٥ وانظر : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٠-١٨١ والمحل ج ٢ ص ١٣٧ .

٦ - المصادر السابقة .

## هل تجب عن الجنين ؟ :

أما الجنين . فجمهور الفقهاء على أن زكاة الفطر لا تجب عنه .  
وقال ابن حزم : إذا اكمل الجنين في بطن أمه مائة وعشرين يوماً قبل انصداع القجر من ليلة الفطر . وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر . لما صح في الحديث أنه ينفخ فيه الروح حيثئذ .

واحتج ابن حزم بأن الرسول ﷺ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والجنين يقع عليه اسم « صغير » فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه .  
وروى ابن حزم عن عثمان بن عفان : أنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل .

وعن أبي قلابة قال : كان يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه . قال ابن حزم : وأبو قلابة أدرك الصحابة وصحبتهم وروى عنهم .

وعن سليمان بن يسار : أنه سئل عن الحمل : أيزكى عنه ؟ قال : نعم .  
قال : ولا يعرف لعثمان في هذا مخالف من الصحابة<sup>(١)</sup> .  
والحق أن كل ما ذكره ابن حزم لا دليل فيه على وجوب التزكية عن الحمل . ومن التعسف أن يقال : إن كلمة صغير في الحديث تشمل الحمل . كما أن ما روي عن عثمان وغيره لا يدل على أكثر من الاستحباب ، ومن تطوع خيراً فهو خير له .

وقد ذكر الشوكاني : أن ابن المنذر نقل الأجماع على أنها لا تجب عن الجنين . وكان أحمد يستحب ولا يوجب<sup>(٢)</sup> .

## هل يشترط لها النصاب ؟

وقول ابن عمر في حديثه ( كل حر أو عبد ) يشمل الغني والفقير الذي

١ - المحل ج ٦ ص ١٣٢ .

٢ - بئر الأوطار ج ٤ ص ١٨١ .

لا يملك نصاباً ، كما صرح به أبو هريرة في حديثه ( غني أو فقير ) وإلى ذلك ذهب الأئمة الثلاثة والجمهور . ولم يشترطوا لوجوبها إلا الإسلام وأن يكون مقدار هذه الزكاة الواجبة فاضلاً عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليلته وفاضلاً عن مسكنه وأثاثه وحوائجه الأصلية .

قال الشوكاني : وهذا هو الحق ؛ لأن النصوص أطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً ، ولا مجال للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكا له ، ولا سيما والعلة التي شرعت لها الفطرة موجودة في الغني والفقير وهي التطهر من اللغو والرفث . واعتبار كونه واجداً لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه ؛ لأن المقصود من شرع الفطرة إغناء الفقراء في ذلك اليوم .. فلو لم يعتبر في حق المخرج ذلك لكان ممن أمرنا بإغنائه في ذلك اليوم ، لا من المأمورين بإخراج الفطرة ، وإغنائه غيره<sup>(١)</sup> .

وخالفهم أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : لا تجب إلا على من يملك نصاباً ، بدليل حديث البخاري<sup>(٢)</sup> والنسائي : ( لا صدقة إلا عن ظهر غنى ) والغنى عندهم ملك النصاب . والفقير لا غنى له . فلا تجب عليه ؛ لأنه محل له الصدقة فلا تجب عليه ، كمن لا يقدر عليها . كما استدلوا بالقياس على زكاة المال .

وأجاب الآخرون - كما ذكر الشوكاني - بأن الحديث الذي ذكروه لا يفيد المطلوب ، فقد رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> بلفظ : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » .

وهو معارض أيضاً بحديث أبي هريرة - عند أبي داود والحاكم - مرفوعاً :

١ - نيل الأوطار ج٤ ص ١٨٦ .

٢ - رواه معلقاً في كتاب الوصايا من صحيحه وتعليقاته المجزومة لها حكم الصحة ، كما هو رأي الجمهور ، خلافاً لابن حزم .

٣ - كذا اقتصر الشوكاني على أبي داود ، والحديث أخرجه أيضاً البخاري في كتاب النفقات والنسائي في كتاب الزكاة ، وأحمد في المستدرك ج٢ ص ٣٤٥-٣٧٨ وعند مسلم في الزكاة : « أفضل الصدقة - أو خير الصدقة - من ظهر غنى » .

« أفضل الصدقة جهد المقل » وبحديث أبي أمامة عند الطبراني مرفوعاً : « أفضل الصدقة : سر إلى فقير ، وجهد من مقل » وفسره في ( النهاية ) بقدر ما يحتمل حال قليل المال .

وبحديث أبي هريرة عند النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه - واللفظ له - والحاكم - وصححه على شرط مسلم - أن النبي ﷺ قال : « سبق درهم مائة ألف درهم ! فقال رجل : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : رجل له مال كثير ، أخذ من عرض ماله مائة ألف درهم فتصدق بها . ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به ، فهذا تصدق بنصف ماله » الحديث . وأما استدلالهم بالقياس على زكاة المال فقير صحيح - كما قال الشوكاني ؛ لأنه قياس مع الفارق ؛ إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان ، ووجوب الزكاة الأخرى متعلق بالأموال ، فافترقا<sup>(١)</sup> .

وأما قولهم : الغنى ملك النصاب . والفقير لا غنى له ، فلا تجب عليه فقد رد عليهم أيضاً بعموم الأحاديث الصحيحة المروية في إيجاب الزكاة (الفطر) على كل مسلم بما في ذلك الغني والفقير ، وبما صرح به أبو هريرة في حديثه ( غني أو فقير ) وما رواه أحمد وأبو داود عن ثعلبة بن أبي صغير عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال ( أدوا صدقة الفطر صاعاً من قمح - أو قال بر - عن كل إنسان صغير أو كبير ، حر أو مملوك ، غني أو فقير ، ذكر أو أنثى . أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى ) وفي رواية أبي داود ( صاع من بر أو قمح عن كل اثنين ) .

ولأن هذه الصدقة - كما قال ابن قدامة - حتى مال لا يزيد بزيادة المال ؛ فلا يعتبر وجوب النصاب فيها كالكفارة . ولا يمنع أن يؤخذ منه ويعطى ، كمن وجب عليه العشر في زرعه وهو بعد محتاج إلى ما يكفيه وعياله . وحديث : « لا صدقة إلا عن ظهر غني » محمول على صدقة المال وهذه صدقة خاصة عن البدن والنفس<sup>(٢)</sup> .

١ - انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٥-١٨٦ .

٢ - انظر المغني ج ٣ ص ٧٤ .

والذي أراه : أن للشارع هدفاً أخلاقياً تربوياً — وراء الهدف المالي — من فرض هذه الزكاة على كل مسلم غني أو فقير . ذلك هو تدريب المسلم على الإنفاق في الضراء كما ينفق في السراء ، والبذل في العسر ، كما يبذل في اليسر . ومن صفات المتقين التي ذكرها القرآن أنهم « ينفقون في السراء والضراء »<sup>(١)</sup> وبهذا يتعلم المسلم — وإن كان فقير المال ، رقيق الحال — أن تكون يده هي العليا ، وأن يذوق لذة الإعطاء والإفضال على غيره ، ولو كان ذلك يوماً في كل عام . ولهذا أرجح مذهب الجمهور الذين لم يشترطوا لوجوب هذه الزكاة ملك النصاب .

كما أرجح رأي أبي حنيفة وغيره ممن أوجبها على الزوجة في مالها ، لما فيه من إشعار المرأة المسلمة بهذا الواجب السنوي . وتوعيدها البذل من مالها الخاص ، لا مجرد الاعتماد على الزوج . فإذا تطوع الزوج فأخرج عنها جاز .

#### شرط وجوب الفطرة على الفقير :

وشرط الجمهور لإيجاب هذه الزكاة على الفقير أن يكون عنده مقدارها فاضلاً عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه . وأن يكون فاضلاً عن مسكنه ومتاعه وحاجاته الأصلية . فمن كان له دار يحتاج إليها لسكنائها أو إلى أجرها لنفقته ، أو ثياب بذلة له أو لمن تلزمه مؤنته ، أو بهائم يحتاج إلى ركوبها والانتفاع بها في حوائجها الأصلية ، أو سائمة يحتاج إلى تئمتها كذلك ، أو بضاعة يختل ربها الذي يحتاج إليه بإخراج الفطرة منها — فلا فطرة عليه ، لأن هذا مما يتعلق به حاجته الأصلية فلم يلزمه بيعه كونه نفسه . ومن له كتب يحتاج إليها للنظر فيها والحفظ منها لا يلزمه بيعها . والمرأة إذا كان لها حلي للبس ، أو لكرام يحتاج إليه . لم يلزمها بيعه في الفطرة . وما فضل من ذلك عن حوائجها الأصلية ، وأمكن بيعه وصرفه في الفطرة بسبب الفطرة به ، لأنه

أمكن أدائها من غير ضرر أصلي . فأشبه ما لو ملك من الطعام ما يؤديه فاضلا  
عن حاجته<sup>(١)</sup> .

### الدين المؤجل لا يمنع زكاة الفطر :

ومن كان في يده ما يخرج عن صدقة الفطر ، وعليه دين مثله ، لزمه  
أن يخرج الصدقة ؛ إلا أن يكون مطالباً بالدين ، فعليه قضاء الدين ولا زكاة عليه .  
قال ابن قدامة : إنما لم يمنع الدين الفطرة ( كما يمنع زكاة المال ) ، لأنها  
آكد وجوباً ؛ بدليل وجوبها على الفقير ، وشمولها لكل مسلم قدر على إخراجها  
ووجوب تحملها عن وجبت نفقته على غيره . ولا تتعلق بقدر من المال ،  
فجرت مجرى النفقة . ولأن زكاة المال تجب بالملك ، والدين يؤثر في الملك فأثر  
فيها ، وهذه تجب على البدن ( يعني على الشخص ) والدين لا يؤثر فيه ، وتسقط  
الفطرة عند المطالبة بالدين ؛ لوجوب أدائه عند المطالبة وتأكده بكونه حق  
أدبي معين لا يسقط بالإعسار ، وكونه أسبق سبباً وأقدم وجوباً يأثم بتأخيره ،  
فإنه يسقط غير الفطرة ، وإن لم يطالب به ؛ لأن تأثير المطالبة إنما هو في إلزام  
الأداء وتحريم التأخير<sup>(٢)</sup> .

---

٢٤١ - انظر المحني ج٣ ص ٧٦ ، والروضة ج٢ ص ٢٩٩-٣٠٠ .

## الفصل الثالث

مقدار الوجبة ومم يكون؟

مذهب القائلين بأن الواجب صاع من كل طعام :

عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ... الحديث . رواه الجماعة .  
وعن أبي سعيد الخدري قال : « كننا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير . أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط ، فلم نزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة . فقال : اني لأرى مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر ، فأخذ الناس بذلك » رواه الجماعة ، وزاد غير البخاري : قال أبو سعيد : « فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » .

دل هذان الحديثان وغيرهما على أن الواجب في زكاة الفطر صاع عن كل نفس .

قال الدهلوي : وإنما قدر بالصاع ؛ لأنه يشبع أهل بيت . ففيه غنية معتد بها للفقير ، ولا يتضرر الإنسان بانفاق هذا القدر غالباً <sup>(١)</sup> .

والصاع في غير القمح والزبيب واجب بالإجماع . وفي غيرهما واجب

١ - الحجة البالغة ج ٢ ص ٥٠٩ .

أيضاً عند الأئمة الثلاثة ، وهو قول أبي سعيد الخدري وأبي العالية وأبي الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد وإسحاق ، والحادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ، كما ذكر الشوكاني<sup>(١)</sup> .

### مذهب القائلين بنصف الصاع من القمح :

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجزئ نصف صاع من قمح . واختلف عنه في الزبيب<sup>(٢)</sup> . وهو مذهب زيد بن علي والإمام يحيى كما قال الشوكاني<sup>(٣)</sup> . وقال ابن حزم : وصح عن عمر بن عبد العزيز وطاووس ومجاهد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبير ، وهو قول الأوزاعي والليث وسفيان الثوري . كما أورد ابن حزم عدة روايات عن جماعة من الصحابة قالوا بذلك منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير وأبو سعيد الخدري . قال : وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن أبي بكر وابن عباس وابن مسعود<sup>(٤)</sup> .

### حجة القائلين بوجوب الصاع :

وحجة الجمهور حديث أبي سعيد في قوله ( صاعاً من طعام ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من أقط ) . قال النووي : والدلالة فيه من وجهين :

- ١ - نيل الأوطار ج٤ ص ١٨٣ والمغني ج٣ ص ٥٧ ، وفيه : اختلفت الرواية عن علي وابن عباس والشعبي ، فروى صاع وروى نصف صاع . وأبو سعيد روى عنه ابن حزم ما يخالف المعروف عنه من وجوب الصاع ، وهو عجيب . المحل ج٦ ص ١٣٠ .
- ٢ - أما الصحابيان فبصلاة كالتمر ، وهو رواية عن الإمام ، وصحها بعض الحنفية ، ورجحها ابن القيم في فتح القدير من جهة الدليل . وذكر في التمر المختار من جماعة أن عليه الفتوى (التمر وحاشيته ج٢ ص ٨٣) .
- ٣ - نيل الأوطار السابق .
- ٤ - المحل ج٦ : ١٢٨-١٣١ وانظر : نصب الراية مع بنية الألفي ج٢ : ٤٤٦-٤٢٧ .



أحدهما : أن الطعام في عرف أهل الحجاز اسم للحنطة خاصة ، لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات .

وثانيهما : أنه ذكر أشياء قيمتها مختلفة ، وأوجب في كل نوع منها صاعاً فدل على أن المعتبر صاع ولا نظر إلى قيمته<sup>(١)</sup> .

قال : وليس للقائلين بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية ، وأحاديث ضعيفة ضعفها أهل الحديث ، وضعفها يسن<sup>(٢)</sup> .

والجمهور يقيمون عن حديث معاوية بأنه قول صحابي ، وقد خالفه أبو سعيد وغيره من هو أطول منه صحة ، وأعلم بأحوال النبي ﷺ وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض . فلا بد من الرجوع إلى دليل آخر . قالوا : وجدنا ظاهر الأحاديث والقياس متفقاً على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها ، فوجب اعتماده . وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه ، لا أنه سمعه من النبي ﷺ ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك اللحظة - علم في موافقة معاوية للسنة عن النبي ﷺ لذكره ، كما جرى لهم في غير هذه القصة<sup>(٣)</sup> .

والرأي والاجتهاد مشروع ، كما دل عليه صنيع معاوية ومن وافقه من الصحابة ، ولكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار<sup>(٤)</sup> .

### أدلة أبي حنيفة في أجزاء نصف الصاع :

واستدل للمذهب أبي حنيفة ومن وافقه بما يأتي :

أولاً : ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله ابن أبي صعبير بلفظ : قال رسول الله ﷺ « صلبة الفطر صاع من بر أو

٢٤٣ - شرح النووي حل صحيح مسلم ج ٧ ص ٦٠ .

٢ - نفسه ، ٦٢٠٦١ .

٤ - فتح الباري ج ٢ : ٣٧٤ ط السلفية .

قمع عن كل اثنين<sup>(١)</sup> .

وما أخرجه الحاكم عن ابن عباس مرفوعاً : « صدقة الفطر مدان من القمح » والمدان نصف صاع كما علمنا . وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وأخرج أبو داود والنسائي عن الحسن مرسلاً بلفظ : ( فرض رسول الله هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير ، أو نصف صاع من قمح<sup>(٢)</sup> ) . إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمكن أن تنهض بمجموعها لتخصيص أحاديث الصاع ، كما قال الشوكاني ، على التسليم بدخول البر تحت نطق الطعام الذي صحت به الروايات<sup>(٣)</sup>

وثانياً : ما صرح عن عدد كبير من الصحابة أنهم رأوا لإخراج نصف صاع من القمح ، فقد أخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي موقوفاً بلفظ : « نصف صاع من بر » . ويروى ذلك عن الخلفاء الأربعة وغيرهم<sup>(٤)</sup> .

وعلى أقوال هؤلاء الصحابة اعتمد ابن المنذر ، فقد قال : ( لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه<sup>(٥)</sup> ) ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت

---

١ - انظر ألفاظ هذا الحديث وطرقه في أبي داود . كتاب الزكاة والدارقطني ص ٢٢٣-٢٢٤ ، وكلام ابن حزم عليه في المحل ج ٦ ص ١٢١ والبيهقي في السنن الكبرى ج ٤ : ١٦٧-١٦٨ والزيلعي في نصب الرأية ج ٢ : ٤٠٩-٤١٠ .

٢ - انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٣ والمحل ج ٦ ص ١٢٢-١٢٣ ونصب الرأية ج ٤ ص ٤١٨-٤٢٣ .

٣ - نيل الأوطار - المذكور .

٤ - نفسه .

٥ - قد يمكن حل هذا ما أخرجه الحاكم ( ج ١ : ٤١٠-٤١١ ) من جملة أحاديث في صاع البر صحيحها كلها وأقر الذهبي اثنين منها : أحدهما من طريق سعيد الجعفي عن ابن عمر ، ولكن قال البيهقي : ذكر البر فيه ليس بمفطور ج ٤ : ١٦٦ ) فلا سبب فيه . والحديث الثاني أخرجه مع الحاكم أيضاً ابن خزيمة في صحيحه من طريق ابن اسحاق عن عبد الله بن عبد الله ابن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال : قال أبو سعيد : وذكر . أهذه صدقة رمضان فقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله (ص) : صاع تمر أو صاع حنظل أو صاع شعير أو صاع أقط ، فقال له رجل من القوم : أو مدین من قمح ؟ فقال : لا .

إلا الشيء اليسير منه . فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم . ثم روى ابن المنذر عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر - بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ ابن حجر - أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح . وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية .

لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر ،

= تلك قيمة معاوية؛ لا أقلها ولا أعمل بها . ولكن قال ابن خزيمة: ذكر الحنفية في خبر أبي سعيد غير محفوظ ، ولا أدري من الوهم . وقوله : « فقال رجل الخ » دال على أن ذكر الحنفية في أول القصة خطأ ؛ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله (ص) صاعاً ، لما كان الرجل يقول له : « أو مدين من قمح » . وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحاق هذه وقال : إن ذكر الحنفية فيه غير محفوظ . اهـ . من فتح الباري ج ٢ : ٣٧٣ . وهذا الحديث ذكره ابن حزم في المحل ج ٦ : ١٢٠ من طريق ابن إسحاق أيضاً ، وليس فيه ذكر صاع البر ، واستدل به على أن أبا سعيد يمنع من البر جملة ، ولكن العلامة الشيخ أحمد شاكر تعقبه برواية الدارقطني ٢٢٢ ، ورواية الحاكم في المستدرک ج ١ ٤١١ وهي التي ذكرناها هنا ، وفيها زيادة « أو صاعاً من حنطة » قال : وهذا مما يختلف فيه الرواة ، فيذكر بعضهم نوعاً ويذكر الآخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة الثقة حجة اهـ وكان الشيخ رحمه الله لم يكن قد اطلع على قول ابن خزيمة وأبي داود في هذه الزيادة كما نقله صاحب الفتح ، وزيادة الثقة مقبولة إذا لم يخالف من هو أوثق منه ، أو لم يكن في الكلام ما يدل على وهمه ، وقد جاءت روايات كثيرة عن أبي سعيد وغيره تدل على أن القمح لم يكن من طعامهم يومئذ . وسنذكر بعضها قريباً . على أن ابن إسحاق الذي جاءت الرواية من طريقه معروف عند النقاد بالتدليس إذا لم يصرح بالتحديث ، وهو هنا قد عمن ، كما في المستدرک . وهذا كله يتبين ما في تصحيح الحاكم الحديث وإقرار الذهبي له من التساهل .

والنتيجة أن ما جزم به الإمام ابن المنذر من عدم ثبوت خبر يعتمد عليه في القمح عن النبي (ص) صحيح وليس فيه مطن معتبر . وكذلك قال الحافظ البيهقي في سنة ج ٤ : ١٧٠ : قد وردت أخبار عن النبي (ص) في صاع من بر ، ووردت أخبار في نصف صاع ، ولا يصح شيء من ذلك ، قد بينت حلة كل واحد منها في الخلافات . وروينا في حديث أبي سعيد الخدري وفي الحديث الثابت عن ابن عمر أن تمديل مدين من بر - وهو نصف صاع - بصاع من شعير ، وقع بعد النبي (ص) . اهـ .

فلا إجماع في المسألة ، خلافاً للطحاوي<sup>(١)</sup> .

قال الحنفية : وأما حديث أبي سعيد ، فليس فيه دليل على الوجوب ، بل هو حكاية عن فعله ، فيدل على الجواز ، وبه نقول . فيكون الواجب نصف صاع وما زاد يكون تطوعاً<sup>(٢)</sup> .

أما تفسير الطعام في حديث أبي سعيد بالحنطة فهو غير مسلم . قال ابن المنذر : ظن بعض أصحابنا : أن قوله في حديث أبي سعيد « صاعاً من طعام » حجة لمن قال : صاع من حنطة ، وهذا غلط منه ؛ ذلك أن أبا سعيد أنجمل الطعام ثم فسره ... ثم أورد من طريق حفص بن ميسرة عند البخاري وغيره : أن أبا سعيد قال : كنا نخرج في عهد النبي ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام .. قال أبو سعيد : وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر . وهي ظاهرة فيما قال . وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى . وفيه « ولا نخرج غيره »<sup>(٣)</sup> .

بل أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ، ولم تكن الحنطة « ولمسلم من وجه آخر عن أبي سعيد . قال : كنا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير » وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة . قال الحافظ : وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الدرة ، فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن ، وهي قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد : « صاعاً من تمر ، صاعاً من سلت أو ذرة »<sup>(٤)</sup> .

**تعقيب وتوجيه :**

والذي يبدو من مجموع الروايات أن القمح لم يكن من أطعمتهم الشائعة

١ - انظر فتح الباري ج ٣ : ٣٧٤ ط السلفية والمحل ج ٦ ص ١٢٨-١٣١ .

٢ - بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٢ ونصب الراية ج ٢ : ٤١٨ .

٣ - انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٢-١٩٣ . وفتح الباري أيضاً .

٤ - انظر : فتح الباري ج ٣ : ٣٧٣ ط السلفية .

على عهد النبي ﷺ ولم يفرض النبي ﷺ صاعاً منه ، كما فرض في غيره من الشعير والتمر ، ومن الزبيب والأقط ، ويؤكد ذلك ما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال : فجعل الناس عدله مدين من حنطة » وفي رواية أخرى « فعدل الناس به نصف صاع من بر »<sup>(١)</sup> .

قال ابن القيم : والمعروف أن عمر بن الخطاب جعل نصف صاع من بر مكان صاع من هذه الأشياء . ذكره أبو داود<sup>(٢)</sup> . وفي الصحيحين : أن معاوية هو الذي قوم ذلك . وفيه عن النبي ﷺ آثار مرسله مسندة بقوى بعضها بعضاً<sup>(٣)</sup>

وذكر ابن القيم حديث ابن أبي صغير وغيره . وحديث الحسن البصري قال : خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكان الناس لم يعلموا ! فقال : من ههنا من أهل المدينة ؟ قوموا إلى إخوانكم فاعلموهم ؛ فإنهم لا يعلمون . فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمر ، أو شعير ، أو نصف صاع من قمح ، على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ... فلما قدم عليّ ورأى رخص السعر ، قال : « قد أوسع الله عليكم ، فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء ؟ » رواه أبو داود

١ - صحيح مسلم بإسناد النووي ج ٧ ص ٦٠ . وفتح الباري ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢ ط السلفية .

٢ - وقال ابن حجر : أشار ابن عمر بقوله « الناس » إلى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع ، أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان ابن عيينه وفيه : « قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاح من شعير » وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، من وجه آخر عن سفيان وهو المحدث . وهو موافق لقول أبي سعيد وهو أصرح منه .

وأما رواية أبي داود التي أشار إليها ابن القيم ، فقد ذكر الحافظ أن مسلماً في كتابه والتبويب حكم على الراوي فيها بالوهم ، وأوضح الرد عليه .

انظر : فتح الباري ج ٣ ص ٣٧٢ ط السلفية .

٣ - زاد المعاد ج ١ ص ٣١٣-٣١٤ .

— وهذا لفظه — والنسائي<sup>(١)</sup> وعنده : فقال علي : « أما إذ أوسع الله عليكم فأوسعوا ؛ اجعلوه صاعاً من بُر وغيره » .

قال ابن القيم : وكان شيخنا رحمه الله — يعني ابن تيمية — يقوي هذا المذهب ويقول : هو قياس قول أحمد في الكفارات : أن الواجب فيها من البر نصف الواجب من غيره<sup>(٢)</sup> .

ويتبين لنا من كل ما ذكرناه : أن الأحاديث الواردة بنصف الصاع من القمح ليست من الضعف بحيث ترد جملة ، وخاصة إذا صح حديث الحسن عن ابن عباس . ولكنها ليست من الصحة والشهرة بين الصحابة بحيث يجوز بثبوتها كثبوت الصاع من التمر والشعير والأقط والزبيب .

ولو صحت هذه ما خفيت على مثل ابن عمر وأبي سعيد ومعاوية ومن سمع كلامه من الصحابة وتلاميذهم .

١ — قال النسائي : الحسن لم يسمع من ابن عباس . وكذلك قال أحمد وابن المديني وغيرهما من الأئمة . فضل هذا : في الحديث انقطاع ، وإنما قالوا ذلك ؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة في عهد علي ، والحسن في عهدي عثمان وعلي كان بالمدينة . وعقب علي ذلك الشيخ أحمد شاكر فقال : كل هذا وهم ؛ فإن الحسن عاصر ابن عباس يقيناً ، وكونه كان بالمدينة أيام أن كان ابن عباس والياً على البصرة ، لا يمنع سماعه منه قبل ذلك أو بعده ، كما هو معروف عند المحدثين من الاكتفاء بالمعاصرة . ثم الذي يقطع بسماعه منه ولقائه إياه : ما رواه أحمد في المسند بإسناد صحيح (٣١٣٦) عن ابن سيرين : أن جنازة مروت بالحسن وابن عباس ، فقام الحسن ، ولم يقم ابن عباس ، فقال الحسن لابن عباس : قام لها رسول الله (ص) فقال : قام وقعد . . وليس بعد هذا بيان في اللقاء والسماع . اهـ . انظر : مختصر المنذري مع معالم السنن وحواليه ج٢ : ٢٢٢ . أقول : ولكن المعاصرة وحدها لا تكفي لسماع خطبة قيلت على منبر البصرة ، في وقت كان فيه الحسن يقيناً في غير البصرة . فلا بد أنه نقلها بواسطة من سمع . إنما تكفي المعاصرة في الأحاديث التي لم توقت بمكان وزمان خاص ، إلا أن يقال : إن مثل هذه الخطبة لا بد أن تكون معروفة لدى أهل البصرة ، وليس من اللازم أن يسمعها الحسن من ابن عباس ، كما قالوا في طلوس من معاذ : طلوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه . ولكن قد روى عن ابن عباس في هذه الخطبة « صاع من طعام » . وانظر السنن الكبرى والموهر الثقي ج٤ ص ١٦٧-١٦٩ ونصب الراية ج٢ : ٤١٨-٤١٩ .

٢ — زاد المعاد ج١ ص ٣١٤ .

وصنّيع معاوية ظاهر في أنه جعل نصف صاع القمح عدلاً لصاع التمر . فهو من باب المعادلة والقيمة . ولذا قال أبو سعيد : « تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها »<sup>(١)</sup> وكذلك فعل غيره من الصحابة لما كثّر القمح في زمنهم : رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير . كما قال ابن المنذر . فالذي يطمئن إليه القلب من الروايات : أن الصاع ثابت بالنص في الأطعمة الأربعة ( التمر والشعير والزبيب والأقط ) ولم يثبت عنه صاع من قمح ، على التحقيق . كما لم تصل أحاديث نصف الصاع منه إلى درجة الصحة . وأما من جعل المقدار نصف صاع من القمح — كمعاوية ومن وافقه من الصحابة رضي الله عنهم — بدل صاع من شعير أو تمر . فقد فعل ذلك بالاجتهاد ، بناء على أن قيم ما عدا القمح متساوية ، وكان القمح إذ ذاك غالي الثمن . لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان وفي كل بلد . فيختلف الحال ولا ينضبط . وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع ( جمع صاع ) من قمح<sup>(٢)</sup> وفي زيارة لي إلى باكستان ذكر لي بعض العلماء هناك : أن قيمة القمح عندهم أدنى بكثير جداً من قيمة التمر ، فكيف يكون الواجب فيه نصف الواجب في التمر ؟ وكذلك الزبيب فهو الآن في معظم البلدان أغلى من القمح ومن التبر أيضاً !

ولا يخلصنا من هذه الإشكالات إلا اعتبار الصاع هو الأساس . وما يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم لحظوا ما قلناه من اعتبار القيمة ما ذكرناه عن الإمام علي حين رأى رخص الأسعار بالبصرة ، حيث قال لهم : اجعلوه صاعاً من بر وغيره . فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك كما قال الحافظ<sup>(٣)</sup> .

فعلي هذا ، ينبغي أن يكون الأصل هو الصاع من غالب قوت البلد أو

١ - أخرجه ابن عزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن اسحاق كما في الفتح ج ٣ : ٣٧٢ ط السلفية ، وانظر : المستدرک ج ١ : ٤١١ والمحل ج ٦ ص ١٣٠ ونصب الراية ج ٢ ص

٤١٧ - ٤١٨ .

٢٠٢ - فتح الباري ج ٣ : ٣٧٤ ط السلفية .

الشخص ، كما سيأتي ، وإذا أريد إخراج القمح وكان غالباً . جاز إخراج نصف صاع منه إذا كانت قيمته تساوي صاعاً من القوت الغالب السائد . بناء على اجتهد الصحابة في إخراج القمح بالقيمة .  
 وإخراج الصاع أحوط في الأحوال كلها ، خروجاً من الخلاف واتباعاً للنص الثابت بيقين ، الذي يخرج المسلم مما يريه إلى ما لا يريه . ومن أوسع الله عليه فليوسع . كما قال علي رضي الله عنه .

### هل تجوز الزيادة على الصاع :

من الغريب أنني وجدت في بعض كتب المالكية : أنه يندب للمزكي ألا يزيد على الصاع ، بل تكره الزيادة عليه ، لأنه تحديد من الشارع . فالزيادة عليه بدعة مكروهة ، كالزيادة في التسبيح على ثلاث وثلاثين . وهذا إذا تحققت الزيادة . وأما مع الشك فلا <sup>(١)</sup> .

والذي أراه أن هذا التنظير أو التشبيه غير مسلم ، فإن الزكاة ليست من الشئون التعبدية المحض كالصلاة وما يتعلق بها من الذكر والتسبيح . فالزيادة فيها على الواجب لا حرج فيه ، بل هو أمر حسن ، كما قال القرآن الكريم « فمن تطوع خيراً فهو خير له » <sup>(٢)</sup> ، وذلك في فدية الصيام وهي طعام مسكين . وقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن أبي بن كعب : أن رجلاً وجبت عليه في ماله بنت مخاض . فلم يرض أن يعطيها المصدق ، لأنها لا لبن فيها ولا تصلح للحمل والركوب ، وأبي إلا أن يعطي ناقة كوماء ، ولما رفض أبي أن يقبلها منه ؛ لأنها فوق الواجب عليه ، احتكما إلى النبي ﷺ فقال له : « ذاك الذي عليك . فإن تطوعت بخير أجرك الله فيه ، وقبلناه منك » ثم أمر بقبضها منه . ودعا له في ماله بالبركة <sup>(٣)</sup> .

١ - انظر : الشرح الكبير للدردير ١ - ص ٥٠٨

٢ - سورة البقرة ١٨٤ .

٣ - رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ، وسيأتي بنصه وتامه في الباب

التاسع - الفصل السادس .



وهذا نص في قبول ما زاد عن الواجب ، وفيه وعد بزيادة الأجر ، لا بالكرهه . وقد قال علي رضي الله عنه : أما إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا . على أنه لو صحت بدعية التطوع بالزيادة لكانت محرمة لا مكروهة فقط ، فكل بدعة ضلالة .

نعم يمكن أن يقال ذلك فيمن يزيد على الصاع من باب الغلو والتنعط ، لا من باب السخاء والتطوع . وفي الصحيح : « هلك المتنطعون <sup>(١)</sup> » .

#### مقدار الصاع :

وقد حققنا فيما تقدم أن الصاع =  $\frac{1}{4}$  كيلة مصرية أي  $\frac{1}{4}$  قده وثلاث مصري . كما في شرح الدردير وغيره . وهو يساوي بالوزن بالجرامات ٢١٧٦ ( وذلك حسب الوزن بالقمح ) .

وإذا كان هذا هو وزن الصاع من القمح فقد قالوا : إن ما عدها من الأصناف أخف منه . فإذا أخرج منها مقدار ذلك وزناً كانت أكثر من صاع .

فإن كان هناك صنف يقات منه الناس وهو أثقل من القمح - كالأرز مثلاً - فالواجب الزيادة على الوزن المذكور بما يوازي الفرق .

ومن هنا رأى بعض العلماء الاعتماد على الكيل دون الوزن ؛ لأن في الحبوب الخفيف والثقيل .

#### قال الإمام النووي في الروضة :

قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فإن الصاع المخرج به في زمن رسول الله ﷺ ميكال معروف ، ويختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج ، كالليرة والخص وغيرهما . وفيه كلام طويل ، فمن أراد تحقيقه راجعه في « شرح المذهب » . ومختصره : أن الصواب ما قاله الإمام أبو الفرج الدارمي من أصحابنا : أن الاعتماد في ذلك على الكيل ، دون الوزن ، وأن الواجب

١ - رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن ابن مسعود .

أن يخرج بصاع معايّر بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله ﷺ وذلك الصاع موجود . ومن لم يجده وجب عليه إخراج قدره يتيقن أنه لا ينقص عنه . وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريباً ( كذا ، ولعله الصواب : تقريب أو تقريبي ) وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين . والله أعلم . اهـ<sup>(١)</sup> .

هذا ما قاله النووي ؛ وقد يشق اعتبار ما قاله في عصرنا الذي أصبح كل شيء فيه يقدر بالوزن تقريباً .

وقال ابن حزم : وجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي يؤدي به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف ولا دون رطل وربع . وقد قال بعضهم : هو رطل وثلاث .

قال : وليس هذا اختلافاً . ولكنه على حسب رزانة المكييل من البر والتحر والشعر<sup>(٢)</sup> ...

وذكر في المغني عن أحمد قال : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث . قال أبو داود وهو صاع النبي ﷺ . قال : والأولى لمن أخرج من طعام ثقل الوزن أن يزيد شيئاً احتياطاً<sup>(٣)</sup> .

أما الحنفية فالصاع عندهم ثمانية أرطال ، كما ذكرناه في زكاة الزرع ، فهو يساوي صاعاً ونصفاً عند الجمهور . فنصفه =  $\frac{2}{3}$  ثلثي صاع غيرهم وقدّره (أي

النصف) بعض مشايخ الحنفية بقدر سدس بالمصري ، وبعضهم بقدر وثلاث<sup>(٤)</sup> . وبهذا يكون المقدار الواجب في القمح عند الفريقين واحداً في النتيجة ، رغم احتدام النزاع . ولكن يظهر الفرق شاسعاً في إخراج ما عدا القمح . حيث يخرج الحنفي ضعف غيره ، على هذا التقدير .

١ - الروضة ج ٢ ص ٣٠١-٣٠٢ .

٢ - المحل ج ٥ ص ٢٤٥ .

٣ - المغني ج ٣ ص ٥٩ .

٤ - رد المحتار ج ٢ ص ٨٣-٨٤ .

ومن لم يكن عنده مكيال ولا ميزان . فليخرج أربعة أمداد . والمد - كما قالوا - ملء كفي الرجل المعتدل . وأربع حفنات على هذه الطريقة تساوي صاعاً ، ومن تطوع خيراً فهو خير له .

### الأجناس التي يخرج منها :

نصت الأحاديث الواردة في زكاة الفطر على أصناف معينة من الطعام، وهي التمر والشعير والزبيب والأقط - وهو اللبن المجفف الذي لم ينزع زبدته - وزادت بعض الروايات القمح ، وبعضها السلت أو الذرة . فهل هذه الأصناف تعبدية ومقصودة لذاتها، بحيث لا يجوز للمسلم العادل عنها إلى غيرها من أصناف الأطعمة والأقوات ؟

أما المالكية والشافعية فقالوا : هذه الأصناف ليست تعبدية ولا مقصودة لذاتها . ولهذا كان الواجب على المسلم أن يخرج فطرته من غالب قوت البلد ، وفي قول : من غالب قوت الشخص نفسه .

وهل القوت المنظور له هو الأغلب في العام كله أم الأغلب في رمضان خاصة أم في يوم الإخراج ؟ أم في يوم الوجوب ؟ احتمالات ذكرها المالكية . ومال بعضهم إلى اعتبار يوم الإخراج ، ولكن رجح آخرون اعتبار الأغلب في رمضان<sup>(١)</sup> .

وعند الشافعية قال الغزالي في « الوسيط » : «المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة . وقال في الوجيز : غالب قوت البلد يوم الفطر<sup>(٢)</sup>» .

واشترط المالكية أن يكون غالب القوت من أصناف تسعة حدودها . وهي الشعير والتمر والزبيب والقمح والذرة والسلت والأرز والدخن والأقط . فمضى وجلدت التسعة أو بعضها وتساوت في الاقتيات خبيراً في الإخراج من أيها شاء.

١ - حاشية السموي ج١ ص ٥٠٥ .

٢ - الروضة ج٢ : ٣٠٥ .

ومع غلبة واحد منها تعين الإخراج منه ، كما إذا انفرد ، وإن وجدت أو بعضها واقتيت غيرها تعين الإخراج منها تخييراً .

ولم أجد لهذه التشقيقات والتفريعات دليلاً يستند إليه ، ولهذا قال بعض محققي المذهب : إنه متى اقتيت غير التسعة أخرج مما يقتات : ولو وجدت التسعة أو بعضها .

والمراد بالاعتبات : أن يصبح قوته وعيشه منه في زمن الرخاء والشدّة معاً لا في زمن الشدّة وحده .

ولهذا أجازوا إخراج اللحم واللبن ونحوه ما دام قوتاً . ويخرجه حيثلبا للوزن . أما الدقيق فاختلفوا فيه .

وعرض المالكية هنا لمسألة : وهي ما إذا اقتات الشخص ما هو أدنى وأدون من قوت البلد ، وحاصل ما قالوا : أن من اقتات الأدون لعجز عن قوت البلد اجزأ اتفاقاً ، وإن كان لبخل وشح لم يجز اتفاقاً . وإن كان لمضم نفس أو لعادته ، كبدي يأكل الشعير بحاضرة يقتات أهلها القمح ، ففيه خلاف ، والمعتمد هو الإجزاء<sup>(١)</sup> .

وعند الشافعية : كل ما يجب فيه العشر من الحبوب والثمار — وهو ما يقتات في حالة الاختيار لا الضرورة — فهو صالح لإخراج الفطرة ، وحكى قول قديم عن الشافعي : أنه لا يجزئ فيها الحمص والعدس ، والمذهب المشهور هو الأول .

وترددوا في الأقط ، وقال النووي : ينبغي أن يقطع بحوازه ، لصحة الحديث فيه من غير معارض .

والأصح أن اللبّن والحبّن في معناه . ولكن قالوا : لا يجزئ الحبّن المتروغ زبده ، كما لا يجزئ الأقط المملح الذي أفسد كثرة الملح جوهره . ومثله أيضاً المسوس والميب من الحبوب .

ويجزئ الحب القديم وإن قلت قيمته إذا لم يتغير طعمه ولونه . ولا يجزئ

---

١ - الشرح الكبير بجاشية النسوي ج١ ص ٥٠٦-٥٠٧ .

الدقيق ولا السوق ولا الخبر ، كما لا يميز القيمة . وقال بعضهم : يميز لأن المقصود إشباع المساكين في هذا اليوم .

وفي الواجب من الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه ، أصحها عند الجمهور : غالب قوت البلد ، والثاني : قوت نفسه ، والثالث : يتخير بين الأجناس . قالوا : وإذا أوجبت قوت نفسه أو البلد ، فعدل إلى ما دونه ، لم يميز ، وإن عدل إلى أعلى منه جاز بالاتفاق .

وإذا اعتبرنا قوت نفسه وكان يليق به البر وهو يقتات الشعير بخلا لزمه البر . ولو كان يليق به الشعير ، فكان يتنعم ويقتات البر ، فالأصح : أنه يميزه الشعير . والقول الثاني : يتعين البر<sup>(١)</sup> .

وإذا أوجبت غالب قوت البلد وكانوا يقتاتون أجناساً لا غالب فيها ، أخرج ما شاء ، والأفضل أن يخرج من الأعلى<sup>(٢)</sup> .

وظاهر مذهب أحمد : أنه لا يجوز العلول عن الأصناف الخمسة المنصوص عليها مع قدرته عليها ، سواء كان المعلول إليه قوت بلده أو لم يكن<sup>(٣)</sup> . ويجوز عند أبي حنيفة وأحمد إخراج الدقيق والسويق ، لأنه مما يكال ويتنفع به الفقير ، وقد كفى مؤنة الطحن<sup>(٤)</sup> .

والذي يظهر أن النبي ﷺ إنما حدد الأصناف المذكورة ، لأنها كانت هي الأقوات المتداولة في البيئة العربية عندئذ . فلو أن قوماً يعيشون على الأرز كما في اليابان مثلاً ، كانت فطرتهم مما يقتوتون به . ولو كان قوم يعيشون على الأذرة ، كما في الريف المصري لكان واجبهم هو الأذرة . فلهذا أرجح أن يخرج المرء فطرته من غالب قوت بلده أو من غالب قوته إذا كان أفضل من قوت البلد .

وعند ابن حزم : لا يميز شيء غير التمر أو الشعير . لا زبيب ولا قمح ولا دقيق ولا أقط ولا غيرها . وأطال في الاحتجاج لذلك ، ورد سائر الأحاديث

١ - الروضة لقنوي ج ٢ ص ٣٠٣ .

٢ - نفسه ص ٣٠٥ .

٣ - ٤٠٣ - المنهاج السابق ج ٣ : ٦٢ .

المخالفة . وشنع على مخالفني رأيه كعادته<sup>(١)</sup> .

وما استدلل به ما رواه بسنده عن أبي مجاز قال : قلت لابن عمر : إن الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ؟ يعني : في صدقة الفطر : فقال له ابن عمر : إن أصحابني سلكوا طريقاً . فأنا أحب أن أسلكه<sup>(٢)</sup> .

وبالغ ابن حزم في الاستدلال بهذا الأثر ، حتى ليكاد يجعله إجماعاً من الصحابة . برغم الآثار الكثيرة الوفيرة التي جاءت بخلافه . ويكفي أن أذكر هنا تعليق العلامة الشيخ أحمد شاكر على رأي ابن حزم هذا ، في حاشية المحل حيث قال : « من تأمل في طريق الأحاديث الواردة في زكاة الفطر ، وفقه معناها مع اختلاف ألفاظها عن الصحابة رضي الله عنهم . علم أن ابن حزم لا حاجة له في الاختصار على إخراج التمر والشعير . وهذا معاوية بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام ، بدل صاع من شعير أو غيره ، ولم ينكر عليه ذلك أحد - أي إخراج القمح موضع الشعير - وإنما أنكر أبو سعيد المقدر ، فرأى إخراج صاع من قمح . وابن عمر إنما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ ولم ينكر على من أخرج غير ذلك . ولو رأى عمل الناس باطلاً ، وهم الصحابة والتابعون ، لأنكره أشد إنكار . وقد كان رضي الله عنه يتشدد في أشياء ، لا على سبيل التشريع ، بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط ، كما كان ينزل في مواضع نزول رسول الله ﷺ ولم ير أحد من المسلمين ذلك واجباً . والزكاة إنما جعلت لإغناء الفقير عن الطواف في يوم العيد ، والأغنياء يتمتعون بمألمهم وعبائهم . ولينظر امرؤ لنفسه : هل يرى أنه يعني الفقير عن الطواف إذا أعطاه صاع تمر أو صاع شعير ، في بلد مثل القاهرة ، في مثل هذه الأيام ؟ وماذا يفعل بهما الفقير إلا أن يطوف ليجد من يشترهما ببخس من القيمة ، ليبتاع لنفسه أو لأولاده ما يتقوتون به؟<sup>(٣)</sup>

١ - المحل ج٦ ص ١١٨ وما بعدها .

٢ - نفسه ص ١٢٧ .

٣ - هامش المحل ج٦ ص ١٣١-١٣٢ .

## إخراج القيمة :

أما إخراج القيمة فلم يجزه الأئمة الثلاثة في زكاة الفطر وفي سائر الزكوات. سئل أحمد عن عطاء الدراهم في صدقة الفطر فقال : أخاف ألا يجزئه ، خلافاً سنة رسول الله

وقيل له : قوم يقولون : عمر بن عبد العزيز كان يأخذ القيمة ؟

قال : يدعون قول رسول الله ﷺ ويقولون : قال فلان ؟ قال ابن عمر : ( فرض رسول الله ﷺ ... الحديث ) قال الله تعالى : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١) ) .

فهو يرى دفع القيمة مخالفة لرسول الله ﷺ .

وهذا قول مالك والشافعي (٢) .

وكذلك قال ابن حزم : لا تجزئ قيمة أصلاً ، لأن ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ والقيمة في حقوق الناس لا تجوز إلا براض منهما ، وليس للزكاة مالك معين فيجوز رضاه أو إبراؤه (٣) .

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يجوز إخراج القيمة . وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري (٤) .

روى ابن أبي شيبة عن عون قال : سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقرأ إلى عدي بالبصرة (وعدي هو الوالي) : يؤخذ من أهل الديوان من أعطيتهم من كل إنسان نصف درهم (٥) .

وعن الحسن قال : لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة الفطر (٦) .

١ - النساء ٥٩ .

٢ - المغني ٣ ص ٦٥ .

٣ - المحل ٦ : ١٣٧ .

٤ - المغني ٣ ص ٦٥ وفي المحل (ج ٦ ص ١٣) . مع ذلك من عمر بن عبد العزيز .

٥ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٣٧-٣٨ .

وعن أبي اسحاق قال : أدركتهم وهم يؤدون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام<sup>(١١)</sup> .

وعن عطاء : أنه كان يعطي في صدقة الفطر ورقاً (دراهم فضية) <sup>(١٢)</sup> .

أ - وما يدل لهذا القول أن النبي ﷺ قال : ( أغنوهم - يعني المساكين - في هذا اليوم ) والإغناء يتحقق بالقيمة ، كما يتحقق بالطعام . وربما كانت القيمة أفضل ، إذ كثرة الطعام عند الفقير توجهه إلى بيعها ، والقيمة تمكنه من شراء ما يلزمه من الأطعمة والملابس وسائر الحاجات .

ب - كما يدل على جواز القيمة ما ذكره ابن المنذر من قبل : أن الصحابة أجازوا إخراج نصف الصاع من القمح ؛ لأنهم رأوه معادلاً في القيمة للصاع من التمر أو الشعير ، ولهذا قال معاوية : « إني لأرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من التمر » .

ج - ثم إن هذا هو الأيسر بالنظر لمصرنا وخاصة في المناطق الصناعية التي لا يتعامل الناس فيها إلا بالنقود . كما أنه - في أكثر البلدان وفي غالب الأحيان - هو الأنفع للفقراء .

والذي يلوح لي : أن الرسول ﷺ إنما فرض زكاة الفطر من الأطعمة لسببين : الأول : لندرة النقود عند العرب في ذلك الحين ، فكان إعطاء الطعام أيسر على الناس . والثاني : أن قيمة النقود تختلف وتتغير قوتها الشرائية من عصر إلى عصر ، بخلاف الصاع من الطعام فإنه يشيع حاجة بشرية محددة . كما أن الطعام كان في ذلك العهد أيسر على المعطي ، وأنفع للأخذ . والله أعلم بالصواب .

وقد فصلنا القول في موضوع « دفع القيمة » في الزكوات عامة في باب « طريقة أداء الزكاة » فليرجع إليه .



## مسائل تتعلق بدفع القيمة :

بقيت هنا بعض مسائل تتعلق بإخراج القيمة ذكرها علماء الحنفية :

الأولى : أن المراد بدفع القيمة قيمة الحنطة أو الشعير أو التمر ، يؤدي قيمة أي الثلاث شاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : يؤدي قيمة الحنطة<sup>(١)</sup> .

والذي أختاره : أن يدفع قيمة صاع من غالب قوت البلد ، من أوسط الأصناف ، فإن كان من أجودها فهو أحسن .

الثانية : أنه لا يجوز أداء الأجناس المنصوص عليها بعضها عن بعض باعتبار القيمة . فكما لا يجوز لإخراج الحنطة عن الحنطة بأعبار القيمة ؛ بأن يؤدي نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط ، لا يجوز لإخراج تمر أو شعير عن الحنطة باعتبار القيمة ، بأن يؤدي نصف صاع تمر مثلاً تبلغ قيمته نصف صاع من حنطة ؛ عن الحنطة ، بل يقع عن نفسه . وعليه تكميل الباقي ؛ لأن القيمة إنما تعتبر في غير المنصوص عليه<sup>(٢)</sup> .

الثالثة : اختلفت الحنفية : أيهما أفضل : دفع القيمة أم إخراج المنصوص عليه؟

فقال بعضهم : دفع الحنطة أفضل في الأحوال كلها ، سواء كانت أيام شدة أم لا ؛ لأن في هذا موافقة للسنة .

وفصل آخرون فقالوا : إذا كان الزمن زمن شدة وأزمة في الأقوات ، فدفع العين أفضل . وأما في أوقات السعة والرخاء ، فدفع القيمة أفضل ؛ لأنها أعون على دفع حاجة الفقير<sup>(٣)</sup> .

ومن هذا يتضح لنا أن المدار في الأفضلية على مدى انتفاع الفقير بما يدفع له

١ - الدر المختار وحاشيته ورد المختار ٣ ص ٨٠

٢ - ذكر ذلك في رد المحتار ٣ : ٨٣ نقلاً عن البدائع .

فإن كان انتفاعه بالطعام أكثر كان دفعه أفضل ، كما في حالة المجاعة والشدة ،  
وإن كان انتفاعه بالنقود أكثر . كان دفعها أفضل .

وينبغي ان يوضع في الحساب انتفاع أسرة الفقير كلها لا نفعه وحده .  
فقد يأخذ بعض الفقراء ذوي العيال القيمة وينفقها على نفسه أو في أشياء كمالية ،  
على حين أولاده يحتاجون إلى القوت الضروري . فدفع الطعام لهؤلاء أولى .

## الفضل الرابع

### وقت الوجوب والإفراج

متى تجب زكاة الفطر ؟ :

اتفق المسلمون على أن زكاة الفطر تجب بالفطر من رمضان ، لحديث ابن عمر المتقدم ( فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان ) واختلفوا في تحديد وقت الوجوب ، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ومالك في رواية : تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان ، لأنها وجبت طهارة للصائم ، والصوم ينتهي بالغروب فتجب به الزكاة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والليث وأبو ثور ومالك في إحدى روايته : تجب بطلوع الفجر من يوم العيد ، لأنها قرينة تتعلق بيوم العيد ، فلم يتقدم وجوبها يوم العيد ، كالأضحية يوم الأضحية<sup>(١)</sup> .

والأمر هين ، وثمرة الخلاف تظهر في المولود الذي يولد بعد مغيب الشمس وقبل فجر العيد : هل تجب عليه أم لا تجب ؟ وكذلك المكلف الذي يموت في هذا الوقت<sup>(٢)</sup> .

ومتى يخرجها ؟ :

روى الشيخان وغيرهما عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة

٢ - بداية المجتهد ج ١ ص ٢٧٣ .

١ - الملقى ج ٣ ص ٦٧-٦٨ .

الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ) يريد صلاة العيد . وعن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، إن الله تعالى يقول : ( قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلياً ) .

وروى ابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال : نزلت في زكاة الفطر .<sup>(٢١)</sup>

ولكن الحديث ضعيف الإسناد ، لأن كثيراً ضعيف جداً عند أئمة الحديث<sup>(٢٢)</sup> . كما يوهن من هذا الحديث : أن السورة مكية ، وزكاة الفطر إنما شرعت بالمدينة بعد فرضية صيام رمضان وشرعية العيدين . وقد يتأول معنى « نزلت في زكاة الفطر » أن الآية تدل على ذلك بالعبارة أو الإشارة ، لا أن زكاة الفطر سبب لنزولها بالمعنى الاصطلاحي !

وقد أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد : « كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر ، صاعاً من طعام . . . وظاهره صحة الإخراج في اليوم كله ، ولكن الشراح تأولوا بأول اليوم ، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد ، كما في الفتح . . . »

وحمل الشافعي التقييد بـ « قبل الصلاة » على الاستحباب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أغنواهم في هذا اليوم » واليوم يصلق على جميع النهار<sup>(٢٣)</sup> . ويرى جمهور الفقهاء أن تأخيرها عن الصلاة مكروه ، لأن المقصود الأول منها إغناء الفقير عن السؤال والطلب في هذا اليوم ، فمضى آخرها ، فات جزء

١ - سورة الأهل - ١٤ - ١٥ .

٢ - نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٥ .

٣ - بل قال الشافعي وأبو داود : إنه ركن من أركان الكذب . وقال ابن حبان : إنه منكر الحديث جداً ، يروي من أبيه عن جده بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا لجهة التصحيح . . . إلا أن الترمذي يصححه ، وذكر النعبي أن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي لديه . انظر : ميزان الاحتدال ج٣ - ٤٠٦ - ٤٠٧ . وتلخيص التهذيب ج٨ - ٤٢١ - ٤٢٣ . والتاريخ الكبير البخاري ج٤ - ١ - ٢١٧ والجرح والتعديل ج٢ - ٢ - ١٥٤ ، والمستدرک الحاكم ج١ - ١٢٨ .

٤ - فتح الباري ج٣ : ٣٧٥ .

من اليوم دون أن يتحقق هذا الإغناء<sup>(١)</sup> .  
ويرى ابن حزم أن وقتها ينتهي بابيضاض الشمس وحلول وقت صلاة العيد . فالتأخير عنه حرام .  
قال : فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها ، فقد وجبت في ذمته وماله لمن هي له ، فهي دين له ، وحق من حقوقهم ، قد وجب إخراجها من ماله ، وحرم عليه إمساكها في ماله ، فوجب عليه أدائها أبداً .. ويسقط بذلك حقهم . ويبقى حق الله في تضييعه الوقت ، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتندامة<sup>(٢)</sup> .  
وملك الشوكاني إلى أن إخراجها قبل الصلاة واجب ، لحديث ابن عباس « فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » .

ومعنى أنها صدقة من الصدقات : أي ليس لها الثواب الخاص لزكاة الفطر بوصفها قرينة لها وقت معلوم .

وأما تأخيرها عن يوم العيد ، فقال ابن رسلان : إنه حرام بالاتفاق ، لأنها زكاة واجبة ، فوجب أن يكون في تأخيرها آثم ، كما في إخراج الصلاة عن وقتها<sup>(٣)</sup> وقال في « المغني » : فإن أخرها عن يوم العيد آثم ولزمه القضاء<sup>(٤)</sup> ، وحكى عن ابن سيرين والنخعي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد .. وحكاها ابن المنذر عن أحمد . واتباع السنة أولى<sup>(٥)</sup> .

وأما تقديمها وتعجيلها ، فمنع منه ابن حزم ولم يسمع في أدائها قبل طلوع فجر يوم الفطر بيوم ولا أقل . وقال : لا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً<sup>(٦)</sup> ،

١ - المغني ج ٣ ص ٦٧ .

٢ - المحل ج ٦ : ١٤٣ :

٤٣ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٥ .

٥ - وكذا قال الدردير في الشرح الكبير : ولا تسقط الهطلة بمضي زمنها لترتيبها في اللمة ج ١ ص ٥٠٨ .

٦ - المغني ج ٣ ص ٦٧ .

٧ - المحل ج ٦ ص ١٤٣ وملعب ابن حزم هنا هو مذهب الإمامية أيضاً ، كما في فقه الإمام جعفر ج ٢ ص ١٠٦ حيث لم يميز تقديمها قبل حلول شوال .

بناء على رأيه في عدم جواز تعجيل الزكاة مطلقا ، وهو مخالف لما صحح عن الصحابة في تعجيلها .

فروى البخاري عن ابن عمر قال : « كانوا يعطونها قبل الفطر بيوم أو يومين » والضمير في « كانوا » يرجع إلى أصحاب النبي ﷺ ، وهم الذين بهم يقتدى فيهندي . وإلى هذا ذهب أحمد وقال : لا يجوز أكثر من ذلك ، يعني يوماً أو يومين .

وهو المعتمد عند المالكية أيضاً . وأجاز بعضهم التقديم إلى ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> . وقال بعض الحنابلة : يجوز تعجيلها من بعد نصف الشهر .

وقال الشافعي : يجوز من أول شهر رمضان ؛ لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه ، فإذا وجد أحد السببين جاز تعجيلها كزكاة المال بعد ملك النصاب<sup>(٢)</sup> . وقال أبو حنيفة : يجوز تعجيلها من أول الحول ؛ لأنها زكاة ، فأشبهت زكاة المال .

وعند الزيدية : يجوز تعجيلها ولو إلى عامين كزكاة المال<sup>(٣)</sup> .

وقول مالك وأحمد أحوط وأقرب إلى تحقيق المقصود ، وهو إغناؤهم في يوم العيد بالذات .

والقول بجواز إخراجها من بعد نصف الشهر أيسر على الناس . وخاصة إذا كانت الدولة هي التي تتولى جمع زكاة الفطر . فقد تحتاج إلى زمن لتنظيم جبايتها وتوزيعها على المستحقين . بحيث تشرق شمس العيد وقد وصل إليهم حقهم ، فحسروا بفرحة العيد وبهيجته كما يشعر سائر الناس . ومثل ذلك إذا تولت زكاة الفطر مؤسسة أو جمعية إسلامية .

١ - الشرح الكبير بحاشية اللسوقي ج١ ص ٥٠٨ .

٢ - المفنى ج٣ ص ٦٨-٦٩ .

٣ - البحر ج٢ : ١٩٦ .

## الفصل الخامس

### لمن تُصرف زكاة الفطرة؟

الصرف للفقراء المسلمين بالاجماع :

قال ابن رشد : أما لمن تصرف ؟ فأجمعوا على أنها تصرف للفقراء المسلمين لقوله ﷺ « اغنوهم ... الحديث » .

الخلاف في فقراء أهل اللمة :

قال : واختلفوا : هل تجوز لفقراء اللمة ؟ .

والجمهور على أنها لا تجوز لهم .

وقال أبو حنيفة : تجوز لهم .

وسبب اختلافهم : هل سبب جوازها هو الفقر فقط ؟ أو الفقر والإسلام معاً ؟ . فمن قال : الفقر والإسلام لم يميزها للذمين . ومن قال : الفقر فقط أجازها لهم . واشترط قوم في أهل اللمة الذين تجوز لهم أن يكونوا رهباناً<sup>(١)</sup> .

روى ابن أبي شيبة عن أبي ميسرة : أنه كان يعطي الرهبان صدقة الفطر<sup>(٢)</sup> وعن عمرو بن ميمون ، وعمرو بن شرحبيل ، ومرة الهمداني : أنهم كانوا

١ - بداية المجتهد ج ١ ص ٧٣ .

٢ - المصنف ج ٤ ص ٣٩ .

يعطون منها الرهبان<sup>(١)</sup> .

وهي لفظة إنسانية كريمة تنبئ عن روح الإسلام السمح ، الذي لا يمتنع عن البر بمخالفيه الذين لم يقاتلوا أهله وبعادوهم ، فلا غرو أن تشمل مسرة العيد كل من يعيش في كنف المسلمين ، ولو كانوا من الكفار في نظره .  
على أن هذا إنما يكون بعد أن يستغني فقراء المسلمين أولاً .  
وقد فصلنا القول في ذلك في باب مصارف الزكاة .

### هل تفرق على الأصناف الثمانية ؟ :

وهل يقتصر صرفها على الفقراء والمساكين أم تعمم على الأصناف الثمانية؟  
المشهور من مذهب الشافعي : أنه يجب صرف الفطرة إلى الأصناف الذين تصرف إليهم زكاة المال ، وهم المذكورون في آية : « إنما الصدقات ... »  
وتلزم قسمتها بينهم بالسوية<sup>(٢)</sup> . وهو مذهب ابن حزم ، فإذا فرقها المذكي بنفسه سقط سهم العاملين لعدم وجودهم والمولفة ، لأن أمرهم إلى الإمام لا إلى غيره<sup>(٣)</sup> .

ورد ابن القيم على هذا الرأي فقال : « وكان من هديه ﷺ تخصيص المساكين بهذه الصدقة ، ولم يكن يقسمها على الأصناف الثمانية قبضة قبضة ، ولا أمر بذلك ، ولا فعله أحد من أصحابه ، ولا من بعدهم . بل أحد القولين عندنا : أنه لا يجوز إخراجها إلا على المساكين خاصة .

وهذا القول أرجح من القول بوجوب قسمتها على الأصناف الثمانية<sup>(٤)</sup> .  
وعند المالكية : إنما تصرف للفقراء والمساكين ، ولا تصرف لعامل عليها ولا لموئلف قلبه ، ولا في الرقاب ، ولا لغارم ولا لمجاهد ولا لابن سبيل يتوصل بها لبلده . بل لا تعطى إلا بوصف الفقر . وإذا لم يوجد في بلدها فقراء نقلت

١ - المنى ج ٣ ص ٧٨ .

٢ - المجموع ج ٦ ص ١٤٤ .

٣ - المحل ج ٦ ص ١٤٣-١٤٥ .

٤ - زاد المعاد ج ١ ص ٣١٥ .



لأقرب بلد فيها ذلك بأجرة من المركزي لامنها ، لثلا ينقص الصاع<sup>(١)</sup> .  
فتبين بهذا أن هنا ثلاثة أقوال :

١ - قول بوجود قسمتها على الأصناف الثمانية - أو من وجد منهم - بالسوية . وهو المشهور عند الشافعية .

٢ - وقول بجواز قسمتها على الأصناف ، وجواز تخصيصها بالفقراء ، وهو قول الجمهور ، لأنها صدقة فتدخل في عموم قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين .. الآية » .

٣ - وقول بوجود تخصيصها بالفقراء ، وهو مذهب المالكية - كما ذكرنا - وأحد القولين عند أحمد ، ورجحه ابن القيم ، وشيخه ابن تيمية .

وإلى هذا القول ذهب الهادي والقاسم وأبو طالب : أن الفطرة تصرف في الفقراء والمساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة الثمانية ، لما جاء في الأحاديث أنها « طعمة للمساكين » ولحديث : « أغنؤهم في هذا اليوم »<sup>(٢)</sup> .

ومع وجهة هذا القول ، وتشبيهه مع طبيعة زكاة الفطر ، وهدفها الأساسي فأرى ألا نسد الباب بالكلية ونمنع جواز استخدامها في المصارف الأخرى عند الحاجة .

والأحاديث التي ذكروها تدلّ على أن المقصود الأهم منها إغناء الفقراء بها في ذلك اليوم خاصة: يجب تقديمهم على غيرهم إن وجلوا . هذا لا يمنع أن تصرف في المصارف الأخرى حسب الحاجة والمصلحة ، كما ذكر النبي ﷺ في زكاة الأموال : أنها : « تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم » . ولم يمنع ذلك أن تصرف في الجهات الأخرى التي أرشدت إليها الآية الكريمة .

وبهذا يتضح : أن القول الذي نختاره ، هو تقديم الفقراء على غيرهم إلا الحاجة ومصلحة إسلامية معتبرة .

١ - الشرح الكبير بمحاثة النسوي ج١ ص ٥٠٨-٥٠٩ .

٢ - نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٥ .

والقول الصحيح الذي عليه أكثر الفقهاء أن للشخص الواحد أن يدفع فطرته إلى مسكين أو عدة مساكين ، كما أن للجماعة أن يدفعوا فطرتهم إلى مسكين واحد ، إذ لم يفصل الدليل<sup>(١)</sup> .

وكره بعضهم دفع الواحد إلى عدد ، لأنه لا يتحقق به الإغناء المأمور به في الحديث . ومثل ذلك دفع جماعة كثيرة فطرتهم إلى واحد يؤثره بها : مع وجود غيره ممن هو مثله في الحاجة أو أحوج منه ، دون مسوغ يقتضي هذا الإيثار<sup>(٢)</sup> .

### من لا تصرف له زكاة الفطر :

وما دامت صدقة الفطر زكاة ، فلا يجوز دفعها إلى كل من لا يجوز دفع زكاة المال إليه ، من كافر معاد للإسلام ، أو مرتد ، أو فاسق يتحدى المسلمين بفسقه ، أو غني بماله أو كسبه ، أو متبطل قادر على الكسب ولا يعمل .. أو والد ، أو ولد ، أو زوجة ، لأن المسلم حين يدفعها إلى هؤلاء كأنما يدفعها إلى نفسه . وقد فصلنا ذلك في باب (مصارف الزكاة) .

### فقراء البلد أولى :

وما قلناه في نقل زكاة المال نقوله هنا ، وهو : أن الأصل أن توزع الفطرة في البلد الذي وجبت فيه ، وهو البلد الذي فيه المزكي ، للاعتبارات التي ذكرناها هناك . ولأن زكاة الفطر خاصة بمثابة إسعاف سريع في مناسبة خاصة ، هي مناسبة العيد ، فأولى الناس به الجيران وأهل البلد .. إلا إن عدم الفقراء فيه ، فتنقل إلى ما قرب منه كما ذكرنا عن المالكية . وقال في البحر : تكره في غير فقراء البلد . إلا لغرض أفضل<sup>(٣)</sup> .

١ - البحر ج٢ ص ١٩٧ .

٢ - انظر : الدر المختار وحاشيته ج٢ ص ٨٥ ، والشرح الكبير بمحاشية السوق ج١ ص ٥٠٨ .

٣ - البحر الزخار ج٢ : ٢٠٣ .



## البابُ الثامن

### أَيُّ الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ؟

- ١ - رأي من نفى أن في المال حقاً سوى الزكاة .
- ٢ - رأي القائلين بأن في المال حقاً سوى الزكاة .
- ٣ - تحرير موضع النزاع وترجيح الراجح .



## ألف المال حق سوى الزكاة

كثيراً ما يشتهر في بعض القضايا رأي من الآراء ، حتى يخيّل إلى بعض الناس أنه الرأي القُدّ ، ولا رأي غيره ، مع ضعف حجته ، ووهن منطقته .

ومن ذلك ما شاع لدى المتأخرين من أهل الفقه : أن لا حق في المال سوى الزكاة ، وأصبح هذا كالقضية المسلّمة عند كثير من المشتغلين بالعلم الديني .  
وسنعرض في هذا الباب لهذه القضية على ضوء النصوص الثابتة ، والقواعد الشرعية المحكمة ، مبيّنين ما نراه الحق في هذا الموضوع .

وسيشتمل هذا الباب على فصول ثلاثة :

الأول : في بيان رأي من نفى أن في المال حقاً سوى الزكاة .

والثاني : في رأي القائلين بأن في المال حقاً سوى الزكاة .

والثالث : في تحرير موضع النزاع بين الفريقين ، وترجيح الراجح .

## الفصل الأول

رَأَيْتُ مَنْ تَقَنَّنَ أَنْ فِي الْمَالِ حَتَّى يَتَوَعَّلَ الزَّكَاةَ

ذهب كثير من الفقهاء<sup>(١)</sup> إلى أن الحق الوحيد في المال هو الزكاة ، فمن أخرج زكاته فقد طهر ماله ، وبرئت ذمته ، ولا يطالب بعدها بشيء آخر ، إلا ما تطوع به . رغبة في مثوبة الله وابتغاء زيادة الأجر . وهذا المذهب هو الذي اشتهر عند المتأخرين حتى لا يكاد يعرف غيره .

### الأحاديث التي احتج بها النافون :

١ - استند أصحاب هذا الحديث إلى الحديث الذي رواه الشيخان وغيرهما عن طلحة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد . ثائر الرأس ، يسمع دوي صوته . ولا يفقه ما يقول ، حتى دنا من رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال : هل عليّ غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال رسول الله ﷺ : وصيام رمضان . قال : هل عليّ غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع .. وذكر الزكاة . فقال هل عليّ غيرها قال : لا إلا أن تطوع » فأدبر وهو يقول : لا أزيد على هذا . ولا أنقص منه . فقال رسول الله ﷺ :

١ - نسبة في البحر إلى الأكثر ج ٢ ص ١٣٨ .

أفلح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق<sup>(١)</sup> .

٢ - ومثله ما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة فقال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : والذي نفسي بيده . لا أزيد على هذا . فلما ولى . قال رسول الله ﷺ : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا<sup>(٢)</sup> ..  
ففي الحديث الأول أخبر الرسول ﷺ الرجل : أن لا شيء عليه غير الزكاة . إلا أن يتطوع . وهو دليل ظاهر .

وفي الحديثين أعلن الرجلان السائلان : أنهما لا يزيدان على الزكاة المفروضة شيئاً . ورضي الرسول ﷺ منها ذلك ، بل أخبر أنهما من أهل الجنة . ولو كان في المال حق سوى الزكاة ما استحقا الجنة مع تركه .

٣ - واستندوا إلى ما رواه الترمذي عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك<sup>(٣)</sup> » ومن قضى ما عليه في ماله لم يكن عليه حق فيه . ولا يطالب بإخراج شيء آخر على سبيل الوجوب .

٤ - ومثله ما أخرجه الحاكم عن جابر مرفوعاً : « إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره<sup>(٤)</sup> » .

وإنما يذهب عن الإنسان شر المال في الدنيا والآخرة . إذا أدبت منه الحقوق كلها .

٥ - وكذلك ما رواه الحاكم عن أم سلمة : أنها كانت تلبس أوصافاً من ذهب . فسألت عن ذلك النبي ﷺ فقالت : أكثر هو ؟ فقال : إذا أدبت

---

١ - رواه الباقون إلا الترمذي ، كما في جمع القوائد ج ١ ص ١١ .

٢ - رواه الترمذي في كتاب الزكاة ج ٣ ص ٩٧-٩٨ الترمذي مع شرح ابن العربي وقال حسن . غريب . رواه الحاكم وقال : صحيح ، وأقره الذهبي ج ١ : ٣٩٠ ، ولكن قال ابن حجر في التلخيص ١٧٧ : إسناده ضعيف .

٣ - رواه ابن عزيمة في صحيحه والحاكم ج ١ : ٣٩٠ وقال : صحيح على شرط مسلم . وافقه



زكاته فليس بكثر<sup>(١)</sup> .

وفي بعض رواياته : « ما بلغ أن يؤدي زكاته فزكى فليس بكثر<sup>(٢)</sup> » .  
وبه دلالة على أن الوعيد الذي جاء في حق الكافرين لأموالهم لا يلحق  
من أدى زكاته . ولو كان فيه المال حق واجب آخر ، ما سلم من الوعيد .  
وزاد بعض أصحاب هذا الرأي على ذلك كله ، فرووا عن النبي ﷺ  
حديثاً صريحاً يقول : « ليس في المال حق سوى الزكاة »<sup>(٣)</sup> .

هذه هي جملة الأحاديث التي يؤخذ من ظاهرها أن لا حق في المال سوى  
الزكاة والحديثان الأولان منها من أحاديث الصحيحين فلا مطعن في ثبوتها ،  
والحديث الثالث ضعف إسناده ، والرابع رجح وقفه ، والخامس في إسناده  
كلام .

أما الحديث القائل « ليس في المال حق سوى الزكاة » فإنه حديث ضعيف  
جداً ومردود بلا شك . بل خطأ وتحريف<sup>(٤)</sup> . فالمعول عليه حديثاً الصحيحين .

---

= اللهم وقال الحافظ في الفتح ج٣ : ١٧٥ : رجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه ،  
كما عند البزار . اهـ . وشر المال في الدنيا : تلفه ويحق البركة منه ، وفي الآخرة شره العذاب  
المعد لمن صعب حقوق الله فيه .

١ - قال الحاكم ج١ : ٣٩٠ : صحيح على شرط البخاري ، وافقه اللهيبي ، وفي إسناده كلام  
وقد تحدثنا عنه في زكاة الخيل من الباب الثالث ص ٣٠٠-٣٠٢ فليرجع إليه .

٢ - أخرجه أبو داود .

٣ - يميز هذا الحديث إلى رواية ابن ماجه ، ولكن قال النووي في المجموع عنه : أنه حديث  
ضعيف جداً لا يعرف ج٥ ص ٣٣٢ وقبله قال البيهقي في هذا الحديث : يرويه أصحابنا في  
التعليق . ولست أحفظ فيه اسناداً . السنن الكبرى ج٤ ص ٨٤ وأعرض الحافظ العراقي عليه  
برواية ابن ماجه له في سنته بهذا اللفظ ، وذكر ابنه الحافظ أبو زرعة : أنه عند ابن ماجه  
بلفظ : « في المال حق سوى الزكاة » كما هو عند الترمذي وفي بعض نسخ ابن ماجه ( ليس  
في المال حق سوى الزكاة » ( طرح التثريب ج٤ ص ١٨ ) . ومعنى هذا : أن « ليس » زيدت  
في الحديث من طريق التسامح ، وشاع الخطأ بعد ، كما بين ذلك أيضاً العلامة الشيخ أحمد شاكر  
رحمه الله في التعليق على الأثر ٢٥٣٠ من تفسير الطبري ( ص ٣٤٣-٣٤٤ ج٣ ط المعارف ) =

## موقفهم من النصوص المعارضة :

وأما ما جاء في بعض النصوص من إثبات حقوق في المال غير الزكاة ، فقد تأولوها بأنها مطلوبة على سبيل الاستحباب لا على سبيل الوجوب والإلزام كما في حق الضيف .

أو قالوا بأنها كانت حقوقاً واجبة قبل الزكاة ، فلما فرضت الزكاة نسخت كل حق كان قبلها ، كالذي قالوا في قوله تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » . أو تأولوه بأنه واجب في حالة الضرورة ، كما قال بعضهم في « الماعون » كما أن بعضهم فسر الماعون بالزكاة : وهو مروي عن بعض الصحابة : فلا دلالة فيه على حق آخر بعد الزكاة .

وأما الحديث الذي رواه الترمذي عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً : « في المال حق سوى الزكاة »<sup>(١)</sup> فقد ضعفه الترمذي ؛ لأنه من طريق أبي حمزة ميمون الأعور القصاب<sup>(٢)</sup> . وهو ضعيف جداً عند أهل الحديث ، فلا يعول على ما رواه .

— وما استدلل به عل وقوع هذا الخطأ في ابن ماجه ما يلي :

- ١ - رواية الطبري للأثر ٢٥٢٧ من نفس طريق يحيى بن آدم التي رواه منها ابن ماجه . ونصه : « ان في المال لحقاً سوى الزكاة » .
- ٢ - نسب ابن كثير في تفسيره الحديث لترمذي وابن ماجه معاً ، ولم يفرق بينهما . وكذلك صنع الثعالبي في ذخائر المواريث ١١٦٩٩ ؛ إذ نسب إليهما حديثاً واحداً . لا
- ٣ - قول البيهقي ، كما تقدم : لست أحفظ فيه اسناداً ، ولو كان في ابن ماجه على هذا اللفظ لما قال ذلك ان شاء الله . ١ هـ ومثله قول النووي : لا يعرف . ولم يشر الشيخ شاكراً إلى ما قاله أبو زرعة ، فلم له لم يطلع عليه . وهذا التحقيق أصوب وأولى من وصف الحديث بالاضطراب ، لروايته من طريق واحدة بللفظ متناهيين ، كما هو الشائع .

- ١ - الحديث قال فيه الترمذي : ليس اسناده بذلك ، أبو ميمون الأعور يضعف . وأخرجه أيضاً الطبري ( ج٣ ص ١٧٦-١٧٧ ) في الأثرين ٢٥٢٧ و ٢٥٣٠ وأيضاً الدارمي ج ١ : ٣٨٥ وابن ماجه ١٧٨٦ ، من طريق يحيى بن آدم ، والبيهقي في السنن الكبير ٨٤-٨٤ .
- ٢ - ترجمه ابن حجر في التهذيب والبخاري في التاريخ الكبير ١-٤ ٣٤٣ ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١-٤ ٢٣٥-٢٣٦ .

## الفصل الثاني

رَأَى النَّاسُ أَنَّ الْمَالَ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ

وذهب آخرون منذ عهد الصحابة والتابعين إلى أن في المال حقاً سوى الزكاة .  
جاء ذلك عن عمر، وعلي، وأبي ذر، وعائشة، وابن عمر، وأبي هريرة،  
والحسن ابن علي، وفاطمة بنت قيس من الصحابة رضي الله عنهم .  
وصح ذلك عن الشعبي ومجاهد وطاوس وعطاء وغيرهم من التابعين .

أدلة هؤلاء :

استدل هؤلاء أولاً بقوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق  
والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال  
على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب  
وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء  
والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » .

وقد روى الترمذي وغيره ان النبي ﷺ تلا هذه الآية مستديلاً بها على الحكم المذكور ، فمن فاطمة بنت قيس قامت : سألت أو سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال : ان في المال لحقاً سوى الزكاة ، ثم تلا هذه الآية التي في البقرة . ليس البر ان تولوا وجوهكم .. الآية .

فإذا كان في الحديث ضعيف - كما قال الترمذي - فإن آية البر المذكورة تقوي غرضه ، وتشد أزره ، وهي وحدها حجة بالغة ، فقد جعلت من أركان البر وعناصره إيتاء المال على وجه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الخ .. ثم عطف على ذلك إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . والعطف - كما هو معلوم - يقتضي المغايرة ، فدل على أن ذلك الإتياء غير إيتاء الزكاة . قتال القرطبي معقلاً على الحديث المذكور . والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته بمعنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى : وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، فذكر الزكاة مع الصلاة ، وذلك دليل على أن المراد بقوله : وآتى المال على وجهه ليس الزكاة المفروضة ، فإن ذلك يكون تكراراً (١١)

١ - وقال الطبري :

فإن قال قائل : وهل من حق يجب في مال إيتاءه فرعاً غير الزكاة ؟  
قيل : قد اختلف أهل التأويل في ذلك .

فقال بعضهم : فيه حقوق يجب سوى الزكاة . واحتلوا لقولهم ذلك هذه الآية : وقالوا : لما قال الله تبارك وتعالى : « وآتى المال على وجهه ذوي القربى » ومن سقى الله منهم ، ثم قال بعد « وأقام الصلاة وآتى الزكاة » علمنا أن المال الذي وصف المؤمنين به أنهم يؤتونه ذوي القربى ومن سقى منهم ، غير الزكاة التي ذكر أنهم يؤتونها . لأن ذلك لو كان مالا واحداً لم يكن لتكريره معنى مفهوم .

قالوا : فلما كان غير جائز أن يقول تعالى ذكره ، قولاً لا معنى له ، علمنا أن حكم المال الأول غير الزكاة ، وإن الزكاة التي ذكرها بعد غيره .

ولا يقال إن المراد بالإيتاء المذكور هو التطوع والصلة لا الوجوب ، فإن الآية بصدد الرد على اليهود المتمسكين بالظاهر والأشكال ، وبيان البر الحق والدين الصدق ، وهذا يقتضي بيان الأركان لا المكملات ، والفرائض لا النوافل والواجبات لا المستحبات ، وكل ما ذكرته الآية في شرح حقيقة البر من هذا القبيل ، فالإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والوفاء بالعهد ، والصبر في البأساء والضراء موحيين بالبأس ، كلها عناصر أساسية لا يتحقق بلوغها بر العقيدة أو العبادة أو الأخلاق.. فلماذا يكون إيتاء المال على حبه ذوي القربى ... الخ . هو وحده النافلة والمنسوب في الآية كلها ؟؟

وذكر أبو عبيد أن بعضهم كان يرى هذه الآية منسوخة ، كما قال الضحاك : نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن<sup>(١)</sup> ، وهي دعوى جريئة ، لا يستند لها دليل ولا شبه دليل ، وكلام الله لا ينسخ بالادعاء .

ولو صحَّ قول الضحاك لكان قوله في الآية « وآتى الزكاة » ناسخاً لقوله فيها « وآتى المال على حبه » فيقرر جزء الآية حكماً ينسخه الجزء الآخر ، وهذا غير معقول .

على أن الآية إنما اشتملت على خبر ووصف لأهل البر والتقوى ، والأخبار لا تنسخ ، لأن نسخها يكون تكذيباً لقائلها ، وتعالى الله عن ذلك .

روى أبو عبيد عن ابن عباس في هذه الآية قال : نزلت بالمدينة حين نزلت الفرائض وحدت الجلود وأمروا بالعمل<sup>(٢)</sup> . فهي آية محكمة بلا ريب .

= قالوا : وهذا ، فقد أبان تنزيل أهل الطلوع صحة ما قلنا في ذلك .

وقال آخرون : بل المال الأول هو الزكاة ... اهـ

ويبدو من كلام الإمام الطبري أنه مائل إلى قول الأولين .

انظر : تفسير الطبري ج ٣ ص ٣٤٨ ط المعارف ، وتفسير القرطبي ج ٤ ص ٤٢ .

١ - الأموال ص ٣٥٧ ٣٥٨ .

٢ - نفسه ص ٣٥٨ .

### الدليل الثاني : حتى الزرع عند الحصاد :

واستدلوا ثانياً بقوله تعالى في سورة الأنعام بعد أن أمتن الله على عباده بإنشاء البساتين والنخل والزرع والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه: «كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ..» وحجتهم أن الحق المأمور به في الآية هو شيء غير الزكاة ، وذلك بين من وجوه :

١ - أن الآية مكية نزلت قبل فرض العشر في المدينة ، والدليل على مكيتها أن السورة نزلت جملة واحدة في مكة ، كما جاءت بذلك أشهر الروايات . ( وقد بينا ذلك من قبل ) وادعاء أن هذه الآية وحدها مدنية تخصيص بلا دليل .

٢ - أن المطلوب فيها إيتاء حق الثمر يوم حصاده . وهذا لا يتأتى في زكاة العشر ، لأنه إنما يخرج بعد التصفية والتقية ليعرف مقدار الحاصل ثم يخرج عشره أو نصف عشره .

٣ - قوله في الآية: «ولا تسرفوا» لا يجب المسرفين ، ولا إسراف في الزكاة ، لأنها محدودة بتقدير الشارع وليس لأحد أن يتقص منها أو يزيد فيها<sup>(١)</sup>. ومن قال إن الحق الذي أمرت الآية بإيتائه كان شيئاً واجباً ثم نسخ فقد ردوا عليه بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال والادعاء . قال ابن حزم : من ادعى أنه نسخ لم يوصل إلّا بنص يتصل إلى رسول الله ﷺ وإلا فما يعجز أحد أن يدعي في أي آية شاء ، وفي أي حديث شاء أنه منسوخ . ودعوى النسخ إسقاط لطلاقة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص . وهذا لا يجوز إلا بنص مسند صحيح<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : فإن قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ قلنا : نعم هو حق غير الزكاة ، وهو أن يعطى الحاصد حين الحصاد ما طابت به نفسه ولا بد ، لا حد في ذلك . هذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف<sup>(٣)</sup> . ولهذا جاء عن ابن عمر في تفسير هذا الحق : «كانوا يعطون شيئاً سوى الزكاة».

١ - راجع المحل لابن حزم ج ٥ ص ٢١٦، ٢١٧ .

٢ - نفسه .

وقال عطاء: «يعطى من حضره يومئذ ما تيسر وليس بالزكاة» .  
 وقال مجاهد: «إذا حضرت المساكين طرحت لهم منه» وقال أيضاً: «عند  
 الزرع يعطى القبضة، وعند الصرام يعطى القبضة ويتركهم يتبعون آثار الصرام»  
 وقال إبراهيم النخعي: «يعطى مثل الضبث» (الحزمة) (١١) .  
 وعن أبي العالقة وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين والربيع بن انس نحو قول هؤلاء (١٢) .  
 قال ابن كثير: وقد ذم الله سبحانه الذين يصرمون ولا يتصلقون . كما  
 ذكر عن أصحاب الجنة في سورة (ن) (١٣) .  
 وقد مضى الخلاف في تحديد المراد بالحق في هذه الآية وترجيح نسخه  
 بالزكاة ، ومعنى النسخ في هذا . والذي يعنيننا هنا أن صحابياً جليلاً كابن  
 عمر وجماعة من فقهاء التابعين مثل عطاء ومجاهد والنخعي وغيرهم يأخذون من  
 هذه الآية : أن في المال حقاً سوى الزكاة .

### الدليل الثالث : حقوق الأنعام والحليب :

واستدلوا ثالثاً بما جاءت به الأحاديث الصحاح من حقوق الإبل والحليب  
 منها حديث أبي هريرة عند البخاري أن النبي ﷺ قال : تأتي الإبل على صاحبها  
 على خير ما كانت ، إذا هو لم يعط فيها حقها ، تطؤه باخفافها ، وتأتي الغنم  
 على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها ، تطؤه بأظلافها ، وتنطحه  
 بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء (١٤) الحديث .

والظاهر أن قوله «ومن حقها أن تحلب على الماء» يشمل الإبل والغنم معاً  
 وقد جاء ذلك صريحاً بعد ذكر الإبل في رواية مسلم وأبي داود : «ما من صاحب  
 إبل لا يؤتي حقها ، ومن حقها حلبها يوم وردها ... الحديث» (١٥) .  
 وهذه الجملة ليست ملحقة من كلام أبي هريرة كما يتوهم . وإنما هي

٢٤١ - نفسه

٣ - راجع ابن كثير في تفسير الآية ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ .

٤ - البخاري في كتاب الزكاة : باب إثم مانع الزكاة راجع فتح الباري ج ٣ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

٥ - مختصر سنن أبي داود المتلوي ج ٢ : ٢٤٨ .

من حديث الرسول نفسه ، كما يدل على ذلك رواية البخاري لهذه الجملة مرفوعة إلى النبي ﷺ في « باب حلب الإبل على الماء » من كتاب « المساقاة » فذكر بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من حق الإبل أن تحلب على الماء<sup>(١)</sup>. وروى النسائي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي حقها إلا وقف لها يوم القيامة بقاع قرقر (أرض مستوية ملساء) تطوره ذات الأظلاف بأظلافها ، وتنطحه ذات القرون بقرونها ، وليس فيها يومئذ جماء (لا قرن لها) ولا مكسورة القرن . قلنا : يا رسول الله ، وماذا حقها ؟ قال : إطراق فعلها ، وإعارة دلوها ، وحمل عليها في سبيل الله .. الحديث<sup>(٢)</sup> .

وروى نحو ذلك مسلم في صحيحه من حديث جابر أيضاً<sup>(٣)</sup>. وعنه أيضاً قال : سئل رسول الله ﷺ : ما حق الإبل ؟ قال : أن ينحر سمينها ويترك فعلها ويحلبها يوم وردها<sup>(٤)</sup> . وعن الشريد قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن شيء من أمر الإبل ، فقال رسول الله ﷺ : انحر سمينها ، واحمل على نجيبها ، واحلبها يوم وردها<sup>(٥)</sup> . وكل هذه الروايات صريحة في رفع هذا الكلام إلى النبي ﷺ ، لا يحتمل معها الإدراج . وفيه رد على الحافظ العراقي الذي رجح أنه من كلام أبي هريرة . ومعنى إطراق فعلها : إعارته للضراب لا يمنعه ممن طلبه ، وإعارة دلوها لإخراج الماء من البئر لمن يحتاج إليه ولا دلو معه ، والحمل عليها في سبيل الله إركاب من لا ركوبة معه من المجاهدين .

ووجه دلالة هذه الأحاديث على المراد : أنها رتب الوعيد على منع الحقوق

- 
- ١ - صحيح البخاري بحاشية السنن ج ٢ : ٣٤ .
  - ٢ - سنن النسائي - مع شرح السيوطي وحاشية السنن ج ٥ : ٢٧ .
  - ٣ - انظر : طرح التثريب ج ٤ ص ١١-١٢ .
  - ٤ - قال في مجمع الزوائد ( ج ٣ : ١٠٧ ) : رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ، خلا شيخ الطبراني ، وقد روى عنه ابن أبي حاتم ولم يصفه أحد .
  - ٥ - رواه الطبراني في الكبير واستاده حسن - المصدر السابق .



المذكورة ، فدللت على أنها حقوق واجبة ، وهي حقوق أخرى غير الزكاة .  
ولهذا قال ابن حزم<sup>(١)</sup> : « وغرض على كل ذي إيل وبقر وضم أن يطلبها  
يوم وردها على الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه .  
واستدل ابن حزم بحديث أبي هريرة عند البخاري . ثم قال : « ومن قال :  
لأنه لا حق في المال غير الزكاة فقد قال الباطل ، ولا برهان على صحة قوله ،  
لا من نص ، ولا إجماع . وكل ما أوجبه رسول الله ﷺ في الأموال ، فهو واجب .  
« وأما إعاقة الدلو وإطراق الفصل ، فداخل تحت قول الله تعالى : « ويمنعون  
الماعون »<sup>(٢)</sup> . اهـ .

وكما صحت الأحاديث في حقوق الإبل والغنم صحت أيضاً في حقوق  
الخيل . ومن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :  
الخيل لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر ، فلما الذي له أجر ، فرجل  
ربطها في سبيل الله (أي للجهاد) إلى أن قال : « ورجل ربطها تنظيراً وتنفقاً ثم  
لم ينس حق الله في رقبها ولا ظهورها ، فهي لذلك ستر .. ورجل ربطها فخراً  
ووراء نواه (أي خلوة) لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر »<sup>(٣)</sup> .

#### الدليل الرابع : حق الضيف :

واستدلوا رابعاً بما صحت به الأحاديث من إيجاب حق الضيف على  
المضيف . فعن أبي شريح - خويلد بن عمرو رضي الله عنه - أن رسول  
الله ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم  
وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان بعد ذلك فهو صدقة »<sup>(٤)</sup>  
والأمر باكرامه يدل على الوجوب بدليل تعليق الإيمان عليه ، وبدليل جعل ما

١ - المحل ٦٥ من ٥٠ .

٢ - سورة الماعون ٧ .

٣ - رواه البخاري في كتاب « المساقاة » من صحيحه باب شرب الناس والنواب من الأهار  
انظر البخاري مع حاشية السندي ج ٢ ص ٣٣ .

٤ - رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، كما في الترغيب ج ٣ ص ٢٤١ .

بعد الثلاثة الأيام صدقة .

يؤيد ذلك ما قاله رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : « وإن لمسلم عليك حقاً ، وإن لمينك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً ، وإن لزوجه عليك حقاً »<sup>(١)</sup> ، وزورك : أي زوارك وأضيافك ويؤكد حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أما ضيف نزل يقوم فأصبح الضيف محروماً فله أن يأخذ بقدر قيراه ولا حرج عليه »<sup>(٢)</sup> .

بل روى المقدم ابن معد يكرب الكندي : أن رسول الله ﷺ قال : « أما رجل أضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً ، فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى لك من زوجه وماله »<sup>(٣)</sup> ، وعنه عن النبي ﷺ « ليلة الضيف حق على كل مسلم فمن أصبح بفنائهم فهو عليه دين » الحديث<sup>(٤)</sup> .

وروى ابن حزم من طريق مسلم عن عتبة بن عمر : قلنا يا رسول الله إنك تبخنا فتزول يقوم فلا يقرونا فما ترى ؟ قال رسول الله ﷺ : « ان تولم بقرى قوم فأمرؤا لكم بما ينبي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذلوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم » .

ومن طريق البخاري بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي بكر : أن أصحاب الصفة كانوا ناساً فقراء وإن النبي ﷺ قال : « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ، ومن كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس ، أو كما قال ، وأن أبا بكر جاء بثلاثة ، وانطلق رسول الله ﷺ بعشرة » .

ومجموع هذه الأحاديث يدل دلالة واضحة على أن للضيف الطارق حقاً

١ - رواه البخاري - واللفظ له - ومسلم وغيرهما . نفسه .

٢ - رواه أحمد ورواه ثقات والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، كما قال المنذري في الترغيب .

٣ - رواه أبو داود والحاكم وقال : صحيح الإسناد . المصدر السابق .

٤ - رواه أبو داود وابن ماجه . انظر الترغيب والترغيب ج ٣ ص ٢٤١-٢٤٢ .

أكيداً في مال أخيه المسلم الذي أضافه ، حتى إن الجماعة ليجب عليها معاونته ونصره حتى يأخذ هذا الحق المؤكد . وواضح أن هذا الحق شيء غير الزكاة ؛ لأن الزكاة إنما تجب في وقت خاص - عند الحول أو الحصاد ونحو ذلك ، والضيف يطرق في أية ساعة . ولهذا قال ابن حزم : الضيافة فرض على الحضري والبدوي والفقير والجاهل ، يوم وليلة مبرة وانحاف ، ثم ثلاثة أيام ضيافة ، ولا مزيد ، فإن زاد على ذلك فليس نراه لازماً . وإن تهادى على قرأه فحسن ، فإن منع الضيافة الواجبة قله أخذها مغالبة ، وكيف أمكنه ، ويقضى له بذلك<sup>(١)</sup> . قال الشوكاني :

« وقد اختلف العلماء في حق الضيف : هل هو واجب أو مستحب ؟ فالجمهور على أن الضيافة من مكارم الأخلاق . ومحاسن الدين ، وليست واجبة ، خلافاً لليث بن سعد ، فإنه أوجبها ليلة واحدة .

وحجة الجمهور ما جاء في الحديث المتفق عليه : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليكرم ضيفه جائزته ، قالوا : وما جائزته يا رسول الله ، قال : يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة .. الحديث فلفظ « جائزته » المذكور في الحديث يدل على الاستحباب فإن الجائزته هي العطية والعلة التي أصلها على الندب . وقلما يستعمل هذا اللفظ في الواجب ومعنى الحديث : الاهتمام بالضيف في أول يوم وليلة وانحافه بما يستطيع من بر وإطاف<sup>(٢)</sup> .

كما استندوا أيضاً إلى الأحاديث القاضية بحرمه مال المسلم إلا بطيب نفسه . والأحاديث الدالة على أن ليس في المال حق سوى الزكاة .

أما الأحاديث الواردة في حق الضيف . فقد كان لهم منها مواقف : « قال الخطابي : إنما كان يلزم ذلك في زمنه عليه السلام حيث لم يكن بيت مال . وأما اليوم فارزاقهم في بيت المال ، لا حق لهم في أموال المسلمين .

١ - المحل ج٩ ص ١٧٤ .

١ - انظر : نيل الأوطار ج٨ ص ١٦٢-١٦٣ ط الحلبي .

وحمله بعضهم على أن هذا كان في أول الإسلام ، إذ كانت المواساة واجبة . فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك<sup>(١)</sup>  
قال الشوكاني :

« والحق وجوب الضيافة لأمر :

الأول : إباحة العقوبة بأخذ المال لمن ترك ذلك ، وهذا لا يكون في غير واجب .

والثاني : التأكيد البالغ يجعل ذلك فرع الإيمان بالله واليوم الآخر . ويفيد أن فعل خلافه فيعمل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر . ومعلوم أن فروع الإيمان مأمور بها . ثم تعليق ذلك بالاكرام وهو أخص من الضيافة ، فهو دال على لزومها بالأولى .

والثالث : قوله « فما وراء ذلك فهو صدقة » فهو صريح أن ما قبل ذلك غير صدقة ، بل واجب شرعاً .

والرابع : قوله « ليلة الضيف حق واجب » فهذا تصريح بالوجوب ، لم يأت ما يدل على تأويله .

والخامس : قوله عليه السلام « فإن نصره حق على كل مسلم » فإن ظاهر هذا وجوب النصرة ، وذلك فرع وجوب الضيافة .

قال : « إذا تقرر هذا تقرر ضعف ما ذهب إليه الجمهور ، وكانت أحاديث ضيافة مخصصة لأحاديث حرمة الأموال لإبطينة الأنفس ، ولحديث : « ليس في المال حق سوى الزكاة » .

« ومن التعسفات حمل أحاديث الضيافة على سد الرمق ، فإن هذا مما لم يقم عليه دليل ، ولا دعت إليه حاجة .

« وكذلك تخصيص الوجوب باهل الدير دون أهل المدن .. »<sup>(٢)</sup> هـ .

١ - نيل الأوطار ج ٨ ص ١٦٢ .

٢ - نفسه ص ١٦٣

### الدليل الخامس : حق الماعون :

واستدلوا خطاساً بما جاء في القرآن الكريم من الوعيد بشأن الذين يمنعون الماعون . قال تعالى : « فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون<sup>(١)</sup> » . وقد روى أبو داود في باب « حقوق المال » من كتاب الزكاة عن عبد الله بن مسعود قال : « كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر<sup>(٢)</sup> » . ومعنى هذا أن إعارة هذه الأشياء الصغيرة التي يحتاج إليها الجيران بعضهم من بعض واجبة ، لأن مانعها ممنوم مستحق للويل ، كالمساكين من الصلاة المراتبة ولا يستحق المكلف الويل إلا على ترك واجب . وإذا ثبت أن إعارة هذه الأشياء واجبة وهي غير الزكاة قطعاً ، فقد ثبت أن في المال حقاً سوى الزكاة .

وروى ابن حزم بسنده عن ابن مسعود أيضاً : الماعون ما تعاوره الناس بينهم : الفأس ، والقدر ، وأشباهه<sup>(٣)</sup> . وعن ابن عباس في تفسير الماعون المذكور في الآية : أنه متاع البيت ، وروى عنه : العارية<sup>(٤)</sup> ، ومثله عن علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup> . وعن أم عطية : هي المهنة يتعاطاها الناس بينهم<sup>(٦)</sup> . وعن ابن عمر : هو المال يمنع حقه قال ابن حزم : وهو موافق لما ذكرناه وهو قول حكرمة وإبراهيم وغيرهما . وما نعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافاً لهذا<sup>(٧)</sup> . وكل هؤلاء ، كما قال ابن حزم : حجة في اللغة . وقد انفقت أقوالهم

- 
- ١ - سورة الماعون الآيات ٧٤٤ .
  - ٢ - الحديث سكت عليه أبو داود ثم المنطري (مختصر السنن ج ٢ : ٢٤٧) وأخرجه البيهقي أيضاً ج ٤ : ١٨٣ .
  - ٣ - ذكره ابن حزم في المحل ج ٩ : ١٦٨ من طريق ابن أبي شيبة .
  - ٤ - نفيه . والبيهقي ج ٤ : ١٨٣-١٧٤ .
  - ٥ - ٧٤٦٥ - المحل المذكور .

على تفسير الماعون بما ذكرناه .

قال ابن حزم: فإن قيل: قد روى عن علي رضي الله عنه: أنها الزكاة قلنا : نعم ولم يقل: ليست العارية . ثم قد جاء عنه: أنها العارية ، فوجب جمع قوله<sup>(١١)</sup> .  
على أن حديث ابن مسعود عند أبي داود ، له حكم المرفوع عند المحدثين ،  
لنسبته تفسير الماعون إلى عهد رسول الله ﷺ . ولو كانوا غلطين لصحح الوحي  
خطأهم في فهم كتاب الله .

#### الفصل السادس : وجوب التكافل بين المسلمين :

واستلوا سادساً بالنصوص الجمة ، التي أوجبت التعاون والتكافل والترحام  
بين المسلمين ، وفرضت إطعام المسكين والحض عليه ، وجعلت ذلك من ثمرات  
الأخوة ، ومقتضيات الإيمان والإسلام .

من ذلك قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم  
والعنوان »<sup>(١٢)</sup> وقال تعالى في وصف المؤمنين : « رحماء بينهم »<sup>(١٣)</sup> . وبين العقبة  
التي على كل إنسان أن يجتازها لينال مشيئة الله ، ويكون من أصحاب الميمنة ،  
فقال : « فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة ، أو إطعام في  
يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة . أو مسكيناً ذا مربة . ثم كان من الذين آمنوا  
وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة . أولئك أصحاب الميمنة »<sup>(١٤)</sup> . وقال  
تعالى : « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل »<sup>(١٥)</sup> . وقال سبحانه :  
« وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجوار ذي القربى والجوار  
اجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم »<sup>(١٦)</sup> .

١ - نفسه

٢ - سورة المائدة - ٢ .

٣ - آخر سورة الفتح .

٤ - أواخر سورة البلد .

٥ - الإسراء - ٢٦ .

٦ - النساء - ٢٦ .

وقد ذكرنا من قبل الآيات الكثيرة التي جعلت إطعام المسكين والحض على إطعامه من علائم الإيمان. وتركه من لوازم الكفر والتكذيب بالآخرة، من مثل قوله تعالى: «أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين»<sup>(١)</sup> وقال في أسباب دخول المجرمين في سقر: «قالوا لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين»<sup>(٢)</sup> وفي شأن من أوتي كتابه بشماله فاستحق صلياً الجحيم والعذاب الأليم: «إنه كان لا يؤمن بالله العظيم، ولا يحض على طعام المسكين»<sup>(٣)</sup>. وصور الرسول ﷺ بأحاديثه حقيقة المجتمع الإسلامي ومبلغ تكافله وتراپطه وتضامنه، فقال: «المؤمن للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضاً»<sup>(٤)</sup>، فليس المجتمع المسلم لبنات منفصلة متفرقة. وبعبارة أخرى ليس أبناء الإسلام أفراداً متناثرين، كل منهم يعيش منفصلاً عن غيره. بل «مثل المسلمين في توادهم وتعارفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر»<sup>(٥)</sup>.

وأي تضامن أقوى من تضامن أجزاء الجسد الواحد؟ إنها جميعاً يخدم بعضها بعضاً ويستفيد بعضها من بعض، ويألم سائرهما لألم جزء واحد منها. وقال ﷺ: «ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه»<sup>(٦)</sup> وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنيائهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً أليماً»<sup>(٧)</sup>.

١ - سورة الماعون .

٢ - المدثر ٤٣-٤٤ .

٣ - الحاقة ٢٢-٢٣ .

٤ - متفق عليهما .

٥ - رواه الطبراني والبيهقي وإسناده حسن .

٦ - قال المنذري في الترغيب : رواه الطبراني في الأوسط والصغير . وقال : انفرد به ثابت بن محمد الزاهد . قال المنذري : وثابت ثقة صدوق روى عنه البخاري وغيره وبقيّة رواه لا =

## ابن حزم يدافع عن هذا المذهب :

ولا نجد أحداً جادل عن هذا المذهب ، وعضده بالأدلة الوفيرة ، من القرآن ، والسنة ، وأقوال الصحابة والتابعين ، أبلغ وأنصح من الفقيه الظاهري أبي محمد ابن حزم ، فقد قال في كتابه المحلى<sup>(١)</sup> :

« وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا فيء سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمسكن بكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة »  
برهانه من القرآن :

« برهان ذلك: قول الله تعالى « وآت ذيقربى حقهم المسكين وابن السبيل »<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى « وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم »<sup>(٣)</sup> .  
« فأوجب تعالى حق المساكين وابن السبيل مع حق ذيقربى وفترض الاحسان إلى الأبوين وذيقربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين ، والاحسان يقتضي كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك .  
وقال تعالى : « ما سلكتكم في سقر ؟ قالوا لم نك من المصلين . ولم نك نطعم المسكين »<sup>(٤)</sup> « فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

## برهانه من الحديث :

« وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصنعة : أنه قال : « من

١ - بأس بهم ، وروى موقوفاً على علي رضي الله عنه وهو أئبه . ( الترهيب ١٦٠ . الزكاة )  
وذكره ابن حزم في المحلى موقوفاً على علي ٦٦ : ١٥٨ من طريق سيد بن منصور .

١ - المحلى ٦٦ ص ١٥٦-١٥٩ وقد اكتفينا بالأخبار من غير أسانيدنا التي ذكرها اختصاراً .  
٢ - الاسراء - ٢٦ .

٣ - النساء - ٣٦ .  
٤ - المائدة - ٤٣-٤٤ .



لا يرحم الناس لا يرحمه الله<sup>(١١)</sup> ومن كان على غفلة - زيادة عن حاجة - ورأى المسلم أخطأ جافاً عرباناً ضائعاً فلم يفته فما رحمه بلا شك .  
وعن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق : أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ، وأن رسول الله ﷺ قال « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس »<sup>(١٢)</sup> .  
وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « للمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله »<sup>(١٣)</sup> ، ومن تركه يجرى ويحرق وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد أسلمه - يعني خذله - .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل »<sup>(١٤)</sup> . وهذا إجماع من الصحابة رضي الله عنهم ، يخبر بذلك أبو سعيد ، ويكمل ما في الخبر تقول .

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « اطعموا الجائع ، وفكوا العاني »<sup>(١٥)</sup> . قال : والنصوص من القرآن والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً .

من الآثار :

« وقال عمر رضي الله عنه : لو استقبلت من أمري ما استقبلت لأخلفت »

١ - رواه أحمد والشيخان والترمذي عن جرير بن عطاء وأحمد والترمذي عن أبي سعيد .  
وسمى هذا المعنى باللفظ مختلفة وطرق كثيرة ، وصلت إلى درجة التواتر ، كما في التيسير للعلوي ٢ ص ٤٤٧ .

٢ - رواه أحمد في ١٠ ص ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ورواه البخاري في كتابي الموائت والمناقب من صحيحه .

٣ - رواه أحمد في مسنده ٢ ص ٩١ و ١٠٤/٤ ، والبخاري في المظالم والاكراه من صحيحه .  
وسلم في الخبر ، وأبو داود في الأدب ، والترمذي في صفة القناعة عن ابن عمر .

٤ - رواه مسلم في التكاثر واللفظة وأبو داود في الزكاة ، وأحمد في المسند ٣ ص ٢٩ .  
٥ - العاني : الأمير والحديث رواه البخاري وفيه بعد أطعوا الجائع : وهو المراد .

فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين<sup>(١)</sup> .  
 وقال علي بن أبي طالب : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا وجهلوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه » .  
 وعن ابن عمر أنه قال : في المال حق سوى الزكاة .  
 وعن عائشة أم المؤمنين والحسن بن علي وابن عمر : أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن كنت تسأل في دم موجد ، أو غُرْم مقطوع ، أو قمر مدقع ، فقد وجب حقك .  
 وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضي الله عنهم : أن زادهم في ، فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم في مزودين ، وجعل يقيتهم إياها على السواء . فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم .  
 وصح عن الشعبي ومجاهد وطاؤوس وغيرهم ، كلهم يقول : « في المال حق سوى الزكاة » .

#### مناقشة ابن حزم للمخالفين :

قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا إلا عن الضحاك بن مزاحم فإنه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال ، وما رواية الضحاك حجة ، فكيف رأيه<sup>(٢)</sup> ؟

« والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ... فيرى في المال حقوقاً سوى الزكاة ، منها : النفقات على الأبوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ،

١ - قال ابن حزم في إسناده هذا الأثر : هذا إسناد في غاية الصحة والجلالة .  
 ٢ - لم يصف الضحاك أحد - فيما رأيت - إلا يسمى بن سيد وولده أسد وابن حين وأبو زينة والحليل وبنو رظي ، وذكره ابن نجيم في النفقات . وقال الخليل في التزيين : صدوق كثير الإرسال . انظر ميزان الإحسان ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ وتعليق التهذيب ج ٤ ص ٤٥٣ - ٥٥٤ . هل أن ضفت الرواية لا يوجب ضعف الراي . كما ادعى ابن حزم . فالمتحذون يصفون ابن أبي ليلى - ر - مع أنه في الفقه إمام .

وعلى الحيوان ، والديون والأروش .. فظهر تناقضهم .  
« ويقولون : من عطش فخاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث  
وجده ، وأن يقاتل عليه .

« فأي فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت  
من العطش وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من  
الجوع والعري . وهذا تخلاف للإجماع والقرآن والسنة والقياس .

قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر ، أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو  
يحذر طعاماً فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو للذي ، لأن فرضاً على صاحب الطعام  
إطعام الجائع . فإذا كان ذلك كذلك فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم  
الخنزير . وبالله تعالى التوفيق . وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فعل قاتله القود  
(القصاص) وإن قتل المانع فإلى لعنة الله . لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية .  
قال تعالى : « فإن يقتل أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفيء إلى  
أمر الله » (١) « ومنع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل أبو بكر  
الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة » (٢) . ٥١ .

#### ١ - سورة الحجرات - ٩

٢ - المحل لا ينحزم ج٦ ص ١٥٩ . وقد علق الشيخ أحمد شاكر على رأى ابن حزم هذا بكلمة  
تجده يحسن أن نجعلها هنا ، ففيها مبررة وذكرى . قال : « من هذا ومن أمثاله في الشريعة الإسلامية ،  
يرى المصنف ، أن التشريع الإسلامي في اللزوم والعليا من الحكمة والعدل . وليت إخواننا الذين  
حزبهم للقوانين الوضعية ، وأشرقتهم فوسمهم يظلمون على هذه النقائض ويتفقونها ، يجروا أن  
دينهم بأهل أنواع التشريع في الأرض ، تشريع يشيع القلب والروح ، ويطلق في كل زمان  
ومكان ، إنه هو إلا وحى يوحى .. ولو فقه المسلمون أحكام دينهم ، ورجعوا إلى استنباطها  
من المنهج الصائبي والمورد المذهب - الكتاب والسنة - وعملوا بما يأمرهم به ربهم في خاصة  
أنفسهم ، وفي أمورهم العامة ، وفي أحوال اجتماعهم - لو عملوا هذا ، لكانوا سادة الأمم ؛  
وهل قامت اللزومات المخربة المأدمة ، والفتن المهلكة ، إلا من ظلم النبي الفقير ، ومن استنارده  
بغير الدنيا ، وبجوارده أشوه يموت . سجدة وعراً ؟ ١٩ . والمثل على ذلك كثيرة ، ولو فقه  
الأغنياء ، لعلموا أن أول ما يحفظ عليهم أموالهم ، إسداء المعروف للفقراء ، بل القيام بحقوقهم  
فما أوجب الله على الأغنياء ، فليقفوا وليعلموا ، ويعملوا فقد جاءتهم النار ؛ هذا إله جميعاً . »  
أنها صيحة حق أطلقها الشيخ - كما أطلقها غيره منذ أربعمائة سنة - إذنا وأمية فكان ما كان :

## الفصل الثالث

### تحديد وترجيح

تحرير موضع النزاع بين الفريقين :

والذي أراه بعد عرض أقوال الفريقين وأدلتها أن شقة الخلاف بينهما ليست بالسعة التي نتخيلها ، فإن بينهما مواضع اتفاق لا شك فيها ، ولا ينازع فيها أحد من الطرفين :

أ - فحق الوالدين في النفقة إذا احتاجا ، وولدهما موسر ، لا نزاع فيه .  
ب - وحق القريب لا نزاع فيه كذلك من حيث المبدأ ، وإنما اختلفوا في درجة القرابة الموجبة للنفقة ما بين موسر ومضيق .

ج - وحق المضطر إلى القوت ، أو الكساء ، أو المأوى ، في أن يقات لا نزاع فيه . قال الجصاص في أحكام القرآن : إن المفروض إخراجهم هو الزكاة إلا أنه تحدث أمور توجب المواساة والاعطاء ، نحو الجائع المضطر والعاري المضطر ، أو ميت ليس له من يكفنه أو يواريه<sup>(١)</sup> اهـ .

ومثل ذلك المضطر إلى عارية الدلو والقدر ، والفأس ونحوها مما يدخل تحت اسم « الماعون » فدفع الضرر عن المسلم فرض كفاية بالاجماع .

---

١ - أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص ١٣١ .

د - وحتى جماعة المسلمين في دفع ما ينوبهم من النوازل العامة التي تنزل بهم كصدد خطر العدو واستنقاذ أسرى المسلمين من أيدي الكفار . ومقاومة الأوبئة والمجاعات ونحوها ، فلا يخالف فقيه هنا في أن حق الجماعة مقدم على حق الفرد ، وأن وجوب المساهمة في هذه النوازل موضع إجماع من علماء المسلمين .

قال الرملي في شرح المنهاج :

ومن فروض الكفاية : دفع ضرر المسلمين ، ككسوة عار ، وإطعام جائع . إذا لم يندفع بركة بيت مال ، على القادرين ، وهم : من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم . وهل المراد من دفع ضرر من ذكر : ما يسد الرمي أم الكفاية ؟ قولان . أصحهما : ثانيهما . فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كأجرة طبيب ، وثمن دواء وخادم منقطع . كما هو واضح (١) . وقد ذكرنا في سهم « سبيل الله » في مصارف الزكاة ما قاله النووي وغيره من الشافعية من وجوب إعانة الجنود النظاميين - من غير مال الزكاة - على الأغنياء إذا لم يكن في بيت المال ما يعطون منه .

وهذا القاضي أبو بكر بن العربي الفقيه المالكي يقول في « أحكام القرآن » : وليس في المال حق سوى الزكاة . وإذا وقع أداء الزكاة ونزلت بعد ذلك حاجة فإنه يجب صرف المال إليها باتفاق من العلماء .

وقد قال مالك : يجب على كافة المسلمين فداء أسراهم وإن استغنى بذلك . أموالهم .

وكذلك إذا منع الوالي الزكاة ( أي منع توزيعها على المستحقين بعد أخذها ) فهل يجب على الأغنياء إغناء الفقراء ؟ مسألة نظر ، أصحها عندي وجوب ذلك عليهم (٢) . اهـ

١ - نهاية المحتاج ٧٥ ص ١٩٤

٢ - أحكام القرآن القسم الأول ٥٩-٦٠ .

وأكد ذلك القرطبي في تفسيره فقال: «واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة - بعد أداء الزكاة - يجب صرف المال إليها» ونقل ذلك مالك رحمه الله : «يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم» ثم قال : وهذا إجماع أيضاً ، وهو يقوي ما اخترناه<sup>(١)</sup> .

وقال الشاطبي من المالكية أيضاً في كتابه الفريد «الاعتصام» : إذا خيلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى مال يكتفيهم فلإمام - إذا كان عدلاً - أن يوظف على الأغنياء (أي أن يرتب عليهم ضرائب) بما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال<sup>(٢)</sup> .

وهذه النصوص الواضحة من الفقهاء الذين صرحوا بأن لا حق في المال سوى الزكاة : تبين لنا أن النافين إنما قصدوا نفي المكوس الجائرة التي يفرضها بعض الحكام ، توسعة على أنفسهم وأتباعهم ، وتضييقاً على شعوبهم ، وإن لم تدفع إلى ذلك حاجة . ولم تقتضه مصلحة عامة . وكأننا نخشي هؤلاء العلماء أن يتخذ الحكام الظلمة قوهم ذريعة إلى فرض المكوس والضرائب المرهقة بغير حق ، فسدوا عليهم الباب . وقطعوا عليهم السبيل بقولهم : «لا حق في المال سوى الزكاة<sup>(٣)</sup>» .

ولكن هناك جملة مواضع اختلف فيها الفريقان اختلافاً حقيقياً ، منها :

أ - حق الزرع والثمر عند الحصاد .

ب - وحقوق المواشي من الإبل والغنم والخيول .

ج - وحق الضيف .

د - وحق الماعون .

فهذه كلها في نظر أصحاب المذهب الثاني حقوق واجبة في المال ، يأثم المسلم إن قصر في أدائها ويستحق عقوبة الله على ذلك .

١ - تفسير القرطبي ج ٢ ص ٢٢٣ .

٢ - الاعتصام ج ص ١٠٣ .

٣ - سيأتي مزيد إيضاح لذلك في الباب التاسع : الزكاة والضريبة - الفصل السابع .

وهي عند أصحاب المذهب الأول حقوق مندوبة ينال مثوبة الله إذا هو أداها ولا يأثم بتركها ، ما لم تكن هناك ضرورة إليها ، فتجب كما قال الجصاص في عارية الدلو والقدر والفأس ونحوها<sup>(١)</sup> : إن عارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة إليها ، ومانعها مذموم مستحق للذم ، وقد يمنعها المانع لغير ضرورة فينبىء ذلك عن لوئم . ومجانبة أخلاق المسلمين . وقال النبي ﷺ « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »<sup>(٢)</sup> .

٥ - وأهم من كل ما ذكرناه من الحقوق الجزئية : حقوق الفقراء في أموال الأغنياء . وهي حقوق توجب لهم في رأي أصحاب المذهب الثاني أن يقوم الأغنياء في بلدهم بكفائتهم من المأكول والمشرب والملبس والسكن . وما لا بد للإنسان منه ، ويجبرهم السلطان على ذلك . إذا لم تتم بهم الزكوات ولا موارد الدولة الأخرى .

### مناقشة وترجيح :

ولا بد لنا من وقفة عند هذه الحقوق المتنازع عليها وبخاصة الأخير منها :  
٦ - أما حق الزرع والثمر عند الحصاد فقد رجحنا في زكاة الزروع والثمار أن المراد به العشر ونصف العشر ، كما هو قول طائفة من السلف . ولا يمنع من ذلك أن الآية مكية ، فقد أمر الله تعالى بهذا الحق مجملًا في مكة ثم بينه على لسان رسوله بالمدينة . فهو من المجمل الذي فصل وبين . وهذا معنى النسخ الذي روي عن بعض السلف .

٢ - وأما حق الضيف فالواضح من الأحاديث أن المراد به : الغريب الذي يتزل ببلد غير بلده . فكأنه مرادف لابن السبيل . ولهذا قال ابن عباس وجماعة من التابعين ابن السبيل هو الضيف<sup>(٣)</sup> . وقد صرحت الأحاديث أن

١ - أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٥٨٤ .

٢ - رواه البخاري في الادب المفرد وابن سعد في الطبقات ، والحاكم في المستدرک ، والبيهقي في الشعب عن أبي هريرة ، بإسناد صحيح ، كما في التيسير ١٨ ص ٣٦٢ .

٣ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٠٨ من تفسير آية « ليس البر » .

من حقه أن يقرى عند طروقه . ولا ريب أن هذا شيء غير الزكاة .

٣ - وأما حق الماعون فلولا أنه واجب ما استحق مانعه الوعيد بالويل الذي ذكره القرآن . والذين فسروا الماعون بالزكاة لم يمنعوا تفسيره بمتاع البيت وما يتعاوره الناس .

٤ - وأما حقوق الفقراء في أموال الأغنياء . وما أوجب الله من الإحسان بهم والوفاء بمحاجاتهم من طعام وكساء وغيرهما ؛ فإن الأمر فيها أبين وأوضح من أن يؤيد بآية أو آيتين . أو حديث أو حديثين . واهتمام العلماء بآية « ليس البر » وبحديث « في المال حق سوى الزكاة » ونحوه . إنما هو لما فيها من تقرير المبدأ وإثبات الشكل أولاً ، وهو أن في المال حقاً سوى الزكاة . أما الموضوع نفسه ، فالأدلة عليه أوضح من فلق الصبح ؛ فإن طبيعة النظام الإسلامي - كما رسمته آيات القرآن مكية ومدنية ، وأحاديث الرسول صراحاً وحساناً - تجعل التكافل في المجتمع فريضة لازمة ، والتعاون والمواساة واجباً لا بد من أدائه ، فالقوي فيه يحمل الضعيف ، والغني يأخذ بيد الفقير ، والقريب يصل قرابته ، والجار يحسن إلى جاره . ومن أضاع هذه التعاليم فليس من الإسلام ولا من رسوله في شيء ، وبريء من الله وبريء الله منه .

جاء رجل من بني تميم إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله : أنا رجل ذو مال كثير . وأهل وحاضرة ، فأخبرني كيف أنفق ؟ وكيف أصنع ؟ قال : تخرج زكاة مالك فلإنها طهرة تطهرك . وتصل أقاربك وتعرف حق السائل والجار والمسكين<sup>(١)</sup> . فجعل للسائل والجار والمسكين حقاً يعد الزكاة . كما عطف صلة الأقارب على الزكاة . وهذا موافق لما جاء في القرآن « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » وموافق لما جاء في الحديث الآخر : « للسائل

---

١ - رواه أحمد عن انس ورجاله رجال الصحيح ( الترغيب والترهيب ج ١ ص ٢٦٣ ط المنيرية ) وأخرجه أبو عبيد وابن المنذر ( القدر المشهور ج ١ ص ٤٩ ) .



حق وإن جاء على فرس<sup>(١)</sup> .

وقال **عليه السلام** « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله<sup>(٢)</sup> » وقال « لن تؤمنوا حتى تراحموا » قالوا : رحم يا رسول الله كلنا ، قال : إنها ليست برحمة أحدهم صاحبه ، ولكنها رحمة العامة<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأحاديث .  
وأذن ما يتحقق به هذا التراحم والتعاون والتكافل والاحسان - الذي أمرت به الآيات والأحاديث - ألا يحرم فرد في هذا المجتمع من مستوى معيشي ملائم يجد فيه الحاجات الأصلية له ولعيله ، من المأكل والمشرب والملبس والسكن والعلاج والتعليم ، وكل ما لا بد للمرأة منه .

فإذا كانت أموال الزكاة وموارد الدولة تكفي لتحقيق هذا المستوى من حصيلتها فيها ونعمت . وكفى الله المؤمنين ان يطالبوا بحق آخر للفقراء . وإذا لم تكف أموال الزكاة والموارد الأخرى في القضاء على الفقر ، وإغناء الفقراء ، فإن حقاً على الأغنياء القادرين أن يقوموا متضامنين بكفائتهم ، كل في حدود أقاربه وجيرانه ومن يتصل به ، فإذا قام البعض بدافع إيمانهم إلى أداء هذا الواجب بحيث كُفي المحتاجون حاجتهم ، فقد سقط الإثم عن الباقيين . وإلا فإن لولي الأمر ان يتدخل باسم الإسلام ، ويرتب في أموال الأغنياء ما يقوم بالضعفاء والفقراء . وإذا كان هذا يعتبره كثير من الناس خطوة تقدمية لم تعرفها أوروبا إلا منذ أزمنة متأخرة ، فإن هذا ما قرره الإسلام في كتابه وسنته منذ طلعت شمس في الآفاق ، وما قرره صحابة الرسول وتابعوه في غير لبس ولا خفاء .

### تأويل الأحاديث التي احتج بها النافون :

وإذن فما تأويل الأحاديث التي يفيد ظاهرها أن لا حق في المال سوى

- ١ - رواه أحمد في مسند الحسين بن علي وأبو داود في كتاب الزكاة - باب حق السائل - وقال الحافظ العراقي: إسناده جيد ورجاله ثقات كما في « اللؤلؤ » السيوطي ٢ ص ١٤٠ وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه في المسند . ٣ ص ١٧٣
- ٢ - رواه الشيخان والترمذي عن جرير بن عبد الله ، وقد تقدم .
- ٣ - رواه الطبراني عن أبي موسى ورواه رواية الصحيح كما قال المنذري في الترغيب ج٣ كتاب القضاء وغيره .

الزكاة، إلا بتطوع المالك . وأن من أدى زكاته فقد قضى ما عليه ؟<sup>٢</sup>  
إن الذي يتضح لنا مما صح من تلك الأحاديث<sup>(١)</sup> : أن الزكاة هي الحق  
الدوري المحدد الثابت في المال ، والواجب على الأعيان بصفة دائمة ، شكرًا  
لنعمة الله ، وتطهيراً وتركيزاً للنفس والمال : وهو حق واجب الأداء . ولو  
لم يوجد فقير يستحق المواساة أو حاجة تستدعي المساهمة .

فالفرد المسلم المالك للنصاب في الظروف العادية لا يطالب بشيء في ماله  
غير الزكاة . فإذا أداها فقد قضى ما عليه ، وأذهب عن نفسه شر ماله ، وليس  
عليه شيء آخر . إلا أن يطوع : كما جاء في الحديث .

أما الحقوق الأخرى فهي حقوق طارئة غير ثابتة بثبوت الزكاة . وغير  
مقدرة بمقدار معلوم ، كمقادير الزكاة . فهي تختلف باختلاف الأحوال  
والحاجات . وتتغير بتغير العصور والبيئات والملايسات .

وهي في الغالب لا تجب على الأعيان بل على الكفاية ، إذا قام بها البعض  
سقط الخرج عن الباقي . وقد تتعين أحياناً كأن يرى الشخص مضطراً وهو  
قادر على دفع ضرورته فيجب عليه دفعها ، أو يكون له جار جائع أو عريان  
وهو قادر على معونته ، كما أن الغالب أن توكل هذه الحقوق إلى إيمان الأفراد  
وضمائمهم دون تدخل السلطة . إلا أن يرى حاكم مسلم أن يفرض بقوة  
القانون فرضاً ما أوجبه الإيمان إيجاباً . وخاصة إذا كثرت حاجات الأفراد  
واتسعت نفقات الدولة وأعباؤها كما في عصرنا الحديث . فحينئذ لا بد من تدخل  
الدولة وإلزامها .

وقال ابن تيمية في تفسير قول « ليس في المال حق سوى الزكاة » : أي  
ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة . وإلا فبغير واجبات بغير سبب  
المال . كما تجب النفقات للأقارب والزوجة والرقيق والبهائم . ويجب حمل  
العاقلة . وقضاء الديون . ويجب الإعطاء في النائية . ويجب إطعام الجائع وكسوة

---

١ - قد بينا درجتها في أول هذا الباب .

العاري فرضاً على الكفاية ، إلى غير ذلك من الواجبات المالية . لكن بسبب عارض والمال شرط وجوبها ، كالأستطاعة في الحج ، فإن البدن سبب الوجوب . والأستطاعة شرط . والمال في الزكاة هو السبب ، والوجوب معه . حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حملها إلى بلد أخرى ، وهي حق وجب لله تعالى (١) .

---

١ - كتاب « الإيمان » الكبير ص ٣١٦ ج ٧ مجموع الفتاوى .

## البابُ السَّامِعُ

### الزَّكَاةُ وَالضَّرِيبَةُ

- ١ - حقيقة الضريبة وحقيقة الزكاة .
- ٢ - الأساس النظري لفرض الضريبة وفرض الزكاة
- ٣ - وعاء الضريبة ووعاء الزكاة .
- ٤ - مبادئ العدالة بين الضريبة والزكاة .
- ٥ - النسبية والتضام بين الضريبة والزكاة .
- ٦ - ضمانات الضريبة و ضمانات الزكاة .
- ٧ - هل يشرع فرض ضرائب مع الزكاة ؟
- ٨ - هل تفي الضرائب عن فريضة الزكاة ؟



## الزكاة والضريبة

هذا الباب دراسة موازنة أو مقارنة بين الزكاة ، كما شرعها الإسلام ، وبين الضريبة الوضعية ، كما تمخضت عنها الأفكار والأنظمة المالية الحديثة . فنحن لا نقارن الزكاة بالضرائب ، في عصر الرومان أو الفرس . وفي العصور الوسطى بأوروبا ؛ إذ لا مجال للموازنة والمقارنة بين الزكاة والضرائب في تلك العصور . وإنما نقارن الزكاة بالضريبة في صورتها الحديثة بعد أن مرت بتطورات شتى ، وأدخلت عليها تعديلات وتحسينات عديدة ، وصقلت تجارتها تجارب القرون ، وخدمتها عقول كبيرة من مختلف الأقطار والبيئات ، حتى نضجت واستوت على سوقها .

وسنبين في فصول هذا الباب ما بين الزكاة والضريبة الحديثة من مشابهات ومقارنات ، تتجلى بها حقيقة كل منهما ، وتتميز بها الزكاة بوصفها فريضة مالية ذات طابع خاص ، وفلسفة خاصة . فهي متميزة في طبيعتها وأساسها ، ومواردها ومصارفها ، وأنصبتها ومقاديرها ، كما هي متميزة بمبادئها وأهدافها وضماناتها . وسنرى كيف سبقت بثلاثة عشر قرناً أو تزيد - أرقى ما انتهى إليه الفكر المالي والضريبي في عصرنا الحديث من مبادئ وأحكام . وكيف امتازت بمعان تقصر عنها الضريبة .

ويضم هذا الباب ثمانية فصول :

الأول : في حقيقة الضريبة وحقيقة الزكاة .

والثاني : في الأساس النظري لفرض الضريبة وفرض الزكاة

والثالث : في وعاء الضريبة ووعاء الزكاة .

والرابع : في مبادئ العدالة بين الضريبة والزكاة .

والخامس : في النسبية والتصاعد بين الضريبة والزكاة .

والسادس : في ضمانات الضريبة وضمائنات الزكاة .

والسابع : في بيان شرعية الضرائب بمجوار الزكاة

والثامن : في بيان أن الضرائب لا تغني عن الزكاة .

## الفصل الأول

### حَقِيقَةُ الضَّرِيبَةِ وَحَقِيقَةُ الزَّكَاةِ

الضريبة كما عرفها علماء المالية : فريضة إلزامية . يلتزم الممول بأداؤها إلى الدولة ، تبعاً لمقدرته على الدفع ، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة ، وتستخدم حصيلتها في تغطية النفقات العامة من ناحية . وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأغراض التي تنشده الدولة تحقيقها من ناحية أخرى<sup>(١)</sup> .

والزكاة — كما عرفها فقهاء الشريعة — حق مقدر فرضه الله في أموال المسلمين لمن سماهم في كتابه من الفقراء والمساكين وسائر المستحقين . شكراً لنعمته تعالى ، وتقرباً إليه ، وتركية للنفس والمال .

#### أوجه الاتفاق بين الزكاة والضريبة :

ومن خلال التعريفين يتضح لنا أن هناك أوجه اختلاف ، وأوجه اتفاق بين الضريبة والزكاة . وسنبداً ببيان أوجه الاتفاق .

١ — فعنصر القسر والإلزام الذي لا تتحقق الضريبة إلا به ، موجود في

---

١ — من كتاب مبادئ علم المالية لـدكتور محمد فوزي إبراهيم ج١ ص ٢٦١ وقد استخلص هذا التعريف بعد محاولة تكييف طبيعة الضريبة والبحث عن أهدافها .



الزكاة إذا تأخر المسلم عن أدائها بدافع الإيمان ، ومقتضى الإسلام . وأي قسر وإلزام أكثر من أخذها بقوة السلاح ممن منعها ، ومن سل السيف لقتال من جحد لها وكان ذا شوكة ؟

ب - كما أن من شأن الضريبة أن تدفع إلى هيئة عامة مثل السلطة المركزية والسلطات المحلية<sup>(١)</sup> . وكذلك الزكاة ، إذ الأصل فيها أن تدفع إلى الحكومة بواسطة الجهاز الذي سماه القرآن « العاملين عليها » كما وضحنا ذلك في موضعه .

ح - ومن مقومات الضريبة : انعدام المقابل الخاص ، فالممول يدفع الضريبة بصفته عضواً في مجتمع خاص ، يستفيد من أوجه نشاطه المختلفة . والزكاة كذلك لا يدفعها المسلم مقابل نفع خاص ، وإنما يدفعها بوصفه عضواً في مجتمع مسلم يتمتع بحمايته وكفالاته وأخوته . فعليه أن يسهم في معونة أبنائه ، وتأمينهم ضد الفقر والعجز وكوارث الحياة ، وأن يقوم بواجبه في إقامة المصالح العامة للأمة المسلمة التي بها تعلق كلمة الله وتنتشر دعوة الحق في الأرض . بغض النظر عما يعود عليه من المنافع الخاصة من وراء إيتاء الزكاة .

د - وإذا كان للضريبة - في الاتجاه الحديث - أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة فوق هدفها المالي ، فإن الزكاة لها أيضاً أهداف أبعد مدى ، وأوسع أفقاً ، وأعمق جذوراً ، في هذه النواحي المذكورة وفي غيرها ، مما له عظيم الأثر في حياة الفرد والجماعة<sup>(٢)</sup> .

### أوجه الخلاف بين الزكاة والضريبة :

تلك هي أوجه الاتفاق .

فأما أوجه الخلاف بين الزكاة والضريبة ، فهي كثيرة ، نذكرها أو أهمها في الأمور التالية :

- 
- ١ - إنما ذكروا هذا التقييد في معنى الضريبة ، استثناءً عما كان يحدث في أوروبا في العصور الوسطى عندما كان الفلاحون يدفعون الضرائب إلى صاحب الأرض !
  - ٢ - انظر ذلك بتفصيل في باب « أهداف الزكاة » من هذا الكتاب .

## في الاسم والعنوان :

١ - إن الاختلاف بين الزكاة والضريبة يظهر للوهلة الأولى في الاسم والعنوان لكل منهما وما له من دلالة وإيحاء .

فكلمة « الزكاة » تدل في اللغة على الطهارة والنماء والبركة ، يقال : زكت نفسه . إذا طهرت ، وزكا الزرع ، إذا نما ، وزكت البقعة ، إذا بورك فيها . واختيار الشرع الإسلامي هذه الكلمة ليعبر بها عن الحصاة التي فرض اخراجها من المال للفقراء وسائر المصارف الشرعية - له في النفس إيحاء جليل ، يخالف ما توحى به كلمة « الضريبة » .

فلإن « الضريبة » لفظة مشتقة من ضرب عليه الغرامة أو الخراج أو الجزية ونحوها ، أي ألزمه بها . وكلفه تحمل عبئها ، ومنه « وضربت عليهم الذلة والمسكنة »<sup>(١)</sup> .

ومن هنا ينظر الناس عادة إلى الضريبة باعتبارها مغرمًا وإصرًا ثقيلاً . أما كلمة الزكاة : وما تحمله من دلالات التطهير والتنمية والبركة ، فهي توحى بأن المال الذي يكتنزه صاحبه ، أو يستمتع به لنفسه ، ولا يخرج منه حق الله الذي فرضه - يظل خبيثاً نجساً ، حتى تطهره الزكاة . وتفصله من أدران الشح والبخل .

وهي توحى كذلك بأن هذا المال الذي ينقص ، في الظاهر ، لمن ينظر ببصره ، يزكو وينمي ويزيد ، في حقيقة الأمر ، لمن يتأمل ببصيرته . كما قال تعالى : « يحق الله الربا ويربي الصدقات »<sup>(٢)</sup> « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه »<sup>(٣)</sup> « وقال الرسول ﷺ : « وما نقص مال من صدقة »<sup>(٤)</sup> .

وهي توحى كذلك أن الطهارة والنماء والبركة ليست للمال وحده ، بل

١ - البقرة - ٦١ .

٢ - البقرة - ٢٧٦ .

٣ - سبأ - ٣٩ .

٤ - رواء الترمذي .

للإنسان أيضاً : لآخذ الزكاة ولعطي الزكاة . فأخذ الزكاة ومستحقها تتطهر بها نفسه من الحسد والبغضاء وتنمو بها معيشته . إذ تحقق له ولأسرته تمام الكفاية . وأما معطي الزكاة فيتطهر بها من رجس الشح والبخل ، وتركز نفسه بالبدل والعطاء . ويبارك له في نفسه وأهله وماله . وفي هذا يقول القرآن الكريم : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها »<sup>(١)</sup> .

### في الماهية والوجهة :

٢ - ومن أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة : أن الزكاة عبادة فرضت على المسلم ، شكرًا لله تعالى . وتقرباً إليه . أما الضريبة فهي التزام مدني محض خال من كل معنى للعبادة والقربة . ولهذا كانت « النية » شرطاً لأداء الزكاة وقبولها عند الله . إذ لا عبادة إلا بنية . « إنما الأعمال بالنيات » وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين<sup>(٢)</sup> .

ولهذا أيضاً تذكر « الزكاة » في قسم « العبادات » في الفقه الإسلامي . اقتداء بالقرآن والسنة اللذين قرنا الزكاة بالصلاة . فالقرآن في نيف وعشرين موضعاً من سورة المكية والمدنية . وأما السنة ففي مواضع لا حصر لها . كما في حديث جبريل المشهور . وحديث « بني الإسلام على خمس » وغيرهما . فكلاهما ركن من أركان الإسلام الخمسة . وعبادة من عباداته الأربع .

ولما كانت الزكاة عبادة وشعيرة وركناً دينياً من أركان الإسلام . لم تفرض إلا على المسلمين ، فلم تقبل الشريعة السمحة أن توجب على غير المسلمين فريضة مالية فيها طابع العبادة والشعيرة الدينية . وهذا بخلاف الضريبة . فهي تجب على المسلم وغير المسلم ، تبعاً لمقدرته على الدفع .

### في تحديد الأنصبة والمقادير :

٣ - والزكاة حق مقدر بتقدير الشارع . فهو الذي حدد الأنصبة لكل

١ - التوبة - ١٠٣ .

٢ - البينة - ٥ .

مال ، وعفا عما دونها ، وحدد المقادير الواجبة من الخمس إلى العشر ، إلى نصف العشر . إلى ربع العشر . فليس لأحد أن يغير فيما نصّ عليه الشرع أو يبدل ، ولا أن يزيد أو ينقص . ولهذا خطأنا المتهورين الذين نادوا بزيادة المقادير الواجبة في الزكاة ، نظراً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخضع عنها العصر الحديث<sup>(١)</sup> . بخلاف الضريبة ، فهي تخضع — في وعائها ، وفي أنصبتها ، وفي سعرها ، ومقاديرها — لاجتهاد السلطة وتقدير أولي الأمر ، بل بقاؤها وعدمه مرهون بتقدير السلطة للمدى الحاجة إليها .

### في الثبات والدوام :

٤ — يترتب على هذا : أن الزكاة فريضة ثابتة دائمة ، ما دام في الأرض اسلام ومسلمون ، لا يبطئها جور جائر ، ولا عدل عادل ، شأنها شأن الصلاة فهذه عماد الدين ، وتلك قنطرة الإسلام . أما الضريبة فليس لها صفة الثبات والدوام ، لا في نوعها ولا في أنصبتها ولا في مقاديرها ، ولكل حكومة أن تحور فيها وتعديل حسبما ترى ، أو يرى أهل الحل والعقد من ورثتها . بل بقاؤها نفسه — كما ذكرنا — غير موبد ، فهي تجب حسب الحاجة وتزول بزوالها .

### في المصروف :

٥ — وللزكاة مصارف خاصة ، عينها الله في كتابه ، وبينها رسوله ﷺ بقوله وفعله ، وهي مصارف محددة واضحة ، يستطيع الفرد المسلم أن يعرفها وأن يوزع عليها — أو على معظمها — زكاته بنفسه إذا لزم الأمر ، وهي مصارف ذات طابع إنساني وإسلامي . أما الضريبة فتصرف لتغطية النفقات العامة للدولة ، كما تحددها السلطات المختصة .

ميزانية الزكاة إذن مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ، واجبة الصرف إلى الأبواب المنصوص عليها ، والتي جعل القرآن الصرف لها وفيها « فريضة من الله »<sup>(٢)</sup>

١ — انظر صفحة ٢٤٤-٢٤٦ من هذا الكتاب .

٢ — كما في الآية ٦٠ من التوبة .

## في العلاقة بالسلطة :

٦ - ومن هذا يعلم : أن أداء الضريبة علاقة بين المكلف أو الممول وبين السلطة الحاكمة ، هي التي تسنها ، وهي التي تطالب بها ، وهي التي تحدد النسبة الواجبة ، وهي التي تملك أن تنقصها ، أو تتنازل عن جزء منها لظرف معين . ولسبب خاص ، أو على الدوام ، بل تملك إلغاء ضريبة ما ، أو الضرائب كلها إن شئت . فإذا أهملت السلطة أو تأخرت في المطالبة بالضريبة فلا لوم على المكلف ، ولا يطلب منه شيء . أما الزكاة فهي - قبل كل اعتبار - علاقة بين المكلف وبين ربه . هو الذي آتاه المال ، وهو الذي كلفه أن يوتي منه الزكاة ، امتثالاً لأمره وابتغاء مرضاته ، وعرفه مقاديرها ، وبين له مصارفها . فإذا لم توجد الحكومة المسلمة التي تجمع الزكاة من أربابها ، وتصرفها على مستحقها ، فالمسلم يفرض عليه دينه أن يقوم هو بتفرقتها على أهلها ولا تسقط عنه بحال . مثلها في ذلك مثل الصلاة ، لو كان المسلم في مكان لا يجد فيه مسجداً ولا إماماً يأتم به ، وجب عليه أن يصلي حيث تيسر له ، في بيته أو غيره ، فالأرض كلها مسجد للمسلم ولا يترك الصلاة أبداً . والزكاة أخت الصلاة .

ولذلك يجب على المسلم أن يدفع الزكاة وهو طيب النفس بها ، راجياً أن يتقبلها الله منه ولا يردّها عليه . ويستحب له أن يسأل ربه قبولها بمثل هذا الدعاء  
« اللهم اجعلها مغنماً ، ولا تجعلها مفرماً »

ومن هنا يحرص المسلم على إيتاء الزكاة ، ولا يتهرب من دفعها ، كما يتهرب جمهور الناس من دفع الضرائب ، فإن لم يتهربوا دفعوها مكرهين أو كارهين . بل نجد من المسلمين من يدفع من ماله أكثر مما توجبه الزكاة ، رغبة فيما عند الله ، وطلباً لثوابه ورضوانه . كما حدث ذلك في عهد النبي ﷺ وفيما بعده من اليهود . وسنعود إلى بيان ذلك في فصل « الضمانات » بين الضريبة والزكاة .

## في الأهداف والمقاصد :

٧ - وللزكاة أهداف روحية وخلقية تخلق في أفق عال ، تقصر الضريبة عن الارتقاء إليه . وقد أشرنا إلى هذه الأهداف السامية في حديثنا عن كلمة « الزكاة » وما لها من دلالة وما تنطوي عليه من إحياء ، كما فصلنا الكلام عليها في باب « أهداف الزكاة وآثارها »<sup>(١)</sup> . وحسبنا من هذه الأهداف ما صرح به كتاب الله في شأن أصحاب المال المكلفين بالزكاة حيث قال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم ، إن صلاتك سكن لهم » ومعنى « صل عليهم » أي ادع لهم . وكان ﷺ يدعو لدفع الزكاة بالبركة في نفسه وفي ماله . وهو أمر مندوب لكل عامل على الزكاة أن يدعو لمعطي الزكاة « اقتداء بالنبي ﷺ بل قال بعض الفقهاء : هو واجب ، لأن الآية أمرت به وظاهر الأمر الوجوب .

أما الضريبة فهي بمنزل عن التطلع إلى مثل هذه الأهداف . وقد ظل رجال المالية قروناً يرفضون أن يكون للضريبة هدف غير تحصيل المال للخرافة . وسمي هذا « مذهب الحياد الضريبي » . فلما تطورت الأفكار ، وتغيرت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، انهمز مذهب الحياديين ، وظهر الذين ينادون باستخدام الضرائب أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة ، كالتشجيع على الإتفاق أو على الادخار أو التقليل من الاتفاق في الكماليات ، أو تقريب القوارق وغير ذلك ، وهذا إلى جوار هدفها المالي ، وهو الهدف الأول . ولكن لم يستطع مشرعو الضرائب ولا علماء المالية العامة ومفكروها أن يخرجوا من دائرة الأهداف المادية ، إلى دائرة أرحب وأبعد مدى ، وهي دائرة الأهداف الروحية والخلقية التي عنيت بها فريضة الزكاة .

## في الأساس النظري لفرض كل منهما :

٨ - ومن أبرز أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة ، هو اختلاف

١ - انظر : ص ٨٥٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

الأساس الذي بني فرض كل منهما . فالأساس القانوني أو النظري لفرض الضريبة قد اختلف في تحديده على نظريات متباينة سندكرها . أما الزكاة ، فإن أساسها واضح . لأن موجبها هو الله عز وجل . وسنجليه في نظريات أربع ، لا تعارض بينها . وإنما يشد بعضها أزر بعض . وقد آثرت أن أفرد لذلك فصلاً مستقلاً حتى أوفيه حقه إن شاء الله .

### الزكاة عبادة وضريبة معا :

ومن هنا . نستطيع أن نقول : إن الزكاة ضريبة وعبادة معاً ، هي ضريبة ، لأنها حق مالي معلوم تشرف عليه الدولة . وتأخذها كرهاً إن لم تؤدّ طوعاً ، وتنفق حصيلتها في تحقيق أهداف تعود على المجتمع بالخير .

وهي قبل ذلك عبادة وشعيرة . يتقرب بأدائها المسلم إلى الله ، ويشعر حين يؤديها أنه يحقق ركناً من أركان الإسلام ، وشعبة من شعب الإيمان ، وأنه يعين بها من يعطيه على طاعة الله تعالى . ومن هنا كان إيتاؤها طاعة وصلاً ، ومنعها فسقاً صراحاً ، وجودها كفراً بواحاً ، فهي حق الله الذي لا يسقط بتأخر الجاني ، ولا بإهمال الحاكم ، ولا بمرور السنين ، وليست كالضريبة : تجب بطلب الحكومة لها ، وتسقط بعدمه .

والذي يهمنا أن نذكره هنا : أن علماءنا رحمهم الله قد تنبهوا ونبهوا على أن الزكاة تشتمل على هذين المعنيين : معنى الضريبة ، ومعنى العبادة ، وإن لم يعبروا عن الضريبة بهذا اللفظ نفسه ، لأنه اصطلاح متأخر . وقد يعبرون عن هذا المفهوم بأنها «حق» واجب للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء<sup>(١)</sup> أو يعبرون عنه بأنها «صلة للرحم» أي الإنسانية أو الإسلامية ، يجانب ما فيها من شائبة العبادة ...

ومن أوضح ما يدل على هذا المعنى الذي ذكرناه ، ما نقله صاحب «الروض النضير» عن بعض المحققين من العلماء في بيان حقيقة الزكاة وحكمتها قال :

١ - انظر بداية المجهد لابن رشد ج ١ ص ٢٣٧ ط مطبعة الاستقامة .

« إنما فرض الله الزكاة في أموال الأغنياء ، مواساة لإخوانهم الفقراء ، قضاء لحق الأخوة ، وعملاً بما يوجب تأكيد الالفة ، وما أمر الله به من المعونة والمعاودة على ما فيها من ابتلاء أرباب الأموال ، التي هي شقائق النفوس ، كما ابتلاهم في الأبدان بالعبادات البدنية ، فهي صلة للرحم ، وفيها شائبة عبادة ، فلأجل شائبة العبادة وجبت فيها النية . ولم يصح فيها مشاركة معصية ، ونحو ذلك ، ولكونها صلة ، صحت فيها الاستتابة ، وصح الإيجار عليها ، وناب الإمام عن المالك في النية عند أخذها كرهاً ، وأخذت من مال الميت وإن لم يوص ، ولأجل كون الصلة غالباً عليها ، وجب فيها رعاية الأنفع للفقراء ، ووجبت في مال الصغير ونحوه ، ولما كان المقصود بها المواساة لم يوجبها الله تعالى إلا في مال خطير وهو النصاب ، ولم يجعلها إلا في الأموال النامية ، وهي الدين « النقود » وأموال التجارة والمواشي وما أخرجت الأرض . وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ، ورتب مقدار الواجب على حسب التعب والمؤنة ، فجعل فيما سقت السماء ونحوها العشر ، وفيما سقى بالسواقي ( الدواب ونحوها ) نصفه<sup>(١)</sup> ، ٨١ . وهو كلام جيد فصلناه في الأبواب السابقة .



## الفصل الثاني

### الأساس النظري لفرض الضريبة وفرض الزكاة

لعل مما يلقي ضوءاً أكثر على حقيقة الزكاة أن نعرض لما ذكره علماء المالية العامة في « تكييف » الضريبة الوضعية ، وبيان الأساس الذي بني عليه فرضها قانوناً ، إذ بالمقارنة نتجلى لنا طبيعة الزكاة وخصائصها بوصفها فريضة إلهية ، وضريبة مقدسة ، ذات طابع خاص ، وفلسفة خاصة .

#### الأساس القانوني لفرض الضريبة :

اختلف الباحثون والمفكرون في الطبيعة القانونية ، وبعبارة أخرى : في الأساس القانوني لفرض الضرائب على الناس .

#### النظرية التعاقدية :

فلذهب فلاسفة القرن الثامن عشر إلى أن الضريبة تقوم على أساس علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد ، فيرى أنصار هذه النظرية أن الضريبة تدفع مقابل النفع الذي يعود على الممول من رعاية الدولة للمرافق العامة ، بموجب عقد ضمني مبرم بين الدولة والمواطنين - وهذه الفكرة هي تطبيق لنظرية «العقد الاجتماعي» الذي قال بها « جان جاك روسو » في بيان أساس الدولة . وقد ذهب أنصار النظرية التعاقدية في تكييف طبيعة العقد المبرم بين الدولة

ودافع الضريبة مذاهب شتى :

فقال ميرابو : إن الضريبة ثمن عاجل يشتري به الفرد حماية الجماعة .  
ومعنى هذا : أن العقد المبرم عقد بيع .

وقال آدم سميث : إن هذا العقد هو عقد لحجار أعمال : فالدولة تقوم  
بإنهاء خدمات للمواطنين ، ويقوم المواطنون بدفع الضريبة لها كأجر لهذه الأعمال .  
وقال مونتنسكيو وهوبز : إن هذا العقد عقد تأمين ، فالضريبة هي قسط  
التأمين الذي يدفعه المهنول من ماله للتأمين على الجزء الباقى .

غير أن العاقدين يبنوا أن هذا التصور خافض من أساسه . فمن غير الممكن  
تحقيق التعامل بين الضريبة التي يدفعها المهنول وبين ما يعود عليه من نفع من  
خدمات الدولة . لأنه لا يمكن تقدير نسبة المنفعة التي تعود على كل مواطن على  
سحرة من النفقات العامة ، كالمحافظة على الأمن ، أو تنظيم القضاء ، أو نشر  
التعليم ، أو الدفاع الوطني ، فضلا عن أنه لو أمكن تقدير هذه المنفعة ، فإن  
هذه النظرية تؤدي إلى نتائج ظالمة ، فالطبقات الفقيرة أكثر احتياجاً إلى خدمات  
الدولة من الطبقات الغنية . وتطبيقاً لنظرية البذل أو الإيجار ، يجب أن يتحملوا  
العبء الأكبر للضريبة .

كما أن نظرية « التأمين » معيبة من ناحيتين : الأولى أنها تقصر وظيفة الدولة  
على المحافظة على الأمن ، وهو ما يخالف الواقع . والناحية الثانية : أن عقد  
التأمين يلقي على عاتق المؤمن عبء تعويض الخسائر في حين أن الدولة لا تلتزم  
بتعويض الأفراد عما يلحقهم من ضرر .

### نظرية سيادة الدولة :

من هذا يتضح أن « النظرية التماقدية » لا تصلح أساساً للضريبة ، وهذا  
هو السبب في ظهور النظرية الثانية : نظرية « سيادة الدولة » .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة تؤدي وظيفتها بقصد إشباع الحاجات  
الجماعية ، ولا تضع نصب عينها تحقيق مصالح الأفراد الخاصة ، بقدر تغليب

المصالح العامة على المصالح الخاصة ، والمحافظة على التضامن القومي بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية - ولما كان أداء هذه الوظائف يستلزم الإنفاق كان للدولة الحق في أن تلزم المستظلين بسماؤها - بما لها من حق السيادة - أن يتصافروا جميعاً في النهوض بعبء هذا الإنفاق ، وتقوم بتوزيع هذا العبء عليهم ، بحسب درجة يسار كل منهم ، طبقاً لما يقضي به مبدأ « التضامن الاجتماعي » الذي تقوم عليه الجماعات السياسية الحديثة <sup>(١)</sup>.

### أساس فرض الزكاة :

أما أساس فرض الزكاة والحقوق المالية كلها فيقوم على نظريات آخر ، نبينها فيما يلي :

### النظرية العامة للتكليف :

أولاًها : النظرية العامة للتكليف ، وتقوم هذه النظرية على أن من حق الخالق المنعم أن يكلف عباده ما يشاء من واجبات بدنية ومالية ، أداء لحقه ، وشكراً لنعمته ، وليبلوهم أيهم أحسن عملاً ، ليختبر ما في صدورهم ، وليمحص ما في قلوبهم ، وليعلم من يتبع رسله ممن ينقلب على عقبيه ، فيميز الله الخبيث من الطيب ، والمميء من المحسن ، ويوفيههم أعمالهم وهم لا يظلمون إن الإنسان لم يخلق عبثاً ، ولم يترك سدى « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون » <sup>(٢)</sup> « يحسب الإنسان أن يترك سدى » <sup>(٣)</sup> ، كلا ، لم يترك سدى ، بل بعث الله إليه النبيين مبشرين ومنذرين ، فعرّفوه أمر الله ونهيه ، وحقوقه وواجباته وليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسن <sup>(٤)</sup> »

١ - اعتمدنا في هذا المبحث على كتاب « ميزانية الدولة » لـ الدكتور محمد حلمي مراد ص ٧٣-٧٥ .  
طبعة مصر سنة ١٩٥٥ مبحث « الأساس القانوني للقضرية » .

٢ - المؤمنون ١١٥ .

٣ - القيامة ٣٦ .

٤ - النجم ٣١ .

وكما كلف الله المسلم بالصلاة وهي الفريضة اليومية التي يؤديها خمس مرات في اليوم ، في مواقيتها المحددة ، مقاوماً نوازع الكسل ، وبواعث الهوى ، ودواعي الغفلة ، وعوائق الدنيا « وإنما لكبيرة إلا على الخاشعين »<sup>(١)</sup> .

وكلفه بالصيام وهو الفريضة السنوية التي يمكث فيها أيام شهر كامل عن شهوتي البطن والفرج كما جاء في الحديث القدسي : « يدع الطعام من أجلي ، ويدع الشراب من أجلي ، ويدع لذته من أجلي »<sup>(٢)</sup> .

وكلفه بالحج ، وهو فريضة العمر ، التي يرتحل فيها المسلم ، مفارقاً الأهل والوطن ، إلى واد غير ذي زرع ، ليعظم شعائر الله ، ويطوف ببيت الله ، ويرجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه .

أجل . كما كلف الله المسلم بالصلاة والصيام ، وكل منهما عبادة بدنية ، وبالحج . وهو عبادة بدنية مالية ؛ كلفه بالزكاة . وهي عبادة مالية خالصة ؛ فيها بذل المال الذي هو شقيق النفس ، وعصب الحياة ، وفتنة الدنيا ، ليعلم من يعبه تعالى حقاً فيبذل ما عنده الله ، ومن يعبد ماله ودينه ، فيؤثرها على رضا الله « ومن يوق شح نفسه أولئك هم المفلحون »<sup>(٣)</sup> .

### نظرية الاستخلاف :

والنظرية الثانية : نظرية الاستخلاف في مال الله .  
وأساس هذه النظرية : أن المال مال الله تعالى ، والإنسان مستخلف فيه ، فالله سبحانه هو المالك الحق لكل ما في الكون ، أرضه وسماؤه « والله ما في السموات وما في الأرض »<sup>(٤)</sup> . « له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى »<sup>(٥)</sup> . فكل ما في هذا العالم عليه وسفليه ، ملك خالص لله تعالى ، وليس

١ - البقرة ٤٥ .

٢ - رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وأصله في الصحيحين . انظر الترغيب والترهيب للنادري ج ٢ كتاب الصيام .

٣ - الحشر ٩ .

٤ - النجم ٣١ .

٥ - طه ٦ .

لأحد شرك في ذرة منه « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير<sup>(١)</sup> » ، وذلك الملك بمقتضى خلقه لها ، وهيمته عليها « الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل<sup>(٢)</sup> » ، « وخلق كل شيء فقدره تقديراً<sup>(٣)</sup> » ، « إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له<sup>(٤)</sup> » .

والأموال كلها ملك لله تعالى ، فهو واهبها والمنعم بها على عباده ، وهو وحده خالقها ومنشئها ، وعمل الإنسان الذي نسميه « إنتاجاً » يتخذ مجله في مادة خلقها الله سبحانه وسخرها له ، ولهذا يقول الاقتصاديون : إن الإنتاج هو خلق المنفعة وليس خلق المادة ، ومعنى هذا أنه يحول المادة لتشييع حاجاته وتكون لها منفعة<sup>(٥)</sup> .

كل ما يقوم به الإنسان في « الإنتاج » لا يتجاوز التغير في أوضاع الأشياء وأماكنها ، كأن يستخلصها من مواطنها الأصلية بالاستخراج أو الصيد مثلاً ، أو ينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان يحتاج إليها فيه ، أو يحفظها عن طريق التعبئة والحزن لينتفع بها في المستقبل ، أو يخضعها لبعض المؤثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما ، أو يحولها من شكل إلى آخر بالخلع أو الغزل أو النقش أو الطحن الخ ، أو يوئلف بينها تأليفاً خاصاً فيجعل منها شيئاً جديداً . هو مجرد التغير في أوضاع العناصر وأماكنها ، حتى في حال إحداث ثروة جديدة لم تكن من قبل ، كما في الزراعة أو تربية الحيوان ، لا يعمل الإنسان أكثر مما يعمل في المظاهر الإنتاجية الأخرى<sup>(٦)</sup> .

١ - سبأ ٢٢ .

٢ - الزمر ٦٢ .

٣ - الفرقان ٢ .

٤ - الحج ٧٣ .

٥ - انظر الاقتصاد السياسي للدكتور رفعت المحجوب ج ١ ص ١٩١، ١٩٢ .

٦ - انظر الاقتصاد السياسي للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ٧٤-٧٩ ط الخامسة .

هذا ما يقرره فلاسفة الاقتصاد بوضوح في بيان وظيفة الإنسان في الإنتاج : مجرد تحويل وتغيير في أوضاع وأماكن الأشياء الموجودة فعلاً . ومن موجدتها ؟ إنه « ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى » <sup>(١)</sup> « الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار . وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار . وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها » <sup>(٢)</sup>.

حتى هذا التغيير والتحويل من الذي يرس سبله للإنسان ، ومنحه القدرة على فعله ، وأمنه بكل ما يعينه في هذا السبيل ؟ إنه ربنا الذي خلق الإنسان ولم يكن شيئاً مذكوراً ، وعلمه ما لم يكن يعلم . ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

إذا زرع الإنسان زرعاً فأنبت حباً ، أو غرس غرساً فأثر ثمراً ، فكم يوازي عمل يده في الحرث والسقي والتمهيد ، بجانب عمل يد الله الذي جعل الأرض ذلولاً ، وصرفت الرياح ، وسخر السحاب ، وأنزل الماء من السماء مطراً ، أو أجراه في الأرض نهراً ، ووفر الحرارة الملائمة ، والفضوء الكافي ، والهواء المناسب ، وهياً للحبة في باطن التراب غذاءها من شتى العناصر ، حتى صارت شجرة مورقة مثمرة ؟

ألا ما أقل عمل الإنسان وجهده بجانب رعاية الله !! ثم ما عمل الإنسان إذا لم يهبه الله العقل الذي به يفكر ويدبر ، والقدرة التي بها يتفد ، والأدوات التي بها يعمل ؟

لهذا يبين القرآن فضل الله على عباده ، ويرد الحق إلى نصابه ، فيقول : « أفرايتم ما تحرثون ؟ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ؟ لو نشاء لجعلناك حطاماً فظلمت تفكهمون . إنا لمغرمون . بل نحن محرومون . أفرايتم الماء الذي تشربون ؟

١ - طه ٥٠ .

٢ - إبراهيم ٣٢-٣٤ .

أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون؟ لو نشاء جلعناه أجاجاً فلولا تشكرون» (١)  
ويقول في سورة أخرى : « فلينظر الإنسان إلى طعامه . أنا صببنا الماء صبا .  
ثم شققنا الأرض شققاً . فأنبتنا فيها حباً . وعناباً وقصباً (٢) » .

ويقول في سورة ثالثة : « وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها  
حباً فممنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون  
ليأكلوا من ثمره . وما عملته أبديهم أفلا يشكرون (٣) » .

نعم « أفلا يشكرون » وهم يأكلون من ثمار لم تعملها أيديهم ، وإنما عملتها  
يد الله ، الله الذي أحيا الأرض الميتة ، وأخرج منها الحب ، وأنشأ البحاث ،  
وفجر العيون .

وليس هم يمد الله في الزراعة فحسب ، بل في كل ناحية من الحياة ،  
زراعة أو تجارة ، أو صناعة ، أو غيرها — ففي الصناعة مثلاً نجد المادة  
« الخام » من خلق الله ، لا من إنتاج الإنسان ، ومن هنا آمن الله على الناس  
بمادة الحديد ، فقال : « وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس (٤) » .  
والتعبير بـ « أنزلنا » يعني أن الله خلقه بتدبير سماوي علوي لا دخل  
للإنسان فيه .

ونجد مادة الوقود والقوى المحركة من صنع الله وحده ، فالإنسان لم يخلق  
الفحم ولا البترول ، ولا الكهرباء ، وإنما اكتشفها فقط . أما الذي بثها في  
الكون فهو الله .

ونجد الاهتمام إلى الصناعات من إلهام الله وتعليمه للإنسان ما لم يكن يعلم  
كما قال تعالى عن نبي الله داود : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من

١ - الواقعة ٦٣-٧٠ .

٢ - يس ٢١-٢٨ .

٣ - يس ٣٣-٣٥ .

٤ - الحديد ٢٥ .

بأسكم فهل أنتم شاكرون<sup>(١)</sup> .

والنتيجة من هذا : أن المال رزق يسوقه الله للإنسان فضلا منه ونعمة .  
ومهما يذكر الإنسان عمله وجهده فليذكر عمل القدرة الإلهية في الإيجاد والإمداد  
« وما بكم من نعمة فمن الله »<sup>(٢)</sup> . فلا غرابة بعد هذا أن ينفق الإنسان عبد الله  
بعض ما رزقه الله في سبيل الله ، وإعلاء كلمة الله ، وعلى أخوانه عباد الله ،  
قياما للواهب المنعم بحق الشكر على نعمائه . ومن أجل هذا يقول الله في كتابه :  
« أنفقوا مما رزقناكم »<sup>(٣)</sup> . « وما رزقناهم ينفقون »<sup>(٤)</sup> . « ويقرر أن المال مال  
الله ، والإنسان ما هو إلا مستخلف فيه ، أو موظف موثمن على تنميته وإنفاقه ،  
والانتفاع والنفع به . يقول تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »<sup>(٥)</sup> .  
ويقول : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم : بل  
هو شر لهم »<sup>(٦)</sup> . لم يقل : الذين يبخلون بما لهم بل قال : بما آتاهم الله من فضله .  
ليذكرهم بهذه الحقيقة : أن المال رزق من عند الله آتاهم إياه من فضله .  
ويقول : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »<sup>(٧)</sup> . فالإنسان ليس مالك المال  
في الحقيقة ، ولكنه خليفة المالك - وهو الله تعالى - ووكيله فيه<sup>(٨)</sup> .  
قال صاحب « الكشاف » في قوله تعالى « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين

٢ - النحل ٥٣ .

١ - الأنبياء ٨٠ .

٣ - البقرة ٢٥٤ .

٤ - البقرة ٤ .

٥ - التور ٣٣ .

٦ - آل عمران ١٨٠ .

٧ - الحديد ٧ .

٨ - قال ابن القيم :

« هل يصح أن يقال : إن أحدا وكيل الله ؟ وأجاب بالنفي « فإن الوكيل من يصرف  
عن موكله بطريق النيابة . والله عز وجل لا نائب له ، ولا يخلفه أحد ، بل هو الذي يخلف  
صده ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في  
الأهل » . ثم قال : « هل أنه لا يمتنع أن يطلق ذلك باحتمال أنه مأمور بحفظ ما وكله فيه ،  
ورعايته والقيام به ، أم مدارج المالكين » ص ٢٦-٢٧ مطبعة السنة المحمدية .



فيه ، يعني أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ،  
وإنما ممتلككم لإياها ، وخوكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء بالتصرف فيها ،  
فليست هي بأموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ،  
فأنفقوا منها في حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق منها ، كما يهون على الرجل  
الإنفاق من مال غيره إذا أذن له فيه<sup>(١)</sup> .

وليست ثمرة العلم بأن المال مال الله ، والإنسان فيه بمنزلة النائب أو الوكيل ،  
مقصودة على تهوين البذل والإنفاق عليه ، حيث يتفق من مال غيره وقد أذن  
له فيه ، بل يفيد العلم بهذه الحقيقة أيضاً أن يتقيد الإنسان بمشيئة المالك الحقيقي  
للمال ، فإن الوكيل ما هو إلا ممثل لإرادة الموكل ، ومنفذ لما يطلبه ، وليس  
له حق الانفراد بالتصرف حسبما يهوى ويشتهي ، وإلا بطلت وكرالته ولم  
يعد جديراً بحق الاستخلاف الذي أساء استعماله .

وقد نبه علماؤنا رحمهم الله على حق الله في المال بعبارات بليغة ، نذكر  
منها ما قاله الإمام الرازي في تفسيره :

(إن الفقراء عيال الله ، والأغنياء خزان الله ، لأن الأموال التي في أيديهم  
أموال الله ، فليس بمستبعد أن يقول الملك لخازنه : اصرف طائفة مما في تلك  
الخزانة إلى المحتاجين من عيالي<sup>(٢)</sup> ) .

وما قاله القاضي ابن العربي<sup>(٣)</sup> : أن الله بحكمته البالغة ، وأحكامه الماضية  
العالية ، خص بعض الناس بالأموال دون البعض ، نعمة منه عليهم ، وجعل  
شكر ذلك منهم لإخراج سهم يردونه إلى من لا مال له ، نيابة عنه سبحانه وتعالى  
فيما ضمنه بفضلهم لهم في قوله : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها<sup>(٤)</sup> » .  
فلذا ضمن الغني - وهو الخازن لمال الله والأمين عليه - بهذا المال على  
عيال الله ، واختص نفسه بنعمته دونهم ، فقد استوجب نكال الله وعقوبته .

١ - الكشف ج ٣ ص ٢٠٠ .

٢ - التفسير الكبير ج ١٦ ص ١٠٣ .

٣ - أحكام القرآن ص ٩٤٥ .

٤ - سورة هود : ٥ .

وقد شاع بين عوام المسلمين حديث قدسي عن الله تعالى يقول : « المال مالي ، والفقراء عيالي ، والأغنياء وكلائي ، فإذا بخل وكلائي على عيالي ، أذقتهم وبالي ولا أبالي » (١) .

ومع أن لفظ الحديث غير ثابت من جهة السند ، فإن معناه في الحملة صحيح ، وشهرته لدى جمهور المسلمين تدل على رسوخ نظرية الاستخلاف في مال الله وتغلغلها في أفكارهم ، وهو تغلغل أصيل له جذوره العميقة من كتاب الله وسنة رسول الله .

ومن الطريف أن أكثر المتسولين والشحاذين في بلاد المسلمين يعرفون هذه النظرية ويستغلونها لاستعطاف القادرين ، واستخراج الصدقات من أيديهم ، ولا عجب أن تسمع منهم كثيراً هذه الكلمة : « من مال الله » ! وهي كلمة حق يريدون بها باطلا .

وفي الحديث : « ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة » ، يقولون : ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم ، فيقول الله تعالى : وعزتي وجلالي لأديننكم ولأبعدنهم (٢) .

### نظرية التكافل بين الفرد والمجتمع :

والنظرية الثالثة : نظرية التكافل بين الفرد والمجتمع :

فمن المقرر لدى فلاسفة الاجتماع : أن الإنسان مدني بطبعه — كما قال القدماء — أو هو حيوان اجتماعي — كما قال المحدثون — وأنه لا يستطيع أن يحيا حياة إنسانية حقة إلا في ظل مجتمع ، ومن المقرر كذلك : أن الفرد مدني للمجتمع بكثير من معارفه وخبراته وفضائله ، فإن الفرد — في مبدأ حياته — لا يمكنه أن يعيش ويحيا بغير عون المجتمع ، فهو الذي يضمن له الحياة والبقاء ، ولولاها لالت في مهده ، والمجتمع هو الذي يقوم بتلقين الفرد مظاهر حضارته ، ويسهر على سلوكه ، ويعلمه أصول التراث الاجتماعي . كاللغة والعادات

١ — بحث عنه فلم أجده أصلا ولا من تكلم عليه .

٢ — الطبراني في المعجم والأوسط عن أنس وإسناده ضعيف . جمع الفوائد ج ١ ص ١٤٢ .

والعرف والتقاليد وآداب السلوك ومظاهر الحضارات والثقافة المختلفة وقواعد الدين والمعاملة الخ .

فلولا المجتمع وحياة الجماعة ، لصار الفرد كالحبوان الأعجم ، لا يدري من أمور دنياه شيئاً ، أو يكون كالطفل لا يستطيع أن يميز بين ما يضره وما ينفعه ، فالمجتمع هو الذي يعدل من سلوكه . ويعاونه على التكيف مع الحياة في مختلف مراحلها .

إن الفرد يولد وعقله كالصفحة البيضاء ، ثم يعمل المجتمع بعد ذلك على تغذيته بأسباب التراث الاجتماعي ، مما يتركه السلف للخلف ، من لغة وثقافة ، وعقائد وتقاليد وغيرها (١) .

الفرد إذن مدين للمجتمع بلا ريب . وهذا كما يصدق على مكاسب الفرد المعنوية والثقافية والحضارية ؛ يصدق أيضاً على مكاسبه المادية والاقتصادية . فالذي لا شك فيه أن الفرد — وإن أوتي من المواهب ما أوتي — لم يكسب المال بمجده وحده ، بل شاركت فيه جهود وأفكار وأيدٍ كثيرة لا تحصى ، بعضها ساهم من قريب ، وبعضها ساهم من بعيد . بعضها عن قصد ، وبعضها عن غير قصد ، وكلها أسباب عاوت في وصول المال إلى صاحبه .

فإذا نظرنا مثلاً إلى الزارع الذي حصد القمح ؛ كيف حصل على قمحه هذا ؟ وما قيمة جهده بجانب جهد المجتمع ؟ إن المجتمع هو الذي شق له الترع والقنوات ونظم الري والصرف ، وصنع له المحراث وغيره من أدوات الزراعة ؛ وأمدّه بما يحتاج إليه من قوت وملبس ومسكن ، وهياً له الأمن والاستقرار . إلى غير ذلك من الأمور التي لا تحصى .

وإذا نظرنا إلى التاجر مثلاً ؛ كيف جمع ماله . وحقق كسبه ؟ رأينا للمجتمع عليه الفضل الأكبر ، واليد الطولى . فمن يشتري ؟ ولمن يبيع ؟ ومع من يعمل ؟ ومن يسير إذا لم يكن المجتمع ومعاونة المجتمع ؟ ومثل الزارع والتاجر ، الصانع والموظف وكل ذي حرفة وكل ذي مال .

---

١ - راجع كتاب « علم الاجتماع » للدكتور أحمد الخشاب فصل « الفرد في المجتمع » ص ٣٦ .

وكلما كان مال المالك أكثر . وثروته أوسع ؛ كان جهد الجماعة أظهر وأعظم ، ونصيب الفرد فيه أقل وأصغر ؛ فإن طاقة الفرد للعمل محدودة - ولا شك - بمحدود قدرته ووقته وضروراته كإنسان .

كم يبذل من الجهد صاحب المزرعة الواسعة . أو المصنع الكبير . أو المؤسسة الضخمة ذات الفروع ؟ وكم يقاس جهده إذا كان له جهد إداري مثلاً . بجانب جهد العشرات أو المئات أو الألوف من أبناء المجتمع الذين يعملون معه ، ويبدلون من عرق جبينهم ، أو نوب أعينهم ، أو هيج أفكارهم ؟! ومن أجل هذا كان المال الذي يحوزه مكتسبه ، وينسب إليه ؛ هو مال الجماعة أيضاً ، ينسب إليها ، ويحسب عليها ، وتكلف متضامنة بالمحافظة عليه . وهذا ما جعل القرآن الكريم يخاطب جماعة المسلمين فيقول : « ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً »<sup>(١)</sup> .

وقد أخذ الفقهاء من هذه الآية حكم الحجر على السفهاء والمبلرين المتلافين ، وإن كان المال في ظاهر الأمر مالم ، وفي حيازتهم ، وهم مالكوه ، إلا أنه في الحقيقة مال الجماعة ، إن نما وحفظ فالتفع يعود عليها ، وإن تلف وبغثر فالضرر لاحق بها .

ومن هنا نفهم سر التعبير في الآية الكريمة إذ تقول : « ولا توتوا السفهاء أموالكم » ولم تقل « أموالهم » حسبما تنص عقود الامتلاك ، كما لم تقل : « التي جعل الله لهم قياماً » بل قالت : « التي جعل الله لكم قياماً » فإنها وإن كانت لهم حيازة وملكاً ؛ فهي قيام للجماعة كلها ، وعصب لحياتها . ويقول القرآن أيضاً : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم . ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً »<sup>(٢)</sup> .

١ - سورة النساء ٥ .

٢ - النساء ٢٩ .

فآلية الكرمه تنهى أن يأكل المؤمنون بعضهم مال بعض ، كما تنهى أن يقتل بعضهم بعضاً ، ولما اختارت الآية التعبير بـ « أموالكم » و « أنفسكم » ليشعر كل منهم أن مال بعضهم هو مال كلهم . وأن نفس كل فرد منهم كنفس الآخر .

فالأمة المسلمة متكافلة متضامنة في حقوقها ومصالحها وأنفسها وأموالها . فمن أكل مال غيره فكأنما أكل مال نفسه ، أو أكل مال المجتمع كله ، ومن اعتدى على نفس أخيه بالقتل فكأنما قتل نفسه . أو اعتدى على الجماعة كلها ، كما جاء في الآية الأخرى : « أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً » (١) .

وما أروع هذا القرآن وأبلغ إعجازه حيث يشير بعبارة أو جزء من عبارة إلى حقيقة كبيرة . أو مبدأ عظيم ، كما في هذه الآية من سورة النساء « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » حيث أضاف الأموال فيها إلى جميع المخاطبين فلم يقل : لا يأكل بعضكم مال بعض ، لينبه على أن المجتمع المسلم وحدة متضامنة في كل شيء . كأنه يقول : إن مال الآخرين هو مالكم في الحقيقة ، ومال كل فرد منكم ، هو مال المجتمع كله في الواقع .

يقول السيد رشيد رضا في تفسير الآية : إن مثل هذه الإضافة قد قررت في الإسلام قاعدة الاشتراك التي يرمي إليها الاشتراكيون في هذا الزمان ، ولم يهتدوا إلى سنة عادلة فيها ، ولو التمسوها في الإسلام لوجدوها ، ذلك بأن الإسلام يجعل مال كل فرد من أفراد المتبعين له مالا لأئمة كلها كلها . مع احترام الحيازة والملكية . وحفظ حقوقها ، فهو يوجب على كل ذي مال كثير حقوقاً معينة للمصالح العامة ، كما يوجب عليه وعلى صاحب المال القليل حقوقاً أخرى للنوي الاضطراب من الأمة . ومن جميع البشر ، ويحث فوق

ذلك على البر والإحسان . والصدقة الدائمة والموقفة ، والهدية .. الخ<sup>(١)</sup> .  
نخلص من هذا كله إلى أن للجماعة حقاً أكيداً في مال الفرد ، حقاً لا يسلبه ملكيته المشروعة له ، بل يجعل جزءاً معيناً لمصالحها العامة ، وأكثر منه عند اقتضاء الحاجة ، واستدعاء المصلحة .  
فمن حق المجتمع ممثلاً في الدولة التي تشرف عليه ، وترعى مصالحه ، أن يكون لها نصيب من مال ذي المال ، تنفقه فيما يعود على المجتمع كله بالخير ، وما يحفظ على المجتمع كيانه ورسالته ، ويلود عنه كل بغي وعلوان .  
فلو لم يكن في المجتمع المسلم أفراد فقراء محتاجون ؛ لوجب على المسلم — ولا بد — أن يؤدي زكاته ، لتكون رصيلاً للجماعة الإسلامية ، تنفق منه عند المقنضيات ، وتبدل منه في « سبيل الله » وهو مصرف عام دائم ما دام في الأرض إسلام .

#### الإخاء بين المسلمين :

##### والنظرية الرابعة : نظرية الإخاء :

والإخاء معنى أعمق غوراً ، وأبعد مدى ؛ من التكافل بين الفرد والمجتمع .  
الإخاء لا يعتمد على تبادل المنافع ، ولا على الإعطاء مقابل الأخذ ، وإنما هو معنى إنساني روحي ، ينبع من جوهر الإنسان الأصيل ، الإخاء يقتضي الأخ أن يعطي أخاه وإن لم يأخذ منه ، وأن يساعد أخاه وإن لم يكن محتاجاً إليه ، وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، بل قد يؤثره على نفسه .  
والإخاء الذي جاء به الإسلام نوعان أو درجتان : إخاء أساسه الاشتراك في الإنسانية ، وإخاء أساسه الاشتراك في العقيدة .

فإن الناس — وإن اختلفت ألسنتهم وألوانهم ، وتباينت طبقاتهم ودرجاتهم — فروع لأصل واحد ، وأبناء لأب واحد ، ولذلك يناديهم بهم « يا بني آدم »<sup>(٢)</sup> ،

١ - تفسير المنار ج ٥ ص ٣٩ ط ثانية .

٢ - ورد هذا النداء في القرآن خمس مرات ، أربعا في سورة الأعراف ومرة في سورة يس .

كما يناديهم بـ « يا أيها الناس »<sup>(١)</sup> ، فيبينهم جميعاً رحم واشجة ، وأخوة جامعة . وقد أكد الله في كتابه حق هذه الرحم الإنسانية . وتلك الأخوة البشرية فقال تعالى في مطلع سورة النساء : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها . وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً »<sup>(٢)</sup> .

ومن حق كلمة « الأرحام » في هذا المقام بعد النداء بـ « يا أيها الناس » والتذكير بخلقهم من نفس واحدة — هي نفس آدم — أن يراد بها — فيما يراد — القرابة الإنسانية العامة .

كما أن رسول الإسلام أكد هذه الأخوة ، ودعا إليها فقال : « وكونوا عباد الله إخواناً »<sup>(٣)</sup> .

بل أعلن هذه الأخوة الإنسانية عقيدة من العقائد التي يشهد الله عليها ، ويدعو الناس إلى الإيمان بها ، فقد كان ﷺ يقول عقب كل صلاة : « اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكنا أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك ، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكنا أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك ، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكنا أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة »<sup>(٤)</sup> .

فإذا كانت الأخوة هي عنوان العلاقة بين الإنسان والإنسان ، فإن لهذه الأخوة ثمرات ومقتضيات ، ومن مقتضيات هذه الأخوة ألا يعيش الإنسان مستأثراً بالخير والنعمة دون أخيه الإنسان ، فما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط ، وما أروع ما قال المعري :

ولو أني حيت الخلد فرداً      لما أحبيت بالخلد انفراداً  
فلا هطلت علي ولا بأرضي      سحاب ليس تنتظم البلاداً

١ - أول سورة النساء والحج ، وتكرر في القرآن مراراً

٢ - أول سورة النساء .

٣ - متفق عليه .

٤ - رواه أحمد وأبو داود .

وفوق هذه الإخوة العامة هناك أخوة أبعد منها غوراً . وأعمق أثراً ، تلك هي اخوة العقيدة . فإن العقيدة الإسلامية تربط بين المؤمنين بها برباط فكري وروحي لا تنفصم عراه . رباط يجعل الأخ في العقيدة أقرب إلى القلب والفكرة . وأسرع إلى المعونة والنجدة ، من الأخ في الدم والنسب . ولهذا قال تعالى : « إنما المؤمنون إخوة »<sup>(١)</sup> .

ومن حق هذه الأخوة الروحية . وهذه الرابطة العقلية العاطفية ، أن تؤثر ثمارها في مجال التضامن العملي ، والتكافل الاجتماعي المعاشي ، وإلا كانت اخوة فارغة جوفاء .

ويتأكد حق هذه الإخوة إذا كان المؤمنون بها يعيشون في ظل مجتمع واحد ، فهنا تنضم رابطة المساكنة في الوطن الواحد إلى رابطة الاخوة الإيمانية الواصلة . ومن الثابت أن دار الإسلام — على سعتها — وطن واحد للمسلمين ، وأن أبناء الإسلام داخل هذه الدار مجتمع واحد .

وقد بين رسول الإسلام ﷺ حقوق هذه الاخوة بأحاديثه الكثيرة الهادية : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »<sup>(٢)</sup> « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر »<sup>(٣)</sup> « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله »<sup>(٤)</sup> .

ومن ترك أخاه يمجوع ويعرى ويعرض . وهو قادر على إنقاذه من الجوع والعري والمريض ، فقد أسلمه وخذله . ويقول عليه السلام : « ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم »<sup>(٥)</sup> .

١ - الحجرات : ١٠ .

٢ - متفق عليه ، من حديث أبي موسى .

٣ - متفق عليه ، من حديث النعمان بن بشير .

٤ - رواه البخاري ومسلم وأبو داود ( الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٨٩ ط الحلبي ) .

٥ - رواه الطبراني والبيهقي من حديث أنس وإسناده حسن ، وروى الطبراني وأبو يعلى نحوه من حديث ابن عباس ، ورواه الحاكم من حديث عائشة ( الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٥٨ ) .



هذا هو المجتمع المسلم : بنيان مرصوص يشد بعضه بعضاً ، وأسرة واحدة يكفل كل أخ فيها أخاه ، بل جسد واحد ، إذا اشتكى بعضه اشتكى كله فمن حق الإنسان المسلم الذي لا يستطيع أن يعمل ، أو يستطيع ولا يجد عملاً ، أو يعمل ولا يجد كفايته من عمله ، أو يجد ولكن حل به من أحداث الزمن ما أفقره إلى المعونة ، كأن احترق بيته ، أو ذهب السيل بماله ، أو أصابت الجوائح زرعه ، أو أفلس تجارته ، أو نحو ذلك ، مما جعله يدان على عياله ، وكذلك من سافر لفرض مشروع فانقطع في الطريق غريباً عن وطنه وماله من حق كل واحد من هؤلاء أن يعان ، ويشد أزره ، ويؤخذ بيده لينهض ويسير في قافلة الحياة مرفوع الرأس ، بوصفه إنساناً كرمه الله — وإلا فلا خير في الإنسان إذا خلد أخاه الإنسان ، ولا في المؤمن إذا ضيع أخاه في العقيدة والإيمان . بهذا كله يتضح لنا الأساس النظري لفرض الزكاة في الإسلام ، وهو شيء أوسع وأعمق وأخلد من الأساس الذي بني عليه فرض الضريبة . وقد يكون في نظرية التكافل قدر مشترك بين الزكاة والضريبة ، ولكن النظريات الثلاث الأخرى ، مما تميزت به فريضة الزكاة بلا مرأى .

## الفصل الثالث

### وعاء الضريبة ووعاء الزكاة

وعاء الضريبة : هو العنصر الذي يخضع لها . ويسميه بعضهم : المصدر ، وبعضهم : المطروح .

وقد ذكر علماء المالية العامة : أن أهم تقسيم للضرائب هو تقسيمها من حيث وعاؤها . فتنقسم إلى :

١ - ضرائب على رأس المال .

٢ - ضرائب على الدخل والإيراد .

٣ - ضرائب على الأشخاص .

٤ - ضرائب على الاستهلاك .

ولم يعرف الإسلام في باب الزكاة ضرائب الاستهلاك هذه . لأن حقيقة الزكاة أنها ضريبة تؤخذ من الغني ، وترد على الفقير والمصالح العامة للدين والأمة والمستهلك قد يكون فقيراً كما يكون غنياً ، وإنما يلجأ إلى هذه الضريبة من يلجأون ، طلباً لوفرة الحصيلة . ووفرة الحصيلة لا تتم في نظر الإسلام إذا تعارضت هي ومبادئه الأخرى . وإنما عرف الإسلام الضرائب الأخرى ، على رأس المال ، وعلى الدخل ، وعلى الأشخاص .

وفي مباحث هذا الفصل نذكر هذه الأنواع الثلاثة من أنواع الزكاة .  
مقارنين بينها وبين ما يماثلها من الضرائب ، في غير تطويل ممل ، ولا إيجاز مخل .

## المبحث الأول الزكاة في رأس المال

إن المتأمل في أموال الزكاة ومقاديرها - كما فرضها الإسلام - يتبين له جلياً : أن الشريعة الإسلامية لم تأخذ بنظام الضريبة الواحدة ، كما نادى بعض المفكرين الاقتصاديين في بعض العصور ، بل أخذت بنظام الضرائب المتعددة في باب الزكاة .

فالزكاة تجب في رأس المال حيناً ، كما في الثروة الحيوانية السائمة والذهب والفضة ( النقود ) والثروة التجارية .

وتجب في الإيراد والدخل أحياناً ، وليس وجوبها في عموم الدخل ، بل في فروع الدخل المختلفة ، وأولها : دخل الاستغلال الزراعي ، ثم دخل الانتاج المعدني . ثم دخل العقارات المبنية المستأجرة بالفعل ، ثم دخل المصانع والآلات ، ودخل كل رأس مال مغل - غير تجاري - ثم دخل العمل والكسب وهو يشمل رواتب وأجور الموظفين والعمال ، كما يشمل إيراد ذوي المهن الحرة . وهذا حسبما رجحناه في موضعه من هذا الكتاب .

### في الزكاة مزايا ضريبة رأس المال دون وجوبها :

والشريعة الإسلامية حين فرضت الزكاة في رأس المال - الماشية والثروة التجارية والنقود - قد سبقت الاشتراكيين وأمثالهم ممن نادوا بفرض الضرائب على رأس المال ، حتى غالى بعضهم فطلب أن تكون هي الضريبة الوحيدة - أي يقتصر عليها النظام المالي ، وتتناول رأس المال دون غيره <sup>(١)</sup> .

---

١ - علم المالية للدكتور رشيد البقر ص ٣٥٢ .

## مزايا الضريبة على رأس المال في نظر أنصارها :

- ويسوق أنصار الضريبة على رأس المال حججاً كثيرة نذكر منها :
- ١ - إن ملكية رأس المال تمنح أصحابها مزايا اجتماعية واقتصادية عديدة ، منها فرص الكسب التي تتاح لهم أكثر من غيرهم . والاطمئنان الذي يشعرون به بسبب ثروتهم . هذا إلى جانب ما يدره رأس المال من إيراد دوري .
  - ٢ - إن الضريبة على رأس المال تتناول ثروات الأفراد كلها . حتى تلك التي لا تعطي دخلاً ولا تخضع بالتالي لضرائب الدخل - سواء كانت لا تأتي بدخل بطبيعتها كالتحف الثمينة والحلى والجواهر النفيسة - أو بسبب من قبل أصحابها كالأموال النقدية .
  - ٣ - إن هذه الضريبة - وقد خضعت لها جميع عناصر الثروة - تصيب الأموال العاطلة ، وتخف على استثمارها . حتى لا تأكلها الضريبة المتكررة ، على خلاف ضريبة الدخل التي لا تصيب إلا الأموال العاملة المستغلة ، وتفلت منها رؤوس الأموال المكنوزة .
  - ٤ - إن هذه الضريبة على رأس المال تستثير همم أرباب المال إلى زيادة إنتاجهم باعتبار أنهم دافعون للضريبة . سواء أنتج رأس مالهم أم لم ينتج ، وسواء أكان الانتاج قليلاً أم كثيراً .
  - ٥ - إن تطبيق هذه الضريبة يساهم في التخفيف من النسب العالية ، والمقادير الباهظة التي تصل إليها ضرائب الدخل ، بفضل الإيرادات التي تتوافر من ورائها ، فتعفى السلطات المالية - إلى حد ما - من زيادة معدل التصاعد في ضريبة الدخل .
  - ٦ - إن الضريبة على رأس المال - كما يدل عليها اسمها - لا تصيب الطبقات غير المالكة ، التي يقتصر رزقها على العمل وحده ، وبذلك تعتبر من

الضرائب الاصلاحية الاشتراكية<sup>(١)</sup> .

هذه أهم المزايا التي يؤيد بها أنصار الضريبة على رأس المال وجهتهم .  
وجمهور هؤلاء من ذوي التبعة الاشتراكية .

المعارضون لضريبة رأس المال :

وفي مواجهة هؤلاء يقف المعارضون لفرض الضرائب على رأس المال .  
وجلهم من أنصار الاقتصاد الرأسمالي - يحاولون تفنيد هذه الحجج ، والغرض  
من هذه المزايا ، قالوا :

١ - إن فرض أية ضريبة على رأس المال من شأنه في كثير من الأحيان أن  
يحد من الرغبة في الادخار ، بل القدرة على الاستثمار ، مما يفضي إلى  
نتائج غير محمودة ، فإن إخضاع رؤوس الأموال الثابتة من عقارات  
ومصانع ونحوها للضريبة قد يشبط همة الملتزمين ويدعوهم إلى إنفاق دخلهم  
بدلاً من تحويله إلى أصول ثابتة .

٢ - إنه من الصعوبة بمكان تحديد رأس المال الخاضع للضريبة ، ذلك لأن  
الآراء ما زالت متضاربة بشأن تعريف رأس المال وطبيعته . وتقدير  
ممتلكات الشخص بدقة - بحيث يتفق التقدير مع الواقع - أمر شاق  
وعسير ، والاعتماد على إقرارات المكلفين لا يكفي ، لأن كثيراً منهم  
يلتجئون إلى تقديم إقرارات غير صحيحة ، وهناك من الأموال ما يمكن  
إخفاؤه كالنقود .

٣ - إن فرض ضريبة سنوية على رأس المال قد يؤدي في النهاية إلى فناء هذا  
المصدر الهام من مصادر الدخل ، فرأس المال - على خلاف الدخل -  
لا يتجدد دورياً بصفة منتظمة ، بل إن كل قدر يستقطع منه يعدّ بمثابة  
قضاء على هذا القدر . فإذا استمرت الدوثة في فرض هذا النوع من

---

١ - انظر في هذه المزايا كتاب « علم المالية » للدكتور رشيد النقر ط ثانية - مطبعة الجامعة السورية  
ص ٣٤٧ ، وكتاب « موارد الدولة » للدكتور سعد ماهر حمزة ص ١٦٦ وما بعدها .

الضرائب فإنها تكون مقبلة بلا ريب على تحويل الأموال الخاصة إلى ذمتها وبذلك تقلّ حصيلة الضرائب ، وينكمش النشاط الفردي<sup>(١)</sup> .

ما يجب مراعاته عند فرض ضريبة على رأس المال :

ومن هنا أوصى بعض علماء المالية — عند اللجوء إلى ضريبة رأس المال للاستفادة من بعض المزايا التي تتمتع بها — أن يراعى ما يلي :

١ — يستحسن ألا تؤدى هذه الضريبة إلى اقتطاع جزء كبير من رأس المال ذاته ، وإنما يفضل أن تكون معتدلة في نسبتها ، بحيث تقف عند الدخل الناشئ عن رأس المال فتستوفي منه حصراً دون أن تتعرض إلى رأس المال ذاته .

٢ — يجب ألا تفرض الضريبة (وحيدة) في النظام الضريبي . وإنما تفرض (تكميلية) أي إلى جانب ضرائب أخرى ، وخاصة (الضريبة على الدخل)<sup>(٢)</sup> .

٣ — أن يعفى صاحب الثروة التي تقل عن رقم معين أو لصاحب الدخل من الثروة إذا كان ذلك الدخل يقل عن حد معين .

٤ — يجب استبعاد التكاليف على الثروة كالديون والرهون ونحوها<sup>(٣)</sup> .

سبق الإسلام بمعالجة هذه الأمور في الزكاة :

ونحن إذا نظرنا إلى الزكاة التي شرعها الإسلام في رأس المال ، وجدناها — بحمد الله — مشتملة على المزايا التي ذكروها ، مبرأة من العيوب التي انتقدوها متضمنة أحسن التوصيات التي نهوا عليها .

١ — فالإسلام لم يوجب الزكاة في كل رأس مال ، بل في المال النامي المغل

١ — ص ١٦٨ وما بعدها من كتاب مزاود الدولة ..

٢ — علم المالية للدكتور رشيد المقر ص ٣٥٥ ط ثانية .

٣ — موارد الدولة ص ١٧٦ .

فقط . والمراد بالنامي : ما من شأنه أن ينمي ولو عطله صاحبه . وإنما اشترط النماء في المال . لتؤخذ الزكاة من الزيادة والفضل . ويبقى الأصل سالماً . وكلمة « الزكاة » في لغة العرب معناها النماء . ولهذا كان مما عللوا به إطلاقها على هذه الفريضة المالية . أن متعلقها الأموال ذات النماء (١) ومن هنا اخترنا رأي القائلين بعدم زكاة الحلى المباح المستعمل ، لعدم نمائه . بخلاف ما إذا اتخذ كترّاً ، أو كان فيه سرف ظاهر ، ومجازرة للمعتاد . وكذلك إذا استعمله الرجال حلية لهم . أو استعمل في الآنية والتحف والتماثيل ونحوها . ففي كل ذلك الزكاة ، لما فيه من تعطيل ثروة نافعة في غير حاجة إليها .

ولهذا أيضاً اتفق الفقهاء على أن لا زكاة في دور السكنى . وثياب البدن . وأثاث المنازل . ودواب الركوب . وسلاح الاستعمال . وآلات المحترفين وكتب العلم ، لأنها ليست بنامية ، ولأنها مشغولة بالحاجة الأصلية للمالك (٢) هذا مع أن السائد في تشريع الضرائب ألا يعفى المتزل الذي يسكنه صاحبه من الضريبة . وفي بعض الولايات السويسرية تتناول الضريبة — فضلاً عن الدخول المختلفة — كافة الثروات المنقولة والأشياء القابلة للتأمين حتى الأثاث (٣) .

٢ - ولم تفرض الشريعة الإسلامية الزكاة في رأس المال الثابت نفسه كالمصانع والعقارات ، بل في رأس المال المتداول ، أما رأس المال الثابت فتؤخذ الزكاة من غلته ونمائه ، كالأرض الزراعية التي جاء بها النص ، وما ألحقناه بها من العمارات ونحوها من المستغلات . وبهذا لا تثبط الزكاة همم المدخرين ، ولا تدعوهم إلى التوسع في إنفاق دخلهم ، مخافة أن يتحول إلى أصول ثابتة . كما يحدث نتيجة لبعض الضرائب .

١ - انظر فتح الباري ج ٣ ص ١٦٨ - مقدمة كتاب الزكاة .

٢ - انظر فتح القدير وشرح العناية على الهداية ج ١ ص ٤٨٧-٤٨٩ .

٣ - علم المالية للقر ص ٣٥٥ .

٢ - ولم تفرض الشريعة الإسلامية الزكاة في كل رأس مال قلّ أو كثر ، بل فرضت نصاباً خاصاً اعتبرته الحد الأدنى للغنى ، وأعفت ما دونه من وجوب الزكاة ، إلا أن يتطوع المالك . وقد قدر ذلك - كما شرحنا من قبل - بما قيمته ٨٥ جراماً من الذهب ، بالنسبة للنقود والثروة التجارية ، فأوجب فيه الزكاة إذا حال عليه الحول ، وكان فاضلاً عن عن حاجات المالك الأصلية . والحاجات الأصلية تختلف باختلاف العصور كما بينا من قبل .

٤ - كما أن الإسلام لم يرفع سعر الزكاة في رأس المال ، بحيث تقتطع جزءاً كبيراً منه ؛ وإنما فرضها بنسبة معتدلة جداً هي ٢,٥ ٪ ، تعديداً في النقود والثروة التجارية ، وتقريباً في بهيمة الأنعام بحيث يستطيع أخذها بسهولة من الدخل الناتج من ثمنائها ، وخاصة أن هذه الزكاة فريضة دورية . والواقع أن الإسلام حين فرض الضريبة على رأس المال - في النقود والتجارة والماشية - لم يقصد إلى إخضاع رأس المال ذاته ، بل قصد إخضاع الدخل الناتج عنه .

ومما يجدر بالذكر أن فقهاءنا نصّوا على هذا المعنى بعبارات صريحة : فشيخ الإسلام ابن قدامة في « المغني » يقول في التفريق بين ما اعتبر له الحول من الأموال وما لم يعتبر له : إن ما اعتبر له الحول مرصود للنماء ، فالماشية مرصودة للدر والنسل ، وعروض التجارة مرصودة للربح ، وكذلك الأثمان ( يعني النقود ) فاعتبر له الحول ؛ لأنه مظنة النماء ، ليكون إخراج الزكاة من الربح ، فإنه أسهل وأيسر ، ولكيلا يفضي إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات فينفد مال المالك<sup>(١)</sup> .

وقال صاحب « الهداية » في فقه الحنفية : ولا بد من الحول ؛ لأنه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء ، وقدّرهما الشارع بالحول ؛ لأنه المتضمن به من الاستثناء ، لاشتماله على الفصول المختلفة ، والغالب تفاوت الأسعار فيها ،

١ - المغني ج ٢ : ٦٢٥ بصرف ، وانظر ص ١٦٢ من هذا الكتاب .



فأدير الحكم عليه .

وعلق المحقق الكمال ابن الهمام في « فتح القدير » على بيان هذه الحكمة في اشتراط الحول شرعاً فقال : وحقيقته : أن المقصود من شرعية الزكاة - مع المقصود الأصلي من الابتلاء - مواساة الفقراء على وجه لا يصير هو فقيراً ، بأن يعطي من فضل ماله قليلاً من كثير ، والإيجاب في المال الذي لا نماء له يؤدي الى خلاف ذلك عند تكرر السنين ، خصوصها مع الحاجة إلى الإنفاق ، فشرط الحول في المعدل للتجارة ( يريد التنمية والتثمير ) من العبد ، أو بخلق الله تعالى إياه لها ، ليتمكن من تحقيقها في الوجود فيحصل النماء ، المانع من حصول ضد المقصود<sup>(١)</sup> .

وبهذا يتضح لنا أن الهدف لم يكن أخذ الزكاة من رأس المال نفسه ، بل من إيراده ونمائه . ولكن لماذا تؤخذ الزكاة من الإيراد والنماء حقيقة ؟.. يقول ابن قدامة في الجواب عن ذلك<sup>(٢)</sup> : لم تعتبر حقيقة النماء ، لكثرة اختلافه وعدم ضبطه . ولأن ما اعتبرت مظهره لم يلتفت إلى حقيقته ، كالحكم مع الأسباب<sup>(٣)</sup> .

١ - فتح القدير : شرح الهداية ج١ ص ٤٨٢ .

٢ - المغني ج٢ ص ٦٢٥ .

٣ - يشير بهذا إلى أن الشرع لا يرتب أحكامه إلا على الأوصاف الظاهرة المنضبطة وهي ما يسميها الفقهاء ( العلل ) أو ( الأسباب ) لا على ( الحكم ) التي هي الطلة الحقيقية لحكم الشارع . ومثال ذلك : أن الإسلام شرع للمسافر الفطر في رمضان ، وقصر الصلاة الرباعية ، والحكمة في ذلك هي المشقة ، ولكنها لما كانت أمراً غير محدد ولا منضبط لم يلتفت إليه ، ورتب الشارع الحكم على مظنة المشقة وهو السفر نفسه .

## المبحث الثاني الزكاة في الدخل والإيراد

يعتبر « الدخل » أهم أوعية الضريبة في العصر الحديث ، وإذا كان أعظم مصادر الدخل قديماً هو الملكية العقارية ، فإن عصرنا قد فتح أبواباً جديدة للدخل ، ناشئة عن العمل ، أو رأس المال ، أو الاثنين معاً .

فعندما تقدمت حركة التصنيع ، وزاد تيار المبادلات الداخلية والخارجية ، زادت الإيرادات الناشئة عن العمل ورأس المال وتنوعت ، ومن ذلك أرباح النشاط التجاري والصناعي ، وإيرادات القيم المنقولة من أسهم وسندات ، وذلك إلى جانب أرباح المهن والمرتبات والأجور التي أصبحت تُدفع إلى عدد كبير من الموظفين والعمال بالمنشآت المختلفة .

ونظراً للتوسع في اختصاصات الدولة الحديثة من جهة ، وظهور مصادر جديدة غير الإيرادات العقارية من جهة أخرى ، فقد لجأت الدول في الوقت الحاضر إلى الضرائب المباشرة على الدخل بوصفها مورداً للحزنة ، وبذلك قلت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة ، من رسوم جبركية وضرائب استهلاك ، وفصلاً عن ذلك ، فضرائب الدخل — في نظر علماء المالية — أقرب إلى تحقيق العدالة في الظروف الحديثة ، التي لا بدّ فيها من اشتراك أصحاب الإيرادات غير العقارية ، مع أصحاب الإيرادات العقارية في تحمل الأعباء العامة<sup>(١)</sup> .

---

١ - موارد الدولة للدكتور سعد ماهر ص ١١٧ .

## معنى الدخل :

والدخل هو : « الثروة الجديدة التي تفيض من مصدر معلوم قابل للثبات ».

١ - فلا بد من مصدر للدخل ، سواء كان مادياً كالعقار والمنقول العيني والنقدي ، أو معنوياً كالعمل ( الذي يمكن تقديره بالأجر النقدي ) أو مزيجاً منهما ، فمصادر الدخل : إما رأس المال أو العمل أوهما معاً . ولما كان رأس المال ينقسم إلى عقار ومنقول ، فإن الدخل الذي يفيض منهما هو دخل من الثروة العقارية ، ومن الثروة المنقولة .

أما عن العمل فقد يباشره الممول بنفسه دون أن يرتبط برباط الخصوع لغيره ، ويضطلع بعمل يدوي أو عقلي ، فدخله في هذه الحال دخل مهني مستمد من المهنة التي يمارسها . فإذا ما ارتبط بغيره بعقد إجارة أشخاص ، فإن دخله يتخذ حينئذ صورة الرواتب أو الأجر أو المكافآت . ولما كان المصدر الثالث مختلطاً يجمع بين المال والعمل ، فإن الدخل المستمد منه هو الربح في العادة <sup>(١)</sup> .

وعلى أساس التفرقة تبعاً للمصدر يقسمون الدخول إلى ربح وفائدة ، وأجر وربح .

ب - والأصل في هذه المصادر كلها أنها تنصف بالبقاء والثبات ، والمراد الثبات النسبي . وأقل درجات الثبات احتمال العودة إلى الإنتاج . ولكن هذه المصادر تتفاوت في احتمالها للبقاء والدوام ، فرأس المال أقدر على البقاء في هذه الناحية من العمل <sup>(٢)</sup> . وهذه الفروق النسبية في درجة بقاء مصدر الدخل تكون عادة مسوغة لاختلاف أعباء الضريبة الواحدة ، فيزيد السعر إذا كان مصدر الدخل مالاً فحسب ، ويخفف إذا كان المصدر مزيجاً من المال عملاً فحسب ، ويكون العبء وسطاً إذا كان المصدر مزيجاً من المال

١ - مبادئ علم المالية العامة للدكتور محمد فؤاد إبراهيم ص ٣٢٢ الجزء الأول .

٢ - المصدر السابق نفسه .

والعمل . بل قد يتفלות سعر الضريبة أيضاً بحسب نوع رأس المال ،  
فسعر الضريبة على الدخل من الأراضي الزراعية يمكن أن يكون أعلى  
من سعر الضريبة على دخل المباني ؛ لأن المباني تستهلك بعد مدة .. وهكذا (١٧)

### زكاة الدخل في شريعة الاسلام :

والإسلام كما فرض الزكاة على رأس المال في الثروة الحيوانية والتجارية  
والنقدية ، فرض الزكاة على الدخل والإيراد أيضاً . وأوضح مثل لذلك ما  
فرضه الإسلام على دخل الاستغلال الزراعي أو ما عرف باسم « زكاة الزروع  
والثمار » فقد أوجب فيها العشر أو نصف العشر - حسب طريقة ري الأرض  
بآلة أو بغير آلة - وهنا أعطانا الإسلام مبدءاً له وزنه وخطره في عالم التشريع  
الضريبي ، وذلك هو تنويع سعر الواجب وفق الجهد المبذول ، فكلما قل  
الجهد ارتفعت نسبة الضريبة ، كلما زاد الجهد هبطت النسبة

ومن هنا فرض الإسلام الخمس ٢٠٪ على ما يعثر عليه من الكنوز المدفونة  
في الأرض ، وفرض نصف الخمس ( العشر ) ١٠٪ على ما سقي من الزرع  
والثمر بماء السماء أو بالراحة . وفرض نصف العشر ٥٪ على ما سقي بالذواب  
أو الآلات ، وفرض نصفه ( ربع العشر ) ٢,٥٪ على ما يكسبه من وراء كده  
وعمله ، كما هو الشأن في كسب التجارة .

ومن هنا أيضاً ذهب بعض الفقهاء إلى أن الواجب في المستخرج من المعادن  
يتنوع من خمس إلى ربع العشر ، حسب المؤنة والمشقة ، كما بينا ذلك في موضعه (١٨)  
ومن أنواع زكاة الدخل في الإسلام : ما ذهب إليه جماعة من الأئمة من  
القول بزكاة العسل ، وأن فيه العشر . وهو ما رجحناه وقسنا عليه المنتجات  
الحيوانية .

ومن ذلك زكاة الدخل الناتج من إنتاج الثروة المعدنية ، على اختلاف في

١ - موارد الدولة ص ١٢٢ .

٢ - في الفصل السابع من الباب الثالث .

قدر الواجب . ومن ذلك أيضاً : زكاة الدخل الناشئة من إنتاج الثروة البحرية من لؤلؤ وعنبر وأسماك وغيرها مما يستخرج من البحر ، وهذا ما ذهب إليه بعض السلف ، وما اخترناه وأبدناه .

ومن ذلك الدخل الناشئ من أجرة الأرض الزراعية التي تؤجر لمن يزرعها بنقود معينة ، فالمالك يزكي الأجرة ، كما يزكي الزارع الخارج من الأرض من زرع وثمر .

ومن ذلك زكاة الدخل الناشئة من استغلال الممتلكات كالعمارات والسيارات وما شابهها مما يكرى ويؤجر ويدر على مالكة دخلاً ، كما ذهب إليه بعض العلماء . ورجحناه في موضعه .

ومن ذلك الدخل الناشئ من كسب العمل والمهن الحرة . ويدخل في ذلك الرواتب والأجور والمكافآت وما يستفيد أصحاب المهن والحرف المختلفة من المكاسب والدخول ، ففي كل هذا الزكاة - بشروطها - على ما رجحناه .

## المبحث الثالث الزكاة الواجبة على الأشخاص

### الضريبة على الأشخاص :

ذكرنا أن علماء الضريبة قسموا الضرائب من حيث وعائها - إلى ضرائب على رأس المال - وضرائب على الدخل ، وضرائب على الأشخاص - وقد تحدثنا عن الزكاة بوصفها ضريبة على رأس المال ، وضريبة على الدخل ، وبقي أن نتحدث عن نوع من الزكاة هو من الضريبة على الأشخاص ، وضريبة الأشخاص تصيب الممول مباشرة على أنه العنصر الخاضع للضريبة ، بغض النظر عن حالته الشخصية من غنى أو فقر ، وكانت تسمى « ضريبة الرؤوس » لأنها تؤخذ عن كل رأس ، أي كل شخص .

وضريبة الرؤوس هذه قد تعتمد الدولة إلى فرضها بحيث تصيب الرجال والنساء والأطفال على السواء ، أو على الأشخاص الذين تتوافر فيهم بعض الشروط الخاصة ، كاشتراط الأهلية السياسية ، أو يتقرر فرضها على الأقليات أو الأجانب الخ .

### مزاياها وعيوبها :

ومن مزايا هذه الضريبة : أنها لا تكلف الإدارة المالية مثونة البحث في تحديد العناصر الخاضعة للضريبة ، فضلاً عن أنها تقرّر خضوع الجميع للضريبة وفقاً لمبدأ العمومية المطلقة - فتزداد الحصيلة .

على أنه يؤخذ عليها أنها تعطلد بمبادئ القدرة على تحمل الضريبة وأدائها ، ما دام يستقطع من طوائف الممولين جميعاً مقدار واحد ، مهما تباين دخولهم وثرواتهم .

ومن ثم أعرضت الدول الحديثة عنها ، واتجهت إلى ضرائب الأموال .  
ومع ذلك فما زالت بعض الدول الحديثة تلجأ إلى فرض هذا النوع من الضرائب  
لتحقيق بعض الأهداف الخاصة ، كأن تفرضها على الجميع لتنمية الوجدان  
الجماعي عندهم ، ولتشعرهم أنهم جميعاً يسهمون في تحمل الأعباء العامة ،  
ولتحثهم - بالتبعية - على الاهتمام بالشئون السياسية ، وبشئون الهيئات المحلية  
إذا كانوا مقيمين بالأقاليم .

هذا ، ويلاحظ أن عدداً من الولايات الأمريكية ما يبرح يفرض ضريبة  
على الرووس ، وإن كان يخصص حصيلتها ، إما للاتفاق على التعليم ، وإما  
لتقديم إعانات اجتماعية ، وإما لتحسين حال الطرق .

وكذلك فرنسا ، ما زالت تفرض أيضاً ، ضريبة الرووس كضريبة محلية  
وما على الممول - إن لم يرد الخضوع لها - إلا أن يعمل ثلاثة أيام سنوياً في  
تعميد الطرق وصيانتها <sup>(١)</sup>

#### مزايا زكاة الفطر كضريبة على الأشخاص . :

وإذا نظرنا إلى زكاة الفطر التي فرضها الإسلام مرة في كل عام بمناسبة  
الفراغ من فريضة الصيام وهدوم العيد ، وجدناها نوعاً من الضريبة على الأشخاص  
فيها مزاياها من حيث سهولة فرضها ، وسهولة تحصيلها وعمومها لكل  
المكلفين . وهي مع ذلك خالية مما تعاب به تلك الضرائب ، لأنها قدر يسير ،  
يسهل على النفس أداؤه عن طيب خاطر . وخاصة لارتباطها بعبادة مفروضة ،  
ومعانٍ مقدسة ، وأهداف روحية وأخلاقية ، كما أن من لا يقدر على دفعها  
معنى منها بإجماع المسلمين .

إن السريعة الإسلامية يفرض هذه الزكاة السنوية على كل مسلم ، رجل  
أو امرأة ، صغير أو كبير ، غني أو فقير . إنما أرادت أن تعود المسلم البذل

١ - من كتاب « مبادئ علم المالية العامة » للدكتور محمد قواد إبراهيم ج ١ ص ٣٠٧-٣٠٨  
بحث « الضرائب على الأشخاص » .

في العسر واليسر ، والانفاق في السراء والضراء ، والاهتمام بالآخرين ، والشعور  
بحاجة المحتاجين ، وخاصة في مناسبة سارة كقدوم العيد والانتهاؤ من فريضة  
الصوم .

ومن هنا لم ير الإسلام ملئناً أن يعطي المسلم هذه الزكاة . وإن كان ممن  
يستحق أخذها ، وقد جاء في الحديث : « أما غنيكم فيزكيه الله تعالى ، وأما  
فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » .

ولا زالت هذه الزكاة مما يحرص المسلمون في شتى بقاع الأرض على أدائها ،  
لتجبر ما نقصه اللغو والرفث من صيامهم ، رغم إهمال الكثيرين منهم لزكاة  
الأموال .



## الفصل الرابع

### مبادئ العدالة بين الضريبة والزكاة

لما كانت الضريبة فريضة إلزامية تؤخذ من المكلف قسراً إن لم يؤدها طوعاً ، فقد نادى كثير من الاقتصاديين والماليين في العصر الحديث : أن تراعى بعض المبادئ والقواعد التي تحول دون الجور والتعسف ، وأن تنظم أحكام الضريبة تنظيمًا يجعل أمر فرضها موافقاً لقواعد العدالة ، كما يجعل تحصيلها يتم في أوقات ملائمة ، حتى لا يرهق الممول ، إلى غير ذلك من الأصول التي يتعين على المشرع من ناحية أن يدخلها في تقديره ، وعند وضع التشريع الضريبي ، ويتعين على الإدارة المالية — من ناحية أخرى — أن تراعيها من جانبها كلما عمدت إلى ربط الضريبة وتحصيلها .

ومن عكف على الكشف عن هذه المبادئ والقواعد الفيلسوف الاقتصادي الشهير آدم سميث ، وفاجتز ، وسيسموندي ، والأول هو الذي تنسب إليه القواعد أو المبادئ الأربعة المشهورة التي يجب مراعاتها في الضريبة ، وهي : العدالة ، واليقين ، والملاءمة ، والاقتصاد .

واعتبرت هذه الأسس والقواعد دستوراً يجب مراعاته ، ولا يجوز الخروج عليه ، من جانب رجال التقنين ورجال الإدارة المالية معاً <sup>(١)</sup> .

والحق أن الإسلام قد سبق برعاية هذه المبادئ في فريضة الزكاة رعاية فائقة ، قبل أن يظهر سميث وغيره بأكثر من ألف عام ، وسنوضح ذلك في المباحث التالية :

١ - انظر كتاب - مبادئ علم المالية العامة - لـ دكتور محمد غزاد ابراهيم ج١ ص ٢٦٢-٢٦٣ .

## المبحث الأول في العدالة

العدالة هي المبدأ الأول الذي تجب مراعاته في كل ضريبة تفرض على الناس، وقد شرح آدم سميث<sup>(١)</sup> هذا المبدأ فقال : ( يجب أن يشترك رعايا الدولة في نفقات الحكومة ، كل بحسب الإمكان تبعاً لمقدرته ، أي بنسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة<sup>(٢)</sup> ) .

وهذا المبدأ يطابق شريعة الإسلام بصفة عامة ، وضريبة الزكاة بصفة خاصة. فالعدل في الإسلام مطلوب في كل أمر من الأمور ، وهو صفة من صفات الله جل شأنه ، واسم من أسمائه الحسنى ، وبه قامت السموات والأرض ، وبه بعث الرسل ، وأنزل الكتب ، كما أعلن ذلك القرآن الكريم في وضوح : «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط»<sup>(٣)</sup> ، «والعدل هو العدل» .

هذه مكانة العدل في الإسلام ، فإذا طبقنا ذلك على الزكاة وجدنا الأمر واضحاً كل الوضوح ، ورأينا ذلك في أحكام شتى :

### أولاً : التسوية في وجوب الزكاة :

فالزكاة واجبة على كل مسلم مالك لنصاب الزكاة، دون نظر إلى جنسه أو

---

١ - فيلسوف اقتصادي إنجليزي ، ظهر في القرن الثامن عشر ، له كتاب «ثروة الأمم» ويمد رأس الاقتصاد الحر أو المغربي كما يقال .

٢ - انظر : محاضرة « الإسلام وضع الأسس الحديثة لفرضية » للدكتور أحمد ثابت عويضة .

٣ - سورة الحديد : ٢٥ .

لونه أو نسبه أو طبقته الاجتماعية ، فالذكر والأنثى . والأبيض والأسود .  
والشريف والضعيف . والحاكم والمحكوم ، والملك والسوقة . ورجل الدين  
ورجل الدنيا . كلهم سواء أمام هذه الفريضة المحكمة. على خلاف الحال في  
التشريعات الغريبة القديمة التي كانت تعفى من الضريبة طبقة النبلاء ورجال  
الدين ، لأنهم - كما ذكر البعض - يقدمون دماءهم وصلواتهم<sup>(١)</sup> .

قال ابن حزم : الزكاة فرض على الرجال والنساء ، والكبار والصغار ،  
والعقلاء والمجانين ، قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم  
بها » فهذا عموم لكل صغير وكبير وعاقل ومجنون ، لأنهم كلهم محتاجون إلى  
ظهرة الله تعالى ، وتركيتهم إياهم . وكلهم من الذين آمنوا . وقال الرسول ﷺ  
لمعاذ : « أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في  
فقرائهم » وهذا عموم لكل غني من المسلمين<sup>(٢)</sup> .

#### ثانياً : إعفاء ما هو من التصاب :

ومن عذالة الإسلام في ضريبة الزكاة : أنه أعفى المال اليسير من فرض  
الزكاة فيه ، ولم يفرض الزكاة إلا على المال الذي يبلغ نصاباً كاملاً ، وذلك  
ليكون أخذ الزكاة من العفو الذي يسهل على النفوس ، ولا يشق على طسعة  
البشر . كما قال تعالى لرسوله : « اخذ العفو<sup>(٣)</sup> وأمر بالعرف<sup>(٤)</sup> » وقال تعالى :  
« يسألونك ماذا ينفقون قل العفو<sup>(٥)</sup> » جاء عن ابن عباس في تفسير « العفو »  
أنه : الفضل عن الغنى .

١ - محاضرة الدكتور ثابت عويضة عن الإسلام والضريبة

٢ - المحل ج٢ ص ١٩٩-٢٠٠ بتصرف

٣ - فسر بعضهم العفو بالزكاة لأنها يسير من كثير

٤ - سورة الأعراف : ٢٩٩

٥ - البقرة ٢١٩

### ثالثاً : منع ازدواج الزكاة :

ومن أعظم ما ظهر به تطبيق مبدأ (العادلة) ذلك القانون الذي أعلنه الرسول ﷺ حيث قال : « لا تُنْفِي فِي الصَّدَقَةِ »<sup>(١)</sup> ، والثني كما قال أبو عبيد : ألا تؤخذ الصدقة من عام مرتين<sup>(٢)</sup> ، وقرر ابن قدامة وغيره أخذاً من هذا الحديث أنه لا يجوز لإيجاب زكاتين في حول واحد بسبب واحد<sup>(٣)</sup> ، وهذا ما يعرف في دراسات الضريبة والمالية الحديثة باسم (منع ازدواج الضريبة) .

وقد وجه القانون النبوي المذكور أنظار فقهاء الإسلام إلى جملة أحكام ومبادئ وتعليقات تعد سبباً لا مثيل له ، من ذلك :

أ - قال أبو حنيفة : لا يضم رب المال اثنان الإبل أو البقر أو الغنم الزكاة إلى ما عنده من نصاب نقدي وعُمل ذلك بأن في الضم تحقيق « الثني » في الصدقة ، لأن الثني لإيجاب الزكاة مرتين على مالك واحد في مال واحد في حول واحد ، وأنه منفي بالحديث<sup>(٤)</sup> .

ب - من أدى زكاة نقوده ثم اشترى به إبلًا أو غيرها من السوائم ، وعنده سائمة من جنس السائمة التي اشتراها بذلك النقد المزكى ، فلا يضمها إليها - أي لا يزكيها - عند تمام حول السائمة الأصلية ، لأنها بدل مال أدت عنه الزكاة ، فلا تجب مرة ثانية في الحول نفسه<sup>(٥)</sup> .

ج - إذا اشترى للتجارة نصاباً من الأنعام السائمة (إبل أو بقر أو غنم) زكاه زكاة التجارة عند أبي حنيفة والثوري وأحمد ، وقال مالك والشافعي في الإلحيد : يزكيها زكاة السائمة ، وعللوا ذلك بأنها أقوى ، لانقضاء الإجماع عليها ، واختصاصها بالعين ، فكانت أولى ، واحتج أصحاب الرأي الأول بأن زكاة

١ - رواه أبو عبيد ، الأموال ص ٣٧٥ ، وابن أبي شيبة ، وقد تقدم .

٢ - الأموال ص ٣٧٥ .

٣ - المنى ج ٣ ص ٣٤-٣٥ .

٤ - البحر الرائق لابن نجيم ٢- ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

٥ - نفسه ، وانظر : المختار ٢- ص ٢١ .

التجارة أحظ للمساكين ، لأنها تجب فيما زاد بالحساب<sup>(١)</sup> .  
والذي يهنا هنا من كلا الرأيين أنهم اتفقوا على أن الزكاة تجب باعتبار  
واحد فقط : إما التجارة أو السوم ، أما رعاية الاعتبارين فيؤدي إلى وجوب  
زكاتين في نصاب واحد ، وذلك لا يجوز ، لمخالفته للحديث المتقدم .

د - ومن ذلك ما قالوه في الإبل والبقر ( العوامل ) وهي التي تعمل في  
الحراث والسقي وخدمة الزرع ، فقد ذهب جمهورهم إلى عدم وجوب الزكاة  
فيها ، وعللوا ذلك بأن في القمح صدقة ، وإنما القمح بالبقر<sup>(٢)</sup> وأكد هذا المعنى  
أبو عبيد : أنها إذا كانت تسقي وتحراث فإن الحب الذي تجب فيه الصدقة إنما  
يكون حرثه وسقيه ودياسه بها ، فإذا صدقت هي أيضاً مع الحب صارت  
الصدقة مضاعفة على الناس<sup>(٣)</sup> .

هـ - وتطبيق مبدأ العدالة وتفاذي ازدواج الزكاة هو الذي جعل فقهاء  
الحنفية يقولون : لا يؤخذ العشر من الأرض الخراجية ( المفروض على رقبتهما  
ضريبة سنوية محددة ) حتى لا يجتمع العشر والخراج في أرض واحدة ، كما  
لا يجتمع زكاة السائمة والتجارة في مال واحد<sup>(٤)</sup> .

و - ومن التطبيق لمبدأ العدالة ما اشترطه جمهور الفقهاء أن يكون النصاب  
فارغاً عن دين له مطالب من جهة العباد ، وذلك أن المال المستحق صرفه للدين  
كالمعنوم ، كما أن المدين الذي لا يبقى بعد دينه نصاب لا يعد من أهل الغنى ،  
بل من أهل الحاجة ، ويستوي في ذلك الأموال الظاهرة والباطنة كما هو الراجح .

ومن الرائع ما ذكره هنا بعض الفقهاء في علة سقوط الزكاة عن المدين  
بسبب الدين ، فقد علله بعضهم بضعف ملك المدين لتسلط الدائن عليه - وعلله  
بعضهم بأن مستحق الدين قلزمه الزكاة ، فلو أوجبتا على المدين أيضاً نزم منه

١ - المغني - السابق

٣٨٢ - الأموال ص ٣٨٩

٤ - ينابيع الصالح ص ٢٥ ص ٢٧

تثنية الزكاة في المال الواحد<sup>(١)</sup> . وهو ما نبه عنه الحديث .  
وهذا تنبيه على منع الازدواج في أي صورة من الصور .

#### رابعاً : اختلاف مقدار الزكاة باختلاف الجهد :

ومن عدل الإسلام أنه فاوت بين مقادير الواجب بتفاوت الجهد المبذول من الإنسان ، وأوضح مثل لذلك إيجابه العشر فيما سقى من الزروع والثمار بغير آلة ، ونصف العشر فيما سقى بالآلة ، كما أوجب الخمس فيما حصل عليه الإنسان من الكنوز والمعادن لصلالة الجهد المبذول فيها بجانب الثروة التي يحصلها منها وهذا المبدأ لم يلتفت إليه غير التشريع الإسلامي — فيما نعلم — وهو مبدأ جدير بالرعاية .

وما أجدر رجال المالية العامة أن يلتفتوا إليه ، ويتفهموا به ، فإنهم راعوا في ضريبة الدخل مصلوه فقط ، ولم يعطوا أدنى اهتمام للجهد المبذول فيه ، وتفاوتته .

#### خامساً : مراعاة الظروف الشخصية للدافع الضريبة :

كما عملت الزكاة على تحقيق العدالة من جانب آخر له أهمية عظيمة في تحقيق العدل بين المولين ، وذلك بما اشتملت عليه من عناصر ( شخصية ) راعت جانب المكلف ، ولم تقصر النظر على ( عين المال ) فحسب ، فقد فرق علماء المالية بين نوعين من الضرائب : الضريبة « العينية » التي تفرض على عين المال ، بغض النظر عن ظروف المول الشخصية وما عليه من أعباء وديون وتكاليف . والأخرى الضريبة « الشخصية » وهي التي تراعى هذه الأمور :

- ١ — إعفاء حد الكفاف من الضريبة .

- ٢ — مراعاة مصلر الدخل .

- ٣ — رفع النفقات والتكاليف وأخذ الضريبة من صافي الدخل بعدها .

---

١ - المجموع ج : ٤٣٦ .

٤ - مراعاة الأعباء العائلية .

٥ - مراعاة الديون .

وقد سبق الإسلام في فرض الزكاة بمراعاة كل هذه الأمور . وما هو أكثر منها ، قبل أن تعرف البشرية الفرق بين الضريبة العينية والشخصية .

١ - فمن ذلك إعفاء ما دون النصاب من وجوب الزكاة ، وأساس هذا : أن الإسلام إنما افترض الزكاة على أغنياء الأمة لئلا يثقل فقرائها . والنصاب هو الحد الأدنى للغنى في نظر الشارع ، فمن لم يملك هذا النصاب لم يملك الغنى الموجب للزكاة ، وقد سبق ذلك بقرون فكرة إعفاء ذوي الدخل المحدود من عبء الضريبة<sup>(١)</sup>

ب - ومن ذلك إعفاء الحد الأدنى لمعيشة الفرد ومن يعوله ، فإن هذا الحد يعد من حاجاته الأصلية ، وقد اشترط المحققون من العلماء : أن يكون النصاب فاضلاً عن حاجات مالكة الأصلية ، وقد عضدنا ذلك بالأدلة الحاسمة من القرآن والسنة وأقوال فقهاء الأمة ، مع ما يؤيد ذلك من النظر والاعتبار . وحسبنا قوله تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو والعفو : ما فضل عن الحاجة كما فسره جمهور العلماء<sup>(٢)</sup> . وقوله عليه الصلاة والسلام « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » « ابدأ بمن تعول » .

ج - ومن ذلك إعفاء المدين إذا كان الدين الذي عليه يستغرق النصاب أو ينقصه ، هذا هو قول جمهور العلماء ، وهو الذي تؤيده نصوص الشريعة وقواعدها وروحها العامة كما وصحننا ذلك من قبل<sup>(٣)</sup> .

ويكفي أن أسجل هنا بعض ما قاله علماء الحنفية في ذلك ، قالوا : من كان عليه دين يحيط بماله ، وله مطالب من جهة العباد ، سواء كان لله كالزكاة أو للناس كالقرض وثمن البيع ، وضمان المتلفات ، ومهر المرأة ، وسواء كان من النقود أو من غيرها ، وسواء كان حالاً أو

---

١٢٤١ - ٣ - راجع في ذلك الفصل الأول من الباب الثالث من هذا الكتاب « الشروط العامة

للمال الذي يجب فيه الزكاة » ص ١٢٦-١٢٣ .

موجلاً ، فلا زكاة عليه .

وذلك لأن النصاب مشغول بحاجة المدين الأصلية . أي أنه معدّ لما يدفع عنه الهلاك حقيقة أو تقديرأ ، لأنه محتاج إليه لقضاء دينه ليدفع عن نفسه المطالبة والملازمة والحبس في الحال ، والمواخذه من الله في الآجل ، إذ الدين حائل بينه وبين الجنة ، وأي حاجة أعظم من هذه ؟ فصار كالماء المستحق للعطش ، وثياب البذلة - الاستعمال - وذلك معتبر معدوماً شرعاً ، حتى أجاز التيمم مع ذلك ، ولم تجب الزكاة ، وإن بلغت ثياب البذلة نصباً<sup>(١)</sup> .

٥ - ومن ذلك طرح النفقات والتكاليف بحيث تكون الزكاة في صافي الدخل أو الثروة . وقد اخترنا ذلك وهو مذهب عطاء ، فقد قال فيما يخرج من الأرض من زرع ونحر : « ارفع نفقتك وزك الباقي » بل هو مذهب ابن عمر وابن عباس في رفع النفقات إذا كانت ديناً . وكذلك روي عن الإمام أحمد فيما كان من النفقة ديناً ، كما إذا كان ثمن البلور والثمار ديناً عليه لبنك التسليف مثلاً .  
ولذلك روي عنه تركية ما بقي من الزرع والشرع بعد رفع الخراج . واعتبر الخراج ديناً على الأرض . ويقاس على الزرع غيره ، كإيراد العمائر والمصانع ونحوها<sup>(٢)</sup> .

أما التجارة ، فإن النفقات ترفع فعلاً ، لأن الزكاة إنما تؤخذ مما بقي من الأصل والربح إلى نهاية الحول ، فما كان من نفقة فقد انقضى ، ما لم يكن منها ديناً كأجرة « الدكان » التي لم تدفع ، فيطرح ويترك الباقي .  
٥ - ومن ذلك ما ذكرناه في الفصل السابق من مراعاة مصدر الدخل . فالدخل

١ - انظر شرح العناية على الهداية ، وضع التقدير ج ١ ص ٤٨٦ .

٢ - راجع في ذلك البحث السابق من فصل « زكاة الثروة الزراعية » . وقد اطلعت أخيراً على أن مذهب الجعفرية هو مذهب عطاء كما نقل ذلك في « فقه الإمام جعفر » ج ٢ : ٨٠ - ٨١ من جواهر الكلام ومصباح الفقيه .



الذي مصلره رأس مال ثابت غير متداول ، كدخول الأرض الزراعية ،  
يؤخذ منه العشر أو نصفه . أما الدخل الذي مصلره العمل كالرواتب  
والأجور وإيراد أصحاب المهن الحرة ، فيؤخذ منه ربع العشر فقط .

#### سادساً : العدالة في التطبيق :

ولم يكتف الإسلام بما احتوته نصوصه التشريعية من رعاية العدل في أجل  
صوره ، وأبلغ معانيه ، بل ضم إلى ذلك رعاية العدل في تطبيق هذا التشريع ،  
وحسن القيام على تنفيذه ، فحرص كل الحرص على اختيار العاملين على الزكاة ،  
وتوجيههم وتحسينهم ، إيماناً منه بأن العدل إذا كان في نص القانون ولم يكن في ضمير  
القائمين على تنفيذه ، حُرّف عن موضعه ، وأوشك أن يكون حبراً على ورق .

وفي ذلك يقول أبو يوسف الرشيد : ( مر يا أمير المؤمنين باختيار رجل  
أمين ثقة عفيف ناصح مأمون عليك وعلى رحيتك ، فوالله جمع الصدقات في  
البلدان ، ومره فليوجه فيها أقواماً يرتضيه ، ويسأل عن مذاهبهم وطرائقهم  
وأماناتهم يجمعون إليه صدقات البلدان .

وقد بلغني أن عمال الخراج يبعثون رجلاً من قبلهم في الصدقات فيظلمون  
ويوسفون ويأتون ما لا يحل ولا يسع ، وإنما ينبغي أن يتخذ للصدقة أهل العفاف  
والصلاح (١) .

وأمر الرسول صلوات الله عليه عمال الزكاة بالاعتدال والتزام أحكام  
القريضة ، فقال ﷺ « العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله (٢) »  
وقال ﷺ لأحد عماله : « اتق الله يا أبا الوليد ، لا تأتي يوم القيامة ببيعير  
تحمله له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة لها ثغاء (٣) » .

١ - الخراج لأبي يوسف ص ٨٠ .

٢ - رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، وحسن الترمذي  
الترغيب والترهيب ج ١ ص ٥٥٩ ط الحلبي . والحاكم ج ١ - ٥٠٦ وصححه على  
شرط مسلم ووافقه الذهبي .

٣ - رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده صحيح (نفس المصدر ص ٥٦٣) .

## المبحث الثاني في اليقين

وهو المبدأ الثاني من مبادئ العدالة الضريبية .

ويريدون باليقين هنا : أن تكون الضريبة التي يلزم بدفعها الممول محددة على سبيل اليقين ، دون غموض أو تحكم ، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته ، والمبلغ المطلوب دفعه ، واضحاً ومعلوماً للممول ، ولأي شخص آخر .

ولقد أبان آدم سميث أهمية اليقين حينما قال : إن علم الممول بالالتزامات الواقعة عليه علماً قاطعاً لا شك فيه من الأهمية بمكان . ذلك أن عدم اليقين في أي نظام ضريبي أشد خطراً من عدم العدالة في توزيع الأعباء الضريبية .

ولا مشاحة في أن اليقين مرتبط بالارتباط كله باستقرار الضرائب ، فإذا اعتاد الممول على دفع ضريبة معينة ، وألف أحكامها ، فإنه على يقين من أمرها . وهذا ما دعا بعض الشراح أمثال ( كانار ) إلى القول بأن كل ضريبة قديمة ضريبة طيبة ، وأن كل ضريبة جديدة ضريبة سيئة .

فكما أن استقرار المعاملات من شأنه أن يؤدي إلى ازدهار الحالة الاقتصادية فكذلك الأمر بالقياس إلى الضرائب ، فإن كثرة التغير الذي قد يتتاب الأحكام الضريبية ، يفضي دون ريب إلى زعزعة الثقة ، والشك في نيات المشرع<sup>(١)</sup> .

ولا شك أن قاعدة اليقين هذه تتحقق بأجلى صورة في فريضة الزكاة . فإن الله تعالى فرضها في كتابه ، وحدد مقاديرها على لسان رسوله ، وترك

---

١ - من كتاب « مبادئ علم المالية العامة » للدكتور فؤاد ابراهيم ص ٢٦٧ .

لنا الأئمة في توضيحها ثروة فقهية ضخمة ، وأصبح من الواجب على كل مسلم أن يتعلم أحكامها باعتبارها جزءاً من دينه ، وهي فريضة ثابتة غير قابلة لكثرة التحويل والتبديل ، كالفرائض المدنية الأخرى ، وما في بعض أحكامها من خلاف بين الفقهاء يمكن تمحيصه واختيار رأي منه عند وضع قانون للزكاة تسير عليه الدولة .

### المبحث الثالث في الملاعة

وهي المبدأ الثالث من المبادئ التي نادى بها «سميث» لتحقيق العدالة الضريبية .

وبخلاصة هذا المبدأ هو : رعاية جانب المولين والرفق بهم ، حتى يؤدوا الضريبة طيبة بها أنفسهم ، غير شاكين ولا متبرمين من تعسف أو إرهاب .  
والناظر في تشريعات الإسلام وتوجيهاته التي أوضحتها في مواضعها ؛ يتبين له أنه أعطى لهذا الجانب عناية كبيرة : تنضج في مواضع شتى ، نذكر منها ما يلي :

أولاً : روى أحمد عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال :  
« تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم » وفي رواية لأحمد وأبي داود عنه قال :  
« لا جكّ ولا جتّب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم » (١) .  
ومعنى « لا جلب » هنا أن تصدّق الماشية في مواضعها ، ولا تجلب إلى المصدق - وذكر الخطابي : أن معنى « لا جنب » ألا يجنب أصحاب الأموال عن مواضعهم ، أي لا يبعدون عنها حتى يحتاج المصدق إلى أن يتبعهم ويمعن في طلبهم ، فكما يرمى جانبهم عليهم أن يرموا جانبهم أيضاً (٢) .

---

١ - قال الشوكاني : الحديث سكت عنه أبو داود والمنفري والمخالف في التلخيص وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد عمن . وفي الباب عن عمران بن حصين عن أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وعبد الرزاق ، وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر ( نيل الأوطار ج١ ) ١٥٦ ط الشامية ) وأيضاً عن عاتقة عند الطبراني في الأوسط : « تؤخذ صدقة أهل البادية على مياهم وبأقنيتهم » وإسناده حسن كما في مجمع الزوائد ج٣ : ٧٩ .

٢ - معالم التنزيل ج٢ ص ٢٠٥ .

وفسر بعضهم « لا جنب » بأن يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه . فنهوا عن ذلك <sup>(١)</sup> .

قال الشوكاني : والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها ، لأن ذلك أسهل لهم <sup>(٢)</sup> .

ثانياً : الأمر بأخذ الوسط واتقاء كرائم الأموال .

ففي وصية النبي ﷺ لما ذبح بعثه إلى اليمن : « إياك وكرائم أموالهم » . وكرائم الأموال خيارها وأنفسها ، وهي في العادة لا تطيب بها أنفس أربابها .

وأكثر النبي ﷺ على سماع أخذ فاقة حسنة ، حتى بين له أنه أرجمها ببعيرين من حواشي الإبل . ونهى المسلم المزكي أن يعطي الحرمة أو الدرنة أو المريضة .

قال : « ولكن من وسط أموالكم ، فإن للفلم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره » <sup>(٣)</sup> . ثالثاً : أمر الخراس بالتخفيف على أرباب الزروع والثمار في الخرص .

وقد مر حديث رسول الله ﷺ عند أبي داود والترمذي والنسائي « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » وقوله « خففوا في

الخرص فإن في المال العرية والوطية والآكلة » <sup>(٤)</sup> .

وقد قال الخطابي : قد ذهب بعض العلماء في تأويل قوله : « دعوا الثلث أو الربع » إلى أنه متروك لهم من عرض المال توسعة عليهم ، فلو أخذوا باستيفاء

الحق كله لأضر ذلك بهم ، وقد يكون منه السقاية ينتابها الطير ويخترقها الناس للأكل ، فترك لهم الربع توسعة عليهم . وكان عمر بن الخطاب يأمر الخراس بذلك .

وذهب غير هؤلاء إلى أنه لا يترك لهم شيئاً شائعاً في جملة النخل . بل يفرد لهم نخلات معدودة قد علم مقدار ثمرها بالخرص <sup>(٥)</sup> .

رابعاً : جواز تأخير الزكاة عن مواعيدها المقررة ، لحاجة عرضت لأرباب المال ، كما فعل عمر رضي الله عنه في عام المجاعة .

٢٠١ - نيل الأوطار السابق ص ١٥٦-١٥٧ .

٣ - راجع ص ٢١٤ - ٢١٥ .

٤ - ارجع إلى ذلك في فصل « زكاة الزروع والثمار » ٣٨٦ - ٣٩٠ .

٥ - معالم السنن ج ٣ ص ٢١٢-٢١٣ .

## المبحث الرابع في الاقتصاد

وهو المبدأ الرابع من مبادئ العنائة المشهورة في الضرائب .  
ويريدون به الاقتصاد في تكاليف الجباية ، والابتعاد عن الإسراف .  
ويقصد في هذا المقام بتكاليف الجباية ما تنفقه الدولة على الموظفين من  
أجور ، وما تبتاعه من أدوات ومهمات لازمة للإدارة المالية . كما يقصد أيضاً  
تلك النفقات التي يتكبدها الممولون في انتقائهم إلى مقر الإدارة المالية ، سواء  
لتقديم إقرارهم ، أو لسماع أقوالهم ومناقشتهم الحساب ، أو لرفع تظلماتهم  
والظعن في القرارات الإدارية ، إلى غير ذلك من الأمور التي تستدعي انتقائهم ،  
وتضيق عليهم جزءاً من أوقاتهم ، وتكبدهم بعض النفقات .  
وليس بخاف أن جمهور الممولين يؤدون الضرائب لتستعين الدولة بمحصلتها  
على تغطية النفقات العامة التي يعود عليهم من وراء إنفاقها بعض النفع ، فإذا  
شعر الممول أن المال الذي يؤخذ منه لا يخصص لتحقيق هذا الهدف . بل  
يضيع جزء كبير منه وهو في سبيله إلى الخزانة العامة على موظفي الإدارة المالية ؛  
أدى ذلك إلى استيائه وتذمره ، ولن يلبث أن يحمل لواء العصيان ، ويتهرب  
من دفع الضريبة مستقبلاً<sup>(١)</sup> .

هذا ما ذكره في شأن الضرائب ، فإذا نظرنا إلى الإسلام في ذلك وجدناه  
بصفة عامة يأمر بالاعتدال والاقتصاد ، وينهى عن الإسراف والإفراط ، وإذا  
كان هذا توجيهه للفرد في ماله الخاص ؛ فهو في المال العام - كمال الزكاة -  
أشد حرصاً .

١ - انظر مبادئ علم المالية العامة ج ١ ص ٢٦٦ .

وقد رأينا كيف شدد النبي ﷺ على جباة الزكاة والعاملين عليها . وغضب غضباً شديداً على من قبل هدايا الناس وزعم أنها له .  
كما رأينا في مبحث ( نقل الزكاة ) كيف كان العمال يذهبون فيجمعون أموال الزكاة ، ثم يوزعونها في مواضعها ، ثم يعودون وليس معهم إلا سيئاتهم وأحلاسهم ، وما كلفوا الدولة شيئاً إلا ما يأخذونه من أجر يكفيهم بغير وكس ولا شطط . وقد اشترط الإمام الشافعي ومن وافقه ألا يعطى العاملون على الزكاة أكثر من الثمن ، لأن لهم سهماً من ثمانية حددها القرآن ، فلا يزدون عليه ، بناء على مذهبه في التسوية بين الأصناف المذكورين في الآية الكريمة .

## الفصل الخامس

### النسبية والتعبدين الضريبة والزكاة

الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية :

تعرف الضريبة النسبية بأنها هي : التي يبقى سعرها ثابتاً ، رغم تغير المادة الخاضعة لها . كأن تفرض ضريبة على الدخل أو على الثروة سعرها ١٠٪ . فهذا السعر ينطبق على جميع الدخل أو الثروات ، كبيرة كانت أو صغيرة . أما الضريبة التصاعدية ، فهي التي يزيد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها . كأن تفرض الضريبة على الدخل بسعر ١٠٪ على المائة جنيه الأولى ، و ١٢٪ على المائة الثانية ، و ١٥٪ على المائة الثالثة .. الخ<sup>(١)</sup> . وهذه الضريبة هي التي ينادي بها الكثيرون في عصرنا ، ويسوقون بعض الحجج لبيان عدالتها . وإن لم تسلم من اعتراضات المعارضين . وأهم هذه الحجج ما يأتي :

١ - إن الرجل الثري يخضع لقانون الغلة المتزايدة ، فكلما أثمرى ازدادت قدرته على زيادة ثروته وتنميتها ، بل إن هذه القدرة لتزداد بنسب أكثر من نسب المتواليات العددية . فلا أقل إذن من أن يخضع هذا الممول للضريبة التصاعدية ، نتيجة لقدرته على تحمل الأعباء الضريبية .

---

١ - مبادئ النظرية العامة للضريبة ص ١٢١ .



٢ - إن الضريبة التصاعدية أقرب وسيلة للقضاء على التفاوت الملحوظ في الثروات والدخول ، فحيث كانت الثروة موزعة توزيعاً سيئاً بين أبناء الأمة ، فإنه يجب الاستعانة بالضريبة التصاعدية لتصحيح الأوضاع ، والحد من هذا التفاوت بين . وتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء .

### الزكاة ضريبة نسبية :

وقد تبين لنا من دراستنا السابقة أن الزكاة لم تأخذ بفكرة التصاعد بحيث يزداد سعر الزكاة ، وبعبارة أخرى : نسبة المقدار الواجب كلما زادت كمية الثروة أو الدخل الخاضع للزكاة .

ولما هي فريضة نسبية . لأن نسبة الواجب في الزكاة ثابتة ، على الرغم من تغير كمية العناصر زيادة أو نقصاناً .

فمن يملك عشرين ديناراً ذهباً يدفع ربع عشرها ، ومن يملك عشرين ألفاً يدفع ربع عشرها أيضاً .

ومن أخرجت أرضه خمسة أوسق من الحب ، أو أخرجت نخله خمسة أوسق من التمر ، يدفع العشر أو نصف العشر . كمن خرج له ألف وسق أو تزيد . وربما يظن لأول وهلة أن الزكاة في بعض أنواع الحيوان ذات تصاعد معكوس . وذلك في زكاة الغنم .

فقد صحت الأحاديث ، أن في أربعين شاة شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، ثم في كل مائة شاة .

فهم بعض الباحثين المعاصرين : أن الزكاة في الحيوانات ذات تصاعد عكسي : تشجيعاً لإنتاج الثروة الحيوانية ، وخاصة في بلاد كجزيرة العرب ، وهذا تفسير له وجه . بيد أن الدارس المتعمق يجد أن هذا الحكم غير مسلم ، وأن نسبة ربع العشر ( ٢,٥٪ ) التي يأخذها الإسلام عادة ، زكاة عن رأس المال النقدي والتجاري ، هي المعتبرة هنا في زكاة الحيوان ، على وجه التقريب طبعاً .

وهذا واضح في البقر والإبل . حيث جعلت الأحاديث في ثلاثين من البقر  
تبيعاً أو تبعة . وفي أربعين مسنة . كما جعلت في الإبل إذا كثرت في كل  
أربعين بنت لبون . وفي كل خمسين حقة ، فالتبيع من الثلاثين . والمسنة من  
الأربعين من البقر . وبنت اللبون من الأربعين . والحقة من الخمسين من الإبل  
— إذا روعي أن في هذه الأعداد الصغير والوسط والكبير — كل هذا يجعلنا  
نرى النسبة هي — بالتقريب — ربع العشر .

أما الغنم من ضأن ومعز ، فأخذ منها من الأربعين الأولى شاة ، لأنه يشترط  
أن يكون النصاب الذي به يتحقق النفي من الكبار ، كما رجحنا ذلك في موضعه ،  
وبينا أن أربعين حملاً ، أو خمسة فصلان ، لا يعد ملكها غنى بوجوب الزكاة .  
ومعنى هذا : أن الواجب في الأربعين الأولى ربع العشر — كما هو الشأن  
في غيرها — أما تخفيف الواجب فيما كثر عدده من الضأن والمعز ، فقد بينا  
سراً ذلك وهو كثرة الصغار في هذا النوع من الأتعام ، فإن الشاة — أو العنز —  
تلد أكثر من مرة في العام . والعنز تلد أكثر من واحدة في المرة الواحدة ،  
وكل هذا يعد عليهم . كما روي ذلك عن عمر الذي أمر جماله أن يعدوا  
عليهم السخلة ، ولو جاء بها الراعي على يده<sup>(١)</sup> .

ومما يؤيد أن النسبة المعتبرة في زكاة الحيوان ربع العشر ، ما جاء عن إبراهيم  
النخعي وأبي حنيفة في زكاة الحيل : أنها تقوم ويخرج عنها ربع عشر قيمتها .

لماذا لم تأخذ الزكاة بمبدأ التصاعد ؟ :

ولكن لماذا كانت الزكاة ضريبة نسبية ، ولم تكن ضريبة تصاعدية ؟  
إن الإجابة عن هذا السؤال مهمة بالنظر لعصرنا الذي شغل بهذا النوع من  
الضرائب التي ناهى بها الكثيرون لتقريب الفوارق ، وتحقيق التوازن الاقتصادي  
في المجتمع .

والذي أراه أن الزكاة لم تأخذ بفكرة التصاعد لأسباب أهمها :  
أولاً - أن الزكاة - بالنظر إلى طبيعتها - فريضة دينية خالدة خلود الإنسان ،  
باقية بقاء الإسلام . لا تتغير بتغير الظروف والأوضاع والحاجات ،  
بل يطالب بها - تدبناً وتعبداً - كل مسلم في كل عصر ، وفي كل  
بيئة . وفي كل حال .

أما الضريبة التصاعدية فتفرضها الدولة لعلاج أوضاع معينة وتحقيق  
أهداف اجتماعية أو اقتصادية في بلد خاص في ظرف خاص ، ولذا  
يمكن أن تتغير نسبتها صعوداً وهبوطاً . وأن تلغى الغاء تاماً عند عدم  
الحاجة إليها .

وشريعة الإسلام لا تمنع أولى الأمر من أهله عند الحاجة - كاختلال التوازن  
أو اتساع الفوارق أو ضخامة الميزانية أو غير ذلك - أن يفرضوا من  
الضرائب - سوى الزكاة - تصاعدية أو غير تصاعدية ما يمنع التظلم ،  
ويحقق العدل . وفي بحاجة الدولة . بشرط أن يكون ذلك بقدر الحاجة ،  
وبرأي أهل الشورى . وفي ضوء ما يهدي إليه الكتاب والميزان اللذان  
أنزلهما الله مع الرسل ليقوم الناس بالقسط .

ثانياً : أن الزكاة بالنظر إلى مصارفها والجهات التي تنفق فيها . تحقق هدف  
الضريبة التصاعدية في تقريب الفوارق ، ورفع مستوى الطبقات الضعيفة ،  
وذلك لأن معظم المتنفعين بها ممن لا دخل لهم . أو من ذوي الدخول  
المحدودة ، كالفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل .  
فإذا كان كثير من الضرائب يؤخذ من الأغنياء ليرد عليهم في صورة  
خدمات - ولو غير مباشرة - تؤديها لهم الدولة ، فمثلاً تأخذ الدولة  
ضريبة على ملكية الأرض الزراعية . ثم ترد هذه الضريبة أو معظمها  
أو أكثر منها في نفقات الري والصرف ونحوهما ، مما تصلح به الأرض .  
أما الزكاة فهي ضريبة تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء وذوي الحاجات  
وتحقيق بعض المصالح العامة لدين الإسلام ودولته .

الزكاة إذن تأخذ من الأغنياء لترفع من مستوى الفقراء، الزكاة تعمل على تقريب الفوارق وتحقيق نوع من التوازن ، ومن ثم تكون قد حققت هدف التصاعد ، وإن لم تأخذ عنوانه وصورته الرسمية .

ثالثاً: أن الإسلام له طرقه الخاصة في تحقيق معظم الأهداف التي يسعى إليها المتنادون بالتصاعد كالتوازن وتقرير الملكيات بعضها من بعض ، وإعادة توزيع الدخل .. الخ . فالإسلام بما شرعه من الميراث والوصية ، ومصادرة المال الذي يأتي من كسب حرام ، وتحريم الربا والاحتكار وغير ذلك - فضلاً عن الزكاة - كل ذلك يعمل عمله في تفتيت الملكيات ، وتقرير المستويات ، وإقامة العدل بين الناس .

وأخيراً: إن فكرة التصاعد نفسها عليها اعتراضات جمة ، أثارها كثير من المفكرين والكتاب الماليين والاقتصاديين ، نذكر منها أبرزها :

١ - إن تحديد فئات التصاعد يتم بطريقة تحكمية ، لا تستند إلى أي أساس عملي سليم ؛ وينتهي إلى تعسف لا ضابط له ولا قيد ، فالمساواة في التضيحية - وهي أوضح النظريات التي يقوم عليها التصاعد - لا تستند إلى قواعد ثابتة مستقرة ، فهل تكون هذه المساواة بزيادة السعر بنسبة ١ أو ٢ أو أكثر ؟ وهل يجب أن يتمشى التصاعد مع رقم الدخل أو يكون أبداً منه ؟ وهل يقسم المكلفون إلى طبقات ؟ أم يقسم الدخل إلى أجزاء ؟ تلك صعوبات عملية تعترض النظام التصاعدي ، ونجعل مجال التعسف فيه واسعاً للغاية<sup>(١)</sup> .

٢ - إن التصاعد المستمر يصل من الوجهة الحسابية إلى استحالة عملية ، ذلك أن الضريبة المصاعدة بنسبة ١٪ من الدخل كلما زاد ١٠٠٠ ليرة مثلاً ، يصبح بنسبة ١٢٩٪ حينئذ يبلغ الدخل ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليوني ليرة ، ومعنى

١ - علم المالية للدكتور رشيد الفرص ص ٣٧٩ .

ذلك أنها تتجاوز الدخل نفسه ، فتستحيل عملياً <sup>(١)</sup>.

٣ - إن الأسلوب التصاعدي في الضرائب قد يؤدي - ولا سيما في الدول الاشتراكية التي تتنازعها التيارات الطبقة - إلى سحق الطبقات الغنية ، وإذابة رؤوس الأموال المتكدسة <sup>(٢)</sup> .

٤ - إن الضريبة التصاعدية تستقطع في العادة ذلك القدر الذي يخصصه الممول للادخار والتوفير . فهي لا تقلل من استهلاكاته . بل تقضي على الرغبة في الادخار والاستثمار . وهذا كله من شأنه أن يفضي إلى إصابة الانتاج بأضرار لا تخفى مغبتها <sup>(٣)</sup>.

---

٢٤١ - المصدر نفسه .

٢ - مبادئ علم المالية ج ١ ص ٢٧٩ للدكتور فراد ابراهيم .

## الفصل السادس

### ضمانات الضريبة وضمانات الزكاة

#### التهرب من الضريبة :

تصيب الضريبة الإنسان في شيء عزيز عليه ، وهو المال الذي زين حبه للناس . ولهذا يحاول كثيرون التهرب منها بأساليب شتى : حتى الذين يتحلون بخلق الأمانة في معاملة الأشخاص الطبيعيين ، كثيراً ما يتجردون من هذه الصفة في معاملة الحكومة . وهي شخص معنوي غير محسوس .

#### أسباب التهرب :

وسبب التهرب يرجع معظمه إلى عوامل نفسية متعددة ، كحب الممول أن يبقى ماله في يديه : أو لاعتقاده أن الضريبة غير عادلة ، أو لأنه لا يرى مبلغ النفع الذي يعود عليه من نشاط الدولة ، أو لاعتقاده أن الحصيلة تنفق في غير الصالح العام ؛ أو لاعتقاده أن الدولة تطلب منه أكثر مما تعطيه ؛ أو لأن بعض الناس يتهربون من الضريبة فيفعل مثلهم لتكون هناك مساواة بينهم ؛ أو لأنه يعوض بالتهرب من ضريبة معينة ما تحمله ظلماً في ضريبة أخرى ... إلى غير ذلك من الأسباب .

ويتسع نطاق التهرب كلما كانت الضريبة ثقيلة ، ولم يتوافر اقتناع المكلفين

بعدها من ناحية ، وكذلك إن لم يطمثوا إلى حسن إنفاقها من جهة أخرى .

### أساليب التهرب :

وللتهرب أساليب شتى : فقد يعتمد الممول إلى ما في قانون الضرائب من ثغرات ، فينفذ منها إلى غرضه ، وهذا يطلق عليه « التهرب المشروع » أي الذي لا يقع صاحبه تحت طائلة القانون .

وقد يكون التهرب بتقديم إقرار غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة . لتقدير الضريبة على أساسه . وقد يكون بالامتناع عن تقديم هذا الإقرار . أملاً من الممول في أن يهمله رجال الإدارة ، أو يفرضوا عليه ضريبة أقل مما يجب أن يجبي منه ، وقد يكون بتقدير استهلاك الآلات بأكثر من قيمتها ، وقد يكون بإخفاء الشخص المادة الخاضعة للضريبة الخ .

### مضار التهرب :

وأباً ما كانت أسباب التهرب وأساليبه ، فهو يفضي إلى نتائج سيئة من عدة أوجه :

- أ - فهو يضر بالخزانة حيث تقل به حصيلة الضرائب .
- ب - وهو يضر ببقية الممولين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يرتضونه . فيتحملون عبء الضريبة . حيث يفلت منه آخرون مما يؤدي إلى انعدام عدالة توزيع العبء المالي على الجميع .
- ج - وأحياناً يؤدي إلى رفع سعر الضرائب الموجودة ، أو إلى فرض ضرائب جديدة ، لتعويض نقص الحصيلة الناجم عن التهرب .
- د - وهو ضار بصالح المجتمع لما في حرمان الخزانة العامة للدولة من تعطيل المشروعات النافعة .
- هـ - وهذا كله علاوة على الضرر الأخلاقي : لما في ذبوع الغش من فساد الضمائر ، وذهاب الأمانة ، ووهن روابط التضامن بين أفراد الأمة الواحدة .

## مكافحة التهرب وتقرير ضمانات دفع الضريبة :

لهذا عمدت التشريعات المالية الحديثة إلى تقرير عدة ضمانات لمكافحة التهرب منها :

١ - إعطاء رجال الإدارة المالية حق الاطلاع على ملفات الممول ووثائقه الإدارية الخاصة .

٢ - تكليف الممول تقديم اقرار عن أمواله التي تخضع للضريبة ، مع وجوب أن يكون ممثلاً للحقيقة . وفي قوانين بعض الدول تشترط ان يؤيد الإقرار باليمين ، فإن كان غير صحيح طبقت عليه العقوبة الخاصة باليمين الكاذبة .

٣ - منح مكافآت لمن يبلغ عن ممول زور في إقراره .

٤ - حجز الضريبة من المنبع ؛ كالضريبة على مرتبات الموظفين ، تقتطع منهم قبل وصول الإيراد إليهم .

٥ - توقيع غرامات مالية وجنائية على المتهربين .

٦ - تقرير حق امتياز للخزافة في أموال المدين بالضريبة تتقدم به على غيرها من دائنيه<sup>(١)</sup> .

ومع هذا كله فإن رجال المالية كثيراً ما يعلنون عجزهم عن محاربة التهرب وخاصة بالنظر لأموال معينة يمكن إخفاؤها كلها أو بعضها ؛ لأن علاج هذه القضية في ضمير الفرد أولاً قبل نص القانون .

## ضمانات الزكاة في شريعة الإسلام :

وإذا كان ذلك وضع الضرائب ، وموقف كثير من المكلفين ممن لم يتمتعوا بنضج سياسي كاف ، ولم يقدروا المصلحة العامة حق قدرها . فإن وضع الزكاة يختلف عن الضريبة اختلافاً كبيراً ، ونظرة الناس إليها غير نظرهم إلى الضريبة .

---

١ - رجعت في هذا البحث إلى كتاب « مبادئ النظرية العامة للضريبة » للدكتورين عبد الحكيم الرفاعي وحسين خلاف ط مكتبة النهضة المصرية .



## الضمانات العينية والخلقية :

إن المسلم يشعر أن الزكاة ليست علاقة بينه وبين حكومة أو إدارة تحصيل ، بل هي علاقة بينه وبين ربه قبل كل اعتبار . وهذا هو معنى « العبادة » الذي أكدناه في غير موضع .

وقد نبه فقهاؤنا على هذا المعنى بكلمات صريحة بليغة . كقول القاضي أبي بكر بن العربي المالكي : ان المستحق هو الله تعالى ، ولكنه أحل بحقه لمن ضمن لهم رزقه بقوله : « وما من ذابة في الأرض إلا على الله رزقها »<sup>(١)</sup> .

وقول الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء : « إن ركن الزكاة هو إخراج جزء من النصاب إلى الله تعالى ، وتسليم ذلك إليه ، وذلك برفع المالك يده عنه وتمليك الفقير ، وتسليمه إليه ، أو إلى يد من هو نائب عن الله تعالى في التمليك والتسليم إلى الفقير . والدليل على ذلك قوله تعالى : « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات »<sup>(٢)</sup> وقول النبي ﷺ « الصدقة تقع في يد الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير »<sup>(٣)</sup> ولأن الزكاة عبادة ، والعبادة إخلاص العمل بكنيته لله تعالى<sup>(٤)</sup> اهـ .

والمكلف بالزكاة لا يخطر بباله الشعور بالظلم أو الإجحاف في إعطائها عليه ، لأن شائعها ليس بشراً يحابي أو يحيف . بل هو الحكم العدل الذي لا يريد ظلماً للعباد ، لأنه رب العباد .

ولذا كانت الزكاة علاقة بين المكلف وربّه ، بالدرجة الأولى ، فكيف

١ - سورة هود - ٦ .

٢ - سورة التوبة - ١٠٤ .

٣ - روى ابن جرير في تفسيره هذا الخبر موقوفاً على ابن مسعود بألفاظ مختلفة متقاربة كما في الآثار ١٧١٦٣-١٧١٦٦ تفسير الطبري ج ١٤ ص ٤٥٩-٤٦١ ط المعارف . ومن حاشية مرفوعاً : « إن الرجل ليتصدق بالصدقة من الكسب الطيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فيطلقها الرحمن تبارك وتعالى بيده ، فيريها كما يري أحدكم فلوه أو وصيفه أو فضيله رواه البزار ورجاله قضاة . كما في جميع الزوائد ج ٣ : ١١٢ .

٤ - البدائع ٢٠ ص ٣٩

يتهرب ممن لا تخفى عليه خافية ، ومن يعلم السر وأخفى : وهو يعلم أن الله محاسبه على التقير والتظهير يوم يقوم الناس لرب العالمين ؟  
والخلق الإسلامي الذي تغرسه التربية الإسلامية الصحيحة في نفس المسلم من أقوى الضمانات لأداء الزكاة على وجهها .

إن المسلم يربي على الزهد في الدنيا ، والرغبة في الآخرة . وابتغاء ما عند الله ، والاتفاق في سبيل الله ، وإيثار حب الله ورسوله على كل أعراض الحياة ونعيمها ، فإذا كانت الدنيا وكل ما فيها من مصالح وعلائق ولذائل يجرص الناس عليها ويتعلقون بها - في كفة ، وكان حب الله ورسوله والجهاد في سبيله في كفة ، لم يتردد المؤمن في اختيار جانب الله ورسوله والدار الآخرة .

وفي هذا جاءت المفصلة القرآنية الحاسمة الصريحة ، التي خاطب الله بها المؤمنين فقال: «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله . فربصوا حتى يأتي الله بأمره ، والله لا يهدي القوم الفاسقين» (١) .

وهذه التربية جعلت المسلم يشعر في ماله شعور الموظف المؤمن . فهو يسأل : ماذا ينفق ؟ وماذا يصنع في ماله ؟.

وقد جاء في القرآن : أن المؤمنين سألوا رسول الله ﷺ مرتين : ماذا ينفقون ؟ وأجابهم القرآن مرة عن وعاء الاتفاق . ومرة عن مصرفه : «يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو» (٢) «ويسألونك : ماذا ينفقون ؟ قل : ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين والمساكين وابن السبيل . وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم» (٣) .

١ - سورة التوبة - ٢٤ .

٢ - البقرة - ٢١٩ .

٣ - البقرة - ٢١٥ .

وجاء في السنة : عن انس بن مالك قال : أتى رجل من بني تميم رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ؛ إني ذو مال كثير ، وذو أهل ومال وحاضرة فأخبرني : كيف أصنع ، وكيف انفق ؟ فقال رسول الله ﷺ : تخرج الزكاة من مالك ، فلأنها تطهرك ، وتصل أقرباءك . وتعرف حق المسكين والجار والسائل . فقال : يا رسول الله ، أقلل لي . فقال : آت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيراً . فقال : يا رسول الله ؛ إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم ، إذا أديتها إلى رسولي ، فقد برئت منها ، ولك أجرها ، وأثمها على من بلها<sup>(١)</sup> . ولم يقف الأمر عند ذوي المال الكثير ، فكم من ذي مال قليل جاء يسأل النبي ﷺ : ماذا يفعل به ؟ روى أبو هريرة أن رجلاً قال : يا رسول الله ، عندي دينار ! قال : تصدق به على نفسك . قال : عندي آخر : قال تصدق به على ولدك . قال : عندي آخر . قال : تصدق به على زوجك .. قال : عندي آخر . قال : تصدق به على خادمك . قال : عندي آخر . قال : أنت أبصر<sup>(٢)</sup> .

بل نجد منهم من هان المال عنده فجاء بكل ما يملك إلى رسول الله ﷺ ليصرفه في مصارفه ، مع حاجته هو ، فلا يسع النبي ﷺ إلا أن يزرهم عن مثل هذا . قال جابر : كنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب ، فقال : يا رسول الله ، أصبت هذه من معدن . فخذها ، فهي صدقة ، ما أملك غيرها ! فأعرض عنه ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن ، فقال مثل ذلك . فأعرض عنه ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر فأعرض عنه . ثم أتاه من خلفه ، فأخذها رسول الله ﷺ فحذف بها ، فلو أصابته لأوجعته وعقرته ثم قال : يأتي أحدكم بما يملك فيقول : هذه صدقة ، ثم يقعد يستكف الناس ؟ ! خير

١ - قال المصنف في مجمع الزوائد ج ٣ : ٦٣ : رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح .

٢ - أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي كما في المستدرک ج ١ : ٤١٥ .

الصدقة ما كان عن ظهر غنى<sup>(١)</sup> .

هذا هو أثر الإيمان الصحيح الصادق . وهذا هو أثر التربية الإسلامية .  
لقد جعلت المسلم يأتي إلى ولي الأمر بنفسه يطلب منه أن يأخذ الزكاة من  
مال لم يطلبه أحد بزكاته .

فنجده أنا من أهل الشام يأتون إلى عمر مختارين يطلبون منه أن يأخذ  
منهم زكاة عن الخيل ، ويقولون : انا اصبنا أموالا : خيلا ورقيقاً ، نحب أن  
يكون لنا فيها زكاة وطهور<sup>(٢)</sup> .

ويأتي رجل بزكاة العسل ، ويقول : لا خير في مال لا يزكى<sup>(٣)</sup> .  
ونجد رجلاً كابن مسعود لا يكتفي باخراج العشر أو نصف العشر من  
زرعه ، بل يقسم الثمر أثلاثاً . يدخر ثلثه لأهله . وثلثاً يعيده بنراً في الأرض .  
وثلثاً يتصدق به<sup>(٤)</sup> .

والمسلم يعتقد أنه يطهر ويزكي نفسه وماله بالزكاة ، وانها تحصين لثروته  
ونماء لها ، وإن كانت تنقصها في الظاهر . وفي هذا يقول القرآن : « وما آتيتم  
من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » « الشيطان يعدكم الفقر  
ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً » « وما أنفقتم من شيء فهو  
يخلفه وهو خير الرازقين » .

وهذا ما يدفع كثيراً من المسلمين إلى أداء أكثر مما يطلب منه راضي النفس .  
قزير العين .

ويكتفي أن يذكر مثالين عمليين من عصر رسول الله ﷺ يدلان على مبلغ

- 
- ١ - أخرجه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ج ١ : ٤١٣ .
  - ٢ - رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات كما في جميع الزوائد ج ٣ : ٦٩ ، وأيضاً  
أخرجه الحاكم ج ١ : ٤٠٠-٤٠١ وصححه ووافقه الذهبي ، وقد تقدم .
  - ٣ - رواه البزار والطبراني في الكبير ، وفيه منير بن عبد الله وهو ضعيف كما في جميع الزوائد  
ج ٢ : ٧٧ .
  - ٤ - رواه الطبراني في الكبير عن مسروق ، ورجاله رجال الصحيح ، كما في جميع الزوائد  
ج ٣ : ٦٨ .

تأثير هذه الضمانات الدينية - التي مصلزها العقيدة والإيمان - في المسارعة إلى واجب الزكاة، بل أداء ما هو أكثر من الواجب المطلوب :

روى أبو داود بسنده عن سُوَيْد بن غفلة قال : « سرت أو قال أخبرني من سار - مع مصدق النبي ﷺ فلذا في عهد رسول الله ﷺ : أن لا تأخذ من راضع لبن ، ولا تجمع بين متفرق . ولا تفرق بين مجتمع ، وكان إنما يأتي المياه حين ترد الغم فيقول : أدوا صدقات أموالكم ، قال فعمد رجل منهم إلى ناقة كوماء ، قال : قلت : يا أبا صالح ما الكوماء ؟ قال : عظيمة السنام . قال : فأني أن يقبلها ، ثم خطم له أخرى دونها ، فقبلها ، وقال : اني آخذها . وأخاف أن يحد عليّ رسول الله ﷺ ، يقول لي : « عمدت إلى رجل تخيرت عليه إبله »<sup>(١)</sup> . »

وعن أبي بن كعب قال : « بعثني رسول الله ﷺ مصدقاً ، فمررت برجل ، فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه إلا ابنة غناص ، فقلت له : أد ابنة غناص ، فإنها صدقتك ، فقال : ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة ، قال : فخذها ، فقلت له : ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به . وهذا رسول الله ﷺ منك قريب ، فإن أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت عليّ ، فافعل ، فإن قبله منك قبلته ، وإن رده عليك رددته ، قال : فإني فاعل ، فخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي . حتى قدمنا على رسول الله ﷺ ، فقال : يا نبي الله : أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي . وأيم الله ما قام في مالي رسول الله ولا رسوله قط قبله ، فجمعت له مالي ، فزعم أن ما عليّ فيه ابنة غناص ، وذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر ، وقد عرضت عليه ناقة عظيمة فتية ليأخذها فأني وردتها عليّ ، وهاهي ذه ، قد جئت بك بها يا رسول الله ، فخذها ، فقال له رسول الله ﷺ : « ذاك الذي عليك فإن

١ - قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه وفي إسناده هلال بن حباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم ، غصص السنن ج ٢ : ١٩٦ وأخرجه الدارقطني والبيهقي أيضاً كما في نيل الأوطار ج ٤ : ١٣٣ ط الشامية .

تطوعت بخير أجرك الله فيه . وقبلناه منك » قال : فيها هي ذه يا رسول الله . قد جئتكم بها فخذها ، فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ودعا له في ماله بالبركة<sup>(١)</sup> ، وفي رواية أحمد لهذا الحديث : ان الرجل قال : ما كنت لأقرض الله ما لا لبن فيه ولا ظهر<sup>(٢)</sup> ! فهو يرى ان العلاقة بينه وبين الله قبل كل شيء عفو يستحي أن يقرض الله ما لا ينتفع به من الإبل ، لا ظهر فيركب ، ولا خصر فيحلب . هذه الضمانات الدينية هي خير وقاية للتهرب من الزكاة . ذلك التهرب الذي تفضي في الدول الغربية . ففي فرنسا صرح المسيو فانسان أوريون في سنة ١٩٣٦ بأنه لولا الغش لنخفص غثات الضرائب . وصرح المسيو ثيري بأنه لولا الغش لزادت حصيلة الضرائب . وأشار الرئيس روزفلت إلى هذا الغش ذاكراً : أن مرتكبيه يلجأون إلى وسائل بعضها ذات صفة قانونية والبعض الآخر مخالف للقانون ، ورأى أن هذه الوسائل كلها ، مخالفة لروح القوانين وتجب مكافحتها . وأشارت صحيفة التيمز الإنجليزية إلى أنه ( يمكن تغطية جانب من عجز الميزانية لو تمكن وزير المالية من كشف طريقة عملية لمنع التهرب المالي<sup>(٣)</sup> .

### الضمانات القانونية والتنظيمية :

ومع هذه الضمانات الدينية والخلقية التي تعتمد على الضمير والإيمان ، قررت شريعة الإسلام ضمانات أخرى قانونية وتنظيمية ، تضمن بها الدولة تحصيل الزكاة ، وخاصة إذا ضعف إيمان بعض الناس . ومن ذلك :

٢٤١ - رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه كل شرط مسلم ووافقه الذهبي ج١ : ٣٩٩-٤٠٠ في إسناده محمد بن إسحاق وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه إذا عتق ، وهو هنا صرح بالتحديث . مختصر السنن ج٢ ص ١٩٨-١٩٩ ، نيل الأوطار ج٤ ص ١١٥ ط مصطفى الحلبي . وقال النووي في المجموع ( ج٥ - ٤٢٧ ) : رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح أو حسن ، وزاد ابن أحمد في مسند أبيه : قال أرواي عن أبي بن كعب ، وهو عبارة بن عمرو بن حزم : وقد وليت الصلوات في زمن معاوية ، فأعلنت من ذلك الرجل ثلاثين حقة ، لألف وعسمائة بغير أه . فاستجاب الله دعاء رسوله له بالبركة في ماله . ٣ - من محاضرة « الإسلام وضع الأسس الحقة للضريبة . »

## الأمر بمعاونة الجباة وعدم إخفاء شيء عنهم :

وقد جاءت في ذلك أحاديث ذكرنا بعضها فيما سبق . منها أن رسول الله ﷺ قال : « سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم . واخلوا بينهم وبين ما يبتغون . فإن عدلوا فلا تفسدهم . وإن ظلموا فاعليها . فإن تمام زكاتكم رضاهم . وليدعوا لكم » (١) .

وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله ﷺ فقالوا : إن أناساً من المصدقين « جباة الصدقة » يأتوننا فيظلموننا فقال ﷺ : « أرضوا مصدقيكم » قالوا : وإن ظلمونا . قال : « أرضوا مصدقيكم » قال جرير : فما صدر عني مصدق بعد ما سعت هذا من رسول الله ﷺ إلا وهو عني راض (٢) .

وعن بشير بن الحصاصية قال : قلنا يا رسول الله : ان قوماً من أصحاب الصلابة يعتدون علينا . أفنكم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا ؟ فقال : لا (٣) .

بينت هذه الأحاديث أن تعنت بعض الموظفين في جباية الزكاة . أو جورهم الجزئي لا يبرر الامتناع عن مساعدتهم في مهمتهم . ولا كتمان المال عنهم . لأن ذلك يؤدي إلى خلخلة مالية الدولة . واضطراب ميزانيتها . وبخاصة أن بعض الناس يغالون في تقدير آرائهم هم . ولا يلتفتون إلى تقدير غيرهم . وهذا كله ما لم يكن ذلك ظلماً صريحاً ليس له تأويل ولا شبهة . فله هنا أن يحتج عن أداء الزيادة ويتظلم منها ، كما في حديث انس في المقادير الواجبة في الزكاة : « فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها . ومن سئل فوق ذلك

- 
- ١ - رواه أبو داود في سنه - باب رضا المصدق - وفي استاده أبو الفصح وهو ثابت بن قيس المدني الفخاري متكلم فيه من جهة الحفظ ووثقه أحمد - مختصر السنن ج ٢ ص ٢٠٢ .
  - ٢ - رواه أبو داود واللفظ له وأخرجه مسلم والنسائي - المصدر نفسه .
  - ٣ - رواه أبو داود ، وسكت عنه هو والمنذري ، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق ، وفي استاده ديم السدوسي ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال في التصريح : مقبول . كما في ليل الأوطار ج ٤ : ١٥٦ ط العشمانية .

فلا يعطه . وذلك لأن النبي ﷺ حدد المقادير الواجبة تحديداً واضحاً عرفه كافة المسلمين . فمن تجاوزه من الجباة لم يسمع له .

### إبطال الاحتيا ل إسقاط الزكاة :

وقد حرم الإسلام الاحتيا ل بأي وجه لإسقاط الزكاة عنه . ولو كان ذلك الاحتيا ل جائزاً في ظاهر الشرع . كما إذا وهب ماله قبل تمام الحول بقليل لزوجته . لينقطع الحول . ثم تهب له ثانية فيسترده . وهذا ونحوه ما يطلقون عليه في الغرب اسم « التهرب المشروع » وعند بعض الفقهاء اسم « الحيل الشرعية » والدليل على تحريم ذلك : الحديث الصحيح « إنما الأعدال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

وقد استدال الإمام البخاري على بطلان الحيل بقوله ﷺ في حديث انس في فرائض الصدقة : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة<sup>(١)</sup> » قال الإمام مالك : معنى هذا : أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة أو يكون للخليطين لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه . فيفرونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة<sup>(٢)</sup> .

وقال الإمام أبو يوسف ما ذكرناه من قبل : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ، ولا اخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك ، فتبطل الصدقة عنها . بأن يصير لكل واحد منهم من الإبل والبقر والغنم ما لا تجب فيه الصدقة . ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه ولا سبب<sup>(٣)</sup> »

١ - ذكر ذلك ابن القيم في « إغاثة اللهفان » ج ١ ص ٣٧٦ . وقد فصل في هذا الكتاب وفي أحلام الموقعين ٣ - الرد على الجوزي الحيل بأدلة قاطعة وفيرة .

٢ - الموطأ - كتاب الزكاة - باب صدقة الخلفاء بتصرف ج ١ ص ٢٦٤ ط الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

٣ - المخرج لأبي يوسف ص ٨٠ ط السلفية .



وهذا النقل عن أبي يوسف من كتابه « الخراج » يزد على الذين يزعمون أنه يبيع الحبل لإسقاط الزكاة ونحوها ، وعبارته صريحة في الدلالة على حرمة هذا العمل ، ولكن لعله لا يحكم ببطلان هذا العمل قانوناً ، لأن القاضي عنده إنما يحكم بالظاهر . ولا يدخل في النيات والسرائر . فأمرها إلى الله تعالى . وذهب الحنابلة والمالكية إلى تحريم مثل هذه الحيل وبطالان أثرها قانوناً . ففي كتب الحنابلة : من أكثر من شراء عقار فاراً من زكاة يزكى قيمته ، معاملة له بضد مقصده ، كالفار من الزكاة يبيع أو غيره<sup>(١)</sup> . وفي كتب المالكية مثل ذلك . وقد ذكرنا ذلك في الفصل السادس من الباب الخامس .

وكذلك إذا اشترى الرجل حلياً لامرأة . أو اشترت المرأة حلياً لنفسها فراراً من وجوب الزكاة عليها . فإن الزكاة تجب فيه عند الحنابلة . كما ذكرنا في بحث زكاة الحلي .

#### تقرير عقوبات مالية وجنالية للممتنع عن الزكاة :

وهو الذي جاء فيه الحديث بعقوبة مانعه . ورواه أحمد وأبو داود والنسائي « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها ، ومن أعطاها موثقراً فله أجرها . ومن منعها فإننا أخذوها وشرط إبله ، عزمة من عزمت ربنا تنازك وتعالى . لا يحل لآل محمد منها شيء » قال في منتقى الأخبار : وهو حجة في أخذها من الممتنع ووقوعها موقعها<sup>(٢)</sup> .

وأخذ شرط إبل الممتنع — وبعبارة أخرى : مصادرة نصف ماله الذي امتنع عن أداء زكاته — نوع من العقوبة المالية التي يلجأ إليها ولي الأمر عند الحاجة ، ليؤدب بها الممتنعين والمتهربين ، وهو من العقوبات التعزيرية غير المضرة التي تخضع لتقدير أولي الأمر وأهل الشورى في المجتمع الإسلامي ، ومعنى هذا أنها عقوبة غير لازمة ولا مطردة ، بل يمكن فعلها وتركها .

٣ — شرح غاية المصطفى ج ١ ص ١٠١ والقواعد النورانية ص ٨٩ .

٢ — نيل الأوطار ج ١ ص ١٢٢ .

وقد ذهب بعض الأئمة إلى أن العقوبة يأخذ المال أمر غير جائز ولا سائغ ، وأن ذلك شيء حدث أول الأمر ثم نسخ ، وذلك تشدد منهم في الحفاظ على حرمة التملك . واستناد إلى الحديث القائل : « إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم »<sup>(١)</sup> . ولأن الصحابة قاتلوا الممتنعين عن الزكاة ولم يأخذوا منهم زيادة عليها . ولكن الحديث المذكور هنا يرد عليهم . ولهذا رده بعضهم بالطعن في سنده . وليس فيه مظن معتبر ، ولجأ بعضهم إلى القول بنسخه ولا دليل على ذلك ، وقد ثبتت العقوبات المالية بأكثر من دليل<sup>(٢)</sup> .

ولم يقف الأمر في عقوبة مانع الزكاة عند الغرامة المالية فحسب ، بل تعداها إلى سلب السيوف وإيقاد نار الحرب ، لقتال المكابرين في أداء حق الله وحق السائل والمحروم . ولهذا قاتل أبو بكر ومعه الصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة وقال : والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه<sup>(٣)</sup> . قال ابن حزم : وحكم مانع الزكاة إنما هو أن تؤخذ منه أحب أم كرهه ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكر ، فوجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها أو يموت قتيل الله تعالى إلى لعنة الله ، كما قال رسول الله ﷺ « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع » وهذا منكر ففرض على من استطاع أن يغيره كما ذكرنا وبالله التوفيق<sup>(٤)</sup> . وقد بينا في باب « طريقه أداء الزكاة » أن الزكاة حق ثابت لا يسقط بالتقادم ومضي السنين ، ولا يموت من وجبت عليه الزكاة ، وأنها تعد ديناً على تركه لمايت يقدم على ديون العباد الأخرى ، لأنها قد اجتمع فيها أمران : أنها حق الله ، وحق عباده الفقراء والمحتاجين<sup>(٥)</sup> .

١ - رواه مسلم .

٢ - ذكر ابن القيم في الطرق الحكيمة خمس عشرة قضية للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه تحققت فيها العقوبة بالمال ، ص ٢٨٧ ط المني ، وراجع ص ٧٧٩ - ٧٨٢ من هذا الكتاب .

٣ - راجع مبحث « قتال مانعي الزكاة » من الباب الأول ص ٧٨ وما بعدها .

٤ - الملل ١١ ص ٣١٣ .

٥ - راجع ص ٨٣٢ - ٢٨٧ .

## الفصل السابع

### هل تُفرض ضرائب مع الزكاة؟

إذا كان الإسلام قد فرض الزكاة حقاً معلوماً في أموال المسلمين ، وجعلها ضريبة تتولاها الحكومة المسلمة جباية وصرفاً ، فهل يجوز لهذه الحكومة أن تفرض على الأغنياء ضرائب أخرى إلى جوار الزكاة لإقامة مصالح الأمة ، وتغطية النفقات العامة للدولة ، أم تعد الزكاة هي الفريضة المالية الوحيدة التي لا يؤخذ من المسلمين غيرها ؟

لكي يتضح هذا الأمر جلياً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ، نجعل الكلام فيه حول مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : الأدلة على جواز فرض الضرائب .

المبحث الثاني : الشروط التي يجب مراعاتها في فرض الضرائب .

المبحث الثالث : شبهات المانعين لفرض الضرائب والرد عليها .

وها نحن نتحدث عنها على هذا الترتيب .

## المبحث الأول الأدلة على جواز فرض الضرائب مع الزكاة

أما الأدلة على جواز فرض الضرائب العادلة فنوضحها فيما يلي :

أولاً : أن التضامن الاجتماعي فريضة :

ولا حاجة بنا إلى إعادة ما ذكرناه من أدلة على هذا الحكم في باب « أفي المال حق سوى الزكاة ؟ » وحسبنا أن نذكر أن الجميع متفقون على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة عامة بعد الزكاة وجب سدها ، مهما استغرق ذلك من الأموال ، حتى الذين يقولون : « ليس في المال حق سوى الزكاة » يقررون ذلك في وضوح . كما يؤكد ذلك ما ذكرناه في نظرية « التكافل » ونظرية « الإخاء » في حديثنا عن الأساس النظري لفرض الزكاة ، فهي تصلح أساساً لكل ما يفرض من حقوق في المال بعد الزكاة أيضاً .

ثانياً : أن مصارف الزكاة محدودة ونفقات الدولة كثيرة :

فقد عرفنا أن الزكاة ضريبة ذات صبغة خاصة وأهداف معينة : أهداف اجتماعية وأخلاقية ودينية وسياسية ، كما بينا فيما سبق ، وليس هدفها الهدف المالي فقط — أعني مجرد جمع المال للإنتفاق على مرافق الدولة — إلا على قول من جعل « سبيل الله » يشمل كل طاعة ومصلحة ، وهو خلاف ما تدل عليه الآية والحديث ، وخلاف ما ذهب إليه الجمهور .  
ومن هنا كانت مصارف الزكاة محصورة في الأصناف الثمانية التي حددها

القرآن ، ويجمعهم وصفان : من كان محتاجاً من المسلمين كالفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين لأنفسهم وابن السبيل ، ومن يحتاج إليهم المسلمون كالمجاهدين في سبيل الله والمولفة قلوبهم والعاملين عليها ، والغارمين لمصلحة المجتمع .

ولهذا كان للزكاة بيت مال خاص — أي ميزانية مستقلة — ولم يجوز الفقهاء أن يخلط مالها بأموال الموارد الأخرى ، لتصرف في مصارفها الشرعية المنصوصة ، وتقوم بمهمتها الأولى في إقامة التكافل الاجتماعي .

ومن أجل ذلك قال أبو يوسف : لا ينبغي أن يضم مال الخراج إلى مال الصدقات ، لأن الخراج فيء لجميع المسلمين ، والصدقات لمن سمى الله عز وجل<sup>(١)</sup> .

ولهذا أيضاً قالوا : « لا تصرف الزكاة إلى بناء الجسور ، وتمهيد الطرق ، وشق الأنهار ، وبناء المساجد والربط والمدارس والسقايات ، وسد البثوث<sup>(٢)</sup> » .

ولكن هذه الأمور ضرورية للدولة الإسلامية ولأي دولة ، فمن أين تنفق على هذه المرافق ، وإقامة هذه المصالح إذا لم يميز لها الصرف من الزكاة ؟

والجواب : أنها كانت تنفق على هذه المصالح من خدش الغنائم الحربية التي يستولي عليها المسلمون من أعدائهم المحاربين ، أو مما أفاء الله عليهم من أموال المشركين بغير حرب ولا قتال ، وكان هذان الموردان في عهود الفتح الإسلامي الأولى يغنيان الخزانة بما لا تحتاج معه إلى فرض ضرائب على الناس غير الزكاة . وبخاصة أن واجبات الدول حينذاك كانت محدودة . أما في عصرنا — وقد نصب هذان الموردان — فلم يعد لإقامة مصالح الأمة مورد إلا فرض ضرائب أو وظائف على ذوي المال ، بقدر ما يحقق المصلحة الواجب تحقيقها . وفقاً لقاعدة « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » .

ولقد رأينا فقهاء الشافعية يقررون أن الزكاة « المرتبة » الذين لهم سهم في الفيء وبعبارة أخرى : الجنود النظاميين الذين لهم راتب من الخزانة العامة

١ - الخراج ص ٩٥ .

٢ - المفتي ج ص ٦٦٧ .

— لا يجوز ان يصرف لهم شيء من أموال الزكاة . فأما سهم « سبيل الله » فهو للمتطوعة من المجاهدين . ولكنهم بحثوا هنا ما إذا لم يكن في الخزانة العامة شيء يعطى منه للجنود المنتظمين ، واحتاج المسلمون إلى من يكفهم شر الكفار ، فمن أين يعطى هؤلاء المنتظمون ما يقوم بحاجاتهم ومطالبهم ؟  
لقد رجح النووي وغيره من أئمة الشافعية أنه يلزم أغنياء المسلمين إعانتهم من غير مال الزكاة (١) .

### ثالثاً : قواعد الشريعة الكلية :

وليس الأمر مقصوراً على قاعدة إيجاب ما لا يتم الواجب إلا به ، فإن هناك قواعد كلية ومبادئ تشريعية عامة ، أصلها علماء الإسلام أخذوا من نصوص الشريعة ، ومن استقراء أحكامها الجزئية ، وأصبحت بذلك أصولاً تشريعية يحكمم إليها ، ويعول عليها ، ويهتدي بها عند التقنين أو الفتوى أو القضاء .

ومن هذه القواعد : رعاية المصالح . دور المفسدة مقدم على جلب المصلحة . تقويت أدنى المصلحتين تحصيلاً لأعلاهما . يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام (٢) ..

ولا ريب أن تحكيم هذه القواعد الشرعية لا يؤدي إلى إباحة الضرائب فحسب ، بل يحتم فرضها وأخذها ، تحقيقاً لمصالح الأمة والدولة ، ودعماً للمفاسد والأضرار والأخطار عنها — ما لم تكن عندها موارد أخرى كافية كالبرترول — ولو تركت دولة الإسلام المصرية دون ضرائب تنفق منها ، لكان من المحتم أن تزول بعد زمن يسير من قيامها ، وينخر الضعف كيائها من كل نواحيه ، فضلاً عن الأخطار العسكرية عليها .

١ — انظر : الروضة ج ٢ ص ٣٢١ ونقطة المحتلج ج ٣ ص ٩٦ .  
٢ — انظر في هذه القواعد : الأشباه والنظائر لابن نجيم ، قسم القواعد ، وأيضاً : أصول التشريع التفسيري .

ولهذا أنفى علماء المسلمين في عصور مختلفة بوجوب إمداد بيت المال بما يلزمه من ضرائب يفرضها الحاكم المسلم لئلا يخطر أو سدّ حاجة .  
نجد الغزالي الشافعي - وهو من المضيقيين في الأخذ بالمصالح المرسل - يقول  
« وإذا خلت الأيدي من الأموال ، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ، وحيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام ، أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر ، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران ، قصد الشر دفع أشد الضررين ، وأعظم الشرين . وما يؤديه كل واحد منهم - أي من الأغنياء - قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله ، لو خلت خطة الإسلام - أي بلاده - من ذي شوكة ( أي حاكم قوي ) يحفظ نظام الأمور ، ويقطع مادة الشرور » (١) .

وقال الشاطبي المالكي : « أنا إذا قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسدّ حاجة الثغور ، وحماية الملك المتسع الإقطار . وخلّا بيت المال ، وارتفعت حاجة الجند إلى مال يكفيهم ، فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، ثم إليه - أي إلى الإمام - النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك . »

« وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين - أي في عهود الإسلام السابقة - لاتساع بيت المال في زمانهم ، بخلاف زماننا . فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك بطلت شوكة الإمام ، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار ، وإنما نظام ذلك كله شوكة الإمام ، فالذين يفرون من الدواهي ( أي الضرائب المفروضة عليهم ) لو تنقطع عنهم الشوكة ، لحقهم من الأضرار ما يستحقرون بالإضافة إليها أموالهم كلها ، فضلاً عن السير منها ، فإذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر اللاحق بهم بأخذ البعض من أموالهم ، فلا يتمارى في ترجيح الثاني

عن الأول « (١) .

فكلام كل من الغزالي والشاطبي في تجويز فرض الضرائب أو الوظائف على الأغنياء في الحال التي ذكروها . مبني على قاعدة : وجوب تحمل الضرر الأدنى لدفع ضرر أعلى وأشد .

رابعاً : الجهاد بالمال وما يتطلبه من نفقات هائلة :

إن الإسلام قد فرض على المسلمين الجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . في مثل قوله تعالى : « افروا خفافاً وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » (٢) « إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله . أولئك هم الصادقون » (٣) « تؤمنون بالله ورسوله وجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم » (٤) « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » (٥) .

ولا شك أن الجهاد بالمال المأمور به واجب آخر غير فريضة الزكاة ، ومن حق أولي الأمر في المسلمين أن يحددوا نصيب كل فرد قادر من عبء الجهاد بالمال . وهذا ما نقله ابن تيمية عن صاحب « غيات الأمم » كما سيأتي .

ولقد أصبح التسليح ونفقات الجيوش في عصرنا مما يحتاج إلى موارد هائلة من المال ، ومع هذا لم تعد القوة مقصورة على السلاح والجيوش ، إذ لا بدّ من القوة والتفوق في شتى جوانب الحياة العلمية والصناعية والاقتصادية ، وكل هذا يفترق إلى أمداد غزيرة من المال ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بفرض الضرائب باعتبارها نوعاً من الجهاد بالمال ، ليقوى الفرد أمتة ، ويحمي دولته ، فيقوى بذلك نفسه ، ويحمي دينه ودمه وماله وعرضه .

١ - الإحصاء ٢٣ ص ١٠٤ بصرف .

٢ - التوبة - ٤١ .

٣ - الحجرات - ١٥ .

٤ - الصف - ١١ .

٥ - البقرة - ١٩٥ .



### محامساً : الغرم بالغنم :

إن الأموال التي تجبى من الضرائب تنفق في المرافق العامة التي يعود نفعها على أفراد المجتمع كافة ، كالل دفاع والأمن والقضاء والتعليم والصحة والنقل والمواصلات والري والصرف ، وغيرها من المصالح التي يستفيد منها مجموع المسلمين ، من قريب أو من بعيد .

وإذا كان الفرد يستفيد من وجود الدولة وضيئطرتها ، ويتمتع بالمرافق العامة في ظل إشرافها وتنظيمها وحمايتها للأمن الداخلي والخارجي ، فعليه أن يمدّها بالمال اللازم لتقوم بمسئوليتها .

وكما يستفيد الفرد ويغنم من المجتمع وأوجه نشاطه المختلفة ممثلاً في الدولة ، ففي مقابل هذا يجب أن يفرم ويدفع ما يخصه من ضرائب والتزامات ، تطبيقاً للمبدأ الذي قرره الفقهاء وهو « الغرم بالغنم » .

## المبحث الثاني الشروط التي تجب رعائها في الضرائب

ولكن الضريبة التي يعترف لها الإسلام بالشرعية ، وبرضى نظامه عنها هي التي تتوافر لها الشروط الآتية :

الشرط الأول : الحاجة الحقيقية إلى المال ولا مورد آخر :

إن أول الشروط : أن تكون هناك حاجة حقيقية بالدولة إلى المال . بحيث لا تكون هناك موارد أخرى تستطيع الحكومة بها أن تحقق أهدافها ، وتقيم مصالحها دون إرهاق الناس بالتكاليف .

وذلك أن الأصل في المال الحرمة ، وفي اللمم البراءة من التكاليف مالية وغير مالية ، فلا يجوز انتهاك حرمة الملكية الخاصة ، وأخذ المال من مالكه وتكليف الأمة أعباء مالية ، إلا لضرورة قاضية أو حاجة داعية ، فإذا لم توجد الحاجة ، أو وجدت ، وكان عند الحكومة من الأموال أو الموارد ما يغطي نفقاتها ، ويغنيها عن إلزام الناس بالضرائب ، فلا يجوز فرض الضرائب حينئذ .

وقد تشدد علماء المسلمين وأصحاب الفتوى منهم في رعاية هذا الشرط إلى أبعد حد . واشترط بعضهم أن يخلو بيت المال خلواً تاماً ، حتى يجوز فرض ضرائب ، وما صنعوا ذلك إلا خشية إسراف الحكام في طلب الأموال لحاجة ولنغير حاجة ، وإرهاق الرعية بما لا تحتمله طاقتهم من الوظائف المالية والمكوس الجائرة .

والحق أن التاريخ الإسلامي يروي لنا من ذلك مواقف رائعة لعلمائنا وفقوا فيها مع مصلحة الشعوب ، وضد ترف السلاطين ، واتباع السلاطين .

فحينما أراد سلطان مصر « قطز » التجهز لقتال التتار ، استجابة لطلب الملك الناصر صاحب حلب والشام يومئذ ، جمع القضاة والفقهاء والأعيان لمشاورتهم فيما يعتمد عليه في أمر التتار ، وأن يؤخذ من الناس ما يستعان به على جهادهم فحضروا في دار السلطنة بقلعة الجبل ، وحضر الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ، والقاضي بدر الدين السنجاري قاضي قضاة الديار المصرية ، وغيرهما من العلماء ، وتناقشوا في الأمر ، فكان الاعتماد على ما يقوله ابن عبد السلام ، وخلاصة ما قاله للسلطان قطز : أنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم ، وجاز لكم ان تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء ، وتبيعوا مالكم من الخواص<sup>(١)</sup> المذهبة والآلات النفيسة ، ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه ، ويتساووا هم والعامّة . أما أخذ الأموال من العامة ، مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا . وانفض المجلس على ذلك<sup>(٢)</sup> .

وتكرر هذا الموقف الشجاع للإمام النووي مع الظاهر بيبرس .  
 فحينما خرج الظاهر إلى قتال التتار بالشام ، ولم يكن في بيت المال ما يقوم بتجهيز الجيش والاتفاق على المقاتلين ، استفتى علماء الشام في جواز فرض ضرائب على الشعب ، لإعانة السلطان والجيش على قتال الأعداء، وتغطية النفقات المطلوبة . فأفتاه العلماء بجواز ذلك للحاجة والمصلحة ، وكتبوا له بذلك، وكان الإمام النووي غائبا ، فلما سأل السلطان العلماء : هل بقي من أحد ؟ قالوا : نعم بقي الشيخ محي الدين النووي .. فطلبه فحضر ، فقال له : اكتب خطك « توقيعك » مع الفقهاء . فامتنع الشيخ وأبى ، وسأله السلطان : ما سبب امتناعك ؟ قال الشيخ : أنا أحرف أنك كنت في الرق للأمير « بندقار » وليس لك مال ثم من الله عليك ، وجعلك ملكا ، وسمعت أن عندك ألف مملوك

١ - جميع حياسة : وهي كساء موسى بالذهب يخلمه السلطان على أمرائه وأمواله في مناسبات خاصة .

٢ - انظر : النجوم الزاهرة ج٧ ص ٧٢-٧٣ والبلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٤١٦-٤١٧ وطبقات الشافعية لابن السبكي في ترجمة الشيخ عز الدين .

لكل مملوك حياصته من الذهب ، وعندك مائتا جارية لكل جارية حق من الحلي ،  
فإن انفتت ذلك كله ، وبقيت ممالكك بالبتون والصوف بدلاً من الخواصص ،  
وبقيت الجوارى بياهن دون الحلي ، أفنتك بأخذ المال من الرعية .  
فغضب الظاهر من كلامه وقال له : اخرج من بلدي دمشق ، فقال :  
السمع والطاعة ، وخرج إلى « نوى » .

فقال الفقهاء للسلطان : إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، ومن يقتدى  
بهم ، فأعده إلى دمشق ، فأذن الظاهر يرجوعه ، ولكن الشيخ رفض ، وقال :  
لا أدخلها والظاهر بها . ومات الظاهر بعد شهر<sup>(١)</sup> .

ومما كتبه إلى السلطان الظاهر يبرس في رسالة ينصحه فيها ويوضح له  
حكم الشرع قال :

« ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شيء ما دام في بيت المال شيء من نقد أو  
متاع أو أرض أو ضياع تباع ، أو غير ذلك ، وهؤلاء علماء المسلمين في بلاد  
السلطان — أعز الله أنصاره — متفقون على هذا ، وبيت المال بحمد الله معمور  
زاده الله صمارة وسعة وخيراً وبركة<sup>(٢)</sup> » .

#### الشرط الثاني : توزيع أعباء الضرائب بالعدل :

وإذا تحققت الحاجة إلى المال ، ولم يوجد مورد لسد هذه الحاجة إلا بالضرائب  
لم يكن فرضها جائزاً فحسب بل واجباً ، بشرط أن توزع أعباء الضريبة على  
الناس بالعدل ، بحيث لا يرهق فريق من الرعية لحساب فريق آخر ، ولا تحابي  
طائفة ويضاعف الواجب على طائفة أخرى ، بغير مسوغ يقتضى ذلك .

لا نعني بالعدل « المساواة » ، فإن المساواة بين المتفاوتين ظلم ، فليس  
بلازم أن تكون نسبة المأخوذ واحدة من الجميع ، بل يجوز لاعتبارات اقتصادية  
اجتماعية أن تختلف النسبة فيؤخذ من هذا أكثر من ذاك .

١ - من كتاب « الإسلام المفترى عليه » للاستاذ محمد الفزالي ص ٢٢٢-٢٢٣ ط خامسة .  
٢ - من ترجمة الإمام النووي للحافظ السخاوي - مطبعة جمعية النشر والتأليف بالأزهر سنة ١٩٢٥م

يدل. لذلك ما رواه أبو عبيد بسنده عن ابن عمر قال : « كان عمر يأخذ من النبط : من الزيت والحنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر<sup>(١)</sup> » .

والنبط : قوم من تجار أهل الحرب المستأمنين كانوا يجلبون مختلف السلع والأطعمة إلى المدينة. والمبدأ الذي وضعه عمر — كما رواه عنه أنس بن مالك ، أن يؤخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر<sup>(٢)</sup> .

وهذا عند الانتقال بالسلع من بلد إلى آخر ، فهناك يقفه العاشرون — المعصلون الموكلون بالجباية — ويأخذون منه الضريبة ويعطونه براءة بذلك إلى سنة ، فهو يشبه الضرائب البحرية في العصر الحديث ، وإنما أخذ العشر من المستأمنين تطبيقاً لمبدأ « المعاملة بالمثل » فقد كانوا يأخذون العشر من تجار المسلمين كما كتب بذلك أبو موسى إلى عمر<sup>(٣)</sup> ، وأخذ نصف العشر من أهل الذمة ، لأنه صالحهم على ذلك ورضوا به<sup>(٤)</sup> . على أنه لا يؤخذ منهم إلا عند الانتقال من بلد إلى بلد ، بخلاف المسلم الذي يجب عليه تزكية تجارته ولو في بلده ، كما لا يطلب من الذي شيء عن زروعه وثماره ومواشيه وسائر الأموال التي تجب فيها الزكاة بالنسبة للمسلم ، وهذا فيما عدا نصارى بني تغلب الذين لهم وضع خاص صالحوا عمر عليه<sup>(٥)</sup> .

وأما تجار المسلمين فيؤخذ منهم ربع العشر ، لأنه زكاة ثروتهم التجارية . والمقصود : أن القاعدة في هؤلاء النبط أن يؤخذ منهم العشر ، كما قال السائب بن يزيد : « كنت عاملاً على سوق المدينة في زمن عمر ، قال : فكنتأخذ من النبط العشر<sup>(٦)</sup> » .

٢٤١ - الأموال ص ٥٣٣ .

٣ - انخراج لحيى بن آدم ص ١٧٢ .

٤ - الأموال ص ٥٣٢ .

٥ - راجع ذلك في المبحث الأول من الباب الثاني ص ١٠٠-١٠١ .

٦ - الأموال ص ٥٣٣ .

ولكن عمر رأى أن ينقص من سعر الضريبة ، ويتزل بها من ١٠٪ إلى ٥٪ لاعتبار اقتصادي هام ، وهو تشجيع استيراد الأقوات التي تفتقر إليها المدينة - وهي عاصمة الإسلام حينذاك - أكثر من غيرها من السلع الأخرى ، وكانت المدينة في عهده في حاجة إلى الزيت والحنطة « القمح » لا إلى القطنية « الحمص » ، واللوبيا ونحوها . وهذا ما تسير عليه الدول الحديثة في سياستها الجمركية ، فترفع معدل الضريبة الجمركية أو تخفضه ، تبعاً لأهدافها في تشجيع واردات معينة ، أو حماية المصنوعات الوطنية ، أو التقليل من استيراد الكماليات إلى غير ذلك من الأغراض .

روى أبو عبيد عن ابن عمر قال : « كان عمر يأخذ من النبط : من الزيت والحنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر<sup>(١)</sup> وصنيع الفاروق هذا يعطينا سنداً في رفع وخفض نسبة الضريبة ، وفقاً للاعتبارات المصلحية التي يراها أولو الأمر في الأمة .

وقد بينا من قبل أن من أهداف الإسلام في الاجتماع والاقتصاد : « ألا تنحصر ثروة الأمة في أيدي فئة قليلة من أبنائها ، فضلاً عن الأجانب عنها ، ولهذا يعمل الإسلام على توزيع الثروة على أكبر عدد مستطاع ، وإزالة الفوارق الكبيرة ، وتقريب المستويات بعضها من بعض ، ولهذا علل الله توزيع الفيء بقوله تعالى « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم<sup>(٢)</sup> » .

فإذا لم توجد وسيلة غير الضرائب التصاعدية ، تؤدي إلى هذه النتيجة : ألا يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم ، وأن يتزل الفيء درجة ، ويرتفع الفقير درجة ، ويقترّب كلا الفريقين من الآخر<sup>(٣)</sup> ، فهذا أمر يباركه الإسلام ويؤيده .

هذا مع وجوب مراعاة الجانب الشخصي من إعفاء نفقات المشية والأعباء العائلية والديون ، وغير ذلك مما ذكرناه من قبل .

١ - المصدر نفسه .

٢ - سورة الحشر الآية ٧ .

### الشرط الثالث : أن تنفق في مصالح الأمة لا في المعاصي والشهوات :

ولا يكفي أن تؤخذ الضريبة بالحق ، وتوزع أعباؤها على الناس بالعدل ، ما لم يتم صرفها في المصالح العامة للأمة ، لا في شهوات الحكام وأغراضهم الشخصية ، وفي ترف أسرهم وخاصتهم ، وفي رغبات أتباعهم والسائرين في ركبهم .

ومن هنا اهتم القرآن الكريم بالنص على مصارف الزكاة ، متعاً للأهواء السياسية أن تلعب بها ، وتنفق أموالها في غير مستحقها .  
ومن هنا أيضاً شدد الخلفاء الراشدون - ومعهم أجلاء الفصحابة - في صرف الأموال العامة في مصارفها الشرعية ، وهذا هو فرق ما بين الخلافة الراشدة ، والملك العضوض ، ما بين حكم يستند إلى رسالة سماوية ، وحكم يقوم على الدنيا وحدها .

روى ابن سعد في الطبقات عن سلمان أن عمر قال له : أملك أنا أم خليفة؟ فقال له سلمان : إن أنت جيت من أرض المسلمين درهماً ، أو أقل أو أكثر ، ثم وضعته في غير حقه ، فأنت ملك غير خليفة ! فاستعبر عمر - أي بكى - رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

وروي عن سفيان بن أبي العوجاء قال : قال عمر بن الخطاب : والله ما أدري : أخليفة أنا أم ملك ؟ فإن كنت ملكاً فهذا أمر عظيم ! قال قائل : يا أمير المؤمنين ، ان بينهما فرقاً . قال : ما هو ؟ قال : الخليفة لا يأخذ إلا حقاً ، ولا يضعه إلا في حق ، فأنت بحمد الله كذلك . والملك يعسف ، فيأخذ من هذا ، ويعطي هذا . فسكت عمر<sup>(٢)</sup> .

وروى الطبري : أن رجلاً كان بينه وبين عمر قرابة ، فسأله ، فزبره (دفعه) وأخرجه ، فكأن فيه فصيل : يا أمير المؤمنين ؛ فلان سألك فزبرته وأخرجته ، فقال : إنه سألتني من مال الله (مال الجماعة والدولة) فما معذرتي عند الله

٢٤١ - طبقات ابن سعد : المجلد الثالث ص ٣٠٦-٣٠٧ ط بيروت .

إن لقيته ملكاً خائناً ١٩ (١) .

#### الشرط الرابع : موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة :

ولا يجوز أن ينفرد الإمام - رئيس الدولة الأعلى - فضلاً عن نوابه وولاته في الأقاليم بفرض هذه الضرائب ، وتحديد مقاديرها ، وأخذها من الناس ، بل لا بدّ أن يتم ذلك بموافقة رجال الشورى وأهل الحل والعقد في الأمة . وقد قلنا : إن الأصل في أموال الأفراد الحرمه ، والأصل أيضاً براءة الذمم من التكاليف ، فإذا كانت الحاجة والمصلحة توجب أخذ بعض المال من حائزيه ، وتكليف الناس أعباء مالية ، فهذا أمر خطير لا يصح البت فيه إلا برأي أولي الرأي ، وموافقة أهل الحل والعقد ، فهم الذين يستطيعون مراعاة الشروط السالفة ، فيتنبئون وجوه الحاجة إلى المال ، ويعرفون كفاية الموارد الأخرى أو عجزها ، ويضعون من التنظيم ما يكفل توزيع أعباء الضريبة على الرعية بالعدل ، مستعينين بالخبراء وأهل الاختصاص ، ثم يراقبون بعد ذلك صرف الحصيلة التي تجبى فيما جمعت لأجله من المصالح والمرافق والإنتاج والخدمات .

#### وجوب الشورى من الكتاب والسنة :

ولا نقول ذلك من عند أنفسنا ، فهذا ما يدل عليه الكتاب والسنة :

أما الكتاب : فقد جعل الشورى عنصراً أساسياً من العناصر التي تكون المجتمع المؤمن ، قال تعالى : « والذين استجابوا لربهم ، وأقاموا الصلاة ، وأمرهم شورى بينهم ، وما رزقناهم ينفقون » (٢) . فجعل الشورى قرينة للاستجابة لله ، وإقامة الصلاة ، والاتفاق مما رزق الله ، وذلك في العهد المكّي ، وهو عهد تقرير المبادئ والأصول ، والطابع العام لأسلوبه هو الوصف مدحاً وثناءً ،

١ - تاريخ الطبري ج ٥ ص ١٩ - المطبعة الحسينية بمصر .

٢ - سورة الشورى الآية ٣٨ .



أو ذمّاً وتقريعاً .

وفي العهد المدني نزل قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » ، فإذا عزمت فتوكل على الله<sup>(١)</sup> » . ولما كان العهد المدني عهد تشريع وتنظيم للمجتمع الإسلامي ، فقد اتخذت الآية أسلوب الأمر ، وكان الطابع العام هو الأمر والنهي .

وبما يجدر بالأمر أن هذه الآية نزلت بعد غزوة أحد التي استشار النبي ﷺ فيها أصحابه : أيقعد بالمدينة أم يخرج إلى العدو ؟ فأشار عليه جمهورهم بالخروج إليهم ، فخرج ولم يكن ذلك من رأيه ، وكانت العاقبة قتل سبعين من الصحابة في سبيل الله . ومع هذه النتيجة نزلت الآية تؤكد الشورى وتأمّر بها « وشاورهم » أي دم على مشاورتهم ، ولا يمنعك ما حدث من المشاورة ، فما ندم من استشار .

وأما السنة : فكان ﷺ يشاور أصحابه في الأمور الهامة التي لم يوح إليه فيها بأمر من الله .. شاورهم يوم بدر في الذهاب إلى العير ، ولم يكنف برأي المهاجرين حتى اطمأن إلى موافقة الأنصار ، وشاورهم أيضاً أين يكون المنزل فتزل على رأي الحباب بن المنذر ، وشاورهم في الخروج يوم أحد — كما ذكرنا — وشاورهم يوم الخندق في مصالحة الأحزاب بثلاث ثمار المدينة عاملة ، فأبى ذلك عليه السعدان : سعد بن معاذ وسعد بن عباد ، فترك ذلك ، وشاورهم يوم الحديبية أن أن يميل على ذراري المشركين ، فقال له الصديق : انا لم نجيء لقتال أحد ، وإنما جئنا معتمرين ، فأجابه إلى ما قال . وقال ﷺ في قصة الإفك : أشيروا عليّ معشر المسلمين في قوم (بنو) أهلي ورموهم .. واستشار علياً واسامة في فراق عائشة رضي الله عنها<sup>(٢)</sup> .

قال ابن كثير بعد أن ذكر هذه المشاورات كلها : فكان ﷺ يشاورهم في الحروب ونحوها ، وقد اختلف الفقهاء : هل كان ذلك واجباً عليه أو من باب الندب تطليقاً لقلوبهم على قولين<sup>(٣)</sup> . ١ هـ

١ - سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

٢ - أي اتهموها ، والأين : التهمة ، وأبنت الرجل : إذا رميته بخلة سوء فهو مأبون .

٣ - تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٠ ط الحلي .

ولئن جاز الخلاف في شأن الرسول المعصوم المؤيد بالوحي ، لا يجوز الخلاف فيمن بعده من الأئمة والأمراء وأصحاب السلطان ، والآية صريحة في الأمر ، والأمر في أصله يفيد الوجوب . وحرص الرسول ﷺ على تنفيذ المشاورة في الأمور الهامة يرجح الوجوب ، وتجارب الأمة الإسلامية في تاريخها الطويل مع المستبدين ، وما جره الاستبداد عليها من ويلات — تحم علينا هذا الفهم في الآية الكريمة .

### هل الشورى معلة أم ملزمة ؟ :

بقي هنا سؤال : هل هذه الشورى ملزمة لولي الأمر ؟  
والجواب : نعم ولا شك .

والدليل على ذلك : أن الرسول ﷺ كان بعد المشاورة ينزل عن رأيه إلى رأي جمهور أصحابه كما ذكرناه في أكثر من موقف .

وذكر ابن كثير : أن ابن مردويه ، روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن العزم في الآية الكريمة « فإذا عزمت فتوكل على الله » فقال : « مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم »<sup>(١)</sup> .

ولو لم تكن الشورى ملزمة لفقدت قيمتها وأثرها ، وجعل منها المستبدون « تمثيلية » يضحكون بها على الشعوب ، فيشاورون ثم يفعلون ما يشاؤون ، أو يشاورون ويخالفون كما زعموا في شأن النساء<sup>(٢)</sup> .

على أن من حق أهل الحل والعقد في الأمة أن يشترطوا على ولي الأمر أن يستشيرهم وجوباً في كل أمر هام ، مثل فرض الضرائب ، وأن يلتزم رأي

١ - المرجع السابق .

٢ - يجرى على ألسنة بعض الناس كلمة « شاورون وخالفون » بزعم أنها حديث نبوي ، ويكفيها دليلاً على بطلانه قوله تعالى في شأن آل الدين مع الرضيع : « فإن أراد فصلاً من تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما » (سورة البقرة الآية ٢٣٣) . قال الثوري وغيره : لا يجوز لواحد منهما أن يستبد بذلك من غير مشاورة الآخر « ابن كثير ج ١ ص ٥٨٤ » .

الأغلبية . فهو إذا قبل الحكم وتمت له البيعة على هذا الشرط ، لم يجوز له أن ينقضها ، ففي الحديث : «المسلمون على شروطهم»<sup>(١)</sup> «والوفاء بالعهد واجب حتم . وهذا سواء قلنا : الشورى واجبة أم مستحبة ، ملزمة أم معلمة . هذا والآية الكريمة لم تذكر الأمور التي تكون فيها الشورى ، غير أنها ذكرت كلمة جامعة هي كلمة « الأمر » وهو يشمل كل أمر عام يتعلق بعموم الناس ، ويؤثر في مصالحهم وأحوالهم : كأمر الحروب والمعاهدات بين الدول وما شابه ذلك .

ولا ريب أن فرض الضرائب على الأمة من أهم الأمور وأبعدها أثراً في حياة الشعوب ، ولهذا تنص الدول الديمقراطية المعاصرة على ألا تفرض ضريبة على الشعب إلا بموافقة ممثليه في المجالس النيابية .

---

١ - رواه أبو داود في كتاب الأتقية، وابن ماجه في الأحكام والحاكم من أبي هريرة وصححه  
هل شرطهما، وصححه أيضاً ابن حبان ورواه الترمذي من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو  
ابن عوف المزني عن أبيه عن جده وقال : حسن صحيح ، ولفظه : « المسلمون  
عند شروطهم الا شرطاً حرم حلال أو أصل حراما » ، واعتذر بأن كثيراً  
ضعيف جداً ، واعتذر له ابن حجر فقال : « وكأنه اعتبر بكثرة طرقه » وذلك  
أن الحاكم رواه عن أنس وعن عائشة ولكن إسناده واه ، والطبراني عن رافع بن  
خديج وإسناده حسن كما في التيسير للمناوي ج ٢ : ٤٥٧ . وقد قال الشوكاني بعد  
ذكر رواياته المتعددة : ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها  
لبعض ، فأقل أحوالها أن يكون « المتن » الذي اجتمعت عليه « حسناً » . نيل الأوطار  
ج ٥ : ٢٥٤ . وانظر كشف الخفا ج ٢ : ٢٠٩ ونيفس القيسر ج ٦ : ٢٧٢

### المبحث الثالث شبهات المانعين لفرض الضرائب

ربما يظن بعض الناس أن الزكاة تنفي عن غيرها ، وأنه لا يجوز فرض ضريبة بعدها ، وقد يثبتون هذا ، ويؤيدونه ببعض الشبهات التي نجملها فيما يلي :

#### الشبهة الأولى : أن لا حق في المال سوى الزكاة :

إن المشهور عن الفقهاء أن لا حق في المال سوى الزكاة ، وما دامت الزكاة هي الحق الوحيد في المال ، فلا يجوز أن تفرض فيه حقوق أخرى باسم الضرائب أو غيرها .

#### الشبهة الثانية : احترام الملكية الشخصية :

إن الإسلام قد أحترم الملكية الشخصية ، وجعل كل إنسان أحق بماله ، وحرّم الأموال ، كما حرم الدماء والأعراض ، حتى جاء في الحديث « من قتل دون ماله فهو شهيد »<sup>(١)</sup> ولا يحل أخذ مال امرئ إلا بطيب نفس منه . والضرائب — مهما يقل القائلون في تبريرها وتفسيرها — ليست إلا مصادرة لجزء من المال يؤخذ من أربابه قسراً وكرهاً .

#### الشبهة الثالثة : الأحاديث الواردة بدم المكس ومنع العشور :

إن الأحاديث النبوية جاءت بدم المكوس والقائمين عليها ، وإبعادهم بالنار ، والحرمان من الجنة ..

---

١ - رواه الجماعة .

فمن أبي الخير رضي الله عنه قال : « عرض مسلمة بن مخلد - وكان أميراً على مصر - على رويغ بن ثابت رضي الله عنه أن يوليه العشور . فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن صاحب المكسر في النار<sup>(١)</sup> » .  
وعن عقبه بن عامر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يدخل الجنة صاحب مكسر<sup>(٢)</sup> » .

وهذا الحديث والذي قبله ، وإن كان فيهما كلام يؤيدهما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه في قصة المرأة الغامدية ، التي حملت من الزنى ، وأقام النبي ﷺ عليها الحد باعتبارها بعد أن وضعت وفطمت وليدها . وفي هذا الحديث : لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكسر لغفر له .

دل هذا الحديث على أن ذنب صاحب المكسر أشد من ذنب امرأة زنت وهي متزوجة وحملت من الزنى . وهذا من أشد الوعيد .

كما يعضد هذه الأحاديث ما ورد في ذمّ « العشارين » من أحاديث ، إذا لم تبلغ درجة الصحة أو الحسن . فإن بعضها يقوى ببعض .

من ذلك ما رواه الطبراني في الكبير بسنده عن عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ : « إن الله يدنو من خلقه فيغفر لمن يستغفر إلا لبغي بفرجها أو عشار<sup>(٣)</sup> » .

قال ابن الأثير في النهاية<sup>(٤)</sup> : المكسر الضريبة التي يأخذها الماكس . وهو العشار .

١ - رواه أحمد من رواية ابن خزيمة والطبراني نحوه وزاد : يعني العاشر ( الترتيب والترتيب ) ج ١ ص ٥٦٨ ط الحلبي .

٢ - رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم ، كلهم من رواية محمد بن إسحاق وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم قال المنذري : كذا قال ، ومسلم إنما خرج الحديث من اسمعق في المائعات ( المصدر السابق ) ص ٥٦٦-٥٦٧ .

٣ - ذكره في مجمع الزوائد ج ٣ : ٨٩ بأناطلة من التبرير والإكسار ومن أحمد أيضاً . قال : ورجال أحمد رجال الصحيح . لا ينافيه في ذلك ، وفي كلامهما .

٤ - النهاية في غريب الحديث ج ٤ ص ١٠ ط المطبعة الأميرية .

وقال البغوي : « يريد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار إذا مروا عليه مكساً باسم العشر »<sup>(١)</sup> .. قال المنذري : أما الآن فلأنهم يأخذون مكساً باسم العشر ، ومكوساً آخر ليس لها اسم ، بأ شيء يأخذونه حراماً وسحتاً ، ويأكلونه في بطونهم ناراً ، حجتهم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد<sup>(٢)</sup> . »

وقال المناوي في صاحب المكس : المراد به العشار ، وهو الذي يأخذ الضريبة من الناس . ونقل عن الطيبي قوله : وفيه أن المكس من أعظم الموبقات وعده الذهبي من الكبائر<sup>(٣)</sup> . ثم قال : فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من اللص . فإن عسف الناس وجدد عليهم ضرائب فهو أظلم وأغشم من أنصف في مكسه ورفق برعيته . وجاني المكس وكاتبه ، وآخذه من جندي وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر أكالون للسحت<sup>(٤)</sup> . اهـ .

ويلحق بالأحاديث التي ذكرناها ما جاء أيضاً في رفع العشور عن أهل الإسلام . مثل ما رواه سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا معشر العرب ، احمدا الله الذي رفع عنكم العشور<sup>(٥)</sup> .

وما رواه رجل عن النبي ﷺ « إنما العشور على اليهود والنصارى ، وليس

١ - الترغيب والترهيب ج١ ص ٥٦٧ .

٢ - نفسه ص ٥٦٧ .

٣ - كما في ص ١١٩ من « الكبائر » للذهبي . مطبعة البيان ، بيروت . ولكن الذهبي لم يحدد ما هو المكس بالضبط ، بل قال : المكس من أكبر أضرار الظلمة ، بل هو من الظلمة أنفسهم ، فإنه يأخذ ما لا يستحق ويضطر من لا يستحق . وكذلك هذه ابن حجر الميشتي في الزواج .

٤ - فيض القدير ج٦ ص ٤٤٩ .

٥ - قال في جميع الزوائد (ج٣ : ٨٧) : رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ، وفيه رجل لم يسم وبقيّة رجاله موثقون .



## الرد على الشبهة الأولى :

أما الشبهة الأولى فقد فرغنا من الرد عليها في الباب السابق . وبيننا بالأدلة الناصعة : أن في المال حقاً بل حقوقاً سوى الزكاة . وإن هذا أمر مجمع عليه في الواقع .

## الرد على الشبهة الثانية : الملكية الشخصية لا تنافي تعلق الحقوق بالمال :

إن احترام الإسلام للملكية الفردية لا ينافي تعلق الحقوق بالمال ، فللفقراء والضعفاء حق في المال بمقتضى أخوتهم الإنسانية وأخوتهم الدينية ، وبحكم حاجتهم وعجزهم عن الكسب بما لا دخل لهم فيه، إلى غير ذلك من الوجوه التي أثبتناها .

وللجماعة حق في مال الفرد لأنه لم يكسب ماله إلا بها ، وهي التي ساهمت من قريب ومن بعيد ، وعن قصد وغير قصد، في تكوين ثروة الغني، وهي التي بدونها لا تتم معيشتهم كإنسان في المدينة ، فالإنسان ملئ بطبعه كما قالوا .

وقبل ذلك كله هناك حق الله تعالى في المال ، فهو خالقه وواهبه وميسر السبيل إليه ، والمال في الحقيقة ماله ، والناس أمناء عليه مستخلفون فيه ، وليس للأمين أو الوكيل أو المستخلف أن يستأثر بما هو موثق عليه ، بل يبذله ويبذل منه كلما طلب المالك منه شيئاً بقل أو بكثرة .

فلذا كان في الدولة الإسلامية محتاجون لم تكفهم الزكاة، أو كانت مصلحة الجماعة وتأمينها عسكرياً واقتصادياً تتطلب مالاً لتحقيقها ، أو كان دين الله ودعوته وتبليغ رسالته يحتاج إلى مال لإقامة ذلك . فإن الواجب الذي يحتمه



الإسلام أن تفرض في أموال الأغنياء ما يحقق هذه الأمور ، لأن تحقيقها واجب على ولاية الأمر في المسلمين ولا يتم هذا الواجب إلا بالمال ، ولا مال بغير فرض الضرائب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

الرد على الشبهة الثالثة : المكس غير الضريبة المشروعة :

فأما الأحاديث الواردة في ذم المكس ، فأكثرها لم تثبت صحته ، كما رأينا . وما صح منها فليس هو نصاً في منع مطلق الضريبة . ذلك أن كلمة « المكس » لا يراد بها معنى واحد محدد لفة أو شرعاً .

ففي « اللسان » : المكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق الجاهلية . وفيه : والمكس ما يأخذه العشار . وقال ابن الأعرابي : المكس درهم كان يأخذه المصدق (جاني الصدقة) بعد فراغه . ثم ذكر حديث « لا يدخل صاحب مكس الجنة » . وفيه أيضاً : المكس : الضريبة التي يأخذها الماكس ، وأصله الجباية .

وفيه : المكس النقص . والمكس انتقاص الثمن في البيعة ، ومنه أخذ المكاس ... الخ<sup>(١)</sup> .

وقال البيهقي : المكس التقصان ، فإذا انقص العامل من حق أهل الزكاة فهو صاحب مكس<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا يمكن حمل ما جاء في صاحب المكس على الموظف العامل على الزكاة ، الذي يظلم في عمله ويعتدي على أرباب الأموال فيأخذ منهم ما ليس من حقه ، أو يفل من مال الله الذي جمعه ما ليس له ، مما هو من حق الفقراء والمساكين وسائر المستحقين . وقد يدل لذلك ما جاء عن بعض الرواة من تفسير العاشر بالذي يأخذ الصدقة على غير حقها<sup>(٣)</sup> . كما أن أبا داود أخرج الحديث في باب « في السعاية على الصدقة » .

١ - انظر : لسان العرب ، مادة مكس .

٢ - انظر : نيفس القدير ج ٦ ص ٤٤٩

٣ - انظر : مجمع الزوائد ج ٣ ص ٨٧-٨٨ .

كما يؤيد هذا ما ورد من أحاديث تحمل أغلظ الوعيد للعمال المعتدين في الصدقات ، وقد ذكرنا طرفاً منها في فصل « العاملين عليها » من مصارف الزكاة . ولهذا طلب عدد من الصحابة - كسعد بن عباد ، وأبي مسعود ، وعبادة بن الصامت - من النبي ﷺ أن يعفيهم من العمل على الصدقات حين سمعوا ما فيها من التشديد ، فخشوا على أنفسهم أن تلفحهم النار . فاستجاب الرسول ﷺ إلى رغباتهم ، وأعفاهم .

وهناك حمل آخر لكلمة « المكس » لعله هو الأظهر ، والمراد بها: الضرائب الجائرة التي كانت تسود العالم يوم ظهور الإسلام . فقد كانت تؤخذ بغير حق ، وتنفق في غير حق ، ولا توزع أعباؤها بالعدل . لم تكن هذه الضرائب تنفق في مصالح الشعوب ، بل في مصالح الملوك والحكام وشهواتهم ، وأتباعهم ولم تكن تؤخذ من المواطنين حسب قدرتهم على الدفع ، فكثيراً ما أعفى الغني محاباة ، وأرهق الفقير عدواناً . وهكذا تأوله بعض العلماء .

قال في التبيين من كتب الحنفية : وما ورد من ذم « العشار » محمول على من يأخذ أموال الناس ظلماً ، كما يفعله الظلمة اليوم<sup>(١)</sup>.

وكذا قال في الدر المختار<sup>(٢)</sup> وغيره .

فهذا النوع من الضرائب هو أولى ما يطلق عليه اسم « المكس » الذي جاء فيه ذلك الوعيد الشديد . وكذلك ما ورد في ذم « العشار » فهو في شأن ذلك الجاني الذي يستخدمه الظلمة سوط عذاب ، لإرهاق الشعب بما ليس في طاقته من تكاليف مالية وكثيراً ما يقاسمهم الظلم ، ويثرى على حساب الكادحين والمظلومين .

وهذا يطابق قول الذهبي في الكبائر: المكاس من أكبر أعوان الظلمة ، بل هو من الظلمة أنفسهم، فإنه يأخذ ما لا يستحق ، ويعطيه لمن لا يستحق<sup>(٣)</sup> .

١ - انظر البحر الرائق ج ٢ ص ٢٤٩

٢ - الدر المختار وحاشيته ج ٢ ص ٤٢ .

٣ - الكبائر : ١١٩ . الكبرة السابعة والمثرون .

أما الضرائب التي تفرض بالشروط التي ذكرناها ، لتغطي نفقات الميزانية وتسد حاجات البلاد من الإنتاج والخدمات ، وتقيم مصالح الأمة العامة العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، وتنهض بالشعب في جميع الميادين ، حتى يتعلم كل جاهل ، ويعمل كل عاطل ، ويشبع كل جائع ، ويأمن كل خائف ، ويعالج كل مريض .. أما هذه الضرائب لهذه الأغراض المذكورة وما شابهها فلا يشك ذو بصر بالإسلام أنها جائزة ، بل واجبة الآن ، وللحكومة الإسلامية الحق في فرضها وأخذها من الرعية حسب المصلحة وبقدر الحاجة .

### حديث رفع العشور عن المسلمين ومعناه :

وأما حديث رفع العشور عن المسلمين ، فمع أنه لم يصحح ، ليس صريح الدلالة على ما قالوه . بل له أكثر من معنى صحيح يمكن حمله عليه بدون تكلف أو اعتساف .

### تأويل أبي عبيد :

فقد ذكر الإمام أبو عبيد الأحاديث الواردة في وعيد صاحب المكس والعاشر ، وما يعضدها من الآثار ، ثم قال : « وجوه هذه الأحاديث التي ذكرنا فيها العاشر وكراهة المكس والتغليظ فيه : أنه قد كان له أصل في الجاهلية ، يفعله ملوك العرب والعجم جميعاً ، فكانت تستهيم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم .. يبين ذلك ما ذكرناه من كتب النبي ﷺ لمن كتب من أهل الأمصار « أنهم لا يحشرون ولا يعشرون » فعلمنا بهذا : أنه قد كان من سنة الجاهلية ، مع أحاديث فيه كثيرة ، فأبطل الله ذلك برسوله وبالإسلام ، وجاءت فريضة الزكاة بربع العشر ، من كل مائتي درهم خمسة ، فمن أخذها منهم على فرضها ، فليس بعاشر ، لأنه لم يأخذ العشر ، إنما أخذ ربعه .. وهو مفسر في الحديث .. « ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى » .. وكذلك الحديث الذي ذكرناه مرفوعاً ،

حين ذكر العاشر فقال : « الذي يأخذ الصدقة بغير حقها » .. وكذلك وجه حديث ابن عمر ، حين سئل : هل علمت عمر أخذ العشر من المسلمين ؟ فقال : لا . لم أعلمه » .. وكذلك حديث زياد بن حدير ، حين قال : « ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً » إنما أراد : أنا كنا نأخذ من المسلمين ربع العشر ، ومن أهل الزمة نصف العشر » ١٥ .

فالمراد برفع العشور عن المسلمين إذن هو تخفيف النسبة الواجبة عليهم من العشر الذي كان يأخذه ملوك العرب والعجم في الجاهلية ، إلى ربع العشر الذي فرضه الإسلام زكاة في أموال التجار .

والمراد باليهود والنصارى إذن في الحديث هم أهل الحرب منهم خاصة ، كما روى أبو عبيد عن عبد الرحمن بن معقل قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ؟ قال : ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً . قلت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار الحرب ، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم<sup>(١)</sup> . وهو ضرب من معاملة الأجانب يمثل ما تعامل به دولهم المسلمين . وهو مبدأ يتبع إلى اليوم .

فأما أهل الزمة من اليهود والنصارى ، فلم يكن يؤخذ منهم العشر ، كأهل الحرب ، ولا ربهه كالمسلمين ، وإنما يؤخذ منهم نصف العشر ، وقد أشكل ذلك على أبي عبيد ، ولم يدر وجهه في أول الأمر . قال : حتى تدبرت حديثاً له - أي لعمر - فوجدته إنما صالحهم على ذلك صلحاً ، سوى جزية الرؤوس ، وخراج الأرضين . وساق هذا الحديث . ثم قال : فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح ، فهو الآن حق للمسلمين عليهم<sup>(٢)</sup> .

ولعل هذا التضييف فيما يمر به تجارهم ، أنهم لا يطالبون بشيء عن مواشيهم ونقودهم المدخرة ، وغير ذلك مما يطالب به المسلمون<sup>(٣)</sup> .

١ - الأموال : ٧٠٧-٧٠٨ ط دار الفرق .

٢ - نفسه ٧٠٩-٧١٠ .

٣ - انظر : أحكام النمين والمستأمنين في دار الإسلام - فصل الغرائب التجارية .

### تأويل الترمذي :

وهناك تأويل آخر للعشور المذكورة في الحديث : أن المراد بها الجزية ، ولهذا جاء في بعض رواياته عند أبي داود : « ليس على المسلمين خراج » إذ كانت الجزية أيضاً تسمى « خراج الرؤوس » .  
قال الإمام الترمذي في سننه : وقول النبي ﷺ : « ليس على المسلمين عشور » إنما يعني به جزية الرقة . وفي الحديث ما يفسر هذا ، حيث قال : « إنما العشور على اليهود والنصارى ، وليس على المسلمين عشور » (١) وقد استدل به على أن الذي إذا أسلم وضعت عنه الجزية .

### رأي المناوي ومناقشته :

والعجيب أن العلامة المناوي في « التيسير » بعد أن قرر أن الحديث أصيل في تحريم أخذ المكس - يعني الضريبة - من المسلم ، قال : ولعل الخبر لم يبلغ عصر حيث فعله (أي المكس) . فقد قال المقرئ وغيره : بلغ عمر أن تجاراً من المسلمين يأتون الهند ، فيؤخذ منهم العشر ، فكتب إلى أبي موسى الأشعري ، وهو على البصرة : خذ من كل تاجر مربك من المسلمين من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن تجار العهد - يعني أهل الذمة - من كل عشرين درهماً درهماً « ثم وضع عمر بن عبد العزيز ذلك عن الناس » (٢) « اهـ . يشير بهذا إلى ما جاء عنه أنه كتب إلى أحد ولاته : أن يضع عن الناس المكس . وكتب إلى آخر : أن اركب إلى البيت الذي به « رفح » الذي يقال له : بيت المكس ، فاهدمه » (٣) .

والحق أن كلام المناوي هنا تعوزه الدقة والتحقيق والتمحيص .

١ - فقد صحح حديث العشور أو حسنه ، وليس هو بصحيح ولا حسن ،

١ - سنن الترمذي . كتاب الزكاة - باب ما جاء : ليس على المسلمين جزية ط حصص ٢٥ : ٣٩٩ .

٢ - التيسير : شرح الجامع الصغير ج ١ : ٣٦٨ .

٣ - الأموال - السابق : ٧٠٤ .

كما بين هو نفسه في « فيض القدير » .

ب - أفترض ان عمر عمل بضد ما جاء به الحديث الثابت في نظره - ولم ينهه عليه أحد من الصحابة في عهده ، رغم كثرتهم وعنايتهم بأمر دينهم ، وتعلقه بأمر من أمور الدولة التي لا يخفى عادة على جمهور الناس .

ج - اعتبر ما عمله عمر وأقره عليه الصحابة رضي الله عنهم أمراً منكراً بل كبيرة من الكبائر ، لأنه من « المكس » الذي لا يدخل صاحبه الجنة ! وهذا يناقض ما أمرنا به من اتباع سنة الخلفاء الراشدين ، ومنهم عمر بالإجماع .

د - مفهوم كلامه : أن عمر بن عبد العزيز قد وضع على الناس مظلمة بدأها عمر بن الخطاب ! والواقع التاريخي يثبت أن ابن عبد العزيز كان همه إحياء سنن ابن الخطاب ، ولذا كان يشبه به . وإنما عمل على هدم المظالم وسنن الجور التي أسسها بنو أمية - وهم آل ه و ذووه - لأن الله ورسوله كانا أحب إليه منهم .

ومن هنا يظهر لي أن الذي أزاله عمر بن عبد العزيز هو التعسف والإرهاق وتجاوز الحق الواجب ، وعدم رعاية الشروط والحدود فيما يؤخذ منه ، ومن يؤخذ منه ، ومتى يؤخذ ، وكيف يؤخذ ، مما جعل الناس يشكون من سوء الجباية ، وجور العاشرين أو العشارين . فهذا هو الذي أزاله خامس الراشدين رضي الله عنه .

يدل لذلك ما أخرجه ابن حزم - وذكرناه من قبل - عن زريق<sup>(١)</sup> بن حيان الدمشقي - وكان على جواز مصر - « كتب إلي عمر بن عبد العزيز : انظر من مربك من المسلمين ، فخذ مما ظهر من أموالهم ، مما يدبرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك<sup>(٢)</sup> » .  
والذي يعني هنا : أن حديث « ليس على المسلمين عشور » لا يصلح مستنداً

(١) زريق - بضم الزاي وفتح الراء . هكذا رجع أبو عبيد في الأموال ١٦٦١ ، لأن أهل الشام ومصر يطلقونه هكذا وهم أعلم به . وضبطه البخاري والذهبي وغيرهما بتقديم الراء .

(٢) انظر : الملل ٦٦ : ٦٦ .

لمن يقول بتحريم أخذ الضرائب العادلة من المسلمين — عند حاجة الدولة المسلمة إليها — لا من ناحية ثبوته ، ولا من ناحية دلالاته .

### فقهاء من المذاهب الأربعة يميزون الضرائب العادلة :

وبعد أن فندنا كل الشبهات التي يتمسك بها معارضو شرعية الضرائب العادلة ، يحسن بنا — لتأكيد ما بيناه في هذا الفصل — أن نذكر أن الفقه الإسلامي قد عرف ضرائب غير الزكاة ، أعني ضرائب عادلة أقرها جماعة من فقهاء المذاهب المتبوعة ، كما عرفوا الضرائب غير العادلة ، ورتبوا عليها أحكاماً . لكنهم لم يطلقوا على هذه وتلك اسم « الضرائب » بل سماها بعض الفقهاء من المالكية « الوظائف » أو « الخراج » .

وسماها بعض الحنفية « النوائب » جمع نائبة ، وهي اسم لما ينوب الفرد من جهة السلطان ، بحق أو بباطل .

وسماها بعض الحنابلة « الكلف السلطانية » أي التكاليفات المالية التي يلزم بها السلطان وعيته أو طائفة منهم .

### في الفقه الحنفي :

ففي فقه الحنفية نجد المتقدمين منهم والمتأخرين قد عرضوا لهذه الضرائب العادلة وأقروا شرعيتها . فهذا العلامة ابن عابدين يذكر أن من « النوائب » ما يكون بالحق ، مثل :

كرى النهر<sup>(١)</sup> المشترك ، وأجرة الحارس للمحلة — المسمى بديار مصر « الخفير » — وما وُظف للإمام ليجهز به الجيوش ، وفداء الأسارى ، بأن احتاج إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء ، فوُظف على الناس ذلك . ومعنى « وُظف عليهم » أي فرض عليهم فريضة دورية .

(١) كرى النهر : استحداث حفره .

ومن النوائب ما يكون بغير حق ، قال ابن عابدين : كجبايات زمننا <sup>(١)</sup> .  
قال في القنية من كتب الحنفية :

قال أبو جعفر البخاري : ما « يضربه » <sup>(٢)</sup> « السلطان على الرعية مصلحة لهم ،  
يصير ديناً واجباً ، وحقاً مستحقاً كالحراج . وقال مشايخنا : وكل ما « يضربه »  
الإمام عليهم لمصلحة لهم ، فالجواب هكذا ، حتى اجرة الحراسين لحفظ الطريق  
من اللصوص ونصب الدروب ، وأبواب السكك ، وهذا يُعرَف ، ولا  
يُعرَف ، خوف الفتنة . ثم قال : فعلى هذا ، ما يؤخذ في خوارزم من العامة  
( الجمهور ) لإصلاح مسنة « الجييون » أو الربض ونحوه من مصالح العامة -  
دين واجب ، لا يجوز الامتناع عنه ، وليس بظلم . ولكن يعلم هذا الجواب  
للعمل به ، وكف اللسان عن السلطان وسعاته فيه ، لا للتشهير ، حتى لا يتجاسر  
في الزيادة على القدر المستحق » <sup>٥٨</sup> . ويعني بالتشهير إعلان هذه الفتوى وتعميم  
العلم بها .

نقل ذلك ابن عابدين في حاشيته «رد المحتار» ثم قال: وينبغي تقييد ذلك  
بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي للملك <sup>(٣)</sup> .

وهذا النص الذي أثبتناه هنا شاهد صريح الدلالة على ما نقول ، فهو لاء  
الفقهاء مقتنعون بأن ما يضربه السلطان من ضرائب لمصلحة الجمهور دين واجب  
وحق مستحق ، ومع هذا ذيلوا هذا الحكم بقولهم : هذا أمر يُعرَف ولا  
يُعرَف خوف الفتنة ، يعنون أن يظل هذا الحكم في دائرة خاصة بين الفقهاء  
وتلاميذهم ، ولا يشاع بين الحكام وأعوانهم ، حتى لا يتجاسروا في الزيادة  
على القدر المستحق ، ويرهقوا الشعب بالتكاليف المالية ، لسبب وغير سبب .

### في فقه المذاهب الثلاثة :

وقال الشيخ المالقي من المالكية : توظيف الخراج على المسلمين من المصالح

(١) حاشية ابن عابدين (رد المحتار) ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تلاحظ أنه استعمل كلمة « ضرب » ومته اشتقت « الضريبة » .

(٣) رد المختار ج ٢ ص ٥٩ .



المرسلة ، ولا شك عندنا في جوازه ، وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا لكثرة الحاجة ، لما يأخذه العدو من المسلمين ، سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس ، وإنما النظر في المقدار المحتاج إليه من ذلك ، وذلك موكل إلى الإمام<sup>(١)</sup> .

وقد نقلنا من قبل عن الإمامين : الغزالي والشاطبي جواز فرض هذا الخراج إذا خلا بيت المال ، واحتاج الإمام .

وسأتي في كلام الإمام ابن تيمية عن الكلف السلطانية والمظالم المشتركة ما يفيد إقراره . لبعض ما يأخذه السلطان باعتباره من الجهاد بالمال ، الواجب على الأغنياء ، كما نقله عن صاحب « غياث الأمم »<sup>(٢)</sup> .

وهذا نجد في كل مذهب من المذاهب الأربعة علماء ، بل أئمة مرموقين أفتوا بجواز فرض الضرائب العادلة ، وإن تحفظ بعضهم في إعلان ذلك وتشهيره خشية مغالة الحكام في الأخذ ، وجورهم على الشعب .

### فروع لفقيهية على الضرائب الظالمة

ومن النوائب أو الكلف السلطانية أو الوظائف ما يفرضه السلطان ظلماً ، وبغير حق .

وقد عرض لهذا النوع من الضرائب الظالمة ، وفرعوا عليه عدة فروع منها :

- ١ - أن الكفالة بها تصح ، وإن كانت بغير حق ، بمعنى أن الكفيل إذا كفل غيره بها بأمره كان له الرجوع عليه ، بما أخذه الظالم منه ، لا بمعنى أنه يشبث للظالم حق المطالبة عن الكفيل<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تهذيب الفروق والقواعد السنية ، تأليف الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين مفتي المالكية ، وهو مطبوع بهامش « الفروق » للقرافي ١ ج ١ ص ١٤١

(٢) غياث الأمم - كما في كشف الظنون - مجلد ٢-١٧١٣ كتاب في الإمامة لإمام الحرمين الجويني الشافعي المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

(٣) حاشية رد المحتار ٢ ج ص ٥٨ ، ٥٩ هـ .

ب - أن من قام بتوزيع أعبائها يؤجر على ذلك ، وإن كان الأخذ في نفسه باطلا وظلماً . قالوا : والمراد بالعدل : المعادلة ، بأن يحمل كل واحد بقدر طاقته ، لأنه لو ترك توزيعها إلى الظالم ، ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق ، فيصير ظلماً على ظلم ، ففي قيام العارف بتوزيعها بالعدل تقليل للظلم ، فلهذا يؤجر<sup>(١)</sup> .

ح - أن ما توجه من هذه التوائب والحجايات بغير حق ، يجوز للفرد دفعها عن نفسه - أي التهرب منها بحيلة أو شفاععة أو نحو ذلك - إذا لم يحمل حصته على الباقيين ، فإذا كان الباقيون سيتحملون حصته ، فالأولى ألا يدفعها عن نفسه .

وقد استشكل ذلك بعضهم بأن إعطاءه إعانة للظالم على ظلمه ، فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه ، فذلك خير له .

ودفع غيره هذا الاشكال بأنه - بواسطة دفع هذا الظلم عن نفسه - سيوقع أنواعاً من الظلم على الضعفاء والعاجزين ممن لا حيلة لهم ولا شفاععة<sup>(٢)</sup> . وهذا هو الصحيح .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام جيد في وجوب المساواة بين الممولين في تحمل هذه الضرائب الظالمة .

فقد قال في « المظالم المشتركة » التي تطلب من الشركاء في قرية أو مدينة : « إذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم ، مثل « الكلف السلطانية » التي توضع عليهم كلهم ، إما على عدد رؤوسهم ، أو على عدد دوابهم أو عدد أشجارهم ، أو على قدر أموالهم ، كما يؤخذ منهم أكثر من الزكاة الواجبة في الشرع ، أو أكثر من الخراج الواجب بالشرع ، أو تؤخذ منهم « الكلف » التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية ، كما وضع على المتبايعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة وغير ذلك ، وإن كان قد قيل : إن ذلك

(١) نفسه ٥٩ .

(٢) نفسه ٥٨ .

وضع بتأويل الجهاد عليهم بأموالهم ، واحتياج الجهاد إلى تلك الأموال ، كما ذكره صاحب ( غياث الأمم ) وغيره ، مع ما دخل في ذلك من الظلم الذي لا مساغ له عند العلماء . ومثل ما يجمع لبعض العوارض كتقدم السلطان ، وحدث ولد له ، ونحو ذلك ، وإما أن ترمى عليهم سلع تباع منهم بأكثر من ثمنها ، وتسمى الخطائط ، ومثل القوافل فيطلب منهم على عدد رؤوسهم ، أو دوابهم أو قدر أموالهم ، أو يطلب منهم كلهم .

«فهؤلاء المكرهون على أداء هذه الأموال، عليهم لزوم العدل على ما يطلب منهم ، وليس لبعضهم أن يظلم بعضا فيما يطلب منهم ، بل عليهم التزام العدل فيما أخذ منهم بغير حق ، كما عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق ، فإن هذه الكلف التي أخذت منهم ، بسبب نفوسهم وأموالهم . هي بمنزلة غيرها بالنسبة إليهم ، وإنما يختلف حالها بالنسبة إلى الآخذ . فقد يكون أخذاً بحق ، وقد يكون أخذاً بباطل ، وأما المطالبون فهذه كلف تؤخذ منهم بسبب نفوسهم وأموالهم ، فليس لبعضهم أن يظلم بعضاً في ذلك ، بل العدل واجب لكل أحد على كل أحد في جميع الأحوال ، والظلم لا يباح منه بحال .

«وحينئذ هؤلاء المشتركون ليس لبعضهم أن يفعل ما به ظلم غيره ، بل إما أن يؤدي قسطه فيكون عادلاً ، وإما أن يؤدي زائداً على قسطه ، فيعين شركاءه فيما أخذ منهم فيكون محسناً . وليس له أن يمتنع عن أداء قسطه من ذلك المال امتناعاً يؤخذ به قسطه من سائر الشركاء ، فيتضاعف الظلم عليهم ، فإن المال إذا كان يؤخذ لا محالة ، وامتنع بجهاد أو رشوة أو نحوهما ، كان قد ظلم من يؤخذ منه القسط الذي يخصه ، وليس هذا بمنزلة أن يدفع عن نفسه الظلم من غير ظلم لغيره ، فإن هذا جائز . مثل أن يمتنع عن أداء ما يخصه ، فلا يؤخذ ذلك منه ولا من غيره .

«وحينئذ فيكون الأداء واجباً على جميع الشركاء ، كل يؤدي قسطه الذي ينوبه ، إذا قسم السلوب بينهم بالعدل ، ومن أدى عن غيره قسطه بغير إكراه كان له أن يرجع عليه ، وكان محسناً إليه في الأداء عنه ، فيلزمه أن يعطيه ما

أداه عنه ، كما في المقرض المحسن ، ومن غاب ولم يؤد حتى أدى عنه الحاضرون  
لزمه قدر ما أدوه عنه ، ومن قبض ذلك من ذلك المؤدى عنه ، وأداه إلى هذا  
المؤدى جاز له أخذه ، سواء كان الملتزم له بالأداء هو الظالم الأول أو غيره ،  
ولهذا له أن يدعي بما أداه عنه ، كما يحكم عليه بأداء بدل القرض ، ولا شبهة  
على الأخذ في أخذ بدل ماله (١) .

---

(١) انظر : مطالب أولي النهى . ج ٣ ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ . وقد طبعت رسالة « المظالم المشتركة »  
مستقلة أيضاً في دمشق .

## الفصل الثامن

### هل تغني الضرائب عن الزكاة؟

سؤال يتطلب الأجابة :

يلور في أفكار كثير من المسلمين ، ويمجري على ألسنتهم سؤال له أهمية بالغة . والإجابة عن هذا السؤال أصبحت ضرورة لا مفر منها . يتلخص هذا السؤال في أن أصحاب الأموال أصبحوا يدفعون للحكومة من الضرائب النسبية والتضاعدية مقادير ربما كانت فوق مقادير الزكاة التي فرضتها الشريعة بأضعاف مضاعفة . وهذه الأموال تذهب إلى خزانة الدولة التي تنفقها في مصارفها المبينة في ميزانيتها ، ولا شك أن بعض أبواب النفقات في الميزانية تعد من مصارف الزكاة ، وهو ما كان منها لإعانة العاجزين ، وتشغيل العاطلين ، وإيوائه المشردين واللقطاء ، ونحو ذلك ، مما تقوم عليه وزارات الشؤون الاجتماعية وغيرها ، كتيسير التعليم والعلاج للفقراء مجاناً.. فهل تغني هذه الضرائب - التي يدفعها المسلم - عن الزكاة ، وتصبح الحكومة هي المسئولة عن سد حاجات الفقراء وتغطية مصارف الزكاة بوجه عام ؟ أم إن هذه الضرائب - على كثرتها - لا تغني عن الزكاة ، ويجب على المسلم أن يؤديها باسمها وعنوانها الخاص ومقاديرها الخاصة ؟

وللجواب عن هذا السؤال يجب أن نذكر أن الزكاة لا تكون زكاة إلا بأمور ثلاثة :

١ - المقدار المخصوص الذي عينه الشرع من عشر ، إلى نصف عشر . إلى ربع عشر .

٢ - النية المخصوصة وهي قصد التقرب إلى الله وامثال أمره بأداء فرض الزكاة التي أمر بها عباده .

٣ - المصرف المخصوص ، وهو الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم .

فهل تحققت هذه الأمور الثلاثة في الضرائب الوضعية ؟  
أما المقدار ، فالنائب أن الضرائب لا تلتزم المقادير الشرعية ، بل تأخذ أحياناً أكثر ، وأحياناً أقل ، وأحياناً لا تأخذ شيئاً من مال مستوف للشروط وتجب فيه الزكاة ، كالزروع والثمار ، وأحياناً تأخذ من مال ليس وعاء شرعياً للزكاة لعدم استيفائه لشروط الوجوب .

وقد يقال هنا : إن الكلام فيما يؤخذ عن النقود خاصة ، فهو أكثر من ربع العشر الواجب ، وإذا كان أكثر فلا ضرر ، وإن افترضنا أنه أقل ، فعلى المسلم أن يخرج الباقي .

وأما النية ، فهل تتحقق بمجرد اعتبار دافع الضريبة أنها من الزكاة ؟  
قد يعترض على ذلك بأن قصد التعبد هنا غير خالص ، والزكاة عبادة ، فيشترط لها الإخلاص « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء » .  
وقد يناقش هذا الاعتراض بأن المعتبر في النية أن يقصد بإخراج ماله إسقاط القرض عنه ، وقد حصل هنا ، ولكل امرئ ما نوى .

وأما جهة الصرف ، فالمفروض أن يدفع المسلم زكاته إلى أحد الأصناف المستحقين مباشرة أو إلى العامل على الزكاة ، الذي يعينه الإمام لقبضها وصرفها في أهلها المنصوص عليهم . فالإمام هو وكيل المستحقين ، يأخذ من الأغنياء ويرد عليهم .

ومعنى هذا : أن يأخذ الإمام ونوابه الزكاة برسمها وعنوانها ، لتصرف في مصارفها الشرعية الخاصة . وإنما اشترطنا أن تؤخذ برسمها وعنوانها ، لأن الزكاة إحدى شعائر الإسلام الكبرى . والشعائر لا بد أن تبقى باسمها ورسمها ظاهرة موحية . وإلا فقدت معنى الشعيرة .

ولهذا نص المالكية - كما ذكرنا من قبل - على أن ما يأخذه الإمام الجائر يجزئ عن الزكاة إذا أخذه برسم الزكاة . وهو مفهوم من كلام غيرهم من الفقهاء وإن لم يصرح الكثيرون به .

ومقتضى هذا : أن ما كانت تأخذه الحكومات باسم المكس قديماً . وما تأخذه الحكومات باسم الضريبة حديثاً ، لا يقوم مقام الزكاة ، ولا يحسب منها ، لأنه يؤخذ بغير اسم الزكاة . وتحت عنوان آخر ، غير عنوان هذه الشعيرة التي جعلها الله ثلاثة دعائم الإسلام الخمس . كما يصرف في جهات ليست كلها المصارف الشرعية التي حددها القرآن والسنة .

هذا ما ظهر لي في الجواب عن هذا السؤال .

ولكن يترتب على هذا الجواب : أن المسلم المتدين وحده سيكون مرهقاً بالتكاليف المالية المتنوعة ، فهو يدفع الضرائب المقررة للحكومة كما يدفعها غيره ثم يعود فيدفع - وحده - زكاة عن أمواله مرة أخرى . وفي هذا شيء من العسر والحرج . والشريعة قد جاءت برفع الحرج عن المكلفين وتحقيق اليسر لهم ، ودفع المضار عنهم .

وهذا الأرهاق بالتكاليف المالية هو الذي يجعل كثيراً من المسلمين يكررون السؤال مرة ومرة عن احتساب الضرائب من الزكاة المفروضة .

**البتاقتضى الواقع في حياة المسلمين :**

وما كان لهذا السؤال أن يحدث لولا التناقض المائل في حياة المسلمين . فهم - باعتبارهم شعباً - لا زالوا يرتضون الإسلام ديناً . ولا زالوا يعتقدون الزكاة فريضة وعبادة ، بل لا زال الإسلام هو الدين الرسمي لكثير من دولهم . ومع هذا نجد النظام الإسلامي مهملاً معطلاً . ونجد التشريع الإسلامي غريباً في دياره

مطارداً بين أهله . ولم يحدث هذا التناقض الصريح في عصر قبل هذا العصر قط .  
فإذا أخذنا الزكاة مثلاً وجدنا أنها كانت في كل الأعصار وفي شتى الأقطار  
فريضة لازمة مقدسة ، يجيبها السلطان من كثير من الأموال ، ويلتزم جمهور  
المسلمين أدائها في سائر الأموال الزكوية . نعم كان في الولاة من انحرف وجار  
في جمعها . أو في صرفها ، أو فيهما معاً ، وكان في المسلمين أفراد أنساهم  
حب المال أداء الواجب ، فيخلوا بما آتاهم الله من فضله . فمنعوا الزكاة ،  
أو قصروا في أدائها . ولكن لم يوجد من الولاة من عطل فريضة الزكاة تعطيلاً  
كلياً ، ولا كان الإسلام ديناً هيناً في أنفس جمهور المسلمين إلى حد ترك الزكاة  
تركاً ظاهراً .

أثر الاستعمار في خلق هذا التناقض :

أما في زمننا فقد تغير الحال ، لم تعد الزكاة تجبي بواسطة السلطات الرسمية  
في أكثر البلاد الإسلامية ، ولم يحىء هذا عفواً وإنما جاء نتيجة للاستعمار الغربي  
الذي ابتلى به العالم الإسلامي ، والذي استطاع خلال فترة تمكنه وسلطانه المادي  
والمعنوي أن يصوغ الحياة في عالم الإسلام على أس غريبة ، وأن يشكك كثيراً  
من المسلمين في قيم الإسلام ومثله ، ويزحزح كثيراً منهم عن كثير من معتقدات  
الإسلام وفرائض الإسلام ، حتى بعد أن حمل عصاه ورحل من كثير من  
الأقطار الإسلامية ، فلما رحلت عساكره وقواته ، ولم ترحل مخططاته الفكرية  
والنفسية والعملية . لقد ترك وراءه أثراً عميقاً في الثقافة والتشريع والأخلاق والسلوك .  
أبعد التشريع الجنائي الإسلامي أن يحكم المسلمين حتى يباح المهر  
والفجور بإباحة الزنا والخمور ...

وأبعد التشريع المدني الإسلامي ، ليباح الربا ، ويفسح المجال للمرايين  
اليهود ، وأشباه اليهود ، وتأذن الأمة بحرب من الله ورسوله ...

وأبعد كذلك التشريع المالي الاجتماعي الإسلامي ، فعطلت فريضة الزكاة  
ثلاثة دعائم الإسلام ، وطغت عليها الضرائب المدنية البحتة ، حتى إن مشروعاً  
بقانون للزكاة قدم في بعض اليهود إلى البرلمان المصري ، فقام بعض المسلمين



الجغرافيين يعارض ذلك بأن هذا ربط للدولة بالدين ، وهذا ينافي طبيعة الدولة الحديثة التي انفصلت عن الدين في أوروبا منذ زمن بعيد !!  
لقد جلا الاستعمار العسكري عن ديار العرب والمسلمين ، ولكنه خلف  
من بعده تلاميذ خالصين ، اصطنعهم لنفسه ، وصنعهم على عينه ، وأرضعهم  
فلسفته وثقافته وأفكاره ، وتركهم ينفلون خطته ويسرون على نهجه ، عن  
طريق «حكم علماني عصري» يعتبر أحكام الإسلام وقيمه جموداً وتخلفاً  
وررجية ، أما ما يبيح به الغرب فهو التقدم والتحضر والارتقاء .  
والنتيجة أن الزكاة باتت لا مكان لها في تشريعاتنا المالية والاجتماعية ،  
ولولا حرص بعض أفراد من المسلمين وبعض المؤسسات الدينية عليها ، لكادت  
تمحى وتنسى من حياة المسلمين .

#### واجب الحكومات الإسلامية نحو الزكاة :

والحق الذي لا ريب فيه ولا خلاف عليه : أن الزكاة فريضة إسلامية مقدسة  
لها في دين الإسلام منزلتها ، ولها في قلوب المسلمين عمقها ، ولها في حياتهم  
وتاريخهم أثرها وخطرها ، ويجب أن تبقى باسمها وعنوانها ومقاديرها ومصارفها  
إلى جوار الضرائب الأخرى ، التي تفرض لتغطية النفقات العامة ، وللصرف  
على أبواب الميزانية الواسعة المتنوعة .

ويتحتم على كل حكومة تتبنى نظام الإسلام في هذا العصر : أن تعي بأمر  
الزكاة ، وأن تنشئ إدارة أو مصلحة أو مؤسسة - سمها ما شئت - لتقوم  
بمجاورة الزكاة حيث أمر الله ، وتصرفها حيث شرع الله تعالى ، وأن تكون حصيلتها  
قائمة بنفسها ، فلا تخلط بالحصائل الأخرى ، وتلوث في الميزانية العامة .

ومن تمام ذلك : أن يوضع نظام دقيق - بواسطة جهاز علمي مشترك من  
فقهاء الشريعة ، وعلماء المالية - ينظم العلاقة بين الزكاة المفروضة ، والضرائب  
المختلفة ، بحيث يمنع الازدواج والفوضى ، ولا يتحمل المسلم المتدين وحده  
عبء الزكاة ، ويعفى منها من لا يعنيه أمر دينه .

هذا فرض لازم في عتق الحكومات التي تنتمي إلى الإسلام ، وفرض على شعوبها — بواسطة مجالسها النيابية وغيرها — أن تطالبها بذلك وتسوقها إليه بكل سبيل مشروع .  
وليس هذا في فريضة الزكاة فقط ، بل في كل شرائع الإسلام التي أمر الله أن تتبع وتلتزم .

**واجب الفرد المسلم إذا لم تستجب الحكومات :**

فلذا لم تستجب لذلك الحكومات وبعبارة أوضح : إذا لم توجد الحكومة التي تلتزم نظام الإسلام للحياة ، ومنه الزكاة ، وإنما توجد حكومات علمانية أدارت ظهرها لشريعة الإسلام ، وأسقطت شأن الزكاة من حسابها ، وانجحت إلى الضرائب المدنية وحدها ، تغطي بها نفقاتها وتقيم مصالح الدولة منها — كما هو الواقع في عصرنا للأسف — فهنا يجيء السؤال المتقدم وهو : هل يجب على الفرد المسلم أن يدفع الزكاة بجانب ما يؤخذ منه من ضرائب متنوعة ، أم نبيز له أن يجعل بعض هذه الضرائب عن الزكاة ، وينوي ذلك عند دفعها ، حتى لا يرهق المسلم باجتماع حقين عليه في مال واحد ؟.

**فتاوي يفيد ظاهرها احتساب الضرائب من الزكاة :**

إن هناك فتاوي — في مواقف مشابهة — لبعض الفقهاء في بعض البيوت . ربما يفيد ظاهرها جواز احتساب الضرائب من الزكاة :  
من ذلك ما قاله الإمام النووي : اتفق الأصحاب — يعني الشافعية — على أن الخراج المأخوذ ظلماً لا يقوم مقام العشر ، فإن أخذه السلطان على أن يكون بدل العشر ، ففي سقوط الفرض به خلاف ، والصحيح السقوط به . فعلى هذا إن لم يبلغ قدر العشر أخرج الباقي<sup>(١)</sup> .  
ووجه الدلالة هنا : أن أخذ الخراج من الأرض العشرية التي وجبت فيها

(١) المجموع ج ٥ ص ٥٤١-٥٤٣ .

الزكاة - على اعتبار أن هذا الخراج بدل عن العشر الواجب - شبهه بأخذ الضريبة من الأموال التي تجب فيها الزكاة ، على اعتبار أنها بدل لها ومغنية عنها ، وكل من الخراج والضريبة يصرف في المصالح العامة للمجتمع .  
ولكن قد يعترض على هذا الاعتبار بأن الحكومة التي تأخذ الضرائب من رعاياها لا يدخل في حسابها أنها بدل عن الزكاة ، ولهذا تأخذها من المسلم وغير المسلم ، وتصرفها في مصارف عامة بعضها ليس من مصارف الزكاة قطعاً .  
ويقرب من هذا ما ذكرته كتب الحنابلة عن الإمام أحمد : انه سئل في أرض صلح بأخذ السلطان منها نصف الغلة ؟ فقال : ليس له ذلك ؛ لأنه ظلم . قيل له : فيزكي المالك عما بقي في يده ؟ قال : يجوز . ما أخذ السلطان عن الزكاة » يعني : إذا نوى به المالك<sup>(١)</sup> .

وأصرح من ذلك ما نقل عن ابن تيمية أنه قال : وما أخذه الإمام باسم المكس ( الضريبة ) جاز دفعه بنية الزكاة ، وتسقط وإن لم تكن على صفتها<sup>(٢)</sup> .  
هذا مع أنه صرح في فتاويه بما يعارض هذا النقل عنه . حيث قال : « ما أخذه ولاية الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من الزكاة »<sup>(٣)</sup> . فليحذر أي الناقلين عنه أصبح وأثبت . وإن صحنا عنه فأيهما الذي انتهى إليه أخيراً ؟

ومهما يكن الأمر فهذه فتاوى اضطر بعض الفقهاء أن يفتوا بها الناس في أزمتهم ، حتى لا يشقوا على المسلمين ، ولا يكلفوهم ما تنوء به ظهورهم ، والله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ، ويلاحظ على هذه الفتاوى : أن يجعلها ينصب على ضرائب ومكوس يأخذها السلطان ظلماً وبغير حق ، فأفتى من أفتى من الفقهاء بجواز احتسابها عند الدفع من الزكاة على أن ينوي ذلك ، تخفيفاً وترخيصاً ، ودفعاً للظلم عن المسلمين .

(١) شرح غاية المصطفى ج ٢ ص ١٣٣ .

(٢) نقل ذلك أحمد بن محمد المنقور في « الفواكه المنيحة في المسائل المليحة » ج ١ ص ١٥٤ ط ( المكتب الإسلامي بدمشق ) .

(٣) مجموع الفتاوى ج ٢٥ ص ٩٣ ط الرياض .

أما في مسائلنا ، فالمفروض أننا نتحدث عن الضرائب العادلة ، والتي أصبحت ضرورية في هذا العصر لتغطية نفقات الدولة .

ومفهوم ما ذكرناه من قبل عن المذاهب المتبوعة في شرعية ما يوظف على الناس باسم « النوائب » أو « الخراج » أو « الكلف السلطانية » ونحوها ، أنها أمر لازم ، ودين مستحق ، بجوار الزكاة الواجبة أيضاً ، فليست بدلاً لها ولا مغنية عنها ، ولا تحسب منها .

### أكثر العلماء يمتنعون احتساب المكس والضريبة من الزكاة :

على أن جمهور العلماء يميزوا احتساب المكس من الزكاة بحال من الأحوال وحمل بعضهم بشدة على من فعل ذلك من المسلمين أو أفق بجوازه ، كما في « الزواجر » للعلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي ، حيث قال :

#### كلام ابن حجر الهيتمي :

« واعلم أن بعض فسقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه إذا نوى به الزكاة ، وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي ، لأن الإمام لم ينصب المكاسين لقبض الزكاة ممن تجب عليه دون غيره ، وإنما نصبهم لأخذ عشور أي مال وجدوده ، قل أو كثر ، وجب فيه زكاة أو لا ، وزعم أنه إنما أمر بأخذ ذلك ليصرفه على الجند في مصالح المسلمين لا يفيد فيما نحن فيه ، لأننا لو سلمنا أن ذلك سائغ بشرطه - وهو أن لا يكون في بيت المال شيء ، واخترط الإمام إلى الأخذ من مال الأغنياء - لكان أخذه غير مسقط للزكاة أيضاً ، لأنه لم يأخذه باسمها .

« وذكر لي بعض التجار : أنه إذا أعطى المكاس نوى به أنه من الزكاة ، فيكون المكاس قد ملكه زكاة ، وإنه ضيقه هو بإعطائه الغير .. وهذا لا يفيد شيئاً ، لأن الملكة وأعوانهم عز أن تجدهم مستحقاً للزكاة ، لأنهم كلهم لهم قدرة على صنعة وكسب ، ولم قوة وتجبر لو صرفوه في تحصيل مؤنتهم من

كسب حلال ، لاستغفوا به عن هذه الفاحشة القبيحة ، ومن هذه حالته كيف يعطى من الزكاة ؟ لكن محبة التجار لأموالهم أعمتتهم عن أن يبصروا الحق ، وأصمتتهم عن أن يسمعوا ما ينفعهم في دينهم ، اتباعاً للشيطان ، وتسويله لهم أن هذا المال مأخوذ منهم قهراً وظلماً ، فكيف مع ذلك يخرجون الزكاة ؟ وما دروا أن الله أوجب عليهم الزكاة ، فلا يبرؤون منها إلا بدفعها على وجه سائق جائز ، وأما ما ظلموا به فيكفي أن يكتب لهم به حسنات ، ويرفع لهم به درجات .

« وقد جعل العلماء المكاسين من جملة اللصوص ، وقطاع الطريق ، بل أشر وأقبح ، ولو أخذ منك قطاع الطريق مالا ، فنويت به الزكاة ، فهل ينفع ذلك مطلقاً ؟ فكما أن ذاك لا يتفعل ، ولا يحدبك شيئاً ، فاحذر ذلك . » ولقد شنع العلماء على بعض الجهال الزاعمين أن الدفع إلى المكاسين بنية الزكاة يمجديهم ، وأطالوا في ردّ هذه المقالة وتسفيهاها ، وأن قائلها جاهل لا يرجع إليه ، ولا يعول عليه ، فتأمل ذلك ، واعمل به تغم إن شاء الله تعالى (١) »

### كلام ابن عابدين :

ونقل العلامة ابن عابدين الحنفي في حاشيته على « الدر المختار » بعض كلام ابن حجر هنا ، وعقب عليه بقوله : على أنه صار المكاس يقطع الإمام بشيء يدفعه إليه ، ويصير يأخذ ما يأخذه لنفسه ظلماً وعدواناً ، ويأخذ ذلك ولو من التاجر عليه ، أو على مكاس آخر في العام الواحد مراراً متعددة ، ولو كان لا تجب عليه الزكاة ، فعلم أيضاً أنه لا يحسب من الزكاة عندنا - يعني عند الحنفية - لأنه ليس هو العاشر ، الذي ينصبه الإمام على الطريق ، ليأخذ الصدقات من المارين ... ونقل عن البزازیة : إذا نوى أن يكون المكس زكاة ، فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة . كذا قال الإمام السرخسي .

قال ابن عابدين : وأشار بالصحيح إلى القول بأنه إذا نوى عند الدفع التصدق :

(١) الزواجر من اقتراف الكبائر : لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٤٩ .

على المكاس جاز ، لأنه فقير بما عليه من التبعات<sup>(١)</sup> . وقد ذكرنا هذا القول في الفصل الأول من الباب الثالث<sup>(٢)</sup> .

فتوى الشيخ عlish :

وفي فتاوي الشيخ عlish على مذهب مالك : انه استفتي فيمن يملك نصيباً من الأنعام ، فجعل عليه الحاكم نقداً معلوماً كل سنة ، يأخذه بغير اسم الزكاة ، فهل يسوغ له أن ينوي به الزكاة ، وتسقط عنه أم لا ؟ فأجاب الشيخ بأنه لا يسوغ له نية الزكاة به ، وإن نواها لا تسقط عنه ، كما أفتى به الناصر اللقاني والخطاب<sup>(٣)</sup>

فتوى السيد رشيد :

وستل السيد رشيد من بعض مسلمي الهند عما يأخذه النصارى — يعني الانجليز — من الأراضي في الهند ، قريباً من النصف أو الربع أي من ريعها — فهل يعد ذلك من أصل ما يجب إخراجه شرعاً ، وهو العشر أو نصف العشر ؟ فأجاب السيد في المثار<sup>(٤)</sup> بما نصه :

« إن ما يجب من العشر أو نصف العشر من غلات الأرض ، هو من مال الزكاة ، التي يجب صرفها في مصارفها الثمانية المنصوصة ، أو ما يوجد منها ، فإذا أخذها عامل الإمام في دار الإسلام برئت منها ذمة صاحب الأرض ، ووجب على الإمام أو عامله صرفه لمستحقها . وإذا لم يأخذها العامل ، وجب على المالك وضعها حيث أمر الله . وما يأخذه النصارى وغيرهم على الأرض التي تغلبوا عليها يعد من الضرائب ولا تسقط به الزكاة ، فيجب على المسلم أن يخرجها بما بقي له من الغلة حتى بشرطها<sup>(٥)</sup> » اهـ .

(١) حاشية رد المحتار ج٣ ص ٤٢ .

(٢) ص ١٣٤-١٣٥ من هذا الكتاب .

(٣) فتح العلي المالك ج١ ص ١٣٩-١٤٠ .

(٤) ج٧ (١٩٠٤) ص ٥٧٦ .

(٥) فتاوي الإمام محمد رشيد رضا ج١ ص ٢٢٩-٢٣٠ .

والقائد من هذه الفتوى - وان كانت فيما أخذه حاكم غير مسلم -  
قول الشيخ : ان ما يأخذه النصارى وغيرهم ، يعد من الضرائب ولا تسقط  
به الزكاة . فمفهومه أن ما كان من الضرائب لا يعتد به من الزكاة .

### فحوى الشيخ شلتوت :

وسئل الشيخ شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - عن احتساب الضرائب من  
الزكاة . فأجاب في إجابته وبين - رحمه الله - حقيقة الزكاة بياناً شافياً ، وأنها  
ليست ضريبة وإنما هي - قبل كل شيء - عبادة مالية . صحيح أنها تنفق بعض  
الاتفاق هي والضريبة الوضعية ، ولكنها تخالفها من وجوه كثيرة : تخالفها  
في مصدر التشريع ، وفي أساس الإيجاب ، وفي الأهداف والأغراض ، وفي  
النسب والمقادير ، وفي المصارف والتفقات ، كما بينا ذلك في الفصل الأول  
من هذا الباب .

ثم قال : « وإذا كانت الزكاة من وضع الله وكانت فرضاً إيمانياً ، بحيث يجب  
إخراجها ، وجدت حاجة إليها إليها أم لم توجد ، وتكون في تلك الحالة بمثابة  
مورد دائم للفقراء والمساكين ، الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب . وكانت  
الضرائب من وضع الحاكم عند الحاجة - كان من البين أن إحداها لا تغني  
عن الأخرى ، فهما حقان مختلفان في مصدر التشريع ، وفي الغاية ، وفي المقدار ،  
وفي الاستقرار والدوام .

« وعليه ، فيجب إخراج الضرائب ، وتكون بمثابة دين شغل به المال :  
فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة ، وتحقق فيه شرطها ، وهو الفراغ من الحاجات  
الأصلية ، ومر عليه الحول ، وجب دينياً إخراج زكاته .

« وإذا كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق في بعض ما يفرض عليهم  
من ضرائب ، فإن تبعة ذلك لا ترجع إلى الفقير بحرمانه من حقه الذي أوجبه الله  
له ، وإنما سبيله مطالبة الحكومة بالاعتصاف في مصارفها ، ومحاسبتها على ما تجمع  
وتنفق .

« ومحاسبة الحكومة على أفعالها العامة مما تشهد به أصول الإسلام وتقضي به المصلحة الاجتماعية العامة ، التي يضعها الدين في المكان الأول » (١) اهـ .

رأي الشيخ أبي زهرة :

وعرض الشيخ أبو زهرة في كتابه « تنظيم الإسلام للمجتمع » لهذه المسألة — علاقة الضريبة بالزكاة — فقال :

« وقد أثار بعض الباحثين فكرة ، هي : أيستمر وجوب الزكاة مع تلك الضرائب ؟

» وأجاب بقوله : « ونحن نقول : إن هذه الضرائب إلى الآن لم يخصص منها مقادير ذات قيمة للتكافل الاجتماعي . وإن المقصد الأصلي من الزكاة هو سد الخلل الاجتماعي ، وهي مطلوبة قبل كل شيء ، وقد تغني عن بعض الضرائب ولكن الضرائب القائمة لا يمكن أن تغني عنها ، لأنها لم تسد إلى الآن حاجات الفقراء ، ولا بد أن تسد » (٢) .

وفي هذا الجواب من شيخنا أبي زهرة تساهل ملحوظ . لأن مفهومه أن الضرائب إذا خصصت منها مقادير ذات قيمة للتكافل الاجتماعي ، وسد حاجات الفقراء ، فإنها يمكن أن تغني عن الزكاة .

مع أن الزكاة لا يسقطها شيء ، ولا يغني عنها شيء قط ، فهي فريضة فرضها الله ، فلا يملك نسخها أو تجديدها العباد . ولا بد أن تؤخذ باسمها ورسمها ومقاديرها ، وبشروطها ، وتصرف في مصارفها التي عينها الله في كتابه .

ولو افترضنا بلداً اكتفى فقراؤه لسعة ثروته ، أو لكثرة إنتاجه ، أو لأي سبب آخر ، لوجب أن تؤخذ الزكاة من أرباب المال من المسلمين فيه ، لتصرف في سبيل الله وإعلاء كلمته وتأليف القلوب على دينه ، ولا تسقط الزكاة بحال . ومثل ذلك تماماً إذا خصصت الحكومة مقادير كبيرة من حصيلة الضرائب

(١) الفتاوى ص ١١٦-١١٨ ط

(٢) تنظيم الإسلام للمجتمع ص ١٦٥ .



للتكافل الاجتماعي، فهذا لا يغني أبداً عن الزكاة، التي هي عبادة وشعيرة مفروضة.  
فالزكاة يجب أن تبقى ما بقي في الوجود قرآن يخاطب المؤمنين بقوله :  
« وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » .

ولعل علر الشيخ أبي زهرة فيما أجاب به أنه عرض للموضوع بسرعة ،  
ولم يقصد إلى تحقيقه وتمحيصه .

الخلاصة :

ان فتوى الشيخ شلتوت رحمه الله ومن سبقه من العلماء : « أن الضرائب  
لا تغني عن الزكاة » هي التي يطمئن إليها قلب المفتي والمستفتي ، لما استندت  
إليه من اعتبارات شرعية صحيحة ، وهي على كل حال أسلم لدين المرء المسلم ،  
وأضمن لبقاء هذه الفريضة ، وبقاء صلة المسلمين بها ، حتى لا يعفي عليها  
النسيان باسم الضرائب ، وتندروها الرياح .

صحيح أن المسلم يرهق من أمره عسراً ، ويتحمل ما لا يتحمله غيره من  
الأعباء المالية ، ولكن هذه ضريبة الإيمان ، ومقتضى الإسلام ، وخاصة في  
أيام الفتن التي تذر الحليم حيران ، والتي يصبح القابض فيها على دينه كالقابض  
على الجمر . وواجب المسلم - على كل حال - أن يعمل ويجاهد لتصحيح  
الأوضاع المنحرفة ، وتقويم الأنظمة المعوجة ، بردها إلى منهج الإسلام ،  
ونظام الإسلام ، وحكم الإسلام .

وبدون هذا سيظل الفرد المسلم مرهقاً مالياً ونفسياً واجتماعياً ، لأنه يعيش  
في مجتمع يعوقه بدل أن يعاونه ، ويقف في سبيله ، بدل أن يأخذ بيده . وهذا  
بلاء عام في كل شؤون الحياة التي يطالب الاسلام فيها أبناءه بالتزام شرعي  
خاص . لا في الزكاة وحدها .

وإذا رأى المسلم الدولة تقوم بضمان العيش للفقراء والمعوزين ، ولم يجد  
حوله مسلماً محتاجاً يستحق الزكاة - كالمسلمين في أمريكا مثلاً - فلا يظن أن  
الزكاة حينئذ فقدت صفتها وقيمتها ، فإن هناك مصارف أخرى - بينها من  
قبل - كالدعوة إلى الإسلام ، وتأليف القلوب وتثبيتها عليه ، وإعداد الدعاة

والمراكز التي تقوم بذلك ، والجهد العملي المنظم لتكون كلمة الله هي العليا ، وهذا ما يشمل مصرف « المولفة قلوبهم » ومصرف « في سبيل الله » . فإذا لم يكن في بلده يستطيع ذلك ، فليبحث بزكاته إلى أقرب البلاد إليه ، مما تتوافر فيه المصارف الشرعية للزكاة .

أما ما نقل عن ابن تيمية ومن قبله ما ذكره النووي ، ومن قبلهما ما روي عن الإمام أحمد ، فذلك في واقع غير واقعنا ، وفي زمن غير زمننا ، في زمن كانت فريضة الزكاة فيه قائمة ، يجيها ولي الأمر في دار الإسلام ، ويؤديها الشعب على وجه عام ، ولو كانوا في زمننا لغيروا الفتوى لتغير العصر والحال ووافقوا الجمهور فيما ذهبوا إليه .

أما إننا لو أجزنا للأفراد احتساب ما يؤخذ منهم من الزكاة ، لكان ذلك حكماً بالإعدام على هذه الفريضة الدينية ، فتذهب البقية الباقية منها من حياة الأفراد ، كما ذهبت من قوانين الحكومات ، وهذا ما لا يوافق عليه عالم من علماء الإسلام في أي زمان أو مكان ، والله أعلم .

## الخاتمة

الزكاة الإسلامية نظام جديد فريد :

أحسب أنه قد تبين لنا - من خلال أبواب هذا البحث وفصوله - أن الزكاة التي فرضها الإسلام في المدينة وبين حلودها وأحكامها ، هي نظام جديد فريد في تاريخ الإنسانية ، لم يسبق إليه تشريع سماوي ، ولا تنظم وضعي . هي نظام مالي واقتصادي واجتماعي وسياسي وخلقى وديني معاً .

هي نظام مالي اقتصادي ، لأنها ضريبة مالية محدودة ، تفرض على الرؤوس حيناً ، كزكاة الفطر ، وعلى الأموال أحياناً - من رؤوس أموال ودخول - كما هو الشأن في عامة الزكاة . وهي مورد مالي دائم من موارد بيت المال في الإسلام ، تصرف في تحرير الأفراد من رق العوز وإشباع حاجاتهم الاقتصادية وغيرها . ثم هي حرب عملية على الكثر وحبس الأموال عن التداول والتثمين .

وهي نظام اجتماعي ؛ لأنها تعمل على تأمين أبناء المجتمع ضد المعجز الحقيقي والحكمي ، وضد الكوارث والجوائح ، وتحقيق بينهم التضامن الإنساني : الذي يعين فيه الواجد المعدم ويأخذ القوي بيد الضعيف ، والمسكين وابن السبيل ويقرب المسافة بين الأغنياء والفقراء ، ويعمل على إزالة الحسد والضغينة بين القادرين والعاجزين ، ويعين المصلحين بين الناس على اتجاهم الخير ، ويدفع

لهم ما غرموا في سبيل الخير العام ، كما تسهم في حل كثير من مشكلات المجتمع وتعينه على تحقيق أهدافه النبيلة ، وغاياته الطيبة المثلى .

وهي نظام سياسي : لأن الأصل فيها أن تتولى الدولة جبايتها ، كما تتولى توزيعها في مصارفها . مراعية في ذلك العدل . مقدرة الحاجات ، مقدمة للأهم على المهم ، وذلك بواسطة جهاز قوي أمين ، حفيظ علم ، من ( العاملين عليها ) . كما أن بعض مصارفها إنما هو من شؤون الدولة كالمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله . وهي نظام خلقي ؛ لأنها تهدف إلى تطهير نفوس الأغنياء من دنس الشح المهلك . ورجس الانانية المقتونة . وتركبتها بالبدل وحسب الخير ، والمشاركة الوجدانية والعملية للآخرين . كما تعمل على إطفاء نار الحسد في قلوب المحرومين الذين يمدون أعينهم إلى ما متع الله به غيرهم من زهرة الحياة الدنيا . وإشاعة المحبة والإخاء بين الناس .

وهي - قبل ذلك كله - نظام ديني ؛ لأن إيتاءها دعامة من دعائم الإيمان ، وركن من أركان الإسلام ، وعبادة من أسمى ما يتقرب به إلى الله تعالى . ولأن القصد الأول من إعطائها للذي الحاجة تقوية إيمانه بالدين . وإعانتة على طاعة الله وتنفيذ أوامره . ولأن الدين هو الذي جاء بها ، وهو الذي فصل أحكامها وبين مقاديرها وحدد مصارفها ، وجعل جزءاً منها في معونة ذوي الحاجة من أهله ، وجزءاً آخر في تأليف القلوب عليه ، وفي نصرته وإعلاء كلمته وتأمين دعوته في الأرض « حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » .

هذه هي الزكاة كما شرعها الإسلام ، وإن جهل المسلمون في الأعصر الأخيرة حقيقتها ، وأعملوا بعد ذلك أدامها . إلا من رحم ربك ، وقليل ما هم .

هذه الزكاة وحدها دليل على أن هذه الشريعة من عند الله . فما كان لحمد الأُمِّي في أمة أمية أن يبتدي إلى مثل هذا النظام القذ العادل ، بتفكيره الشخصي ، أو بمعلوماته القليلة ، لولا أن الله اختصه بوحيه ، وأنزل عليه آياته هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وعلمه ما لم يكن يعلم ، وكان فضل الله عليه عظيماً .

شهادات الأجانب للزكاة :

هذا النظام القذ - نظام الزكاة - الذي أساء فهمه وتطبيقه كثير من المسلمين

بل شوهه وطعن فيه بعض المضللين ممن ينتسبون إلى الإسلام ، ويحملون أسماء المسلمين — هذا النظام وجد من الكتاب الغربيين من ينوه به ، ويشي عليه ، ويشيد بفضل الإسلام الذي سبق النظم العالمية الجديدة بشرعه للناس .

يتحدث (أرنولد) في كتابه « الدعوة الإسلامية » عن شعار الإسلام فيذكر الحج الإسلامي ومزاياه ، وجليل أهدافه ، ثم ينتقل إلى الزكاة فيقول : « وإلى جانب نظام الحج نجد إيتاء الزكاة فرضاً آخر ، يذكر المسلم بقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » وهي نظرية دينية تتحقق على صورة رائعة ، تبش على الدهش ، في المجتمع الإسلامي ، وتنتجلى في أعمال الشفقة لإزاء المسلم الجليل . ومهما يكن جنسه ولونه وأسلافه . فإنه يقبل في زمرة المؤمنين ، ويتبوأ مكانه على قدم المساواة مع أقرانه المسلمين (١) » .

ويقول (ليود روش)

لقد وجدت في الإسلام حل المشكلتين الاجتماعيتين اللتين تشغلان العالم . الأولى : في قول القرآن « إنما المؤمنون إخوة » فهذا أجمل مبادئ الاشتراكية . والثانية : فرض الزكاة على كل ذي مال وتحويل الفقراء حق أخذها غصباً ، أن امتنع الأغنياء عن دفعها طوعاً ، وهذا دواء الفوضوية » .

وينقل لنا الأستاذ محمد كرد علي عن كاتب أجنبي آخر قوله في الزكاة : « وكانت هذه الضريبة فرضاً دينياً يتحتم على الجميع أدائه ، وفضلاً عن هذه الصفة الدينية . فالزكاة نظام اجتماعي عام ومصدر تدخر به الدولة المحمدية ما تمد به الفقراء وتعينهم ، وذلك على طريقة نظامية قديمة ، لا استبدادية تحكيمية . ولا عرضية طارئة .

وهذا النظام البديع كان الإسلام أول من وضع أساسه في تاريخ البشرية عامة . فضرية الزكاة التي كانت تجبر طبقات الملاة والتجار والأغنياء على

(١) ص ٥٧ الدعوة إلى الإسلام لثوماس أرنولد ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن وزميرته ص ١٧٦ .

(٢) من كتاب « الإسلام والحضارة الغربية » لكرد علي حاشية تحت التذييل والترجمة والمترجم : د. هادي

دفعها، لتصرفها الدولة على المعوزين والعاجزين من أفرادها، هدمت السياج الذي كان يفصل بين جماعات الدولة الواحدة، ووحدات الأمة في دائرة اجتماعية عادلة. وبذلك برهن هذا النظام الإسلامي على أنه لا يقوم على أساس الأثرة البغيضة<sup>(١)</sup> وينقل عن «ماسينيون» المستشرق الفرنسي الشهير قوله :

« إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد في تحقيق فكرة المساواة ، وذلك بفرض الزكاة التي يدفعها كل فرد ليت المال ، وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التي تفرض على الحاجات الأولية الضرورية ، ويوقف في نفس الوقت إلى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجاري، وبذلك يحل الإسلام مرة أخرى مكاناً وسطاً بين نظريات الرأسمالية البرجوازية . ونظريات البلشفية الشيوعية<sup>(٢)</sup> .

وتقول الكاتبة الإيطالية الدكتور «فاغليري» في كتابها الذي نقل إلى العربية بعنوان «دفاع عن الإسلام» :

« لقد اعترفت جميع الأديان ، إلى حد ما ، بالأهمية الأخلاقية والاجتماعية الكبرى التي ينطوي عليها تقديم الصدقات ، وأوصت بذلك بوصفه تعبيراً حسيماً عن الرحمة . ولكن الإسلام يتمتع وحده بالمجد المتمثل في جعل الصدقة إلزامية نافلاً تعاليم المسيح إلى دنيا الأمر ، ومن ثم إلى دنيا الواقع . فكل مسلم ملزم — بحكم القانون — بأن يخصص جزءاً من ثروته لمصلحة الفقراء ، والمحتاجين ، والمسافرين والغرباء الخ. وبأداء هذه القرينة الدينية يختبر المؤمن حساً أعمق من الإنسانية، ويظهر روحه من الشح، ويأخذ في مراودة الأمل بالفوز بالمكافأة الآلهية<sup>(٣)</sup> من كلمات المصلحين المسلمين :

وبعد هذه الكلمات التي نقلناها عن جماعة من المستشرقين أدامهم الإنصاف إلى الاعتراف بفضل الزكاة ، ثبت هنا أيضاً كلمات لبعض المصلحين المسلمين نوهوا فيها بشأن الزكاة لعل فيها هدى وموعظة .

(١) نفسه ص ٧٦-٧٧ .

(٢) دفاع عن الإسلام ص ٦٩ .

## التزام أداء الزكاة كاف لاعادة مجد الإسلام :

يقول السيد محمد رشيد رضا رحمه الله في تفسيره :

« إن الإسلام يمتاز على جميع الأديان والشرائع بفرض الزكاة فيه - كما يعترف بهذا حكماء جميع الأمم وعقلاؤها - ولو أقام المسلمون هذا الركن من دينهم لما وجد فيهم - بعد أن كثرتهم الله ووسع عليهم في الرزق - فقير مدقع ، ولا ذو غرم مضجع . ولكن أكثرهم تركوا هذه الفريضة ، فجنوا على دينهم وأمتهم ، فصاروا أسوأ من جميع الأمم حالاً في مصالحهم المالية والسياسية حتى فقدوا ملكتهم وعزتهم وشرفهم ، وصاروا عالة على أهل المال الأخرى حتى في تربية أبنائهم ، فهم يلقونهم في مدارس دعاة النصرانية ، أو دعاة الإلحاد فيفسدون عليهم دينهم ودنياهم ، ويقطعون روابطهم المليّة والجنسية . ويعلمونهم ليكونوا عبيداً أذلة للأجانب عنهم . وإذا قيل لهم : لماذا لا تؤسسون لأنفسكم مدارس كمدارس هؤلاء الرهبان والمبشرين أو الملاحدة الإباحيين ؟ قالوا : إننا لا نجد من المال ما يقوم بذلك . وإنما الحق أنهم لا يملكون من الدين والعقل وعلو الهمة والفيرة ما يمكنهم من ذلك ، فهم يرون أبناء الملل الأخرى ، يبذلون للمدارس وللجمعيات الخيرية والسياسية ما لا يوجبهم عليهم دينهم . وإنما أوجبت عليهم عقولهم وغيرتهم المليّة والقومية ، ولا يغارون منهم ، وإنما يرضون أن يكونوا عالة عليهم ! تركوا دينهم فصاعت بإضاعتهم له دنياهم « نسوا الله فأنساهم أنفسهم ، أولئك هم الفاسقون »<sup>(١)</sup> .

« فالواجب على دعاة الإصلاح فيهم أن يبدأوا بإصلاح من بقي فيه بقية من الدين والشرف بتأليف جمعية لتنظيم جمع الزكاة منهم ، وضرفها قبل كل شيء في مصالح المرتبطين بهذه الجمعية دون غيرهم . ويجب أن يراعى في تنظيم هذه الجمعية أن لهم ( المؤلفات قلوبهم ) « صرفاً في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد ، إذا لم يكن له مصرف تحرير الأفراد . وأن لهم ( سبيل الله ) مصرفاً في السعي لإعادة حكم الإسلام ، وهو أهم من من أجلها : <sup>(١)</sup> الخضر ١٩ .

وجوده من عدوان الكفار . ومصرفاً آخر في الدعوة إليه والدفاع عنه بالأسنة والأقلام ، إذا تعذر الدفاع عنه بالسيوف والأسنة ، والأسنة النيران .

« ألا أن إيتاء جميع المسلمين أو أكثرهم للزكاة ، وصرفها بالنظام ، كاف لإعادة مجد الإسلام ، بل لإعادة ما سلبه الأجانب من دار الإسلام ، وإنقاذ المسلمين من رفق الكفار ، وما هي إلا بذل العشر أو ربع العشر ، مما فضل عن حاجة الأغنياء . وإننا نرى الشعوب التي سادت المسلمين بعد أن كانوا سادتهم يبدلون أكثر من ذلك في سبيل أمتهن وملتهن ، وهو غير مفروض عليهم من ربهم (١) » اهـ .

### الزكاة من الأمة وإليها :

ويقول المرحوم الشيخ محمود شلتوت - شيخ الجامع الأزهر الأسبق - معلقاً على حديث معاذ الذي قال له فيه الرسول ﷺ « اعلّمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » .

« يدل هذا التعليم النبوي على أن الزكاة في نظر الإسلام ليست إلا صرف بعض أموال الأمة ، بمثابة في أغنيائهم ، إلى الأمة نفسها ، بمثابة في فقرائها . وبعبارة أخرى : ليست إلا نقل الأمة بعض مالها من إحدى يديها ، وهي اليد المشرفة ، التي استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه - وهي يد الأغنياء - إلى اليد الأخرى ، وهي اليد العاملة الكادحة ، التي لا يفي عملها بحاجتها ، أو التي عجزت عن العمل ، وجعل رزقها فيه ومنه ، وهي يد الفقراء (٢) »

### مهمة الزكاة في المجتمع المسلم :

وبعرض المصلح الإسلامي العلامة السيد أبو الأعلى المودودي لمهمة الزكاة وموضعها من النظام الاقتصادي الإسلامي ، في كتاب « أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة » فيقول (٣) :

(١) تفسير المنار ج ٢٠ .

(٢) من كتاب الإسلام عقيدة وشريعة لشلثوت .

(٣) أسس الاقتصاد في الإسلام ص ١٢٨-١٣١ .



« الذي يريد الإسلام في حقيقة الأمر — كما قلنا من قبل — ألا تترك الثروة تتجمع في موضع من المواضع في المجتمع ، ولا ينبغي للذين نالوا من الثروة ، لحسن حفظهم أو بكفائتهم ما يزيد عن حاجتهم أن يدخروها ولا ينفقوا منها ، بل عليهم أن ينفقوا منها في وجوه يمكن بها للذين لم يسعدهم الحظ أن ينالوا نصيباً كافياً من ثروة المجتمع في تداولها .

« ولهذا الغرض ، ينشئ الإسلام — في جانب — روح السخاء والجود والتعاون الاجتماعي الحقيقي بتعاليمه الخلقية السامية وطرق الترفيه والترهيب المؤثرة ، حتى يصبح الناس ، بميلهم الطبيعي ، يشمترون من جمع الثروة وادخارها ، ويرغبون في إنفاقها بأنفسهم ، وفي الجانب الآخر ، يضع قانوناً يوجب أن يؤخذ مقدار معلوم ، لفلاح المجتمع واسعاده ، من أموال الناس . فهذا المقدار المعلوم من أموال الناس هو « الزكاة » ولا يخفى عليك ما للزكاة من أهمية بالغة في نظام الإسلام الاقتصادي ، وهي أهم أركان الإسلام بعد الصلاة ، حتى لقد صرح القرآن بأن من يكتز المال لا يحل له حتى يؤدي زكاته ، فقال : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (١) .

« وكلمة « الزكاة » نفسها تدل على أن في الثروة التي يجمعها الإنسان نجاسة وخبائة لا تطهر ما لم يخرج منها ٢,٥٪ في سبيل الله كل عام . والله غني لا يناله مالكم ولا يحتاج إليه ، فما « سبيل الله » إلا أن تسعوا في ترفيه الفقراء وتعملوا على ترقية الأعمال النافعة التي يشمل نفعها طبقات الأمة كلها ، فقال : « إنمسا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » (٢) .

فهذه هي جمعية المسلمين للتعاون الاجتماعي ، وهذه هي شركتهم للتأمين الاجتماعي ، وهذا هو ما لهم الاحتياطي .

وهذه هي الثروة الكافلة للعاطلين منهم ، وهذه هي الوسيلة لإعانة عجزهم

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

ومرضاهم وبتاماهم وأياماهم ومواسمهم وتعهدهم أحوالهم ؛ وفوق كل ذلك هو الشيء الذي يغني المسلم عن التفكير في غده . فمبدأ الإسلام الساذج الفطري أنك إذا كنت غنياً اليوم ، فساعد غيرك ، ليساعدك غيرك إذا افتقرت غداً . فليس لك ان تشغل بالك بالتفكير فيما يكون عليه حالك إن أصبحت فقيراً ، أو حال زوجك وأولادك إذا نالتك المنية وانتقلت إلى الدار الآخرة ، وكيف تنجو من المصائب إذا نزلت بك نازلة أو مرضت أو أصبت بالحريق أو الفيضان ، وماذا تفعل إن كنت على سفر وليس عندك شيء من المال . فالزكاة هي التي تغنيك وتنجيك عن التفكير في مثل هذه الأمور إلى أبد الآباد .

ليس عليك إلا أن تؤدي ٢,٥٪ من ثروتك المدخرة إلى مؤسسة الله للتأمين ، ثم تأمن من كل آفة على نفسك . انك لست بحاجة إلى هذه الثروة في هذا الوقت فدرع الذين هم في حاجة إليها ، ينفقون منها ويسدون بها حاجاتهم ، ثم تعود عليك هذه الثروة بتماها غداً ، بل ستعود عليك وهي أكثر منها الآن إن افتقرت إليها أنت أو أولادك .

وهنا أيضاً يبدو التضاد الواضح بين مبادئ ومناهج الرأسمالية ومبادئ ومناهج الإسلام . فالذي تقتضيه الرأسمالية أن يجمع الإنسان المال ويأخذ عليه عليه الربا حتى يجذب إلى بحيرته وينصب فيها كل ما عند غيره من المال . ولكن ذلك مما لا يتفق مع طبيعة الإسلام ، فهو يأمر ، إذا تجمع المال في بحيرة من البحيرات ، بحفر الترع منها وتوزيع مائها إلى ما حولها من الزروع الميثة حتى تعود إليها الحياة . إن تداول الثروة مقيد في نظام الرأسمالية وهو حر في نظام الإسلام . فإنه لا بد لك ، إن أردت ان تأخذ الماء من حوض الرأسمالية ، ان يكون ماوك موجوداً فيه من ذي قبل ، وإلا فليس لك ، بحال من الأحوال ، ان تنال منه ولو قطرة واحدة من الماء . ولكن المبدأ الذي يجري عليه نظام حوض الإسلام ، أنه من كان عنده من الماء ما يزيد عن حاجته ، فليصبه في هذا الحوض ، ومن كان في حاجة إلى الماء فليأخذه منه . فالظاهر أن هذين الطريقتين متضادان فيما بينهما من حيث أصلهما وطبيعتهما ، وليس الجمع

بينهما في نظام اقتصادي إلا الجمع بين الضدين في حقيقة الأمر ، ولا يكاد يمر ذلك بخلد رجل عاقل « ١١ » .

### سمة بارزة من سمات الزكاة في الإسلام :

ويتحدث الداعية الإسلامي الجليل السيد أبو الحسن الندوي في كتابه : « الأركان الأربعة » عن سمات الزكاة الإسلامية البارزة . فمن أبرزها وأعماها في التأثير ما يقترن بهذه القرينة من روح الإيمان والاحتساب . وهي الروح التي تتجرد منها الضرائب الرسمية . ثم يعرض لسمة أخرى ذات أهمية ودلالة بالغة ، فيقول (١) :

« والسمة الثانية البارزة التي تميّز الزكاة عن سائر الجبايات والضرائب ، التي كانت تُفرض في زمن الملوك والسلاطين ، وفي عهد الحكومات الشخصية أو في عصرنا الحاضر في الجمهوريات وحكومات الشعوب ، وتجعلها تختلف عنها اختلافاً واضحاً في البداية والنهاية ، وفي النتائج والآثار ، هي وضعها الشرعي الذي قرره الرسول ﷺ بلفظه المعجز الحكيم ، وتعبيره النبوي الدقيق الذي يعدّ من جوامع الكلم . فقال : « تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم » وذلك وضع الزكاة الأصل الشرعي الذي كانت عليه ، ويجب أن تكون عليه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فهي تؤخذ من الأغنياء الذين يستوفون شروط وجوبها ، ويملكون النصاب المعين المنصوص ، وتصرف في مصارف عيّن الله تعالى في القرآن ، ولم يكلها إلى رأي مشرع أو مقنن ، أو حاكم أو عالم ، وهو قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء » الآية ، وتفضّل الشريعة ، وترجّح الأحاديث النبوية أن تصرف هذه الصدقات على فقراء البلد الذي نجى فيه .

---

(١) الأركان الأربعة ص ١٢٠-١٢٢ .

وكذلك كان نظام الزكاة حتى في الحكومات التي لم تكن دقيقة كلّ الدقة ، ولا أمينة كلّ الأمانة في تطبيق الأحكام الشرعية ، وتحقيق المثل الإسلامية العليا في الحكم والسياسة . فلم يحرم الفقراء والمساكين حقهم في ظلّ هذه الحكومات ، ولم تتعطل حدود الله كلّ التعطل<sup>(١)</sup> ، في هذه الحكومات ، التي يبالغ كثير من المؤرخين المعرضين ، والباحثين المستشرقين في ذمها ، وانحرافها عن تعاليم الإسلام ، بل ثورتها عليها ، كما يقولون .

وبالعكس من ذلك ، الجبايات والضرائب والمكوس ، التي تفرضها الحكومات اليوم ، فهي صورة مقلوبة معكوسة للزكاة ، فهذه الضرائب—العادلة منها والمجحفة ، والصغيرة منها والضحمة — تؤخذ من الفقراء وأوساط الناس ، وتُردّ على الرؤساء والأغنياء والأقوياء . إنها تجتمع بعرق جبين الفلاحين ، والعمل والصناعيين ، والتجار الذين يشتغلون ليلَ نهار في متاجرهم ودكاكينهم وتُصرف هذه الأموال بسخاء — بل بقسوة فادرة ، ووقاحة زائدة — في استقبال رؤساء الجمهوريات الزائرين للبلاد ، وفي ولائهم التي تُشبه ولائم « ألف ليلة وليلة » الخيالية الأسطورية ، وفي المهرجانات التي يُحتفل بها بين حين وحين ، وفي مآدب السفارات في البلاد الأجنبية التي تجري فيه الخمر جري الأنهار ، وفي دعايات الحكومة التي تستندُ موارد الشعب وتمتصّ دماؤه ، وتجول بين رجل الشعب وقوته ، وفي جمالات الصحفيين الأجانب ، ووكالات الأنباء ، ورواتب المذيعين البارعين الذين حلقوا فن تلفيق الأخبار ، واتهام الأبرياء ، وتشريع الأحياء من المنافسين والأعداء . وتكاليف الصحف التي تُعتبر أهمّ وأنفع من أقوى الجيوش ، وأحدث الأسلحة ، فما من حكومة شعبية ديمقراطية ولا من حكومة شيوعية أو اشتراكية ، إلا وهي تمتص دم الشعب كالإسفنج ،

(١) كتاب الخراج لقاضي القضاة ، الإمام أبي يوسف ومقدمته بصفحة خاصة برهان سامع على ما كان من إتمام في أوج الدولة العباسية بأحكام الخراج والزكاة والصفقات فإنه كتب هذا الكتاب العظيم باقتراح من أمير المؤمنين « هارون الرشيد » .

وتصبه في بحر الدعاية والرشاء السياسي ، والتلبس الصحفي ، ومحاكمة المعارضين من المجرمين وغير المجرمين ، فلا أدق تصويراً ولا أصدق تعبيراً في وصف هذه الضرائب ، التي تقوم عليها الحكومات اليوم . من قولنا إنها « تؤخذ من فقرائهم وتردّ على أغنيائهم » لذا كانت الزكاة الإسلامية التي فرضها الله على عباده الموسرين لطفاً ورحمة بالأمة ، ونتيجة لنعمة النبوة التي لا نعمة فوقها ، ضريبة إذا كان لا بدّ من إطلاق هذه الكلمة أقلّ الضرائب متداراً وأخفها مؤنة ، وأعظمها يُمتناً وبركة « وأكثرها فائدة ، لأنها « تؤخذ من أغنيائهم وتردّ على فقرائهم » ٥١ .

( وبعد ) فلنأهدي هذه الدراسة إلى رجال الفكر والتشريع المالي والضريبي ليعلموا كيف سبق الإسلام النظم المالية والضريبة الحديثة فشرع هذه الضريبة المحكّمة ( الزكاة ) متضمنة أفضل المبادئ ، وأعدل الأحكام ، وأنبئ الأهداف وأقوى الضمانات ، ثم ليتزلوا على حكم الشرع الذي يدينون به « والواقع الذي يعيشون فيه فراعوا معتقدات الأمة التي يشرعون لها . ويضعوا هذه الضريبة المقدسة ( الزكاة ) في مقدمة الضرائب التي يسنونها ، ثم يفرعوا ويكملوا بما تقتضيه الحال من ضرائب تصاعدية أو نسبية .

وأهدي هذه الدراسة إلى رجال الضمان الاجتماعي ، ليعلموا علم اليقين أن هذه الفريضة هي أول إعانة تنظم بواسطة الحكومة - في تاريخ الإنسان - لمختلف ذوي الحاجات في المجتمع ، بل هي حق معلوم لهم وفريضة من الله ، وأن تاريخ التدابير الحكومية لاعانة الضعفاء والمحتاجين ، لا يبدأ بالقرن السابع عشر - كما قيل - . كما أن الضمان الاجتماعي ليس من مستوردات الغرب ، ولا من مبتكرات العصر ، بل هو نظام إسلامي أصيل ، وفره الإسلام للمسلمين وغير المسلمين .

وأهدي هذه الدراسة إلى المثقفين المصريين الذين يحملون أسماء ووجوها عربية أو شرقية ، وقلوباً وعقولاً أوربية أو أمريكية أو روسية أو صينية ويتبعون - رسمياً - الديانة الإسلامية ، وهم أجهل الناس بالإسلام . إليهم هذه الدراسة

ليعلموا أن الإسلام ليس دين صومعة ولا كهنوت، وإنما هو دين ودولة، عقيدة ونظام ، علم وعمل ، دنيا وآخرة ، حرية وعدل ، حقوق وواجبات . وأوضح مثل لذلك نظام الزكاة .

وأهدي هذه الدراسة إلى كافة الشعوب الإسلامية وحكوماتها المعاصرة ؛ لتراجع موقفها من شرائع الإسلام ونظمه ، ومنها الزكاة ، عسى أن تزيل التناقض القائم في حياتها ، وتطرد من دساتيرها وقوانينها الاستعمار التشريعي كما طردت الاستعمار السياسي والعسكري، ويعود الإسلام دينها ومصدر قوانينها وأنظمتها .

وأخيراً أهدي هذه الدراسة إلى المشتغلين بالفقه الإسلامي ، والثقافة الإسلامية والداعين إلى تطبيق نظام الإسلام ، لعلهم يجدون في هذه الدراسة الفقهية المقارنة في ضوء القرآن والسنة، ما يزيدهم إيماناً بأن هذا الدين قادر على مواجهة التطور، وقيادة الحياة من جديد ، وتوجيه دفتها إلى الحق والخير والعدل ، في ظل شريعته الخصبية المثيرة ، الصالحة المصلحة ولكل زمان ومكان .

وأخـر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



## فهارس الكتاب

- ١ - فهرس الأعلام
- ٢ - فهرس الآيات
- ٣ - فهرس الأحاديث
- ٤ - فهرس المراجع
- ٥ - فهرس الموضوعات





## ١ - فهرس الاعلام

تنبيهات :

- أ - نظراً لكثرة الاعلام الواردة في الكتاب فقد اقتضت على من ورد في صلبه دون حواشيه .
- ب - اقتضت أيضاً على من له رأي يتعلق بالزكاة ، ولهذا لم أذكر المحذرين والرواة .
- ج - لم أذكر أسماء الأئمة الأربعة ، لتكررها كثيراً ، وإنما أذكر أسماء أصحابهم وأتباعهم .
- د - ربت الأسماء حسب الشهرة . فالغزالي مثلاً يذكر في حرف العين لا فيمن اسمه محمد .
- هـ - يلغى اعتبار آل وابن وأبو وأم ، وابن أبي ونحوها .
- و - وضعنا تعريفاً موجزاً جداً مع كل علم ( غالباً ) تمييزاً للقائده .

## حرف الالف

الأمدي (أبو الحسن علي الفقيه الأصولي صاحب  
الأحكام ، ت ٦٣١ ) ٧٦  
إبراهيم ( الفطر : التَّحْفِي )  
الأبهري ( محمد بن عبد الله بن صالح أبو  
بكر ، كان القيم برأي مالك في العراق  
في وقته ، معظماً عند سائر علماء  
عصره ت ٣٩٥ ) ٧٦ - ٧٣٠  
ابن الأثير ( علي بن محمد صاحب الكامل ،  
في التاريخ ت ٦٣٠ ) ٧١  
ابن الأثير ( محمد الدين ، المبارك بن محمد ،  
صاحب النهاية ، ت ٦٠٦ ) ١٢٥ -  
٤٣٣ - ٤٤٣ - ٦٥٦ - ١٠٩٠  
الأجهوري ( علي بن محمد المالكي ت  
١٠٦٦ ) ٣٧٣  
أحمد ثابت عويضة : الدكتور ، معاصر  
من رجال القانون المصريين . له  
محاضرة جيدة عن « الإسلام والضريبة »  
٤١٨

## أحمد شاكِر ( انظر : شاكِر )

إسحاق ( بن إبراهيم بن محمد الحنظلي  
المعروف بابن راهويه ، المروزي نزيل  
نيسابور ، وأحد الأئمة الأعلام ، حفظاً  
وعلماً وفقهاً ، شيخ البخاري ومسلم  
( ت ٢٣٧ أو ٢٣٨ ) ١٠٨ - ١٥٨ -  
١٥٩ - ٢٨٩ - ٣٢٠ - ٣٣٢ -  
٣٣٢ - ٣٨٧ - ٣٩٠ - ٤٢٢ -  
٤٣٥ - ٤٤٠ - ٤٤٧ - ٤٤٩ -  
٥٥٠ - ٦١٧ - ٦٤٢ - ٧٧٩ -  
٧٨٢ - ٨٢٣ - ٨٣٤ - ٨٤١ -  
٩٢٠ - ٩٢٥ - ٩٣٣ - ٩٥٢  
أبو إسحاق ( عمرو بن عبد الله السبيعي  
الكويتي ، التابعي الثقة ، ت ١٢٦ أو  
١٢٩ وهو ابن ٩٦ سنة ) ٩٤٩  
أسماء بنت أبي بكر ( الصديق ، إحدى  
السابقات إلى الإسلام وهي ذات  
التطاقيين ، زوج الزبير بن العوام وأم  
ابن عبد الله وعروة ت ٧٢ ) ٢٨٩ -

٢٩٠ - ٩٣٣ - ٩٣٦

أشهب (بن عبد العزيز القيسي ، من فقهاء مصر وذوي رأيها ، من أصحاب مالك ، والذابين عن ملعبه ، روى له أبو داود والنسائي ت ٢٠٤ ) ٧٨٧ - ٨٠٠ - ٩١٩

أصبغ (بن الفرج ، الفقيه المصري ، أبو عبد الله ثقة صلبوق كان أجل أصحاب ابن وهب ، وأعلم الناس برأي مالك ت ٢٢٥ ) ٧٨٧ الإصطخري أبو سعيد (الحسن بن أحمد من فقهاء الشافعية له مصنفات حسنة ، مع دين وورع ت ٣٢٨ ) ٧٣٢

الأعظمي (الدكتور محمد مصطفى من علماء الهند ، ودرس بالأزهر ، له دراسة في الحديث بالانجليزية ، نقض فيها دعاوي شاخت ) ١٨١ أبو لأهل المودودي (أمير الجماعة الإسلامية في باكستان وأحد أركان الفكر الإسلامي المعاصر) ٩٠ - ١١٢٥

الإمام يحيى - أنظر : يحيى بن حمزة . أنس (بن مالك بن النضر الأنصاري خادم النبي (ص) وأحد المكثرين من الرواية عنه . ت ٩٢ أو ٩٣ ) ٧٥ - ٢٩٠ - ٢٩٨ - ٣٠٥ - ٦٤٥ - ٦٤٦

الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو ، الإمام الفقيه الحافظ ، أحد أركان العلم ت ١٥٧ ) ٢٠ - ٢٢ - ١٥٨ - ١٦٥

٢٢٣ - ٢٨٧ - ٣٢٠ - ٣٣٤ - ٣٥٩ - ٣٨٥ - ٤٢٢ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٥٠٣ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٧٦٥ - ٧٧٩ - ٥٠٣ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٧٦٥ - ٧٧٩ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٨٢٣ - ٨٣٤ - ٨٤١

٩٣٣

أيوب السخيتاني (ابن أبي تيمية البصري أحد الثقات الأثبات . قال فيه شعبة كان سيد الفقهاء ، وقال مالك : كان من العالمين العاملين لأشاعين ت ١٣١ ) ٢٤٧

حرف الباء

الباجي (أبو الوليد : سليمان بن خلف بن سعد ، القاضي المالكي شارح الموطأ ت ٤٧٤ ) ٢٩١ - ٥٠٩

الباقر (أبو جعفر محمد بن علي زين العابدين أحد أئمة آل البيت وأعلام المسلمين ت ١١٨ ) ٢٠ - ١٠٥ - ١٠٧ - ٢٨٩ - ٣٦٢ - ٤٣٨ - ٤٤٠

٤٧٥ - ٤٩١ - ٥٠٣ - ٥٩٨ - ٦٢٣ - ٦٤٥ - ٧١٣ - ٧٦٢ - ٧٦٥ - ٨٤٧

ابن بشر (من فقهاء المالكية ، ت ٦٣٩ ) ٦٣٩ - ٧٩٩ ابن بطال ١٩٤

البغوي (عبد الله بن محمد البغدادي أبو القاسم الحافظ الحجة ت ٣١٧ ) . ١٠٩١

أبو بكر (الصادق ، عبد الله بن أبي قحافة

خليفة رسول الله ووزيره وثاني اثنين

إذ هما في الغار ت ١٣) ٣٣ - ٦٤ -

٦٧ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤ -

٨٥ - ٩١ - ٩٢ - ١٥٨ - ١٦٤ -

١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ -

١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ -

١٩٠ - ١٩٣ - ٢٤٢ - ٣٨٣ -

٤٩٧ - ٤٩٨ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٦٠٠ -

٧٤٨ - ٧٥٨ - ٧٦٢ -

٧٦٥ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧١ -

٧٧٢ - ٧٧٣ - ٨١٨ - ٩٣٣ -

١٠٧١

أبو بكر الأصم (عبد الرحمن بن الأصم ،

العبدى . قال ابن معين : ثقة كان يرى

القدر . وأبو حاتم : صدوق ما يحدّثه

بأس ، روى مسلم له حديثاً واحداً

والنسائي آخر ) ٩٢٠

أبو بكر الرازي (أنظر : الجصاص)

أبو بكر بن أبي شيبة (عبد الرحمن بن عبد

الملك ، المدني ، مختلف في توثيقه

وتضعيفه ، أخرج البخاري عنه حديثين .

فقط ، وأخرج له النسائي . ت ٣٧٥) ٢٢٣ -

أبو بكر عبد العزيز (بن جعفر ، المعروف

بغلام الخلال ، من أعلام الحنابلة

الفقهاء ، المباد الورعين ت ٣٦٣) :

البلاذري (أحمد بن يحيى ، المورخ المعروف

صاحب فتوح البلدان ت ٢٧٩) ٢٥٣ -

البلخي ، أبو جعفر - حنفي ، ١١٠١

بلال بن رباح (مؤذن الرسول ، وأحد

السابقين الأولين الذين عبدوا في الله ،

وشهد المشاهد كلها مع رسول الله

ت ١٧ أو ١٨ وقيل ٢٥) ٤٠٨ -

٤٠٩

البهي الخولي (أحد كتاب الفكرة الإسلامية

ودعاتها الأوائل في مصر صاحب

« تذكرة الدعاة » و « الإسلام

والمرأة المعاصرة » وغيرهما) ٨٨٤ -

البيهقي (أحمد بن الحسين ، الحافظ صاحب

السنن الكبرى وغيرها ت ٤٥٨)

٣٠٣ - ٧٧٩ - ١٠٩٤

جورج التاه

نوماس أرنولد ١١٠

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلّيم الإمام المجتهد ،

شيخ الإسلام ، ومحبر السنة ، الناصح

الأمة والمجاهد في الله . ت ٧٦٨)

٨ - ٢٧ - ٣١ - ٣٨ - ١٨٨ - ٣٣٨ -

٣٦٩ - ٣٧٣ - ٧١٠ - ٧١٩ -

٧٣١ - ٧٣٢ - ٨٠٧ - ٨١٨ - ٨٣٨ -

٩٢٩ - ٩٥٨ - ٩٦١ - ١٠٧٧ -

١١٠١ - ١١٠٣ - ١١١٢ - ١١١٩ -

جورج التاه

انورج . ت ١٠٠٠ ر . م . ت ١٠٠٠

٣٠٨ - ٤٥٢ - ٧٨٨ - ٩٣٣ -

٩٣٦

الخصاص (أحمد بن علي أبو بكر الرازي ،

من أعلام الحنفية ت ٣٧٠) ٨ -

٣١٥ - ٧٠٧ - ٨٢١ - ٩٨٥ -

٩٨٨ - ١٠١٤

جعفر الصادق (جعفر بن محمد الهاشمي

الحسيني أحد الأعلام وأئمة العرة

ت ١٤٨) ١٠٦ - ٤٣٨ - ٤٤٠ -

٤٩١ - ٥٠٣ - ٧١٢ - ٧١٣ -

٨٤٩ - ٩٣٣

ابن الجوزي : ( عبد الرحمن بن علي

أبو الفرج الحافظ المؤرخ الفقيه

الواعظ النقاد ، من أعلام الحنابلة

ت ٥٩٧) ٢١ - ٢٩١ - ٤٩٧ -

الجوزي (عبد الملك بن عبد الله ، أبو المعالي

المعروف بإمام الحرمين . صاحب

غياث الأمم والإرشاد والنظامية

وغيرها ، شيخ المتكلمين ، شافعي

ت ٤٧٨) ٨٠١ - ١٠٧٧ -

١١٠٢ - ١١٠٤

حرف الحاء

ابن الحاجب (عثمان بن عمر ، المالكي ،

الأصولي التحوي العلامة ت ٦٤٦

بالاسكتندرية) ١٠٦ - ٧٩٩ -

الحازمي (أبو بكر محمد بن محمد بن موسى

الحافظ صاحب «الاعتبار» وغيره .

ت ٥٨٤) ١٨٦ -

الكوفي أمير المؤمنين في الحديث :

وأحد أعلام الإسلام فقهاً وورعاً

وعباداً ت ١٦١) ٢٠ - ٢٢ -

١٠٣ - ١٥٨ - ١٧٢ - ١٧٣ -

١٨٤ - ٢٢٣ - ٢٨٧ - ٢٨٩ -

٣٢٠ - ٣٣٢ - ٣٣٤ - ٣٧٩ -

٣٨٨ - ٣٩٣ - ٥٣٠ - ٥٥٠ -

٦٨٨ - ٧٢١ - ٧٦١ - ٨٠٦ -

٨٣٤ - ٩٣٣ - ٩٤٨ - ٩٥٢ -

١٠٤١

أبو ثور (إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه

المجتهد صاحب الشافعي) ت ٢٤٠ -

١٠٨ - ١٥٨ - ٢٢٣ - ٣٣٢ -

٣٨٢ - ٦٨٨ - ٦٣٢ - ٦٨٩ -

٦٩٤ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٩٥٢ -

حرف الجيم

جابر بن زيد (الأزدي ، أبو الشعثاء البصري

أحد ثقات التابعين وفقهاءهم ت ٩٣

أو ١٠٣ أو ١٠٤) ٦٤ - ٢٨٧ -

٣٢٠ - ٣٣٦ - ٦٧٠ - ٧٠٥ -

٧٠٧ - ٩٣٣

جابر بن عبد الله (بن حرام الأنصاري

الستلمي من علماء الصحابة ت ٧٠)

٢٥ - ١٠٨ - ١١٠ - ١١٢ -

١٣٦ - ١٣٧ - ١٧٢ - ١٩٨ -

٢٠٢ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٨ -

١١٤ - ١١٥ - ١٣٥ - ١٤٥ -  
 ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ -  
 ١٧٩ - ١٨٠ - ١٩١ - ١٩٥ -  
 ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٩ - ٢٠٠ -  
 ٢٠٩ - ٢٢٠ - ٢٨٧ - ٢٩٩ -  
 ٣٠٢ - ٣٠٧ - ٣١٨ - ٣١٩ -  
 ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٥٤ -  
 ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٨٥ - ٣٨٨ -  
 ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩٤ - ٤٦٠ -  
 ٤٩٣ - ٤٩٩ - ٥٠٤ - ٥٠٦ -  
 ٥٧٢ - ٥٧٥ - ٦٠٣ - ٨٠٦ -  
 ٨٠٧ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ -  
 ٨٤٩ - ٩١٢ - ٩٢٥ - ٩٢٧ -  
 ٩٣٣ - ٩٤٣ - ٩٤٦ - ٩٤٧ -  
 ٩٤٨ - ٩٥٤ - ٩٥٧ - ٩٧١ -  
 ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٨ - ٩٧٩ -  
 ٩٨١ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ١٠٤٠ -  
 ١٠٧١

الحسن البصري (ابن أبي الحسن ، أبو سعيد،  
 أحد أئمة الإسلام الريانيين من أعلام  
 التابعين ت ١١٠) ٢٠ - ١٠٥ -  
 ١٠٧ - ١٠٨ - ١٣٨ - ١٥٥ -  
 ١٥٧ - ١٥٩ - ٢٤٧ - ٢٤٩ -  
 ٢٥٠ - ٢٥٢ - ٢٨٩ - ٢٩١ -  
 ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٣٣ - ٣٤٥ -  
 ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٣٨٢ - ٤٥٣ -  
 ٤٦٣ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٤٩٩ -  
 ٥٠٠ - ٥٠٣ - ٥٦٢ - ٥٩٦ -

ابن حامد (الحسن بن حامد بن علي ، أبو  
 عبد الله البغدادي إمام الحنابلة في  
 زمانه . ت ٤٠٣) ٣٠٨ -  
 ابن حبيب (عبد الملك ، أبو مروان من  
 كبار المالكية ت ٢٣٨) ٢١٣ -  
 ٢٥٥ - ٥٩٩ - ٦٢٠ -  
 أبو حنيفة (عبد الله أو عامر الأنصاري  
 الخرجي صحابي كان دليل النبي  
 ﷺ إلى أحد ، وبشئ النبي ﷺ  
 خارصاً ومات في أول خلافة معاوية)  
 ٣٨٧ - ٣٨٩ -  
 ابن حجر (أحمد بن علي الصقلاني شيخ  
 الإسلام الحافظ باطلاق ، صاحب الفتح  
 والتهذيب وغيرهما ت ٨٥٢) ٢٦ -  
 ٧٠ - ٧٢ - ١٥٤ - ١٩٤ - ١٩٥ -  
 ١٩٦ - ٢٥١ - ٣٠٠ - ٣٠١ -  
 ٣٠٢ - ٤٣٥ - ٤٩٣ - ٤٩٤ -  
 ٤٩٥ - ٦٥٤ - ٧٢٨ - ٧٢٩ -  
 ٧٣١ - ٧٤٩ - ٩٢٠ - ٩٢٥ -  
 ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٤٠ -  
 ابن حجر المشيخي (أحمد بن محمد الفقيه  
 الشافعي العلامة شارح المنهاج وصاحب  
 الزواجر وغيره ت ٩٤٧) ٦٤٠ -  
 ٦٤١ - ١٠١٣ -  
 ابن حزم (علي بن أحمد أبو محمد الظاهري الإمام  
 المجتهد صاحب المحلى والإحكام والفصل  
 وغيرهات ت ٤٥٦) ١٠٥ - ١٠٦ -  
 ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١٤ -

وحفاظه والمصنفين فيه . ويعرف  
بالقباني . ت ٢٨٩ ( ٢٢٣  
الحزبي ( إبراهيم بن إسحاق الحافظ الثقة  
ت ٢٨٥ ) ٢١٣

الحقيني ( علي بن جعفر بن الحسن الحسيني  
الهاشمي المعروف بالحقيني الصغير ،  
نسبة إلى بلدة قرب المدينة ، فقيه  
زيلعي متكلم ت ٤٩٠ ) ٤٧٠

حماد بن أبي سليمان ( أبو إسماعيل الكوفي  
الفقيه . شيخ أبي حنيفة ، وأقرب  
أصحاب إبراهيم . أعرج له البخاري  
في الأدب المفرد ، ومسلم والأربعة  
ت ١١٩ أو ١٢٠ ) ١٥٨ - ٢٢٧ -  
٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٦١ - ٣٦٢ -  
٨٣٤

#### حرف الخاء

الخريشي ( أبو عبد الله محمد المالكي شارح  
مختصر خليل . ت ١١٠١ ) ٣٥١ -  
٦٣٣

الخريشي ( أبو القاسم عمر بن حسين بن  
عبد الله ، الفقيه الحنيلي ت ٣٣٤ )  
٥٨٨

أبو الخطاب ( محفوظ بن أحمد الكلثوثاني  
البغدادي الفقيه ، أحد أئمة الحنابلة ،  
له مسائل انفرد بها عن الأصحاب  
ت ٧٦٢ - ٧٩٦ ) ٥١٠

الخطابي ( محمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو

٦٤٥ - ٦٤٦ - ٧٠٤ - ٧٢٢ -  
٧٢٤ - ٧٦١ - ٧٧١ - ٨٠٥ -  
٨١٣ - ٨٢٣ - ٨٣٤ - ٨٤٧ -  
٨٤٨ - ٨٥٠ - ٩٢٦ - ٩٣٣ -  
٩٤٨

الحسن بن حي ( هو ابن صالح بن حي -  
الآتي )

الحسن بن صالح ( بن حي الميموني . كان  
فقيهاً ورعاً متقشفاً ممن تجرد للعبادة  
ورفض الرياسة ، وكان صدوقاً  
صحيح الحديث تام الضبط والإتقان  
خرج له مسلم والأربعة ، والبخاري  
في الأدب المفرد ، وإنما ضعفه قوم لأنه  
كان يتشيع ولا يصلي الجمعة ، لأنه  
لا يرى الصلاة خلف فاسق ت ١٦٦ )  
١٠٨ - ٢٨٧ - ٣٤٩ - ٤٢٤ -  
٤٥٢ - ٥٣٢

الحسن بن علي بن أبي طالب ، سبط رسول  
الله ، ورعاً مثله من الدنيا وأحد سيدي  
شباب أهل الجنة . ت ٤٩ أو ٥٠ )  
٩٦٨ - ٩٨٣

الحسن بن علي ( من الحنفية - وفي « الجواهر  
المضيئة » جماعة بهذا الاسم ، لم يتبين  
لي أيهم هو ) ٥٥٤

الحسين العبيدي ( بن محمد بن زياد العبيدي  
السيابوري ، أحد أركان الحديث



٤٩١ - ٥٠٣ - ٦٨٦ - ٨٢٣  
 دارز ( الدكتور الشيخ محمد عبد الله ، أحد  
 كبار علماء الأزهر المعاصرين وأعلام  
 الدين. له النبأ العظيم ، و الدين ،  
 وغيرهما من الدراسات القيمة ت  
 ١٩٥٨ م ) ٩  
 أبو الرداء ( عومر بن زيد الأنصاري ،  
 الخرجي ، الصحابي الزاهد المشهور  
 ت ٣٢ أو ٣٣ ) ٥٤  
 الردير ( أحمد بن محمد العلوي المالكي  
 الأزهرى المصري ، أحد كبار العلماء  
 والعباد . ت ١٢٠١ ) ٦٣٨ -  
 ٧٦٠ - ٧٨٦  
 اللصوقي ( محمد بن عرقه ، المالكي المصري  
 العلامة الأزهرى ، ت ١٢٣٠ )  
 ٦٣٨ - ٧٦٠ - ٧٨٦  
 ابن دقيق العيد ( محمد بن علي بن وهب ،  
 أبو الفتح تقي الدين ، الإمام الحجة  
 مجدد المائة السابعة ت ٧٠٢ ) ١٩٧ -  
 ٢٩١ - ٤٣٥ - ٤٤٥ - ٩٢٠  
 الدهلوي ( أحمد بن عبد الرحيم ، المعروف  
 بشاه ولي الله ، مجدد الإسلام في الهند  
 ت ١١٧٦ ) ١٢٩ - ١٥٠ - ٢٣١ -  
 ٢٦٥ - ٧٨١ - ٨٩٣ - ٩٣٣  
 حرف اللال  
 أبو زر ( الغفاري ، جندب بن جنادة  
 الصحابي الزاهد المجاهد الصدوق ،  
 أحد السابقين الأولين ت ٣٢ ) ٩٦٨

سليمان الإمام الحجة في الفقه والحديث  
 والفتنة ( ٣٨٨ ) ٨١ - ٨٢ - ٩١ -  
 ٢٥٣ - ٢٥٨ - ٢٨٩ - ٣٢١ -  
 ٣٢٣ - ٣٨١ - ٣٧٩ - ٣٨٣ -  
 ٥٤٥ - ٥٥١ - ٥٦٦ - ٥٨٥ -  
 ٨٢٦ - ٩٧٦ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠  
 ابن خلدون ( عبد الرحمن بن محمد  
 حكيم المؤرخين ، العلامة المجدد ،  
 مؤسس علم الاجتماع ت ٨٠٨ )  
 ٢٥٣  
 خلاص ( الشيخ عبد الوهاب ، أستاذ الشريعة  
 الإسلامية وأحد أعلام الفقه المعاصر )  
 ٢٣٣ - ٢٦٤ - ٤٦٠ - ٤٧٦ - ٤٨٩ -  
 ٥٢٧ - ٥٢٩ - ٦٣٤ - ٧٧٣  
 خليل ( بن إسحاق الجندى المصري العلامة  
 صاحب المختصر المشهور في فقه  
 المالكية . ت ٧٧٦ ) ٥٩٩ - ٦٣٨ - ٧٩٩  
 أبو خزيمة ( زهير بن حرب ، الحافظ الثقة  
 المتقن ، روى عنه مسلم ١٢٨١  
 حديث في صحيحه . ت ٢٣٤ )  
 ٢٢٣

#### حرف الدال

دانيال س . جيرج ٨٨٣  
 داود الظاهري ( بن علي بن خلف ، الفقيه  
 العلامة الإمام ، رأس المدرسة الظاهرية  
 ت ٢٧٠ ) ٢٠ - ٣٨ - ٢٢٣ - ٣٥٤ -  
 ٣٥٥ - ٣٦٢ - ٣٧٤ - ٤٧٥ -

علماء الرجيع في الفقه المالكي ت

٥٢٠ ( ٧٨٧

بن رشد (محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي

القاضي الفيلسوف الشهير بـ ابن رشد

الحفيد، تمييزاً له عن جده . ت ٥٩٥ )

١٠٢ - ١١٤ - ١٣٢ - ١٥٦ -

١٦٢ - ١٦٣ - ١٨٦ - ٢٠١ -

٢١٤ - ٢١٧ - ٢٧٧ - ٣٢١ -

٣٣٤ - ٣٣٧ - ٤٠٠ - ٤٠١ -

٥٩٣ - ٦٥٩ - ٨٣٠ - ٨٣١

رشيد رضا ( السيد محمد - العلامة المجدد

التبهر ، صاحب مجلة النار والتفسير

والوحي للمحمدي وغيره ت (١٣٥٤ )

٣٢١ - ٣٥٦ - ٦١٠ - ٦١٤ -

٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٣٧ - ٦٤٨ -

٦٤٩ - ٦٦٦ - ٦٨٥ - ٦٩١ -

٧١١ - ٧٩٠ - ١٠١٨ - ١١١٥ -

١١٢٤

ابن رشيد (محمد بن عمر بن محمد أبو

عبد الله عبد الدين ، القهري السبي ،

فقيه مالكي ، محدث مفسر رحالة عالم

بالأدب والتاريخ ت (٧٢١ ) ٨٠٦

الرملي (شمس الدين شارح المنهاج لقنوي ت)

٥٤٨ - ٥٦٥ - ٨٢٨ - ٩٨٦

الرئيس (الدكتور محمد ضياء الدين ، أستاذ

التاريخ الإسلامي . له مؤلفات جيدة

منها « الخراج في الدولة الإسلامية » )

٣٧٠

الذهبي (محمد بن أحمد ، أبو عبد الله

شمس الدين ، الإمام الحافظ المؤرخ

التقادت ٧٤٨ ) ٣٠٠ - ٤٩٤ -

٤٩٦ - ١٠٩١ - ١٠٩٥

الذهبي (الشافعي له رسالة في تحرير الدرهم

والمقالات ت ( ٢٥٧

حرف الراء

الرافعي (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد

ابن عبد الكريم ، أحد أعلام المذهب

الشافعي ت (٦٢٣ ) ٣٧٩ - ٣٨٠ -

٤٠٠ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٧٤٩

الرافعي (مصطفى صادق ، أديب العربية

والإسلام ، صاحب «وحي القلم»

وغيره ت (١٣٥٦ و ١٩٣٧ ) ٢٢

الربيع بن أنس (البكري - ويقال الحنفي -

البصري ثم الخراساني ، قال المجلي

وأبو حاتم : « صدوق ، والنسائي :

ليس به بأس ت ١٣٩ أو ١٤٠ )

١٥٤ - ٩٧٢

ربيعة ( بن أبي عبد الرحمن ، التيمي

مولاهم ، المعروف بربيعة الرأي ،

شيخ مالك ، تابعي ، ثقة فقيه مشهور ،

ت ( ١٣٦ ) ١٠٨ - ١٥٨ - ١٧٢ -

٨٢٣ - ٩٢٥

أبو رزين (مسعود بن مالك الاسدي ، تابعي

كوفي ثقة ت حوالى ٨٥ ) ٧٦٥

ابن رسلان ٩٥٤

ابن رشد (محمد بن أحمد - الجند - أحد

## حرف الزاي

ابن الزبير (عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي ، الصحابي العالم الشجاع ، بويح له بالخلافة بعد موت معاوية ليضع سنين ، حتى قتله الحجاج ٧٨) ٢٥ - ١٩٧ -

٩٣٣ - ٩٣٦

الزركشي (بدر الدين عبد الله بن محمد الشافعي العلامة ت ٧٩٤) ٥٦٥

زروق (أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي المالكي ، أحد رجال العلم والقوى بالمغرب ت ٨٩٩) ٢٠٦ - ٧٨٧

زفر (بن الحليل بن قيس العنبري - أحد الفقهاء والعباد من أصحاب أبي حنيفة وقال فيه : هو أقيس أصحابي .

ت ١٥٨) ٧٠٥ - ٧٠٧

الزحشري (عمود بن عمر ، المعتزلي ، المصنف المجيد ، صاحب الكشف والأساس والفتاوى وغيرها ت ٥٣٨)

٦١٣ - ٦١٥ - ١٠١٣

زباور (المستشرق المعاصر ، أحد كتاب دائرة المعارف الإسلامية) ٢٥٩

أبو زهرة (الشيخ محمد ، أستاذ الشريعة الإسلامية ، بالجامعات المصرية

والعربية ومؤلف العديد من الكتب الإسلامية، وأحد أعلام الفقه للمعاصر

٢٣٣ - ٢٦٤ - ٤٠٤ - ٤٦٠ -

٤٧٦ - ٤٨٩ - ٥١٩ - ٥٢٧ -

٥٢٩ - ٦٣٤ - ٧٧٣ - ١١١٧

الزهرى (محمد بن مسلم ... بن شهاب ، الإمام القرشي الزهرى ، أحد فقهاء التابعين وحفظه السنة ت ١٢٤) ٢٠ - ٢٦ -

١٠٨ - ١٦٤ - ١٧٢ - ١٩٦ -

١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٢ - ٢٠٣ -

٢٤٧ - ٢٨٧ - ٣٥٢ - ٣٥٩ -

٣٨٢ - ٣٨٥ - ٤٢٢ - ٤٥٣ -

٤٦٣ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٤٩٩ -

٥٠٠ - ٥٠٣ - ٥١٦ - ٥١٧ -

٥٩٥ - ٥٩٨ - ٦٠٥ - ٦٠٩ -

٦٧٥ - ٦٨٦ - ٦٨٨ - ٦٩٠ -

٦٩٢ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ -

٨٢٣ - ٨٣٤ - ٨٨١ - ٩٢٤

زيد بن ثابت (الأنصاري ، كاتب الوحي ، وجامع القرآن وأحد الصحابة

الراسخين في العلم ت ٤٥ وقبل غير

ذلك) ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨

زيد بن حلي (بن الحسين بن حلي بن أبي طالب ، إمام الزيدية . قال أبو إسحاق

السبيعي : لم أر مثل زيد أعلم ولا

أفضل ولا أقصح في أهل البيت

١٢٠ أو ١٢١) ١٠٦ - ٤٣٨ -

٤٤٠ - ٦٤٦ - ٧٢٣ - ٧٣٠ - ٩٣٣

ابن زيد (انظر : جابر بن زيد)

ابن أبي زيد (عبد الله بن عبد الرحمن ، أبو محمد القيرواني ، الفقيه المالكي ، العالم

العامل الورع ت ٣٨٦) ٣٦٠ -

## حرف السين

سالم بن عبد الله ( بن عمر بن الخطاب المدني  
الفقيه ، أحد فقهاء المدينة السبعة  
وأعيان التابعين زهداً وفضلاً ت  
١٥٤ ( ١٠٧

سحنون (عبد السلام بن سعيد التنوخي ، الفقيه  
المالكي الشهير ، انتهت إليه الرياسة في  
العلم بالمغرب ت ٣٣٥ ( ٧٤٠ - ٨١٦  
السدي (إسماعيل بن عبد الرحمن ..  
الكوفي الأعور ، وهو السدي الكبير ،  
المفسر ، جرحه قوم وعدله آخرون  
وخرج له مسلم والأربعة . ت ١٢٧ )  
٣٤٥

المرخسي (محمد بن أحمد أبو بكر ،  
شمس الأئمة ، من أعلام الفقه الحنفي  
أمل كتابه «المسوط» من السجن  
ت ٤٨٣ ( ١٣٤ - ١٧٦ - ٢٦٧ -  
٧٠٥ - ١١١٤

سعد بن أبي وقاص (الزهري ، أحد السابقين  
الأوليين ، والعشرة المبشرين ، والسة  
أصحاب الشورى وأول من رمى  
بهم في سبيل الله . ت ٥٥ وقيل غير  
ذلك ) ٧٥٤ - ٧٦٥ - ٧٨٨

سعيد بن جبير (الكوفي من أعلام التابعين  
ت ٩٥ ( ٥٨ - ١٥٤ - ٢٨٧ -  
٣٤٥ - ٦١٧ - ٧٢٢ - ٧٦١ -  
٧٧١ - ٨٢٣ - ٩٣٣ -  
٩٧٢

سعيد بن عبد العزيز التنوخي (الدمشقي من

أقران الأوزاعي ، قال فيه الحاكم :  
هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة  
التقدم والفصل والفقه والامانة ت  
١٦٧ ( أو ١٦٨ ) ١٧٣

سعيد بن المسيب (القرشي المخزومي ،  
سيد التابعين . ت ٩٤ ( ٢٠ - ٢٥ -  
١٩٦ - ١٩٨ - ٢٠٢ - ٢٨٧ -  
٢٨٩ - ٢٩٨ - ٣٠٥ - ٣٠٧ -  
٣٤٥ - ٧٢٤ - ٩٢٦ - ٩٣٣

أبو سعيد (الخلدي ، سعد بن مالك بن  
سنان الخزرجي الأنصاري ، أحد  
الصحاب السبعة الذين روا أكثر من  
ألف حديث ت ٧٤ وقيل غير ذلك )  
ت ٧٤ - ٧٥٤ - ٧٦٥ - ٧٨٨ -  
٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٦ - ٩٣٧ -  
٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤٧

سفيان الثوري (انظر : الثوري)  
سفيان بن عيينة (الملائي- ، أحد كبار  
الثقات الحفاظ . قال الشافعي :  
لولا مالك وسفيان للذهب علم  
الحجاز ت ١٩٨ ) ١٠٨

سلمان الفارسي (أبو عبد الله - ابن الإسلام  
الصحابي إخطيل ت ٣٣ وقيل ٣٦  
أو ٣٧ ) ٣٤٤

سلمة بن الأكوع (الأنسلمي ، صحابي  
معروف شهد بيعة الرضوان ، وكان  
شجاعاً رامياً عداءً ، قيل : كان  
يسبق الفرس شداً على قدميه ت ٧٤ )  
٧٨٨

٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٧٠ - ٨٣٤

٩١٩ - ٩٥٤

### حرف اللشين

شاخت (جوزيف ، المستشرق المعاصر)

كاتب مادة «زكاة» في دائرة

المعارف الاسلامية المترجمة المعروف

بتحامله على الإسلام والسنة ( ٣٩ -

٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ -

١٨١ - ١٨٣ - ١٩١ - ٩٢١

الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى

الشمي القرناطي المالكي ، الإمام

المحقق ، صاحب الكتايب الفريدين :

المواقفات والاحتصاص ت ٧٩٠ ) ٣٠

٣٤٦ - ٦٠٣ - ٩٨٧ - ١٠٧٦ -

١٠٧٧ - ١١٠٢

شاكِر ( الشيخ أحمد بن محمد ،

القاضي . المحدث اللغوي النقاد

العلامة ، المعروف بتحقيقاته النافعة

للمحل والرسالة والمسند والطبري

وغيزقا ت . ( ٣٢٤ - ٩٣٧

ابن شبرمه (عبد الله بن الطفيل الضبي

الكوفي القاضي ، أحد الفقهاء الثقات

ت ١٤٤ ) ١٠٥ - ١٠٧ - ١٠٨ -

٢٨٧

شريح (بن الحارث بن قيس الكندي -

القاضي من كبار التابعين ت ٨٧ )

١٠٥ - ١٠٧

أبو سلمة بن عبد الرحمن ( بن عوف

الزهري المدني . التابعي الثقة الفقيه

ت ٩٤ أو ١٠٤ ) ٩٣٣

سليمان بن حرب (أبو أيوب البصري ،

سكن مكة وكان قاضياً ، ثقة حافظ

للحديث ت ٢٢٤ ) ٢٤٧

سليمان بن موسى (الدمشقي الأشدق فقيه

أهل الشام في زمانه ، وأعلم أصحاب

مكحول . ت ١١٥ ) ٤٢٢

سليمان بن يسار (الهلالي ، المدني التابعي

مولي ميمونة ، وأحد الفقهاء السبعة ،

والقراء الثقات المباد . ت ١١٠ )

١٥٧ - ١٥٩ - ٩٢٧

سميث «آدم» ١٠٠٧ - ١٠٣٨ -

١٠٣٩ - ١٠٤٧ - ١٠٤٩ -

سهل بن أبي حنيفة (الأنصاري الخوارجي

صحابي بن صحابي ، اختلف في

سنة وفاته ، كما في التهذيب ) ٣٨٢ -

٣٨٧

سيد قطب (الشهيد، المفكر الإسلامي المعروف

صاحب «ظلال القرآن» و «العناية

الاجتماعية» و «خصائص التصور

الإسلامي» وغيرها ت ١٣٨٦ و

١٩٦٦ ) ٨٧٥

ابن سيرين (محمد ، أبو بكر، البصري أحد

فقهاء التابعين وأعلامهم ت ١١٠ ) ٢٦ -

٢٧ - ٢٥٠ - ٣٤٩ - ٧٠٥ -

٢٠١ - ٢٠٣ الشوكاني (محمد بن علي . البيني الزيدي ،  
بل المجتهد المسقل ت ١٢٥٥)  
٢٠ - ١٤٦ - ١٧٩ - ١٨٠  
٣٢٣ - ٣٦٢ - ٤٢٦ - ٤٦٠  
٤٧٠ - ٦٢١ - ٦٢٧ - ٧٢٩  
٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٤٩ - ٧٨٦  
٨٤٣ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩  
٩٣٣ - ٩٣٥ - ٩٥٤ - ٩٧٦  
٩٧٧ - ١٠٥٠  
الشيرازي (أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي  
ابن يوسف ، أحد أعيان الشافعية ،  
صاحب المهلب وغيره ت ٤٧٦)  
٩٦ - ٣٥٢ - ٤٥٠ - ٧٧٧  
٧٨٢ - ٨١٩ - ٨٢٩ - ٨٣٥  
حرف الصادق  
الصادق - أنظر : جعفر الصادق  
« صاحب الروض النضر » (الحسين بن أحمد  
السياحي الزيدي شرف الدين الملقب  
بشرف الدين العلامة الأيدي المحتدل  
٧٠٦ - ٧١٤ - ٧٢٧  
صاحب الحاوي (انظر : الماوودي)  
غياث الأمم (انظر : الحوفي)  
صاحب العناية من الحنفية ٤٦٤  
« صاحب الهداية » المرفياني ١٠٢٩  
الصاوي « المالكي » ٥٩٩  
صدر الشريعة (مسعود بن أحمد بن برهان  
العلامة الفقيه الحنفي ) ١٢٩

شريك بن عبد الله ( النخعي الكوفي القاضي  
الفقيه ، ثقة صدوق خرج له مسلم  
والأربعة إلا أنه كان يغلط كثيراً  
فأنكروا عليه ت ١٧٧ أو ١٨٧)  
٣٩٤ - ٤١٦  
الشعبي (عامر بن شراحيل الكوفي أحد  
أعيان فقهاء التابعين ت ١٠٥ ) ٢٠ -  
١٠٥ - ١٠٧ - ٢٢٣ - ٢٥٠  
٢٨٩ - ٢٩٨ - ٣٠٥ - ٣٤٩  
٣٦٠ - ٤١٢ - ٥٩٩ - ٦٠٢  
٦٤٥ - ٧٦٥ - ٧٦٢ - ٨٣٤  
٩٦٨ - ٩٨٣  
أبو الشعثاء (سليم بن أسود بن حنظلة  
المحاربي الكوفي ، التابعي الثقة ت  
٨٥ هذه الكنية أيضاً بلخاير بن زيد  
وقد تقدم ) ٩٣٣  
شلتوت (الشيخ محمود ، شيخ الأزهر  
الأسبق، وأحد كبار علمائه اشتهر بالفتوى  
والتفسير وله عدة مؤلفات منشورة ت  
١٠ - ٤١٩ - ٦١٤ - ٦٢١  
٦٤٩ - ٦٥٠ - ١١١٦ - ١١١٨  
١١٢٥  
ابن شهاب (انظر : الزهري)  
شهر بن حوشب (الأشعري ، الشامي تابعي  
اختلفوا فيه ، فوثقه قوم وضعفه  
آخرون بل تركوه وخرج له مسلم  
والأربعة والبخاري في الأدب المفرد  
وقال الطبري : كان فقيهاً قارئاً  
علماً ت ١٠٠ أو ١١١ أو ١١٢)

الطبري (محمد بن جرير ، أبو جعفر ،  
شيخ المفسرين ، وعمدة المؤرخين ،  
إمام مجتهد مستقل ت ٣١٥ ) ٢٠ -  
٢٦ - ٦٠ - ٦٧ - ١٨٩ - ١٩٦ -  
١٩٧ - ٣١٥ - ٣٤٦ - ٥٤٤ -  
٦٥٧ - ٦٧٠ - ٦٨٧ - ٧٠٦ -  
الطحاوي (أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو  
جعفر ، الحافظ الفقيه ، انتهت إليه  
رئاسة الحنفية ت ٣٢١ ) ٢٦ -  
٧٣١ - ٨٣٠ - ٩٣٧

طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري المدني  
القاضي ابن أخي عبد الرحمن بن  
عوف تابعي ثقة من أهل الفقه والفتوى  
والسخاء ت ٩٧ ) ١٩٧  
الطبري ١٠٩١

#### حرف العين

عائشة ( بنت أبي بكر ، الصديقة بنت  
الصديق ، أم المؤمنين ، ألقه نساء  
الامة ، ت ٥٨ ) ١٠١ - ١٠٨ -  
١١٠ - ١١٢ - ١٣٥ - ٢٨٦ -  
٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٨ - ٣٠٢ -  
٣٠٣ - ٣٠٥ - ٤٩٧ - ٤٩٨ -  
٧٦٥ - ٩٣٣ - ٩٦٨ - ٩٨٣ -  
ابن عابدين (محمد أمين ، العلامة الحنفي  
صاحب «رد المحتار» وغيره ت  
١٢٥٢ ) ٢٢٧ - ٢٥٧ - ٥٥٤ -  
١١٠١ - ١١١٤

صديق حسن خان (العلامة القنوجي ملك  
بهو بال بلند ، من العلماء المستقلين ،  
على طريقة الشوكاني ت ١٣٠٧ هـ )  
١٤٦ - ٣٢٣ - ٤٦٠ - ٤٧٠ -  
٦٨٩ - ٦٤٧  
الصنعاني (محمد بن إسماعيل اليمني الزيدي ،  
المجتهد صاحب سبل السلام وغيره  
ت ١١٨٢ ) ٢٠  
الصيمري (عبد الواحد بن الحسين القاضي  
أبو القاسم أحد أئمة الشافعية ت بعد  
٣٨٦ ) ٦٣٢

#### حرف الصاد

الضحاك (بن مزاحم الحلبي ، اشتهر  
بالتفسير ، ومات بعد المائة ، ترجمنا له  
ص ٩٨٣ ) ٣٤٥ - ٧٢٤ - ٨٦٠ -  
٩٧٠

#### حرف الطاء

أبو طالب : يحيى بن الحسين بن محمد أخو  
المؤيد باقة من أئمة العمرة ت ٤٢٤ )  
٦٤٧ - ٩٥٨  
طاووس (ذكوان بن كيسان البجلي أبو  
عبد الله ، أحد ثقات التابعين وأعيانهم  
ت ١٠٦ ) ١٠٨ - ١٥٩ - ١٩٤ -  
٢٤٧ - ٢٨٩ - ٣٢٠ - ٣٤٥ -  
٣٩٢ - ٣٩٣ - ٨١٢ - ٩٣٣ -  
٩٦٨ - ٩٨٣

٢٦٨ ( ٦٣٨ - ٦٤٩ - ٧٨٧  
 عبد الرحمن حسن ( الشيخ ، وكيل الأزهر  
 الأسبق ) ٢٣٣ - ٢٦٤ - ٤٦٠ -  
 ٤٧٦ - ٤٨٩ - ٥٢٧ - ٥٢٩ -  
 ٦٣٤ - ٧٧٣  
 عبد الرحمن عيسى ( الشيخ الأزهرى ،  
 مدير تفتيش العلوم الدينية بالأزهر )  
 ٥٢٣ - ٥٢٦  
 عبد الرحمن فهمي ( الدكتور - أمين  
 متحف الفن الإسلامي بالقاهرة )  
 ٢٥٦  
 ابن عبد السلام ( محمد بن عبد السلام بن  
 يوسف قاضي الجماعة بتونس ،  
 وأحد أعلام المالكية . من أهل  
 الترجيع بين الأقوال ت ٧٤٩ )  
 ١٧٣ - ٦٣٩  
 عبد العلي الكنتوي ( الملقب ببحر العلوم  
 مؤلف رسائل الأركان الأربعة ١٨٨  
 عبد الله بن داود ( بن عامر الحملائي ثم  
 الشعبي المعروف بالخريري ، الثقة  
 الزاهد العابد ت ٢١٣ ) ٧٢٢  
 عبد الله بن عباس ( بن عبد المطلب ، ابن  
 عم رسول الله ، وترجمان القرآن  
 وحبر الأمة . ت ٦٧ ) ٢٢ - ٢٣ -  
 ١١١ - ١١٢ - ١٣٦ - ١٣٧ -  
 ١٥٠ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦٣ -  
 ١٦٤ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٩٠ -  
 ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٣٧ - ٣٤٥ -

أبو العالية ( رفيع بن مهران الرياخي البصري  
 أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي  
 (ص) بستين ودخل على أبي بكر  
 وصلى خلف عمر ، مجمع على ثقته  
 ت ٩٠ وقيل غير ذلك ) ٨١٣ -  
 ٩١٩ - ٩٧٢  
 عبادة بن الصامت ( الأنصاري الخزرجي  
 أبو الوليد المدني . أحد الثقباء ليلة  
 العقبة وأحد من جمع القرآن في زمن  
 النبي (ص) ت ٣٤ ) ٥٩١  
 ابن عباس ( أنظر : عبد الله )  
 أبو العباس ( أحمد بن إبراهيم الهاشمي  
 الحنفي ، من فقهاء العترة ، كان  
 إمامياً ثم رجع إلى مذهب الزيدية  
 وقيل : لم يرجع ت ٣٥٣ ) ٧١٨  
 عبد الله بن شداد ( بن الهاد الليثي أبو الوليد  
 المدني ، من كبار التابعين وثقاتهم ،  
 خرج مع القراء أيام ابن الأشعث على  
 الحجاج فضل يوم دجيل أو الجماجم  
 سنة ٨١ أو ٨٢ ) ٢٨٧  
 ابن عبد البر ( أبو عمر يوسف بن عبد الله  
 النمري القرطبي ، حافظ المغرب  
 وفقهه . صاحب التمهيد والاستدكار  
 والاستيعاب وغيرها ت ٤٦٣ ) ١٧٣ -  
 ١٩٥ - ٢٥١ - ٣٢٤ - ٣٥١ -  
 ٤٢٢ - ٥٩٢  
 ابن عبد الحكم ( محمد بن عبد الله - المصري  
 الثقة - من أعلام المالكية ت



عبد الله بن المبارك ( بن واضح الحنظلي  
مولاهم ، المروزي الحافظ الحجة  
المحقق على ثقته وجلالته أحد أعلام  
الاسلام علماً ودينياً وخلقاً ت ١٨١ )  
٣٤٩ - ٤١٥ - ٥٥٠

عبد الله بن مسعود الحنظلي أحد  
السابقين والقراء والفقهاء ، كان  
من جبال العلم . ت ٣٢ أو ٣٣ )  
٢٩ - ٦٤ - ١٠١ - ١١٢ - ١٦٣ -  
١٦٥ - ١٨٦ - ٢٥٠ - ٢٨٦ -  
٢٩٨ - ٣٠٦ - ٣٢٥ - ٤١٠ -  
٤١١ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٤٩٩ -  
٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ -  
٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥٢٠ - ٧٦٤ -  
٧٦٨ - ٧٨٣ - ٩٣٣ - ٩٧٨ -  
٩٧٩ - ١٠٦٥

عبد الوهاب ( ابن علي القاضي المالكي الفقيه )  
ت ٤٢٢ ( ٤٤٥ - ٥٩٨ - ٥٩٩ )  
عبيد الله بن الحسن ( بن حسين الهجري  
القاضي . فقيه بصري ثقة ، ت ١٦٨ )  
٧٠٧

أبو عبيد ( القاسم بن سلام ، الإمام المجتهد  
صاحب الأموال ت ٢٢٥ ) ٨ -  
١٧ - ٢٠ - ٢٢ - ١٠٠ - ١٠١ -  
١٠٣ - ١٠٥ - ١١٦ - ١٣٧ -  
١٣٨ - ١٥٩ - ٢٠٢ - ٢٤٧ -  
٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٨٧ - ٢٨٩ -  
٢٩٣ - ٢٩٦ - ٢٩٨ - ٢٩٩ -

٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٦١ - ٣٩١ -

٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ -

٤٢٢ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٧ -

٤٩١ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٦١٦ -

٦١٧ - ٦٤٢ - ٦٨٨ - ٧٠١ -

٧٠٣ - ٧٢٢ - ٧٢٤ - ٧٣٠ -

٨٦٠ - ٩٣٣ - ٩٣٦ - ٩٣٨ -

٩٧٠ - ٩٧٨ - ١٠٤٠ - ١٠٤٥ -

عبد الله بن عمر ( بن الخطاب ، أحد حفاظ

الصحابة وفقهائهم وزهادهم ، أفتى

الناس ستين سنة وأعتق ألف رقبة

أو أزيد . ت ٧٣ أو ٧٤ ) ١٠٨ -

١١٠ - ١١٢ - ١٣٦ - ١٣٧ -

١٥٤ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ -

٢٩٨ - ٣٠٥ - ٣١٩ - ٣٢٠ -

٣٤٩ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٤ -

٣٩٥ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٦٤٢ -

٦٦٤ - ٦٦٥ - ٧٥٤ - ٧٥٥ -

٧٦٢ - ٧٦٥ - ٧٦٩ - ٧٧٠ -

٧٨٨ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ -

٩٣٩ - ٩٤٧ - ٩٥٤ - ٩٥٥ -

٩٦٨

عبد الله بن عمرو ( بن العاص . السهمي

القرشي أحد علماء الصحابة وعبادهم

وأحد العبادة الأربعة اختلف في

وفاته من ٦٣ إلى ٧٧ )

٢٨٦ - ٢٩٨ - ٣٠٩ - ٥٥٧ -

٥٥٨

المحقق في الأصول والفروع ت ٨٠٣

٥٩٩

ابن العربي (محمد بن عبد الله بن محمد

المعافري - القاضي أبو بكر - المالكي

المجتهد الإمام ت ٥٤٣) ٨ - ٤١ -

٨٢ - ٩٢ - ٢٩٢ - ٢٩٥ - ٣١٥ -

٣١٦ - ٣٢٠ - ٣٥٦ - ٣٨٨ -

٣٨٩ - ٣٩٥ - ٤٣٥ - ٤٦١ -

٤٦٣ - ٤٨٤ - ٥٩٨ - ٥٩٩ -

٦١٧ - ٦٢٠ - ٦٣٨ - ٦٣٩ -

٦٨٠ - ٦٨٧ - ٧٩٤ - ٧٩٦ -

٨٠٢ - ٩٨٦ - ١٠١٤ - ١٠٦٢ -

عرو|| بن الزبير (بن العوام ، الأسدي

المدني أحد فقهاء المدينة السبعة ،

وأحد أعيان التابعين علماً وديناً :

اختلف في وفاته من ٩١ إلى ١٠١)

٩٣٣

عز الدين بن عبد السلام (عبد العزيز -

السلمي الدمشقي الشافعي ، سلطان

العلماء وبائع الأمراء ، المجاهد في

ذات الله حق الجهاد ت ٦٦٠) ١٠٨٠ -

عطاء (بن أبي رباح ، الفقيه الشافعي الحجة

أحد الأعلام ، ت ١١٤) ٢٠ -

٢٢ - ٣٤ - ١٠٨ - ١٣٥ - ١٥٤ -

١٥٧ - ١٥٩ - ٢٢٣ - ٢٤٧ -

٢٨٧ - ٣٥٣ - ٣٦١ - ٣٧٩ -

٣٨٢ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ -

٣٩٥ - ٤٨٤ - ٥١٩ - ٥٦٧ -

٣٢٠ - ٣٢٤ - ٣٣٢ - ٣٤٩ -

٣٥٩ - ٣٨٢ - ٣٨٤ - ٣٨٥ -

٣٨٧ - ٣٩٢ - ٤٠٥ - ٤٠٦ -

٤٠٧ - ٤٢٥ - ٤٤٠ - ٤٤١ -

٤٤٢ - ٤٤٥ - ٤٥٢ - ٤٥٤ -

٤٥٥ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ -

٥٧٤ - ٦٠٤ - ٦١٧ - ٦٤٥ -

٦٤٦ - ٦٩٠ - ٧٠١ - ٧٠٨ -

٧٢٠ - ٧٢٢ - ٧٢٤ - ٧٢٥ -

٧٤٠ - ٧٦٢ - ٧٦٩ - ٧٧٠ -

٧٧١ - ٧٨٨ - ٨١٢ - ٨١٣ -

٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٣ - ٨٢٥ -

٨٢٩ - ٨٤١ - ٨٤٨ - ٩٧٠ -

١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ -

أبو عبيدة بن الجراح (عامر بن عبد الله .

أحد السابقين الأولين ، وأحد

العشرة . وأمين الأمة ت ١٨)

٩٨٣

عثمان بن عفان (أمير المؤمنين ذو النورين .

وأحد العشرة المبشرة ت ٣٥) ١٣٦ -

١٣٧ - ١٥٧ - ١٦٤ - ٢٢٦ -

٤٩٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٢ -

٧٣٣ - ٧٧٤ - ٩٢٧ - ٩٣٣ -

٩٣٦

ابن عرفة (محمد بن محمد بن عرفة الوردغي

التونسي أبو عبد الله . الفقيه المالكي

- عليش (الشيخ محمد بن أحمد المصري ،  
مفتي المالكية في زمنه ت ١٢٩٩ )  
٢٧١ - ١١١٥
- علي بن الحسين ( بن علي بن أبي طالب ،  
زين العابدين ، أحد التابعين الثقات  
العباد الورعين ، أفضل أهل البيت  
في زمنه ، قال ابن المسيب : ما رأيت  
أورع منه ت ٩٣ وقيل أكثر ) ٩٧٢  
علي بن أبي طالب ( أمير المؤمنين صهر  
رسول الله وابن عمه وأبو سبطيه .  
وبحر العلم وأفضى الصحابة  
ت ٤٠ ) ١٠١ - ١٠٦ - ١٠٨ -  
١١٠ - ١١٢ - ١٣٦ - ١٣٧ -  
١٧٢ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ -  
١٨٦ - ١٨٩ - ٢١٤ - ٢٢٣ -  
٢٢٩ - ٢٤٩ - ٢٤٣ - ٤٤٥ -  
٤٩٧ - ٤٩٨ - ٩٣٣ - ٩٣٥ -  
٩٣٦ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ -  
٩٤٢ - ٩٦٨ - ٩٧٨ - ٩٨٣ -
- علي مبارك ( باشا بن مبارك بن سليمان .  
وزير مصري من المؤرخين العلماء  
النوابغ ، مؤسس دار الكتب المصرية  
ت ١٣١١ ) ١٨٩٣ - ٢٥٨ -  
٢٥٩ - ٣٦٩ - ٣٧٢ -
- ابن علكية ( اسماعيل بن إبراهيم البصري  
وعلى أمه وقيل جدته . أحد الحفاظ  
الأثبات ، قيل فيه : ربحانة الفقهاء  
وسيد المحدثين ت ١٩٣ أو ١٩٤ )  
٩٢٠
- ٥٧٤ - ٧٢٢ - ٧٦١ - ٨٣٤ -  
٨٤٨ - ٨٤٩ - ٩١٩ - ٩٢٥ -  
٩٤٩ - ٩٦٨ - ٩٧٢ - ١٠٤٥ -  
عطاء الخراساني ( اسم أبيه عبد الله ، ويقال  
ميسرة - زيل الشام ، أخرج له  
مسلم والأريمة . ت ١٣٥ ) ١٥٤ -  
٣٥٩  
عطية العوفي ( ابن سعد بن جندة القيسي  
الكوفي أبو الحسن ، أخرج له الأربعة  
إلا النسائي والبخاري في غير الصحيح  
والأكثر على تضعيفه ت ١١١ )  
٣٤٥  
أم عطية ( تسمية بنت كعب - ويقال بنت  
الحارث الأنصارية ، كانت تغزو  
مع النبي ، تعرض المرضي وتداوي  
الجرحي ت ١٣ ) ٩٧٨  
ابن عقيل ( أبو الوفاء علي بن محمد بن عقيل  
البغدادي المقرئ الفقيه الأصولي  
الواظ على المتكلم العلامة ، من أعلام  
الحنابلة ، وله مسائل انفرد بها وخالف  
فيها المذهب مع تعظيمه للإمام أحمد  
وأصحابه ت ٥١٣ ) ٧٢ - ٤٦٧ -  
٤٦٨ - ٧٩٦ -  
عكرمة ( بن عبد الله البربري ، مولى ابن  
عباس ، وتلميذه ، وأحد فقهاء مكة  
وتابعيها . ت ١٠٧ ) ٢٦ - ٦٧ -  
١٣٥ - ١٥٤ - ٤١٢ - ٦٨٦ -  
٧٠٦ - ٧٠٧ - ٩٥٣ - ٩٧٨ -

٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٧٤ - ٦٧٥ -

٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٥٠ -

٧٦٨ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ -

٧٨٣ - ٨٠٥ - ٨١٠ - ٨١١ -

٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٦ - ٨١٨ -

٨١٩ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٨٢ -

٩٣٣ - ٩٣٨ - ٩٦٨ - ٩٨٢ -

١٠٥٠ - ١٠٦٥ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ -

١٠٨٤ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ -

ابن عمر - أنظر - عبد الله

عمر بن عبد العزيز ( بن مروان ، أمير

أمير المؤمنين وخامس الراشدين

وعهد المائة الأولى ت ١٠١ ) ٢٠ -

٢٩ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٥٠ -

١٧٢ - ٢٢٣ - ٢٥٠ - ٣٢٠ -

٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٦١ - ٣٦٢ -

٣٩٣ - ٤١٦ - ٤٢٢ - ٤٥٣ -

٤٥٥ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٤٩٩ -

٥٠٠ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٩ -

٥٢٠ - ٥٦٩ - ٦٢٠ - ٦٢٩ -

٦٧٥ - ٦٨٦ - ٦٩٠ - ٧٠٨ -

٧٦٨ - ٨٠٠ - ٨٠٥ - ٨١٢ -

٨١٨ - ٨٨١ - ٩٣٣ - ٩٤٨ -

١٠٩٨ - ١٠٩٩

عمرو بن دينار (الملك أبو محمد الأثرم

الجمعي التابعي ، أحد الأعلام ،

مفتي أهل مكة في زمانه ت ١٢٥

أو ١٢٦ ) ٣٨٢

عمر الحافظ ( بن أحمد بن محمد بن موسى

النيسابوري من حفاظ الحنفية ومن

خواص أبي عبد الرحمن السلمي

ت ٤٦٧ ) ٥٥٤

عمر بن الخطاب ( أمير المؤمنين وأحد

المثيرة المبشرة ، الأخوفي البقري

الذي جعل الله الحق على لسانه وقلبه .

ت ٢٣ ) ٢٦ - ٢٩ - ٣٢ - ٣٣ -

٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٩٢ - ٩٩ -

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ -

١٠٤ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ -

١١٢ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٥٨ -

١٦٤ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٤ -

١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ -

١٩٠ - ١٩٣ - ١٩٨ - ٢٠١ -

٢٠٢ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٥ -

٢١٦ - ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٢٩ -

٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٧ -

٢٤٩ - ٢٦٠ - ٢٨٦ - ٣٠٦ -

٣١٩ - ٣١٨ - ٣٢٠ - ٣٢١ -

٣٨٢ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٩٠ -

٣٨٩ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤١٠ -

٤١١ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤٢٠ -

٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ -

٤٢٥ - ٤٢٧ - ٤٣٦ - ٤٥٣ -

٤٥٤ - ٤٦٣ - ٤٩٨ - ٥٥٦ -

٥٦٧ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٧ -

٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ -

### حرف الغين

الغزالي (محمد بن محمد ، أبو حامد ، حجة الإسلام . ت ٥٠٥ ) ٣٧٥ -  
٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٨٦٣ -  
١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١١٠٢  
الغزالي ( الشيخ محمد . من كبار علماء  
الأزهر وأحد الكتاب والدعاة الأوائل  
للفكرة الإسلامية ) ٥١٠-٥١٢-٥١٣  
حرف الفاء

فاطمة بنت قيس ( بن خالد القرشية الفهرية  
صحابة من المهاجرات الأولات ٥٠ )  
٩٦٨

فاغليوي (الدكتورة الكاتبة الإيطالية)  
١١٢٣

الفخر الرازي (محمد بن عمر بن الحسين . فخر  
الدين الإمام المفسر المتكلم الشافعي  
ت ٦٠٦ ) ٦٧ - ٣١٦ - ٥٩٧ -  
٦١٤ - ٦١٥ - ٦٤٤ - ٦٥٠ -  
٧٦٦ - ٨٦٢ - ٨٦٤ - ٨٦٧ -

### حرف القاف

القاسم ( بن إبراهيم بن إسماعيل بن الحسين  
ابن علي ، أحد أئمة العترة ت ٢٤٤  
وقيل ٢٤٢ ) ولإليه تنسب القاسمية  
٢٠ - ٧١٤ - ٧٢٣ - ٩٣٣ -

٩٥٨

القاسم بن محمد ( بن أبي بكر الصديق أحد  
أركان العلم والدين في عصر التابعين

عمرو بن شرحبيل ( الحمداني . أبو ميسرة  
الكوفي أحد الثقات العباد من  
أفاضل أصحاب ابن مسعود . ومن  
أقران مسروق ت ٦٣ ) ٩٥٦

عمرو بن العاص ( بن وائل السهمي .  
الصحابي المشهور ، فاتح مصر ت  
٤٣ وقيل غير ذلك ) ٨١٦

عمرو بن ميمون ( الأودي الكوفي - أسلم  
في حياة النبي (ص) ولم يلقه ، أحد  
ثقات التابعين ت ٧٤ ) ٩٥٦

عمران بن حصين ( الخزاعي أبو نعيم ،  
الصحابي المعروف . ت ٥٢ ) ٥٤١  
٨١١ -

عمرة بنت عبد الرحمن ( بن سعد بن زرة  
الأنصارية المدنية . كانت في حجر  
عائشة ، وروت عنها وكانت من أعلم  
الناس بمدينتها ت ٩٨ أو ١٠٣ أو  
٢٨٩ - ٢٩٠ ) ١٠٦

عيسى عليه ( أستاذ المحاسبة والاقتصاد  
له دراسات جيلة في الاقتصاد  
الإسلامي . معاصر ) ٩

عياض ( بن موسى اليحصبي أبو الفضل -  
القاضي . من أعلام المغرب في الحديث  
والفقه على مذهب مالك ت ٥٤٤ )

٢٥١

ابن عيينة ( أنظر سفيان )

٤٤٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٥٠ -

٥٨٦ - ٦٠٤ - ٦١٥ - ٦٤٢ -

٦٤٥ - ٦٤٦ - ٧٢٠ - ٧٣٠ -

٧٦١ - ٧٦٣ - ٧٨٢ - ٧٨٨ -

٧٩٥ - ٧٩٨ - ٨١١ - ٨٢٢ -

٨٢٨ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٧ -

٩٢٩ - ٩٣١ - ٩٥٤ - ١٠٢٩ -

١٠٣٠ - ١٠٤١ -

القرافي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن

إدريس بن عبد الرحمن ، الفقيه

الأصولي . العلامة من أعيان المالكية

ت ٦٨٤ ) ١٢٩ - ٢٣٠ - ٧٨١

القرطبي (أحمد بن عمر ، شارح مسلم

ت ٦٥٦ ) ٨٦٩

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد

الأنصاري المفسر الفقيه المالكي ت

٧٧٤ ) ٨ - ٣٥٢ - ٥٩٨ -

٦٣٣ - ٦٨٠ - ٧٦٠ - ٩٦٩ -

٩٨٧

القشيري (عبد الرحمن بن عبد الكريم بن

هوازن الأستاذ أبو نصر ، الفقيه

الشافعي المتبحر ت ٥١٤ ) ٦٧

القفال لعله القفال الصغير عبد الله بن أحمد

ت ٤٤٥ (٤١٧) - ٦٤٤ - ٦٥٠ -

القنطاري (أحمد بن محمد بن عبد الله أبو

القاسم فقيه حنفي مصنف جامع ،

ورع زاهد ت ( ٧٣١

ابن القيم (أبو عبد الله ، شمس الدين محمد

ابن أبي بكر الامام المحقق ، صاحب

ت ١٠٨ ) ١٥٤ - ٢٨٩ - ٢٩٠

٢٩٨ - ٣٨٢ - ٣٨٤

ابن القاسم (عبد الرحمن ، العنقي . أبو

عبد الله المصري الفقيه . من أصحاب

مالك ، تفقه عليه وفرع على أصوله

وذبح عنها ت ١٩١ ) ٣٣٥ -

٥٤٤ - ٧٨٧ - ٨٠٠ - ٨١٦

القاسمي (جمال الدين بن محمد ، علامة

الشافع وصاحب عمارن التأويل وقواعد

التحديث وغيرهما ت ١٣٣٢ )

٦٤٨

القاضي عبد الوهاب (انظر : عبد الوهاب

ابن علي)

القاضي يعقوب (انظر : يعقوب)

قتادة (بن دعامه السدوسي أبو الخطاب

التابعي البصري . أحد النوادر في

الحفظ ت ١١٧ ) ٢٥ - ١٥٤ -

٢٩٨ - ٣٠٥ - ٣٤٥ - ٦٢٣ -

٨٣٤

ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن أحمد

صاحب «المغني» من أعلام الحنابلة

وكبار الفقهاء ت ٦٢٠ ) ٢٦ -

٨٥ - ١٤٠ - ١٦٢ - ١٦٤ -

١٦٥ - ١٦٦ - ٢٠٠ - ٢١٣ -

٢٤٤ - ٢٨٣ - ٣٠٨ - ٣١٩ -

٣٣٨ - ٣٦٣ - ٣٧١ - ٣٧٨ -

٣٨٣ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٩٢ -

٣٩٣ - ٤٠٠ - ٤١٠ - ٤٢٧ -

٤٣٣ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٩ -

والمواريث والشافعية ت ٤٠٢ ( ٩٢٠  
الرخمي ( علي بن محمد ، من أعيان المالكية  
ومن أهل الترجيح في المنصب ت  
٧٤٨ ( ١٠٦ - ٦٣٩

ابن أبي ليلى ( المقصود به عند الفقهاء محمد  
ابن عبد الرحمن الأنصاري الكوفي  
الفقيه ، قاضي الكوفة - من أقران  
أبي حنيفة ت ١٤٨ ، وهو صدوق  
سواء الحفظ ، وإن كان فقيهاً عاماً  
حسن القضاء ، بخلاف أبيه عبد  
الرحمن فهو ثقة عند المحدثين  
بالإجماع وهو المقصود إذا قالوا  
ابن أبي ليلى ( ١٠٨ - ٣٤٩ -  
٤٢٤

الليث بن سعد ( بن عبد الرحمن المصري ،  
الإمام الثقة ، أحد الأسخياء قال فيه :  
الشافعي : كان الليث أفقه من مالك ،  
ولكن ضيعه أصحابه ت ١٧٥ ،  
وقد نيف على الثمانين ( ١٥٧ -  
١٥٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ٢٢٣ -  
٣٠٧ - ٣٨٥ - ٣٨٧ - ٣٨٩ -  
٣٩٠ - ٤١٢ - ٦١٦ - ٨٣٤ -  
٩٢٥ - ٩٣٣ - ٩٥٢ -  
٩٧٦

### حرف الميم

ابن الماجشون ( عبد الملك بن عبد العزيز  
فقيه بن فقيه ، كان مقياً أهل المدينة

المصنفات النافعة ت ٧٥١ ( ٢٧ -  
٣١ - ٣٢ - ١٦٤ - ٢٥١ - ٣٤٧  
٣٦٣ - ٤٢٤ - ٤٢٦ - ٤٦٧ -  
٤٦٨ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٧٥٣ -  
٧٨١ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٥٧ -  
٩٥٨

أبو قلابه ( عبد الله بن زيد الجرمي الأزدي  
البصري التابعي الثقة الفقيه ت ١٠٤ )  
١٩٦ - ١٩٨ - ٩٢٧

### حرف الكاف

الكاساني ( علاء الدين أبو بكر بن مسعود  
الملقب بملك العلماء ، من أعلام  
الحنفية ت ٥٨٧ ) ١٤٠ - ٤٤٤ -  
٤٦١ - ٥٣٣ - ٥٥٣ - ٦٠٠ -  
٦٣٧ - ١٠٦٢

ابن كثير ( أبو الفداء إسماعيل القرشي  
الحافظ المفسر المؤرخ الفقيه ت  
٧٧٤ ) ٥٦ - ٦١ - ١٥٥ -  
٣٤٧ - ٧٠٣ - ٩٧٢ - ١٠٨٦  
الكرخي ( أبو الحسن عبيد الله بن دلال ،  
الفقيه الحنفي العالم الزاهد كان رئيس  
الحنفية في بغداد ت ٣٤٠ ) ٥٥٣ -  
٨٢١ - ٨٣٠

### حرف اللام

ابن اللبان ( محمد بن عبد الله بن الحسن أبو  
الحسين ، عالم وثقة في الفرائض

معاصر ، من مؤلفاته الجيدة  
« اقتصادنا » و « فلسفتنا » ( ١٠ )  
محمد بن الحسن - الشيباني ، الإمام الفقيه ،  
صاحب أبي حنيفة ومصنف الكتب  
الأولى للمذهب ت ( ١٨٩ ) ١٠٣ -  
١٩٦ - ٢١٣ - ٢٢٣ - ٣٥٣ -  
٣٥٤ - ٣٦٨ - ٣٧٣ - ٣٨٨ -  
٤٢٨ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٥٥٣ -  
٥٥٤ - ٥٦٢ - ٦٣٦ - ٧٠٤ -  
٧١٨ - ٧٣١ - ٧٣٧ - ٧٤٠ -  
٨٣٠ - ٨٣٨ - ٩٢٦  
محمد حميد الله الخليلر آبادي العلامة  
الهندي ( الأستاذ بجامعة باريس  
واستانبول وغيرها ،  
٩٠ - ٦٣٤  
محمد بن الحنفية ( بن علي بن أبي طالب ،  
أبو القاسم ، كانت أمه من بني  
حنيفة فنسب إليها ، تابعي فقه ،  
اختلف في وفاته من ٧٣ إلى ٩٣ )  
٣٤٥ - ٣٤٧  
محمد عبد الله العربي ( أستاذ المالية العامة  
في الجامعات المصرية ، وعميد معهد  
الدراسات الإسلامية بالقاهرة ، له  
دراسات إسلامية جيدة في الاقتصاد  
والحكم وما يتعلق به ) ١٠  
محمد عبده ( الشيخ ، مفتي مصر وأحد  
زعماء الإصلاح في العصر الحديث  
ت ١٩٠٥ م ) ٥٥

في زمانه كان ابن حبيب يرفقه في  
الفهم على أكثر أصحاب مالك ت  
٢١٢ أو ١٣ أو ١٤ ) ٧٦٠ - ٨٤١  
ماسينيون ( كبير المستشرقين الفرنسيين  
المعاصرين ) ١١٢٣  
المؤيد بالله ( أحمد بن الحسين بن هارون ،  
الحسن الآملي ، أحد أئمة العترة -  
زيدية ، ت ٤١١ ) ١٠٨ - ٤٢٢  
٤٣١ - ٤٣٨ - ٤٧٠ - ٧١٥ -  
٧٢١ - ٧٢٣ - ٩٣٣  
الملازري ( محمد بن علي بن عمر ، التميمي  
الفقيه المالكي الحافظ شارح مسلم  
ت ٥٣٦ ) ٧٢١  
المالقي محمد بن الحسن فقيه مالكي له شرح  
مختصر ابن الحاجب في الفقه لم يتمه  
ت ٧٧١ - ١١٠١  
الماوردي ( أبو الحسن علي بن محمد بن  
حبيب البصري البغدادي ، الشافعي  
العلامة الملقب بأقضى القضاة صاحب  
« الحاوي » و « الأحكام السلطانية  
وغيرها ت ٤٥٠ ) ٨ - ٣٨ -  
٤٠ - ٢٥٣ - ٥٦٥ - ٧٦٠ -  
٧٨٠ - ٧٨٢ - ٧٨٦  
ابن المبارك ( انظر : عبد الله )  
مجاهد ( بن جبر المكي ، أحد مشاهير  
التابعين ت ١٣٥ ) ١٠٥ - ١٠٧ -  
١٠٨ - ١٣٦ - ١٧٢ - ٢٨٧ -  
٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٦١ - ٦٢٣ -  
٦٧٠ - ٧٢٥ - ٩٣٣ - ٩٦٨ -  
٩٧٢ - ٩٨٣  
محمد باقر الصدر ( عالم نجفي متعق ،



محمد عزيز (من علماء الاقتصاد المعاصرين في باكستان ، ممن له عناية بالاقتصاد

الإسلامي) ١٠

محمد بن كعب (القرظي - كان أبوه من سبي قريظة ، تابعي ثقة عالم بالقرآن ، من أفاضل أهل المدينة علماً وورعاً ، اختلف في وفاته من

١٠٨ إلى ١٢٠) ١٥٤

محمد بن مسلمة (من علماء الحنفية) ١٣٤  
محمد بن يحيى (صاحب الغزالي أسلاذ المتأخرين ورئيس الشافعية بفسابور

ت ٥٤٨ - ٧٣٢

محمود أبو السعود (أحد الاقتصاديين المعاصرين المنتمين بدراسة الاقتصاد

الإسلامي) ١٠

مخلوف (الشيخ حسين محمد حسين العلوي مفتي مصر الأسبق وأحد كبار علماء الأزهر) ٦٥٠

مخلوف (الشيخ محمد حسين المالكي المصري العلوي ، فقيه عارف بالتفسير والأدب ، وكيل الجامع الأزهر ، وأحد كبار شيوخه ، له عدة كتب ورسائل نافعة ت ١٣٥٥ هـ

١٩٣٦ م) ٢٧٣

المراخي (الشيخ أحمد مصطفى صاحب التفسير) ٦٨٢

المرتضى (محمد بن يحيى - الهادي - بن الحسين الهاشمي الحسيني ، من فقهاء الزيدية ، ورث العلم عن أبيه الهادي وكان ورعاً زاهداً ت ٣١٠) ٧٣٠

مُرة الحمداني (بن شراحيل السكسكي أبو إسماعيل الكوفي ، التابعي ، الثقة العابد ، المعروف بمرة الطيب ، ومرة الخير ، لقب بذلك لكثرة عبادته ت ٧٦) ٩٥٦

مروان بن الحكم (بن أبي العاص الأموي المدني ولد بعد الهجرة بستين وقيل بأربع ، ولم يصح له سماع من النبي ص كتب لعثمان وولي أمرة المدينة زمن معاوية ويبيع له بالخلافة بعد معاوية بن يزيد ، وكانت ولايته تسعة أشهر عليه مأخذ معروفة ت ٦٥)

٢٢٦ - ٣٨٢

المُزني إسماعيل بن يحيى المصري الزاهد المجتهد صاحب الامام الشافعي ت

(٢٦٤) - ٣٣٨

مسروق (ابن الأجدع الحمداني ، التابعي الفقيه العابد الحجة ، من أصحاب ابن مسعود ت ٦٢) ٢٧ - ١٩٤

ابن مسعود (انظر : عبد الله)

المقرئزي أحمد بن علي مؤرخ الديار المصرية من تآليفه المرواظ والاعتبار ويعرف بخط المقرئزي ت ٨٤٥ - ٢٥٣ - ٢٥٧ - ٢٥٨

مكحول (الشامي الفقيه الدمشقي ، أحد ثقات التابعين وفقهائهم المحدثين ، اختلف في وفاته من ١١٢ إلى ١١٨) ١٥٩ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٤٢٢ - ٤٧٥ - ٥٠٣ - ٥١٦ - ٥١٧

معاذ بن جبل (بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أحد أعلام الصحابة

أبو بكر الحافظ الفقيه المجتهد الإمام ،  
صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها  
كما قال اللحي . ت ٣١٩ ( ٢٥ -  
١٧٥ - ٣٣٢ - ٤٢٤ - ٤٢٥ -  
٤٤٩ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٥ -  
٨٣٤ - ٨٣٣ - ٧٢٥ - ٩٢٧ -  
٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٤٩ - ٩٥٤ )

المتنري ( زكي الدين عبد العظيم الحافظ  
الإمام صاحب الترغيب والترهيب  
وغنصر سنن أبي داود ت ٦٥٦ )  
٧٧ - ١٠٩١

ابن المنير ( أحمد بن محمد بن منصور ،  
ناصر الدين ، الفقيه المالكي الاسكندر  
العلامة المنير ، قال الشيخ عز الدين  
عبد السلام : الديار المصرية تقتض  
برجليه في طرفها : ابن دقيق العيد  
: « قوص » وابن المنير بالاسكندرية  
ت ٦٨٣ ( ٦١٣ - ٦١٥ )

المهدي ( أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني  
المادوي « صاحب البحر الزخار »  
إمام الزيدية في كل فن . ت ٨٤٠ )  
٤٧٢ - ٦٤٧ - ٧٠٦ - ٧١٨ -  
٧٢٥ - ٧٣٧ - ٧٨٦ - ٩٥٩

أبو موسى الأشعري ( عبد الله بن قيس  
الصحابي المشهور ، بعث النبي إلى  
اليمن وولاه عمر القضاء ت ٤٤ )  
٥٨٦ - ١٠٨٢

ت ١٨ ( ٣٣ - ٣٤ - ٤٠ - ٧٣ -  
١٠٩ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٩٤ -  
١٩٥ - ٣٢٥ - ٤٠٩ - ٨٠٣ -  
٨٠٤ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ -  
٨١٠ - ٨١١ - ٨١٣ - ٨١٤ -  
٨٤٤ - ٨١٩ )

معاوية ( بن أبي سفيان ، الخليفة الأموي ،  
الصحابي أحد كتاب الوحي ت ٦٥ )  
٢٩ - ١٦٣ - ١٦٥ - ٤٧٥ -  
٤٩١ - ٤٩٩ - ٥٠٢ - ٥٠٨ -  
٥٠٩ - ٥٢٠ - ٧٦٨ - ٩٣٤ -  
٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤٧ -  
٩٤٩

مَغْنِيَّة ( محمد جواد أحد مشاهير علماء  
الشيعة الجعفرية المعاصرين ، لبناني ،  
له مؤلفات عديدة ) ٧١٣  
المغيرة بن شعبة ( الثقفي الصحابي المشهور  
أحد دهاة العرب ت ٥٠ ) ٧٥٥  
ابن مفلح ( محمد ، أبو عبد الله شمس  
الدين من أعيان الحنابلة ت ٧٦٣ )  
٧٢

ابن ملك ٢٨٠  
المناوي ( محمد عبد الرؤوف ، العلامة  
المحدث المتبحر المصري الشافعي ،  
صاحب فيض القدير والتيسير في  
شرح الجامع الصغير ت ١٠٣١  
٨٤٥ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٨ -  
ابن المنذر ( محمد بن إبراهيم النيسابوري

- موسى بن طلحة ( بن عبد الله القرشي التيمي ، تابعي ثقة من وجوه آل طلحة ، وأجلاء المسلمين ت ١٠٣ أو ٤ أو ٦ ) ٣٤٩ ابن أبي موسى ٧٦٢ أبو مسيرة ( انظر : عمرو بن شرحبيل ) ميمون بن مهران ( الجزري الرقي . أحد ثقات التابعين وفقهاءهم وعبادهم ، كان على غراج الجزيرة وقضاها لعمري بن عبد العزيز ت ١١٦ أو ١١٧ ) ٢٠ - ١٣٦ - ١٥٩ - ٢٨٧ - ٢٩٥ - ٣٢٠ - ٣٣٢ - ٣٥٩ - ٦٤٥ - ٧٧١
- حرف النون
- ابن ناجي ( قاسم بن عيسى ، الفقيه المالكي شارح الرسالة لابن أبي زيد ت ٨٣٧ ) ١٧٣ - ٣٦٠
- الناصر ( الحسن بن علي .. الحسيني الهاشمي الأطروش ت ٣٠٤ وإليه تنسب الناصرية ) ٢٠ - ١٠٦ - ٣٦٢ - ٤٢٧ - ٤٧٥ - ٤٩١ - ٥٠٣ - ٥٨٨ - ٧١٤ - ٧٢١ - ٧٢٣ - ٩٣٣
- ابن نافع ( عبد الله ، الصائغ أبو محمد المدني ، من أصحاب مالك ، وأعلم الناس برأيه وحديثه أتى عليه الشافعي وغيره ، ولينه بعضهم من جهة حفظه ت ٢٠٦ أو ٧ ) ٧٨٧
- ابن نُجَيْم ( الزين العلامة الحنفي المدق ، المسمى أبا حنيفة الثاني ، صاحب الأشباه والنظائر والبحر الرائق وغيرهما . ت ٩٧٠ ) ١٢٦ - ١٧٦ - ٢٦٨ - ٢٣٧
- التحاس ( أبو جعفر أحمد بن محمد ، العلامة المصري التحوي ت ٣٣٨ ) ٥٩٨
- التخمي ( إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي أحد أعلام فقهاء التابعين ، وأعمدة مدرسة الكوفة ت ٩٦ ) ٢٠ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٣٦ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٧٢ - ١٨٤ - ٢٢٧ - ٢٣٠ - ٢٥٠ - ٣٢٠ - ٣٣٣ - ٣٤٥ - ٣٤٩ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٩٩ - ٦١٧ - ٦٣٢ - ٦٤٥ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩١ - ٦٩٤ - ٧١٥ - ٧٢٤ - ٧٧١ - ٧٨٨ - ٨١٣ - ٨٣٤ - ٩٥٤ - ٩٧٢ - ٩٧٨ - ١٠٥٥
- الندوي ( السيد أبو الحسن علي الحسيني ، أمين ندوة العلماء بلكهنو بالهند . وأحد الدعاة والمؤلفين المرموقين في العالم الإسلامي ) ١١٢٨
- النوي ( أبو زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف الحافظ الفقيه الحجة المتضق على جلالاته ، شافعي ت ٦٦٦ ) ٣٨ - ٧٠ - ٨١ - ٨٥ - ٩٦ - ١١٤ - ١٤١ - ١٦١ - ١٧٧ - ١٧٩ - ٢١٢ - ٢٤٧ - ٢٥٣

١٧٦ - ١٨٨ - ٢٥١ - ٢٦٨ -  
 ٣٦٨ - ٣٩٦ - ٤٣٣ - ٧٠٠ -  
 ٧٦٧ - ٨٢١ - ٩٢٠ - ١٠٣٠ -  
 الواحدي ( أبو الحسن علي بن أحمد ، أستاذ  
 عصره في النحو والتفسير ت ٤٦٨ ) - ٣٧  
 ٣٨ - ٥٩٧

#### حرف الواو

وكيع بن الجراح ( أبو سفيان الكوفي أحد  
 الثقات الحفاظ الأعلام اشتهر  
 بالحديث والورع وكان يفتي ت ١٩٦  
 أو ١٩٧ ) ٩٢٢

ابن وهب ( عبد الله بن وهب بن مسلم ،  
 شيخ أهل مصر وقيدها ، من الثقات  
 الأجلاء ، من أصحاب مالك ، جمع  
 الفقه والرواية والعبادة ، وكان يسمى  
 ديوان العلم ت ١٩٧ ) ٧٨٧  
 حرف الياء

يحيى بن آدم : ( أبو زكريا الكوفي أحد  
 الثقات الحفاظ العلماء صاحب كتاب  
 « الخراج » ت ٢٠٣ ) ٨  
 يحيى ( بن حمزة بن علي الهاشمي الحسيني ،  
 الامام ، الزيدي ت ٧٤٩ ) ٧١٥ -  
 ٧٢٤ - ٩٣٣

يعقوب ( بن إبراهيم بن سطوار البرزيني ،  
 أبو علي ، القاضي ، فقيه حنبلي  
 ذو معرفة ثاقبة بأحكام القضاء وإنفاذ  
 السجلات ت ٤٨٦ ) ٧٣٧  
 أبو يعلى ( محمد بن الحسين القراء القاضي

٢٨٠ - ٣٠٣ - ٣٠٧ - ٣٠٨ -  
 ٣٥٢ - ٣٧٨ - ٤١٥ - ٤٤٩ -  
 ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٤ - ٥٦٥ -  
 ٥٧٥ - ٥٨٢ - ٦٤١ - ٦٨٠ -  
 ٦٣٧ - ٧٦١ - ٧٨٠ - ٧٨١ -  
 ٧٩٥ - ٧٩٨ - ٨٠٦ - ٨١٩ -  
 ٨٤٦ - ٨٤٨ - ٩١٢ - ٩٢٠ -  
 ٩٣٣ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٥ -  
 ١٠٧٥ - ١٠٨٠ - ١١١ - ١١١٩

#### حرف الهاء

الهادي ( أبو محمد يحيى بن الحسين بن  
 القاسم من أئمة المعتزلة ت ٢٩٨ وإليه  
 ينسب الهادية ) ٢٠ - ١٠٨ -  
 ٢٩٤ - ٤٢٢ - ٤٣١ - ٤٦٩ -  
 ٤٧٢ - ٤٧٥ - ٦٤٧ - ٧١٤ -  
 ٧٢١ - ٧٢٣ - ٩٣٣ - ٩٥٨  
 أبو هريرة ( الدوسي ، اختلف في اسمه  
 كثيراً واشتهر بكنيته ، أحفظ  
 الصحابة . ت ٦٧ ، وقيل ٦٩ )  
 ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٧٥٤ - ٧٦٥ -  
 ٧٨٨ - ٩٢٤ - ٩٢٨ - ٩٣٣ -  
 ٩٣٦ - ٩٦٨

ابن الهمام ( كمال الدين محمد بن عبد الواحد  
 السيواني ثم السكتلدي . محقق  
 الحنفية ، الذي بلغ رتبة الاجتهاد ،  
 صاحب المسامرة والفتح وغيرهما  
 ت ٨٦١ ) ١٢٩ - ١٣٤ - ١٤٠ -

- ٣٨٨ - ٣٧٥ - ٣٧٣ - ٣٧٠  
 - ٤٦٣ - ٤٥٤ - ٤٢٩ - ٤٢٨  
 - ٦٣٦ - ٥٥٤ - ٥٥٣ - ٥٤٤  
 - ٧٤٢ - ٧٣٠ - ٧٠٦ - ٦٩٨  
 - ١٠٤٦ - ٨٣٩ - ٨٣٨ - ٨٣٠  
 ١٠٧٤ - ١٠٧٠ - ١٠٦٩

من أعلام الحنابلة ت ٤٥٨ ( ٨ -  
 ٥٨٨ - ٥٣١  
 أبو يوسف ( يعقوب بن إبراهيم ، الإمام  
 المجتهد صاحب أبي حنيفة وقاضي  
 القضاة ت ١٨٢ ) ٨ - ٢٦ -  
 ١٩٦ - ٢١٣ - ٢٢٣ - ٣٥٣ -  
 ٣٦٨ - ٣٦٧ - ٣٦٦ - ٣٥٤

## ٢ - فهرس الآيات

### سورة البقرة

- وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله ٤٨  
 وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ٦٢  
 ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، الآية .. ١١٨ - ٦٧٢  
 ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ١٥٤ - ١٧٠ - ٥١٣ - ١٠٤٠ - ١٠٤٤ - ١٠٦٣  
 يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل ما أنفقتم من خير .. الآية .. ١١٨ - ٦٧١ - ١٠٦٣  
 يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ٢٤ - ١٢٤  
 ٣١٥ - ٢٤٤ - ٣٥٤ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤٢٦ - ٤٣٤ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥١١  
 أنفقوا مما رزقناكم ١٢٧ - ٤٢٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٥٠٩ - ١٠١٣  
 من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ١٢٨  
 الذين يؤمنون بالغيب .. الآية ٥١١ - ٨٥٩ - ١٠١٣  
 لا يسألون الناس إلحافاً ٥٦١ - ٥٦٢  
 ولا تيسموا النبيث منه تنفقون ٢١٠  
 وضربت عليهم الذلة والمسكنة ٥٤٥  
 ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ٥٧٦ - ٦٥٤ - ١٠٧٧  
 وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة .. الآية .. ٦٢٩  
 وأنفقوا في سبيل الله ٦٥٢  
 ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات ٦٥٢

مَنكَل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة .. الآية .. ٦٥٣ - ٦٥٤  
 الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منها ولا أذى .. الآية .. ٦٥٤  
 قاتلوا في سبيل الله ٦٥٤  
 جاهدوا في سبيل الله ٦٥٤  
 وإنما لكبرة إلا على الخاشعين ١٠٠٩  
 ليس عليك هداهم .. الآية .. ٧٠٣  
 إن تلبوا الصدقات فنعماً هي ٧٠٤ - ٨٤٧  
 يصيبهم البهال أهتباء من التشف ٧٤١  
 لا يكلت الله نفساً إلا وسعها ٧٤٤  
 أفقومون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض .. الآية ٧٧٥  
 ولا ينال عهدى الظالمين ٧٨٦  
 فاستبقوا الخيرات ٨٢٢  
 وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة .. الآية ٨٤٩  
 الشيطان يعدكم الفقر .. الآية ٨٧١ - ١٠٦٥  
 يأبى الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى .. الآية ٨٧٥  
 هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ٨٨٨  
 أنجعل فيها من يفسد فيها .. الآية ٩١٠  
 وضربت عليهم الذلة والمسكنة ٩٩٩  
 يحسن الله الربا .. الآية ٩٩٩

#### سورة آل عمران

ولا يحسن الذين ييخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم .. الآية .. ٧٥ -  
 ١٢٧ - ١٠١٣

ولكن منكم أمة يدعوون إلى الخير .. الآية .. ٦٤٩  
 قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض .. الآية .. ٦٧٢  
 وفيه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ٦٧٤  
 إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ٧٣٥

وسارحوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ، الآيات ٨٢٢ - ٩٣٠  
الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار ٨٦٠  
وشاورهم في الأمر .. الآية ١٠٨٦

#### سورة النساء

وارزقوهم فيها واكسوهم ١١٧  
فادفعوا إليهم أموالهم ١٢٨  
يأبى الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ١٢٨ - ١٠١٧ - ١٠١٨  
كونوا قوامين بالقسط ٣٨٥  
فلن تنازعن في شيء فردوه إلى الله والرسول .. الآية ٤٩٨  
ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ٥٧٦  
وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ٦٠٢  
إن الذين كفروا وصلوا عن سبيل الله قد ضلوا ضللاً بعيداً ٦٥٢  
الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت ٦٥٣  
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً .. الآية ٦٧١ - ٩٧٩ - ٩٨١  
واحضرت الأنفس الشح ٨٥٨  
أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ٨٧٧  
وإن خضم شقاق بينهما .. الآية ٩٠٣  
لا خير في كثير من نجواهم .. الآية ٩٠٣  
ولا تؤثروا السفهاء أموالكم .. الآية ١٠١٧  
يأبى الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، الآية ١٠٢٠

#### سورة المائدة

ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل ، وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ٤٨ - ٤٩  
ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ٦٥  
إنما وليكم الله ورسوله ، والذين آمنوا .. الآيتين ٦٩  
يأبى الذين آمنوا إذا قُسم إلى الصلاة فاضلوا وجوهكم .. الآية ٨٢  
فكفارتهم إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون ٧٠٤



فاستبقوا الخيرات ٨٢٢

واتل عليهم نبأ ابني آدم .. الآيات .. ٩٠١

وتعاونوا على البر والتقوى ، الآية ٩٧٩

### سورة الأنعام

وأتوا حقه يوم حصاده ٦٠ - ٦١ - ١١٣ - ١٢٤ - ٣٥٥ - ٣٥٧ - ٤١٤ - ٩٦٧ -

٩٧١

وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات ٥٧ - ٣٤٤ - ٣٥١

ولا تكسب كل نفس إلا عليها .. الآية .. ٢٢٠ - ٧١٠ - ٩١٣

وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ٦٥٣

### سورة الأعراف

ورحمتي وسعت كل شيء ، فسأكتبها للذين يتقون ، ويؤتون الزكاة ٥٩ - ٦٨

خذ العفو ١٧٠ - ١٠٤٠

ولقد مكناكم في الأرض - الآية - ٣٤٠

اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ٦٠٣

يا بني آدم خلوا زيتكم عند كل مسجد ٦٢٥

ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم ، الآيات ٨٧١

### سورة الأنفال

واعلموا أنما غنم من شيء فإن لله خمسة .. الآية ١١٨ - ٣٢٦ - ٤٤٤ - ٤٤٥ -

٧٣٣ - ٦٧١

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ٢٢٤ - ٦٥٥

إن الذين كفروا يتفقون أموالهم ليصلوا عن سبيل الله ٦٥٢

وجاهدوا في سبيل الله ٦٥٢

فأواكم وأيدكم بنصره .. الآية ٨٧٣

فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم .. الآية ٩٠٣

فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ٧ - ٦٣ - ٦٤ - ٧٥ - ٩٢  
خذ من أموالهم صدقة ٢٤ - ٣٨ - ٤٠ - ٦٦ - ٨٢ - ٨٣ - ١٠٧ - ١١٥ -  
١٢٤ - ١٢٨ - ١٣١ - ١٤٧ - ٢٠٠ - ٢٨٤ - ٣١٦ - ٣٢٠ - ٤٢٦ - ٤٦٠ -  
٥٨٨ - ٥٩٣ - ٧٣٠ - ٧٤٧ - ٧٦٣ - ٧٦٧ - ٨٠٣ - ٨٤٣ - ٨٤٥ - ٨٥٧ -  
٨٦٦ - ١٠٠٠ - ١٠٠٣ - ١١٢٦

ومنهم من يلمزك في الصدقات .. الآيات ٤٠ - ٦٥ - ٥٤٢  
إنما الصدقات للفقراء والمساكين .. الآية .. ٤٠ - ١١٢ - ١١٣ - ٤١٤ - ٤٥١ -  
٥٤٥ - ٦١٢ - ٦٥١ - ٧٠٦ - ٧٢٥ - ٧٤٧ - ٧٦٦ - ٨٧٩ - ٩٥٧ - ١١٢٦ -  
١١٢٨

فلإذا انسلخ الأشهر الحرم .. إلى .. فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فدخلوا سيبلهم ٦٢  
٦٣ - ٧٥

إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ٦٤  
والذين يكتزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله - الآيتين - ٨٨١ - ٨٨٤ -  
٦٤ - ١٢٣ - ٢٤١ - ٢٨٧ - ٦٥٤

والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض .. الآية .. ٦٥ - ٨٠٩  
والمناقضون والمناقضات بعضهم من بعض ، الآية ٦٥  
فلا تمسك أموالهم ولا أولادهم ١٢٨  
إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة - الآية ١٢٨ - ٦٥٢  
لو كان عرضاً قريباً ، وسفراً قاصداً لاتبعوك .. الآية ٦٧٣  
انفروا خفافاً وثقالا ٦٧٣ - ١٠٧٧  
ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم .. الآية .. ٦٧٣  
ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ، الآية ١٠٦٢  
قل إن كان آباؤكم وأبنائكم . الآية ١٠٦٣

سورة هود

وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها - الآيات ١٠١١

### سورة يوسف

اجعلني على خزائن الأرض ، الآية ٥٨٧  
هذه سبيل ، أهدو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني .. ٦٥٣

### سورة الرعد

وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض

### سورة إبراهيم

الله الذي خلق السموات والأرض - الآيات ١٠١١

### سورة الحجر

والأرض مددناها ، وألقينا فيها رواسي .. الآيات . ٣٤١

### سورة النحل

وأترلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم .. الآية ٦٩ - ١٢٣ - ٥٤١

فإذا قرأت القرآن فاستمع باذنه من الشيطان الرجيم ٨٣

والأنعام خلقها ، لكم فيها دفة ، الآيات ١٢٧

وما بكم من نعمة فمن الله ١٠١٣

وإن لكم في الأنعام لعبرة ١٦٧

وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا ١٦٧

وتستخرجوا منه حلية تلبسونها ٢٨٤

وأوحى ربك إلى النحل .. الآيتين ٤٢١

فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ٤٤٨

ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ٦٥٣

الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون ، الآية ٨٥٤

من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى ، الآية ٨٧٤

وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة ٨٧٤ - ٩٠٦

### سورة الإسراء

وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ٥٧ - ٦٧١ - ٩٧٩ - ٩٨١ - ٩٨٩  
وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَاجَدَ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ ٨٢ - ٨٣  
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ ٨٣  
وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ٨٥٨ - ٨٦٢  
كَلَّا نَحْنَدُ هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ .. الْآيَةُ ٨٦٥  
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ .. الْآيَةُ ٨٧٥ - ٨٧٦

### سورة الكهف

فَابْتَثُوا أَحَدَكُمْ بَورِيقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ٢٤٦

### سورة مريم

وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ٤٨  
وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ٤٩

### سورة طه

اهْبِطْ مِنْهَا جَمِيعًا .. الْآيَات ٨٧٤  
لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ ١٠٠٩  
رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ١٠١١

### سورة الأنبياء

وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ٤٨  
وَلِيُلوَكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ٨٦٥  
وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ، الْآيَةُ ١٠١٢ - ١٠١٣

### سورة الحج

وَلْيُنْصِرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ .. الْآيَتَيْن ٦٩  
وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ١٦٦  
وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٥٢  
أَقْلَمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ، الْآيَةُ .. ٦٧٢

وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً .. الآيتين .. ٦٧٤  
إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ، الآية ١٠١٠

#### سورة المؤمنون

والذين هم لزكاة فاعلون ٤٢ - ٥٩ - ٦١  
أفصحتهم إنما خلقناكم عبثاً ، الآية ١٠٠٨

#### سورة النور

وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ١٢٧ - ٦١٦ - ٦١٩ - ١٠١٣  
ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ٧١٧  
وأنكحوا الأيامى منكم ، الآية ٩١١

#### سورة الفرقان

وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً ٩٦  
وخلق كل شيء بقدره تقديراً ١٠١٠

#### سورة التمل

تلك آيات القرآن وكتاب مبين ، الآيات ٩٨ - ٥٩

#### سورة القصص

إن خير من استأجرت القوي الأمين ٥٨٧  
فالتقطه آل فرعون ٧٣٥

#### سورة العنكبوت

قل يهروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ٦٧٢

#### سورة الروم

فأت ذا القرنى حقه والمسكين وابن السبيل .. الآيتين ٥٧ - ٥٨ - ٦٧١  
وما آتيتهم من زكاة تريلون وجه الله ، الآية ١٤٢ - ٨٧١ - ١٠٦٥  
ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً ٧١٩ - ٩١١

#### سورة لقمان

هدى ورحمة للمحسنين ، الذين يقيمون الصلاة . ويؤتوا الزكاة ٥٩

ومن الناس من يشتري موج الحليث ، الآية ٦٥٢ - ٦٥٣

#### سورة الأحزاب

يأيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك ، الآية ٨٢  
يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة .. الآية ٣٠٤  
يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ، الآية ٣٠٤

#### سورة سبأ

وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ١٤٢ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٩٩٩  
قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله ، الآية ١٠١٠

#### سورة فاطر

يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ٥٥٥  
وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ٥٧٠  
ولا ينبئك مثل خبير ٧٨٢

#### سورة يس

أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً ١٦٨  
وآية لهم الأرض المبتة أحييناهنا .. الآيات ٣٤٢ - ١٠١٢

#### سورة الصافات

ومن ذريتهما عمن وظالم لنفسه مبين ٧٣٥

#### سورة ص

ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيل الله ٦٥٣  
قل ما أسألكم عليه من أجر ٧٣٠ - ٧٣٦

#### سورة الزمر

هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ٥٦٩  
الله خالق كل شيء - الآية ١٠١٠

#### سورة فصلت

فويل للمشركين ، الذين لا يؤتون الزكاة ٥٩

#### سورة الشورى

الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ٢٧  
قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ٧٣٠  
والذين استجابوا لربهم .. الآية ١٠٨٥

#### سورة القتال

حتى إذا أنخسهم فذلوا الوثاق .. الآية ٦١٩

#### سورة الفتح

رحماء بينهم ٩٧٩

#### سورة الحجرات

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا .. الآيتين - ٩٠٣  
إنما المؤمنون إخوة ١٠٢١  
إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ١٠٧٧

#### سورة الذاريات

وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ٥٦ - ١١٣ - ١٢٤ - ١٢٨ - ١٣١ - ٣١٦ -  
٧٠١ - ٧٦٧  
إن المتقين في جنات وهميون ، آخذين .. الآيات ٨٦٠

#### سورة النجم

وقد ما في السموات وما في الأرض ليجزى الذين أساءوا بما عملوا - الآية - ١٠٠٨ -  
١٠٠٩

#### سورة الرحمن

فيهما فاكهة ونخل ورمان ٣٥٧

#### سورة الواقعة

أفرأيتم ما تمحرون ؟ .. الآيات ٣٤١ - ١٠١١ - ١٠١٢

#### سورة الحديد

لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان - الآية ٢٧ - ١٠١٢

وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ١٢٨ - ٨٦٦ - ١٠١٣  
من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ١٢٨  
وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله ، والله ميراث السموات والأرض ٦٥٥

#### سورة المجادلة

من لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ٧٠٤

#### سورة الحشر

ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ١١٨ - ٤٠٨ - ٦٧١ - ٧٣٣ -

٨٨٩

وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ٢٣١  
كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ٣٧٢ - ٤٠٨ - ١٠٨٣  
والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا .. الآية ٤٠٨  
للفقراء المهاجرين .. الآية ٤٠٨ - ٩٠٠  
ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ٨٥٨ - ١٠٠٩

#### سورة الممتحنة

إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين ، الآية ٧٠٢  
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، الآية ٧٠٣ - ٧٠٧

#### سورة الصف

تؤمنون بالله ورسوله ويجاهلون في سبيل الله - الآية - ١٠٧٧

#### سورة المنافقون

يأيا الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ١٢٨

#### سورة التباين

إنما أموالكم وأولادكم فتنة ٨٦٥  
ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ٨٥٨

#### سورة الطلاق

لا تخرجوهن من بيوتهن ٧١٩  
ومن يتق الله يجعل له مخرجاً



### سورة الملك

فامشوا في مناكبها ، الآية ٦٧٢

### سورة القلم

فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون .. الآيات ٥٣ - ٨٤١

### سورة الحاقة

وأما من أوتي كتابه بشماله .. إلى .. ولا يحض على طعام المسكين ٥٤ - ٩٨٠

### سورة المعارج

والذين في أموالهم حق معلوم ٢٤ - ١١٢ - ١٤٧ - ٣١١ - ٤٦٠  
إن الإنسان خلق هلوعاً .. الآيات ٥٦ - ٨٦١

### سورة المزمل

واقموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأقرضوا الله قرضاً حسناً ١٢٨  
وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، الآية ٦٧٢

### سورة المدثر

كل نفس بما كسبت رهينة ، الآيات ٥٣ - ٩٨١

### سورة القيامة

أيحسب الإنسان أن يترك سدى ١٠٠٨

### سورة الدهر

ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً ٧٠٤

### سورة عبس

فلينظر الإنسان إلى طعامه .. الآيات ٣٤٢ - ٣٥٨ - ١٠١٢

### سورة الأعلى

قد أفلح من تركي ٥٩ - ٩٥٣

### سورة الفجر

كلا بل لا تكرمون اليتم ، ولا تحاضون على طعام المسكين ٥٤

فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه ٨٦٥  
فلا اقتحم العقبة - الآيات ٩٧٩

سورة الشمس

قد أنزلنا من زكاتها ٥٩

سورة الليل

فأما من أعطى واتقى .. الآيات ٤١ - ٨٦١ - ٨٦٢

سورة الضحى

ووجدك عالا فأنقى ٨٧٣

سورة البينة

وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ٤٩ - ١٠٣ - ٧٩٣ - ٨٥٣ - ١٠٠٠

سورة الزلزلة

فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره - الآيتين - ٢٤٣

سورة الحمزة

يحسب أن ماله أخلده ١٢٨

سورة قريش

لا يلاف قريش ، لإلافهم .. السورة ٩٠٦

سورة الماعون

أرأيت الذي يكذب بالدين - الآيات ٥٥ - ٩٨٠

فويل للمصلين .. الآيات ٥٦

سورة المسد

ما أغنى عنه ماله وما كسب ١٢٨ - ٣١٩

### ٣ - فهرس الاحاديث

#### حرف الهزة

ابتغوا في مال اليتيم ، أو في أموال اليتامى - لا تلهيها - أو لا تستهلكها الصدقة -

١٠٩ - ١١٧

ابدأ بمن تعول ٢٨١ - ٥١٣

ابدأ بنفسك فتصدق عليها - ١٥٥

اتمروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ١٠٩ - ٨٨١

اجعله في قرابتك فهو خير لك ٥٧٣

احرص على ما ينفعك - الحديث - ١٤٥

أحلت لي الغنائم ٤٤٥

الاختيال الذي يحبه الله - عز وجل - الحديث ٨٤٧

أدخر النبي (ص) لعماله قوت سنة ٥٧٢

أدوا صدقة الفطر صاعاً من قمح - الحديث - ٩٢٩

أدوا صدقة الفطر عن تموتون ٩٢٥

أدوا زكاة أموالكم ٢٤ - ١٣٧ - ١٥١ - ٣١٨ - ٤٦٠

إذا أدبت زكاة مالك فقد أذعيت عنك سره ١٤٧ - ٨٦٧ - ٩٦٥

إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ٩٦٥

إذا أدبت زكاته فليس بكثر ٩٦٥

إذا أدبتها إلى رسولي فقد برئت - الحديث - ٧٥٤ - ٧٨٤ - ١٠٦٤

- إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها : أن تقولوا - الحديث ٨٦٤ - ٨٤٥
- إذا بلغت الرقة خمس أواق ففيها ربع العشر. ٢٩٦
- إذا خرصتم فخلوا ودعوا الثلث . - الحديث ٣٨٣ - ٣٨٦ - ٣٩٥ - ٤٠٦ - ١٠٥٠
- إذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول - الحديث ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٤٩٢ - ٤٩٣
- أربع من السعادة ٨٧٢ - ٨٧٣
- ارضوا مصلحتكم ٧٥٣ - ١٠٦٨
- إذا فعلت أمي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء ٨٤٥
- استعمل النبي (ص) رجلا من الأزدي يقال له ابن التتية على الصدقة - الحديث ٥٩
- ٧٤٩
- اسمعوا وأطيعوا - الحديث ٥٧٩ - ٨٧٥
- اطعموا الجائع ، وفكروا العاني ٩٨٢
- أعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة - الحديث ٤٠ - ٧٣ - ٩٦ - ١٤٧ -
- ٢٨١ - ٥٤٤ - ٥٥٠ - ٥٩٧ - ٦٩٠ - ٦٩٣ - ٦٩٦ - ٧٠٥ - ٧٠٨ - ٧٢٥
- ٧٤٨ - ٩٥٨ - ١١٢٥ - ١١٢٨
- أغنوهم في هذا اليوم ٩٢٣ - ٩٢٦ - ٩٤٩ - ٩٥٦ - ٩٥٨
- أفضل الصدقة جهد المقل ٩٢٩
- أفضل الصدقة سر إلى فقير .. الحديث ٩٢٩
- ألا تباعون رسول الله الحديث ٨٩١
- اللهم إني أسألك الهدى والتقى - الحديث ٨٧٣
- اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ١٤٥
- اللهم بارك فيه وفي إبله ٨٤٤
- اللهم ربنا رب كل شيء ومليكه .. الحديث ١٠٢٠
- اللهم صل على آل أبي أوفى ٥٩٣ - ٨٤٣
- أما شمعت لنا لا نأكل الصدقة ٧٣٥
- أما غنيكم فيزيك الله تعالى ١٠٣٧
- أمر رسول الله (ص) أن يخرص العنب كما يخرص النخل - الحديث ٣٨٢
- أمر رسول الله (ص) بزكاة الفطر صاعاً من تمر - الحديث ٩٣٨

- أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم - الحديث ٦٨٨  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن رسول الله يقيموا الصلاة  
 ويؤتوا الزكاة - الحديث ٧٤ - ٧٩  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به ٧٩  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها - الحديث ٨٠  
 أنا أولى بكل مسلم من نفسه ١١٩ - ٦٣٣  
 أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ٦٢٨  
 أنت ومالك لأبيك ٧١٧  
 إن شئتما أعطيتكما - الحديث ٥٨٤ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٤١ - ٨٩٨  
 إن كان الرجل نيأي رسول الله يسلم للشيء من الدنيا - الحديث ٦٠٦  
 إن نزلتم بقرى قوم .. الحديث ٩٧٥  
 إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه - الحديث ٧١٧  
 إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ٧٢٥  
 إن البقر تؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل ١٩٩  
 إن التجار هم الفجار - الحديث - ٣٢٢  
 إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً - الحديث ٣٢٢  
 إن اللعب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً ٢٤٨  
 إن صاحب المكس في النار ١٠٩٠  
 إن الصدقة لا تحمل لآل محمد ٧٢٩  
 إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد - الحديث ٥٨٧ - ٧٢٨ - ٧٣٤  
 إن الله حرم عليكم دماءكم - الحديث ١٠٧١  
 إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ٨٦٩  
 إن الله فرض على أغنياء المسلمين من أموالهم - الحديث ٩٠٨  
 إن الله يدنو من خلقه - الحديث ١٠٩٠  
 إن الله حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء ٥٤٢ - ٦٠٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٨٧  
 إن الله تبارك وتعالى ضرب بالحق على لسان عمر وقلبه ١٠١  
 إن الله يلوم على العجز ١٤٥  
 إن مولى القوم من أنفسهم - الحديث ٧٢٨ - ٧٢٩

- ان بحسبك عليك حقاً ٩٧٥  
 إنما آل محمد - لا تحمل لنا الصدقة ٧٢٨ - ٧٢٩  
 أنها ستكون بعدي أثره - الحديث ٨٧٥  
 أنهم يظلمون خالداً ، ان خالداً ، الحديث ٧٦٨  
 إنما أنا أعلمكم بالله ، وأخشاكم له ، الحديث ٩١٠  
 إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخلوا به ٣٢١  
 إنما أوليكم ما ترزأون لا ما ترزأون ٣٧٤  
 إنما الأعمال بالنيات ٧٩٣ - ٨٥٣ - ١٠٠٠ - ١٠٦٩  
 إنما بنو المطلب وينو هاشم شيء واحد ٧٢٩  
 إنما الصدقة عن ظهر غني ١٥٤  
 إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في الخنطة .. الحديث ٣٤٩  
 إنما العشور ١٠٩١ - ١٠٩٦ - ١٠٩٨  
 إنما هي أوساخ الناس ٦٨ - ١٠٩ - ١٣١ - ٧٣٠  
 إياك وبكرائم أموال الناس ٢١٤ - ١٠٥٠  
 إياكم والشفح - الحديث ٨٥٨  
 أيما رجل أضاف قوماً - الحديث ٩٧٥  
 أيما ضيف نزل يقوم - الحديث ٩٧٥  
 وإيم الله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها ٧٣٦  
 و الباء :

- بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة - الحديث ٧٤  
 بدأ الإسلام غريباً - الحديث ٥٩٨  
 بعثت لأتكم مكارم الأخلاق ٩٨٨  
 بعثني رسول الله ﷺ مصلحاً - حديث أبي بن كعب ١٠٦٦  
 بني الإسلام على خمس - الحديث ٧٣ - ١٠٠٠  
 و التاء :

- تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت - الحديث ٩٧٢  
 تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم ١٠٤٩

تجزئك ولا تجزئء من أحد بعدك قاله ﷺ لأبي بردة في جلدته المز ٢١٣

تخلقوا بأخلاق الله ٨٦٢

تخرج زكاة مالك فإنها طهارة لك - الحديث ٩٨٩ - ١٠٦٤

تداووا يا عباد الله - الحديث ٥٧٦

تصدقوا يا معشر النساء ولو من حليكن - الحديث ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٠

تصدقوا عليه .. الحديث ٨٤٩ - ٩٠٧

تص عبد الدينار - الحديث ٨٥٩

« التاء »

ثلاثة حق على الله عونهم - الحديث ٩١١

ثلاث من السعادة - الحديث ٨٧٢

ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان - الحديث ٢١٥

ثلاث مهلكات .. الحديث ٨٥٨

« الجيم »

جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن حق الإبل فقال انحر سميتها - الحديث ٩٧٣

جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم ٦٥٨

« الحاء »

حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى قبض -

الحديث ١٧٩

حديث أبيض بن حمال المازني أنه استقطع رسول الله ﷺ للبح الذي يتأرب - الحديث

٤٤١

حديث أم سلمة قالت : كنت أليس أوضاحاً من ذهب - الحديث ٢٨٨ - ٣٠٠ -

٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٤

حديث أنس أن أبا بكر الصديق كتب هذا الكتاب لمعاذ لما وجهه إلى البحرين - الحديث -

١٧٧ - ٢٤٢

حديث الأعرابي الذي سأل رسول الله ﷺ أسئلة منها : يا الله الذي أرسلك ، الله أمرك

الحديث ٨١٠

- حديث الرجل الذي قال للنبي ﷺ إني تزوجت امرأة من الأنصار - الحديث ٥٦٩
- حديث بشر بن الحصاصية : قلنا يا رسول الله - الحديث ١٠٦٨
- حديث تقدير الدية بمائة من الإبل - الحديث ٧٠١
- حديث العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله إنك جرمت علينا صدقات الناس -  
الحديث ٧٣١
- حصنوا أموالكم بالزكاة ٨٦٧
- حديث جبريل المشهور ٧٣ - ٧٢
- الحج والعمرة في سبيل الله ٦٤٢
- حديث سويد بن غفلة : أتانا مصديق رسول الله - الحديث ٢٠٨ - ٢١٣ - ٢١٦ -  
١٠٦٦
- حديث عائشة أنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتخات من ورق - الحديث  
٢٨٨ - ٣٠٠ - ٣٠٣ - ٣٠٤
- حديث عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفجة بن سعد قطع أنفه - الحديث ٢٨٤
- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها -  
الحديث ٢٨٨ - ٢٩٧
- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه أخذ من الصل العشر ٤٢٢
- حديث معاذ بن جبل بعني رسول الله ﷺ إلى اليمن - الحديث ١٩٤ - ١٩٧ - ١٩٩
- حديث معاذ بن جبل : فأما القناء والبطيخ - الحديث ٣٥٢
- حديث معاذ بن جبل : حملت على فرس في سبيل الله ٦٥٦
- حديث هلال الذي سأل النبي ﷺ أن يحمي وأدياً يقال له سبة ٤٢٣
- الخاء هـ
- خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم . والبعر من الإبل ٣٣ - ٣٥٣ - ٨٠٣
- خلوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ٦٢٨
- خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر - الحديث ٣١٧
- خرص النبي ﷺ على امرأة بوادي القرى - الحديث ٣٨٢
- خففوا في الخرص ٣٨٦
- خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ٩٢٨
- الخيل لرجل أجر .. الحديث ٢٢٤ - ٩٧٤



الذال

دب إليكم داء الأمم من قبلكم ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٩٠٢  
دين الله أحق أن يقضى ٨٣٥ - ٨٣٦

الذال

ذاك الذي عليك - الحديث ٩٤١

الراء

رأى رسول الله ﷺ في إبل الصلغة ناقة حسنة فغضب على السامي - الحديث ٢١٤  
رفع القلم عن ثلاثة - الحديث ١٠٧ - ١١٤

السين

سافروا تستغفروا ﷺ ٦٧٢

سأل العباس رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ٨٢٥

سأل رجل رسول الله ﷺ كيف ينفق ماله فقال تصدق به على نفسك - الحديث ١٦٤

سئل رسول الله ﷺ أي الجهاد أفضل - الحديث ٦٥٨

سئل رسول الله ﷺ عن الإسلام فقال : خمس صلوات في اليوم والليلة - الحديث ٩٦٤

سئل رسول الله ﷺ عن حق الأبل فقال : ينحر سميتها .. الحديث ٩٧٣

سئل رسول الله ﷺ عن العاشر فقال : الذي يأخذ الصلغة بغير حقها ١٠٩٧

سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة .. الحديث ٦٦٥

سئل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى : قد أفلح من عمى فقال : نزلت في زكاة الفطر ٩٥٣

سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : ما كان في طريق مائى .. الحديث ٤٣٤

سبق درهم مائة ألف درهم - الحديث ٩٢٩

السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره - الحديث ٧٨٥

سيأتيكم قوم مبغضون - الحديث ٧٥٣ - ١٠٦٨

الصاد

صدق عمر ، قد جعلنا منه صدقة ستين ٧٦٧

صدقة الفطر صاع من بر .. الحديث ٩٣٤ - ٩٣٥

الصدقة برهان .. ٤١

الصدقة تقع في يد الرحمن .. الحديث ١٠٦٢  
الصدقة على المسكين صدقة - الحديث ٧٢٤ - ٧٢٥

الطاء

طلب العلم فريضة على كل مسلم ٥٧٠

العين

على كل مسلم صدقة - الحديث ٥٠٩ - ٥١٠  
العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله ١٠٤٦  
العجماء جرحها جبار - الحديث ٤٤٢

الفاء

فرض رسول الله ﷺ زكاة افطر من رمضان صاعاً من تمر - حديث ابن عمر ٩١٨  
٩٢٤ - ٩٣٢ - ٩٥٢

فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهارة للصائم - حديث ابن عباس ٩٢١ - ٩٢٦  
في صدقة الغنم إذا كانت أربعين فيها شاة .. الحديث ٢٠٤

في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة ليون ١٧٠ - ٢٣٤

في كل أربعين ديناراً ديناراً ٢٥٢

في كل أربعين شاة شاة ٨٠٢ - ٨٠٣

في كل ثلاثين تبيع - الحديث ٢١١

في كل ثلاثين باقورة تبيع جلدع أو جلدعة ١٩٥ - ١٩٧

في كل خمسة من الإبل شاة ٨٠٢

في كل سائمة من الإبل زكاة ٣٦٣

في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم ٢٢٥

فيما سقت السماء العشر ٢٤ - ١١٣ - ٣٤٨ - ٣٥٥ - ٣٥٧ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣  
- ٣٧٧ - ٤١٤

فيما سقت الأنهار والقيم العشور - الحديث ٣٤٨ - ٣٧٧

في الإبل صدقتها - الحديث ٣١٨

في البقر مثل الإبل ١٩٩

في الرقة ربع العشر ١١٣ - ٢٤٢ - ٢٤٤ - ٢٨٧ - ٢٩٩ - ٣٦٣ - ٥٠٣ - ٥٠٦

في الركاز الخمس ٤٣٤ - ٤٤٢ - ٤٤٣

في الصل في كل عشرة أزقاق زق ٤٢٤

في المال حق سوى الزكاة ٩٦٧ - ٩٦٩

#### القاف

قاتل الله صاحب هذه الناقة ٨٠٤

قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة .. الحديث ٧٤٠ - ٧٤١

قال رجل يا رسول الله دلي على عمل .. الحديث ٩٦٥

قال رجل يا رسول الله عندي دينار ١٥٥

قد عفوت لكم عن صدقة الخليل والريق .. الحديث ٢٢٣ - ٢٢٨ - ٢٣٢ - ٣٢٣ -

٤٩٣

قطع رسول الله ﷺ لخلل بن الحارث معادن القليلة - الحديث ٤٤١

#### الكاف

كان النبي ﷺ إذا أتى بصدقة قوم صلى عليهم - الحديث ٦٨

كان ﷺ إذا بعث بالحرص قال : خففوا .. الحديث ٣٨٦

كان ﷺ يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ٢٤٨

كان ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع ٣١٧ - ٣٢١ - ٣٣٦ - ٤٧٣

كان ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرس النخل حين يطيب - الحديث ٣٨٢

٣٨٣ - ٣٨٤

كان النبي ﷺ يبعث على الناس من يخرس عليهم كرومهم وثمارهم ٣٨٢

كان ﷺ يتوضأ برطلين ٣٦٦

كان ﷺ يتوضأ بالمد ويقتل بالصاع ٣٦٦

كان ﷺ يقتل بشمانية أوطال ٣٦٦

كان ﷺ يقسم في أهل اللمة من الصدقة - الحديث ٧٠٥

كتاب أبي بكر في فرائض الصدقة ١٧٧ - ١٨٤

كتاب عمر ١٧٩ - ١٨٤

كتاب عمرو بن حزم ١٨٤ - ١٨٦ - ١٨٧ - ٢٥٢

كتاب النبي ﷺ إلى معاذ باليمن بالجزية ان على كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر ٣٢٤  
كتاب النبي ﷺ لخزيمة بن عاصم : إني ببتك ساعياً على قومك فلا يضاموا ولا يظلموا

٧٥٢

كنا نخرج زكاة القطر ... الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري ٩٣٢ - ٩٣٧ - ٩٥٣  
كونوا - عباد الله - اخواناً ٨٧٧

### اللام

لأن يأخذ أحدكم حبله على ظهره - الحديث - ٨٩٢  
لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ١٠٩٠  
للسائل حق وإن جاء على فرس ٩٨٩ - ٩٩٠  
لغدوة في سبيل الله أو روحه - الحديث ٦٥٦ - ٦٧٣  
لم يكن النبي ﷺ يسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه - الحديث ٥٩٥  
ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء - الحديث ٧٦  
لكل شيء زكاة ٨٦٤  
نك ما تريد يا يزيد - الحديث ٧١٨ - ٧٤٠  
ليس بمؤمن من مات شعبان وجاره - الحديث ٩٨٠  
ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة ١٤١ - ٢٢٣ - ٢٢٥ - ٢٢٨ - ٣٢٣ -  
٤٧٠ - ٤٧١

ليس على المسلمين خراج ١٠٩٨  
ليس على العوامل شيء ١٧٢  
ليس في أقل من عشرين مقالاً من الذهب .. الحديث ٢٤٨  
ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق ٣٥٣  
ليس في تسعين ومائة شيء ٤٤٧  
ليس في الحلي زكاة ٢٩١  
ليس في الخضروات صدقة ١٤ - ٣٥٨ - ٣٦١ - ٣٦٢  
ليس في المال حق سوى الزكاة ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٩٦٦ - ٩٧٧  
ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ٤٩٦  
ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ٢٤٦ - ٤٤٧

- ليس فيما دون خمس ذود صدقة ٣٦٣  
 ليس الشديد بالصرعة - الحديث ٥٤٤  
 ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران - الحديث ٥٤٤ - ٥٦١ - ٥٦٢  
 ليلة الضيف حق على كل مسلم - الحديث ٩٧٥

### الميم

- ما آمن بي من بات شبعان ... الحديث ١٠٢١  
 ما اغبرت قدما عهد في سبيل الله - الحديث ٦٥٦  
 ما تلف مال في بر ولا يجر إلا بحبس الزكاة ٧٧  
 ما خالطت الصدقة - أو قال الزكاة - مالا إلا أفسدته ٧٧  
 ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته ٨٢٣ - ٨٦٨  
 ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين ٧٦  
 ما منع قوم الزكاة إلا منعوا المطر من السماء - الحديث ٨٦٨  
 ما من رجل تكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدي حقها - الحديث ١٩٢  
 ما من صاحب بقرة لا يؤدي حقها ١٩٩ - ٩٧٢ - ٩٧٣  
 ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها - الحديث ٧٦ - ٢٤١ - ٢٨٧  
 ما من صاحب كثر لا يؤدي زكاته - الحديث ٢٤٢  
 ما من عيد يصوم يوماً في سبيل الله - الحديث ٦٥٦  
 ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي - الحديث ٦٥٨  
 ما نقص مال من صدقة ١٤٠ - ٩٩٩  
 ما يكون هندي من خير فلان أدعوه لكم - الحديث ٨٩٢  
 مثل المسلمين في توادهم - الحديث ٩٨٠ - ١٠١١  
 مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم ، معنى العزم كما فسرته النبي ﷺ في الآية الكريمة ، فإذا  
 حزمت فتوكل على الله ، ١٠٨٧  
 من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته - الحديث ٧٥  
 من أعطاه موتجراً فله أجره - الحديث ٧٧ - ٧٧٨  
 من أنفق نفقة في سبيل الله ٦٥٦  
 من أحيا أرضاً ميتة فهي له ٢٣٢

- من احتبس فرساً في سبيل الله ٦٥٦  
 من استعملناه منكم على عمل فكنتمنا بخيلاً ٥٩١  
 من استطاع منكم الباءة فليتزوج - الحديث ٦٥٨  
 من بطلاً به عمله لم يسرع به نسبه ٧٣٦  
 من بدل دينه فاقتلوه ٧٠٢  
 من بلغت عنده من الإبل صلحة الجلدة - الحديث ٢٦٨  
 من ترك ديناً أو ضياعاً لأبى وعني ٦٣٣  
 من جمع مالا من حرام ثم تصدق به ... الحديث ٨٦٩  
 من حق الإبل أن تلج على الماء ٩٧٣  
 من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع ٦٧٣  
 من رأى منكم منكراً فليغيره بيده - الحديث ١٠٧١  
 من سأل وله أوقية فقد ألحف ٨٩٣  
 من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة غلوش - الحديث ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٧٣  
 ٨٩٣  
 من سأل وله ما يغنيه فقد سأل الناس إلحافاً - الحديث ٥٥٢ - ٨٩٣  
 من سأل وله ما يغنيه فإنما يستكبر من النار - الحديث ٨٩٣  
 من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً - الحديث ٦٧٣  
 من فارق الدنيا على الإخلاص لله - الحديث ٧٥  
 من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ٦٥٥ - ٦٦٥  
 من قتل قتيلاً فله سلبه ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢  
 من قتل عبده قتلناه ٧٨٠  
 من قتل دون ماله فهو شهيد ١٠٨٩  
 من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث - الحديث ٩٧٥ - ٩٨٢  
 من كان عنده فضل زاد ... الحديث ٩٨٢  
 من كان يومئذ بالله واليوم الآخر - الحديث ٩٧٤ - ٩٧٦  
 من مات وعليه صيام صام عنه وليه ٨٣٥  
 من ولى يتيماً فليتجر له ١٠٩ - ١١٧  
 من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ٩٨٢ - ٩٨٩

من يتكفل لي ألا يسأل الناس شيئاً - الحديث ٨٦٢  
 منعت العراق درهمها وقفها - الحديث ٤١٢ - ٤١٥  
 المال مالي - الحديث ١٠١٥  
 المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه ٥٧٦ - ٨١٦ - ٨٧٧ - ٩٨٢ - ١٠٢١  
 المسلمون على شروطهم ١٠٨٨  
 المؤمن للمؤمن كالبنيان - الحديث ٩٨٠  
 الميزان ميزان أهل مكة ، والمكيال مكيال أهل المدينة ٢٤٠ - ٢٥٤ - ٣٦٥

#### التون

نهي النبي عن السؤال مع الغنى - الحديث ٥٧٢

#### الماء

هاتوا ربع عشر أموالكم ١٣١ - ١٧٢ - ٥٠٦ - ٧٦٨  
 هلك المنتظمون ٩٤٢  
 هي عليه ومثلها معها ٨٢٩

#### الواو

الوسق ستون صاعاً ٣٦٤  
 والذي نفسي بيده لا يكسب عبد مالا حراماً - الحديث ٨٦٩  
 ولكن من وسط أموالكم - الحديث ١٠٥٠  
 ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة ١٠١٥

#### لا

لا تحل الصدقة لغني - الحديث ٥٥٠ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٩٠ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٧٠٠  
 ٨٩٥  
 لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ٥٨٧  
 لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة - الحديث ٥٥٥ - ٤٦٥ - ٥٨٥ - ٦٣١ - ٦٩١ - ٨١٨  
 ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٨  
 لا تحل لنا الصدقة ٧٣٥

- لا تزال المسألة بأحدكم - الحديث ٨٩٣  
لا تأتي في الصدقة ٣٢٩ - ٤١٣ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ١٠٤١  
لا جلب ولا جنب - الحديث ١٠٤٩  
لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ١٦٢ - ١٦٣ - ٤٩٦ - ٤٩٧  
لا صدقة إلا عن ظهر غنى ١٥١ - ١٥٤ - ٢٨١ - ٥١٣ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ١٠٤٤  
لا ضرر ولا ضرار ٨٢٢  
لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٨٧٨  
لا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصلق ١٧٨ - ١٧٩ -  
٢٠٤ - ٢١٠  
لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم ٤١٢ - ٤١٥  
لا يجتمع بين مفرق ، ولا يفرق بين مجتمع غشية الصدقة ، وما كان من محيطين ... الحديث  
٢١٨ - ٢١٩ - ١٠٦٩  
لا بدخل الجنة صاحب مكس ١٠٩٠  
لا يقبل الله صدقة من غلول ١٣٣ - ٨٦٩

#### الياء

يأتي أحدكم بما يملك فيقول : هذه صدقة - الحديث ١٠٦٤

ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام ٦٩

يا أبا الوليد : اتق الله لا تأتي يوم القيامة بمير تحمله له ورغاه - الحديث ٥٩٦ - ١٠٤٦

يدع الطعام من أجل ... الحديث ١٠٠٩

يا رسول الله : إن لي نخلا ، الحديث ٤٢٣

يا معشر التجار : إن البيع .. الحديث ٣٢٢

يا معشر الشباب : من استطاع .. الحديث ٩١٠

يا معشر العرب : احمدا الله الذي رفع عنكم المشور ١٠٩١

يا معشر النساء : تصدقن ولو من حليكن ٢٩١

اليد العليا خير من اليد السفلى ٧٣٨



## ٤ - فهرس المراجع

- ١ - راعينا في ترتيب هذه المراجع تواريخ الوفيات للمؤلفين في كل فرع .
- ٢ - ما لم ينص على مكان طبعه فهو من طبع القاهرة .
- ٣ - رجعنا أحياناً إلى طبعات غير المذكورة هنا - لتعدد الأماكن التي تم فيها تأليف الكتاب وقد اجتهدنا في النص عليها في مواضعها .

أولاً : في القرآن وتفسيره وعلومه

- القرآن الكريم .
- تفسير غريب القرآن - لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ) ط عيسى البابي الحلبي بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تفسير الطبري - للإمام الطبري ( ت ٣١٠ ) ط دط دار المعارف بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . أو ط الحلبي .
- أحكام القرآن - للإمام الحصص ( ت سنة ٣٧٠ ) . المطبعة البهية المصرية .
- أسباب النزول - لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ( سنة ٤٦٨ ) .
- مفردات القرآن - ط مصطفى الحلبي . للإمام الحسين بن محمد بن الفضل - المعروف بالراغب الاصفهاني ( ت ٥٠٢ ) مطبوع على خامش النهاية لابن الأثير .
- الكشف عن حقائق الترتيل ودقائق التأويل للشيخ العلامة جابر الله محمود بن عمر الزعزعي ( ت ٥٣٨ ) .

- أحكام القرآن - لقاضي أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣) ط عيسى الحلبي بتحقيق الأستاذ على البيجاوي .
- مجمع البيان في تفسير القرآن - لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي . من كبار علماء الشيعة (ت ٥٤٨) .
- التفسير الكبير المسمى « مفاتيح الغيب » - للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) . المطبعة المصرية ١٩٣٨ الترام عبد الرحمن محمد .
- الجامع لأحكام القرآن - للإمام القرطبي (ت ٧٧٤) ط دار الكتب .
- تفسير القرآن العظيم - للحافظ أبي القداء اسماعيل بن كثير القرشي (ت ٧٧٤) ط عيسى الحلبي .
- الانتصاف من الكشاف .
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين عبد الله بن محمد الزركشي (ت ٧٩٤) ط عيسى الحلبي بتحقيق الأستاذ أبو الفضل إبراهيم .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) ط الميمنية .
- الاكلیل في استنباط التأويل - له أيضاً .
- الاتفاق في علوم القرآن - له أيضاً .
- روح المعاني - للعلامة السيد شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠) .
- تنبيه - راعينا في ترتيب هذه المراجع تواريخ الوفيات للمؤلفين في كل فرع .
- الفتوحات الالهية المعروفة باسم « حاشية الجمل » .
- محاسن التأويل - للعلامة السيد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ و ١٩١٤) ط عيسى الحلبي بتعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .
- تفسير القرآن الحكيم - المعروف بتفسير المنار - للعلامة السيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤) .
- تفسير القرآن الكريم (الأجزاء العشرة الأولى) للشيخ محمود شلتوت ط دار القلم .
- في ظلال القرآن - للأستاذ الشهيد سيد قطب - ط عيسى الحلبي .
- التفسير الحديث - للأستاذ محمد عزة دروزه - ط عيسى الحلبي .
- المعجم الماهرس لألفاظ القرآن الكريم - للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - ط جريدة الشعب .

## ثانياً : في الحديث وشرحه وعلومه ورجاله

- الموطأ - لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ( ت ١٧٩ ) على هامش شرحه ( المنتقى ) للباي - مطبعة السعادة - الجزء الثاني . أو ط عيسى الباني الحلبي المستقلة .
- المصنف - للإمام أبي بكر بن أبي شيبة ( ت ٣٣٥ ) ط ملتان بالهند ( باكستان الغربية حالياً ) الجزء الرابع . أو ط حيدر آباد بالهند - الجزء الثالث .
- المسند - للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ( ت ٢٤١ ) ط دار المعارف بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر .
- المسند ، وأيضاً ، ط المطبعة الميمنية .
- الجامع الصحيح - للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ( ت ٢٥٦ ) مطبوع مع فتح الباري أو مع حاشية السندي ، أو مستقلاً ط الشعب .
- التاريخ الكبير - له أيضاً - ط حيدر آباد .
- صحيح مسلم - للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ت ٢٦١ ) مع شرح النووي . المطبعة المصرية بالأزهر ط أولى ١٣٤٧ هـ .
- سنن أبي داود - للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت ٢٧٥ ) ط السعادة .
- سنن ابن ماجه - للإمام ط عيسى الحلبي .
- جامع الترمذي - للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ( ت ٢٧٩ ) مع شرحه لابن العربي المسمى « عارضة الأحوذى » أو شرحه للمباركفوري المسمى « تحفة الأحوذى » ومستقلاً بتحقيق أحمد شاكر - جزءان فقط .
- سنن النسائي - للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب . مطبوع مع شرح السيوطي ، وحاشية السندي .
- مشكل الآثار - للإمام أبي جعفر الطحاوي ( ت ٣٢١ ) حيدر آباد ١٣٣٣ .
- البحر والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ( ت ) ط حيدر آباد .
- معالم السنن - للإمام أبي سليمان الخطابي ( ت ٣٨٨ ) مطبعة أنصار السنة مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري وتلخيصها لابن القيم بتحقيق الشيخين أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي .
- المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري ( ت ٤٠٥ ) ط حيدر آباد .
- السنن الكبرى - للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ( ت ٤٥٨ ) ط حيدر آباد .

- الجوهر النقي للعلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير ( بابن التركسماني ) ( ت ٧٤٥ ) ط حيدر آباد .
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار - للحازمي ط حيدر آباد ( ت ٥٨٤ ) .
- عمدة الأحكام - للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد الجماعلي المقدسي ( ت ٦٠٠ ) مطبوع مع شرحه - الإحكام لابن دقيق العيد - مطبعة السنة المحمدية بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .
- منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - لأبي البركات ابن تيمية - المجلد - ١ ( ت ٦٥٢ )
- الترغيب والترهيب - للحافظ المنذري ( ت ٦٥٦ ) ط مصطفى الحلبي .
- مختصر سنن أبي داود - له أيضاً ( مطبوع مع معالم السنن - السابق ) .
- شرح النووي على صحيح مسلم - للامام النووي ( ت ٦٧٦ ) .
- الإحكام شرح عمدة الأحكام - للامام أبي الفتح محمد بن علي بن وهب ، تقي الدين الشهرير بابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢ ) المطبوع مع العملة .
- مشكاة المصابيح - للحافظ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي ( ت ٧٣٧ ) بتحقيق العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني . ط المكتب الإسلامي - دمشق -
- الجوهر النقي .
- تلخيص المستدرک - للامام الحافظ للهيبي ( ت ٨٧٤هـ ) ط حيدر آباد .
- ميزان الاعتدال - له أيضاً . ط عيسى الحلبي .
- تهذيب سنن أبي داود - للامام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الشهرير بابن قيم الجوزية ( ت ٧٥١ ) مطبوع مع معالم السنن .
- نصب الرأية لأحاديث الهداية - للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ( ت ٧٦٢ ) مطبعة دار المأمون - ومعه حاشية « بغية الأمل في تخريج الزيلعي » .
- تخريج أحاديث الإحياء - للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن حسين العراقي ( ت ٨٠٦ ) ( مطبوع مع الإحياء للفرزاني ) .
- طرح التثريب شرح التريب - له أيضاً قسم منه ، وباقيه لولده الحافظ أبي زرة ( ت ٨٢٧ )
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الميمني ( ت ٨٠٧ ) نشر مكتبة القلمي .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ ) المطبعة الخيرية ١٣١٩هـ . ونقلنا أيضاً من ط مصطفى الحلبي السلفية .

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام - له أيضاً .
- تلخيص الجدير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - له أيضاً طبع الهند .
- تهذيب التهذيب - له أيضاً . ط حيدر آباد .
- تقريب التهذيب - له أيضاً . بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . مطابع دار الكتاب العربي .
- تخريج أحاديث الكشاف - له أيضاً .
- عمدة القاري - شرح صحيح البخاري - للشيخ العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العمري (ت ٨٥٥) ط إدارة الطباعة المنيرية .
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير - للجلال السيوطي (ت ٩١١) ط مصطفى البابي الحلبي .
- الألباء المنوعة في الأحاديث الموضوعة - له أيضاً - الجزء الثاني - نشر المكتبة التجارية .
- زهر الربا على المجتبى وهو شرح على سنن النسائي - له أيضاً .
- تدريب الراوي على تقريب النواوي - له أيضاً . بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف .
- خلاصة تذهب الكمال في أسماء الرجال - لصفي الدين الخزرجي (ت ٩٢٣) .
- كثر العمال في سنن الأفعال والأفعال - للعلامة علي المتقي علاء الدين الهندي (ت ٩٧٥) ط حيدر آباد بالهند .
- مرقاة المفاتيح : شرح مشكاة المصابيح - للعلامة علي القارمي (ت ١٠١٤) ط ملتان بباكستان .
- المئين المعين لفهم الأربعين - له أيضاً .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير - للعلامة المتاوي (ت ١٠٣١) .
- التيسير شرح الجامع الصغير - له أيضاً . ط المكتب الإسلامي بيروت .
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - لمحدث الشام إسماعيل العجلوني (ت ١١٦٢) .
- سهل السلام شرح بلوغ المرام - للعلامة الصنعاني (ت ١١٨٢) مطبعة صبيح .
- نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - للامام الشوكاني (ت ١٢٥٠) ط مصطفى البابي الحلبي ، والمتتقى لأبي البركات ابن تيمية .
- القوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - له أيضاً .
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - للعلامة محمد عبد الحي الكنوي الهندي (ت ١٣٠٤) بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة - الطبعة الثانية - دار لبنان .
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - للكنوي أيضاً . وعليه التعليقات الحافلة - للأستاذ

- أبي غدة كذلك - المطبعة السورية : حلب .
- تحفة الأحوذى ، بشرح جامع الرمزي - العلامة محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم اباركفوري ( ت ١٣٥٣ هـ ) دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة .
- الفتح الرباني - بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - وشرحه ( بلوغ الأمان ) للعلامة أحمد عبد الرحمن البنا - الشهر بالسعائي - مطبعة الفتح الرباني سنة ١٣٥٧ هـ .
- مفتاح كنوز السنة - للمستشرق الدكتور ا . ي . فنسك - ترجمة الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة - للمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني ط المكتب الإسلامي دمشق .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - له أيضاً .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - لجماعة من المستشرقين بمساعدة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة بريل - ليدن .
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - للعلامة أبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري ج ٣ ط الهند ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ثالثاً : في الفقه
- ١ - فقه الحنفية
- انخراج - للإمام أبي يوسف ( ت ١٨٢ ) المطبعة السلفية - ثانية ( ١٣٥٢ ) .
- المبسوط - لشمس الأئمة السرخسي ( ت ٤٨٣ ) مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤ هـ وهو شرح لكتاب ( الكافي ) للحاكم الشهيد الذي جمع فيه كتب ظاهر الرواية للأمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ( ت ١٨٩ ) .
- شرح السير الكبير - للسرخسي أيضاً والسير الكبير للإمام محمد - طبع حيدر آباد سنة ١٣٣٥ .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للكاساني ( ت ٥٨٧ ) - مطبعة شركة المطبوعات العلمية ١٣٢٧ .
- الهداية - شرح بداية المبتدي - كلاهما لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ( ت ٥٩٣ ) مطبعة مصطفى محمد ( مع فتح القدير ) .
- شرح العناية على الهداية - للعلامة آكل الدين محمد بن محمود البابرتي ( ت ٧٧٦ ) مطبوع على هامش بداية المذكور .

- فتح القدير - لابن الممام (ت ٨٦١) وهو شرح على الهداية أيضاً .
- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر - لشيخ زادة (ت ٩٥١) ط استانبول .
- البحر الرائق شرح كثر الدقائق - للعلامة الزين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠) .
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار - للحصكفي (ت ١٠٧٧) وتنوير الأبصار للشمس تاشي بهامش رد المحتار الآتي .
- در المتقى شرح المتقى - له أيضاً . بهامش « مجمع الأنهر » السابق .
- رد المحتار على الدر المختار - للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢) ط المطبعة الميمنية أو ط استانبول ، وبهامشه الدر المختار السابق . والكتاب مشهور باسم « حاشية ابن عابدين » .

#### ب - فقه المالكية

- المبدوة الكبرى - للإمام مالك بن أنس ، برواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي ، عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم عنه - المطبعة الخيرية ط أولى ١٣٢٤ .
- الرسالة - لابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦) . (مطبوع مع شرحه لزروق وابن ناجي) .
- المتقى شرح الموطأ - للقاضي أبي الوليد سليمان الباجي (ت ٤٩٤) ج ٢ مطبعة السعادة وبهامشه الموطأ .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - للقاضي الفيلسوف ابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥) مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧١ الجزء الأول ويعد من كتب الفقه المقارن كذلك .
- مختصر خليل - للعلامة أبي الضياء خليل بن إسحاق (ت ٧٧٦) مطبوع مع شرح الدردير وحاشية المنوفي .
- شرح الرسالة - ابن ناجي ت ٨٣٧ مطبعة الجمالية بمصر .
- شرح الرسالة - للعلامة زروق ت ٨٩٩ - وهما مطبوعان في كتاب واحد مع رسالة ابن أبي زيد .
- شرح انقروشي - لأبي عبد الله محمد إنقروشي (ت ١١٠١) وهو شرح على مختصر خليل المذكور قبل .
- شرح الزرقاني على الموطأ .
- تهذيب الفروق والقواعد السنية - للشيخ محمد علي بن الشيخ حسين مفتي المالكية - مطبوع على هامش الفروق .
- الشرح الكبير للعلامة أحمد بن محمد المدوي الحلوتي الشهير بالدردير (ت ١٢٠١) .

- وهو شرح على مختصر خليل ، السابق أيضاً .
- الشرح الصغير - على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك - كلاهما له أيضاً - ط مصطفى الحلبي .
- حاشية السوقى - للعلامة محمد بن عرفة السوقى ( ت ١٢٣٠ ) .
- بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد بن محمد الصاوي ( ت ١٢٤١ ) المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير : السابق ، وهو مطبوع بهامشها .
- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك - للشيخ محمد عlish ( ت ١٢٩٩ ) مطبعة مصطفى محمد .

#### ج - فقه الشافعية

- الأم - للإمام محمد بن إدريس الشافعي ( ت ٢٠٤ ) ط المطبعة الاميرية ببغداد .
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية - للقاضي أبي الحسن الماوردي ( ت ٤٥٠ ) ط مصطفى الحلبي - أولى .
- المهذب - لأبي إسحاق الشيرازي ( ت ٤٧٦ ) ط المنيرية .
- الوجيز - للإمام أبي حامد الغزالي حجة الإسلام ( ت ٥٠٥ ) .
- فتح العزيز : شرح الوجيز - وهو الشرح الكبير - للإمام الرافعي ( ت ٦٢٣ ) .
- المجموع - شرح المهذب - للنووي ( ت ٦٧٦ ) .
- وهذه الكتب الأربعة ( المهذب وشرحه والوجيز وشرحه ) أخرجها إدارة الطباعة المنيرية بعضها مع بعض مضافاً إليها تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر .
- روضة الطالبين - للإمام النووي أيضاً - الجزء الثاني - ط المكتب الإسلامي .
- المنهاج - له أيضاً . وهو مطبوع مع شرحه الآتين .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج - للعلامة ابن حجر الميمني ( ت ٩٧٤ ) .
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - للعلامة شمس الدين الرملي ( ت ١٠٠٤ ) ط عيسى الحلبي ، ومعه حاشيتان للشبراملس ( ت ١٠٨٧ ) والرشيدي ( ت ١٠٩٦ ) .

#### د - فقه الحنابلة

- مختصر الخرقى - لأبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله الخرقى ( ت ٣٣٤ ) وهو مطبوع مع المغني .
- الأحكام السلطانية - للقاضي أبي يعلى الحنبلي ( ت ٤٥٨ ) بتحقيق الشيخ محمد حامد الفتحي . ط مصطفى البابي الحلبي - أولى ١٣٥٦ هـ .



- المغني - شيخ الإسلام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٣٠) ط المنار - الثالثة ، وهو شرح مختصر الخرقي .
- الكافي - له أيضاً . ط المكتب الإسلامي ، دمشق .
- الشرح الكبير - لابن قدامة المقدسي - شمس الدين (ت ٦٨١) وهو شرح علي المقنع لابن قدامة موفق الدين صاحب المغني ومطبوع مع المغني .
- فتاوى ابن تيمية - مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة ١٣٢٦ هـ .
- الاختيارات - له أيضاً وتشتمل على ما رجمه من الأقوال في المسائل المختلف فيها . وهو مطبوع مع المجلد الرابع من فتاويه .
- التروع - للعلامة ابن مفلح (٧٦٣) مطبوع مع تصحيحه الآتي -
- تصحيح الفروع - للشيخ أبي الحسن المرادوي الحنبلي (ت ٨٧٥) دار عمر للطباعة ط ثانية ١٣٨١ هـ .
- الأنصاف في الراجح من الخلاف - له أيضاً . مطبعة السنة المحمدية .
- الروض المربع شرح زاد المستقنع - للشيخ منصور بن يونس البهوتي (١٠٥١) ومعه حاشية للشيخ عبد العزيز العنقري بتصحيح الشيخ عبد اللطيف السبكي مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ .
- غاية المنتهى - للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٣ هـ) مطبوع مع شرحه .
- مطالب أولي النهى ، شرح غاية المنتهى - للشيخ مصطفى السيوطي الرحباني (ت ١٢٤٣) نشر المكتب الإسلامي بدمشق . ط أولى ١٣٨٠ .
- منار السبيل شرح الدليل - للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت ١٣٥٣) ط المكتب الإسلامي .
- هـ - فقه الظاهرية
- المحتسبى - للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٥٤٦) ط المنيرية بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاكر .
- و - فقه الزيدية
- مجموع الفقه الكبير - للإمام زيد بن علي (ت ١٣٢) أيضاً (مطبوع مع شرحه - الروض النضير) .
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - للإمام المهدي لدين الله يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠) مطبعة السعادة . وهو من كتب الفقه المقارن .

- من « الأزهار » - له . مطبوع مع شرح الآتي .
- الروض النضير - شرح مجموع الفقه الكبير للعلامة شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين السياغي الحلبي الصنعاني ( ت ١٢٢١ ) مطبعة السعادة ١٣٧٧ ( الجزء الثاني ، وهو من كتب المقارنة أيضاً ) .
- شرح الأزهار - للعلامة أبي الحسن عبد الله بن مفتاح . ( ت ٨٧٧ ) مطبعة شركة التمدن بمصر سنة ١٣٣٢ .

#### ز - في فقه الإمامية الجعفرية

- شرائع الإسلام في فقه الإمامية - للشيخ جعفر بن الحسن الحلبي ( ت ١٧٧١ هـ ) المعروف بالمحقق الحلبي .
- المختصر النافع في فقه الإمامية - له أيضاً . وهو مختصر « الشرائع » السابق . ط دار الكتاب العربي .
- جواهر الكلام - للعلامة الشيخ محمد حسن النجفي طبع حجر بديران سنة ١٢٧٨ هـ المجلد الثاني ، وهو شرح كبير لشرائع الإسلام .
- فقه الإمام جعفر الصادق - للأستاذ محمد جواد مغنية - ط دار العلم للملايين - بيروت .

#### ح - في الفقه المالي والإداري الإسلامي

- ( مكرر ) الخراج للإمام أبي يوسف ( وقد ألقه إجابة لطلب هارون الرشيد ) .
- الخراج - للإمام يحيى بن آدم القرشي ( ت ٢٠٣ هـ ) ط السلفية - ثانية ١٣٥٢ هـ بتحقيق الشيخ أحمد شاکر .
- الأموال - للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٣٤ ) بتعليق الشيخ محمد حامد الفقي .
- ( مكرر ) الاحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن الماوردي الشافعي ( ٤٥٠ ) .
- ( مكرر ) الاحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الحنبلي ( ٤٥٨ ) .
- السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ٧٢٨ ) ط دار الكتاب العربي .

#### ط - في الفقه العام

- القواعد النورانية الفقهية - لابن تيمية .
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الماصمي الحنبلي ط مطابع الرياض .
- زاد المعاد في هدى خير المباد - لابن القيم - مطبعة السنة المحمدية بتعليق محمد حامد الفقي .

- الطرف الحكيمية - له أيضاً - مطبعة المنفي .
- الروضة الندية ، شرح الدرر البهية - للسيد صديق حسن خان - ط إدارة الطباعة المنيرية
- والدور البهية للإمام الشوكاني - مطبوع مع الروضة الندية .
- الدين الخالص - للشيخ محمود خطاب السبكي ( ت ١٣٥٢ ) الجزء الثامن مطبعة الاستقامة ١٣٧٠ هـ .
- فتاوي الإمام محمد رشيد رضا - ط دار الكتاب الجديد - بيروت .
- حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية - الدورة الثالثة - محاضرة الأساتذة :
- عبد الرحمن حسن ، ومحمد أبو زهرة ، وعبد الوهاب خلاف عن الزكاة وفققات
- الأكراب ص ٢٣٠ وما بعدها ،
- التبيان في زكاة الأثمان - للشيخ محمد حسنين مخلوف العلوي .
- بهجة المشتاق في حكم زكاة الأوراق - للسيد أحمد الحسيني .
- الفقه على المذاهب الأربعة - تأليف لجنة بإشراف وزارة الأوقاف ط خامسة ..
- مقارنة المذاهب في الفقه - للشيخين محمود شلتوت ومحمد علي السائس . ط صبيح ١٣٧٣ هـ
- الإسلام عقيدة وشرعة - للشيخ محمود شلتوت - ط دار القلم أو مطبعة الأزهر .
- الفتاوى له أيضاً . ط مطبعة الأزهر .
- فتاوى إسلامية - للشيخ حسين محمد مخلوف . ط مصطفى الحلبي - ثانية .
- أحكام المعاملات الشرعية - للشيخ علي الخفيف .
- المعاملات الحديثة وأحكامها - للشيخ عبد الرحمن عيسى ، مطبعة خمير .
- أحكام النمين والمستأمنين في دار الإسلام - للدكتور عبد الكريم زيدان .
- فقه السنة - للشيخ سيد سابق - ج ٣ ط دار الكتاب العربي ،
- الحلال والحرام في الإسلام - للمؤلف - ط المكتب الإسلامي - رابعة .

رابعاً : في أصول الفقه وقواعده

- الرسالة - للإمام الشافعي بتحقيق أحمد شاكر . ط مصطفى الباني الحلبي .
- الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم - ط المطبعة المنيرية ، أو مطبعة الإمام .
- المستصفى من علم الأصول - للإمام الغزالي - مطبعة مصطفى محمد .
- أصول السرخسي - لشمس الأئمة السرخسي - صاحب المبسوط - ط حيدر آباد .
- روضة الناظر وجنة المناظر - لابن قدامة صاحب المنى .

- الإحكام في أصول الأحكام - لأبي الحسن علي بن أبي علي الامدي (ت ٦٣١) مطبعة صبيح .
- تفريخ الفروع على الأصول - للإمام الزنجاني (ت ٦٥٦) بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح . ط جامعة دمشق .
- الفروق - للإمام القراني (٦٨٤) ط عيسى الحلبي .
- الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام - له أيضاً ، مع تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة . ط حلب .
- القياس - رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨) ط - السلفية .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين - لابن القيم (ت ٧٥١) ط مطبعة السعادة بتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
- المواقفات في أصول الشريعة - للإمام الشاطبي (ت ٧٩٠) بتعليق الشيخ عبدالله دراز مطبعة الشرق الأدنى بالموسكي .
- الاعتصام له أيضاً - ط المنار .
- الأشباه والنظائر - لابن نجيم (ت ٩٧٠) .

#### خامساً - في الدراسات الإسلامية العامة

- إحياء علوم الدين - للإمام أبي حامد الغزالي ط عيسى الحلبي .
- تلبيس إبليس - للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) ط المنيرة .
- الكبائر - للحافظ الذهبي - مطبعة البيان - بيروت .
- إغالة اللهفان - لابن القيم - ط - مصطفى البابي الحلبي .
- مدارج السالكين - له أيضاً . مطبعة السنة المحمدية .
- بدائع الفوائد - له أيضاً - ط المنيرة .
- الزواجر - لابن حجر الهيتمي المكي .
- حجة الله البالغة - لعلامة الهند أحمد بن عبد الرحيم الدمغوي الملقب بشاه ولي الله (ت ١١٧٦) .
- التراتيب الإدارية - للعلامة عبد الحلي الكنايني القاسمي . المطبعة الأهلية بالرباط ١٣٤٦ .
- الوحي المحمدي - للشيخ محمد رشيد رضا - ط المنار .
- الإسلام دين عام خالد - للأستاذ محمد فريد وجدي .

- الأركان الأربعة — العلامة السيد أبي الحسن الندوي . ط مطابع معترك اخوان بيروت
- أسس الاقتصاد في الإسلام — للأستاذ العلامة أبي الأعلى المودودي ، المطبعة الهاشمية دمشق
- الإسلام والحضارة العربية — للأستاذ محمد كرد علي مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط ثانية .
- الإسلام والأوضاع الاقتصادية — للأستاذ محمد الغزالي — ط خامسة .
- الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين — له أيضاً .
- الاشتراكية في المجتمع الإسلامي — للأستاذ البهي الخولي — ط — مطبعة الاستقلال الكبرى
- اشتراكية الإسلام — للدكتور مصطفى السباعي — ط الدار القومية بالقاهرة .
- الاقتصاد والسياسة في ضوء الإسلام بإشراف جمعية الدراسات الإسلامية بكلية التجارة جامعة القاهرة ( ١٩٥١ ) .
- تنظيم الإسلام للمجتمع — للشيخ محمد أبي زهرة .
- حقائق الإسلام وأباطيل خصومه — للأستاذ عباس عمود العقاد .
- خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي — للأستاذ محمود أبي السعود .
- دائرة المعارف الإسلامية الأوروبية ( يصدرها بالعربية الأساتذة : أحمد انشتاوي وعبد الحميد يونس وإبراهيم خورشيد ) .
- الدعوة إلى الإسلام — لتوماس ارنولد — وترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن وزميله مطبعة لجنة البيان العربي .
- سيرة الرسول : صور مقتبسة من القرآن للأستاذ محمد عزة دروزة .
- العبادة في الإسلام — للمؤلف — ط أولى مطبعة النصر .
- العدالة الاجتماعية في الإسلام — للأستاذ سيد قطب — ط خامسة — عيسى الحلبي .
- فلسفة الزكاة عند المسلمين — للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل — ط بيروت .
- مجموعة الوثائق السياسية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين — للدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي — ط ثانية — نشر دار الإرشاد — بيروت .
- سادساً : في علم المالية العامة والشراب ،
- مبادئ علم المالية العامة — للدكتور محمد فؤاد إبراهيم — الجزء الأول .
- علم المالية — للدكتور رشيد النقر — ط دمشق .
- موارد الدولة — للدكتور سمح ماهر حمزة — المطبعة المالية .

- مبادئ النظرية العامة للضريبة - للدكتورين جعفرين خلاف وعبد الكريم الرفاعي
- ميزانية الدولة - للدكتور محمد حلمي مراد .
- تشريع الضرائب - له أيضاً - الجزء الأول - ط نهضة مصر - أولى ١٩٥٥ .
- النظام النقدي والمصرفية - للدكتور عبد العزيز مرعي .
- الاقتصاد السيامي - للدكتور علي عبد الواحد وافي . ط الحلبي - خامسة .
- الاقتصاد السياسي - للدكتور رفعت المحجوب .

سابقاً : في الدراسات الاجتماعية

- الضمان الاجتماعي - للدكتور صادق مهدي السعيد .
- (مكرر) حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية - الدورة الثالثة .
- علم الاجتماع - للدكتور أحمد الحشاش .

ثامناً : في السيرة والتاريخ والتراجم

- سيرة ابن هشام - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- سيرة عمر بن عبد العزيز - لابن عبد الحكم . ط دار الفكر بدمشق .
- تاريخ الأمم والملوك - للإمام أبي جعفر الطبري - المطبعة الحسينية .
- وفيات الأعيان - لابن خلكان (ت ٦٨١) .
- البداية والنهاية - للمحافظ المؤرخ أبي الفداء إسماعيل بن كثير . ط مطبعة السعادة .
- البواهر المضية في طبقات الحنفية - للعلامة محيي الدين القرشي (ت ٧٧٥) ط حيدر آباد .
- طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى (ت ٥٢٧) .
- طبقات الشافعية - لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١) .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب - لابن فرحون (ت ٧٩٩) .
- الفوائد البهية في طبقات الحنفية - للعلامة أبي الحسنات عبد الحي الكنتوي (ت ١٣٠٤) .
- نزهة الخواطر - للعلامة السيد عبد الحي بن فخر الدين الحسيني ، مدير ندوة العلماء بلكنتو-الهند (ت ١٣٤١) وهو والد السيد أبي الحسن الندوي .
- الأعلام - للأستاذ خير الدين الزركلي .
- الخراج في الدولة الإسلامية - للأستاذ محمد ضياء الدين الرئيس - ط نهضة مصر - أولى .
- النفود العربية وعلم النُتائيات جمع الأب استانس الكرملي .
- النفود العربية ماضيها وحاضرها - للدكتور عبد الرحمن فهمي .
- صنح السكة في فجر الإسلام . للدكتور عبد الرحمن فهمي .

#### تاسعاً : في اللغة

- غريب الحديث — لأبي القاسم بن سلام ( ٢٢٥ ) ط حيدر آباد .
- النهاية في غريب الحديث والأثر . لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ( ٦٠٦ ) ط الخيرية .
- لسان العرب — للعلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفرنجي المصري ( ت ٥٧١ هـ ) ط بيروت ١٩٥٦ .
- المصباح المنير — للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي ( ت ٥٧٠ هـ ) المطبعة الأميرية بمصر — ط الثالثة ١٩١٢ م .
- القاموس المحيط — لمجد الدين الفيروزآبادي ( ت ٨١٧ ) .
- تاج العروس شرح القاموس — للعلامة محمد مرتضى الزبيدي ( ت ١٢٠٥ ) .
- المعجم الوسيط — مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

#### عاشراً : متنوعات

- الكتاب المقدس ( العهد القديم والعهد الجديد ) .
- المحاضرات العامة لإدارة الثقافة الإسلامية بالأزهر المواسم : الأول والثاني والثالث مطبعة الأزهر .
- المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة — لجماعة من الباحثين . ط الأزهر .
- مجلة الأزهر .
- مجلة حضارة الإسلام .
- مجلة المسلمون .

## ٥ - فهرس الموضوعات

### ألفبمة : ٧ - ٣٦

عناية علماء الإسلام قديماً ببيان الزكاة : المفصرون - ٧ - المحدثون ، والفقهاء ، وعلماء  
الفقه المالبي والإداري - ٨ - حاجة عصرنا إلى بحث جديد واف في موضوع الزكاة - إعادة  
عرضه بأسلوب العصر - ٩ - اهتمام الكتّاب بموضوع الربا في الاقتصاد الإسلامي وإغفال  
الزكاة - ١٠ - تمحيص الخلاف في المسائل القديمة - ١٠ - إبداء رأي في المسائل الجديدة  
- ١١ - تصحيح الأنفهام والتصورات الخاطئة لحقيقة الزكاة - ١٣ - أفراد ومجامع علمية  
تؤكد الحاجة إلى الكتابة في الزكاة - ٢٤ - مهمة هذا البحث باختصار - ١٥ - منهج البحث  
ومخططة : تحديد المصادر وجمع المادة - ١٦ - تقسيم البحث وترتيب أبوابه - ١٧ - المقارنة  
والموازنة - ١٩ - التفسير والتعليل - ٢١ - التمهيس والترجيح - ٢١ - قواعد البحث  
للاختيار والترجيح والاستنباط : الأخذ بعموم النصوص ما لم يخصها دليل - ٢٣ - احترام  
الإجماع المتيقن - ٢٥ - إعمال القياس الصحيح - ٢٧ - اعتبار المقاصد والمصالح - ٣٠ -  
أسلوب البحث - ٣٥ -

### تهيد في معنى الزكاة والصدقة : ٣٧ - ٤٢

معنى الزكاة لغة وشرعاً - ٣٧ - الرد على « شاخت » في دعواه أخذ كلمة الزكاة من  
استعمالها عند اليهود - ٣٨ - معنى الصدقة وتسمية القرآن والسنّة الزكاة صدقة - ٤٠ - ظلم  
العرف لكلمة الصدقة - ٤١ - كلمة « الزكاة » في القرآن الكريم - كلمة الصدقة والصدقات - ٤٢ -



## الباب الأول وجوب الزكاة ومتزلتها في الإسلام ٤٣ - ٩٢

تمهيد - وضع الفقهاء في الحضارات السابقة - ٤٥ - عناية الأديان عامة برعاية الفقراء - ٤٧ - عناية الأديان السماوية خاصة - ٤٨ - نماذج من وصايا العهد القديم والعهد الجديد بالإحسان إلى الفقراء - ٤٩ - ملاحظات على موقف الأديان السابقة من مشكلة الفقر - ٥١ - عناية الإسلام بعلاج الفقر - عناية القرآن بذلك منذ العهد المكّي - ٥٢ - إطعام المسكين من لوازم الإيمان - ٥٣ - الحضي على رعاية المسكين - ٥٤ - حق السائل والمحروم والمسكين وابن السبيل - ٥٦ - حق الزرع عند الحصاد - ٥٧ - إنشاء الزكاة في مكة - ٥٨ - الزكاة في العهد المكّي زكاة مطلقة - ٦٠ - الزكاة في العهد المدني . القرآن المدني يؤكد وجوب الزكاة ويبين بعض أحكامها - سورة التوبة نموذج للقرآن المدني في ذلك - ٦٢ - السنة تؤكد وتبين ما أجمله القرآن - ٦٩ - تحديد السنة لنصب الزكاة ومقاديرها ومتى وقع ذلك - ٧٠ - الزكاة المحبودة شرعت بعد الصيام - ٧١ - الزكاة ثالثة دعائم الإسلام - ٧٢ - التحذير الشديد من منع الزكاة - العذاب الأخروي - ٧٥ - العقوبة الدنيوية لمن منع الزكاة - العقوبة القدريّة - ٧٦ - العقوبة الشرعيّة - ٧٧ - قتال الممتنعين من أداء الزكاة - ٧٨ - الزكاة بما علم من الدين بالضرورة - ٨٤ - جاحد الزكاة كافر - ٨٥ - فروق أساسية بين الزكاة في الإسلام والبر والإحسان في الأديان الأخرى - ٨٥ - مزاعم « شاخت » عن طبيعة الزكاة وتقنيدها - ٨٨ -

## الباب الثاني على من تجب الزكاة ؟ ٩٣ - ١١٩

المبحث الأول : لا تجب الزكاة على غير مسلم - ٩٥ - لماذا لم يوجب الإسلام الزكاة على غير المسلمين ؟ - ٩٧ - هل يجوز أخذ مقدار الزكاة من غير المسلمين كضريبة ؟ - ٩٨ - المبحث الثاني : الزكاة في مال الصبي والمجنون - «قاتلون بعدم وجوب الزكاة فيه - ١٠٥ - أدلة هؤلاء - ١٠٦ - القاتلون بوجوب الزكاة في مالهما - أدلتهم - ١٠٨ - موازنة وترجيح - ١١١ - تأييد القول بوجوب الزكاة في مالهما (بشرط الفضل عن حاجتهما الضرورية) - ١١٢ - تنفيذ أدلة الماتنين للوجوب - ١١٤ - أمور ينبغي التنبيه عليها - ١١٧ - الخلاصة - ١١٩ -

### الباب الثالث

### الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقادير الواجب فيها

١٢١ - ٥٣٤

#### الفصل الأول : المال الذي تجب فيه الزكاة : ١٢٣ - ١٦٦

القرآن نبه على بعض أموال الزكاة ، وترك للسنة التفصيل - ١٢٣ - معنى المال لغة  
شرعاً - ١٢٤ - المال عند الحنفية وغيرهم - ١٢٥ - شروط المال الذي تجب فيه الزكاة  
- ١٢٦ -

الملك التام : حقيقة الملك له وحده - ١٢٧ - المراد بالملك التام - ١٢٨ - معنى الملك  
لغة وشرعاً - ١٢٩ - معنى تمام الملك - تعبير بعض الفقهاء عنه بالتمكن - ١٣٠ - الحكمة  
في اعتبار هذا الشرط - دليل هذا الشرط - فروع عليه : المال الذي ليس له مالك معين  
- ١٣١ - الأرض الموقوفة ونحوها هل فيها زكاة ؟ - ١٣٢ - المال الحرام لا زكاة فيه  
- ١٣٣ - زكاة الدين - قول عائشة وعكرمة وعطاء في إعفاء الدائن والمدين من الزكاة  
- ١٣٥ - ما نسب إلى النخعي : أن زكاة الدين الممتلئ على من يتنفع به - ١٣٦ - الرأي  
المختار في زكاة الدين المرجو - الدين المينوس منه وما فيه من أموال - ١٣٦ - مكافآت  
الموظفين ومدخراتهم - ١٣٨ - .

النماء : معنى النماء لغة وشرعاً - النماء الحقيقي والنماء التقديري - ١٣٩ - حكمة  
اشتراط النماء - ١٤٠ - دليل هذا الشرط - ١٤١ - تطبيقات لهذا الشرط - أوسع المذاهب  
في تطبيق شرط النماء مذهب مالك - ١٤٣ - المال المعجوز عن تنميته - ١٤٤ - كل مال  
نام فهو وعاء للزكاة - ١٤٥ - الرد على المضيقيين في وعاء الزكاة كابن حزم والشوكاني  
وصديق حسن خان - ١٤٦ - .

بلوغ النصاب - ١٤٩ - بيان الحكمة من مقادير النصب الشرعية - ١٥٠ - الحكمة  
في اشتراط النصاب وإعفاء ما دونه - ١٥١ - .

الفصل عن الخوائج الأصلية : اهتمام الحنفية بالنص على هذا الشرط - ١٥١ - النماء  
لا يفي عن هذا الشرط - لماذا قيدت الحاجة بالأصلية ؟ - معنى الحاجة الأصلية - ١٥٢ -  
سبب الفقه الإسلامي للمفكر الضريبي الحديث بقرون عديدة - ١٥٣ - أدلة هذا الشرط من  
القرآن والسنة - ١٥٤ - .

السلامة من الدين - اختلاف الفقهاء في اعتبار هذا الشرط - ١٥٥ - الأدلة على ترجيح

اعتباره - ١٥٦ - البتريق بين الأموال الظاهرة والأموال الباطنة - ١٥٧ - اختيار أبي حنيفة - ١٥٩ - شروط الدين الذي يمنع وجوب الزكاة - الدين الحال والمؤجل - صدق الزوجة المؤجل هل يمنع الزكاة بقدره ؟ - ١٦٠ - ديون الله وديون العباد - ١٦١ - .  
حولان الحول : الأموال التي يشترط لما الحول - ١٦١ - الحكمة في اعتبار الحول لبعض الأموال دون بعض - الدليل على اشتراط الحول - ١٦٢ - خلافت بعض الصحابة والتابعين في اشتراط الحول - القدر المجمع عليه في أمر الحول - ١٦٣ - الخلاف في المال المستفاد - ١٦٤ - أقسام المال المستفاد - ١٦٥ - .

### الفصل الثاني : زكاة الثروة الحيوانية : ١٦٧ - ٢٣٧

تمهيد في عظم مضرة الأنعام واهتمام الشرع بركائها - ٦٧ - .  
المبحث الأول : الشروط العامة لزكاة الأنعام : أن تبلغ النصاب - أن يحول عليها الحول - ١٦٩ - أن تكون سائمة - معنى السوم وحكمة اشتراطه ودليله من الشرع ، وخلاف مالك وغيره فيه - ١٧٠ - ألا تكون عاملة - ١٧١ - أدلة هذا الشرط من الآثار والنظر - ١٧٢ - خلاف مالك فيه وترجيح بعض المالكية للذهب بالجمهور - ١٧٣ -  
المبحث الثاني : زكاة الإبل - الإجماع على نصاب الإبل والواجب فيها من خمس إلى مائة وعشرين - ١٧٤ - الواجد عند الجمهور فيما زاد على مائة وعشرين - ١٧٥ - حديث أنس في فرائض الصدقة ( كتاب أبي بكر ) - ١٧٧ - حديث ابن عمر ( كتاب عمر ) - ١٧٩ - حكم الأئمة بصحة هذين الحديثين - ١٧٩ - تشكيلك شاخص الرد عليه - ١٨١ - اتفاق كتب الصدقات في أمور جوهرية - ١٨٢ - اختلافها في أمور فرعية - ١٨٣ - سبب اختلاف الفقهاء فيما بعد المائة والعشرين من الإبل - مذهب الحنفية ومناقشته - ١٨٤ - انحصار ابن تيمية للذهب بالجمهور - ترجيح بعض الحنفية للذهب بالجمهور - ١٨٨ - مذهب الطبري وتوسطه هنا - تفسير الخلاف الطفيف بين كتب الزكاة - ١٨٩ -

المبحث الثالث : زكاة البقر : الجواميس نوع من البقر - وجوب الزكاة في البقر بالسنة والاجتماع - ١٩٢ - نصاب البقر وما يجب فيها - ١٩٣ - القول المشهور : النصاب ثلاثون - ١٩٤ - قول الطبري : النصاب خمسون - ١٩٦ - رأي ابن المسيب والزهري وأبي قلابة : البقر كالإبل - ١٩٨ - أدلة هذا القول - ١٩٩ - قول آخر : في كل عشر شاة . الاستدلال لهذا القول - ٢٠١ - تعقيب وترجيح - .

المبحث الرابع : زكاة الغنم - وجوبها بالسنة والاجتماع - النصاب وتعداد الواجب فيها - ٢٠٤ - لماذا كان تخفيف الواجب في الغنم الكثيرة ؟ - استنتاج بعض الباحثين من

أن الزكاة في الأنعام ذات تصاعد عكسي - يان ضعف هذا الرأي - ٢٠٥ - تحليل الشيخ زروق لتقليل الواجب في الغنم الكثيرة ومناقشته - ٢٠٦ -

المبحث الخامس : هل في صغار المواشي زكاة ؟ - حديث سويد بن غفلة - أثر عمر في الاعتداء بالسخلة - ٢٠٨ - اشتراط بعضهم أن تبلغ الامهات نصاباً - ترجيح هذا القول - ٢٠٩ - .

المبحث السادس : ما يؤخذ في زكاة الأنعام : اشتراط السلامة من العيوب - الأنوفة - ١١٠ - متى يجوز أخذ الذكور ؟ - ٢١١ - السن - ١١٢ - أن يكون وسطاً لا من كرائم المال ولا من شره - ١١٤ -

المبحث السابع : تأثير الخلطة في زكاة الأنعام - معنى الخلطة - خلطة الاشتراك وخلطة الجوار - ٢١٧ - اختلاف الفقهاء في تأثير الخلطة - دليل القائلين بتأثيرها وهم الجمهور - موقف المعارضين ودليلهم - ٢١٨ - تأثير الخلطة في الزروع والثمار والنقود عند الشافعي - امكان اتخاذ هذا المذهب أساساً لمعاملة الشركات كشخصية معنوية .

المبحث الثامن : زكاة الخيل - خيل الركوب والحمل والجهاد لا زكاة فيها بالاجماع - خيل التجارة فيها زكاة التجارة - العلوفة لا زكاة فيها - الخلاف في الخيل السائمة للنام والنسل - ٢٢٢ - أدلة الجمهور على عدم وجوب الزكاة في الخيل السائمة - ٢٢٣ - أدلة أبي حنيفة على إيجاب الزكاة فيها - ٢٢٤ - النصاب والمقدار الواجب عند أبي حنيفة - ٢٢٧ - تعقيب وترجيح - تأييد قول أبي حنيفة - ٢٢٨ - موقف عمر من زكاة الخيل ودلالته - ٢٢٩ - اختيار تقدير الواجب بربع العشر - ٢٣٠ - ترك النبي ﷺ أخذ الزكاة في بعض الأموال ودلالته - ما يفعله النبي ﷺ بوصف الامامة غير ما يفعله بوصف النبوة - ٢٣٠ - تحقّق القرافي والدهلوي في ذلك - ٢٣٠ - امكان إدخال عقوه ﷺ عن زكاة الخيل في هذا الباب - ٢٣٢ - .

المبحث التاسع : الحيوانات السائمة غير الخيل : رأي الأساتذة : محمد أبي زهرة وعبد الوهاب خلافاً وعبد الرحمن حسن في أخذ الزكاة من كل الحيوانات السائمة المعدة للتماء ، بمقدار ربع العشر - ٢٣٣ - اشتراطهم أن تبلغ نصاب النقود ، وهو ما يشنه عشرون مثقالاً من الذهب - مناقشتهم في هذا التقدير - ٢٣٤ - ما أرجحه في تقدير نصاب الحيوانات السائمة - ٢٣٥ -

المبحث العاشر : مبادئ عامة مستنبطة من مباحث هذا الفصل - الزكاة عبادة ونظام حكومي - معاً - معنى الزكاة على رعاية المولدين والمستحقين معاً - للكلفة أثر في

إسقاط الواجب أو تخفيفه - انتقال المال من جهة النماء إلى الاستعمال والانتفاع الشخصي يسقط عنه الزكاة - ٢٣٦ - معاملة الشركات معاملة شخصية معنوية - إبطال الحيل لإسقاط الواجبات - دخول القياس في أحكام الزكاة - بعض ما شرعه النبي (ص) يكون بوصف الامامة والرياسة للأمة - نصاب الحيوان في الزكاة ضعف نصاب النقود - الزكاة في الثروة الحيوانية ضربية نسبية وليست ذات تصاعد معكوس كما فهم البعض - النسبة الواجبة في زكاة الحيوان هي - بالتقريب - ربع العشر - ٢٣٧ - .

### الفصل الثالث : زكاة الذهب والفضة : ٢٣٨ - ٣١١

نظرت الشريعة إلى الذهب والفضة نظرة خاصة - ٢٣٨ -

المبحث الأول : زكاة النقود : تمهيد في وظيفة النقود وأطوارها - ٢٣٩ - النقود المتداولة في عصر البعثة المحمدية - ٢٤٠ - أدلة وجوب الزكاة في النقود - ٢٤١ - حكمه لإيجاب الزكاة في النقود - ٢٤٢ - مقدار الواجب في زكاة النقود - ربع العشر (٢,٥ /) في الذهب والفضة - هل يزداد هذا المقدار في عصرنا ؟ - ٢٤٤ - الرد على من قال ذلك - ٢٤٥ - نصاب النقود - ٢٤٦ - الاتفاق على نصاب الفضة وهو مائتا درهم - الجمهور على أن نصاب الذهب عشرون ديناراً ، بخلاف الحسن البصري في ذلك - الأدلة على قول الجمهور - ٢٤٧ - انعقاد الاجماع بعد الحسن على قول الجمهور - ٢٤٩ - شبهه وردّها - مقدار الدرهم والدينار - الاختلاف الشديد في تحديد وزنهما - ٢٥٢ - الطريقة المثل للمعرفة وزن الدينار والدرهم - ٢٥٨ - نصاب الذهب والفضة بالوزن الحديث - ٢٦٠ - خطأ شائع عند المعاصرين في تقدير النصاب - ٢٦١ - بماذا تحدد النصاب في عصرنا - ٢٦٣ - هل من سبيل إلى معيار ثابت لنصاب النقود - ٢٦٥ - التقدير بالأنصبة الأخرى - هل يمكن التقدير بنصاب الزرع والتمر - ٢٦٦ - هل يمكن التقدير بالنصاب الحيواني - ٢٦٧ - المعيار المقبول للنصاب النقدي - النقود الورقية وأنواعها - ٢٦٩ - زكاة النقود الورقية - ٢٧١ - شروط وجوب الزكاة في النقود - بلوغ النصاب - هل يشترط أن يكون مالك النصاب واحداً - ٢٧٢ - حولان الحول - ٢٧٨ - الفراغ من الدين - ٢٧٩ - الفضل عن الحاجة الأصلية - ٢٨٠ - .

المبحث الثاني: في زكاة الحلى والأواني والتحف الذهبية والفضية: أواني الذهب والفضة ونحسها فيها زكاة - ٢٨٢ - حل الرجال المحرم فيه زكاة - ٢٨٣ - حل اللآلئ والجواهر للنساء لا زكاة فيها - ٢٨٤ - الخلاف في حل الذهب والفضة للنساء - ٢٨٥ - القائلون بزكاة الحلى - ٢٨٦ - أدلة هذا القول - ٢٨٧ - القائلون بعدم وجوب الزكاة في الحلى

— ٢٨٩ — مناقشة وترجيح — ٢٩٢ — تفنيد أدلة الموجبين لزكاة الحلي — ٢٩٩ — ما اتخذ من الحلي كترأ فقيه الزكاة — ٣٠٦ — ما جاوز المتعاد من الحلي فقيه الزكاة — ٣٠٨ — تلخيص — المصوغ من الذهب والفضة بقصد الاقتناء والاكتناز تجب فيه الزكاة — ٣١٠ — ما كان بعد الانتفاع محرم تجب فيه الزكاة — من الاستعمال المحرم السرف في حلي النساء — ما كان من الحلي معداً لاستعمال مباح لم تجب فيه الزكاة — لا فرق بين أن يكون الحلي المباح مملوكاً لامرأة أو لرجل — تركيته زكاة التقدين — شرط أن يكون نصيباً أو يكمل بمال قدر النصاب — ٣١١ —

### الفصل الرابع : زكاة الثروة التجارية : ٣١٢ — ٣٣٩

تمهيد : لإباحة الاشتغال بالتجارة — ٣١٢ — التجارة مصدر هائل لكسب المال وتميمته — فرض الزكاة السنوية على هذه التجارة — عروض التجارة — ٣١٣ .  
المبحث الأول : أدلة وجوب زكاة التجارة : أولاً : من القرآن — ٣١٥ — ثانياً : من السنة — ٣١٧ — ثالثاً : إجماع الصحابة والتابعين والسلف — ٣١٨ — رابعاً : القياس والاعتبار — ٣٢١ — .

المبحث الثاني : شبهات المخالفين : مذهب الظاهرية في عروض التجارة — ٣٢٣ — مذهب الامامية — ٣٢٦ — .

المبحث الثالث : شروط الزكاة في مال التجارة : تعريف — ٣٢٧ — متى يعتبر كمال النصاب — رأي مالك ونسب الشافعي في الأم : في آخر الحول فقط — ٣٢٩ — قول الثوري وأحمد وأبي إسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر : النصاب في جميع الحول — قول أبي حنيفة وأصحابه : النصاب في أول الحول وآخره دون ما بينهما — ٣٣٠ — المختار عندي هو قول مالك والأصح عند الشافعية — ٣٣١ — .

المبحث الرابع : كيف يزكي التاجر لروقه التجارية : صور الثروة التي يستغلها التاجر في تجارته — ٣٣٢ — عند حلول موعد الزكاة يضم التاجر ماله بمضه إلى بعض — تفريق مالك بين التاجر المحتكر والتاجر المدير — ٣٣٣ — العروض الثابتة لا تركى — ٣٣٥ — بأي سعر تقوم سلع التجارة عند إخراج الزكاة — ٣٣٦ — هل يخرج التاجر زكاته من عين السلعة أم من قيمتها ، عدة أقوال — ٣٣٧ — ما أرجحه وما يؤيده ابن تيمية — ٣٣٨ — .

### الفصل الخامس : زكاة الثروة الزراعية :

تمهيد : الأرض المصدر الأول لرزق الإنسان — الله سخرها وجعل فيها معاش — ٣٤٠ — الله هو الزارع المنبت حقيقة ، زكاة الأرض ضريبة على الإنتاج — ٣٤٢ — .

**المبحث الأول : وجوب الزكاة في الزروع والثمار :** أولا : من القرآن - ذهب كثير من السلف أن المراد بالحق في الآيات هو الزكاة المفروضة - ٣٤٤ - وقال آخرون : نسخته الصدقة المعلومة - ٣٤٥ - .

ابن جرير يرجع النسخ - ٣٤٦ - تعقب ابن كثير على القول بالنسخ - ٣٤٨ - ثانياً : من السنة - ثالثاً : الإجماع - ٣٤٨ - .

**المبحث الثاني : الحاصلات الزراعية التي تجب فيها الزكاة :** مذهب ابن عمر وطائفة من السلف - ٣٤٩ - مذهب مالك والشافعي : الزكاة في كل ما يقتات ويدخر - ٣٥٠ - مذهب أحمد : في كل ما يبس ويبقى ويكال - ٣٥٢ - مذهب أبي حنيفة : في كل ما أخرجت الأرض الزكاة - ٣٥٣ - تعقب وترجيح - أولها بالترجيح هو مذهب أبي حنيفة - ٣٥٥ -

**المبحث الثالث : النصاب في زكاة الزروع والثمار :** مذاهب العلماء في اعتبار النصاب - ٣٦١ - تعقب وترجيح - مخالفة أبي حنيفة في عدم اعتبار النصاب - ٣٦٢ - نصاب الحبوب والثمار - مقدار الصاع - ٣٦٤ - اختلاف أهل الحجاز والعراق في الصاع - ٣٦٥ - دليل فقهاء العراق - دليل فقهاء الحجاز - ٣٦٦ - هل يمكن التوفيق بين الرأيين - ٣٦٨ - النتيجة : القول الصحيح قول أهل الحجاز أن الصاع خمسة أرتال وثلاث - ٣٧٠ - نصاب الحبوب والثمار بالمقاييس المصرية - ٣٧١ - نصاب غير المكيالات - ٢٧٣ - الرأي الذي نختار : ما ذهب إليه أبو يوسف من اعتبار القيمة - متى يعتبر النصاب - ٣٧٥ -

**المبحث الرابع : مقدار الواجب ونحوه :** العشر ونصف العشر - ٣٧٧ - ما سقى بعض العام بكلفة وبعضه بغير كلفة - ٣٧٨ - هل يعتبر الجهد في غير السقي - ٣٧٩ - .

**المبحث الخامس : تقدير الواجب بالحرص :** معنى الحرص - فائدة الحرص مراعاة مصلحة الطرفين - ٣٨١ - أبو حنيفة ينكر الحرص لأنه رجم بالغيب - الأحاديث التي احتج بها الجمهور بمن يرون الحرص - ٣٨٢ - وقت الحرص - خطأ الخارص - ٣٨٤ - هل يحرص غير التخييل والاعتاب - ٣٨٥ - .

**المبحث السادس : ماذا يترك لأصحاب الزرع والثمر ؟ :** الرسول يدعو إلى التخفيف من الحرص - ترك الثلث أو الربع لأصحاب الأموال - ٣٨٦ - ترك القوم ما يأكلون - ٣٨٧ - مخالفة مالك وأبي حنيفة فلم يريا أن يترك لأرباب الزرع والثمر شيء - ابن حزم يجوز الترك - ٣٨٨ - الذي اختاره ما دل عليه حديث سهل وما عضده من أخبار وآثار - ٣٩٠ - .

المبحث السابع : القطار الديون والنفقات وتركبة الباقي : هل يدفع قدر الدين والنفقة من الخارج ويترك الباقي .

المبحث الثامن : زكاة الأرض المستأجرة : الزكاة على المالك إذا زرعها - الزكاة في إعارة الأرض على المستعير - المالك والشريك في المزارعة يشتركان في الزكاة - ٣٩٨ - الزكاة على المالك أم المستأجر - مذهب أبي حنيفة - ٣٩٩ - مذهب الجمهور - سبب الخلاف - ترجيح وتفصيل - ترجيح صاحب المغني - قول الرافعي - ٤٠٠ - العدل أن أن يشترك المؤجر والمستأجر في الزكاة ، كل فيما استفاده - كيف يشتركان في أداء الواجب وعلى أي أساس ؟ - ٤٠١ -

المبحث التاسع : العشر والخراج : اشتراط الحنفية لوجوب العشر أو نصفه ألا تكون الأرض خراجية ، ومخالفة الجمهور لهم - أنواع الأرض العشرية - ٤٠٥ - أنواع الأرض الخراجية - ٤٠٦ - شراء الأرض الخراجية وبيعها - ٤١٠ - الخراج مفروض على التأييد - هل يجتمع العشر والخراج - ٤١١ - مذهب الحنفية وأدلتهم - ٤١٣ - مذهب جمهور الفقهاء - ٤١٤ - مناقشة وترجيح - أدلة الجمهور أدلة صحيحة صريحة - ٤١٥ - رفع الخراج من المخصص وتركبة الباقي - أين الأرض الخراجية ؟ - ٤١٧ - من تعقيبات المعاصرين على اجتماع العشر والخراج - ٤١٨ -

#### الفصل السادس : زكاة العسل والمنتجات الحيوانية : ٤٢٥ - ٤٣١

المبحث الأول : زكاة العسل بين الموجبين والمالعين : تمهيد - القائلون بزكاة العسل - ٤٢١ - أدلة الموجبين - أولا الآثار - ٤٢٢ - ثانياً الاعتبار والقياس - مذهب من لم يوجب في العسل زكاة - ٤٢٤ - رأي أبي عبيد - موقف وسط - ٤٢٥ - ترجيح لإيجاب الزكاة في العسل - ٤٢٦ -

المبحث الثاني : مقدار الواجب في العسل : - ٤٢٧ -

المبحث الثالث : نصاب العسل : - ٤٢٨ -

المبحث الرابع : المنتجات الحيوانية كالقز والألبان وغيرها : قياس ألبان البقر ونحوها من المنتجات الحيوانية على عسل النحل - ٤٣٠ - ما لم تجب الزكاة في أصله تجب في نواته - ٤٣١ -



## الفصل السابع : زكاة الثروة المعدنية والبحرية : ٤٣٧ - ٤٥٦

تمهيد في باب معنى المعدن والكتر والركاز - ٤٣٢ -

المبحث الأول : الكنوز الملقوطة وما يجب فيها : - ٤٣٤ -

المبحث الثاني : المعدن ووجوب الحق فيه : في المستخرج من المعدن حق واجب - ٤٣٧ -  
المعدن الذي يؤخذ منه هذا الحق - ٤٣٨ -

المبحث الثالث : مقدار الواجب في المعدن : الخمس أو ربع العشر : - ٤٤٠ - أدلة  
القاتلين بربع العشر - ٤٤١ - أدلة القاتلين بالخمس - ٤٤٢ - مذهب من يجعل الواجب  
على قدر المونة - ٤٤٦ -

المبحث الرابع : في نصاب المعدن ، ومتى يعتبر ؟ : هل يشترط للمعدن نصاب ؟  
- ٤٤٧ - المدة التي يعتبر فيها النصاب - ٤٤٨ -

المبحث الخامس : هل يشترط للمعدن حول ؟ : - ٤٤٩ -

المبحث السادس : في مصرف ما يؤخذ من المعدن : أين يصرف ما يؤخذ من المعدن  
- ٤٥١ -

المبحث السابع : في مستخرجات البحر : ما يستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر ونحوهما  
- ٤٥٢ - ماذا يجب في السمك - ٤٥٥ -

## الفصل الثامن : زكاة المستغلات : العمارات والمصانع ونحوها : ٤٥٧ - ٤٨٦

المبحث الأول : زكاة المستغلات بين المضيقيين والموسعين : تعريف المستغلات - الفرق  
بين ما يتخذ من المال للاستغلال وما يتخذ للتجارة - ٤٥٨ - وجهة المضيقيين في إيجاب الزكاة  
- ٤٥٩ - وجهة الموسعين في إيجاب الزكاة - ٤٦٠ - الرد على أدلة المضيقيين - ٤٦٢ -

المبحث الثاني : كيف تركى العمارات والمصانع ونحوها : الأموال النامية التي أوجب  
فيها الاسلام الزكاة نوغان - ( اتجاهان قديمان في زكاة الدور المؤجرة ونحوها من المستغلات  
- ٤٦٦ - الاتجاه الأول : أن تقوم وتركى زكاة التجارة - رأي ابن عقيل الحنبلي - ٤٦٧ -  
مذهب المأدوية في المستغلات - ٤٦٩ - اعتراضات الماتنين - ٤٧٠ - تعقيب وترجيح  
- ٤٧١ - الاتجاه الثاني : أن تركى الغلة عند قبضها زكاة النقود - ما روي عن الإمام أحمد -  
قول بعض المالكية - ٤٧٤ - مذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم - ٤٧٥ -  
رأي معاصر : أن تركى الغلة زكاة الزرع والتمر - ٤٧٦ - مناقشة وترجيح - لا بد من وضع  
قاعدة جامعة - ٤٧٩ - ضرورة سبق القول بزكاة أجرة الأرض المزروعة - ٤٨٠ - اعفاء

مقابل الاستهلاك - ٤٨١ - .

المبحث الثالث : نصاب الزكاة في العمار ونحوها : المدة التي يعتبر فيها النصاب - ٤٨٣ -  
رفع الصفات والديون من الايراد - ٤٨٤ - إعفاء الحد الأدنى للمعيشة - ٤٨٥ -

المبحث الأول : التكليف الفقهي لكسب العمل والمهن الحرة : رأي أبي زهرة وزميليه  
ومناقشة - ٤٨٩ - الرواتب والأجور مال مستفاد - ٤٩٠ - تحقيق القول في المال المستفاد  
- ٤٩١ - ضعف الأحاديث الواردة في الحلول - حديث عني - ٤٩٢ - قيمته عند نقاد  
الحديث - ٤٩٣ - حديث ابن عمر - حديث أنس - حديث عائشة - ٤٩٥ - أحاديث  
المال المستفاد - ٤٩٦ - إختلاف الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المال المستفاد - ٤٩٨ -  
ما جاء عن الصحابة والتابعين في المال المستفاد - ابن عباس - ٤٩٩ - ابن مسعود - ٥٠٠ -  
معاوية - عمر بن عبد العزيز - ٥٠٢ - فقهاء آخرون من التابعين وغيرهم - مذهب الباقر  
والصادق والناصر وداد - ٥٠٣ - إختلاف المذاهب الأربعة في المال المستفاد - ٥٠٤ -  
ترجيح القول بتزكية المال المستفاد عند قبضه - ٥٠٥ - رأي معاصر - ٥١٠ -

المبحث الثاني : نصاب كسب العمل والمهن الحرة : رأي الأستاذ الغزالي اعتباره نصاب  
الزروع - الأول أن يكون نصاب النقود - ٥١٣ - كيف تعتبر النصاب بالنسبة للإيراد  
غير المنتظم - احتمالان - أن يعتبر النصاب في كل مبلغ يقبضه - ٥١٤ - ضم الدخل أو  
المال المستفاد على فترات في مدة مقاربة - ٥١٥ - كيف يزكى المال المستفاد : سلطان -  
الذي أرجحه - ٥١٦ - الزكاة في صافي الايراد والراتب - ٥١٧ - تنبيه - ٥١٨ -  
المبحث الثالث : مقدار الواجب في كسب العمل ونحوه : ربع العشر في الدخل الناتج  
من العمل وحده - ٥١٩ -

#### الفصل العاشر : زكاة الأسهم والسندات : ٥٢١ - ٥٣٣

الفرق بين الأسهم والسندات - ٥٢١ - كيف تزكى أسهم الشركات المختلفة ؟ -  
الانجاء الأول - رأي الشيخ عبد الرحمن عيسى - ٥٢٣ - زكاة السندات - ٥٢٦ - الانجاء  
الثاني : اعتبار الأسهم عروض تجارة - رأي الأساتذة : أبي زهرة وعبد الرحمن حسن  
وخلاف - ٥٢٧ - هل تؤخذ الزكاة من إيراد الشركة مع الأسهم - ٥٢٨ - لإزدواج ممنوع -  
صور مشابهة منها الفقهاء - ٥٢٩ - التجارة في الأتعام السائمة وكيف تزكى - ٥٣٠ -

فهرس إجماعي لقجزء الأول : ٥٣٤ - ٥٣٦

## الباب الرابع مصارف الزكاة ٥٣٩ - ٧٤٤

تمهيد - ٥٤١ - عناية القرآن بمصارف الزكاة - ٥٤٢ - سر عناية القرآن بمصارف الزكاة - ٥٤٣ -

### الفصل الأول : الفقراء والمساكين : ٥٤٤ - ٥٧٨

من هما الفقير والمساكين - ٥٤٤ - الفقير والمساكين عند الحنفية - ٥٤٦ - الفقير والمساكين عند الأئمة الثلاثة - ٥٤٧ - لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غني - ٥٤٩ - الغنى المانع من أخذ الزكاة - مذهب الثوري وغيره - ٥٥٠ - مذهب الحنفية - ٥٥٢ - مذهب مالك الشافعي وأحمد - ٥٥٤ - الفقير القادر على الكسب - ٥٥٦ - خلاصة : شروط القدرة على الكسب التي تحرم أخذ الزكاة - ٥٥٩ - المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة - المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة - ٥٦٠ - المستورون المتصفون أولى بالمعونة - ٥٦١ - كم يعطى الفقير والمساكين من الزكاة ؟ - اتجاهان رئيسيان - الاتجاه الأول انقسم إلى مذهبين - ٥٦٣ - المذهب الأول : إعطاء الفقير كفاية العمر - ٥٦٤ - إذا أعطيت فأغنوا - ٥٦٦ - المذهب الثاني : يعطى كفاية سنة - ٥٦٧ - الزواج من تمام الكفاية - ٥٦٨ - كتب العلم من الكفاية أي للمذهبيين أول بالاتباع ؟ - ٥٧٠ - الذي اختاره : أن لكل من المذهبين مجاله الذي يعمل به فيه - ٥٧١ - الاتجاه الثاني : مذاهب أخرى حددت ما يعطاه الفقير - رأي الغزالي - ٥٧٢ - ترجيح أبي عبيد المذهب التوسعة في الإعطاء - ٥٧٤ - مستوى لائق للمعيشة - ٥٧٥ - معونة دائمة منتظمة .

### الفصل الثاني : العاملون عليها أو الجهاز الإداري والمالي للزكاة : ٥٧٩ - ٥٩٣

تمهيد - ٥٧٩ - واجب الحكومة إرسال إجابة - مهمة العاملين على الزكاة - إدارتان للزكاة - ٥٨٠ - (١) إدارة تحصيل الزكاة واختصاصاتها - ٥٨١ - (٢) إدارة توزيع الزكاة واختصاصاتها - ٥٨٢ - التأكد من أهلية الاستحقاق - ٥٨٣ - شروط العاملين في الزكاة - أن يكون مسلماً - أن يكون مكلفاً - أميناً - العلم بأحكام الزكاة - ٥٨٦ - الكفاية للعمل - هل يجوز تولية ذوي القربى - ٥٨٧ - هل تشترط الذكورة ؟ - ٥٨٨ - اشتراط أن يكون حراً لا عبداً - ٥٨٩ - كيف يعطى العامل - تشديد الرسول في الحرص على أموال الزكاة - ٥٩٠ - الهدايا للموظفين رشوة - ٥٩١ - توجيهات نبوية للنجاة : الرفق

بالمولين - ٥٩٢ - الدعاء لأصحاب الأموال - هل يُقاس المشتغلون لمصلحة المسلمين على  
العاملين في الزكاة ؟ - ٥٩٣ -

### الفصل الثالث : المؤلفات قلوبهم : ٥٩٤ - ٦١١

دلالة هذا المصنف - ٥٩٤ - أقسام المؤلفات قلوبهم - ٥٩٥ - هل سقط سهم المؤلف  
قلوبهم بعد موت الرسول - ٥٩٨ - إبطال دعوى النسخ - ٦٠١ - الحاجة إلى تأليف  
القلوب لم تنقطع - ٦٠٦ - أين يصرف سهم المؤلف في عصرنا - ٦٠٩ - جواز التأليف  
من غير مال الزكاة - ٦١٠ -

### الفصل الرابع : في الرقاب : ٦١٢ - ٦٢١

لماذا صير القرآن عن بعض المصارف (باللام) وبعضها ؛ (في) - ٦١٢ - معنى  
« في الرقاب » - ٦١٦ - سبق الاسلام بتصفية نظام الرقيق - ٦١٨ - هل يفك الأسير  
المسلم من سهم الرقاب ؟ - هل تساعد الشعوب المستعمرة على التحرر من سهم « الرقاب » ؟  
- ٦٢٠ -

### الفصل الخامس : الغارمون : ٦٢٢ - ٦٣٤

من هم الغارمون - ٦٢٢ - النوع الأول : الغارمون لمصلحة أنفسهم - أصحاب  
الكوارث. من هذا الصنف - ٦٢٣ - شروط إعطاء الغارم لنفسه : (١) أن يكون في حاجة  
إلى ما يقضي به الدين - ٦٢٤ - (٢) الاستئذنة كانت في طاعة أو أمر مباح - (٣) الدين  
حالاً - المختار عندي - ٦٢٥ - (٤) شأن الدين مما يحبس فيه - كم يعطى الغارم لمصلحة  
نفسه - روعة الاسلام في موقفه من الغارمين - ٦٢٦ - النوع الثاني : الغارم لمصلحة الغير  
- ٦٣١ - قضاء دين الميت من الزكاة - ٦٣٢ - القرض الحسن من الزكاة - ٦٣٤ -

### الفصل السادس : في سبيل الله : ٦٣٥ - ٦٦٩

معنى في سبيل الله - ٦٣٥ - مذهب الحنفية - ٦٣٦ - مذهب المالكية - ٦٣٨ - مذهب  
الشافعية - ٦٣٩ - مذهب الحنابلة - ٦٤١ - ما اتفق عليه المذاهب الأربعة في هذا المصنف -  
(١) الجهاد داخل في سبيل الله قطعاً - (٢) مشروعية الصرف من الزكاة لأشخاص  
المجاهدين - ٦٤٣ - (٣) عدم جواز صرف الزكاة في جهات الخير - الموسعون في معنى  
سبيل الله - ما نقله القفال عن بعض الفقهاء - ٦٤٤ - ما نسب إلى أنس والحسن ومناقشته  
- ٦٤٥ - عند الامامية الجعفرية - عند الزيدية - ٦٤٦ - رأي صاحب الروضة الندية

٦٤٧- آراء المحدثين : القاسمي - رأي رشيد رضا وشتوت - ٦٤٨ - فتوى غلوف - موازنة وترجيح - ٦٥٠ - « سبيل الله » في القرآن - ٦٥٢ - معنى « سبيل الله » إذا قرن بالاتفاق - (١) معنى عام - ٦٥٣ - (٢) معنى خاص - ٦٥٤ - سبيل الله في آية مصارف الزكاة - الذي أرجحه أن المعنى العام لا يصلح أن يراد هنا - ٦٥٥ - أوثر عدم التوسع في مدلول « سبيل الله » كما أرجح عدم التضييق فيه - ٦٥٧ - التوسع في معنى الجهاد - دليلنا عليه - ٦٥٨ - أين يصرف سهم « سبيل الله » في عصرنا - ٦٦٠ - نحرير أرض الاسلام من حكم الكفار - ٦٦١ - ليس كل قتال في سبيل الله - ٦٦٢ - السعي لاعادة حكم الاسلام جهاد في سبيل الله - ٦٦٦ - صور متنوعة للجهاد الاسلامي في عصرنا - ٦٦٧ - .

#### الفصل السابع : ابن السبيل : ٦٧٠ - ٦٨٥

من هو ابن السبيل - ٦٧٠ - عناية القرآن بابن السبيل - ٦٧١ - حكمة العناية بابن السبيل - ٦٧٢ - لون من التكامل الاجتماعي لا نظير له في الأمم والأنظمة - ٦٧٤ - المنشئ للسفر والمتقطع في الطريق - الجمهور - ٦٧٥ - الشافعي - الذي أراه - ٦٧٦ - شروط إعطاء ابن السبيل من مال الزكاة - ٦٧٨ - كم يعطى ابن السبيل - ٦٨٠ - هل يوجد ابن السبيل في عصرنا ؟ - صور واقعة لابن السبيل - ٦٨٢ - المشردون واللاجئون - من له مال لا يقدر عليه ولو في بلده - ٧٨٣ - المسافرين لمصلحة - المحرومون من المأوى - ٦٨٤ - القبطاء - ٦٨٥ - ٦٩٤ - .

#### الفصل الثامن : مباحث حول الأصناف المستحقين : ٦٨٦ - ٦٩٤

مذاهب الفقهاء في استيعاب الأصناف - ٦٨٦ - تحقيق صاحب الروضة الندية - ٦٨٩ - ترجيح أبي عبيد - ٦٩٠ - ترجيح رشيد رضا - ٦٩١ - الخلاصة في الترجيح على الأصناف - ٦٩٢ - .

#### الفصل التاسع : الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة :

المبحث الأول : الأغنياء : تمهيد - ٦٩٦ - غنى الولد الصغير بغنى أبيه - ٦٩٧ -  
المبحث الثاني : الأقرباء المكسبون : - ٧٠٠ -

المبحث الثالث : هل يعطى الزكاة لغير المسلم : لا يعطى من الزكاة لمسلم ولا مرتد ولا عارب للإسلام - إعطاء أهل اللفة من الصدقات - ٧٠٢ - الاعطاء من صدقة التطوع - ٧٠٣ - الاعطاء من صدقة الفطر - ٧٠٤ - الاعطاء من زكاة الأموال يجوز عند الجمهور - مناقشة دعوى الاجماع على ذلك - ٧٠٥ - موازنة وترجيح - ٧٠٧ - هل يعطى الفاسق

من الزكاة ٩ - ٧٠٨ - كلمة للسيد رشيد - ٧١١ - إعطاء الفرق المخالفة من أهل الاسلام - ٧١٢ -

المبحث الرابع : هل تدفع الزكاة إلى الزوج والوالدين والأقارب :  
الصرف إلى الزوجة لا يجوز - ٧١٩ - هل تدفع الزوجة زكاتها إلى زوجها الفقير - ٧٢٠ - دفع الزكاة إلى باقي الأقارب بين المانعين والمجوزين - ٧٢١ - المجوزون لإعطاء الزكاة للأقارب - ٧٢٤ - موازنة وترجيح - ٧٢٥ - .

المبحث الخامس : آل محمد صلى الله عليه وسلم : ٧٢٨ - من هم آل محمد - ٧٢٩ - ما الحكم إذا حرموا من الغنائم والفيء ؟ - مناقشة وترجيح - ٧٣٢ -  
المبحث السادس : انخطأ في مصرف الزكاة : ما الحكم إذا أخطأ المزكي مصرف الزكاة ؟ - ٧٤٠ - .

### الباب الخامس طريقة أداء الزكاة ٨٥٠ - ٧٤٥

تمهيد - ٧٤٦ -

الفصل الأول : علاقة الدولة بالزكاة : مسئولية الدولة عن شئون الزكاة - دلالة القرآن على ذلك - ٧٤٧ - الأحاديث النبوية - ٧٤٨ - السنة العملية للنبي والخلفاء الراشدين - ٧٤٩ - فتاوى الصحابة - ٧٥٤ - من أسرار هذا التشريع - ٧٥٥ - بيت مال الزكاة - ٧٥٧ - الأموال الظاهرة والأموال الباطنة ومن يني زكاتها - ٧٥٨ - رأي الحنفية - رأي المالكية - ٧٥٩ - الشافعية - ٧٦٠ - الحنابلة - ٧٦١ - رأي الزيدية - ٧٦٣ - رأي الإباضية - ٧٦٤ - رأي الشعبي والباقر وأبي رزين والأوزاعي - موازنة وترجيح - ٧٦٥ - رأي أبي عبيد ومناقشته - ٧٦٩ - أقوال المذاهب فيمن يحكم الزكاة أو امتنع منها أو ادعى أدامها - عند الحنفية - ٧٧٥ - عند المالكية - عند الشافعية - ٧٧٧ - الاجماع على تأديب المجتمع وأخذها منه قهراً - ٧٧٨ - عقوبة الممتنع بمصادرة نصف ماله وما فيه من خلاف - ٧٧٩ - ٧٧٩ - مناقشة وترجيح - ٧٨٠ - عند الحنابلة - ٧٨٢ - عند الزيدية - دفع الزكاة إلى السلطان الجائر - رأي المجوزين - ٧٨٤ - رأي المانعين مطلقاً وأدلتهم - رأي القائلين بالتفصيل - بعض الشافعية والمالكية والحنابلة - عند المالكية - ٧٨٦ - عند الحنفية - ٧٨٧ - عند الحنابلة - ٧٨٨ - موازنة وترجيح - التزام الحاكم للإسلام شرط - ٧٨٩ -

**الفصل الثاني : مكانة النية في الزكاة :** - ٧٩٢ - اشتراط النية في الزكاة - رأي الاوزاعي ومناقشته - ٦٩٣ - المراد بالنية في الزكاة - ٧٩٤ - النية في حالة أخذ السلطان للزكاة - ٧٩٥ - وقت النية في الزكاة - ٧٩٧ .

**الفصل الثالث : دفع القيمة في الزكاة :** إختلاف الفقهاء في دفع القيمة - ٧٩٩ - سبب الخلاف - أدلة المانعين في إخراج القيمة - ٨٠١ - أدلة المجوزين - ٨٠٣ - موازنة وترجيح - ٨٠٥ - .

**الفصل الرابع : نقل الزكاة إلى غير بلد المال :** مقدمة - ٨٠٩ - جواز نقل الزكاة من بلد إذا استغنى أهله إجمالاً - ٨١٣ - آراء المذاهب في النقل عند عدم الاستغناء - ٨١٤ - **الفصل الخامس : تعجيل الزكاة وتأخيرها :**

وجوب الزكاة على الفور - ٨٢١ - المبادرة إلى إخراجها - ٨٢٢ - تقديم أداء الزكاة قبل موعدها - ٨٢٣ - حجة المانعين - ٨٢٤ - حجة المجوزين - ٨٢٥ - هل للتعجيل حد ؟ هل يجوز تأخير الزكاة - ٨٢٧ - تأخير الزكاة لنير حاجة - ٨٢٩ - إذا أخرجت الزكاة فضاقت - ٨٣٠ - هلاك المال قبل الوجوب وقبل الإخراج - سبب الاختلاف في المسالتين - ٨٣١ - هل تسقط الزكاة بالتقادم - ٨٣٢ - هل تسقط الزكاة بالموت ؟ - ٨٣٣ - مترلة دين الزكاة من سائر الديون - ٨٣٥ -

**الفصل السادس : مباحث متفرقة حول أداء الزكاة :**

الاحتياط لاسقاط الزكاة - إختلاف الفقهاء - ٨٣٨ - المالكية يحرمون الحيل ويبطلون أثرها - الحنابلة كالمالكية - ٨٤٠ - الزيدية يحرمون الحيل - ٨٤١ - ما يقوله آخذ الزكاة ومعطيها - ٨٤٣ - التوكيل في إخراج الزكاة - ٨٤٥ - إظهار إخراج الزكاة - ٨٤٦ - هل يخبر الفقير بأنها زكاة ؟ - ٨٤٧ - إسقاط الدين عن المعسر هل يحسب زكاة ؟ - ٨٤٨ - هل تغني الإباحة عن التملك ؟ - ٨٥٠ -

## الباب السادس

### أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد والمجتمع

٨٥١ - ٩١٤

تمهيد - ٨٥٣ -

**الفصل الأول : أهداف الزكاة وآثارها في حياة الفرد :** ٨٥٦ - ٨٧٨

**المبحث الأول : هدف الزكاة وآثارها في المعطى :** الزكاة تطهير من الشح - ٨٥٧ -

الزكاة تدريب على الاتفاق والبذل — ٨٥٩ — الزكاة تخلق بأخلاق الله — ٨٦٢ — الزكاة شكر  
لنعمة الله — ٨٦٣ — علاج للقلب عن عبء الدنيا — ٨٦٤ — الزكاة منية لشخصية الغني  
— ٨٦٦ — الزكاة مجلبة للمحبة — الزكاة تطهير للمال — ٨٦٧ — الزكاة لا تظهر المال الحرام  
— ٨٦٨ — الزكاة نماء للمال — ٨٧٠ —

المبحث الثاني : هدف الزكاة وأثرها في الأخلاق : الزكاة تحرير لأعظها من ذلك الحاجة  
— ٨٧٢ — الزكاة تطهير من الحسد والبغضاء — ٨٧٦ —

### الفصل الثاني : أهداف الزكاة وأثرها في حياة المجتمع : ٨٧٩ — ٩١٤

الزكاة والضمان الاجتماعي — ٨٨٠ — الزكاة أول ضمان اجتماعي منظم في تاريخ العالم  
— ٨٨١ — الزكاة والتوجيه الاقتصادي — الزكاة والمقومات الروحية للأمة — ٨٨٤ — دور  
الزكاة في حل مشكلات المجتمع — ٨٨٦ — مشكلة الفوارق — ٨٨٨ — مشكلة التسول —  
الاسلام يحارب التسول تربوياً وعملياً — ٨٩١ — العمل هو الأساس — حرمة سؤال الناس —  
الغني الذي يحرم السؤال — ٨٩٣ — العلاج العملي للتسول بتشغيل القادرين — ٨٩٤ — ضمان  
المعيشة للعاجزين — ٨٩٧ —

مشكلة الشحانة وفساد ذات البين — الإخاء هدف إسلامي أساسي — المجتمع النموذجي  
للأخوة الإسلامية — ٨٩٩ — الاسلام يشرع للواقع — ٩٠٠ — التقاتل قديم في البشر — ٩٠١ —  
موقف الاسلام من الخصومات والمنازعات — على المجتمع أن يتدخل للإصلاح — ٩٠٢ —  
لجان المصالحات — العقبة المالية — ٩٠٤ — سؤال فقهي — ٩٠٥ —

مشكلة الكوارث — الكفاية والأمن — كوارث الزمن — ٩٠٦ — الكوارث اقتضت  
نظام التأمين في الغرب — نظام التأمين الإسلامي — ٩٠٧ — في سهم الغارمين متسع للكوارث —  
كم يعطى المكتوب بالكارة — كوارث الريف — ٩٠٨ — مشكلة العزوبة — لا رهبانية في  
الاسلام — ٩١٠ —

مشكلة التشرد — ٩١٢ —

### الباب السابع

#### زكاة الفطر

٩١٥ — ٩٦٠

### الفصل الأول : معنى زكاة الفطر وحكمها وحكمتها : ٩١٧ — ٩٢٣

معنى زكاة الفطر — ٩١٧ — وجوب زكاة الفطر — ٩١٨ — حكمة مشروعيتها — ٩٢١ —



على من يجب زكاة القطر - ٩٢٤ - هل يجب على الزوجة والصغير - ٩٢٥ - هل يجب عن الجنتين - هل يشترط لها النصاب - ٩٢٧ - شرط وجوب الفطرة على الفقير - ٩٣٠ - الذين الموجل لا يمنع زكاة القطر - ٩٣١ -

**الفصل الثالث : مقدار الواجب ومم يكون : ٩٣٢ - ٩٥١**

مذهب القائلين بأن الواجب صاع من كل طعام - ٩٣٢ - مذهب القائلين بنصف الصاع من القمح - ٩٣٣ - أدلة أبي حنيفة في أجزاء نصف الصاع - ٩٣٤ - تعقيب وترجيح - ٩٣٧ - هل تجوز لزيادة على الصاع - ٩٤١ - مقدار الصاع - ٩٤٢ - الأجناس التي يخرج منها - ٩٤٤ - إخراج القيمة - ٩٤٨ - مسائل تتعلق بدفع القيمة - ٩٥٠ -

**الفصل الرابع : وقت الوجوب والإخراج : ٩٥٢ - ٩٥٥**

متى يجب زكاة القطر ؟ - متى يخرجها ؟ - ٩٥٢ -

**الفصل الخامس : لمن تصرف زكاة القطر ؟ : ٩٥٦ - ٩٥٩**

التصرف لفقراء المسلمين بالإجماع - الخلاف في فقراء أهل الذمة - ٩٥٦ - هل تفرق على الأصناف الثمانية ؟ - من لا تصرف له زكاة القطر - فقراء البلد أولى - ٩٥٩ -

## الباب الثامن

أفي المال حتى سوى الزكاة

٩٩٢ - ٩٩١

**الفصل الأول : رأي من نفى أن في المال حقاً سوى الزكاة : ٩٦٤ - ٩٦٧**

الأحاديث التي احتج بها النافون - ٩٦٤ - موقفهم من النصوص المعارضة - ٩٦٧ -

**الفصل الثاني : رأي القائلين بأن في المال حقاً سوى الزكاة : ٩٦٨ - ٩٨٤**

أدلة هؤلاء : (١) وليس البر ... الآية - ٩٦٨ - (٢) حق الزرع عند الحصاد - ٩٧١ - (٣) حقوق الأنعام والحيل - ٩٧٢ - (٤) حق الضيف - ٩٧٤ - (٥) حق الماعون - ٩٧٨ - (٦) وجوب التكافل بين المسلمين - ٩٧٩ - ابن حزم يدافع عن هذا المذهب - برهانه من القرآن - برهانه من الحديث - ٩٨١ - من الآثار - ٩٨٢ - مناقشة ابن حزم للمخالفين - ٩٨٣ -

**الفصل الثالث : تحرير وترجيح : ٩٨٥ - ٩٩٢**

تحرير موضع النزاع بين الفريقين - ٩٨٥ - مناقشة وترجيح - ٩٨٨ - تأويل الأحاديث التي احتج بها النافون - ٩٩٠ -

## الباب التاسع الزكاة والضريبة

٩٩٣ -

مقدمة في الزكاة والضريبة - ٩٩٥ -

الفصل الأول : حقيقة الضريبة وحقيقة الزكاة : ٩٩٧ - ١٠٠٥ -

أوجه الاتفاق بين الزكاة والضريبة - ٩٩٧ - أوجه الخلاف بين الزكاة والضريبة - ٩٩٨ - في الاسم والعنوان - ٩٩٩ - في الثبات والدوام - في المصرف - ١٠٠١ - في العلاقة بالسلطة - ١٠٠٢ - في الأهداف والمقاصد - في الأساس النظري لفرض كل منهما - ١٠٠٣ - الزكاة عبادة وضريبة معاً - ١٠٠٤ -

الفصل الثاني : الأساس النظري لفرض الضريبة وفرض الزكاة : ١٠٠٦ - ١٠٢٢ -  
الأساس القانوني لفرض الضريبة - النظرية التعاقدية - ١٠٠٦ - نظرية سيادة الدولة - ١٠٠٧ - أساس فرض الزكاة - النظرية العامة للتكاليف - ١٠٠٨ - نظرية الاستخلاف - ١٠٠٩ - نظرية التكافل بين الفرد والمجتمع - ١٠١٥ - نظرية الإخاء بين المسلمين - ١٠١٩ -

الفصل الثالث : وعاء الضريبة ووعاء الزكاة : ١٠٢٣ - ١٠٣٧ -

المبحث الأول : الزكاة في رأس المال : في الزكاة مزايا ضريبة رأس المال دون عيوبها - ١٠٢٤ - مزايا الضريبة على رأس المال في نظر أنصارها - ١٠٢٥ - المعارضون لضريبة رأس المال - ما يجب مراعاته عند فرض ضريبة رأس المال - سبق الإسلام بمراعاة هذه الأمور في الزكاة - ١٠٢٧ -

المبحث الثاني : الزكاة في الدخل والإيراد : - ١٠٣١ - معنى الدخل - ١٠٣٢ - زكاة الدخل في شريعة الإسلام - ١٠٣٣ -

المبحث الثالث : الزكاة الواجبة على الأشخاص : الضريبة على الأشخاص - مزاياها وعيوبها - ١٠٣٥ - مزايا زكاة القطر كضريبة على الأشخاص - ١٠٣٦ -  
ساساً : العدالة في التطبيق - ١٠٤٦ -

الفصل الرابع : مبادئ العلاقة بين الضريبة والزكاة : ١٠٣٨ - ١٠٥٢ -

المبحث الثاني : في اليقين : ١٠٤٧ -

المبحث الثالث : في الملامة : - ١٠٤٩ -

المبحث الرابع : في الاقتصاد : - ١٠٥١ -

الفصل الخامس : النسبية والتضاعد بين الضريبة والزكاة : ١٠٥٣ - ١٠٥٨

الضريبة النسبية والضريبة التضاعدية - ١٠٥٣ - الزكاة ضريبة نسبية - ١٠٥٤ - لماذا لم تأخذ الزكاة بمبدأ التضاعد ؟ - ١٠٥٥ -

الفصل السادس : ضمانات الضريبة و ضمانات الزكاة : ١٠٥٩ - ١٠٧١

التهرب من الضريبة - أسباب التهرب - ١٠٥٩ - أساليب التهرب - مضار التهرب - ١٠٦٠ - مكافحة التهرب و تقرير ضمانات دفع الضريبة - ضمانات الزكاة في شريعة الاسلام - ١٠٦١ - الضمانات الدينية والحلقية - ١٠٦٢ - الضمانات التنظيمية والقانونية - ١٠٦٧ - الأمر بمعاونة الجباة وعدم إغشاء شيء عنهم - ١٠٦٨ - إبطال الاحتيال لاسقاط الزكاة - ١٠٥٩ - تقرير عقوبات مالية وجنائية للممتنع عن الزكاة -

الفصل السابع : هل يشرع فرض الضرائب مع الزكاة : ١٠٧٢ - ١١٠٥

المبحث الأول : في العدالة على جواز فرض الضرائب مع الزكاة - أولاً : أن التضامن الاجتماعي فريضة - ثانياً : أن مصارف الزكاة مخلوذة ونفقات الدولة كثيرة - ١٠٧٣ - ثالثاً : قواعد الشريعة كلية - ١٠٧٥ - رابعاً : الجهاد بالمال وما يتطلبه من نفقات هائلة - ١٠٧٧ - خامساً : الغرم بالغنم - ١٠٧٨ -

المبحث الثاني : الشروط التي تجب رعايتها في الضرائب : الشرط الأول : الحاجة الحقيقية إلى المال ولا مورد آخر - ١٠٧٩ - الشرط الثاني : توزيع أعباء الضرائب بالعدل - ١٠٨١ - الشرط الثالث : أن تنفق في مصالح الأمة لا في المعاصي والشهوات - ١٠٨٤ - الشرط الرابع : موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة - وجوب الشورى من الكتاب - ١٠٨٥ - ومن السنة - ١٠٨٦ - هل الشورى معلمة أم ملزمة - ١٠٨٧ -

المبحث الثالث : شبهات المالمعين لفرض الضرائب : الشبهة الأولى : أن لا حق في المال سوى الزكاة - الشبهة الثانية : احترام الملكية الشخصية - الشبهة الثالثة : الأحاديث الواردة بلم المكس ومنع المشور - ١٠٨٩ -

تفنيد هذه الشبهات : الرد على الشبهة الأولى - الرد على الشبهة الثانية : الملكية الشخصية لا تنافي تعلق الحقوق بالمال - ١٠٩٣ - الرد على الشبهة الثالثة : المكس غير الضريبة المشروعة - ١٠٩٤ - حديث رفع العشور عن المسلمين ومعتاه - ١٠٨٦ - رأي المناوي ومناقشته - ١٠٩٨ - فقهاء من المذاهب الأربعة يميزون الضرائب العادلة - في الفقه الحنفي - ١١٠٠ - في فقه المذاهب الثلاثة - ١١٠١ - فروع قهية على الضرائب الظالمة - ١١٠٢ -

### الفصل الثامن : هل نفى الضرائب عن الزكاة : ١١٠٦ - ١١١٩

التناقض الواقع في حياة المسلمين - ١١٠٨ - أثر الاستعمار في خلق هذا التناقض  
- ١١٠٩ - واجب الحكومات الاسلامية نحو الزكاة - ١١١٠ - واجب الفرد المسلم إذا لم  
تستجب الحكومات - فتاوى يفيد ظاهرها احتساب الضرائب من الزكاة - ١١١١ - أكثر  
العلماء بمنعون احتساب المكس والضريبة من الزكاة - كلام ابن حجر الميمني - ١١١٣ -  
كلام ابن عابدين - ١١١٤ - فتوى الشيخ عليش - فتوى السيد رشيد - ١١١٥ - فتوى  
الشيخ شلتوت - ١١١٦ - رأي الشيخ أبي زهرة - ١١١٧ - الخلاصة - ١١١٨ -

الخاتمة : الزكاة الاسلامية نظام جديد فريد - هي نظام مالي اقتصادي - وهي نظام  
اجتماعي - ١١٢٠ - وهي نظام سياسي - وهي نظام خلقي - شهادات الأجانب للزكاة  
- ١١٢١ - أرنولد - ليودروس - نقل الأستاذ محمد كرد علي عن كاتب أجنبي آخر  
- ١١٢٢ - ماسينيون - فاغليري .

من كلمات المصلحين - رشيد رضا : التزام أداء الزكاة كاف لإعادة مجد الإسلام  
- ١١٢٣ - الشيخ شلتوت : الزكاة من الأمة وإليها - أبو الأعلى المودودي : مهمة الزكاة  
في المجتمع المسلم - ١١٢٥ - أبو الحسن النبوي : سمة بارزة من سمات الزكاة في الإسلام  
- ١١٢٨ .

### فهارس الكتاب

- فهرس الأعلام - ١١٣٥ - ١١٦٢ .
- فهرس الآيات - ١١٦٣ - ١١٧٥
- فهرس الأحاديث - ١١٧٦ - ١١٨٩
- فهرس المراجع - ١١٩٠ - ١٢٠٥
- فهرس الموضوعات - ١٢٠٥ - ١٢٢٥

## تصويبات

رغم التحري والتدقيق ، وقعت أغلط قليلة ، ننبه هنا على بعضها ونُدع الباقي لفظنة القاريء ، كما حدث بعض الخطأ في ترتيب عناوين الفهارس نتيجة العجلة ، فارجو المعذرة .

الخطأ	المصواب	الصفحة	السطر
المقيد وشريعته	عقيدة وشرعة	١٠	هامش
المقيد و	عقيدة و	١١	د
مصاف	مصارف	٢٦	هامش
تشرع	نشرع	٢٨	١٦
أنا	إنما	٢٩	١٦
علم	عام	٤٦	هامش
الملكي	المكي	٥٢	١٤
أحى	أوحى	١٣٤	هامش
مواقب	مواقيت	١٦٦	٤
الحضبة زكاة اللحم	الحضبة —	٢٤٩	هامش
ويمكن للمليون	ويمكن لولي الأمر	٢٧٨	١٣
هل يمنع أولاً ؟	هل يمنع أولاً ؟	٢٨٠	٣
عبد الله بن عمر	عبد الله بن عمرو	٣٠٩	١٠
وأبي المنذر	وإبن المنذر	٣٣٠	٥
عن أبي حابر بن زيد	عن جابر بن زيد	٣٣٦	١٨
لمقي	المقي	٣٥٦	٨
قال ابن قدامة : قول —	قال ابن قدامة : لنا قول	٣٦٣	١٨
قام	قال	٣٦٨	١٢
اعتبرت	اعتبرت	٣٧٤	١٧
ابن عمرو	ابن عمرو	٣٩٣	١
البحث العاشر	البحث التاسع	٤٠٥	١
رأى أبو حنيد	رأى أبي حنيد	٤٢٥	٦
تصدق	نصرف	٤٤٨	٨
كال	لكمال	٤٥٠	٤

١١	٤٥٣	حلية	حبه
٢٢	٥٠٧	التشهير	التشهير
هنران	٥١٣	-	توسط
١٢	٥٥٥	أنتم الفقراء إلى الله	أنتم الفقراء إلى الله تعالى
مامش	٥٥٨	حيثي	جيلة
١٩	٥٦١	اقرأوا	اقرأوا
هنران	٥٧٩	الفصل الثاني	الفصل الثالث
٤	٥٩٢	يلومَن	يلومون
١٢	٥٩٢	رني	ذني
٢٢	٦٢٩	وأن تصنعوا	وإن تصنعوا
١٩	٦٦٥	دعوة الناس	دعوة الله
٣	٦٧٢	وأقام	وقام
		لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم	لخرجنا معكم والله يعلم أنهم
١٣	٦٧٣	والله يعلم أنهم لكاذبون	لكاذبون
٧	٧٠٤	قوله تعالى في الصدقات :	قوله تعالى في الصدقات
١٠	٧٠٤	أوسط	أواسط
مامش	٧٢٣	عليش	عاليش
٨	٧٣٣	يمضد	بعض
٥	٧٣٤	فتين	فتين
٦	٧٣٤	فيصيا	فيصيو
١٨	٧٣٥	٤	٣
٢٠	٧٣٥	٥	٤
٢٠	٧٣٥	٦	٥
٢	٩٦٩	قالت	قاملت
٥	٩٧٥	وراحينا	ورحينا
٢	١٠١٠	فيهما	فيها
٨	١٠١٨	نفس	نفس
١٦	١١٥٢	-	ت ١٣ )
١٨	١١٩١	-	تنبيه : راحينا في ترتيب الخ
٤	١١٩٢	(ت ٢٣٥)	(ت ٣٣٥)
١٥	١١٩٢	الإمام ابن ماجة (ت ٢٧٠)	للإمام ...
٢٢	١١٩٢	(ت ٣٢٧)	(ت )

## للمؤلف

- ١ - الحلال والحرام في الإسلام      نشر المكتب الإسلامي ط خمسة
  - ٢ - مشكلة الفقر وكيف حلها الإسلام      نشر دار العربية - بيروت
  - ٣ - الإيمان والحياة      نشر الدار السعودية - جدة
  - ٤ - الناس والحق      نشر مكتبة المنار - الكويت
  - ٥ - عالم وطائفة      نشر دار الإرشاد - بيروت
  - ٦ - درس النكبة الثانية
  - ٧ - فقه الزكاة
- تطلب هذه الكتب من الدور المذكورة أو من الشركة المتحدة للتوزيع ص.ب ٦٣٤٧ بيروت .

### قريباً :

العبادة في الإسلام - طبعة ثانية موسعة ومتممة .

### كتب قالية :

حتمية الحل الإسلامي .

عقائد الإسلام - في ضوء القرآن والسنة .

أخلاق الإسلام - في ضوء القرآن والسنة .

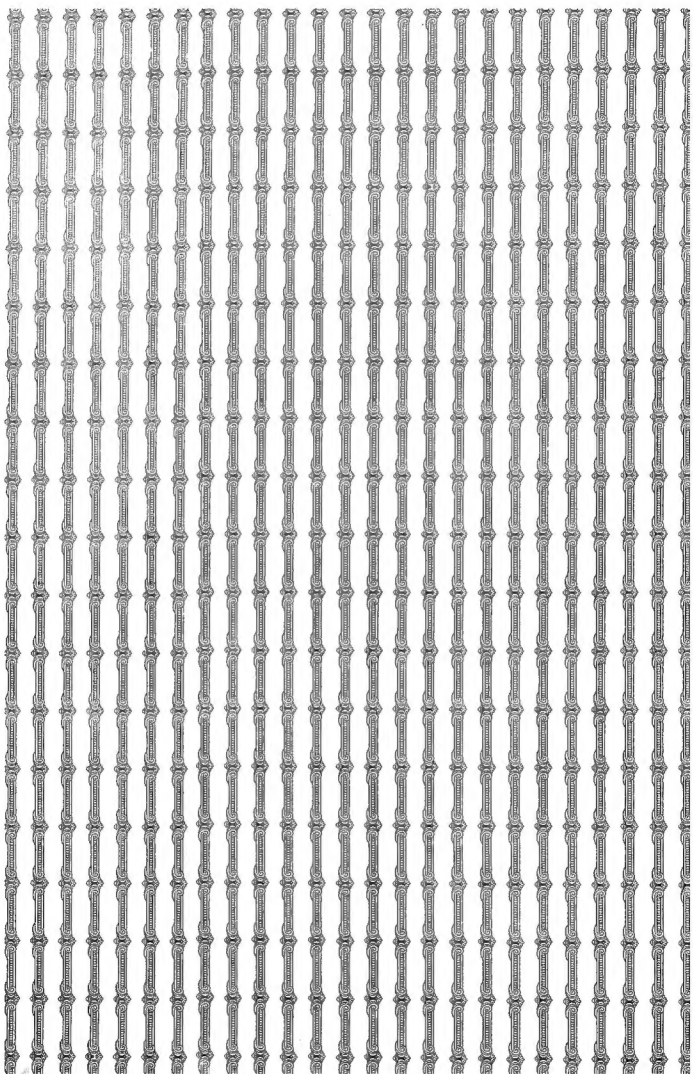
الفقه الميسر - في ضوء القرآن والسنة .

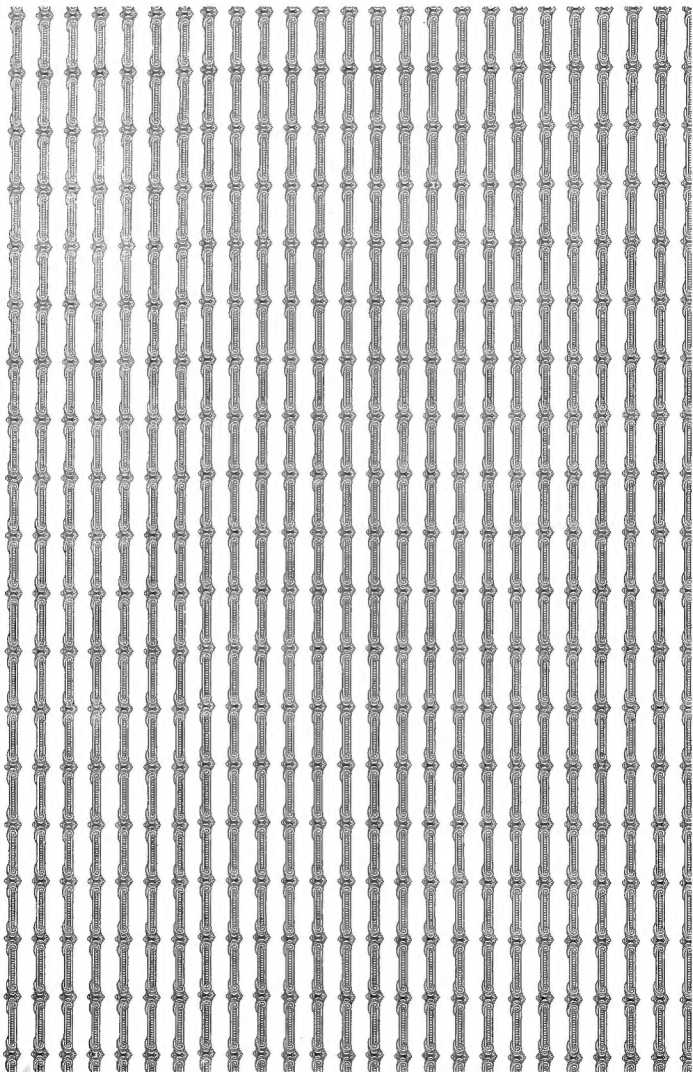
تكفير المسلم - حدوده وضوابطه .

معلم النظام الاقتصادي في الإسلام .









Bibliotheca Alexandrina



0354710